سلسلة الدورات التدريبية

مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي
مركز دراسات المخطوطات الإسلامية

التحقيق النقدي للمخطوطات:
التاريخ، القواعد والمشكلات

بسم الله الرحمن الرحيم

سلسلة الدورات التدريبية

التحقيق النقدي للمخطوطات:
التاريخ، القواعد والمشكلات

مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي
مركز دراسات المخطوطات الإسلامية

الطبعة الأولى ١٤٣٤هـ/٢٠١٣م

مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي
مركز دراسات المخطوطات الإسلامية

Al-Furqān Islamic Heritage Foundation
Centre for the Study of Islamic Manuscripts

22A Old Court Place
London W8 4PL, UK
Tel: + 44 (0) 203 130 1530
Fax: + 44 (0) 207 937 2540
Email: info@al-furqan.com
Url: www.al-furqan.com

ISBN: -1-905122-52-7

فهرس المحتويات

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

الحمد لله رب العالمين حمدًا كثيراً طيباً مباركاً فيه كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، وتحياته الطيبات المباركات على رسوله وخليله وصفوته من خلقه محمد الأمين، خاتم النبيين وسيد المرسلين صلوات الله عليه وسلامه، والتحية والإكرام لأهل بيته الطاهرين الطيبين الكرام، ورضي الله عن صحابته الغرّ الميامين الأبرار، وعن الذين جاؤوا من بعدهم من التابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد،

فيسرّني أن أقدم اليوم للباحثين والمهتمين فعاليات الدورة التدريبية في تحقيق المخطوطات التي نظّمها مركز دراسات المخطوطات الإسلامية التابع لمؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي بلندن بالتعاون مع كلية الآداب والعلوم الإنسانية ابن مسيك، جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء، والخزانة الحسنية بالرباط، من ٦ إلى ١٦ جمادى الأولى ١٤٣٤هـ - ١٨ إلى ٢٨ مارس ٢٠١٣م، وقد استضافت أشغال الدورة كلية الآداب ابن مسيك بالدار البيضاء - المملكة المغربية.

وقام بالتدريس فيها نخبة مميّزة من الأساتذة الأعلام في التخصصات المختلفة في علم المخطوطات. وقد حضر الدورة ٦٠ مشاركا من ذوي المؤهلات الجامعية العالية (المَاجستير والدُّكتُوراه)، ومن أعْضَاء هَيئة التَّدريس بالجَامعَات المغربية واليمنية والليبية.

تطرقت محاضرات الدورة في جانبها النظري إلى مفهوم التحقيق العلمي وتاريخه وأصوله وقواعده وشروطه ومشكلاته، في شتى أنواع العلوم: ككتب علوم القرآن وعلوم

الحديث، وكتب فهارس الشيوخ ومعاجمهم وأثباتهم، ونصوص الأدب والتصوف، والمخطوطات العلمية من خلال أنموذج المخطوطات الميكانيكية للإسفزاري، إضافة إلى محاضرات في المصادر المساعدة في التحقيق، وتعقبات المحققين في عناوين الكتب المخطوطة، وأهمية الطرر والتملكات، أما الجانب التطبيقي فتناولت ورشاته مراحل تحقيق المخطوطات والتعرف على خطوط العلماء وطرق تصحيح ومعالجة ما تمّ تحريفه وتشويهه من النشرات غير العلمية للمخطوطات.

ويطيب لي أن أتقدم بأجزل عبارات الشكر والثناء وأخلص عبارت التنويه والتقدير إلى كل من ساهم في إنجاح هذه الدورة التي خلّفت أصداء طيبة، وعلى رأسهم الدكتور أحمد شوقي بنبين: مدير الخزانة الحسنية بالرباط، ومساعده الباحث الدكتور محمد سعيد حنشي، الذين لم يدّخرا جهدًا في العمل على إنجاح هذه الدورة وتحقيق أوسع استفادة ممكنة منها، وإلى الدكتور عبد المجيد قدوري: عميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية ابن مسيك. والشكر موصول لمن ساهم في إنجاز هذا العمل، وإلى كل الطلبة والأساتذة والمؤطرين الذين شاركوا في تلك الدورة العلمية وأثروا حصيلتها بأبحاثهم وتعقيباتهم.

وختاما نسأل الله تبارك وتعالى أن يكون هذا العمل، وهو جهد المقل، عونا للباحثين وخالصا لوجهه الكريم، وأن يرزقنا التوفيق في المقاصد كلها إلى طاعته ومرضاته، كما نسأله أن يهدينا إلى سواء السبيل، ومنه نأمل الرحمة والغفران. والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

أحمد زكي يماني

رئيس

مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي

أصول التحقيق العلمي

أحمد شوقي بنبين

التحقيق عملية علمية، الغاية منها نفض الغبار عن النصوص القديمة وإعادة صياغتها في محاولة لاسترجاع التراث المخطوط الذي خضع لأنواع من الزيادة والحذف والتحريف والتصحيف في ظروف زمنية مختلفة، وقد بدأ هذا العلم عند علماء الغرب عندما أقروا العزم على إحياء تراثهم اليوناني واللاتيني القديم.

ويكاد يجمع الباحثون على أن التحقيق بدأ في القرن السادس للميلاد عند علماء اليونان حين عزموا على جمع الناس على قراءة واحدة لملحمتي هوميروس (الإلياذة والأوديسة) L'illiade et l'odyssé اللتين كانت تعتبران إنجيل الوثنيين في اليونان في العصر القديم واللتين أدى تناقلهما الشفوي إلى الوقوع في التحريف والتصحيف ودس ما ليس منهما من روايات وأخبار.

وزاد اهتمام العلماء بعملية التحقيق عندما تمّ افتتاح مدرستي برغامة بآسيا الصغرى (تركيا حاليا) والإسكندرية في مصر في القرن الثاني قبل الميلاد، وقد حاول علماء المدرستين معا كتابة ملحمتي هوميروس من جديد لتصفيتهما مما شابهما من إضافات ونقص. ولم يعد العلماء إلى الحديث عن هذه الظاهرة إلا في القرن الثامن للميلاد على عهد «شارلمان» الذي بدأ الغرب خلاله يفكر في الخروج من عصر الظلمات إلى عصر العلم والنور، وقد أسس هذا القائد المدارس والمراكز

العلمية، وشجع التعليم ونمّى الثقافة فاعتبر عصره بحق عصر النهضة الأوربية الأولى التي عملت على إيقاظ المجتمع الغربي من سباته العميق.

وكان لجهود شارلمان الأثر الكبير في الحياة الفكرية في أوربا حيث بدأت حركة الترجمة من اللغة العربية إلى اللغة اللاتينية التي هي لغة الثقافة في أوربا في العصر الوسيط فبلغت أوجها في القرن الثاني عشر للميلاد.

وقد تمخض هذا النشاط العلمي الكبير وهذه النهضة العلمية التي صُنّفت تاريخيا بالنهضة العلمية الثانية عن نشأة الجامعات وتزايد عدد الطلبة وكثرة الوراقين حيث ظهر ما يسمى بالتنسيخ الجماعي (Pecia) وهي ظاهرة فرضها تعدد الطلاب فكان عدد من النساخ يتوزعون أجزاء الكتاب المخطوط الواحد لينسخوه في أقرب وقت وفي أحسن صورة.

وقد أدى النشاط الجامعي إلى دعوة أوربا إلى التفكير في إحياء تراثها القديم للخروج من التخلف الفكري الذي عرفته خلال العصر الوسيط وللاستفادة منه للدخول في عصر النهضة التي ستعرف خلالها أوربا تطورا حضاريا وثقافيا لم يسبق له مثيل.

ومن يبحث في المناهج التي اتخذها علماء أوربا لإحياء التراث يجدْ منهجين لا ثالث لهما: أولهما المنهج الوثائقي الذي تمّ اعتماده منذ القرن الثالث عشر للميلاد، وثانيهما المنهج العلمي الذي أدّى إليه تطور الدراسات الفيلولوجية في أوربا الغربية.

ففيما يخص الطريقة الوثائقية التي تعتمد جمع الوثائق بطريقة عشوائية فهي التي اعتمدها الغربيون حينما أدى التدريس في الجامعة الحديثة النشأة إلى البحث في التراث ومحاولة بعثه وإخراجه. وكان الكتاب المقدس أول نص تمّ الاهتمام به

ونفض الغبار عنه. ولكن تعدد النسخ التي كانت متداولة في الأديرة والمدارس العلمية في أوربا في العصر الوسيط طرح مشكلة في اختيار النسخة التي يجب تعميمها على الطلبة. فاجتمع العلماء واتفقوا على نسخة واحدة وإلغاء ما سواها ودعيت فيما بعد بنسخة جامعة باريز(١) .

ولم تكن النسخة المختارة أجود النسخ الموجودة لعدم وجود مقاييس علمية يمكن اعتمادها في عملية الاختيار، بل كان الاعتماد على الذوق وجمال النسخة هما المقياسان المعتمدان، وقد استمر إخراج النصوص التراثية الغربية بهذا الشكل أي اعتماد نسخة تلائم الذوق، ويحتفظ بالروايات الأخرى في الحواشي.

ولم يتأسس لدى الغربيين تفكير نظري ولا منهج علمي لتصحيح الكتب ونشرها إلا في القرن التاسع عشر حين عرفت الفيلولوجيا تطورا كبيرا خصوصا في ألمانيا التي تبوأت المكانة الأولى في هذا الميدان بسبب عدم وجود سلطة مركزية، فتعددت الجامعات بتعدد الجهات، وكثر عدد الباحثين والطلبة، وقد أدى هذا كله إلى إشعاع علمي كبير عمّ سائر البلاد الأوربية، وقد اهتدت المدرسة الفيلولوجية الألمانية برئاسة العالم لخمان ١٨٥١م إلى التفكير في الطرق التي وصل بها إلينا التراث المخطوط القديم، فقد لاحظ هذا العالم ومدرسته أن التراث المخطوط لم يصل إلينا في نسخه الأصلية، بل وصل إلينا عن طريق شواهد ووسائط خضعت لألوان من التحريف والتصحيف نسخت خلال العصور فأخذ على عاتقه استرجاع لا النسخ الأصلية بل الشواهد التي ضاعت مع الزمن والتي يمكن أن تهديه إلى شكل قريب من النص الأصلي.

---

(١) هي أول ما طبع بعد اكتشاف الطباعة بحروف متحركة عام ١٤٥٣م وسميت بالتوراة ذات الإثنين وأربعين سطرا. (la Bible à 42 lignes)

لهذا يمكن القول إن علم المخطوط وتاريخ النصوص قد رأى النور مع لخمان[١] ومدرسته وبعض منافسيه مثل الفيلولوجي «صوب» Sauppe الذي اقترح لأول مرة نظرية علم النسب في ميدان المخطوطات (Généalogie des manuscrits) وهدف هذا العلم هو حصر كل نسخ المخطوط وإرجاعها إلى أصل واحد يمكن اعتماده في عملية نقد النص، وقد اهتدى بعض الفيلولوجيين إلى طرق مختلفة للوصول إلى هذه الغاية. ويكاد يتفق علماء الفيلولوجيا أن أقدم شاهد يتوصل إليه بعض القيام بتاريخ النص يكون بعيدا زمنيا عن النسخة الأصلية.

إن أعمال المفكر اليوناني كزينوفون (Xenophon) ٣٥٥ ق م التي كتبها في القرن الرابع قبل الميلاد لا تعرف إلا بشواهد نسخت في القرن الثالث عشر الميلادي، إذن فاصل زمني مدته سبعة عشر قرنا يفصل بين النسخة الأصلية وأقدم شاهد عليها موجود. وتأكد أخيرا لدى علماء الفيلولوجيا أن المدة التي تفصل بين المخطوط الأصلي وبين أقدم شاهد لا تقل عن خمسة قرون.

إن المهمة الأساسية للباحث في تاريخ النص تتجلى في البحث الدقيق في النسخ المختلفة للمخطوط الواحد في محاولة لإدراك الأسباب التي دعت الناسخ إلى الوقوع في الأخطاء وبالتالي يبحث كيف أن خطأ أو تغييرا من طرف الناسخ ترتب عنه الوقوع في أخطاء أخرى، وقد اهتدى بعض الفيلولوجيين المهتمين بتاريخ النص

---

(١) تجلت أعمال لخمان في الجهود التي قام بها بالنسبة للإنجيل وكتاب الطبيعة للشاعر اللاتيني لوكريس (Lucrèce) ٥٥ق م فقد استطاع أن يخرج نص كتاب الطبيعة في شكل يخالف كل أشكاله المخطوطة والمطبوعة.

إلى طرق ترتيب النسخ الخطية في محاولة للوصول إلى النسخة[١] الأم وأشهرها ثلاث:

أولها: طريقة الفيلولوجي الألماني لخمان التي تعتمد حصر المخطوطات حسب الأخطاء المشتركة.

ثانيتها: طريقة الفيلولوجي الإنجليزي كلارك (Klark) التي تُؤسس على المعلومات الهامة التي تستفاد مما يلاحظ في المخطوطات من تحريف وتغيير أو بياض أو تقديم بعض الملازم أو تأخيرها نتيجة التجليد أو الترميم أو ما قارب ذلك.

أما الطريقة الثالثة فهي التي يعمد فيها الفيلولوجي هنري كانتان (D.H. Quentin) إلى المقارنة بين النسخ الخطية وترتيبها في ثلاث مجموعات وهي:

١ - الروايات الأحادية وهي لا تفيد في عملية ترتيب النسخ.

٢ - الروايات المختلفة النادرة تفيد في ترتيب النسخ حسب العائلات.

٣ - الروايات المختلفة المتعددة وقد تفيد في ترتيب النسخ الخطية داخل العائلات وبالتالي ترتيب العائلات نفسها.

والغاية القصوى من هذه الطرق وغيرها هو الوصول إلى النمط الأعلى الذي انطلقت منه كل النسخ المتداولة الذي هو شكل أقرب ما يكون إلى النص الأصلي. وما كان لهذا البحث الدقيق في النسخ ليتم لولا وجود اختلاف في

---

(١) يرى الفيلولوجي الفرنسي ألفونس دان (A.Dain) أن ترتيب النسخ هو فن أكثر منه تقنية، ويعتبر أن كل مجموعة خطية قد تفرض طريقة خاصة لترتيبها.

الروايات ووجود الأخطاء المتشابهة والتحريف والتصحيف وكل ما من شأنه أن يساعد مؤرخ النصوص على الوصول إلى أقدم شاهد للمخطوط الذي يزعم تحقيقه، ومن هنا نعرض لبعض المفاهيم الخاطئة التي رسخت في أذهان الذين يهتمون بالتحقيق سواء في الغرب أو في الشرق كقضية النسخة الجيدة والناسخ الجيد والناسخ الرديء والنسخة القديمة والنسخة المعتمدة أو النسخة الأساس التي تعتمد في التحقيق والنسخة الأصلية أو النسخة الأم.

معظم الباحثين الذين يمارسون عملية التحقيق يصفون إحدى النسخ بالجودة لأنها قليلة الأخطاء أو مصححة ويصفون أخرى بالرداءة لأنها مليئة بالأخطاء والهنات وهو مفهوم غير وارد عند علماء الفلولوجيا، فإذا أجازوا لأنفسهم الحديث عن النسخة الجيدة فهي تلكم التي احتفظت بالأخطاء الواردة في الأصل المنسوخ منه وذلك للوصول إلى الحالات الأولى التي هي مصدر الخطأ، وما يجوز الحديث عنه في هذا المجال هو وجود نسخ أقل خطأ من نسخ أخرى. والناسخ الجيد في عرفهم هو الذي يحتفظ بالأخطاء كما وردت في النسخة الأصل، بل يوجد من النساخ من يحاول ـ حرصا على التقيد بالأصل ـ أن يكون مخطوطه نسخة مطابقة للنسخة المنسوخ منها فيقول ذلك في قيد الفراغ. وزيادة في الحرص وحفاظا على النص فإن الناسخ يلتمس من القرّاء أن يغفروا له الأخطاء التي ليس هو مسؤولا عنها. أما الناسخ الرديء فليس هو الذي يرمى بالجهل وعدم الضبط في الكتابة بل هو ذلكم الذي يجهد نفسه في تصحيح الأخطاء، وهذه أكبر جريمة ترتكب في حق نص من النصوص المخطوطة، وقد أساء الكثير من النساخ إلى المخطوطات بالتغيير والزيادة والنقص معتبرين عملهم هذا نوعا من الاجتهاد وزيادة في الحذق والمهارة.

أما مفهوم النسخة القديمة عند المحققين فغير مقبول، فقد ثبت لدى الباحثين أن كثيرا من النسخ الحديثة أحسن من القديمة لاعتبارات متعددة إما لأنها سليلة عائلة سليمة صحيحة، أو لأنها احتفظت لنا بالأخطاء لأنها تساعد مؤرخ النصوص على استخدامها في إعادة بناء النسخة الأعلى. وبالإضافة إلى هذا فقد أثبت البحث الكوديكولوجي أن كثيرا من النسخ القديمة هي مخطوطات حديثة تمّ تزويرها لسبب من الأسباب(١) ، وكتب التراث ملأى بالنماذج للتدليل على هذه الظاهرة.

وقد روى ياقوت بن عبد الله الحموي قصة ابن البواب مع بهاء الدولة البويهي لما طلب منه نسخ الجزء الناقص من القرآن الذي نسخه ابن مقلة يكون مطابقا لباقي الأجزاء إلى درجة لا يمكن معها تمييزه من الأجزاء التاسعة والعشرين، وقد نسخه بالفعل وعجز الخليفة البويهي عن التمييز بينه وبين الأجزاء الأخرى.

وقد دأب الكثير من الباحثين على اختيار أقدم نسخة تعتمد في ممارسة عملية التحقيق مستأنسين بالنسخ الأخرى للمقابلة والتصحيح وغير ذلك، ويسمونها النسخة المعتمدة أو النسخة الأساس. إن مفهوم النسخة المعتمدة هو بدوره مفهوم خاطئ عند الفيلولوجيين فإن كان لهم أن يتحدثوا عن النسخة المعتمدة في حالة ضياع باقي النسخ وبقاء نسخة يتيمة فريدة تستخدم لا باعتبارها النسخة الأصلية ولكن باعتبارها النسخة الأصل الوحيدة، التي بقيت محفوظة ولا تساعد على الوصول إلى نسخة أقدم منها إلا عن طريق الحدس والتخمين.

---

(١) لا يجوز البتة اعتبار التاريخ المبثوت في تقييد الفراغ صحيحا ما لم يتم بحثه بحثا كوديكولوجيا، فالتراث العربي المخطوط مليء بالمخطوطات التي تحمل تاريخا مزورا قديما وهي أحدث من ذلكم التاريخ بكثير.

إن مفهوم النسخة المعتمدة أو النسخة الأساس هو بديل ونظير لمفهوم النسخة الوحيدة (Unicom)، ويرى الفيلولوجي الفرنسي ألفونس دان (A.Dain) أن هذه الظاهرة قد عرفت وانتشرت عند الوثائقيين الوسيطيين الذين يقترحون دراسة المخطوط بالمنهج الذي يدرسون بها الوثائق، والفرق بين الوثيقة والمخطوط هو أن الأولى لها شخصيتها وقيمتها الخاصة ولا يجوز دراستها أو مقارنتها بوثائق أخرى بينما المخطوط له شخصيته وقيمته الخاصة كذلك، ولكن أهميته بالنسبة لمؤرخ النصوص تتجلى في دراسته في إطار مجموعة أخرى من النسخ في محاولة لفهم التطورات التي عرفها تناقل النص عبر التاريخ.

ولا مجال للحديث عن النسخة المعتمدة إلا في الوقت الذي يستعمل فيه الباحث النسخة التي يمكن أن تكون أصلا أو نسخة أمّاً لكل النسخ الموجودة (archétype) تمّ الوصول إليها بعد إخضاع النسخ المخطوطة إلى تاريخ النص. أما النسخة الفريدة فلا يسمى الاعتماد عليها تحقيقا بل هو تصحيح ونشر. والمفهومان الأخيران اللذان ارتأينا معالجتهما في هذا العرض هما النسخة الأصلية والنسخة الأم اللتان تعتبران أكثر تداولا عند الباحثين في مجال التحقيق.

إن القارئ في مصادر التراث ككتب التراجم والأخبار والفهرسات وغيرها يجد أن القدماء استعملوا لفظ «أصل» عوض «أصلية» فلفظ «أصلية» رغم جذره العربي فهو لفظ أجنبي (Original) دخل اللغة العربية ضمن كثير من المصطلحات الحديثة كلفظ النص الذي يعني لغة: الإظهار، أما النص بمعنى المتن فهو نقل للكلمة الأعجمية (text) قد يبدو لأول وهلة أن المصطلحين مترادفان، غير أن الأمر ليس كذلك فقد يكون للكتاب المخطوط أمّ واحدة وأصول متعددة بمعنى أن نسخة

المؤلف قد تكون أمّا وفي حال غيابها فإن الصورة أو الصور التي قد تبرز بعد عملية تاريخ النص تعتبر أصلا أو أصولا. وقد يأخذ اللفظان معناهما حسب السياق، فقد تسمى نسخة المؤلف أصلا كما جاء في بعض تقييدات الفراغ[١]. وإذا نسخ ناسخ مخطوطا من مخطوط آخر قيل لهذا الأخير الأصل المنسوخ منه من دون أن يكون بالضرورة نسخة المؤلف. فالنسخة الأصل لا تعني عند القدماء ما نعنيه اليوم «بالنسخة الأصلية» أي تلكم التي كتبها المؤلف بيده أو أشرف على نسخها أو وقّعها أو أجازها أو عارضها أو غير ذلك من المواصفات التي تنعت بها اليوم النسخ الأصلية، ولكنها تعني النسخة المنسوخ منها سواء كانت بخط المؤلف أو متفرعة عن نسخته، فكل نسخة اعتمدت في النسخ فهي أصل، وقد سماها الجاحظ في كتاب **الحيوان** «النسخة المنصوبة»[٢] أي النسخة الأصل التي يؤخذ منها ويرجع إليها عند الاقتضاء[٣].

وأما لفظ «الأم» فهو لغة «الأصل» وأم الشيء أصله وعماده، فالكلمتان مترادفتان عند القدماء، والنسخة الأم هي نسخة المؤلف ولكنها كلفظ «الأصل»

---

(١) قال المهدي الفاسي في حاشية آخر ورقة من كتابه «**مكالع المسرات**». بخطه وتوقيعه: «الحمد لله عورض بأصله جيد الاستطاعة فمائله إلا ما زاغ عنه البصر... وكتب هذا مؤلفه عبد الله محمد المهدي الفاسي عام ١١٠٠هـ». والأصل هنا هو نسخة المؤلف.

(٢) **الحيوان** ١/٣٧: ذكر الجاحظ في إحدى رسائله أن بعض مكتوباته تخضع حسدا للسرقة أو لشيء من التزييف والتزوير والحذف والإضافة، فعزم على أن يحتفظ بأول نسخة من كتبه عند أحد الأصدقاء باعتبارها العرضة الأولى أي الأصل الذي يرجع إليه في حالة السطو أو السرقة فهي منصوبة أي معروضة.

(٣) يقال كذلك الأصل الصحيح وأصل الأصل والنسخة الشيخة لأصل النسخة لصحيح البخاري برواية ابن سعادة وهي تسمية أطلقها المغاربة في القرن العاشر الهجري، وقيل كذلك الأصل الأم.

تأخذ معناها حسب سياق الكلام؛ فإما أن تكون إحدى النسخ الأصلية[١]، وإما أن تكون الأصل المتنسخ منه وإما أن تعني متن الكتاب بالنسبة لما يخرج أو يلحق من سقط ونقص بحاشية المخطوط بحيث لما ينتهي المؤلف من كتابة اللحق في الحاشية يضيف كلمة «من الأم» أي من المتن لينتظم الكلام، يقول القاضي عياض: «واختار بعض أهل الصنعة من أهل أفقنا، وهو اختيار القاضي أبي محمد ابن خلاد الرامهرمزي من أهل المشرق ومن وافقه على ذلك، أن يكتب في آخر الملحق الكلمة المتصلة به من «الأم» ليدل على انتظام الكلام»[٢].

وعلى العموم فإن النسخة الأم عند الفيلولوجيين هي التي تكون أقدم شاهد على النص الأصلي الذي انبثقت عنه كل نسخ المخطوط، وقد يتوصل إليها بعد القيام بعملية تاريخ النص. وسميت هذه النسخة النمط الأعلى[٣] (archétype)، وقد عانى الغربيون الكثير من أجل الوصول إلى هذه النسخة باعتبار المراحل التي مرت منها الكتابات الغربية.

إن ظاهرة النقحرة أو التحرف (translittération) أي نقل الكتابة من حرف إلى حرف آخر قد أوقع النساخ في الكثير من التصحيف والتحريف مما جعل النسخة الأم أبعد ما تكون عن النسخة الأصلية. ويعتقد الفيلولوجيون أن ظاهرة التحرف هذه وما انبثق عنها من صعاب ومشكلات هي التي جعلتهم يومنون باستحالة الوصول إلى النصوص الأصلية.

---

(١) النسخة الأصلية في التراث الغربي نوعان: إما أن تكون بخط المؤلف فتسمى أوتوغرافا وقد أطلق عليها في القديم مانسكربتوم (manuscriptum) وإما أن تكون من إملائه وإشرافه أو تصحيحه وتوقيعه، وهي أقل أهمية من الأولى. وكلاهما نسخة أصلية.

(٢) القاضي عياض: **الإلماع في أصول الرواية وتقييد السماع** ص١٦٢.

(٣) قد يصل البحث خلال تاريخ النص إلى أصول عديدة فإنه يمكن اعتبارها نسخا أمات.

إن النسخة التي ينبثق عنها تاريخ النص كيفما كان الترتيب أو الطريق أو المنهج الذي مكن من الوصول إليها هي التي تعتبر لدى الفيلولوجيين أقدم شاهد على النص الأصلي وهي التي يمكن اعتبارها النسخة المعتمدة لعملية التحقيق وتقارن بالنسخ الأخرى خصوصا تلكم التي تقترب في شكلها ورواياتها من النسخة الأم أو (archétype)[١] والحصول على هذه النسخة هو الشرط الأساس لممارسة عملية التحقيق العلمي.

أما الطريقة الثانية التي اعتمدها الغربيون في التحقيق العلمي حينما نضج فكرهم وتطور أدبهم وتقدمت ثقافتهم هي التي تعتمد الاستخدام النقدي لكل النسخ وذلك بمحاولة جمع أكبر عدد منها والمقابلة فيما بينها في محاولة للوصول إلى نص أقرب ما يكون إلى نص المؤلف، وقد يتم هذا بعد إخضاع هذه النسخ لعملية تاريخ النص الذي يعتبر أساسيا في هذه العملية العلمية.

إن هذا المنهج الذي اهتدى إليه الغربيون والذي يهدف إلى التدقيق والضبط قد نجده عند أسلافنا من العرب القدماء في عنايتهم بكلام الله وقراءاته وضبطها وفي عنايتهم بالحديث النبوي وأسانيده ورواته، وتعتبر المقابلة الركيزة الأساسية في هذه العملية العلمية إذ عن طريقها يتم التأكد من سلامة النص وتصحيحه وتطابقه مع أصله الذي نسخ منه بعيدا عن التصحيف والتحريف والزيادة والنقصان.

وقد تنبه أسلافنا إلى هذه الظاهرة منذ البدايات الأولى لحركة التأليف فكادوا يجمعون على أن من كتَب ولم يعارِض كأنه لم يكتب[٢]. ويعود أصل المقابلة إلى

---

(١) يستعمل الغربيون مصطلح (subarchétype) لتسمية مختلف عائلات المخطوط. وإذا توافرت نسخ المخطوط وبعض الشواهد غير المباشرة قد يمكن الوصول إلى شاهد أقدم من النمط الأعلى ويطلقون عليه (prèarchétype).

(٢) يقول المغاربة: اكتب وقابل أو الق في المزابل.

عهد الرسول عليه السلام إبان كتابة الوحي، قال زيد بن ثابت وهو أحد كتّاب الوحي: كنت أكتب الوحي عند رسول الله ﷺ وهو يملي علي فإذا فرغت قال: اقرأه فأقرؤه، فإن كان فيه سقط أقامه. وقد كان علماء الحديث يلحون على عنصر المقابلة في كتابة الحديث وروايته، وغايتهم هي وصول الحديث كما تلفظ به الرسول عليه الصلاة والسلام دون زيادة أو نقصان أو تصحيف أو تحريف في نصه.

إن الدقة التي تميز بها القدماء في ضبط النصوص والمقابلة التي اعتمدوها أساسا في توثيقها وتصحيحها تكون القواعد السديدة التي وضعها المحدّثون للتوثيق من صحة الحديث النبوي وإخراج مصنفاته إخراجا علميا صحيحا(١).

وقد حرص القدماء على إبراز هذه القواعد في كتبهم مثل «**الرامهرمزي في المحدث الفاصل بين الراوي والواعي في علوم الحديث**» والبغدادي في الجامع لأخلاق الراوي والقاضي عياض في «**الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع**» وابن الصلاح في المقدمة وابن جماعة في تذكرة السامع والمتكلم في أدب العالم والمتعلم والعلموي في «**المعيد في أدب المفيد والمستفيد**» والبدر الغزي في «**الدر النضيد**» الذي اختصره العلموي في كتابه المعيد.

وخير مثال للتدليل على حرص القدماء على التوثيق والضبط ما صنعه اليونيني علي بن أحمد في تحقيق روايات «**صحيح البخاري**» للإمام البخاري ٢٥٦هـ ؛ فقد

---

(١) لم تقتصر هذه القواعد على علم الحديث بل طبقت تطبيقا في اللغة والشعر فميزوا بين الصحيح والزائف والوضاع والثقة كما صنع ابن سلام الجمحي في كتابه طبقات فحول الشعراء الجاهليين والإسلاميين. وقضية الشك في الشعر الجاهلي نموذج حي لهذه الظاهرة.

ألف البخاري «الجامع الصحيح» قبل وفاته بثلاثة وعشرين عاما(١)، وقد أملاه مرات متعددة مما أدى إلى اختلاف رواياته ونسخه وقد يكون الاختلاف الذي يقع بين النسخ في القراءات نتيجة التعديلات التي يجريها المؤلف نفسه في حياته في نسخة من نسخ مصنفه، وكثيرا ما كان المملي يكرر على الطالب ما يمليه فيضيف إضافات كلما تكرر الإملاء. ويحدث أن يحمل عنه بعض التلاميذ الرواية الأولى، ويحمل عنه آخر الرواية الثانية وآخر الرواية الثالثة الشيء الذي يحدث اختلافا كبيرا في الكتاب(٢)، فقد قام اليونيني بمراجعة الروايات المختلفة وتحقيقها وتحريرها مما شابها من خلط واضطراب معتمدا في ذلك على المقابلة بين النسخ المتوافرة لديه مستعينا بالنحوي الكبير ابن مالك الجياني الذي هاجر من الأندلس إلى دمشق والذي لم يألُ جهدا في تصحيح مشكلات ألفاظ روايات الصحيح التي استعصت على اليونيني، وقد تمخض هذا التصحيح عن كتابه **«شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح»**(٣) وكتب عند تمام ختم التصحيح، على أول ورقة من الجزء الأخير من النسخة اليونينية المذكورة ما نصه: «سمعت ما تضمنه هذا المجلد

---

(١) كثيرة هي الكتب التي تعددت إبرازاتها كموطأ مالك الذي ظل يمليه على تلاميذه نحو أربعين عاما وهو يعدل في بعض أبوابه وينقح في أحاديثه ولذلك اختلفت رواياته باختلاف الزمن الذي أملى كتابه فيه، ومن أشهر رواياته رواية يحيى بن يحيى الليثي الأندلسي.

(٢) دعا العلماء إلى الأخذ مباشرة من أفواه المؤلفين والشيوخ لأن المستملي يتصرف أحيانا في الإملاء، لهذا جعلوا النسخة الأصلية أربعة أصناف.

١. نسخة بيد المؤلف، إما مسوّدة أو مبيّضة أو كناشة أو نقول أو تقاييد إلخ.

٢. نسخة بمعارضة وتوقيع المؤلف وإقراره لها.

٣. نسخة بإملاء المؤلف مباشرة.

٤. نسخة بإملاء المؤلف عن طريق المستملي.

(٣) نشره محمد فؤاد عبد الباقي سنة ١٩٥٧م.

من **صحيح البخاري** ﷺ بقراءة سيدنا الشيخ الإمام العالم الحافظ المثقف، شرف الدين أبي الحسن بن محمد بن أحمد اليونيني رضي الله تعالى عنه وعن سلفه، وكان السماع بحضرة جماعة من الفضلاء ناظرين في نسخ معتمد عليها، فكلما مر بهم لفظ ذو إشكال بينت فيه الصواب، وضبطه على ما اقتضاه علمي بالعربية، وما افتقر إلى بسط عبارة وإقامة دلالة أخرت أمره إلى جزء أستوفي فيه الكلام مما يحتاج إليه من نظير وشاهد ليكون الانتفاع به عاما والبيان تاما إن شاء الله تعالى»(١).

وقد أكد هذا الإصلاح الحافظ اليونيني نفسه في **صحيح البخاري** الذي أخرجه(٢) فقال: «بلغت مقابلةً وتصحيحا وإسماعا بين يدي شيخنا شيخ الإسلام حجة العرب مالك أزمة الأدب أبي عبد الله بن مالك الجياني في المجلس الحادي والسبعين وهو يراعي قراءتي ويلاحظ نطقي، فما اختاره، ورجحه وأمَرَ بإصلاحه أصلحتُه، وصحّحت عليه، وما ذكَرَ أنه يجوز فيه إعرابان أو ثلاثة كتبت عليه (معاً) فأعملت ذلك على ما أمر ورجَّح، وأنا أقابل بأصل الحافظ أبي ذر، والأصيلي، والدمشقي، ما خلا الجزء الثالث عشر، والثالث والثلاثين، فإنهما معدومان»(٣).

---

(١) **شواهد التوضيح** ٣٢٠.

(٢) ذكر فؤاد سيزكين أن مصير النص الأصلي لليونيني الذي كان محفوظا بإحدى خزانات الكتب بإسطمبول والذي أرسل بأمر السلطان عبد الحميد لينشر في مصر غير معروف الآن، ويبدو أن طبعة بولاق سنة ١٣١٣هـ التي قامت على أساسه، قد حفظت على نحو طيب صفات هذا العمل. **تاريخ التراث العربي** ٣١٠/١.

(٣) مقدمة **صحيح البخاري**. وزيادة في التحري وحرصا على التحقق من صحة مخطوطة ما فإن اليونيني ومن بعده القسطلاني كانا يشيران إلى المكتبة التي كانت توجد فيها مخطوطات **صحيح البخاري** التي كانا يستعملانها. تجدر الإشارة إلى أن **شرح صحيح البخاري للقسطلاني** (٩٢٣هـ) المسمى **إرشاد الساري** يعتبر من أجلّ شروح صحيح البخاري.

لنرَ الآن إلى أيّ حد التزم المحدثون بالقواعد التي رسمها القدماء في إخراج النصوص؟ وهل منهم من استفاد من الأساليب الحديثة التي وضعها الفيلولوجيون الغربيون لنشر النصوص اليونانية واللاتينية بالرغم من الفوارق الموجودة بين التراث الأوربي والتراث العربي؟

من المعلوم أن عملية الإحياء ونشر التراث العربي قد سبق إلى القيام بها المستشرقون لأسباب عدة نذكر منها توافر المخطوطات العربية في خزائن الغرب والإرادة من الاستفادة من تراث الشرق لدراسة تاريخه وحضارته. وقد اعترف الكثير من المشارقة المحدثين بالجهود الكبيرة التي بذلها هؤلاء الأجانب لجمع هذا التراث وفهرسته وتنظيمه وتحقيقه بغض النظر عما يهدفون إليه أحيانا من دراسته ونشره. فقد فهرسوا المخطوطات ووضعوا القوائم البيليوغرافية لما طبعوا منه في المطابع الغربية منذ بداية الطباعة حتى القرن العشرين، ونشروا أمهات التراث وحققوا كتب التاريخ والتراجم ودواوين الشعر والكتب العلمية والرياضية وغيرها من مؤلفات القدماء كالبيروني والطبري والأصبهاني وابن قتيبة وغيرهم. وكان عنصر المقابلة بين النسخ أهم عنصر تجلى في منهج تحقيقاتهم. أما الإسهامات العربية في مجال التحقيق فإنها لم ترَ النور إلا مع مطلع القرن العشرين لما بدأ بعض العاشقين للتراث المخطوط الشغفين بجمعه وتحقيقه مثل أحمد زكي باشا وأحمد تيمور وآخرين من الذين وقفوا على جهود الغربيين فأرادوا تقليدهم غيرة على هذا التراث وحبا في نشره وإحيائه. وكانت أول الكتب التي كتب في صدرها لفظ «تحقيق»[1] تلكم الكتب التي أصدرها أحمد زكي ابتداء من سنة ١٩١١م وهي على التوالي كتاب **الأدب الصغير** لابن المقفع وكتاب **التاج** أو **أخلاق الملوك** للجاحظ و**أنساب الخيل**

---

(١) فيما مضى كان المستشرقون يقولون: نشرة فلان أو تصحيح فلان أو صنعة فلان.

وكتاب **الأصنام** لابن الكلبي؛ فقد صدر - **كتاب التاج** - بمقدمة باللغة الفرنسية[١] ذكر فيها فضائل الجاحظ حيث شبهه بـ «فولتير» (Voltaire) و«رينان» (Renan) الفرنسيين، وعلق على المتن وحقق رواياته ورقمه ترقيما حديثا[٢] وقد حاول أن يساير القدماء في تحقيقاتهم والمستشرقين في طريقة إخراجهم لكتب التراث، يقول في مقدمة كتاب الأصنام: «أقدمت على إظهار الكتاب بعد أن بالغت في عنايتي بتحقيقه وجريت في طبعه على طريقة القدماء من تحقيق الكلمات ومراجعة الموضوعات وراجعت دواوين اللغة ومتون الأدب وعلقت عليه كثيرا من الحواشي ثم ختمت الكتاب بفهارس تحليلية». وقد نوه من جاء بعده من المحققين بجهوده في هذا المجال، يقول عبد السلام هارون: «إن أعمال أحمد زكي كانت نواة لأعمالنا وقدم لنا باكورة المنهج الحديث في تحقيق النصوص»[٣].

وبالرغم من الجهود التي بذلها هؤلاء الرواد في مجال التراث وتحقيقه ونشره وبالرغم من تمسكهم بمناهج القدماء في الضبط والتوثيق، فإن مفهوم التحقيق يبقى مفهوما تقليديا بمعنى التوثيق والضبط والمحقق هو العالم المدقق، ولم يهتدوا إلى عملية تاريخ النص التي ابتدأت مع مدرسة لخمان والتي طورت عملية إخراج النصوص القديمة والتي أطلقوا عليها اِسم نقد النص. وقد تكون قلة النسخ للمخطوط الواحد التي يتسم بها التراث العربي المخطوط هي السبب في عدم تمكنهم من القيام بتاريخ النصوص. والواقع أن تهاون الباحثين في البحث عن نسخ المخطوط من جهة وعدم

(١) كان أحمد زكي يتقن الفرنسية والإنجليزية والإيطالية. وهو الرائد الأول لمشروع إحياء الآداب العربية عام ١٩١٠م وتبنته الحكومة المصرية.

(٢) أحمد زكي أول من أشاع إدخال علامات الترقيم الحديثة للمطبوعات العربية. بالإضافة إلى ذلك فإنه كتب في عام ١٩١٣م كتابا بعنوان: **الترقيم في اللغة العربية**.

(٣) **قطوف أدبية**: المقدمة.

الكشف عن آلاف المخطوطات المحفوظة في المكتبات الخاصة من جهة أخرى هو الذي لم يسعف المحققين في الأخذ بالأساليب الحديثة في ممارسة التحقيق العلمي.

إن الاعتماد على نسخة واحدة أو نسخ معدودة لم يعد مقبولا علميا وعمليا في عملية نقد النص مهما تكن الطرق والمناهج المطبقة في التناول، فلا ينبغي أن نمارس التحقيق العلمي اعتمادا على نسخة أو نسخ معينة بل يجب التفتيش عن المخطوطات وتجميعها وفهرستها وهي مهام الكوديكولوجي الذي يبحث عن نسخ المخطوطات لتيسير عملية الفيلولوجي الذي يقوم بعملية تاريخ النص.

إن وجود نسخة أو نسخ من مخطوط معين قد يؤشر على وجود نسخ أخرى لم يتم الكشف عنها بعد، وإن ما جمع حتى الآن وفهرس من المخطوطات العربية أقل بكثير مما اكتشف وفهرس. إن فهارس المخطوطات العربية يمكن أن تعد اليوم بالآلاف وإن اكتشاف المخطوطات في مختلف الجهات يكاد يكون اكتشافا يوميا، فلا نعدو الحقيقة إذا قلنا إنه ليس مقبولا ولا معقولا ألا يبقى من الكتاب المخطوط سوى بعض نسخه على الرغم من تناقله وتنسيخه وتداوله عبر العصور في مختلف خزانات المدارس العتيقة والزوايا والمساجد الجامعة التي تعد بالمآت وربما بالآلاف في أرجاء العالم الإسلامي الفسيح.

إن التهاون في البحث عن نسخ المخطوط والتقصير الذي مني به الباحثون في هذا المجال قد أدى إلى القصور في عملية تحقيق كتب التراث، وإن عدم العثور على ما يكفي من نسخ المخطوط الواحد بعد التقصي والبحث في فهارس المكتبات قد لا يعني بالضرورة فقدان هذه النسخ إلى الأبد بدعوى أن خزائن الكتب الإسلامية خضعت لألوان من الإبادة والتخريب عبر التاريخ. إن ما تعرضت له خزانات الغرب من الإتلاف والإحراق وما أصابها من النهب والسرقة أكثر بكثير مما منيت

به مكتباتنا العربية الإسلامية ومع ذلك فإن خزانات أوربا تعجّ بمآت الآلاف من المخطوطات وتزخر بمآت النسخ من المخطوط الواحد، ولا ينبغي أن يعتقد أن الاجتياح الذي تعرض له تراثنا العربي عبر العصور هو السبب الوحيد في إتلافه بل كان الاختلاف في الرأي وفي العقيدة وفي المذهب من الأسباب التي كانت تدعو إلى فقدان الكتب وإخفائها ولم تلبث أن تعود إلى الظهور بعدما تنتهي الدواعي وتزول الأسباب التي دعت إلى إخفائها؛ وللتدليل على ذلك فإن ابن خلكان كان يشكو من عدم حصوله على أكثر كتب أبي العلاء المعري بينما يشهد أحد المتأخرين بوقوفه على معظم كتب المعري، ويروي ياقوت أن أبا الريحان البيروني قضى أكثر من أربعين سنة وهو يفتش عبثا عن نسخة من كتاب سفر **الأسفار** «لماني» إلى أن وقف إلى الحصول عليها[1]، ويقول ابن رشد الحفيد في **كشف مناهج الأدلة**: إنه أراد الوقوف على بعض كتب المعتزلة استجلاء لبعض المشكلات الفلسفية التي كان يعنى بها فلم يتمكن من الحصول عليها، فهل فقدت هذه الكتب قبل زمن ابن رشد؟ وهل يبدو معقولا أن يعجز رجل مثل ابن رشد على الحصول على تراث المعتزلة الذي يمثل قسمة من أهم قسمات تطورنا الفكري والحضاري لو لم تمتد إليه بعض الأيدي لإخفائه؟

إن هذه الأيدي التي امتدت إلى تراث المعتزلة لم تكن غير أيدي المعتزلة أنفسهم، ففرقة الزيدية (زيد بن علي بن الحسين) التي تعتقد مذهب المعتزلة أقامت لها دولة في اليمن فلما وقع اضطهاد للمعتزلة على عهد العباسيين وشنّ خصومهم حملات الإبادة ضد كتبهم وآثارهم الفكرية أرسل واحد من أئمة الزيدية باليمن الرّسل فجمعوا بقايا تراث المعتزلة من المواطن التي كانوا يعيشون فيها وجاءوا إلى

---

(١) معجم الأدباء. ج٦ ص. ٧٢١.

صنعاء بهذه الكنوز وهناك نسخت وحفظت في مكتباتها وخاصة مكتبة الجامع الكبير، وبقيت هناك بعيدة عن أنظار الدنيا كلها لعدة قرون حتى إن كتاب بروكلمان **تاريخ الأدب العربي** يخلو من أية إشارة إلى هذه المخطوطات. وقد شاء الله أن تكتشف هذه المخطوطات في خمسينيات القرن العشرين[١] فأمكن الوقوف على كتب كتبها المعتزلة أنفسهم وليس خصومهم، وأصبح باستطاعة الدارسين أن يعرفوا آراء المعتزلة من مصادرها لا من مصادر خصومهم[٢].

إن هذه الأمثلة تكفي لتنبيه المهتمين بشؤون التحقيق العلمي إلى أن ما يعتبرونه في حيز المفقود من المخطوطات قد يوجد الكثير منه محفوظا في مختلف خزانات العالم التي لم تكتشف مذخراتها بعد. إن التقصير والتهاون في البحث عن المخطوطات جعل الكثير مما اعتبر محققا من كتب التراث غير ذي قيمة، بل تعتبر هذه التحقيقات من حيث المنهج الحديث مضيعة للوقت والجهد والمال في حال اكتشاف نسخ أخرى للكتب المحققة[٣].

إن استخدام النسخ المكتشفة للمخطوط الواحد قد تعطي وجها آخر للنص المحقق وتدعو بالتالي الباحث الدارس إلى إعادة النظر فيما أصدره من أحكام وما استخلصه من نتائج اعتمادا على التحقيق السابق، ولدينا الكثير من الأمثلة على هذه الظاهرة؛ فقد حقق شوقي ضيف كتاب **الرد على النحاة** لابن مضاء اعتمادا على نسخة واحدة وهي نسخة الخزانة التيمورية دون أن يكلف نفسه عناء البحث عن نسخ أخرى.

---

(١) سافرت بعثة من جامعة القاهرة فاطلعت عليها وصورت الكثير منها.

(٢) عمارة محمد: **التراث في ضوء العقل** ص: ١٧٣.

(٣) تجدر الإشارة إلى أن البحث عن الوثائق أو الهوريسطيقا (Euristique) عند العلماء الألمان قد ساعدهم كثيرا على اكتشاف النسخ الخطية واكتشاف وتيسير عملية تاريخ النصوص التي تعتبر المرحلة الأساسية في عملية التحقيق العلمي.

ولم يلبث أن ظهر تحقيق آخر لنفس الكتاب بعناية إبراهيم البنا الذي استطاع العثور على نسخة يرجع تاريخها إلى القرن السادس الهجري عصر المؤلف، وحقق آل ياسين حسن **«معاني الحروف»** للرماني اعتمادا على نسخة واحدة وقد اكتشفت نسخ أخرى من الكتاب دعت إلى تحقيقه مرة ثانية بعناية شلبي عبد الفتاح، وكذلك أغفل محققو كتاب **«المزهر»** للسيوطي مجموعة من النسخ المتوافرة من الكتاب. وقد وجه صلاح الدين المنجد[١] نقدا لاذعا لعبد السلام هارون الذي حقق **كتاب سيبويه** اعتمادا على نسخ حديثة ولو تريث وكلف نفسه عناء البحث في دار الكتب وفي تركيا والولايات المتحدة (مكتبة جامعة «برنستون») نسخا أخرى أقدم وأوثق من تلكم التي اعتمدها في تحقيقه[٢].

وقد ذكر الباحث فؤاد سيزكين في تاريخ التراث العربي وجود ستين نسخة من **كتاب سيبويه** محفوظة في مختلف خزائن العالم وذكرت الباحثة الفرنسية أمبير جونفييف (Umbert Geneviève) إحدى عشرة نسخة أخرى، ولما أصدر كتابها الأطروحة عن هذا الكتاب ذكرت في مقدمته أن عدد نسخ **كتاب سيبويه** الموجودة سبع وسبعون نسخة. إن استخدام هذا العدد من النسخ في عملية تاريخ النص سيتمخض ولا شك عن نص للكتاب مخالف لكل النسخ المخطوطة والمطبوعة

---

(١) إن المنجد الذي يواخذ هارون بعدم التقصي فإنه قد حقق **«كتاب اللغات في القرآن»** المنسوب لأبي عبيد القاسم بن سلام (٢٢٤هـ) معتمدا على نسخة واحدة محفوظة بمكتبة الأسد بدمشق. وقد فات المنجد أن الكتاب طبع مرتين إحداهما بهامش **تفسير الجلالين**، وثانيتهما بهامش **كتاب التيسير في علم التفسير**. كما توجد نسختان خطيان من الكتاب في خزانة شستربتي بإيرلندة وخزانة أسعد بإصطانبول.

(٢) يؤكد هارون نفسه أن النسخ المعتمدة إما مجهولة الناسخ وعارية من تاريخ النسخ أو أنها حديثة العهد أو هي أوراق متناثرة الانتفاع بها جد عسير. ولا تصلح لغير الاستئناس. وقد سبق للمستشرق الفرنسي أن حقق الكتاب في القرن التاسع عشر معتمدا على ثلاث نسخ فقط.

وسيضطر الباحثون في النحو العربي إلى تغيير موقفهم من كثير من آراء سيبويه النحوية وربما تمكنوا من الإجابة عن مجموعة من التساؤلات ما زالت عالقة حتى الآن تتعلق بهذا الكتاب(١).

إن البحث عن المخطوطات وتجميعها يعتبر المرحلة الأولى والعنصر الأساسي في عملية التحقيق العلمي. وهي وظيفة موكلة بالدرجة الأولى للكوديكولوجي(٢) الذي ييسر العلم ويعبد الطريق للفيلولوجي الذي يتحدد دوره العلمي بالدرجة الأولى في إعادة بناء النسخة الأم، وهذا تكامل ضروري بين الرجلين ما زلنا نفتقر إليه في العالم العربي لأن الباحثين وصناع القرار لم يدركوا بعد أهمية هذا التعاون وسر هذا التكامل، ولأن غياب مؤسسة علمية تحتضن هذا العمل قد لا يساعد الباحثين العرب على التقدم في مجال التحقيق العلمي، ولا يمكن لتاريخ النص أن يتم إلا في حضن هذه المؤسسة.

وأقول في الختام إن ميدان التحقيق ميدان صعب فلا يلجه إلا الموهوب الذي رزق موهبة الغوص في أعماق المخطوطات وحظي بميزة الصبر على المواظبة على البحث في النسخ القديمة، بالإضافة إلى كفاءة علمية كبيرة وتجربة راسخة وعلم

---

(١) من المحاولات النادرة في التراث العربي تلكم التي قام بها كل من محمد بن تاويت الطنجي ومحسن مهدي في تحقيقهما لكل من رحلة ابن خلدون شرقا وغربا وكتاب ألف ليلة وليلة. ولقد بذل الباحثان جهدا كبيرا في جمع أكبر عدد من نسخ الكتابين مكنهما من وضع تاريخ للنص على الطريقة الحديثة.

(٢) إن جمع النسخ يمكن الكوديكولوجي من دراستها دراسة كوديكولوجية أملا في استرجاع عما بقي من النصوص القديمة. إن وظيفته تشبه وظيفة العالم الذي يحاول استرجاع صورة حيوان قديم مما تم اكتشافه من بقايا عظام هذا الحيوان. كذلك النصوص القديمة فيمكن استرجاعها مما بقي من النتف والقطع البردية والجلود وغيرها.

غزير، وحتى العلم الغزير لا يكفي إذا كان غير مصحوب بالموهبة؛ فكثير من العلماء العرب أربأوا بأنفسهم عن اقتحام ميدان التحقيق رغم غزارة علمهم.

إن المحقق كالشاعر أو الخطاط، فكلاهما لا يدخل مدرسة ليتعلم نظم القوافي أو المهارة في الخط. الأستاذ لا يعلمهما بقدر ما يقر لكليهما بالشاعرية أو الخطاطة لأن الموهبة هي الأساس وبدونها لا يمكن أي شيء. ومن أخطائنا في جامعاتنا العربية أننا حمّلنا مسؤولية التحقيق للطلبة الجامعيين أو المبتدئين من الباحثين وأقبل الكل على هذا النوع من البحث دون موهبة وحب واقتدار، فكان ما كان مما نراه من الأعمال التي تفتقر إلى أبسط قواعد البحث العلمي.

إن اليوم الذي يتم فيه اكتشاف المزيد من المخطوطات ونعمل على اختيار الموهوبين من المحققين ذوي الكفاءات العلمية سنجد أنفسنا مضطرين إلى إعادة تحقيق كل ما حقق طوال القرن الماضي.

ولا نعدو الحقيقة إذا قلنا إن ما حققه المبتدؤون طلبة كانوا أو باحثين هي أعمال أولية مكنت أصحابها من اقتحام الميدان ومن القيام بجولات في مصادر التراث مخطوطه ومطبوعه أكسبتهم تجربة ستفيدهم في عملية التحقيق العلمي الحقيقي الذي يرى النور عندما يتوافر المزيد من نسخ المخطوط الواحد التي يمكن استخدامها استخداما نقديا بدءا بوضع ما يسمى بتاريخ النص.

التحقيق العلمي: مفهومه وقضاياه

عبـاس أرحيلة

تمهيد:

١- مرت معرفة الإنسان بالكتابة بأربع مراحل: - مرحلة ما قبل الكتابة - مرحلة ما بعد الكتابة - اكتشاف الطباعة في القرن الخامس عشر الميلادي[1] - الكتابة الإلكترونية.

٢- جعل الإسلام طلب العلم فريضة، فانتشرت المعرفة في أرجاء العالم الإسلامي، وازدادت العناية بالكتب تأليفاً ونسخاً وتداولاً في حضارة الإسلام. وقد سلِمت ملايين المخطوطات بالرغم مما تعرّض له التراث الإسلامي المخطوط من إبادة وإحراق وما لحقه بسبب الفتن الداخلية والعصبيات المذهبية، أو بسبب ما ناله من إهمال، وتعرض له من آفات طبيعية.

٣- وصِيانةً للغة الوحي، وإثباتاً للهوية الإسلامية، وترسيخا للعقيدة؛ كان العالِمُ المُسلم أحرصَ الباحثين على ضبط المادة العلمية وحملها إلى طُلاّبها أقرب ما

---

(١) على يد الألماني يوهانز جوتنبرج Johannes Gutenberg سنة ١٤٣٦م، وكان هذا سببا في تطور الحضارة وانتشار المعرفة بشتى لغات أهل الأرض.

تكون إلى الصحة والدقة، وتولّى علماء الحديث النبوي الشريف إرساء قواعدَ ضبْطِ النصوص وتوثيقها وتحقيقها[١].

٤- قبل ظهور الطباعة، كان اللجوء إلى النُّسّاخ والوراقين من أجل استنساخ الكتب والحصول عليها. وبعد ظهور الطباعة بدأ البحث عن المخطوطات لإخراجها من "مخطوطيتها"، وإخضاعها للطباعة، وهنا أصبح الكتّاب المخطوط يستدعي قواعد تحقيقه؛ فدعت الحاجة إلى البحث عن نُسَخ الكتّاب، والشروع في مقابلتها لاستخلاص أجودها، فاختيار أصحها وأوثقها وأقربها إلى روح مؤلفها لاعتمادها في إخراج الكتّاب المخطوط.

٥- مع تحويل المدونات المخطوطة إلى كتب مطبوعة، بدأت معاناة قراءة المخطوطات في العصور الحديثة، وبدأ التفكير في وضع قواعد عامة لضبط النصوص وتوثيقها، والتغلب على مخلّفات النساخ فيها. وهذه القواعد، التي أصبح يُراعى الالتزام بها، أُطلق عليها قواعد التحقيق. وأصبحت الغاية أن يُخضع المحقق النص للضبط والتوثيق برؤية علمية معاصرة، ويُيسّر قراءته من خلال تصحيح هَناته، وتوزيع فقراته، وإثرائه بالهوامش والشروح والتعليقات المناسبة؛ حتى يصبح أقرب ما يكون إلى الحالة التي وُضع عليه أول مرة.

إلى جانب ما تعارف عليه أهل التحقيق من وضع مكملات التحقيق من تقديم وفهارس.

---

(١) من أهم المؤلفات في الموضوع: **الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع** للقاضي عياض (٥٤٤هـ)، تحقيق: السيد أحمد صقر.

وقبل هذا وذاك لابد من التأكد من أن المخطوط لم يُسبق إلى تحقيقه تحقيقا علميا، وأن له قيمة علمية في مجاله، وأن يتمّ السعي بعد تحقيقه إلى نشره قصد الانتفاع به.

أولا: حول مفهوم التحقيق

١ - ما يراد بمصطلح التحقيق لغةً واصطلاحاً:

يُراد بتحقيق الكتاب المخطوط محاولة لإخراجه من حالته التي كان مكتوبا عليها باليد؛ بحثا عن حقيقة أودعها فيه صاحبه أول مرة، ويُعتقد أنه كان ينطوي عليها.

"من حَقَّ الأمرُ إذا ثبتَ وصار حقّاً. وحَقَّهُ وحقَّقَه: صدَّقَه ودَفَعَ الشكَّ عنه. وأَحقَّ الأمرَ إحْقاقاً: أَحكَمَهُ وصحَّحه"(١).

فتحقيق الكتاب المخطوط: كشف للحقيقة الكامنة فيه بإحكام ضبطه وتصحيحه؛ أي استخراج الحقيقة التي طمرتها عوادي الزمن وعوامل النِّساخة من تصحيف أو تحريف أو تزييف، "وإخراجه أقرب ما يُمكن إلى الصيغة التي وضعه عليها مؤلفه أول مرة".

٢ - من اصطلاحات التحقيق في القديم:

أشرت إلى أن علم الحديث هو الأصل في العناية بضبط النصوص والحيطة فيها وعليها، والمقابلة ما بينها، والحرص على توثيقها، ومنه انتقلت هذه العناية إلى

---

(١) لسان العرب [حقق].

العلوم الأخرى؛ فقد أصبحت الوِجادة تَعني النقل عن أحد الكتب، وصارت من طرق تلقّي العلم منذ القرن الهجري الرابع. وتأكد عند القدماء أن تأليف كتاب أهون من إصلاحه، وأن ضبط النص يحتاج إلى معاناة في فهمه وتوثيقه وضبطه وإخراجه.

ومما يقترب من معاني ما نقصده اليوم من لفظ التحقيق:

(أ) لفظ التحرير:

جاء في **أدب الكُتَّاب** لأبي بكر الصولي (٣٣٥هـ): معنى تحرير الكتاب: خُلُوصُه؛ كأنه خَلِص من النسخ التي حُرِّر عليها وصَفَا عن كَدَرِها[١]. وفي **أساس البلاغة** للزمخشري (٥٣٨هـ): حرَّر الكتابَ: حسَّنَه وخلَّصَه بإقامة حروفه وإصلاح سَقَطِه. فتحرير الكتاب: خُلُوصه وتقويمُه.

(ب) التدبير:

جاء في المقابسة الثانية عشرة، من كتاب **المقابسات** لأبي حيان التوحيدي، قول أبي بكر الخوارزمي الكاتب (٣٨٣هـ) عن صعوبة التحقق من قراءة نص قديم وفهمه؛ بحيث تتهافت قوتُه ويجد نفسه عاجزاً عن إدراك كلمة منه؛ وهنا تتضح المفارقة بين إبداع نص جديد وترقيع نص القديم، قال:

---

(١) أدب الكُتَّاب، ص١٥٦.

"لأنَّ رَقْعَ ما وَهَى يحتاج إلى تدبير قد فات أولَه من جهة صاحبه الأول... وذلك شبيهٌ بعلم الغيب، وقَلَّ من ينفُذ في حُجُب الغيب مع العوائق التي دونه. وليس كذلك إذا اقتَرَعَ هو كلاماً وابتدأ فعلا"(١).

وهذا يُذكرنا بقول الجاحظ (٢٥٥هـ): "ولربما أراد مؤلف الكتاب أن يُصلح تصحيفا أو كلمة ساقطة، فيكون إنشاءُ عشر ورقات من حُرِّ اللفظ وشريف المعاني، أيسرَ عليه من إتمام ذلك النقص حتى يَرُدَّه إلى موضعه من اتصال الكلام"(٢).

ويستفاد من قول الجاحظ وقول أبي بكر الخوارزمي ما أدركه القدماء من صعوبة تصحيح عبارة أو كلمة في كتاب مخطوط، وما يتطلبه ذلك من معاناة.

(ج) شيوع مصطلح التحقيق في العصر الحديث:

استعمل المستشرقون في العصور الحديثة اصطلاح: نقد النصوص La critique des textes، والمراد به عندهم التفكير النظري في تصحيح الكتب؛ فالمحقق عندهم هو الناقد. فقد ظهرت محاضرات المستشرق الألماني بيرجستراسر (١٩٣٣م)، بعنوان: "**أصول نقد النصوص ونشر الكتب**"، جاء في التقديم له: "إن نقد النصوص القديمة من شعر أو غيره، علمٌ من جهة، وصناعةٌ واصطلاحٌ من جهة أخرى، وقد نشأ هذا العلم، وترعرعت هذه الصناعة في أوربا منذ القرن الخامس

---

(١) المقابسات، ص٤٦.

(٢) الحيوان: ١/ ٧٩.

عشر بعد الميلاد، وذلك حينما اهتم القوم هناك بإحياء الآداب اليونانية واللاتينية"[١].

وقد طبق المستشرقون الأصول العلمية في نقد الكتب من الآداب اليونانية واللاتينية على ما حققوه ونشروه من الكتب العربية. وكانت جمعية المستشرقين الألمان من طبق تلك الأصول في منشوراتها الإسلامية. أما أول كتاب نشر في التنظير للتحقيق فهو كتاب **تحقيق النصوص ونشرها** لعبد السلام هارون (١٩٠٨-١٩٨٨م)، القاهرة ١٩٥٤م[٢].

وشاع في العالم العربي في العصور الحديثة مصطلح التحقيق؛ الذي يراد به - كما رأينا - ضبط نص قديم بإخراجه علميا وفنيا من "مخطوطيته"، في ضوء ما تقرر في مناهج تحقيق الكتاب المخطوط؛ مما سنراه[٣].

يراد بتحقيق النص: أمران:

الأمر الأول: ضبطه أي إخراجه أقرب ما يكون إلى الصيغة التي وضعها عليه مؤلفه؛ في ضوء ما تقرر من قواعد تحقيق الكتاب المخطوط.

---

(١) **أصول نقد النصوص ونشر الكتب، محاضرات المستشرق الألماني:** برجستراسر، إعداد د. محمد حمدي البكري - ط١، [القاهرة، مطبعة دار الكتب، ١٩٦٩]، ص١١ (محاضرات ألقاها على طلبة قسم اللغة العربية بكلية الآداب - جامعة القاهرة - سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢م).

(٢) ظهر كتاب: **قواعد تحقيق المخطوطات العربية وترجمتها (وجهة نظر الاستعراب الفرنسي)**: ريجيس بلاشير ١٩٧٣م- جان سوفاجيه ١٩٥٠م، ١٩٥٣م، ترجمه: د. محمود المقداد، ط١، ١٩٥٣ - ووضع صلاح الدين المنجد قواعد تحقيق المخطوطات (**مجلة معهد المخطوطات** بجامعة الدول العربية سنة ١٩٥٥م).

(٣) أول من استعمل لفظة تحقيق على صدر الكتاب: أحمد زكي باشا المتوفى سنة ١٩٣٤م في إخراجه لكتاب **الأصنام** لابن الكلبي، وكتاب **التاج في أخلاق الملوك**، المنسوب إلى الجاحظ سنة ١٩١٤م.

الأمر الثاني: التعليق عليه بدفع كل غموض يعتريه، وإفادة قارئه بما تدعو الحاجة إلى فهمه وإدراكه من حقيقة النص.

ومن إتمام هذين الأمريْن: التقديم للكتاب بعد تحقيقه، ووضع الفهارس المناسبة له.

والضبط والتعليق يساعد عليهما أمور ثلاثة:

أولا: دخول موضوع الكتاب في مجال اهتمام المحقق، إن أقل في مجال تخصصه.

ثانيا: معرفة دقيقة بقواعد التحقيق من الناحيتين: النظرية والتطبيقية.

ثالثا: الاستفادة من الشبكة الإلكرونية في توجيه النظر إلى المصادر الورقية.

ثانيا: القواعد العامة لضبط المتن

يشمل ضبط المتن ما يلي:

(١) **تحقيق عنوان الكتاب:** التدقيق في مدى صحة عنوان المخطوط وانطباقِه على موضوعه.

(٢) **تحقيق اسم المؤلف:** التأكُّد من معرفة صاحب الكتاب، فقد يُنسب كتاب إلى غير مؤلفه، أو لا يتم التنصيص على اسم مؤلفه في النسخة.

(٣) **تحقيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه:** معرفة مدى صحة نسبة الكتاب إلى مؤلفه. فلا يُكتفى بما ورد في عنوان المخطوط، بل تراجَع المصنفات المعنية بأسماء المؤلفين ومؤلفاتهم.

(٤) **تحقيق متن الكتاب بإخراجه أقرب ما يكون إلى مراد صاحبه**؛ أي الصورة التي تركها مؤلفه.

ويتضح من تحقيق عنوان الكتاب والتحقق من نسبة الكتاب إلى صاحبه أن ذلك من مقتضيات الأمانة التاريخية، ووضع تاريخ الفكر في مساره العلمي الصحيح، من خلال تفاعلاته مع مراحله في مسار تطور المعارف الإنسانية[١].

ومما يستعان به على التحقُّق من عنوان الكتاب واسم مؤلفه الحقيقي: فحص المخطوط وما له من نُسخ إن وجدت، ومراجعة كتب الفهارس[٢]، وكتب التراجم والطبقات، وفهارس المخطوطات...

وتحقيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه: يحتاج إلى العودة إلى ترجمة المؤلف، ومقابلة المخطوط بالاقتباسات التي ترد عنه في مؤلفات أخرى، مع دراسة داخلية للكتاب، كما ينظر في ذلك إلى أسلوبه في الكتابة، وإلى المحسنات البديعية التي غلبت على الفترة، وإلى دوافع المؤلف لتأليف لهذا الكتاب وظروفه في ذلك.

---

(١) مثال: **نقد النثر**: نُسِب خطأً إلى قدامة بن جعفر، وعنوانه الصحيح: **البرهان في وجوه البيان**، ومؤلفه: ابن وهب الكاتب.

(٢) الأعمال البيليوغرافية العربية: **فهرست** النديم (فروع المعرفة حتى سنة ٣٧٧هـ) ... **مفتاح السعادة** لطاش كبري زادة ٩٦٨هـ/١٥٦١م، **كشف الظنون في أسامي الكتب والفنون** لحاجي خليفة ١٠٦٧هـ/١٦٥٧م، **إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون**، **وهِدْيَة العارفين، أسماء المؤلفين وآثار المصنفين**، وكلاهما لإسماعيل البغدادي ١٣٤٠هـ/١٩٢٠م، **معجم المطبوعات العربية والمعربة** ليوسف إليان سركيس ١٣٥٠هـ/١٩٣٢م، **تاريخ الأدب العربي** للمستشرق الألماني بروكلمان ١٩٥٦م، **تاريخ التراث العربي** لفؤاد سيزكين (كتابان يسجلان المخطوطات العربية الموجودة في مكتبات العالم تحت أسماء مؤلفيها)، **نوادر المخطوطات العربية في مكتبات تركيا**: لرمضان ششن...

وإذا فُقد اسم الكتاب واسم مؤلفه؛ يستعان بالتمعن في موضوع النص، والتمرس بأسلوبه، والاستعانة بالكتب الموسوعية في مجال التخصص.

ثالثا: مقتضيات تحقيق متن الكتاب المخطوط

١- المقابلة بين النسخ والتمرس بقراءتها وبأسلوب صاحبها:

- جمع أقصى ما يمكن من نُسخ المخطوط.

- المقابلة بينها، والقيام بترتيبها، واختيار واحدة منها لتكون هي الأصل المعتمد في الحقيق (آخر نسخة كتبها، قرأها أو قرئت عليه، نُقلت عن نسخته أو قوبلت عليها، كتبت في عصره...).

- بعد المقابلة بين النسخ، يتم إثبات الصواب في أصل المتن، وما عداه في الهامش، مع تحديد الإفادة من إيراد تلك الاختلافات.

- عند اختلاف الروايات، يتم إثبات ما ترجحتْ صحتُه، بعد دراسة كل رواية. وكل ترجيح لا بد له من تعليل.

٢- المعاناة في قراءة الكتاب المخطوط:

- مواجهة مشاكل النِساخة: يواجه المحقق أنواعاً من الخطوط، وأشكالا من الرسم، وأشكالا من التصحيف والتحريف. كما يواجه طبيعة الأداء البياني ولغة النص.

- رصد ما يقع من أخطاء في الآيات والأحاديث والأمثال وأسماء الأعلام وأسماء الأماكن...

- ملاحظة علامات الإلحاق، وعلامات التمريض، ورموز الاختصارات...

٣- تنظيم مادة المتن:

- تفقير مواد المتن: تحديد بداية الفقرة ونهايتها، وجعلهما في تناسق تام مع السياق العام لما يعرضه الكتّاب من أفكار. وتختلف أشكال التفقير باختلاف مواد الكتاب: المادة اللغوية، مادة التراجم، مادة التاريخ...

- التعامل مع النقول: - ينبغي أن يستقل كل نقل بفقرة. كأن نجد مثلا: "قال" و"ذكر"... وقد ترد عبرات تدل على الانتهاء، نحو "انتهى"، أو "هذا آخر كلام"، أو "قاله فلان".

- وقد نجهل بداية النقل لعدم وجود ما يُثبت بدايته. كما أنه قد لا نجد الإشارة إلى نهاية النقل.

٤- متابعة النقول التي وردت في المتن:

- اعتبارها نسخاً أخرى؛ فتُعارض على أصولها ويُشار في الحاشية بإيجاز إلى ما فيها من زيادة أو نقص.

- وقد يُذكر اسمُ المؤلف دون تعيين لمصدر النقل، وقد لا يذكر لا المؤلف ولا المصادر؛ فيتولى المحقق رد النقول إلى أصولها، إذا عرفها. ويشار في الهوامش إلى صنيع المؤلف.

- وحين تنفرد بعض المخطوطات ببعض الزيادات: "ينبغي أن توضع تحت الفحص والخبرة؛ ليحكم المحقق بمدى صحتها وانطباقها على سياق النسخة وأسلوب المؤلف"[١].

---

(١) تحقيق النصوص ونشرها، ص٧١.

- يتم استبعاد النصوص المدسوسة في النص، وتحال إلى الحاشية، وحين تكون طويلة توضع ضمن الملاحق.

٥ - اعتماد الرسم المتعارف عليه في عصرنا:

- إقامة المتن بالصورة العلمية المتعارف عليها في عصرنا.

- وضع علامات الترقيم المناسب لتذليل مصاعب القراءة، وإيضاح المعاني، والكشف عن تنوع الأساليب؛ مما يوضح معاني المتن ويكشف عما فيه من نقول وتعقيبات.

- ضبط ما يُشكل من الكلمات: الآيات، الأحاديث، أبيات الشعر بما لا يُخِلُّ بالوزن، ورفع الاشتباه عن أسماء الأعلام، والكنى والألقاب، والأنساب، وأسماء الأماكن والبلدان.

ويستعان على ضبط متن الكتاب من مصنفات المؤلف، ومن الكتب التي استقى منها مادته أو كانت معاصرة له، في تناولها للموضوع نفسه. كما يستعان بالمراجع العلمية واللغوية عامة.

رابعا: التعليق على المتن:

يأتي التعليق في الهامش لدفع كل غموض وإبهام في المتن (والتعاليق هي عدة النقد عند بيرجشراسر، والجهاز النقدي عند عبد الرحمن بدوي)، وهي تدل على ثقافة المحقق وفهمه للنص. يقول بيرجشراسر: "ونضع تحت المتن ما يُقال له (

عُدَّة النقد) أي كل ما يحتاج إليه القارئ لنقد النص"(١). ويُجتنب إثقال الحواشي من غير ضرورة.

ويشمل التعليق ما يأتي:

(١) شرح الألفاظ الغريبة، والعبارات الغامضة.

(٢) شرح المصطلحات، مع العناية بمعانيها في زمن تأليف المتن.

(٣) التخريج:

- تخريج الآيات القرآنية: اسم السورة ورقمها ورقم الآية، مع البحث عن القراءة القرآنية في النص بالرجوع إلى كتب القراءات المختلفة.

- تخريج الأحاديث دون استقصاء لمصادر الحديث، مع تبيان درجة الحديث من الصحة والسقم.

- تخريج الأمثال من مصادر كتب الأمثال.

- تخريج الأشعار اعتماداً على الدواوين والمجاميع الشعرية مع تحديد أوزانها دون إثقال الحواشي باختلاف الروايات. (العودة إلى أكثر من تحقيق للديوان إن وجد).

- البحث عن أسماء الأماكن في معجم البلدان دون استقصاء.

- ترجمة الأعلام غير المعروفة.

- التعريف بالكتب الواردة في المتن فيما يُفيد توضيح النص.

---

(١) أصول نقد النصوص ونشر الكتب، محاضرات المستشرق الألماني: برجستراسر، ص١٠٨.

(٤) مقارنة المتن بما يُشبهه، ونقد النص إن وقع مؤلفه في أوهام، وكان مصححه في مستوى النقد الصحيح. وقد يُستفاد في هذا مما وقع على المؤلف من استدراكات، مع توضيح الإشارات التاريخية والأدبية والدينية التي تستعصي معرفتها على العامة.

ونتائج التعاليق يُشار إلى أهمها في مقدمة التحقيق.

خامسا: النسخة الأم في مجال التحقيق

بعد اختيار المخطوط الذي يُراد تحقيقه، وبعد الحصول على ما تأَتَّى من نُسخه؛ تبدأ عملية قراءتها، ومواجهة ما تحمله من إشكالات واختلافات بينها. وبعد دراستها يتم اختيار النسخة التي تُتخذ - في العادة - أصلا يُعتمد في التحقيق؛ وهنا يأتي الحديث عن النسخة المخطوطة التي اصطلح على تسميتها بالنسخة الأم.

١ - المراد بالنسخة الأم:

يُطلق مصطلح النسخة الأم على النسخة التي تُجعَلُ أصلاً في التحقيق. وللفظ الأم - في هذا السياق - معنيان:

المعنى الأول: يُراد بالأم الأصل. ولما كانت الأم هي التي تلد، وهي الأصل في الزيادة والتكاثر؛ أُطلق لفظ النسخة الأم على تلك النسخة التي تتولَّدُ منها وتَتَنشَّأُ عنها وتَتَخَلَّقُ منها بقية النسخ.

والمعنى الثاني: يُطلق لفظ الأم على الراية التي تقود الجيش، أي تلك التي تأتمُّ بها كتائبُ الجيش في سيرها ومعاركها، وتُطلق على النسخة التي تأتمُّ بها بقية النسخ المساعدة على توثيق النص وضبطه.

فالنسخة الأم هي النسخة الأساس؛ التي انحدرت منها بقية النسخ، وهي النسخة الأصلية التي تُعتمد في التحقيق، أي تلك "التي وضعها المؤلف نفسه نَسْخاً... أو إملاءً مباشراً... أو إملاءً عن طريق المستملي... أو توقيعاً وإشرافاً ومراجعةً من طرف المؤلف"(١).

---

(١) **مصطلحات الكتاب العربي المخطوط**: د. أحمد شوقي بنبين ود. مصطفى الطوبي، ص٣٥٢.

ويشرع المحققون عادة بنقل النسخة الأم أولا، وتُقرأ قراءة متمعنة قصد التمرس بأسلوب مؤلفها، ثم تجري المقابلة بينها وبين بقية النسخ الخطية. وبذلك تُصبح أصلا وأُمّاً لسائر النسخ، فتتم المقابلة بها؛ وكأنها منسوخة عنها.

٢ - معايير اختيار النسخة الأم:

الإشكال الذي يواجه المحقق هو: كيف يختار النسخة الأم من بين بقية النسخ؟ كيف يُحدِّدُ قيمتها؟ وما معاييره في اختيارها؟ وخاصة أن معظم المخطوطات التي وصلت إلينا كتبها نساخ محترفون يرتزقون بنسخها، وهم يتفاوتون في إتقان ما يكتبون.

ومن معايير الاختيار نذكر ما يلي:

أ - أن تكون بخط مؤلفها:

نجد واضعي قواعد التحقيق ينصحون باتخاذ نسخة المؤلف أصلا وأساسا في تحقيق المخطوط؛ لأنها الأقدم والأدق بالطبع. ولكن أغلب المخطوطات في التراث العربي لم تصل إلينا بخطوط مؤلفيها. وحتى ولو كانت بخط مؤلفها فإن الأمر ليس عندهم على إطلاقه، فهناك ملاحظات ينبغي اعتبارها ونحن نقرأ النسخة التي كتبت بخط المؤلف:

ب - قد تكون نسخة المؤلف التي عُثر عليها مُسَوَّدَة، فعلى المحقق أن يبحث عن المبيَّضَة. ويرى المستشرق الألماني بيرشتراسر أن المسوَّدة قد تكون قريبة من

الأصل؛ إلا أنها في كثير من الأحيان لم تبلغ غاية الكمال الذي وصل إليه المؤلف في مُبَيَّضَتِه(١).

فقد يكتب المؤلف كتابه، ثم يعيد النظر فيه، ويضيف عليه ما يراه مناسباً ثم يُبَيِّض، ويترك نسختين متداولتين. وقد ذكر ياقوت الحموي (٦٢٦هـ) أن الجاحظ ألف كتاب "**البيان والتبيين**" مرتين، وكانت ثانيتهما أصح وأجود، وهو ما أشار إليه عبد السلام هارون في مقدمة تحقيقه للكتاب، وكشف عنه أثناء التحقيق(٢).

ج - وقد يضيف المؤلف إضافات يُلحقها بكتابه، فإذا ما ذكر أنها ذيل أبقاها المحقق على حالها. أما إذا أشار إلى أنه كان يريد إلحاق هذه الزيادات في مكانها، ولم تسعفه الظروف، كان على المحقق أن يلبي رغبة المؤلف، على أن يذكر ما فعله في مكانه.

د - وقد يضع المؤلف كتاباً ثم يعود إلى كتابته من جديد في بلد آخر وظروف أخرى. فابن دريد أملى كتاب "**الجمهرة**" بفارس وببغداد من حفظه، وآخر ما صح منه نسخة أبي الفتح عبيد الله بن أحمد النحوي؛ لأنه كتبها من عدة نسخ وقرأها عليه(٣).

فنسخة المؤلف قد تتكرر، كما لاحظ هارون، ولا يُمكن القطعُ بها؛ ما لم ينص هو عليها، وليس وجود خطه عليها دليلا على أنها النسخة الأم، بل إن الأمر كله اعتباريّ لا قطعيّ(٤).

---

(١) **أصول نقد النصوص ونشر الكتب**، ص١٥.

(٢) **تحقيق النصوص ونشرها**، ص٣٣.

(٣) **الفهرست**: النديم، ص ٩٧ .

(٤) **تحقيق النصوص ونشرها** ص٣٥.

هـ - وقد تكون النسخة الواحدة مكتوبة أحياناً في زمنين متفاوتين، بحيث يضيع جزء منها، فيكمله ناسخ آخر في زمن آخر(١).

أما دواوين الشعر، فقلما نجد الشاعر نفسه يدون ديوانه بخط يده. وإذا حصل مثل هذا فإن النسخة - إن عثرنا عليها- ستكون أُمّاً، وتعد من روائع المخطوطات. وقد ينسخ الديوان عن الشاعر نفسه، أو يُقرأ عليه بعد نسخه. وكثيراً ما نقع على أكثر من نسخة للديوان الواحد؛ بعضها لرواته ومحبيه، وبعضها لحساده ومبغضيه.

وحتى لو كانت النسخة بضبط المؤلف وتعليقاته، فإن الأمر يحتاج إلى تحريات لإخراج النص وتوزيعه بين المتن والهوامش.

و - وذكر عبد السلام هارون أن بعض النساخ ينقل عبارة المؤلف في آخر كتبه، وهي في المعتاد نحو "كتب فلان" أي المؤلف؛ ثم لا يُعقب الناسخ على ذلك بما يُشعر بنقله عن نسخة الأصل، فيظن القارئ أنها هي نسخة المؤلف. وهذه مشكلة تحتاج إلى فطنة المحقق وخبرته بالخط والتاريخ والورق.

وماذا نفعل إذا أعوزتنا نسخة المؤلف؟

أ - نعتمد التي تكون منقولة عنها، ومراجَعة عليها، ومقابلَة بها.

ب - أن تحمل إجازة من مؤلفها، أي أن تكون بخط تلميذ له سمعها منه إملاءً، فأقرها.

ج - أن تكون النسخة لأحد تلاميذه، وأن تكون مصححة على نسخته.

---

(١) نفسه، ص٢٩.

د – أن تُقرأ من عدد من العلماء، وأن تكون قد صُحِّحت وكتبت عليها سماعات، ووجدت عليها خطوط العلماء. والمعتمد في كل اختيار ما كان ناسخه أكثر علما، وأكثر دقة، وما كان النص في المخطوطة أصح متنا وأكمل مادة، وأثبت في سماع علماء معروفين.

هـ – أن تكون قديمة؛ فقد يكون قِدَمُ النسخة المخطوطة سببا في اتخاذها أصلا يُعتمد عليه في التحقيق، كأن تكون كُتبت في عصر المؤلف، وذات التاريخ الأقدم، ولكن لا يتضح ذلك إلا بعد مقارنتها بباقي النسخ، والتدقيق في تاريخها. فليس الأقدم هو الأقرب إلى الصواب دائما. ومع النسخ القديمة يحتاج المحقق إلى ما يُمكن أن تضمه تلك النصوص من نقول من مصادر أخرى. "وكثيرا ما تتعرض كتب المجالس والأمالي للتغيير والتبديل، والزيادة من التلاميذ والرواة"(١).

ويذكر بيرجستراسر أن أقدم نسخة من كتاب **"عيون الأنباء في طبقات الأطباء"** لابن أبي أصيبعة، المتوفى سنة ٦٦٨هـ، كُتبت سنة ٧١٢هـ، أي بعد وفاته بأقل من نصف قرن، ولكنها كثيرة الخطأ، وأحسنُ منها نسخة أخرى أحدث منها بثلاث قرون كتبت سنة ١٠١٧هـ، واستخلص أن قِدم التاريخ للنسخة لا يقوم مبررا لتفضيلها، ولهذا نحتاج إلى حجج أقوم وأثبت من تاريخ النسخة(٢).

يقول د. شوقي ضيف، رحمه الله تعالى: "على أنه ينبغي الاحتراس إزاء التاريخ المثبت على النسخة. فقد يحدث مثلا أن ينقل ناسخ في القرن التاسع الهجري

---

(١) تحقيق النصوص ونشرها، ص٣٦.

(٢) أصول نقد النصوص ونشر الكتب، ص١٥.

نسخة عن أصل كُتب في القرن الخامس فيسجل ما عليه من تاريخ كتابته في نسخته دون أن يُشير بحرف إلى أنه نَقَلَ عنه نُسختَه"(١).

و - إذا تعذر توافر ما سبق، يلجأ المحقق في العادة إلى النسخة الكاملة، الواضحة الخط، التامة الضبط.

والخلاصة أننا لا نتخذها أصلاً إلا في ضوء معايير مقنعة، تجعلها متميزة عن بقية النسخ الأخرى؛ باعتبارها فروعاً عن أصلها المفترض وقربها منه.

وأجود النسخ ما تم اختبارها في ضوء الملاحظات السابقة، وتبين أنها جاءت مدونة بخط المؤلف، أو مصححة ومراجعة من قبله، أو قرئت عليه، وكانت أصح وأوثق وأكمل وأنفع. ولا يتحقق هذا إذا كنا لا نملك إلا نسخة واحدة، ومن هنا تأتي أهمية كثرة النسخ، ولا يُقبل الاعتماد على النسخة الواحدة، إلا عند الضرورة القصوى.

سادسا: حاجة النسخة الأم إلى بقية النسخ

١ - بعد تحديد النسخة التي ستصبح الأصل المعتمد في التحقيق، يتم نقلها باليد إن أمكن، وتبدأ عملية التحويل. ويطرح أهل التحقيق، قديما وحديثا، مسألة إصلاح ما في المخطوط من خطأ - حسب ما يراه المُحقق، هل يَتِمُّ إصلاح الخطأ في متن الكتاب، أم يُترك على حاله، ويُنَبَّهُ على صوابه في الهامش؟ وما حدود تدخل المحقق، وحدود الأمانة العلمية في ذلك؟

---

(١) البحث الأدبي، طبيعته، مناهجه، أصوله، مصادره، ص١٧٢.

٢ – وتبدأ المقارنة بين النسخ (المقابلة والمعارضة)، ويوضع لكل نسخة رمزاً (تبعا لاسم الناسخ، أو المكتبة، أو المدينة).

٣ – إن المقارنة بين النسخ تكشف ما لم يكن متوقعاً؛ فالاستعانة بها تُعين على اكتشاف السقط في النسخة الأم، واستعادته إلى إليها، وترجيح لفظ على آخر (تميم السقط أو النقص).

٤ – كما أنها تُنبِّه على مواضع الخلل والتصحيف (وجود كلمات ساقطة، محذوفة، محرفة، مطموسة، فيها تحريف أو تصحيف، أو تقديم أو تأخير، فيها خطأ، أو انتشر الحبر عليها...).

٥ – وقد تُعين على تبيُّن بعض النصوص المدسوسة، والكشف عما حشي به المخطوط من زيادات موضوعة.

٦ – الانتفاع من التعليقات الموجودة في بقية النسخ في فهم النص، وتفسير ما غمض منه.

٧ – الاستفادة مما يكون في النسخ المساعدة من الضبط والشكل والإعجام والنقط.

٨ – وفي حالة الحصول على نُسخ أصلية بخط المؤلف لا داعي لإثقال الحواشي بمقابلات لا تحمل فائدة.

٩ – وقد يستعان بطبعات اعتمدت مخطوطات افتقدت أصولها، أو يُتعذر الوصول إليها، وقد تقرر عند ذوي هذا الشأن أن تُعامل معاملة المخطوطات: يُقارن بها، ويُنبَّه على ما فيها من أوهام، وما تحتاجه من تصحيحات.

١٠ - والتعليقات على صفحات النسخ تحتاج إلى عناية في الهوامش بالكشف عنها ونسبتها إلى نسخها.

١١ - إذا لم تملأ المقابلات الخروم، نبقي بياضا عند الطباعة بقدر الكلمات الساقطة؛ لتحديد مقدار السقط. إذا تعذر قراءة كلمة: ترك بياض، الاجتهاد في تقريبها وكتابة (كذا) بين قوسين.

١٢ - يحافظ المحقق على الشكل إذا كان الأصل مشكولا.

أولا: نماذج تطبيقية من تحقيق الرسالة العذراء لإبراهيم بن محمد الشيباني (٢٩٨هـ).

ظهرت **الرسالة العذراء (في موازين البلاغة وأدوات الكتابة)**، منسوبة إلى إبراهيم بن المدبِّر، ضمن **رسائل البلغاء** في طبعتها الثانية سنة ١٩١٣م[1]، من وضع محمد كرد علي (١٩٥٣م)، وقام بتحقيقها، اعتمادا على ما جاء في **رسائل البلغاء**، د. زكي مبارك (١٩٥٢م)؛ مصححة ومشروحة مع مقدمة مفصلة بالفرنسية عن فن الإنشاء ومذاهب الكتّاب في القرن الهجري الثالث - ط١ [مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٣١].

ونشر **أحمد فريد الرفاعي** الرسالة العذراء ضمن كتابه **التذييل على المقدمة**، سلسلة: الوقت من ذهب، مكتبة القراءة والكتابة، مطبعة المعارف ومكتبها بمصر، ١٩٣٤م. وأثبت في متنها ما اقترحه د. زكي مبارك من تصويبات في هوامشه.

ونشرها أيضا أحمد زكي صفوت ضمن **جمهرة رسائل العرب في عصور العربية الزاهرة**، الشطر الثاني من **رسائل العصر العباسي الأول** - ط١ [بيروت، المكتبة العلمية، ١٩٣٨، ج ٤، ص ١٧٦ - ٢١٢]؛ اعتماداً على ما جاء في **رسائل البلغاء** وما ورد في **العقد الفريد** لابن عبد ربه. ويلاحظ أن هذا الأخير نسب ما ورد في **عقده** من نقول إلى: إبراهيم بن محمد الشيباني.

---

(١) ضمن مجموعة مخطوطة قديمة من الرسائل كانت في حوزة الشيخ طاهر الجزائري (ت١٩٢٠م)، وقد آلت هذه المجموعة إلى المكتبة التيمورية في دار الكتب المصرية، وأصبحت تحمل رقم ٨٠ (مجاميع تيمور). وظهرت الطبعة الأولى، فيها قسم من رسائل ابن المقفع، وأربع رسائل لعبد الحميد الكاتب؛ باعتناء الشيخ طاهر الجزائري ومحمد كرد علي، مطبعة الظاهر، سنة ١٣٢٦هـ/ ١٩٠٨م. وقد نشر محمد كرد علي الرسالة العذراء مستقلة بمجلة المقتبس عام ١٣٢٧هـ/ ١٩١٥م - ينظر: **معجم المطبوعات العربية والمعربة**: سركيس: ١٥٥٢/٢.

وعموما، لم يتم تصحيح نسبة الرسالة إلى مؤلفها الحقيقي إبراهيم بن محمد الشيبانيّ إلا بعد ما يزيد على ثمانين سنة، والغريب حقا أن اسمه ثابت في غلاف الرسالة المخطوطة[(١)].

المثال الأول:

بالعودة إلى **مخطوطة الرسالة**، وإلى **رسائل البلغاء** (ص١٨٣)، وإلى تحقيق د. زكي مبارك (ص٢٥)؛ نجد العبارة الآتية:

قال علي بن زيز النصرانيّ الكاتب.

وفي **جمهرة رسائل العرب في عصور العربية الزاهرة** لأحمد زكي صفوت: ١٩١/٤ – وفي تحقيق د. يوسف محمد فتحي عبد الوهاب **للرسالة العذراء** (وهو أول من أخرجها منسوبة إلى إبراهيم بن محمد الشيباني)؛ تأتي العبارة عندهما كالآتي:

قال عليّ النَّصْرَاباذِيّ الكاتب.

ويلاحظ أن د. يوسف عبد الوهاب أثبت ما أورده أحمد زكي صفوت (في الهامش ٢، ١٩٠/٤) معتبراً إياه صواباً؛ إذ نسب أحمد زكي صفوت النصراباذي إلى نصر آباد؛ محلة بنيسابور، ومعناها بالفارسية عمارة نصر، تنسب إلى نصر بن عبد العزيز الخزاعي...

ويأتي التصحيح في **العقد الفريد**: ١٧٣/٤ (بتحقيق: أحمد أمين، وأحمد الزين، وإبراهيم الأبياري)؛ فهو **علي بن رَبَّن الطبريّ**، أبو الحسن، أسلم على يد

---

(١) وقد مكنني صديقي العزيز الفاضل د. أحمد شوقي بنبين، مدير الخزانة الحسنية، من صورة للرسالة المخطوطة ومن صورة لتحقيق **الرسالة العذراء** للدكتور يوسف محمد فتحي عبد الوهاب – ط١[مكتبة الساعي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٥م].

المعتصم، طبيب حكيم وكان بموضع من الأدب، وهو صاحب فردوس الحكمة، عاش بعد موت المتوكل بقليل[١].

المثال الثاني:

في مخطوطة **الرسالة العذراء (في موازين البلاغة وأدوات الكتابة)** - وفي **رسائل البلغاء** لمحمد كرد علي (١٩٥٣م)، ص١٨٤ - وفي تحقيق د. زكي مبارك (١٩٥٢م) ص، ٢٨ - وفي **الذيل على المقدمة**، نشرة أحمد فريد الرفاعي (١٩٥٦م) - وفي **العقد الفريد** لابن عبد ربه: ٤/١٩٠:

نجد العبارات الآتية:

"وأمَّا تَضْمينُ الأسْرارِ في الكُتُبِ حتى لا يَقرأُهاَ غيرُ المكْتوبِ إليهِ، فَفيهِ أَدَبٌ تَجِبُ معرفَتُه. "**وقدْ تَعَلَّقَتِ العامَّةُ بالقُمِّيّ والأصبهانيّ**. فيجب أن تُبدّل الحروف تبديلا يَخْفَى".

وراح المحققون لكتاب **العقد الفريد** يبحثون عن شخصين وهْمِيَّيْن اسم الأول منهما: القُمّيّ، والثاني الأصبهانيّ. فرجعوا إلى **فهرست** النديم؛ فوجدوا رجلَيْن باسم القمي؛ أحدهما إسماعيل بن أحمد، والآخر علي بن موسى، وقالوا: والظاهر أن المَعنيّ منهما هنا إسماعيل. أما الأصبهاني فهو أبو علي الحسن بن عبد الله، ونقلوا ترجمته من **الفهرست!**

وحقيقة العبارة - كما وردت - في **جمهرة رسائل العرب**: ٤/١٩٣

"... وقدْ تَعَلَّقَتِ العامَّةُ بالمُعَمَّي".

---

(١) الفهرست، ص٣٥٤، تنظر حياته وآثاره في كتاب الدين والدولة في إثبات نبوة النبي محمد ﷺ، تح د.عادل نويهض.

قال الأَصْبِهَانِيُّ: وكانَ أَبُو حاتم سَهْلُ بنُ محمدٍ قد وَضَعَ منه أشياءَ جَليلةً من تَبْدِيلِ الحُرُوفِ تبديلاً يَخْفَى".

وما وقع لهذه العبارة من التحريف يستدعي من كل من حاول التحقيق؛ أن يستعظم لفظة التحقيق، وإخراج الحقيقة الكامنة في المخطوط. فما أصعب العثور على حقيقة أودعها صاحبها؛ فأصابها التحريف والتغيير، وتلاعبت بها أيدي النساخ؛ فأصبح حالها على ما نرى.

المثال الثالث:

وهذا نموذج لتصرف المحقق د. يوسف محمد فتحي عبد الوهاب في النص، كما سنرى.

وإليك النص كما أورده المحقق – فقرة ٢١، ص٤٣:

"ونعلم أن الصلاة رحمةٌ، غير أنهم قد حرَّموها إلا على الأنبياء، كذلك روي عن ابن عباس رضي الله عنه وسمع سعد بن أبي وقاص أخاً له يُلبِّي، ويقول: لبيك يا ذا المعارج؛ فقال **الحسن**: نحن نعلم أنه ذو المعارج، ولكن ليس كذلك كنا نلبي على عهد رسول الله ﷺ إنما كنا نقول: **"لبيك اللهم لبيك"**.

لن أتوقف في هذا النص إلا عند زيادة المحقق لاسم **الحسن** في: "فقال **الحسن**: نحن نعلم أنه ذو المعارج".

يلاحظ أن المحقق أضاف اسم "**الحسن**"، ووضعه بين قوسيْن، وقال في الهامش: كلمة "الحسن" ساقطة من **الأصل** المخطوط، ورسائل البلغاء: ١٨٠، وجمهرة رسائل العرب: ١٨٣/٤.

فمن أين أتى المحقق باسم "**الحسن**"؟ ولم يأت اسم "الحسن" لا في **الرسالة المخطوطة**، ولا في **رسائل البلغاء**، ولا في **العقد الفريد** (الذي يعتبر نسخة ثانية من الرسالة)، ولا في **جمهرة رسائل العرب** ولا في تحقيق د. زكي مبارك؟

ثم كان على المحقق أن يُعَرِّفَ القارئ بصاحب هذا الاسم! فمن يكون **الحسن** هذا؟

عادة عندما يأتي اسم الحسن في القديم؛ يطلق على **الحسن البصري** المتوفى سنة ١١٠هـ؛ فهو من التباعين، ولذلك لا يصح أن يقول الحسن البصري : كذلك كنا نلبي على عهد رسول الله ﷺ!

فالذي قال: نحن نعلم أنه ذو المعارج؛ إنما هو سعد بن أبي وقاص نفسه، كما هو واضح جدا من السياق!

ومن الأفضل أن يرتب النص هكذا:

"ونعلم أن الصلاة رحمةٌ، غير أنهم قد حَرَّموها إلا على الأنبياء، كذلك روي عن ابن عباس رضي الله.

وسمع سعد بن أبي وقاص أخاً له يُلَبِّي، ويقول: لبيك يا ذا المعارج.

فقال: نحن نعلم أنه ذو المعارج، ولكن ليس كذلك كنا نلبي على عهد رسول الله ﷺ إنما كنا نقول: "لبيك اللهم لبيك".

النموذج الثاني: قراءة في نص تراثي
المقابسة الثانية عشرة لأبي حيان التوحيدي (٤١٤هـ)
مقارنة بين تحقيقين لكتاب المقابسات[١]:
تحقيق حسن السندوبي وتحقيق د. محمد توفيق حسن.

يتمّ إشراك المشاركين في الدورة التدريبية الأولى بالبيضاء في قراءة النص المحقق، وما ورد من فروق في التحقيقين، وما يمكن أن يثيره المشاركون من ملاحظات تتعلق بتنقيط النص وتفقيره، وتوضيح ما غمض من ألفاظه والتبس من عباراته، والتعليق على ما تدعو الحاجة إليه.

وهذا متن المقابسة الثانية عشرة بتحقيق: د. محمد توفيق حسن[٢]، مع إثبات الفروق بينها وبين تحقيق: حسن السندوبي[٣] .

"سمعت الخوارزمي الكاتب يقول لأبي إسحاق الصابي إبراهيم بن هلال[٤]:

لِمَ إذا قيل لمصنف أو كاتب أو خطيب أو شاعر، في كلام قد اختلَّ شيءٌ منه[٥]، وبيت قد انحلَّ نظمُه، ولفظ قلِقَ نِصابه[٦]: هاتِ بدل هذا اللفظ لفظاً، ومكان هذه الكلمة كلمةً، وموضع هذا المعنى معنىً آخر؟[٧]، تهافتت قوتُه، وصعُب

---

(١) كانت له طبعة هندية، طبعة الكتاب الشيرازي سنة ١٩١٦م (توجد مصورة على النيت). وظهر تحقيق حسن السندوبي في طبعته الأولى سنة ١٩٢٩م، وطبعة أولى له بدار المعارف للطباعة والنشر، سوسة، تونس، ١٩٩١م، وأخرى عن دار الآداب ببيروت ١٩٨٩م، وظهرت طبعة مصرية جديدة سنة ٢٠٠٦م.

(٢) ط٢ [مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٨٩م].

(٣) ط١ [المطبعة الرحمانية، القاهرة، ١٩٢٩م]، ص ١٥٣ - ١٥٤.

(٤) السندوبي: لأبي إسحاق الصابئ بن هيثم بن هلال [وهو تحريف ورد أيضا في الطبعة الهندية (١٩١٦م، ص١٦، والمعروف أنه إبراهيم بن هلال بن إبراهيم بن هارون (في **الفهرست**، ص٢١٧) وابن زهرون في: **معجم الأدباء**: ١/١٣٠، و**وفيات الأعيان**: ١/٥٢].

(٥) السندوبي: في **كلمة من كلام** وقد اختل شيء منه.

(٦) السندوبي: ولفظ قلق **مكانه** [في الطبعة الهندية: في كلام وقد اختل، ولفظ قلق مُصابه، ص١٦].

(٧) السندوبي: وموضع هذا المعنى **معنى** – زيادة آخر في الطبعة الهندية، ص١٦.

عليه تكلّفه، وبَعِلَ بمزاولة ذلك رأيُه؟ ولو رام إنشاءَ قصيدة مفردة، وتحبيرَ رسالة مقترحة؛ كان عسرها عليه أقلَّ، ونهوضه بها أعجلَ؟[١].

فقال: لأن رَقْعَ[٢] ما وَهَى يحتاجُ إلى تدبير قد فات أولُه من جهة صاحبه الأول، ومن كان أولى به، وكان كالأب له، وذلك شبيه بعلم الغيب، وقل ما ينفذ[٣] في حُجب الغيب مع العوائق التي دونه، وليس كذلك إذا اقترع هو كلاما، وابتدأ فِعْلا، واقتضب حالاً، لأنه يستقل[٤] حينئذ بنفسه، ولا يحتاج فيه إلى شيء كان من غيره أو يكون، فعَقْلُه[٥] بيقظته يُعطيه تمامَ ما قد فتَحَ عليه سَدَّهُ، وقَدَحَ عليه زِنْدَهُ.

ولم يكن هكذا حاله في كلام معروض عليه لم يهجس قط في نفسه، ولا أعدَّ له بالُه[٦] شيئا من فكره، وقد يفجأه ولم يتأهّب له[٧]، ولم يرض نفسه عليه. وفي الجملة: كل مبتدئ شيئا فقوة المبتدأ[٨] فيه تفضي به إلى غاية ذلك الشيء، وكل متعقب أمراً قد بدأ به غيره فإنه بتعقيبه يفضي إلى حدّ ما بدأ به في تعقيبه ويصير ذلك مبدأ له، ثم تنقطع المشاكلة بين المبتدأ[٩] وبين المتعقِّب"[١٠].

وما تزال هذه النصوص تحتاج إلى تدقيق في إخراجها بين ماضيها وحاضرها.

---

(١) السندوبي: وكان نهوضه بها أعجل.

(٢) السندوبي: فقال: رقعُ.

(٣) السندوبي: وقل من يَنْفَذَ في حُجب الغيب، والإبقاء على ما ينفذ يقتضي: وقلَّما يُنْفَذُ.

(٤) كما في الطبعة الهندية أيضا، ولم يُثبت السندوبي: لأنه، وفي نسخة: لا يستقل.

(٥) السندوبي: ولا يحتاج فيه إلى شيء كان من غيره، أو يكون تعلقُّه بيقظته، وفي نسخة: تعقله. ويلاحظ ماذا أحدث وضع الفاصلة بعد: من غيره، من تغيير في المعنى.

(٦) السندوبي: ولا أعدَّ له شيئاً من فكره.

(٧) السندوبي: فقد يعجزه ما لم يتأهّب له.

(٨) السندوبي: فقوة البدء.

(٩) السندوبي: المبتدئ – ط. الهندية المبتدأ أيضا، ص١٦.

(١٠) يلاحظ أن حسن السندوبي لم يشر إلى المخطوطات التي اعتمدها، وأنه اكتفى في الهامش بترجمة للخوارزمي، وشرح لفظة: بعِل بمعنى دهش وحار ولم يدر ما يصنع. وأن د. محمد توفيق حسن اعتمد فقط على ما اعتبره نسخة (ش)، ووقع فيما تدعو الحاجة إلى إعادة النظر فيه.

المصادر والمراجع

- **أدب الكُتَّاب**: أبو بكر الصولي (٣٣٥هـ)، عني بتصحيحه محمد بهجة الأثري (١٩٩٦م) - د.ط [دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت].
- **أصول نقد النصوص ونشر الكتب**، محاضرات المستشرق الألماني: برجستراسر (١٩٣٣م)، إعداد د. محمد حمدي البكري - ط١[مطبعة دار الكتب، القاهرة، ١٩٦٩م].
- **البحث الأدبي، طبيعته، مناهجه، أصوله، مصادره**: د. شوقي ضيف (٢٠٠٥م) - د.ط[دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٢م].
- **تحقيق النصوص ونشرها: عبد السلام هارون** (ت١٩٨٨م) - ط٥ [مكتبة السنة، القاهرة، ١٩٩٤م].
- **التذييل على المقدمة**: أحمد فريد الرفاعي (١٩٥٦م)، سلسلة: الوقت من ذهب - ط١ [مطبعة المعارف ومكتبها، القاهرة، ١٩٣٤م].
- **جمهرة رسائل العرب في عصور العربية الزاهرة**: أحمد زكي صفوت (١٩٧٥م) - ط١ [المكتبة العلمية، بيروت، ١٩٣٨م] الجزء الرابع.
- **رسائل البلغاء**: محمد كرد علي (١٩٥٣م) - ط٣ [مطبعة لجنة التأليف والترجمة، القاهرة، ١٩٤٦م].
- **الرسالة العذراء في موازين البلاغة وأدوات الكتابة**، تأليف أبي اليسر إبراهيم بن محمد الشيباني المتوفى سنة ٢٩٨هـ، والمنسوبة خطأ إلى أبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن المدبر المتوفى سنة ٢٧٩هـ، تحقيق ودراسة: د. يوسف محمد فتحي عبد الوهاب - ط١ [القاهرة، دار الطلائع، ٢٠٠٥م].

- **الرسالة العذراء** لإبراهيم بن المدبر (مصححة ومشروحة مع مقدمة مفصلة بالفرنسية عن فن الإنشاء ومذاهب الكتّاب في القرن الثالث) بقلم د. زكي مبارك (١٩٥٢م) - ط١ [مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٣١م].

- **العقد الفريد:** ابن عبد ربه الأندلسي (٣٢٨هـ)، تحقيق: أحمد أمين، أحمد الزين، إبراهيم الأبياري - ط٢ [مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٦٢م].

- **الفهرست:** النديم، أبو الفرج محمد بن أبي يعقوب (٣٨٠هـ)، تحقيق: د. يوسف علي طويل - ط١ [دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٦م].

- **قواعد تحقيق النصوص:** د. صلاح الدين المنجد (٢٠١٠م)، مجلة معهد المخطوطات العربية بالقاهرة سنة ١٩٥٥م.

- **منهج تحقيق النصوص ونشرها:** د. نوري حمودي القيسي ود. سامي مكي العاني ط١ [مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٧٥م].

- **مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي:** د. محمود محمد الطناحي (١٩٩٩م)- ط١ [مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٤م].

- **معجم مصطلحات المخطوط العربي** (قاموس كوديكولوجي): د. أحمد شوقي بنبين - د. مصطفى طوبي - ط٣ [المطبعة والوراقة الوطنية، مركش، ٢٠٠٥م] - مطبوعات الخزانة الحسنية بالرباط.

- **المقابسات لأبي حيان التوحيدي** (٤١٤هـ)، تحقبق: د. محمد توفيق حسن - ط ٢ [مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٨٩م]. وتحقيق: حسن السندوبي - ط١ [المطبعة الرحمانية، القاهرة، ١٩٢٩م].

- **مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين:** د. رمضان عبد التواب (٢٠٠١م) - ط١ [مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٦م].

الانتقال من ثقافة النسخ إلى ثقافة الطبع

(الطباعة الحجرية في المغرب)

أحمد شوقي بنبين

يكاد يجمع الباحثون على أن الحضارة الإنسانية مرت في ثلاثة أطوار متميزة، أولاها فترة ما قبل التاريخ لأن التاريخ بدأ بالكتابة وهذه الأخيرة كانت شبه منعدمة في تلكم الفترة. وثانيها فترة الكتابة وهي عصر الكتاب المخطوط. وثالثها عصر الطباعة التي لم يقتصر دورها على الجوانب التقنية فقط بل أحدثت تحولا جذريا في الكلمة المكتوبة فكان للانتقال من ثقافة الكتاب المخطوط إلى ثقافة الكتاب المطبوع دور كبير وإسهام جليل في التحولات الفكرية والاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها المجتمعات الغربية. وبالرغم من تأخر دخول هذه التقنية إلى البلاد العربية الإسلامية فإن الانتقال من عصر النساخة إلى عصر الطباعة قد أحدث تحولات في هذه البلاد ما زالت الحاجة تدعو إلى تحليل أبعادها وتتبع تطوراتها ورصد آثارها بالرغم مما نشر من أبحاث خاصة في هذا المجال. إن استعارة هذه التقنية من الغرب مع ما يسرت من مطبوعات وترجمات قد مكنت المسلمين من التفتح على العلوم الحديثة والاكتشافات المتعددة التي عرفتها أوربا في مختلف ميادين المعرفة، وأفرزت طبقات جديدة من القراء ما كانت لتظهر لولا الإسهامات الكبيرة لفن الطباعة. يرجع اختراع الطباعة أساسا إلى شعوب آسيا خصوصا في الصين وكوريا واليابان، وكانت في أول أمرها خشبية أو لوحية (xylographie) منذ القرون

المسيحية الأولى ولم تنتشر إلا في آخر القرن العاشر الميلادي. وتحتفظ المكتبة الوطنية البريطانية بكتب صينية مطبوعة على الخشب مثل مؤلفات الفيلسوف الصيني كونفشيوس (Confucius) ٤٧٩ ق م، ولم تظهر في أوربا إلا في القرن الخامس عشر الميلادي حيث وصلنا منها ثلاثة وثلاثون (٣٣) كتابا أولها **«توراة الفقراء»**[١]، واستمرت الطباعة الخشبية حتى بعد عصر الطباعة المتحركة ووقع التنافس بينهما قبل أن تدعن الطباعة الخشبية[٢] لأختها المتحركة. ويبدو أنه كانت هناك بعض المحاولات الطباعية عند العرب بالقوالب الخشبية في القرن الثالث الهجري في الشرق وفي الأندلس قبل سقوط غرناطة[٣] ويدل على ذلك اكتشاف خمسين وثيقة مطبوعة بالخشب على الرق والكاغد وقماش الكتان في واحة الفيوم بمصر محفوظة في دار الكتب بالقاهرة وهايدلبرغ وبرلين بألمانيا والمكتبة الوطنية ومكتبة كامبريدج بإنجلترا وبنسلفانيا بأمريكا وفيينا بالنمسا.

أما الطباعة المتحركة (typographie) فقد تم اختراعها في الصين حوالي أربعمائة سنة قبل جوتنبرغ الألماني حسب المؤرخين الصينيين ولم يكتب لها البقاء

---

(١) ظهرت الطباعة الخشبية في أوربا منذ القرن الرابع عشر (١٤م) ولكنها كانت في شكل صور الزعماء الدينيين وأوراق اللعب وغيرها ولم تستخدم في طباعة الكتب إلا في القرن الخامس عشر.

(٢) المطبوعات الخشبية من الكتب لا تتجاوز على العموم خمسين صفحة فهي كتب صغيرة الحجم، وبعض مطبوعاتها لا يطبع إلا من جهة واحدة كالكتب المرقونة اليوم.

(٣) تشير بعض مصادر التراث إلى محاولات المسلمين في هذا المجال مثل ما جاء في **«الإحاطة»** لابن الخطيب أن أبا بكر القللوسي أهدى للوزير الحاكم كتابا عن خصائص صناعة الحبر وأدوات الطباعة أو مثل ما جاء في **«الحلة السرية»** لابن الأثير أن بدرا مولى الأمير عبد الله كان يكتب السجلات في داره ثم يبعث بها فتطبع. انظر الجريدة الأسيوية عام ١٨٥٢م بحث المستشرق هامر بورجتال عن فن المطبعة عند العرب في إسبانيا. ويعتقد أحد الباحثين أن كلمة طبع عند ابن الأثير لا تحمل المعنى المعروف اليوم بل تعني الختم وختم الشيء وعليه إذا طبعه وأثر فيه بنقش الخاتم.

بسبب الحروف الصينية التي تعد بالآلاف وهو شيء لا تقبله الطباعة الحديثة ولأن الصينيين صنعوا الحروف من الطين والخشب فكانت حروفا رديئة. وقد تفادى جوتنبرغ هذا، واستعمل النحاس والفولاذ لإعداد الحروف المنفصلة، وكان للطباعة المتحركة وجود في كوريا منذ القرن الرابع عشر الميلادي يؤكده وجود كتاب مطبوع عام ١٣٧٩م بحروف متفرقة في القصر الملكي بكوريا محفوظ بالخزانة الوطنية الفرنسية ضمن المخطوطات كان يظن أنه مخطوط وذلك لشديد الشبه بين المخطوطات وبواكير المطبوعات في بداية الطباعة. ولا يستطيع التمييز بينها إلا ذوو الخبرة والتجربة والمراس[١].

ومن العوامل الأساسية التي أدت إلى اختراع الطباعة بحروف متحركة في أوربا تطور صناعة الكاغد الذي حمله العرب إلى البلاد الأوربية. وبعبارة أخرى ما كان لفن الطباعة أن يحدث لو لم يسبقه اكتشاف صناعة الكاغد في الصين[٢] ثم انتقاله إلى العرب واحتكار إنتاجه مدة تزيد على السبعة قرون قبل تصديره إلى

---

(١) اكتشاف هذا المطبوع في باريز في ثمانينيات القرن الماضي خلق ارتباكا في الوسط العلمي حيث توقفت معظم الأعمال المتعلقة بالطباعة المتحركة وشرع الباحثون في إعادة قراءة ترجمة جوتنبرغ المخترع للطباعة المتحركة قراءة متأنية وفي رصد أسفاره وقراءاته علّهم يعثرون على ما من شأنه أن يؤكد لهم اطلاع جوتنبرغ على الطباعة المتحركة في آسيا التي تأكد أنها سبقت إلى هذا الاكتشاف، وتوقُّف هؤلاء الباحثين في حياة جوتنبرغ عند سنوات ١٨٤٤ - ١٨٤٨ بقيت غامضة لم يقفوا خلالها على أنشطة جوتنبرغ مما جعلهم يظنون أن الرجل رحل إلى آسيا خلال هذه الفترة واطلع على الاختراع وعاد إلى مايانس بألمانيا ووضع اكتشاف الطباعة المتحركة، ومن المحتمل أن يكون هو أيضا قد اكتشف التقنية الجديدة وهو شيء ممكن عند علماء الأنتروبولوجيا الذين يومنون بإمكانية اكتشاف ظاهرة معينة في مكانين متباعدين دون سابق اتصال بين المكتشفين.

(٢) كان الكاغد (Kog-dz) يصنع أولا في العصر القديم من قصاصات وقطع الحرير ولكن ثمنه كان غاليا فابتكروا كاغدا عام ١٠٥م من قشرة الشجر والحبال المستعملة وقصاصات القطن وكان رخيصا.

أوربا عن طريق إستانبول والشمال الإفريقي وصقلية بالجنوب الإيطالي. ولفظ رزمة العربي الذي يعني مقدارا من الورق والذي يكاد يوجد في معظم اللغات الأوربية أكبر دليل على تصدير العرب للكاغد إلى أوربا.

ولم تلبث الدول الأوربية أن أقامت مصانع للورق للاستغناء عن الورق العربي منذ القرن الثاني عشر الميلادي حيث أسس الفرنسي جان جوليفي Jean Jolivet مصنعا في جنوب غرب فرنسا عام ١١٤٧م بعدما اطلع على صناعة الكاغد في الشرق لما كان أسيرا في دمشق إبان الحروب الصليبية، وأسس أول مصنع للكاغد في إيطاليا عام ١٢٧٦م وتلته مصانع أخرى بحيث أصبحت إيطاليا المصدر الرئيس للكاغد في أوربا مما أدى إلى انحدار الطلب على الكاغد العربي تماما وبدأ تسرب الكاغد الأوربي إلى الأسواق العربية والإسلامية منذ القرن العاشر الهجري. ويتميز الكاغد الأوربي عن الكاغد العربي بما يسمى بالخطوط أو الإشارات أو العلامات المائية التي تكون عبارة عن الحروف الأولى من اسم صاحب المصنع أو اسمه كاملا، أو صور معينة (marque) تحدد علامة المصنع للحفاظ على مكانته. وهذه العلامة تفيد في تحديد زمان ومكان صنع الكاغد كما قد تساعد على تحديد تاريخ الكتاب المطبوع. ومنذ القرن الثامن عشر بدأت تظهر كتب عن هذه العلامة التي تسمى الفلغران (filigrane) أهمها كتاب «بريكي» (briquet)[1] المطبوع سنة ١٩٠٧م. وكانت بداية وضع الفيليغران في الكاغد الأوربي في عام ١٢٨٢م، أي ابتداء من نهاية القرن الثالث عشر الميلادي.

---

(1) Briquet : Les filigranes : *Dictionnaire Historique des Marques du Papier dès leur Apparition vers 1282 jusqu'en 1600.* Paris 1907 réed : 1968. 4 vol.

أما الطباعة الحجرية فهي آخر اكتشاف في هذا المجال أحدثها العالم الألماني آلوس سنفلدر (Aloys Senefelder) في عام ١٧٩٦م، ولم تدخل حيز التطبيق في بعض الدول الأوربية إلا في الربع الأول من القرن التاسع عشر. وسنرى فيما بعد الأسباب المختلفة التي جعلت الطباعة العربية تبدأ حجرية في المشرق وكذا الأسباب التي دعت إلى تأخر دخول الطباعة إلى البلاد العربية الإسلامية.

أوائل المطبوعات العربية في الغرب

لم يقبل المسلمون على التقنية الجديدة التي كانت من أهم المكتشفات التي أفرزتها النهضة الحديثة لأسباب نختصرها في عنصرين رئيسيين أولهما احتكار المعرفة وقصورها على النخبة العالمة التي رأت أن الطباعة من شأنها نشر المعرفة وإذاعتها في كل طبقات المجتمع وتريد أن تبقى الثقافة محصورة فيها. وثانيهما أنه لا ينبغي طبع الحروف العربية بوسائل تقنية حديثة وآليات يعتبرونها نجسة لا تليق وحروف لغة القرآن الكريم، فأدى هذا الموقف إلى تأخر دخول الطباعة إلى المجتمع العربي الإسلامي مدة تزيد على قرنين من الزمن[١].

---

(١) نفس الشيء حدث في المجتمع الإسلامي في شأن جواز أو منع الوقف بحيث استمر النقاش بين المسلمين حوالي مائتي سنة قبل الاتفاق النهائي على جوازه لأنه لم يصدر حديث في شأنه على عهد الرسول ﷺ. فأجازوا في بداية الأمر وقف الأشياء التي لها صفة الدوام كالأراضي والبنايات ولم يجيزوا ما يفتقر إلى هذه الصفة كالكتب لأنها تبلى وتندثر. وبعد نقاش طويل أجازوا وقف المصاحف وبعدها الكتب الدينية لارتباطها بالقرآن الكريم ككتب التفسير والحديث والفقه واستثنوا كتب علوم الأوائل كالفلسفة والرياضيات وغيرها وكذلك كتب التوراة والإنجيل فإنها لا توقف لأنها مبدلة ومنسوخة. ولم يحسم النقاش ويتم الاتفاق على جوازه إلا بعد مضي قرنين من الزمان كما قلت سابقا.

لهذه الأسباب تم طبع الكتب الأولى بالحرف العربي في البلاد الأوربية وكانت في مجملها دينية لاستقطاب الطوائف الدينية الشرقية وضمها للكنيسة الكاثوليكية كالمارونيين والأرثودوكس والنساطرة واليعاقبة والملكانيين والأقباط وغيرهم وإقناعها بأن لا تنضم إلى الكنائس البروتسطانطينية. وكان أول كتاب طبع بالحرف العربي هو كتاب **صلاة السواعي**[١] عام ١٥١٤م في مدينة «فانو» بإيطاليا. وفي عام ١٥١٦م طبع في جنوة (Genova) في إيطاليا كتاب **مزامير داود** في لغات متعددة وهي العربية[٢]، اللاتينية، العبرية، اليونانية والكلدانية بالحرف العبري. وقد توالى طبع الكتب العربية بالحرف العربي مثل **كافية ابن الحاجب والآجرومية ونزهة المشتاق** في عام ١٥٩٢م[٣] **والقانون في الطب** لابن سينا في عام ١٥٩٣م **وتحرير أصول أقليدس** لنصير الدين الطوسي في عام ١٥٩٤م.

وبالإضافة إلى ذلك نشرت الكنيسة كتبا لتعليم قواعد القبطية والسريانية والعبرية والحبشية والأرمينية واليونانية لتنصير هذه الشعوب. ولم يكتف الأوربيون بطبع الكتب العربية بالحرف العربي بل تجاوزوها إلى تأليف كتب بلغاتهم في قواعد العربية للمنصرين لإقناع المسلمين، كما يرى أحد القسيسين الإسبان في

---

(١) كتبه غريغوري دي غريغوري الفينيسي وفق طقوس الكنيسة الملكانية القبطية المصرية. والملكانيون مسيحيون في مصر والشام يقولون بثنائية طبيعة المسيح كما يعتقد النساطرة على عكس اليعاقبة الذين يقولون بطبيعة واحدة للمسيح وهي الطبيعة اللاهوتية وقد أعيد طبع كتاب صلاة السواعي في البندقية عام ١٥١٧م مع تقديم باللغة اللاتينية.

(٢) طبعت الحروف التي طبع بها كتاب المزامير على غرار الحروف اللاتينية بطريقة لم يراع فيها الربط بين الحروف لجاء النص مشوها.

(٣) طبع مختصر نزهة المشتاق للإدريسي بإشراف المارونيين جبرائيل الصهيوني ويوحنا الحصروني وترجماه إلى اللاتينية ونشراه في باريز سنة ١٦١٩م. وطبع الكتاب أول مرة في مطبعة مديتشي الشهيرة في إيطاليا.

غرناطة الذي يزعم أن تنصير المورسكيين لا يمكن أن يتم إلا إذا عرف القسيسون ورجال الكنيسة لغة العرب. وخير مثال على هذا كتاب **«قواعد العربية»** الذي وضعه المستشرق الهولندي إربانيوس (Erpénius) في عام ١٦١٣م معتمدا في ذلك أساسا على **كتاب الآجرومية** لابن آجروم. وله مختصر بعنوان **«مبادئ اللغة العربية»** كتب له الانتشار في أوربا وأثر في الاستشراق كثيرا بحيث طبعه رجل الدولة الفرنسي دي ريشليو de Richelieu في عام ١٦٣٨م ووزعه بالمجان. ولم يكن الهدف من نشر هذه الكتب علميا، بل كان تنصيريا استعماريا لاستقطاب شعوب الشرق والطوائف المسيحية الشرقية التابعة للإمبراطورية العثمانية، والدليل على ذلك، هو خلو هذه الكتب التعليمية من النصوص القرآنية، وكل استشهادات إربانيوس هي نصوص مختارة من الترجمات العربية **للكتاب المقدس**.

وبالإضافة إلى نشر الكتب بالحرف العربي للطوائف المسيحية المشرقية ونشر كتب أخرى باللغات الأوربية لتعليم النصارى قواعد العربية لأهداف تبشيرية وتنصيرية واستعمارية عمل الغربيون على طبع القرآن لأول مرة بحروف متحركة طبعة رديئة أشرف عليها بكانيني (Paganini) في سنتي ١٥٣٧ - ١٥٣٨م. وظلت هذه الترجمة لغزا وسؤالا حائرا لدى الباحثين[١] إلى سنة ١٩٨٧م حيث اكتشفت

---

(١) نشرت الباحثة الفرنسية جوزي بلانيا (J. Balagna) في عام ١٩٨٤م كتابا باللغة الفرنسية بعنوان **«الطباعة العربية في الغرب»** خلال القرون السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر وخصصت فيه فصلا بعنوان : **«قرآن البندقية اللغز»** تتساءل فيه عن طبعة قرآنية في بداية القرن السادس عشر لعلها أحرقت بكاملها بأمر من الباب بطرس الثالث الذي كان بابا الكنيسة الكاثوليكية من سنة ١٥٣٤ إلى ١٥٤٩م ذكرت أقوال كثير من المستشرقين تأكد من خلالها وجود طبعة للقرآن أما سنة طبعه وهل بقيت منه نسخ، فإنه سؤال بقي بدون جواب إلى غاية عام ١٩٨٧م حيث تم اكتشاف نسخة كنيسة جزيرة القديس ميخائيل (St Marc) بالبندقية (Venise).

نسخة فريدة من هذه الترجمة محفوظة في مكتبة الدير الفرنسيسكاني بجزيرة القديس ميخائيل بمدينة البندقية بإيطاليا.

وكان يظن قبل اكتشاف هذه النسخة التي اعتبرت تحولا معرفيا كبيرا أنها أتلفت؛ لأن البابا أمر بإحراق جميع النسخ حتى لا يتأثر بها مسيحيو المشرق، أو لأن الأخطاء الكثيرة التي تشوب هذه الطبعة حالت دون بيعها وأدت إلى إحجام المسلمين عن شرائها إذ أن المتعارف عليه بين المسلمين هو العناية الشديدة بكتابة **المصحف** والاهتمام بزخرفته وجودة خطه، فدعا الأمر الطابع بكانيني (Paganini) إلى إتلاف جميع نسخها بوسيلة الرحى سعيا وراء استعادة الورق وإعادة استخدامه[1]. ويبدو أن الحروف التي طبع بها هذا القرآن بدائية[2] وهي قريبة من الحروف التي طبع بها كتاب **صلاة السواعي** عام ١٥١٤م. ويلاحظ أن هناك فرقا شاسعا بين هذه الحروف وتلك التي طبعت بها كتب عربية في نهاية القرن السادس عشر **كالقانون في الطب** لابن سينا **والآجرومية** و**نزهة المشتاق** وغيرها.

---

(١) نشرت الباحثة الإيطالية أنجيلا نيوفو (Angella Neuvo) بحثين عن هذا الاكتشاف في عام ١٩٨٧ في المجلة الإيطالية (La Bibliofilia) فذكرت أن هذه الطبعة الأولى والفريدة للقرآن الكريم التي تمت في عام (٣٨-١٥٣٧) كانت تجارية خاصة بالسوق العربية والتركية، ولا ندري هل وصلت الطبعة إلى السوق أم لا؟ لأنه لا يوجد منها اليوم أي نسخة. وتفضل الباحث المقتدر الدكتور يحيى محمود ساعاتي الجنيد بالمملكة العربية السعودية الشقيقة بنقل هذين البحثين إلى اللغة العربية ونشره في مجلته الغراء «عالم الكتب».

(٢) لن يعاد طبع القرآن مرة أخرى إلا في عام ١٦٩٤م في هامبورغ، طبعه المستشرق الألماني أبراهام هنكلمان (Abraham Hineklmann) ولم تنقل الطبعة إلى اللاتينية كما جرت العادة لأنه لم يجد شخصا قادرا على هذه المهمة. ومنها نسخ محفوظة في كبريات الخزائن العالمية. وطبع القرآن مرة ثالثة في إيطاليا عام ١٦٩٨م، طبعه مراتشي ليتشانسي (Ludvico Marracci Lucensi) مع ترجمة لاتينية تحتفظ الخزانة الملكية بالرباط بنسخة منه.

الطباعة في البلاد الإسلامية

انتظرت البلاد الإسلامية قرنين كاملين قبل أن يطبع أول كتاب في المشرق في عام ١٧٠٦م[١]؛ أي في بداية القرن الثامن عشر الميلادي في حلب على يد أحد أفراد الطائفة الملكانية[٢]، والكتاب هو **مزامير داود** باللغة العربية. واتسمت هذه الفترة بحالات التردد والخوف والرفض تجاه هذا المشروع التقني الجديد. وكان إحجام المسلمين عن شراء الكتب العربية المطبوعة في أوربا كبيرا بحيث كانوا يقتنون **قانون ابن سينا** مخطوطا بثمن يساوي عشرة أضعاف ثمن الكتاب المطبوع عام ١٥٩٣م بمطبعة مديتشي بروما.

ولا يعني هذا أن الطباعة لم تدخل المشرق قبل هذا التاريخ، فقد سمحت الحكومات الإسلامية بطباعة العربية على أراضيها ولكن بهجائيات غير عربية منذ القرن الخامس عشر الميلادي. إن اليهود الذين غادروا الأندلس عام ١٤٩٢م في اتجاه المغرب وتركيا وغيرها أدخلوا فن الطباعة وطبعوا كتبهم باللغة العبرية وبعض الكتب العربية المكتوبة بالحرف العبري. بعد سنتين من استقرارهم في تركيا أي في سنة ١٤٩٤م أسس اليهود مطابع لهم في استانبول وسالونيك بترخيص من الخليفة

(١) أول مطبعة ظهرت في الشرق أسست في دير قزحيا عام ١٦١٠م في طرابلس الشام (لبنان) أسسها الرهبان المارونيون.

(٢) هو البطريرك اليوناني أثناسيوس الثالث دباس الذي يعتبر المؤسس لهذه المطبعة ومديرها بموافقة سرية من العثمانيين. وقد ترجم عدة كتب مسيحية إلى العربية وطبعها بحلب. ومن غريب المصادفة أن أول كتاب طبع في المشرق وأول كتاب طبع في الغرب بحروف عربية كلاهما كتاب مسيحي وفق طقوس مذهب الطائفة الملكانية.

العثماني بايزيد الثاني[١] بشرط عدم استخدام الحرف العربي وكان من بواكير مطبوعاتهم في هذا المجال رسائل المفكر اليهودي ابن ميمون بالحرف العبري. وأقاموا كذلك مطابع في فاس وطبعوا كتبهم منذ الربع الأول من القرن السادس عشر الميلادي[٢].

وكانت المرحلة الثانية أن سمحت الدول الإسلامية بطبع كتب غير عربية بحروف عربية، فقد أقرت الخلافة العثمانية بطبع ترجمة سعيد الفيومي للتوراة عام ١٥٥٠م في استانبول، وكذا مجموعة أخرى من كتب التراث العبري بالحرف العربي.

ولما أفتى علماء المسلمين بجواز إقامة مطابع بالحرف العربي في تركيا وكانت من الدول الإسلامية الأولى التي استعملت هذه التقنية منذ عشرينيات القرن الثامن عشر فإن هذا الجواز كان مشروطا بعدم طبع كتب الشريعة والفقه فضلا عن القرآن، فقد أحدث الخليفة أحمد الثالث لجنة من أربعة علماء لاختيار الكتب التي يجب طبعها باستثناء كتب الدين، ولابد من ترخيص الباب العالي قبل طبع أي كتاب.

ولم تستقر الطباعة في كثير من الدول العربية إلا في القرن التاسع عشر، وتبنى معظمها الطباعة الحجرية التي كانت مرحلة انتقال بين عهد المخطوط والمطبعة

---

(١) سمح الخليفة العثماني للجاليات الأجنبية المستقرة في إستانبول بإقامة مطابع لها كالأرمن واليونان.

(٢) وقد طبعت كذلك كتب عربية بحروف لاتينية منذ ١٤٨٦م في أوربا مثل كتاب **«فن تعلم العربية بسهولة»** الذي طبع في غرناطة، وكذلك طبعت كتب عربية أخرى بالخط السرياني الذي أطلق عليه الخط الكرشوني، قيل إنه سمي كذلك نسبة إلى كرشون وهو أحد السريان الأوائل الذين كتبوا العربية بحروف سريانية. ونبهنا أحد المسيحيين السريان إلى أن الكرشوني تعني القرشي. وظن بعض الباحثين أن القصد من طباعة العربية بهجائيات غير عربية هو محو الهوية العربية الإسلامية.

المتحركة وقد تم ذلك لأسباب تقنية وفنية وثقافية واجتماعية واقتصادية؛ فمن حيث التقنية فإن الطباعة الحجرية تعطي إمكانيات متعددة لنقل الصور التوضيحية والأوراق والخرائط كما تمكّن من نقل الحواشي والتعليقات واللحَق، وهذا لا تسمح به الطباعة ذات الحروف المتحركة أو المسبوكة. أما الجانب الثقافي فإن الكتاب المطبوع لا يختلف عن الكتاب المخطوط بل يحافظ على شكله ومكوناته مما جعل الناس يقبلون عليه ويقرؤونه كما يقرؤون مخطوطا. وقد احتفظت الطباعة الحجرية من حيث الجانب الاجتماعي على حرفة الناسخ ولم تقطع الصلة مع الماضي، بل استمر النساخ يكتبون النسخ لتطبع على الحجر. وأخيرا فإن المطبعة الحجرية أرخص من المتحركة فيما يخص أدوات الاستعمال وآليات الطبع وهذا مفيد من حيث الجانب الاقتصادي.

الطباعة في المغرب

يعتبر المغرب آخر الدول العربية التي عرفت الطباعة[١] وبدأت حجرية كما حدث في معظم الدول الإسلامية للأسباب السالفة الذكر. وقد تناقلت قصة دخولها

(١) دخلت الطباعة بحروف متحركة إلى المغرب مع اليهود النازحين من الأندلس في نهاية القرن الخامس عشر، وأقاموا مطابع في فاس ومكناس ويعتقد أن أول كتاب طبع كان في ١٥٢٥م في فاس وهو أحد تفاسير التوراة لأبي إسحاق أبربانيل (Abarbanel) توجد منه نسخة في كلية سنسناتي (cincinati) بالجامعة العبرية في ولاية أوهايو الأمريكية. وتضم المكتبة الفرنسية مطبوعات عبرية= =مغربية تعود إلى القرن التاسع عشر. وأنشأ الإسبان في ١٩٦٠م مطبعة إسبانية بتطوان بحروف لاتينية تطبع الجرائد خصوصا للجيش الفرنسي وأقام الآباء الفرنسسكانيون مطبعة في طنجة في عام ١٨٦٣م.

إلى المغرب[١] مجموعة من الأوراق نشرها مجموعة من المستشرقين جاء فيها الحديث عن الطباعة عرضا كما صنع دلفان (Delphin)[٢] وسالمون (Salmon) وبريتيي[٣] (Pérétiè) وجاك بيرك (J. Berque) وأخيرا لوتورنو (Le Tourneau)[٤] وأخيرا المؤرخ مييج (Miège)[٥]، ومعظم هذه القصاصات كان باهتا إلى أن جاء الباحث جرمان عياش فنشر بحثا مستفيضا[٦] عن ظهور الطباعة الحجرية في المغرب معتمدا أساسا على سجل وثائق بليمني بوعشرين الذي كان وزيرا في ستينيات القرن التاسع عشر وهي مجموعة مختلطة من العقود والفاتورات والتقارير المالية وغيرها وضعت في فاس وطنجة وجبل طارق ومصر. ويوجد ضمنها العقد الذي وقعه الطيب بن محمد الروداني المغربي في مصر مع الطباع المصري محمد القباني يشتغل بموجبه الطباع في تارودانت مقابل الأكل والشراب والكسوة ومقابل شهري مقداره مائتا قرش مصري (٢٠٠) لمدة سنة مع تعهد الروداني أداء مصاريف العودة إلى مصر في حالة الاستغناء عنه.

وما يمكن استخلاصه من العقد المذكور هو أن الروداني الذي كان أبوه باشا لمدينة تارودانت قد وقع هذا العقد لحساب السلطان محمد الرابع[٧] باعتباره رجل

---

(١) من الغريب أن يحجم المؤرخان محمد أكنسوس صاحب الجيش العرمرم والناصري صاحب الاستقصا عن الحديث عن دخول الطباعة، وكانا معاصرين لهذا الحدث.

(٢) فاس والجامعة والتعليم العالي الإسلامي ١٨٨٩م.

(٣) المدارس في فاس في مجلة الوثائق المغربية بالفرنسية ١٩١٢م.

(٤) فاس قبل الحماية ١٩٤٩م.

(٥) المغرب وأوربا ١٩٦٢م.

(٦) ظهور الطباعة في المغرب بالفرنسية : مجلة هسبريس تمودا عام ١٩٦٤م. وقد نشر الباحثان ليفي بروفنسال ومحمد بن أبي شنب في عام ١٩٢٢م بحثا عن مطبوعات فاس وجعلا دخول الطباعة الحجرية منذ عام ١٧١٤م مع أن الطباعة الحجرية لم تكتشف إلا في نهاية القرن ١٨م. وذكرا مطبوعات حجرية قبل هذا التاريخ ومعظمها طبع بعد ١٨٦٥م. ربما اختلط الأمر عليهما لتشابه المطبوعات الأولى بالمخطوطات.

(٧) يبدو أن السلطان محمد الرابع كان وراء هذا العقد لأنه راسل الخديوي إسماعيل في شأن المطبعة التي يعتقد أن المطبعة التي دخلت المغرب هي جزء من مطبعة بولاق. وكان اهتمام السلطان المغربي

سلطة في تارودانت، وإلا فلا يعقل أن يفكر رجل ينتسب إلى مدينة صغيرة جنوبي المغرب في إدخال المطبعة بعيدا عن كبريات المدن الثقافية المغربية كفاس ومراكش. ومما يدل على علم السلطان بهذه القضية هو لما وصلت المطبعة إلى ميناء الصويرة توجهت برفقة القباني إلى مدينة مكناس(١) حيث يقيم السلطان عوض تارودانت معقل الطيب الروداني. وقد استقرت المطبعة بهذه المدينة ستة أشهر من يناير إلى غشت سنة ١٨٦٥م حيث طبع أول كتاب هو **شمائل الترمذي** في ٢٩ جوان ١٨٦٥م(٢)، وبعد انتقالها إلى فاس باسم المطبعة السعيدة(٣) تم طبع **شرح التاودي بن سودة على تحفة ابن عاصم وشرح ميارة على المرشد المعين وشرح الخرشي على مختصر خليل وشرح الأزهري على مقدمة ابن آجروم**. هذه المطبوعات الخمسة هي بواكير الطباعة(٤) في المغرب قبل أن تنقل المطبعة إلى الخواص في عهد

بالطباعة، ضمن برنامج لتمدين المغرب وتحديثه ومما يدل على هذا الاهتمام هو مراسلة السلطان المذكور ابنه وخليفته المولى الحسن يأمره ببيع المطبوعات الحجرية بمراكش : ذكر ابن زيدان هذه الرسالة في كتابه **«الدرر الفاخرة»**.

(١) تولت أوقاف مكناس سكن الطباع المصري القباني.

(٢) عدد النسخ المطبوعة ١٠٣ نسخة تضم كل نسخة ١٤٤ صفحة.

(٣) انتقل القباني إلى فاس مع ناسخ ومصحح وشغل عشرين موظفا وأصبح يتقاضى راتبه من ميزانية جامع القرويين الذي تموله الأحباس الخاصة بالجامع.

(٤) يعبر عنها في الغرب بلفظ (incunables) من أصل لاتيني cunabulum وتعني المهد ولهذا قيل لها المهديات أو المطبوعات المهدية أو الاستهلالية وهي التي طبعت منذ بداية الطباعة عام ١٤٥٣ إلى ١٥٠٠م. وفي الدول الغربية التي تأخر فيها دخول الطباعة كالدول الاسكندنافية فقد اعتبرت مطبوعات مهدية تلكم التي طبعت منذ بداية الطباعة إلى غاية ١٥٥٠م. أما المهديات العربية فاصطلح عليها بتلكم المطبوعات العربية التي طبعت في أوربا منذ ١٥١٤م إلى ١٧٠٦ حيث طبع أول كتاب في الشرق بحروف عربية.

الحسن الأول والخواص هم أبناء الأزرق[١] الذين كانوا صناعا وتلاميذ للطباع المصري القباني الذي سيغادر المغرب بعد إشاعة مفادها أنه مسيحي قبطي[٢].

وفي عهد الحسن الأول[٣] لم تعد المطبعة الفاسية كافية لتلبية رغبات الناس فظهرت مطابع حجرية أخرى فطبعت كتبا كلاسيكية **كالموطأ** للإمام مالك **وبداية المجتهد** لابن رشد **ورسالة ابن أبي زيد القيرواني ومعيار الونشريسي والتحصيل** لابن مالك.

وأول كتاب علمي طبع «**تحرير أصول الهندسة لأوقليدس**» لنصير الدين الطوسي[٤] .

وقد أنشأ السلطان عبد الحفيظ مطبعة سميت بالمطبعة الحفيظية وطبعت بعض الكتب الفقهية. ورغم تعدد المطابع استمر النساخ ينسخون الكتب باليد لطائفة من الناس لا يرغبون في قراءة الكتب المطبوعة[٥]. ولم يعرف المغرب الطباعة بحروف متحركة إلا في عهد الحماية[٦] وقد أطلق عليها الطباعة السلكية في مقابل الطباعة الحجرية.

---

(١) التزم الأزرق بدفع عشر المطبوعات للمخزن لما فوتت له المطبعة وأصبحت تسمى المطبعة الفاسية.

(٢) Renauld : *Archeion* P.322

(٣) روي أن الحسن الأول كان يبعث بالمطبوعات الحجرية إلى الديار المقدسة، والقاهرة واستانبول.

(٤) سبق أن طبع بروما بمطبعة مديتشي سنة ١٥٩٤م.

(٥) وهذا النوع من المخطوطات التي نسخت باليد بعد ظهور الطباعة هي التي أطلق عليها المخطوطات الحديثة.

(٦) ذكر لوتورنو (Le Tourneau) أن السلطان عبد الحفيظ حاول إدخال مطبعة حديثة عام ١٩١٠م من لايبزيغ بألمانيا مع الحروف بواسطة رجل سوري يدعى اليمّي ولكن الفرنسيين أفشلوا المحاولة. فاس قبل الحماية ص ٤٧٥.

وخلاصة الطباعة الحجرية أن جل مطبوعاتها تعليمية كالفقه والنحو والتوحيد والقراءات وهو نظام التعليم في القرويين وابن يوسف، وقليلة هي كتب الأدب والتاريخ والعلوم. وقد طبعت كذلك بعض كتب المناقب والتصوف. وبالإضافة إلى الباحثين ليفي بروفانسال وابن أبي شنب فإن آخرين اهتموا بالتأليف في الطباعة الحجرية بالمغرب كالقيطوني ١٩٧١م صاحب «**معجم المطبوعات المغربية**»، والعراقي فوزي عبد الرزاق صاحب المطبوعات الحجرية، ولطيفة الكندوز في كتابها بعنوان «**المنشورات المغربية منذ ظهور الطباعة إلى سنة ١٩٥٦م**».

من عصر المخطوط إلى عصر المطبوع

إذا كان الانتقال من عصر الكتاب المخطوط إلى عصر الكتاب المطبوع يشكل الطور الثالث والأخير من الأطوار الثلاثة التي عرفتها الحضارة الإنسانية التي يعتبر الكتاب جزءا منها ومرتبطا بتاريخها فإن هذا العصر يعتبر بالنسبة للكتاب العربي المرحلة الانتقالية الثانية في تاريخ الكتاب في العالم الإسلامي. أما المرحلة الأولى فهي التي تمت خلال القرنين الأوليين من تاريخ الإسلام عرف فيها الكتاب العربي نشأته وتطوره بدءا بجمع القرآن الكريم الذي يعتبر أول كتاب دخل به العرب عالم الكتب فيليه جمع الحديث الشريف والسيرة النبوية فالتأليف العربي الذي عرف بداية مشرقة منذ القرن الثاني للهجرة.

لقد تميزت مرحلة الانتقال من ثقافة المخطوط إلى ثقافة المطبوع بحالتين أساسيتين الطول والاضطراب، وهما حالتان وضعتا جملة من المشكلات والعقبات في طريق الباحثين الدارسين لظهور هذه التقنية في العالم الإسلامي لا يمكن تجاوزها إلا

بدراسة التاريخ الثقافي والاجتماعي والاقتصادي لهذه الفترة دراسة متأنية[١] في محاولة لإبراز الأسباب[٢] التي دعت إلى تأخر دخول الطباعة قرنين كاملين بعد اختراعها في أوربا وللبحث في أسباب اضطراب المسلمين تجاه التقنية الجديدة.

وقد أحدثت الطباعة تحولات رئيسية في الكلمة المكتوبة عموما وفي المجتمع العربي بوجه خاص. فبالنسبة للكلمة المكتوبة فقد عملت التقنية الجديدة على الانتشار الواسع للكتب تمخض عنه ظهور طبقات جديدة من القراء كانت محرومة من الكتاب الذي كانت تحتكره طبقة من العلماء[٣] قبل الطباعة فأصبحت المعرفة شائعة في مختلف الأوساط الاجتماعية. ومن مزايا الطباعة حفظ النصوص المخطوطة من الضياع للأجيال المقبلة وتوحيد الكتب من حيث الجمع والتجليد والتسطير والأوراق وما إلى ذلك مما يعبر عنه اليوم بالتوحيد القياسي للكتب[٤].

أما فيما يخص التحولات التي أحدثتها تكنولوجيا الطباعة في المجتمع العربي على المستوى الثقافي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي فمتعددة؛ فمن حيث الجانب الثقافي والاجتماعي فإن الطباعة قد عملت على إحياء الأدب والثقافة العربيين للحفاظ على متانة اللغة، وقد تحقق هذا من خلال طبع أمهات الكتب

---

(١) لا يمكن أن تتم هذه الدراسة إلا بالجواب عن مجموعة من التساؤلات تتعلق مثلا بمعرفة أنواع الكتب التي نشرت وعدد الطبعات وأحجام الكتب وأنواع القراء وما إلى ذلك.

(٢) من أسباب اضطراب المسلمين ونفورهم من الطباعة واعتراضهم عليها: الطبعات القرآنية في أوربا وما شابها من هنات وأخطاء. والتشكك في الأدوات والآليات المستخدمة لطبع الحرف العربي المقدس. ولعل غياب الطباعة كان أحد الأسباب التي أسهمت في تأخر عملية التحديث ودخول التكنولوجيا الحديثة للبلاد العربية.

(٣) كان الكتاب المخطوط الوسيلة الرئيسة لنقل المعرفة ولم يكن ميسورا إلا لطبقة العلماء والأغنياء الذين كان بهم داء غلول الكتب.

(٤) E.Eisentein : *The printing Press as an Agent of change 1979*

ومصادر التراث الذي كان له الأثر الكبير في مقاومة الدعوى إلى العامية التي ظهرت في مصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر.

وقد أسهمت التقنية الجديدة في طبع الكتب المترجمة[١] من اللغات الأجنبية إلى العربية فتمكن الكثير من الفئات القارئة من الوقوف على الثقافات الأجنبية. وما كان هذا ليتيسر لو بقي الاعتماد على الناسخين والنسخ الخطية في صنع المعرفة. بالإضافة إلى هذا تم طبع الكتب في قواعد اللغات الأجنبية كـكتاب **قواعد اللغة الأنجليزية**[٢] وكتاب في قواعد اللغة الفرنسية باللغة العربية بعنوان: **«سند الراوي في الصرف الفرنساوي»**[٣]، وبدون هذه الأدوات المساعدة التي أتاحتها التقنية الجديدة لم يكن ممكنا أن يتعرف المثقفون العرب على الثقافة الغربية[٤]، ولا أمكن التفتح على اللغات والثقافات والحضارات الأخرى التي أثرت الثقافة العربية.

وقد أدى هذا كذلك إلى الاقتناع بأن السبيل إلى إحياء التراث هو تجاوز أساليب النسخ القديمة والبحث عن أساليب جديدة فتغير أسلوب القراءة وتم تبسيط اللغة والابتعاد عن التعقيد مع الحفاظ على متانة اللغة. والغاية من ذلك كله توصيل المعرفة والأفكار إلى الجيل الجديد.

---

(١) ساهمت الترجمة في إثراء اللغة العربية بألفاظ جديدة وفي إحياء ألفاظ قديمة.

(٢) عنوانه : **«الباكورة الشهية في نحو اللغة الأنجليزية»** نشر عام ١٨٣٦م وأعاد الشدياق طبعه في إستانبول عام ١٨٥٤م.

(٣) طبع في باريز عام ١٨٥٤م.

(٤) من نتائج هذا النشاط المطبعي تأسيس مدرسة الألسن عام ١٨٣٥م في مصر بإشراف رفاعة رافع الطهطاوي الذي كان أحد أفراد البعثة العلمية المصرية التي بعثها الحاكم المصري محمد علي إلى أوربا.

ومما أفرزته الطباعة الحديثة إحداث الدوريات[١] التي عملت على خلق جمهور عريض من القراء يطلع من خلالها على ما يجري في ما حوله من أحداث سياسية واقتصادية وعلمية[٢].

ومما أفرزته الطباعة كذلك ظهور قوائم لتصويب ما وقع من أخطاء في الكتب المطبوعة لتداركها في الطبعات التالية مما لم يكن ميسرا في زمن الكتاب المخطوط. وقد ظهر في هذه الفترة ما عبر عنه أحد المحدثين بالمؤلف المحترف، فلم يعد الأمر يقتصر على نسخ الكتاب وإهدائه إلى أمير أو عظيم بل يكتب المؤلف كتابا للجمهور يطبع في آلاف النسخ لكافة الناس. وقد عملت الطباعة على استخدام علامات الترقيم اقتداء بالأوربيين غير أن هذه الظاهرة لم تترسخ إلا في بداية القرن العشرين[٣]. أما من حيث الجانب السياسي والاقتصادي فإن هذه التقنية قد أصبحت وسيلة إعلانية تمكن صناع القرار في البلاد العربية من استخدام الكتب المطبوعة لتحقيق أغراض سياسية وذلك بفرض الرقابة عليها أو حظر تداولها إذا كانت مناهضة لسياستهم أو إملاء مقترحاتهم ونشر آرائهم وفرض سياستهم على طبقات المجتمع حتى يسايرهم في أفكارهم وتوجيهاتهم.

وقد ساعدت الطباعة على ظهور فكرة القومية في عدد من الشعوب الإسلامية كان لها أثرها الكبير في العقود الأولى من القرن العشرين. وأخيرا إن كتابة تاريخ الدول العربية الإسلامية منذ بداية القرن التاسع عشر تبقى مرتبطة أساسا بالتحولات الجذرية على مختلف المستويات التي أحدثتها التقنية الجديدة.

---

(١) **الوقائع المصرية** أول جريدة تطبعها مطبعة بولاق في مصر.

(٢) دأبت بعض الدوريات منذ البداية على نشر الكتب القديمة على حلقات، ومن أوائل ما نشر من كتب التراث بهذه الطريقة كتاب **الموازنة بين الطائيين** للآمدي.

(٣) حاول الشدياق استعمال الترقيم في كتابه (**اللفيف في كل معنى طريف**) ولكنه فشل في ذلك.

التحقيق بين العلم والإبداع

سعيدة العلمي[(١)]

إنّ لكلّ أمّة من الأمم تراثها المخطوط الذي يستوعب نتاجها الفكري في مختلف مجالات المعرفة، والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن، هل نحن في عصر المخطوطات أو في عصر المطبوعات؟! خاصة والفكر الإنساني بل الحضارة الإنسانية قد تبدلت من حال إلى حال، وأصبح عالم المنشورات اليومية في كل دقيقة بل في كل ثانية - وعبر فضاءات متعددة يتيح للأفكار أن تنتشر انتشارا لم يكن إليه سبيل في عصر[(٢)] المخطوطات.

ولا أخفي سرا أننا الآن في أمس الحاجة إلى إعادة النظر في كتبنا وفيما يكتب وعرضِه على محك النقد حتى نميز بين الجيد والرديء، وحتى نعيد للكتّاب قيمته التي حظي بها عبر القرون بل وعبر الحضارات في مختلف مجالات المعرفة.

وفي هذا الإطار يجب إعادة النظر فيما يحقق وينشر من تراثنا المخطوط الذي يعاني من بعض الباحثين الذين لا يدركون من التحقيق إلا اسمه، وترتيب سطوره وهوامشه، غير واعين بأن التحقيق علم له قواعده وأصوله في إخراج النص

---

(١) جامعة سيدي محمد بن عبد الله - شعبة اللغة العربية - فاس.

(٢) نقصد عصر ما قبل الطباعة؛ وهو من بداية التأليف إلى ظهور الطباعة.

وتصويبه ونشره... فوظيفة المحقق لا تقتصر على المقابلة بين النسخ بل تتعداها إلى تخريج النصوص وردها إلى مصادرها وإثبات تلك المصادر، بل على المحقق أن يتدخل عند الضرورة للتصحيح أو التعليق أو التوضيح أو التعريف... إما في قسم خاص في مقدمة النص أو في حواشيه وهوامشه، وقد كثرت في ذلك الاجتهادات من طرف علماء أخذوا على عاتقهم خدمة هذا التراث تارة بدراسته وأخرى بتحقيقه والعمل على نشره.

وقديما خاض العلماء معركة عنيفة للحفاظ على حقهم في البحث العلمي والفرص اللازمة لممارسته ومع ذلك يقول ابن خلدون في مقدمته[1]:

"إن النشاط الهائل على مدى قرون عدة في كل حقل من الحقول الأدبية والعلمية أسفر عن تأليف عدد ضخم من الكتب فلم يكن عمر العالم المختص يكفي لقراءة كل ما كتب في ميدان اختصاصه فكيف بدراستها... إلخ"، ولهذا أثره السيء في العمل العلمي على المختص فبالأحرى على غيره... وفي عصرنا بالذات؟!

إن من طبيعة المجتمع البشري البحث عن قدوة، وقد كانت مجتمعاتنا ترى في العالم أو الباحث خير قدوة يتبع، فتعمل على تقليده واتباع أقواله وكان هؤلاء العلماء يقدّرون هذه المسؤولية، وكانوا لا يستحيون حين يسألون عما لا يعلمون أن يقولوا: لا ندري، هذا لا يحطّ من قدرهم بل دليل على صدقهم ورفعة مكانتهم،

---

(١) المقدمة: ٥٣١ - ٥٣٣، ط. بيروت ١٩٧٩.

وهذا يذكرنا بقول سقراط: "إني أعرف أنني لا أعرف" وقول الشعبي: "لا أدري: هي نصف المعرفة"(١).

إن هذه الإشارات لا نريد من إيرادها عدم معرفة أصحابها أو شك في مقدرتهم العلمية وإنما خوفهم من الوقوع في الخطإ أو الزلل الذي قد تنتج عنه مزالق منها ما يضر العِلْمَ ومنها ما يضر العَالِمَ نفسه وشيوع جهله، ومنها ما يضر العامة...

وتحقيق النصوص جزء أو فن من الفنون العلمية يحتاج فيه صاحبه إلى الدقة في أموره وتمحيص نسخه، والإخلاص في تأدية أماناته دون زيادة أو نقصان، إلا أننا اليوم نلحظ انحراف الأقلام عن جادة الصواب في العديد مما يحقق وينشر، عابثين بالتراث، خاضعين لنزوة العصرنة أو ما يسمى بـ: La mode بعيدين عن تخصصهم، فكيف يشتغل بالمخطوط وبالإشراف على أبحاث طلبة في التحقيق وهو لم يحقق أو ينشر سطرا واحدا في مسيرته العلمية ، لأن ذلك بعيد عن تخصصه جملة وتفصيلا...

وأقول:

لقد راودتني فكرة البحث في هذا الموضوع: "**التحقيق بين العلم والإبداع**" مرات عديدة، "خاصة حين ترى البعض يعتقد أن عملية التحقيق اصطلاح أطلق على صناعة معينة لها منهج معلوم يخرج بها عن مجال الإبداع وأن المحقق يبقى رهين قواعد معينة تسلك به مسالك التقليد ونسوا أو تجاهلوا أن بين القاعدة والتطبيق مجالا

---

(١) انظر البيان والتبيين للجاحظ: ٣٠٤/١/ ط. القاهرة: ١٣٥١هـ - الغزالي في الإحياء: ٦١/١... ط/ القاهرة: ١٣٤٦هـ.

علميا خصبا وشاقا ومضنيا من أجل معالجة نص وتصويبه وإخراجه، وفي هذا الصدد يقول بعض الدارسين:

"إن الغاية من الدرس وطلب العلم ليس جمع المعلومات واستظهارها بل النشاط الفكري والحصول على الملكة التي يستطيع بها العالم أن يستنبط ويستخرج..."(١).

ومما نقل عن ابن العربي قوله: "ولا ينبغي لمصنف يتصدى إلى تصنيف أن يعدل على غير صنفين: إما أن يخترع معنى، أو يبتدع وضعا ومبنى، وما سوى هذين الوجهين فهو تسويد للورق، والتحلي بحلية السرق"(٢).

كذلك دور المحقق هو استنباط واستقراء إلى جانب تصحيح وتصويب، بل إن للمحقق مسؤولية أكبر مما للباحث أو المؤلف، بل يتعرضون لنقد ما حققوه أكثر مما يتعرض إليه المؤلف، وقد يُتهمون بالبدع إذا ما أضافوا شيئا.

ألا ترى معي بعض هذه الانتقادات التي أثيرت حول كتاب: "المزهر في علوم اللغة" للسيوطي بعد نشره من طرف مجموعة من العلماء الأفاضل(٣) وهم من هم في العلم والتحقيق، منها قول صاحب مناهج تحقيق التراث(٤):

---

(١) انظر المعيد في أدب المفيد والمستفيد/ عبد الباسط العلموي، ص: ٨٠، ط. ١٣٤٩ هـ.

(٢) م.س، ص: ٨٤.

(٣) وهم: محمد أحمد جاد المولى، ومحمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي، وطبع الكتاب بمطبعة دار إحياء الكتب العربية سنة ١٩٥٨م، وقد طبع هذا الكتاب من قبل ثلاث مرات، ط. بولاق، وط. السعادة وط. صبيح بالقاهرة ونشرت هذه الطبعات الثلاث خالية من الضبط والفهارس والتحقيق العلمي الدقيق.

(٤) كتاب مناهج تحقيق التراث. د. رمضان عبد التواب، ص: ٢٢٣ ط.١، ١٩٨٦.

"وهالنا أن الكتاب لم يتبع فيه أيسر وسائل التحقيق والنشر وها كم بيانه...".

ويعرض خلال ذلك إلى قاعدة من قواعد التحقيق: وهي معرفة نسخه العديدة عن طريق معرفة مكتبات العالم، والرجوع إلى بعض الكتب ككتاب: بروكلمان، وفهارس المخطوطات العربية التي لم يتم لبروكلمان الاطلاع عليها ثم اختيار النسخ(١) وتصويرها... إلى غير ذلك من قواعد التحقيق...

ويضيف قائلا:

"وللأسف الشديد لم يقم محققو هذا الكتاب بالاطلاع على أية مخطوطة من مخطوطات هذا الكتاب الموجودة في مصر وشتى بلاد العالم على كثرتها، بل اكتفوا بالاعتماد على نسخه المطبوعة من قبل، دون الرجوع إلى مخطوطاته، ومن المضحك حقا أن يقول ناشرو الكتاب في مقدمتهم له: "رجعنا إلى دار الكتب، نرجو اطلاعنا على نسخ الكتاب المخطوطة، فأجابنا الثقات فيها أن المطبوعة الأميرية لا تختلف في حرف واحد عن النسخ المخطوطة من الكتاب..."(٢).

ويعلق الناقد على ذلك بقوله: "أية نسخ تلك التي يقصدها الثقات في دار الكتب؟ أهي النسخ الموجودة في شتى المكتبات؟ وهل اطلع الثقات على كل هذه النسخ؟ أم أنهم يقصدون النسخ الموجودة في دار الكتب المصرية؟ وحتى هذه كان يجب أن يطلع عليها الناشرون"(٣)، بل يتهمهم بأنهم ابتدعوا بدعة جديدة لم

---

(١) م.س، ص: ٢٢٤ / يذكر د. رمضان عبد التواب أن بروكلمان عرض لِنُسَخ هذا الكتاب وأنها توجد في كل من "برلين" و"المتحف البريطاني بلندن" و"ليدن" و"الموصل" و"باريس" و"مانشستر" و"الأسكوريال" و"استانبول" و"دمشق".. و"رامبور" و"بنكيبور"...

(٢) م.س، ص: ٢٢٤ - ٢٢٥.

(٣) م.س، ص: ٢٢٤.

تعرف من قبل في تحقيق النصوص ونشرها وهي تلك **الإضافات** الكثيرة إلى صلب النص من كتب أخرى "... فقد أضافوا جملا وعبارات"... وهذا ما لا نستطيع تعليله فإن المحافظة على نص المؤلف كما كتبه من أقدس الواجبات في التحقيق"(١).

ويرى أن هذه الإضافات حقها أن تكون في الهامش لا في صلب النص على أن تكون مختصرة... ويشار إليها بالزيادة.

كما أورد مجموعة من أخطاء الضبط يقول: "ومن خطإ الضبط كذلك النص التالي في المزهر: "وقال أبو زيد: امرأة سِمْعَنَّةٌ نِظْرَنَّةٌ وهي التي إذا تسمعت أو تبصرت فلم تر شيئا، تَظَنَّتْ تظَنِّياً وقال الأحمر أو غيره: سِمْعَنَّةٌ نِظْرَنَّةٌ..."(٢).

والحقيقة أن رواية أبي زيد لهذا الموضع بضم الأول في: سُمعنَّة ونُظرنّة، وذلك واضح جدا في مخطوطات **"الغريب المصنف"**، وفي **"الصحاح"**..."(٣).

كما لَمَزَهُم بالتحريف في بعض الألفاظ والعبارات من مثل ما جاء في نشرتهم للمزهر(٤): "وأبزْتُ له وهبَزْتُ له" "وأبز" لغة في "هَبز" بمعنى: إذا مات فجأة...".

والصحيح - في رأي الناقد - ما يوجد في **الأمالي**(٥): "قال القالي: "ويقال: أَنَرتُ له وهَنَرْتُ له " وما أثبت في نص الكتاب هو العبارة المحرفة"(١).

---

(١) م.س، ص: ٢٢٥.

(٢) المزهر: ٢٦٠/٢ / بكسر الأول في سمعنّة ونظرنّة.

(٣) مناهج تحقيق التراث، ص: ٢٢٧.

(٤) المزهر: ٤٦٢/١.

(٥) أمالي القالي: ٦٨/٢.

إلى غير ذلك من الهفوات والأخطاء التي قد تكون أحيانا مطبعية وتزاد في ميزان سيئاته. ويقول الناقد في موضع آخر:

"وأخيرا فإن الكتاب مليء بالجهد ولكنه للأسف **جهد ضائع**، لأنه قائم على غير أساس من التحقيق العلمي الدقيق، ولست أغالي بعد هذا إذا قلت: إن كتاب المزهر– على الرغم من طبعته الحديثة الأنيقة والجهد الذي بذل فيه - في حاجة إلى **تحقيق من جديد**..."(٢).

إن هذا التدقيق المحاط بالنصوص على اختلافها ليس المراد منه تقييد المحقق أو الباحث وإنما هو وسيلة لإنجاز قراءة صحيحة سليمة، خاصة وأن **النقط** في القديم كانت العادة جارية على عدمه ومن ثم يعد لغزا...

ينضاف إلى ذلك صعوبة قراءة الخط العربي ومشكلاته على اختلاف البلدان والأقاليم، إذ تتشابه بعض الحروف في الكتابة العربية خاصة إذا عريت من النقط كالباء والتاء والثاء والنون والياء والجيم والخاء والدال والذال وغيرها... ولكن السلف تنبهوا لذلك فحاولوا ضبط ذلك بالحروف كقولهم: الحاء المهملة، التاء المهملة التاء المثناة من فوق، والياء المثناة من تحت، الثاء المثلثة.

ويقال: "فإذا صحح الكتاب بالمقابلة على أصل صحيح أو على شيخ فينبغي أن يعجم المعجم، ويشكل المشكل، ويضبط الملتبس، ويتفقد مواضع التصحيف"(٣).

---

(١) مناهج تحقيق التراث، ص: ٢٢٨.

(٢) م.س، ص: ٢٣٠.

(٣) انظر المفيد للعلموي، ص: ١٣٥.

إن تقديم هذا النموذج من تحقيق التحقيق يطلعنا على مصاعبه، وعلى المشكلات التي تواجه الباحث والقارئ في آن واحد، وأن المحقق حين يقدم نصا يصبح هذا النص عرضة للنقد والبحث، ويستطيع الباحثون أن يعتمدوه في أبحاثهم وفي الوصول إلى حقائق علمية ينطلقون منها إلى التحليل والبحث أو يرفضوه لخلل ما أو لسبب من الأسباب التي قد تحملهم على الطعن فيما أنجزه، وما تحمله من مشاق السنين، لذا فالتحقيق ليس بالعمل السهل ولا يسلم منه إلا من كانت له الدربة الفائقة، والتسلح بمقومات العلم الخاص به.

إن "الملاحظة الشخصية والتجربة الشخصية في حقول العلم لهما أمور نافعة من حيث أنها أساس يقوم عليه نظام شامل" فإذا أتيح للمحقق أن يستفيد من مخطوط ما فيجب عليه أن يكون شاهد عيان وهي ميزة عظيمة.

وهنا سأشير إلى قضية أخرى - مما يدخل في إطار السرقات - أي: سرقة مجهودات المحقق، فكثيرا ما نلحظ بعض الباحثين يتغاضون عن بعض الأسس العلمية الخاصة بالتوثيق فيتركون ما هو مطبوع محقق، ويلجأون إلى التوثيق بمصادر مخطوطة مأخوذ نصها من هذا المطبوع للمباهاة أو لينسبوا إلى أنسفهم شرف الاطلاع على المخطوط، فيغمطون حق المحقق، ويغمطون حقهم دونما سبب لتوضيح ذلك.

ومن باب التجربة هذا ما حصل في كتاب: "**روضة الإعلام بمنزلة العربية من علوم الإسلام**" لأبي عبد الله ابن الأزرق الغرناطي[1] ت: ٨٩٦هـ. وهو كتاب حقق كرسالة جامعية عام ١٩٨٧م وطبع ١٩٩٩م، ولكن بعض الباحثين

---

(١) تقديم وتحقيق ذة, سعيدة العلمي، ويقع في مجلدين ويعاد الآن طبعه بعد أن نفذت طبعته الأولى.

ممن كانت لهم صلة بالجامعة ذاتها وبالمكتبة الموضوع بها هذا التحقيق عمدوا إلى الاستفادة من نصوصها المحققة مع إغفال المحقق، مدعين عودتهم إلى المخطوط هراء ولم يفطنوا إلى أن هذا المخطوط يتكون من أربع نسخ يكمل بعضها البعض الآخر؛ لأن كل نسخة من هذه النسخ فيها بتر إما في الأول أو الوسط أو الأخير، وأن لكل نسخة رقم خاص بها وهم يحيلون على صفحات لا يدرون هل هي من نسخة "أ" أو "ب" أو "ج" أو "د".

لذا فأول ما يبدأ به من يريد نشر كتاب أو تحقيق عنوان أو نص من النصوص أن يعرف ما إذا كان الكتاب قد سبق نشره أم لا؟! وليس القصد أن التحقيق مقصور على المخطوط من التراث بل إن كثيرا من الكتب المطبوعة حاجتها إلى التحقيق أمس، لما أصابها من التحريف والتصحيف الذي يؤثر على المعنى ويغير الدلالة. وخاصة إذا كان النص يتعلق بحكم شرعي تحليلا أو تحريما أو العكس بسبب نقصان حرف أو زيادته أو تحريفه وكمثال على ذلك ما جاء في **البيان والتبيين**(١) عن الجاحظ في "قصة نقلها عن محمد بن سلام الذي رواها عن يونس بن حبيب تقول: "إني لم أسمع أحدا ينطق بعبارة أجمل من تلك التي نطق بها النبي" ويعلق العسكري(٢)على هذه العبارة فيقول: "إن المقصود هو البتي لا

---

(١) انظر: ١٥٩/١ ط. القاهرة: ١٣١٣ هـ.

(٢) جاء في كتاب: **مناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي** لروزنتال، ص: ٦٧: بالرغم من براعة العسكري في تعليل القصة فإن القرينة في كتاب "**البيان والتبيين**" تدل بوضوح على أن المقصود هو النبي، وفي الطبعات العصرية لكتاب البيان... نجد عبارة رسول الله عوضا عن النبي زيادة في التأكيد بأن المقصود هو النبي لا البتي.

النبي". وإلا لكان تعليل العبارة: أن هنالك من يستطيع التفوه بكلام أجمل وأبلغ من كلام النبي، وهذا مغاير لمعتقد المسلمين من أن النبي كان أفصح العرب"[١].

- ميزة أو خاصية أخرى تضاف للمخطوط: سبقت الإشارة إلى أن للتحقيق قواعد وأصولا في إخراج النص وتصحيحه إلا أنه في الوقت ذاته يكشف **قدرة المحقق** على تصويب النص، وقدرته العلمية وخبرته بالحقول المعرفية ويتجلى ذلك ليس فقط في نقد النص وفهمه، بل في هوامشه وحواشيه وفيما يقدمه من دراسة نوعية لتجربته مع المخطوط، ودرايته بالخطوط وما ألف فيه من كتب مع استنباط النتائج، والعثور على الجديد من نصوص مفقودة أو كتب ضائعة، أو إضافة جديدة للمعرفة، بل إن المحقق البارع هو من يستطيع خلق التواصل بين النص القديم والقارئ المعاصر... ولقد برع عدد من الأساتذة من عرب ومستشرقين في نفض الغبار عن العديد من النصوص التراثية؛ فمن منا لا يعرف قيمة كتاب "**المقتبس**"[٢] لابن حيان أو "**الذخيرة**"[٣] لابن بسام أو "**الإحاطة**"[٤] لابن الخطيب أو كتاب "**اللمع**"[١] في التصوف لأبي نصر عبد الله

---

(١) انظر: **الغيث الذي انسجم في شرح لامية العجم** للصفدي: ٨٥/٢، ط. ١٣٠٥، فقد نقل هذه القصة عن غيره.../ والبتي توفي: ١٣٣هـ كما ذكر ابن حجر في التهذيب، ص: ١٥٣، ط: حيدرآباد، ١٣٢٥ - ١٣٢٧هـ.

(٢) القرطبي اعتنى بنشر جزئه الخامس: شالميتا بالتعاون في ضبطه وتحقيقه مع كورينطي، و، م. صبح وغيرهما ط. مدريد ١٩٧٩ وبتعاون مع المعهد الإسباني العربي للثقافة/كلية آداب الرباط، ثم توالت تحقيقات أخرى لباقي أجزائه...

(٣) **الذخيرة في محاسن الجزيرة** تحقيق د. إحسان عباس ط. دار الثقافة / بيروت ١٩٧٩.

(٤) **الإحاطة في أخبار غرناطة** لذي الوزارتين لسان الدين ابن لخطيب/ حققه ووضع مقدمته وحواشيه محمد عبد الله عنان ط.١٩٧٣/٢ في أربعة أجزاء، وقد أعيد تحقيقه كرسالة جامعية في مدريد منذ سنوات قليلة إلا أن هذا التحقيق لا يرقى إلى المستوى الأكاديمي لضعف هوامشه.

السراج الطوسي(٢)... إلى غير ذلك من الموسوعات العلمية والأدبية التي أفادت الباحثين على اختلافهم".

إن المخطوطات إلى جانب كونها تتضمن متن المصنف فإنها تحتوي على معلومات وفوائد إضافية ذات قيمة عظيمة للعالم، فقد توجد أحيانا كثيرة على حواشي المخطوطات نظرات قيمة في النقد... ومن المواضع التي يجد فيها العالم فوائد قيمة الغلافات الداخلية للمخطوط، وفي جلدة الكتاب الداخلية وعلى ظاهر الكتاب، وأحيانا على وجه الجزء..."(٣).

فالناظر في هذه الفوائد المهملة قد يعثر على تعليقات من الأهمية بمكان "هذا ابن جني يكتب رسالة قصيرة "**على ظهر الكتاب**" وقد ظل النساخ ينسخون هذه الرسالة ويثبتونها في هذا المكان المغمور "**على ظهر الكتاب**" إلى أن عرف العلماء قدرها وقيمتها العلمية"(٤).

ولفظ النساخ هنا يثير مسألة طالما تحدث عنها علماء التحقيق إذ قد نقلب صفحات المخطوط من أوله إلى آخره فنعثر على **تاريخ النسخ** في بعض النصوص وقد لا نعثر على ذلك في غيرها، فالمخطوطات التي كتبت بخط "مشاهير المؤلفين أو نسخه عالم ثقة" في أماكن بعينها وفي عصور بعينها فإنها "تشتمل على نص موثوق به" ودون ذلك ما كتبه الناسخ الذي يكسب معاشه من النساخة... وهو من جهله لا يفهم شيئا مما

---

(١) نشره رونالد نيكلسون في ليدن: ١٩١٤.

(٢) الطوسي الصوفي ت: عام: ٣٧٨هـ.

(٣) **مناهج العلماء المسلمين** لروزنتال / ص: ٥٦.

(٤) م. س / ص: ٥٧ نقلا عن ياقوت في "**رشاد الأريب**" ٣١/٥ وما يليها ط. مرغوليوث.

يكتبه أو ينسخه من الكتب... وأحيانا لا يذكر تاريخ النسخة "إما سهوا وإما للغش رغبة في الترويج، وهذا يفضي إلى التضليل إذا لم ينتبه إليه الناقد..."(١).

ومثال ذلك - في أخطاء النساخ - "كتاب "تسمية ولاة مصر" و"قضاة مصر" للكندي اللذان نشرهما روبن جوت Rhubon Guest فالنسخة الوحيدة لهذين الكتابين نسخت عام ٣٢٤هـ وهي جميلة الخط ظريفة مشكولة، غير أن إهمال كاتبِها أو قل ناسخها وجهله ظاهرٌ من إسقاطه ومن غلطات شنيعة"(٢).

إذن فالأجدى والأولى إعادة تحقيق مثل هذه الكتب المنيعة والتحرز من أخطاء النساخ.

إن التراث المخطوط قد فتح بابا من نوع خاص وهذا الباب هو: التأليف في فنه وقواعده وضوابطه بل انصرف إلى البحث في الصناعة وهي: صناعة الكتاب المخطوط انطلاقا من تجليده وزخرفته ورِقّه وكاغده وأنواع مداده وأقلامه ورموزه... مما يعد من كنوز الأمة وثوابتها في المحافظة على هويتها، ومما يعكس حضارة متميزة حافظ عليها الأجداد وأصبحت تقام المعارض لعرض نماذج لأغلفة مخطوطات من عصور مختلفة ولأدوات التجليد والترميم والصيانة على الرغم أن ما بقي لدينا من أمهات الكتب المخطوطة يشكل النزر اليسير فكثير منها أحرق في ساحات قرطبة أيام مأساة الأندلس أو أغرق في دجلة أيام المغول، أو دفن في الأسقف والجدران، وما بقي منها إما اغتالته الأيدي فألحقته بخزائنها في أوربا وغيرها أو اصطادته

---

(١) **أصول نقد النصوص** برجستراسر، ص: ١٧ - ١٨ مع بعض اختصار.

(٢) م.س / ص: ١٨.

الحشرات والقوارض وعوامل الطبيعة من رطوبة أو غيرها ممن لا يقدرون للمخطوط قيمته، فيهجرونه خلسة دون إحساس بالمسؤولية.

والأهم من كل ذلك هو ما خلفه هذا التراث وما ألف حوله من كتب[١] مما يعد ذخيرة علمية وهي في معظمها ثمرة كفاح في كيفية تحقيق النصوص والعمل على نشرها، ومحاضرات للإفهام والتفهيم في وسائل إحياء التراث، وتيسير الانتفاع به، وهذا نوع من الإبداع سواء ما تعلق بالمضمون أو بالشكل من تزيين ما بداخل المخطوط أو خارجه من ألوان الزخرفة وأشكال الجلد والورق.

قد تختلف التحقيقات من باحث لآخر ومن زمان لآخر؛ لأن الزمن لا يقف بل إن صفته الدائمة التغير، "وقد تختلف المقامات والأزمنة والبلاد فيحسن في وقت ما لا يحسن في آخر، ويستحسن عند أهل بلد ما لا يستحسن عند أهل

---

(١) أول من ألف في التحقيق بالعربية:

- محاضرات براجستراسر التي ألقاها على طلبة الماستر بالقاهرة بقسم اللغة العربية ما بين عامي ١٩٣١/ ١٩٣٢ وسمي كتابه: **أصول نقد النصوص ونشرها**، أعده وقدمه د.محمد حمدي البكري.
- محمد مندور تحدث بإيجاز عن قواعد نشر النصوص الكلاسيكية. ذكر ذلك في **مجلة الثقافة**/ ط. لقاهرة: ١٩٤٤.
- **قواعد نشر النصوص وترجمتها** للمستشرقين الفرنسيين بلاشير، وسوفاجيه أخرجاه تحت رعاية "جمعية جيوم بوده" وهو عبارة عن كتيب صغير باللغة الفرنسية.
- إبراهيم مذكور بيومي تحدث عن بعض قواعد النشر في مقدمته التي وضعها لكتاب **الشفاء** لابن سينا ص ٣٨ - ٤٢ / ط. القاهرة ١٩٥٣.
- أصدر الأستاذ عبد السلام هارون كتيبا بعنوان: **تحقيق النصوص ونشرها**/ ط. القاهرة ١٩٥٤ وهو ثمرة كفاحه وتجاربه في نشر النصوص القديمة.
- كما أصدر د. صلاح الدين المنجد: مقالا بعنوان: قواعد تحقيق النصوص/ نشره في **مجلة معهد المخطوطات العربية** عام ١٩٥٥، وقد أشاد فيه بفضل المستشرقين وسبقهم في وضع أسس هذا العلم... والقائمة طويلة في هذا الباب.

غيره"(١). وإذا كان هذا القول من الثوابت العامة للإنسان والكون فالإنسان يمهر بمن سبقه من العلماء مضيفا فطنته وكثرة بحثه وحث نظره واجتهاده في هذا السابق الذي هو التراث.

والتراث في حقيقته ما خلفه السابق، وهو في الآن ذاته إبداع، والمحقق يشتغل على هذا الإبداع كيفما كان نوعه فهو **إبداع الإبداع** المصحوب بالتصحيح والنقد والتصويب بل هو **إنتاج نص جديد** قائم على قواعد عملية، وهنا نثير قضية الرواية الشعرية في النص:

وهذه الروايات تداولتها الأجيال جيلا بعد جيل، فأبيات الشعر المشهورة كانت تنشر مرات عدة، وكثيرة هي الأشعار أو الدواوين التي لم تجمع في حياة أصحابها أو في زمانهم أو بعبارة أخرى لم تصل لنا نسخ لديوان جمعه قائله أو أحد في زمان بل هو متفرق بين ثنايا الكتب، وعلى هذا فالمتوفر لدينا الروايات الثانوية(٢).

والسؤال هنا: ما الرواية المعتمدة أو ما النسخة التي تكون أصلا؟! ولقد رجح العديد من الباحثين الرواية الأولية على الرواية الثانوية ولا يعول على الثانوية إلا في حالة وجود اضطراب أو خطإ بين حدث أثناء الاستنساخ... يقول بعض الدارسين:

"ولهذه القاعدة هنا سبب خاص بالشعر... وهو أن أبيات الشعر كان يتغنى بها، والمغنّي واضح الألحان، فكان لا يعتبر ألفاظ الشعر كل الاعتبار بل يعتبرها عند الحاجة إلى ذلك...

---

(١) العمدة لابن رشيق: ٥٨/١ / ط. القاهرة ١٩٠٧.

(٢) إذ على المحقق جمع كل نسخ الروايات الثانوية ليستدل بها على الأصل، ومما يعينه على ذلك تراجم الأعلام والأماكن وغير ذلك، والتعامل مع هذه الروايات بحذر زائد.

كما أن النحويين واللغويين لا يوثق بأبيات الشعر التي يتمثلون بها، لأنهم أوردوها كشواهد يثبتون بها بعض الشواذ. ويخشى أن يكون الذي أتى بها قد زوّرها حبا في إدخال الدهشة على الناس بالغريب الذي أتى به، ويشتد الخوف من التزوير إذا وقع في شاهد واحد شاذان مثل:

إن أباها وأبا أباها ** قد بلغا في المجد غايتاها

فأباها الثانية عوض عن أبيها، وغايتاها عوض عن غايتيه، وهذه العبارة لا يستقيم بها الشعر أصلا... فينبغي أن يفرق الناشر بين ما يوجد في الديوان وما يوجد خارجه تفريقا ظاهرا"(١).

فأبا أباها: "أباها الثانية مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة على الألف جريا على من يقول إن: "أب وأخ وحم" تكون دائما بالألف رفعا ونصبا وجرا.

وغايتاها: عوض عن غايتيه، ففي هذه الكلمة عدد من الشواذ، **الأول**: أن الجر بالألف لا يكون إلا في "أب وأخ وحم" وهو بدوره شاذ. وكان يجب أن يقول: غايتيها.

والثاني: أن المجد مذكر والإعادة عليه في غايتيها مؤنث وهو خطأ وكان يجب أن يقول: غايتيه.

والثالث: "أن المجد مفرد وأن الإعادة عليه يجب أن تكون بضمير المفرد لا بضمير المثنى وكان الواجب أن يقول غايته"(٢).

---

(١) انظر أصول نقد النصوص: ٤٤ - ٤٥.
ويعلف برجستراسر على هذا البيت بأنه مدسوس على القصيدة وضعه أحد النحويين...

(٢) شرح ابن عقيل على متن الألفية، ص: ١٩، ط. ١٣٤١ بمصر.

هذا نموذج من النماذج التي من الممكن أن تعترض المحقق في الرواية ويبقى بين حرصه على إثبات الرواية وتطبيق القواعد النحوية واللغوية، فتمتلكه الحيرة، وفي واقع الأمر فإن الباحث أو الناشر كما يسميه "برجستراسر" يجب أن تكون له معرفة باللغة حتى يفهم النص، وأن يحذر غاية الحذر من تغيير ما لا يفهمه، وأن يعرف من اللغة نحوها وبيانها وعروضها وغريبها وشاذها...

إن من لوازم الشعر ما يرد في الكثير من دواوينه وفي كتب الأدب بصفة عامة من روايات نثرية تبحث في الأسباب التي قيل فيها الشعر... فواجب المحقق ألا يأخذها كما وردت إذ "قد تُرْوَى – في بعض الأحيان – قصص لا علاقة بينها وبين الشعر على الإطلاق"(١).

إن التمحيص والفحص والتوثيق من أجل إخراج نص شعري مكتمل الرواية خالصا مما يشوبه من خلل لغوي أو عروضي أو بياني لِفَنٍّ في غالبه يسمى إبداعا، بل يمكن أن نسميه إبداع الإبداع حيث تتكامل فيه شروط الإبداع الفنية والعلمية، وهذا يصدق على سائر العلوم والفنون.

هذه بعض الملامح مما يعترض المقبل على قراءة نص مخطوط، حاولنا من خلالها التنبيه إلى معاناة المحقق، ومسؤوليته في إنجاز النصوص الخطية وواجباته إزاء مؤلِّف النص، وتمرسه وحذره وحذقه في سبيل إخراج نص يرضي به ذاته ويرضي قارئه والباحث فيه.

---

(١) انظر أصول نقد النصوص: ٤٥.

المصادر والمراجع

- **إحياء علوم الدين**: للغزالي، ط. ١٣٤٦، القاهرة.
- **أصول نقد النصوص ونشر الكتب** لبرجستراسر: إعداد وتقديم ذ. محمد حمدي البكري، دار المريخ/ الرياض: ١٤٠٢ - ١٩٨٢.
- **الأمالي لأبي علي القالي**، دار الكتب ١٩٢٦م.
- **البيان والتبيين** لأبي عمرو الجاحظ، ت: عبد السلام هارون/ ط. القاهرة ١٣٥١هـ.
- **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد القاهرة ١٩٤٥م.
- **العمدة في صناعة الشعر ونقده** لابن رشيق القيرواني/ القاهرة ١٩٠٧م.
- **الغيث الذي انسجم في شرح لامية العجم** للصفدي، ط. ١٣٠٥.
- **المزهر في اللغة**: للسيوطي، ت: جماعة من المحققين/ ط. بدار إحياء الكتب العربية/ ١٩٥٨.
- **المعيد في أدب المفيد والمستفيد**: عبد الباسط العلموي/ ط. ١٣٤٩هـ/ دمشق.
- **مقدمة ابن خلدون**/ ط. بيروت ١٩٧٩.
- **مناهج تحقيق التراث**: د. رمضان عبد التواب/ ط. ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- **مناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي**: تأليف فرانتز روزنتال/ ترجمة د. أنيس فريحة، مراجعة د. وليد عرفات/ دار الثقافة - بيروت - لبنان/ ط. ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

تحقيق المخطوطات: هواية وليس دراية

قاسم السامرائي

إن العمل في المخطوطات ما كان ولم يكن عملا إداريا آليا صرفا يقوم به من شاء وكما يشاء، بل هو قبل كل شيء هواية طاغية، وشغف دافق، وتعلق بها شديد[١]، إضافة الى دُربة واسعة وتَجرِبة طويلة المدى ماتعة، قبل أن تكون مهنة تدرّ على محبها لبناً وعسلاً، ولا أكتمكم الحق في أن غالبية المشتغلين بالمخطوطات سواءً في ذلك المحققون أو المفهرسون[٢]، وبخاصة في خلال السنين الثلاثين الماضية، بعد رحيل العلماء الأعلام المتمرسين فيها، يفتقرون إلى أهمّ مقومات العمل فيها: الهواية أولاً والخلفية الثقافية الواسعة ثانيا، ناهيكم عن التجربة الطويلة والمعاناة الجمة في فك معميات النساخ وتزوير المزورين وألاعيب تجار المخطوطات الذين يسيئون إساءة فاحشة للتراث وأهله ويرمون المحققين والمفهرسين في داهية طخياء وحيرة عمياء، فنحن والحال هذه أحوج ما نكون إلى محققين علماء، ومفهرسين أدقَّاء أوفياء لصنعتهم منا إلى محققين أدعياء أثقلوا رفوفنا بالتحقيقات

---

(١) مشكلات فهرسة المخطوطات العربية، في: المخطوطات في المغرب الإسلامي، مؤسسة الملك عبد العزيز آل سعود للدراسات الإسلامية والعلوم الإنسانية، الدار البيضاء ١٩٩٠، ٢١٥-٢٢٦.

(٢) انظر: قاسم السامرائي: المسح الدولي للمخطوطات الإسلامية، إعداد مؤسسة الفرقان، في: مجلة عالم الكتب، مج ١٥، عدد: ٣، ذو القعدة - ذو الحجة ١٤١٤هـ/مايو- يونيو ١٩٩٤، ٣٥-٢٦٥.

السقيمة، والفهارس العقيمة؛ لأنَّ الفهرسة مفتاح التحقيق، بل الباب الذي يلج منه الباحث المحقق إلى كنوز الكتّاب.

لقد كتب في أصول التحقيق جملة من الباحثين الذين جرّبوا التحقيق وعانوا مشكلاته أمثال عبد السلام هارون وصلاح الدين المنجد وأبي عبد الرحمن ابن عقيل الظاهري[١] وعبد الله عسيلان[٢] وعبد الهادي الفضلي ومحمد مندور وأحمد محمد الخرَّاط[٣] وحاتم صالح الضامن[٤] وبشار عواد وغيرهم، إما اعتماداً على تجربتهم الشخصية الخاصة أو تقليداً لمناهج المستشرقين المختلفة حيث طبقوا على تحقيق النصوص العربية الأصولَ التي كانت معروفة عندهم في تحقيق النصوص اللاتينية واليونانية، وهذا ما نراه واضحاً في تاريخ الطبري الذي حققه جملة من المستشرقين تحت إشراف دي خويه الهولندي ومثله كتّاب **الكامل في التاريخ** لابن الأثير وغيرها من النصوص التي حققها المستشرقون الأوائل، فإنهم كانوا يهتمون بإيضاح المتون وفحص اختلافات روايات المتون في النسخ المختلفة التي كانت متاحة لهم واستخراج الصحيح منها حسب استطاعتهم.

---

(١) تجربتي مع تحقيق المخطوطات، **مجلة الفيصل**، ع١٧٨، ربيع الآخر ١٤١٢هـ/١٩٩١، ٢٤-٢٦.
(٢) **تحقيق المخطوطات بين الواقع والنهج الأمثل**، الرياض ١٩٩٤.
(٣) **تحقيق النصوص ونشرها** لعبد السلام هارون، **قواعد تحقيق المخطوطات** لصلاح الدين المنجد، **تحقيق التراث** لعبد الهادي الفضلي، **في الميزان الجديد** لمحمد مندور، **أصول تحقيق النصوص ونشرها** لبرجستراسر، و**محاضرات في تحقيق النصوص** لأحمد محمد الخراط، و**في أصول التحقيق العلمي وطبع النصوص** لمحسن طه في مجلة المورد البغدادية، وقد درسها ودرس أمثالها يحيى محمود ساعاتي في: **تحقيق المخطوطات، دراسة للأدب المنشور**، وهو بحث نفيس حلل فيه هذه الكتابات واستخرج نتائجها، وأوجز أيمن فؤاد سيد قواعد تحقيق التراث في **الكتّاب العربي المخطوط** ٥٤٨/٢-٥٥٦ فأحسن وأفاد.
(٤) **تحقيق النص الشعري القديم علمياً**، عالم الكتب، مج٢٦، ع١-٢، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤، ٣-١٠.

ولما كانوا غرباء عن لغة المخطوطات ودقائقها واشتقاقاتها، وما حصل فيها من تصحيف وتحريف، فقد حدث في تحقيقاتهم أخطاء كثيرة جداً، وتصحيفات وأوهام لا حصر لها، وهم غير ملومين على جهدهم فقد تعاملوا وما يزالون يتعاملون مع لغة غريبة عن لغاتهم تلقوها من غير أهلها أو من غير العارفين بها من أهلها فلجأوا إلى القواميس فلم تسعفهم وخانتهم الاشتقاقات فاختاروا اللفظ الخطأ في الغالب وأهملوا الصواب، لغرابة السياق وقلة المران على اللغة، ولكنَّ اللوم يقع على أولئك الكسالى الذين سرقوا هذه الجهود ولم يصححوها ليحسنوا إلى نصوصها فأعموا البصير منها وزادوا على أوهامهم أوهاماً، وخير مثال على ذلك كتاب **«الإملاء والاستملاء»** للسمعاني الذي حققه المستشرق ماكس فايسفايلرMax Weisweiler ونشرته دار برل بلايدن في سنة ١٩٥٢م، فأعادت دار الكتب العلمية ببيروت طبعه في سنة ١٩٨١م بأخطائه المذهلة، بل ولم تكتف هذه الدار بذلك بل أسقطت مقدمته الألمانية وترجمة محتويات الكتاب التي تقع في ٥١ صفحة وكتبت: «اعتمدنا بتحقيق هذا الكتاب على الطبعة التي حققها ماكس فايسفايلر»، فأي تحقيق قامت به هذه الدار؟ ومع هذا فقد نشرته دار إقرأ ببيروت مرة ثالثة سنة ١٩٨٤م بتحقيق شفيق محمد زيعور وهو تحقيق سقيم يفتقر إلى كثير مما يتطلبه التحقيق العلمي الدقيق أيضاً.

ومثال آخر يظهر فيه كسل المحقق وازدراؤه بذكاء القارئ، ما نشره محمد التونجي من كتاب **«المقنع من أخبار الملوك والخلفاء وولاة مكة الشرفاء»**، في حلب سنة ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

في الورقة الأولى جاء اسم المؤلف: «تقي الدين محمد بن محمد بن علي الحسني الفاسي المكي قاضي المالكية بحرم الله الشريف»، فقال المحقق في مقدمته:

«والنسخة التي اعتمدناها في تحقيقنا هي المحفوظة في المتحف البريطاني وهي النسخة الوحيدة في العالم، ولم تذكرها الفهارس المطبوعة المتداولة، وكل ما استطعنا كشفه أن المؤلف كان حياً في عصر المملوك الجركسي شرف الدين برسباي صاحب مصر الذي حكم ما بين سنة ٨٢٤-٨٤١هـ».

فالسؤال هنا: إذا لم تذكرها الفهارس المطبوعة المتداولة، فمن أين عرفها؟ وكيف اكتشفها وطلب تصويرها؟ فإن المعروف أنَّ كل مخطوطات المكتبة البريطانية التي لم يُنشر لها فهرس بعد، مسجلة ولها أرقام وبطاقات تحمل وصفها، وقد اطلعتُ عليها ونقَّرتُ فيها.

فالمؤلف هو تقي الدين محمد بن أحمد بن محمد بن علي الفاسي المكي الحسني المشهور في العالمين، وقد سقط اسم والده من نسبه في المقنع لذلك اختلط الأمر على التونجي.

فأيُّ إحباطٍ بعد هذا الخلط؟ ومن ثمَّ فإن الكتاب قد نشره المستشرق فرانسسكس إيردْمَان Francuscus Erdmann في مدينة قازان في سنة ١٨٢٢م إعتماداً على نسخة محفوظة في الاسكوريال، وترجم بروكلمان للفاسي وذكر أنَّ من هذا الكتاب نسخة مخطوطة أخرى في مانجستر، والمؤلف بعد هو أشهرُ من ألَّف في تواريخ مكة المكرمة وأغزرُهم إنتاجاً مثل: **«شفاء الغرام بأخبار البلد الحرام»** و**«العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين»** وغيرِهما، وتوفي بمكة المشرفة في سنة ٨٣٢هـ(١).

---

(١) انظر: معجم المؤلفين ٣٠٠/٨ فقد ذكر مصادر ترجمته.

أما قول التونجي: «شرف الدين برسباي»، فهو خطأ شنيع إذ لم يكن السلطان المملوكي يعرف بشرف الدين وإنما بالملك الأشرف برسباي.

ولعل المحقق ظن أنَّ مانجستر هي المتحف البريطاني، لأنه لم يذكر لنا رقمها فيه، ولأنني لم أتحقق بعد من وجودها في المكتبة البريطانية، فإنَّ الشيء الثابت الآن هو أنَّ الأخطاء والتصحيفات الموجودة في نشرة إيردمان هي نفسها بالنص والفص موجودة في نشرة التونجي.

ومثل هذا يصح على أغلب الكتب التي حققها المستشرقون أو ما نشر بحيدر آباد وأعيد نشرها في العالم العربي، وبخاصة في بيروت التي أصبحت «دار ضرب الزغل والزيوف» إذ لم يكلِّف ناشروها أنفسهم عناء مقارنتها بالنسخ المخطوطة التي لم يحصل عليها المستشرقون حين اشتغلوا فيها فزادوا في معمياتها وأوهامها كفلين من العذاب على القارئ المسكين.

وحسْبُ العالِم الحريص أن ينظر إلى ما فعلته دكاكين الورّاقين ببيروت من سرقة كتاب **«عيون الأنباء في طبقات الأطباء»** لابن أبي أصيبعة ونشره مشوهاً مراراً[(١)].

وحسْبُه أن ينظر في **«كتاب الأذكياء»** لابن الجوزي الذي نشرته دار الآفاق الجديدة ببيروت وكتبت عليه: «تحقيق لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق

---

(١) انظر: لطف الله قاري في: إضاءة زوايا جديدة للتقنية العربية الإسلامية، ٣٠٣-٣٠٦.

الجديدة»، فمسخته هذه اللجنة الوهمية، إذ لا تكاد تخلو أية صفحة منه قط من تصحيفات عديدة، وأخطاء مشينة، وأوهام فظيعة، تتقطع منها نياط القلب[١].

ومثل هذا يصحُّ على كتاب **«الفهرست»** للنديم الذي نشره شعبان خليفة وزميله، فإنهما لم يستفيدا ممن سبقهما، بل أثقلا نشرتهما بأوهام وأخطاء وتصحيفات عجيبة غريبة لم تكن موجودة في تحقيقات فلوجل ولا في تحقيق تجدد، لأنهما ليسا من فرسان هذا الميدان[٢]، ومثلهما فعلت ناهد عباس عثمان التي حصلت على لقب «دكتور» في تحقيق كتاب **«الفهرست»** من جامعة أكستر، بجنوب إنكلترا، بإشراف محمد عبد الحي شعبان، فقد نسخته من الطبعات المنشورة فمسخته وشوهته حين أدخلت في نصه الكثير مما ليس منه، وأثبتت كل الأخطاء والأوهام في الطبعات الأُخَر، إضافة إلى الأخطاء الطباعية الكثيرة التي تسربت إلى نشرتها[٣].

ولا بأس أنْ أورد هنا تصحيفاً واحداً من نشرة شعبان خليفة وزميله والذي يظهر أيضاً في نشرة ناهد عباس عثمان، مع أنه ورد على الصواب في تحقيق فلوجل، للتدليل على سوء النشرتين، فقد ورد هذا التصحيف في ترجمة ثابت بن قرة من **الفهرست**، كما يأتي: «وكان صديقنا غير أن استصحبه محمد بن موسى لما انصرف من بلد الروم»[٤]، والصواب: «وكان صيرفياً بحرَّان استصحبه ... الخ»، والدليل أنَّ

---

(١) بيروت ١٤٠٠هـ/١٩٨٠، ومثل هذا كثير أيام الطفرة النفطية خلال السنوات ١٩٨٢–١٩٨٦ فقد أغرق الناشرون اللبنانيون والسوريون مكتبات المدارس السعودية بالآلاف من الطبعات السقيمة.

(٢) انظر: **الفهرست** للنديم، لعبد المحسن آل عباس في مجلة معهد المخطوطات، مج ٤١، ج٢، ١٤١٨هـ/١٩٩٧، ١٤٩–١٧١.

(٣) **الفهرست** للنديم (؟)، دار قطري بن الفجاءة، الدوحة، قطر ١٩٨٥.

(٤) المصدر نفسه ٥٤٨.

ثابت بن قرة وهو من صابئة حرَّان، توفي في سنة ٢٨٨هـ فكيف يكون صديقاً للنديم الذي لم يولد بعد في هذا التاريخ؟

بل إنهم قد لا يصححون حتى عنوان الكتاب مثل كتاب **«المرقبة العليا في من ولي القضاء والفتيا»** لعبد الله بن الحسن النُّباهي المتوفى في حدود سنة ٧٩٣هـ، فقد نشره ليفي بروفنسال في القاهرة سنة ١٩٤٨ بعنوان: **«تاريخ قضاة الأندلس»** فأعاد المكتب التجاري ببيروت نشر تحقيق بروفنسال مصوراً دون تاريخ، وأعادت دار الآفاق الجديدة ببيروت في سنة ١٤٠٠هـ/١٩٨٠ ما نشره ليفي بروفنسال بالعنوان نفسه مع مقدمته دون ذكرِ اسمه أو عزْوٍ إليه.

والطريف في هذه الطبعة أنها تحمل نصاً عجيباً يُغري القاريء بشراء الكتاب وهو: «طبعة مصححة ومقابلة على عدة مخطوطات ونسخ معتمدة»، فإن المعروف أنَّ نسختين فقط من هذا الكتاب وصلت إلينا إحداهما ناقصة، وهما اللتان اعتمد عليهما ليفي بروفنسال في تحقيقه، وذكرهما بوضوح في مقدمته، فأين وجدت دار الآفاق الجديدة نسخاً متعددة من الكتاب؟

بل إنَّ بعض هذه الدكاكين نشرت الدليل على سرقتها في الكتاب المسروق نفسه، فقد سرقت دار الثقافة ببيروت كتاب **«البيان المُغرب»** لابن عذاري الذي حققه ليفي بروفنسال وكولان، ونشرته دار برل في لايدن في سنة ١٩٤٨م، فحذفت دار الثقافة شعار الناشر الهولندي وأبدلته بشعارها، ولكنها لم تتنبه إلى ما

ورد من تقييد حقوق الطبع في الصفحة قبل الأخيرة فنشرته، فدلَّ على سرقتها الشنيعة[١].

الحق أن هؤلاء السرَّاق غير ملومين لأنَّ أغلب المشتغلين بالتحقيق في العالم العربي وبخاصة في العشرين سنة الماضية يعوزهم التدريب الدقيق، والمران الطويل، والدراسة على شيوخ التحقيق الذين تناقص عددهم كثيراً فدفعتهم دكاكين الوراقين أو ما يسمى الآن «دور النشر» النّهمة للكسب الحرام السريع على حساب سلامة النصوص، فجنوا جناية تراثية تاريخية لا يسلمون من تبعتها المشينة في تشويه معالم النصوص، فزادوها عسراً على عسر، وشيناً على شين، فتضافرت أسباب عديدة على تدفق هذا السيل العرم من التحقيقات غير المحققة، منها:

١) غياب الوعي التراثي في تطلب النصوص المحققة تحقيقاً علمياً سليماً عند القراء بعامة وإقبالهم على النصوص المزيفة لرخص ثمنها وتوفرها في الأسواق.

٢) الحاجة المالية الشديدة لكثير من المشتغلين بالتحقيق، ودخول الكثير من الأدعياء فيه دون دربة سابقة أو خلفية فكرية تراثية.

٣) إنَّ من الظواهر الجديرة بالتأمل في هذه الأيام تلك العناية البالغة بنصوص التراث، نشراً لما لم يُنشر، وتصويراً لما نُشر، ومن ثمَّ إقبال القرَّاء على شراء كتب التراث إقبالاً زائداً، وتطلبها بالرغم مما يتعرض له التراث من تجريح وتوهين[٢]، فدفع هذا دور النشر إلى استغلال جهود المحققين وعلمهم لخثوهم على

---

(١) انظر: التجديد المنهجي والمجتمع الطائفي لـ احمد بن عبود، في: **التراث المغربي والأندلسي: التوثيق والقراءة**، جامعة عبد المالك السعدي بتطوان، ندوات ٤، ٣٥٦،١٩٩١ وما بعدها.

(٢) محمود محمد الطناحي، **الموجز في مراجع التراجم والبلدان والمصنفات وتعريفات العلوم**، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٤٠٦هـ/١٩٨٥، ٣٩.

سرعة إنجاز تحقيق النصوص، فسبَّبَ عاملُ السرعة إفساداً في سلامتها، وألقى ظلالاً من الشك على صحتها.

٤) همُّ دور النشر ونهمهم إلى الكسب السريع دفعهم إلى تصوير النصوص على ما فيها من أوهام دون أيّ التزام بحقوق المحقّق أو الناشر الأول، بل لو كان التصوير موثوقاً معتنياً به لهان الأمر، إلا أن كثيراً من النصوص المصورة تحتوي على صفحات بيض لا يقع عليها القاريء الذي دفع ماله فيها إلا بعد حين من الدهر.

٥) انعدام الوازع الخلقي والخلفية العلمية عند من دسَّ أنفه في عالم التحقيق، فدخل فيه الصادح منهم والباغم(١)، مثل محمد زينهم محمد عزب الذي لا يفهم من التحقيق شيئاً، ولا يكاد ينسخ كلمة صحيحة من المخطوطات(٢)، وغيره كثير وكثير، فاتسع الخرق على الراقع.

وقد أحسن عبد العظيم محمد الديب في تصوير هذه السرقات في مقالةٍ له حول إحدى هذه الدور البيروتية التي لم يسمِّها، وليته فعل، قال فيها: «ولكن الذي نريد أن نعرضه اليوم هو هذه الجائحة الجديدة، هذه الغارة التي قامت بها إحدى دور النشر على كتب التراث، ما نُشر منها وما لم ينشر، أما ما لم ينشر، فقد أخذت في نشره مصحَّفاً محرَّفاً مليئاً بالأخطاء والخطايا بصورة لا تُحتمل، ويا للهول والفزع

---

(١) بغم فلان صاحبه إذا لم يفصح عن معنى ما يحدثه به.

(٢) انظر ما كتبه عبد العزيز الساوري حول كتاب أسماء شيوخ مالك بن أنس لابن خلفون الأندلسي الذي نشره هذا المخرّب الأشر في القاهرة سنة ١٩٩٠، في: **التراث المغربي والأندلسي: التوثيق والقراءة**، جامعة عبد المالك السعدي، تطوان ١٩٩١، ١٩٩ – ٢٢٤.

حينما يتخذ الباحثون الشُداة المبتدئون هذه النصوص التراثية المحرفة مصادرَ لأبحاثهم وأطروحاتهم، فتشيع الأخطاء وتفشو في الناس».

«إنَّ المسألة ليست ضياع الحقوق المالية، على ما في ذلك من جُرم، ولا في ضياع الحقوق الفكرية، مع ما في ذلك من بشاعة، ولكن الكارثة في هذا الإفساد العلمي والفكري والتضليل والتزييف للحياة العلمية واقعاً ومستقبلاً»[1]، وذكر أمثلة من سرقات هذه الدار تدمي قلب الحريص.

وأضيف إلى ذلك، إن إحدى دور النشر البيروتية نشرت ديوان الفرزدق، وليتها نشرته بأمانة وحرص إلا أن هذه الدار لم تكتف بمسخ هذا الديوان مسخاً قبيحاً، وتشويهه تشويهاً عجيباً، بل أثبتت على صفحة الغلاف اسم محقق وهمي لا وجود له هو المستشرق المزعوم: جيمس د. سايمز، لتغري المغفلين بشرائه.

٦) ظهور ما يسمى بمكاتب التحقيق التي تَستغل جهود العاملين فيها لقاءَ أجرٍ معلوم فيظهر اسم مدير المكتب بألقابه الطنانة على الغلاف، مثل **تاريخ دمشق** بأجزائه التي أربت على السبعين، و**تاريخ الطبري** و**المغني** لابن قدامة وغيرها كثير جداً.

٧) استعانة بعض أساتذة الجامعات بطلابهم في نسخ المخطوطة ومقارنتها بالمطبوع منها والمخطوط، دون أن يتحملوا عبء النظر في ما فعله الطلبة، لأن أنظمة الجامعات تفرض عليهم أن ينتجوا وهم لا يملكون متسعاً من الوقت لصرفه في

---

(١) من قضايا التراث، نشرة الفرقان، تصدر عن مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، لندن ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩، العدد ٤، ٤٤ – ٤٥.

التحقيق الذي يتطلب جهوداً جبارة في البحث والتنقيب والتنقير والتوثيق؛ لأنهم مثقلون بساعات التدريس الكثيرة أو أنهم لم يتدرّبوا على أصول التحقيق العلمي.

٨) غياب حبّ التراث والحرص على نشره ومساعدة المحققين النابهين عند أغلب(١) من يملكون المال من الحكام أو الأفراد ناهيك عن الجامعات والمؤسسات التي تتحكم فيها ميول وأهواء طفولية عجيبة، فإنني لم أجد في حياتي العلمية الطويلة أبخلَ من غنيٍّ بماله حين يتعلق الأمر بنشر الكتاب التراثي أو مساعدة محققيه العلماء إلا إذا كان هذا النشر عاملاً دعائياً آنياً له، ولا أكرمَ منه حين يتعلق الأمر بلهوٍ عابرٍ أو سُخفٍ دنيوي مستعار غابر دائر، ولا ألأمَ وأخبثَ من جاهل في حَسَد عالم فاضل. ولذلك قال أبو تمام:

لو اشتعالُ النّارِ فيما جاورتْ   ما كان يُعرفُ طيبُ عَرْفِ العُودِ

لقد نَخَّصتُ في مقدمة تحقيقي لكتاب «**وفاء الوفا بأخبار دار المصطفى**» لنور الدين علي بن عبد الله السمهودي(٢)، ما عانيته من أمثال هذه الكتب المُمَخْرَقة، فقلت: وهنا لا بدَّ لي من كلمةٍ أنفثُ من خلالها بثي وحزني ومعاناتي الجمَّة مع بعض المصادر التي تعاملت معها، فقد ابتُلِيَ عالم تحقيق النصوص بكارثة أصحاب دكاكين النشر الذين دفعهم حبُّ المال العاجل على حساب سلامة النص وتوثيقه، فأغرقوا السوق بمصورات الطبعات السقيمة، وليتهم اقتصروا على إخراج الطبعات القديمة النفيسة الموثوقة التي أصبحت في طبقة المخطوطات حتى وإن كانت خالية

---

(١) أقول هنا: أغلب، لأننا نجد من صرَف همَّه وماله لتجميع التراث ونشره ومساعدة الباحثين فيه فأسسوا مراكز ومؤسسات له، منها: مركز الملك فيصل في الرياض ومركز جمعة الماجد في دبي ومؤسسة الفرقان في لندن.

(٢) مقدمة الجزء الأول منه.

من الفهارس، فإنَّ سلامة نصوصها تشفع لها أمام هذا السيل العرم من النصوص المشوهة التي يزعم ناشروها تحقيقها، والتي يقف المحقق إزاءها حائراً قلقاً وجلاً من تفشي الاستهتار بهذا التراث النفيس، فقد لعب فقدان التدريب على أصول التحقيق والكسل وقلة الاهتمام واستغفال القارئ والسرعة في إنجازها طلباً للمال العاجل دوراً عجيباً في تشويهها، بل إن بعض دكاكين النشر التي صوَّرت جملة من النصوص أو أعادت طبعها زادت الأمر سوءاً، فشاع فيها التحريف والتصحيف والأوهام، إذ قلَّ أنْ تجد نصاً سليماً منها موثوقاً يعتمد عليه المحقق، ومن ثمَّ خلوها من الفهارس الكاشفة الشاملة التي تعين المحقق على الوصول إلى ما يبحث عنه من عَلَم أو خبر؛ بل وحتى تلك التي أُلحقت بها فهارس مثل **طبقات ابن سعد** التي نشرتها دار صادر ببيروت لا تحتوى إلا على مختارات من الأعلام والأماكن، فإنَّ الجهل الغالب على هؤلاء في اتباع الأصول التحقيقية في الإشارة إلى المصادر وطبعاتها وأماكن نشرها وسني طبعها وأرقام صفحاتها بل حتى النسخ المخطوطة التي اعتمدوا عليها في النشر أهملوا ذكرها، مما يُدمي قلب الحريص، فقد يكتفي الناشر بقوله: انظر: **شرح المواهب**، أو: قال الزمخشري، أو البخاري، دون أن يلحق الكتاب بمسرد للمصادر التي استعملها حتى يتسنى لنا التأكد من نقله أو الطبعة التي أحال عليها، فكم هناك من شرح للمواهب؟ وكم من كتاب للزمخشري؟ وكم طبعة أُخرجت من الصحيح؟

وقد يكتفي الناشر بفهرس الموضوعات كما فعل ناشر «**دلائل النبوة**» للبيهقي و«**صحيح مسلم**» بشرح النووي و«**تاريخ المدينة المنورة**» لابن شَبَّة، أو «**وفيات السنين**»، كما فعل ناشر «**إنباء الغمر بأنباء العمر**» لابن حجر، ومثل هذا كثير وكثير جداً أيضاً.

أو أن الناشر يُلحق الكتاب بفهرسٍ للأعلام الذين ترجم لهم في الحواشي ويغفل عن إلحاق الكتاب بفهرسٍ شامل لأعلامه ومواضعه، كما فعل محقق كتاب **«تاريخ المدينة المنورة»**، ومثل هذا كثير أيضاً.

وتزداد معاناة الباحث إذا كان حجم الكتاب كبيراً جداً حيث تصبح هذه المعاناة مضنيةً له ومُبليةً لوقته وجهده في قراءة الكتاب كلّه للوصول إلى ما يريد العزو إليه، مثل كتاب **«فتح الباري»** لابن حجر أو كتاب **«البيان والتحصيل»** **و«الشرح والتوجيه والتعليل في مسائل المستخرجة»** لابن رشد، وهما من مصادر السمهودي المهمة، فقد أخرج ناشرو الكتاب الأول هذا الكتاب الضخم دون فهارس كاشفة لما فيه، وأخرج الأستاذان الفاضلان محمد حجي وسعيد أعراب الكتاب الثاني في ١٨ جزءاً وألحقاها بمجلد الفهارس العامة للأسمعة، هي في ترتيبها وتبويبها محدودة النفع وقليلة الفائدة[١]، بل لا تغني المحقق كثيراً ولا تسهل له أمراً، فأيُّ عناء بعد هذا العناء للمحقق الذي يعاني الأمرّين في توثيق النص وإخراجه، ناهيك عن معاناته الجمة في الحصول على مصورات المخطوطات؟

وزاد الأمر سوءاً وبلاءً قيام بعض الأفراد والشركات في الوطن العربي بتسجيل النصوص الكثيرة على الاسطوانات المدمجة (CD ROM) فزاد تسجيل هذه النصوص في الأخطاء والأوهام والتصحيفات ألف ضعف من العذاب، فإن هؤلاء أعادوا طباعة النصوص المليئة بالأوهام وزادوا عليها أوهاماً على أوهامها فحدث فيها الويل والثبور وعظائم الأمور من التصحيفات والتحريفات والأخطاء الهائلة، فخرجت علينا الألفيات في السنة النبوية والفقه وأصوله وموسوعة الشعر

---

(١) نشر عبد الفتاح الحلو رحمه الله وإيانا فهرساً لهذا الكتاب إلا أنني لم أره بعد.

العربي وتاريخ دمشق وغيرها، فكانت كارثة جلّى ومصيبة عظمى، فأرادوا تسهيل الأمر على القاريء أو الباحث أو المحقق بسلب أمواله فأساءوا للنصوص وسلبوا أمواله، وهم يكررون النصوص في الاسطوانات المختلفة لاستغفال الناس وسلب أموالهم دون وازع من خلق. بل والطريف أن المكتبة الشاملة التي تحتوى على أكثر من ١١ ألف كتاب ليست خالية من الأخطاء الهائلة في النقل مع اهتمام القائمين الجم وحرصهم على أن تكون مصدراً موثوقاً به ولكنها تحتوي على الكثير من عوار غيرها.

ومع كل ما ظهر من كتب أصول التحقيق ومذاهبه وطرائقه في تعليم المتطلع، فإن كثيراً ممن يعانون التحقيق يأتون بالطامات التي تحيّر القارئ غير المتدرِّب، فقد يضع أحدهم بين معقوفتين [...] ما ألحقه المؤلف أو الناسخ أثناء المقابلة في الحاشية، أو يكتب الآخر بعد هذه الإلحاقات التي يثبتها في المتن: «ملحق بخط الناسخ» أو: «ملحق بخط المؤلف»(١)، وهذا من الخطأ الجسيم، لأنَّ هذه الإلحاقات هي من أصل النص التي نسيها المؤلف أو الناسخ أو أغفلها أثناء تبييض النسخة أو حين نسخها فألحقها في الحاشية عند المقابلة أو المعارضة أو القراءة على الشيخ.

وقد أصاب عبد السلام هارون رحمه الله وإيانا في قوله: «ليس تحقيق المتن تحسيناً أو تصحيحاً، وإنما هو أمانة الأداء التي تقتضيها أمانة التاريخ، فإنَّ متن الكتاب حكم على المؤلف، وحكم على عصره وبيئته، وهي اعتبارات تاريخية لها

---

(١) هذا ما جرى عليه رضا تجدد محقق كتاب الفهرست للنديم.

حرمتها، كما أنَّ ذلك الضرب من التصرف عدوان على حق المؤلف الذي له وحده حق التبديل والتغيير».

وقال أيضاً: «إنَّ التحقيق نتاج خلقي، لا يقوى عليه إلا من وهب خلَّتين شديدتين: الأمانة والصبر، وهما ما هما»[١]، وقد صدق فإن كثيراً ممن يعاني التحقيق يعوزهم الصبر والجلد على معاناة ما يطرأ على النص من تحريف وتصحيف فيعزفون لكسلهم عن مراجعة المصنفات المماثلة التي سبقت تصنيف المؤلف، أو مراجعة النصوص على المصادر التي اقتبس منها المؤلف أو حتى مؤلفات المؤلف الأخرى التي وصلت إلينا لمعرفة أسلوبه في التصنيف، إضافة إلى أن الكثير منهم يفتقر إلى المخزون اللغوي والثقافي الذي يجب أن يكون واسعاً عند المحقق وبخاصة ما يتعلق بلغة مؤلف النص ولغة عصر المصنف حتى لا يأتي بالطامات فيفقد ثقة القارئ ويثبط همة أي محقق آخر في تحقيق النص نفسه.

المستشرقون وتحقيق النصوص العربية

وهنا لا بدَّ لي من كلمة وجيزة ذكرتها في أكثر من مكان حول رأي بعض المستشرقين في جهود المسلمين التحقيقية، فإنهم وبالرغم من اشتغالهم الطويل بتحقيق النصوص العربية، يرون أن تحقيق النصوص التاريخية هو عمل «فيلولوجي» أي: لغوي، «ولما جاء المحقق العربي متأخراً عن المحقق الكلاسيكي[٢] كان لا بدَّ له

---

(١) تحقيق النصوص ونشرها ٤٧ – ٤٨.

(٢) يريدون: المشتغل بتحقيق النصوص اليونانية واللاتينية.

أن يستقي منه ويتبع الطريق التي كشف هو عنها»، وهذ رأي ينضح جهلاً بجهود العلماء المسلمين، إن لم يكن غباوةً وغمطاً.

وبمعنى آخر: إن المحقق العربي يجب أن يسير في تحقيقاته على نهج المحققين المستشرقين؛ لأنهم سبقوه حين قعَّدوا الأصول التحقيقية للنصوص، وهذا رأي لا يقوم للنقد ولا يقاوم الهدَّ، وذلك أن دارسي المخطوطات العربية ومحققيها يعرفون جيداً كم كان المسلمون الأوائل يُعنون بإخراج النصوص الصحيحة الموثوقة الثابتة عنايةً تفوق ما يفعله محققو اليوم من العرب أو من المستشرقين وإلا ما معنى المقابلة والقراءة وسماع الطبقات والإجازة وهي تعني: أن هذا الكتاب قد قرئ على مصنفه أو راويه فوجده صحيحاً فأجاز روايته، وإليك بعض الأمثلة التي تدحض ذلك الرأي وتردمه:

في **مخطوطة أشعار الهذليين** المحفوظة في لايدن برقم: Or. 549، ورد النص الآتي: «كنت ابتدأت بكتابة هذا الكتاب منذ مدة طويلة فكتبت المجلد الأول وقرأته على شيخنا أبي منصور ابن الجواليقي أمتع الله به ثم تركت وعدت إلى الكتابة والقراءة فكان مدة ذلك بضع عشرة سنة آخرها شعبان سنة تسع وثلاثين وخمس مئة وكتب محمد بن علي العتابي».

وفي الزاوية اليسرى من الصفحة نفسها كتب العتابي: «كتبته من خط السمسمي وقابلت به نسخة الحميدي وبعضه مقابل بنسخة شيخنا الجواليقي التي بخط يده وبغيرها من النسخ الموثوق بها فصحت بحمد الله ومنته»، فهل يفعل المسشرق كلَّ هذا؟؟؟

وهناك أمثلة لا حصر لها تؤيد هذا المثال، وحسبك أن تقرأ حكاية كتاب **الياقوت** لأبي عمر الزاهد صاحب أبي العباس ثعلب التي حدثت في سنة إحدى وثلاثين وثلاث مئة من الهجرة، كما رواها النديم في **الفهرست**(١) فقد أملاه من حفظه وزاد فيه أكثر من مرة وقرأه على الناس فزاد فيه فجمع تلميذه أبو الفتح عبيد الله بن أحمد النحوي كلّ الزيادات وكل النسخ المتوفرة وجمع بينها وأخرج نسخة قرأها على مؤلفها فزاد المؤلف في هذه الأخيرة زيادات أيضاً، ثم جمع الناس وأملى عليهم العرضة الأخيرة، فهل جاء المحقق العربي متأخراً، أم هو الإدعاء البارد السمج؟؟

التحقيق ليس عملية نسخ النص آلياً أو حرفيّاً ومقارنته مع النسخ المختلفة فحسب، بل هو إخراج النص على الصورة التي أخرجها المؤلف أو قريباً منها، وهو لذلك يفترض شروطاً في المحقق، منها:

أ) دراية واسعة بعلم الاكتناه، وهذا يشترك فيه المحقق مع المفهرس.

ب) معرفة واسعة بأنواع الكواغد وأمكنة صناعتها واختلافها والعلامات المائية والخطوط المتوازية وأنواع الأحبار والمواد التي صنعت منها والفروق بينها، ومعرفة بالخطوط وأزمانها وأمكنتها واختلافاتها من بلد إلى آخر، إضافة إلى معرفة واسعة بجغرافية الأقطار وزراعاتها ومنتوجاتها التي يمكن أن تدخل في صناعة الورق.

ج) تختلف المعرفة المطلوبة من المحقق باختلاف النص المحقق، فإن الشروط المطلوبة من محقق كتاب في الحديث النبوي هي غير الشروط المطلوبة من محقق

---

(١) الفهرست ٨٢.

كتاب في التاريخ أو الطب أو الجغرافية أو كتاب في البلدان أو في الفقه الحنبلي أو الشافعي أو الحنفي أو المالكي أو كتاب في الطبقات أو كتاب في الشعر أو كتاب في الأدب أو كتاب في الرجال، فلكل فنّ من هذه الفنون معارف تختلف عن معارف الفن الآخر وإنْ اشتركت في بعضها.

د) معرفة واسعة باللغة العربية أولا ولغة عصر المؤلف ولغة المؤلف ثانياً، وقد تنبه الجاحظ إلى ما يسمى لغة الكاتب، فقال: «ولكل قوم ألفاظ حظيت عندهم، وكذلك كل بليغ في الأرض وصاحب كلام منثور، وكل شاعر في الأرض وصاحب كلام موزون، فلا بدَّ من أن يكون قد لهج وألف ألفاظاً بأعيانها يديرها في كلامه، وإن كان واسع العلم، غزير المعاني، كثير اللفظ»[١].

هـ) اطلاع واسع على المصادر المساعدة ومعرفة استعمالها مثل كتاب **بروكلمان وسزكين والزركلي وكحالة وكشف الظنون وملحقاته وفهارس المخطوطات** المختلفة.

و) التصحيف والتحريف[٢] في النص هما آفة المفهرس والمحقق[٣]، لذلك يجب على المفهرس والمحقق أن يكونا على دراية واسعة بكتب التصحيف والتحريف مثل: **«تصحيفات المحدثين»** للعسكري و**«تصحيح التصحيف وتحرير التحريف»** لصلاح الدين الصفدي مثلاً وغيرهما، فقد ورد «أن جندل بن والق كان يحدث عن عبيد الله بن عمرو عن عبد الكريم عن نافع عن ابن عمر أن النبي

---

(١) **كتاب الحيوان** ٣/٣٦٦.

(٢) **تحقيق النصوص ونشرها** ٦٥ – ٧١.

(٣) انظر: المصطلح العلمي في التراث العربي المخطوط لإبراهيم بن مراد، في: **تحقيق مخطوطات العلوم في التراث الإسلامي**، مؤسسة الفرقان بلندن ١٩٩٧، ٣١٥ وما بعدها.

ﷺ رجم يهودياً ويهودية حيث بدأ حمد الله، قال أبو زرعة: كتبته عن جماعة: حيث تحاكموا إليه فعلمت إنه صحّف» ، فقد تصحفت جملة: «حيث تحاكموا إليه»، فصارت: «حيث بدأ حمد الله»، لتشابه الرسم في الحروف.

وسأل جماعة من أهل بغداد أبا الأشعث العجلي[(١)] المتوفى سنة ٢٥٣هـ أنْ يُجيزهم كتاباً له، فكتب إليهم:

ألا فاحذروا التصحيف فيه فربما تغيَّر معقـولٌ به ومقـــولُ[(٢)]

وقد صدق؛ لأن الناسخ المحترف بشَر يَعتوِره ما يعتور البشر من تعبٍ ونصبٍ وإجهادٍ وإغفالٍ وملِلٍ وسوء قراءة ما ينسخ، فإذا كانت عملية النسخ بطريقة الإملاء؛ وذلك إنَّ أحد النساخ يقرأ النص والآخر ينسخ فإن الناسخ يكتب غير ما يسمع وهذا يسمى: أخطاء السمع، أو قد يقرأ القاريء بلهجته المحلية فيكتبها الناسخ مثل: «فزهب» في «فذهب» أو «فزادوهم» في «فذادوهم»، وقد جاء في كتاب **الفهرست**[(٣)]: «إن الديوان نقل في أيام عبد الملك، فإنه أمر سرجون ببعض الأمر فتراخى فيه فاحفظ عبد الملك فاستشار سليمان بن سعد وكان على كتابة الرسائل فقال له: أنا أنقل الديوان وارتحل منه»، والصواب: وأريحك منه.

ولا بدَّ مع كل هذا من فطنة المحقق في ما يقرأ، وانتباهه الشديد في ما يحدث في النص مما لا يظنه تصحيفاً أو تحريفاً وهو كذلك، فيمرُّ عليه وهو واثق من صحته وصوابه، فيفوت عليه.

---

(١) هو أحمد بن المقدام بن سليمان بن الأشعث العجلي البصري المتوفى سنة ٢٥٣هـ، سير أعلام النبلاء ٢١٩/١٢.

(٢) **المحدث الفاصل بين الراوي والواعي** للرامهرمزي، تح محمد عجاج نويهض، بيروت ١٩٧٢، ١٫١٠.

(٣) **الفهرست** للنديم ٣٠٣ تح تجدد.

وقد أدرك بعض العلماء وصمة التصحيف والتحريف في نقل النصوص فذكرهما في إجازته، فقد كتب محمد بن عبد الرحمن المسعودي المتوفى سنة ٥٨٤هـ في إجازته لأبي عمرو عثمان بن أبي بكر بن جلدك القلانسي الموصلي واخوته وابن عمهم الموصليين في آخر كتاب **أحاديث مصعب الزبيري**[١]: «أجزت... جميع مسموعاتي ومستجازاتي ومجموعاتي والله يعصمهم من وصمة التصحيف والتحريف وكتب محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي الحسن مسعود بن أحمد بن الحسين بن محمد المسعودي في جمادى الآخرة من سنة تسع وسبعين وخمس مئة ولله الحمد»[٢].

ومن طرائف التصحيفات والأخطاء التي وردت في كتاب **«الإملاء والاستملاء»** الذي نشره ماكس فايسفايلر:

أ) «جلس مجلساً واحداً وأملى علينا فلما كان بعد ذلك حَرَجٌ وقد اجتمع الناس»، والصواب: خَرَجَ.

ب) «ويكره أن يجلس في موضع من قام له عن مجله بإنحماره». والصواب: عن مجلسه باختياره.

ج) «إنَّ الدنيا بحذافيرها مما يضيق عن متباغضين وإن سترا في شبر لا يضيق عن متحابين»، والصواب: مما تضيق، وإنَّ شبراً.

د) عن كعب بن مالك: «قال لما نزل نوبتي»، والصواب: لما نزلت توبتي، وهذا معروف في حديث المتخلفين.

---

(١) انظر عنه: سير أعلام النبلاء ٢٩/٧ وقال: توفي سنة ١٥٧هـ وذكر تضعيف العلماء له.

(٢) مخطوطة جستر بيتي برقم: ٣٨٤٩، الرسالة الرابعة في المجموعة، ورقة ٥٩أ.

هـ) في تقبيل يد الأمير: «تقبيل يد الأمير عندنا سنَّة فطال ما عرفتَ بإمساك أعنة الخيل في سبيل الله عزَّ وجل»، والصواب: عَرَقَتْ. وأمثال هذا كثير.

ومن طرائف التصحيف في كتاب المقنع بتحقيق محمد التونجي وهي في نشرة إيردمان أيضاً:

١) في كلام المؤلف على الحرب بين الحسن بن علي ومعاوية: «فلما تراءى الجمعان أخذ الله الفتنة ووقع الصلح»، والصواب: أخمد.

٢) في كلام المؤلف على سليمان بن عبد الملك: «وجهز الجيوش من القسطنطينية، فصيحاً فهيماً كثير النهمة في الأكل تحبُّ[1] لا يصبر عما يراه ويتناوله بثيابه إذا كان حاراً»، والصواب: إلى القسطنطينية ... كثير النهمة في الأكل بحيث لا يصبر ...».

٣) في كلام المؤلف على المتوكل العباسي: «وكان ناصباً بغضاً كثيراً من علي بن أبي طالب»، والصواب: وكان ناصبيّاً يَغُضُّ كثيراً من علي بن أبي طالب»[2].

لقد سبق أن ذكرتُ: يجب على المحقق أن يكون ملماً بلغة عصر المؤلف حتى يستطيع فهم مصطلحاته، وإليك مثالاً جاء في كتاب: **«الاجتهاد في طلب الجهاد»** لأبي الفدا إسماعيل بن كثير الدمشقي المتوفى سنة ٧٧٤هـ أي: في العصر المملوكي، ونشرته مؤسسة الرسالة ببيروت في سنة ١٤٠١هـ/ ١٩٨١ قال: «فأخبرني المقر السيفي منكلبُغا أن الفرنج رشقوهم بالنبال إلى أن توارى وجه الأرض بها فلا يرى منها شيء لكثرتها، وكثرة الجروح من تلك الجروح في الجيش الإسلامي ... ثم

---

(١) في نشرة إيردمان: «نجيب» وعند التونجي: «نجيب» أيضاً، فأراد التونجي إصلاحها فأعماها.

(٢) وانظر: أخبار الحمق والمغفلين لابن الجوزي فإن فيه قصصاً في التصحيف تضحك المحزون.

انهزم الفرنج من بين أيديهم فلبسوا تلاً هناك ثم رشقوا المسلمين بالحجارة ...الخ»، ففي هذا النص القصير المُحَقَّق ثلاثة أوهام:

أولها: وكَثرتْ، والثاني: الجروخ (بالخاء في آخر اللفظة) وهي لفظة تركية[١] تعني: القوس الرشاش، ذي الدولاب الذي يرمي عدة أسهم في كل دفعة[٢]، والثالث: فتسلقوا تلاً. فعلى المحقق أن يكون نبيهاً فطناً حذراً حتى لا يؤخذ على غرَّة فيفقد ثقة القاريء.

ومن التصحيفات الطريفة ما ذكره النديم عن ابن الراوندي، قال: «مررت بشيخ جالس وبيده مصحف وهو يقرأ: ولله ميزاب السموات والأرض، فسلمت وقلت: يا شيخ أيش تقرأ؟ قال: القران: ولله ميزاب السموات والأرض، فقلت: وما تعني بميزاب السموات والأرض؟ قال: هذا المطر الذي ترى، فقلت: ما يكون التصحيف إلا إذا كان مفسراً!؟ يا هذا إنما هو: ميراث السموات والأرض»[٣].

ومن طرائف التصحيفات المتواترة التي مرَّت عليَّ، تصحيفٌ حدث في كتاب **«معجم البلدان»** لياقوت فنقله منه الفيروزآبادي في كتاب **«المغانم المطابة»** ومن الفيروزآبادي نقل السمهودي في كتابه **«وفاء الوفا بأخبار دار المصطفى»**، في كلامهم على بئر حاء في المدينة الشريفة، فقالوا: «أنكر أبو بكر الأصم»، بيد أنَّ الجملة جاءت على الصواب في كتاب **«مشارق الأنوار»** للقاضي عياض[٤]، ومنه نقل

---

(١) وردت أيضاً عند أسامة بن منقذ المتوفى سنة ٥٨٤هـ في **كتاب الاعتبار** بتحقيق ١٨٢.

(٢) انظر عنه: **تقنية السلاح عند العرب**، لعبد الجبار محمود السامرائي، مجلة المورد، مج١٦، ع١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧، ٥٣ وسماها: مجموعة الأقواس.

(٣) **الفهرست** ٢١٦-٢١٧.

(٤) **مشارق الأنوار** ٣١٢/١.

ياقوت، بصيغة: «أنكر أبو ذر الضمَّ» وهو الصواب، وأبو ذر: هو عبد بن أحمد المعروف بابن السماك الهروي المالكي المتوفى سنة ٤٣٤هـ شيخ أبي الوليد الباجي[١] وهو المقصود، أما أبو بكر الأصم فهو شيخ المعتزلة ببغداد المتوفى سنة ٢٠١هـ[٢] فلا علاقة له بذلك، فحدث التصحيف في إحدى نسخ **معجم البلدان** فنقل منها الفيروزآبادي ومنه نقل السمهودي دون أن يدركا الفرق بين الاسمين.

بل الطريف أنْ يقرأ أحدهم نصاً واضحاً فيشوهه فيَضْحَك منه المحزون ويبكي منه العالم، ومثل هذه الطامات الموجعة للقلب في النصوص المنشورة كثيرة جداً، نبَّه على بعضها جهابذة اللغة في مقالات كثيرة منشورة في المجلات المعتبرة، مثل **مجلة العرب ومجلة عالم الكتب ومجلة المورد ومجلة المناهل ومجلة معهد المخطوطات ومجلات المجامع العربية اللغوية** وغيرها، والعجب أنها تتكرر وتزداد شدةً وتزيد كثرةً في كل التحقيقات الحديثة، دون خجلٍ من نفسٍ أو وازعٍ من دين أو أخلاق[٣].

---

(١) **سير أعلام النبلاء** ٥٥٤/١٧ مع مصادر ترجمته.

(٢) **سير أعلام النبلاء** ٤٠٢/٩.

(٣) أودّ أن أنبه القارئ إلى أن هذه المحاضرة هي اختصار غير مخل لما أوردته في كتابي: «**علم الاكتناه العربي الإسلامي**».

العوامل الخفية في عملية التحقيق

عبد الله المرابط الترغي

عملية التحقيق في ذاتها هي إعادة لخلق كتاب أو مصنف أو نص معين كان قد أهمل فأصبح مواتا، فلا يتم تداوله إلا في نطاق محدود جدا، ولا تتم الاستفادة منه إلا والحذر يحفّ به باعتبار تزاحم الاحتمالات التي تحيط بالنسخة المعتمد عليها في هذه الاستفادة، ولا يخضع للقراءة إلا وقد استنفذ طاقة كبيرة لوضعه الخطي، وصعوبة تداوله بالقراءة إلا للمتمرس المتمكن من قراءة الخطوط بأوضاعها وطوارئها، يضاف إلى هذا عادة، عدم الثقة التي تربط بأي نص مخطوط عند النقل منه أو الإحالة عليه أو اعتماده في التوثيق والحسم في الأخذ به والاحتكام إليه، قبل خضوعه للدرس والتعريف والتمحيص والتحقيق.

ونحن نَعرف في هذا ما يمكن أن يعاني منه المحقق حتى يستوفي حق النص الذي يقوم بإعادة خلقه وإحيائه، وما يمكن أن يستلزمه - هذا المحقق- من وسائل وأسباب تقوم بها عملية التحقيق، وما يمكن أن يكون قد هيأ به نفسه من تحصيل في السابق وإتقان لعملية التحقيق من جهة وللمادة المعرفية التي يعمل على التحقيق فيها والتخصص في علومها من جهة ثانية.

وعملية التحقيق هي عملية مشروعة لأن تراثنا في قسم كبير منه لا يزال مخطوطا، وقسم آخر كبير منه أيضا لا يزال في طي النسيان أو لا يزال مجهولا ينتظر الاكتشاف أولا، ثم إعداده للقراءة السليمة عن طريق التحقيق ثانيا.

وإذن فعملية التحقيق وممارستها والاشتغال فيها هي عمل ضروري بالنسبة لنا لإحياء الصالح من هذا التراث وتهيئته للقراءة والاستفادة منه، ولا يزال في هذا التراث المخطوط أو الذي يتطلع إلى الاكتشاف منه، ما يلح علينا تحقيقه، ولا يزال فيه أيضا ما يستحق أن يحقق؛ لأنه يضيف الجديد في مجاله وميدانه، بل إن الكثير مما نشر منه أو عرف طريقه إلى القراءة - سواء مما كان في وضعه عاريا عن التحقيق أو في وضع يشبه التحقيق - هو في حاجة لإعادة النظر فيه، وإخضاعه من جديد لعملية التحقيق بالشروط العلمية المطلوبة.

ولهذا كانت عملية التحقيق تستحق أن تُوجّه إليها العناية العملية في الجامعات والمؤسسات والأفراد؛ لأنها في النهاية تثمر خلقا تأليفيا علميا يوضع رهن القراءة، ورهن الاستفادة العلمية، ورهن استصدار الأحكام وتقريرها.

-٢-

وعملية التحقيق في عمومها تجري وَفْق مستويات ومتطلبات متعددة، منها ما يكون ظاهرا للعيان تَحكمه القواعد والمعارف والخطوات المستهدفة دائما في كل عملية تحقيق مما تقدم أعماله وأوضاعه كتب التحقيق الكثيرة المتداولة بيننا.

ومنها ما يكون شبه خفي، لا تحضر أوضاعه ومتطلباته إلا من خلال خصوصية عمل التحقيق في هذا المصنف أو ذاك. ولكل عمل تحقيقي خصوصيته إما

في التعامل مع نسخ النص الخطية أو في الخطوط التي رسم بها وفضاءاتها المتميزة وإما في مضامين النص العلمية وكيفية عرضها وإما في المتطلبات التهميشية لخدمة النص وتوضيح جوانبه، وإما في أسلوب المحقق واختياراته ومستوى علمه ومعارفه وسعة المكتبة التي يستحضرها في العمل ونوعيتها. وهي عوامل إن تحققت في هذا العمل التحقيقي بهذه الصفة وبهذه النسبة، فإنها لا تطرد لتتحقق مع أعمال تحقيقية أخرى، مما يجعلها عوامل خاصة تولد مع هذا العمل بشكل، ومع غيره بأشكال أخرى.

فالعوامل الخفية هذه تبدأ مع أول خطوة في مراحل تحقيق النص، منذ بداية جمع النسخ الخطية للنص الموضوع للتحقيق، ومرورا بدراستها وتصنيفها وترجيح الأصل منها، ومرورا بالقراءة وتثبيت النص والمقارنة والتخريج والإحالات الهامشية... إلى نهاية العمل بوضع فهارسه. فهي تجري في كل خطوة من هذه الخطوات مرافقة لها تقدم خصوصيتها تبعا لما يجد فيها من أوضاع متميزة جديدة. وستكون لنا وقفات لرصد بعض هذه العناصر الخفية أو الخاصة بهذا العمل التحقيقي أو ذاك.

-٣-

من هذه المستويات والمتطلبات في عملية التحقيق:

أولها: لابد من حصول ثقافة تقنية تساعد المحقق حينما يتعامل مع النص الموضوع للتحقيق؛ فيعرّف مظان نسخه وأوصافها وكيفية تصنيفها وطريقة قراءة خطوطها والأساليب المتبعة في التخريج والإحالات واستحضار البدائل، مع ما يتبع ذلك من إضافات وتخريجات وتعليقات وشروح وهوامش وفهارس، هذه

الثقافة التقنية تقدمها لنا المصنفات والأعمال التي اختصت بدراسة عملية التحقيق، فنحصل مبادئها الأولى من هذه الكتب وننميها بالممارسة لعملية التحقيق والتجربة فيه، وبقليل من المثابرة والاجتهاد يمكن أن نمتلك التجربة التحقيقية في هذا المستوى[١].

ثانيها: لابد أن يكون للمحقق حضور معرفي كبير في ميدان العلم الذي ينتمي إليه النص القائم في عملية التحقيق، فتكون له ممارسة علمية سابقة في هذا العلم، وإتقان لمواده وحيثياته والتوجهات التي تحكمه، واطلاع على مصادره والأعمال المنجزة فيه، فلا ننتظر من فقيه أن يحقق لنا نصا في اللغة، ولا من محدّث أن يحقق لنا نصّاً في الأدب أو التاريخ، فلابد من سابقة إلمام في العلم المشتغل به، واستعداد لمتابعة مباحثه، بل لابد من الإتقان لمجال النص الذي نعمد إلى تحقيقه، فالفقيه أمامه مجال الفقه، وهو تخصصه، ويمكن أن يفرغ فيه طاقته إذا أراد أن يحقق نصا في ميدان الفقه، ونفس الشأن بالنسبة للغوي، وميدان تخصصه اللغة، ويجري هذا على المحدّث والمفسّر والمؤرخ والأديب وغير ذلك. ويحدث الخطأ في بعض الأحيان فيتطاول المتخصص في مادة معينة على تحقيق نص في مادة أخرى بعيدة عن تخصصه وإتقانه العلمي، فيقع في بعض المشاكل.

ثالثها: لابد وأن تكون للمحقق قرابة وألفة مع النص الذي يعمل على تحقيقه، إذ لكل نص حضور معين وأوضاع خاصة به لا يشاركه فيها نص آخر، ولابد أن يوفر المحقق العناصر التي تضمن انسجامه مع هذه الأوضاع الخاصة وأُلفته

---

(١) يمكن الاستفادة من كتاب **تحقيق النصوص** لعبد السلام هارون ـ ويمكن الاستعانة بمواد موقع مركز ودود في فقرتي: عدة المحقق، والمكتبة والبحث.

لها واستئناسه بها، فلا يكفيه في إنجاح عملية التحقيق أن يقف في تحصيله وإتقانه عند المستويين السابقين، بل لابد من تحصيل ما أسميناه في هذا المستوى الثالث بالقرابة والألفة والاستئناس بين المحقق والنّص، وهي أشياء زائدة على المستويين التقني والمعرفي.

منها حصول الألفة بنوعية الخط الذي كتب به النص ومعرفة الرسوم المميزة لخط الناسخ، فقراءة نص كتب بخط مغربي يقتضي أن يكون هناك سابق ألفة بالخط المغربي واستئناس برسم حروفه وطريقة إعجامه، وإلا صعبت عليه القراءة، لاسيما إذا كان هذا الخط ينتمي إلى جهة معينة حضرية أو بدوية كالخط الفاسي المجوهر أو المسند الزمامي، وكالخط البدوي وهو يخضع لميزات محلية كخط سوس أو الصحراء أو جبالة... وغيرها وهي خطوط تتفاوت في الوضوح والانغلاق، ونفس الشأن بالنسبة لأشكال الخط المشرقي، والخط الأندلسي، وغيرها[1].

ومنها وجود ألفة واستئناس بالمادة والموضوع اللذين يتعامل معهما المحقق، فالمهتم بالتاريخ يكفيه ما يتقنه من معرفة بأحداث التاريخ ووقائعه وتطوراته في فترة من الفترات وفي موطن من المواطن، أن ينجح في تحقيق نص يتعلق بهذه الأحداث والوقائع، ولكنه يستعصي عليه أن يحقق نصا ينتمي إلى تراجم الرجال أو فهارس الشيوخ ومعاجمها ما لم يكن قد استأنس بتراجم هؤلاء الرجال وطبقاتهم والعلاقة التي تربط كل واحد منهم في هذه الطبقة أو تلك، لاسيما والترجمة في فهارس الرجال ومعاجم الأشياخ تكون من خاصياتها تداخل طبقات

---

(١) من ذلك ما وقع فيه الأستاذ إبراهيم الأبياري وهو يقرأ اسم مختصر كتاب (القدح المعلى) لابن سعيد، فقرأه: محمد بن عبد الله بن خليل. والحقيقة هو محمد بن عبد الملك، فتصحف عليه الكاف المتطرفة في الخط الأندلسي لحسبها هاء.

الرجال فيها، واختلاط تراجم رجال هذه الطبقات لتتولد منها التراجم الفرعية الأخرى، فلا يميز طبقاتها ولا يعرف انتماء رجالها إلا من سبق له الاستئناس بهؤلاء الرجال ومعايشتهم ومعرفة وفياتهم واعتباراتهم في الأخذ؛ شيوخا أو طلبة.

وهكذا كانت فقرة الترجمة البرنامجية والمعجمية وغيرها في حاجة ماسة إلى قراءة واعية يستطيع المحقق معها أن يعرف أين تبتدئ وأين تنتهي تلك الفقرة، وضمنها هذه الفقرات الفرعية التي تمثلها، لتكون القراءة للنص مضبوطة، والمعلومات التي يتلقاها القارئ صحيحة، فالمشتغل في أعمال التراجم وطبقات الرجال عليه أن يكون قد هيأ نفسه لذلك بمعايشة الرجال ومعرفة مواليدهم ووفياتهم وتمييز طبقاتهم وغير ذلك. وربما كان العديد ممن حققوا كتب تراجم الرجال -ولم يكونوا مسلحين بهذه الألفة والاستئناس بطبقات الرجال- قد وقعوا في كثير من الأخطاء، فلم يقرأوا النص كما يجب، وتركوا القارئ في حيرته لا يعرف كيف يحقق الاستفادة من النص، فيأخذ ما يعنيه في هذه الترجمة أو تلك.

- ٤ -

الذي أستطيع أن أخلص إليه أن كل نص نضعه للتحقيق تكون له أوضاع خاصة به، هذه الأوضاع تتمثل في نسخته، وفي خطه، وفي ناسخه وفي المشتغل بتحقيقه، وفي المكتبة المتيسرة للاستعانة بها، وفي الأجواء التي نقدمه فيها للتحقيق، وما إلى ذلك.

فهي كما ترى عملية يدخل فيها ما هو ظاهر للعيان في تطبيق قواعد التحقيق وإتقانها، وما هو خفي مما يرتبط بذلك النص المحقق من خصوصية في نسخه وخطه وفضائه في التصحيح والهوامش والتعليقات، وشخصية المحقق وعلمه ونباهته في قراءة

النص والتعامل معه ووضع الهوامش الضرورية المساعدة على الفهم، واختيار مواقع هذه الهوامش، حتى لا تعرقل القراءة أو تثقل النص بما لا يحتاج إليه، مع حسن التنبه في عرض تلك الهوامش موجزة متمكنة سواء كانت تخريجا للنص بالإحالة على الأصول والنقول والبدائل، أو تخريجا للأعلام وأصناف الأسماء الأخرى، أو شرحا لما يتطلب الشرح من لغة ومصطلح وغير ذلك، أو كانت مجرد تعليق أو إضافة تقويمية للنّص.

ولذلك فكل عملية تحقيق تختلف عن العملية الأخرى؛ لأن كل نص ينفرد بأوضاعه، ويختلف عن غيره في مادته ولغته وخطه وفي أسلوب المحقق ومنهجه في إنجازه، وإذن فكل نص يخضع للتحقيق هو عالم مستقل بذاته، له وضع خاص وخصوصية تميزه.

١ ـ من هذه الخصوصية ما يمكن أن نلاحظه في تنوع الأوضاع مع النسخ الخطية المعتمدة في التحقيق وفي التعامل معها لتعطي لنا مجموعة من الحالات الفريدة التي قد لا تتكرر في أعمال أخرى والتي تتطلب منا معالجة خاصة وموقفا مستقلا، منها التحقيق الذي يقوم على:

أ ـ وجود كثير من نسخ النص الموضوع للتحقيق، وهو مما يستعصي على المحقق استجماع تلك النسخ كلها والإحالة عليها جميعا في القراءة والمقابلة. وكما شاع عند رجال التحقيق وأساتذته الشيوخ، أن عملية تحقيق النص تكثر صعوبتها لقلة وجود نسخ له، كأن يكون في نسخة فريدة، أو أن تقل البدائل التي يرجع إليها في القراءة والتخريج. وتكثر صعوبتها أيضا حينما تكثر نسخ هذا النص فتتجاوز الحد الذي يستجيب للقراءة والمقابلة. ولذلك كان عند شيوخ هذا الشأن وأربابه أن أحسن عمل في التحقيق هو الذي يعتمد أكثر من نسخة إلى حدود خمس نسخ.

وهكذا سيكون على المحقق في هذه الحالة الخاصة أن يلجأ إلى استخدام العينات، وذلك بتصنيف هذه النسخ ضمن فصائل، يجمع منها في كل فصيلة ما تفضي إليه القراءة والدراسة لهذه النسخ أنها تنحدر من أصل واحد لمميزات مشتركة بينها. ويطرد عمل القراءة والدراسة لبقية النسخ لتوضع ضمن فصائل خاصة، وتنشأ عن ذلك مجموعة فصائل، فيختار منها النسخة التي يمكن أن تنوب عن فصيلتها، ليكون اختيار الأصل بينها والاعتماد في المقارنة عليها والمقابلة.

ب ـ **وجود النسخة الوحيدة،** فالذي يعمل في تحقيق النص على نسخة وحيدة ليس هو الذي يحقق النص الذي له نسخ متعددة تسمح له بالقراءة والمقابلة، لأنه أثناء عمله ليس له نسخة أخرى يرجع إليها حين تستعصي القراءة ويستغلق الخط، وليس له ما يمكن أن يرجع إليه للتوثيق والتصحيح والمقابلة باستثناء البدائل إن وجدت، فليس له ما يملأ به الفراغ الذي يعتري النص في كلمة أو أكثر، وليس له ما يرجح به هذه القراءة أو تلك إن عبث عابث بالنص أو إن وجد أن قراءة فقرة في نسخته الوحيدة لا يستقيم بها السياق ولا تستجيب له.

ولذلك كان التحقيق على النسخة الوحيدة عملا فيه تميز وخصوصية، مع ما ينشأ عن هذا التميز والخصوصية من أوضاع قد لا تعترض سبيل المحقق في العملية التي تتعدد فيها النسخ وتكثر البدائل.

في مقدمة هذه الأوضاع أن التحقيق على النسخة الفريدة الوحيدة ربما كان فيه نوع من الخطورة أو كثير من المغامرة، تأتي هذه الخطورة والمغامرة من كون النص في النسخة الوحيدة يفرض نفسه على المحقق بأوضاعه وأشكاله ورموزه تلك، فلا تنفع فيه ثقافة المحقق ولا فطنته ولا نباهته وملاحظته إن كان في النص انحراف ولو في مستوى من مستوياته، فقد يكون هذا النص ذي النسخة الفريدة

من التزيد أو الوضع، أو من التعديل، أو من الحذف ما لا يفطن إليه المحقق ولا يتنبه إليه، وقد يبقى حائرا إن تنبه إليه لعدم وجود مرجح يميل إليه في الإصلاح والتصحيح والتقويم، أو شيء يعتمد عليه في توثيق موقفه أو قراءته أو اجتهاده، فيدفعه ذلك إلى اعتماد قراءة أو تخريج نص وهو يكذب على المؤلف فينسب له ما لم ينتجه تركيبا ومعنى. وبذلك يكون المحقق قد اعتمد قراءة نص دون أن تتوفر فيه ظروف الاستقامة والانسجام والثقة به.

إذن الخطورة تأتي من نسبة العمل بتلك الصفة من الانحراف إلى مؤلف وهو منه بريء، لذلك كان كبار المحققين في العربية منذ القديم يتخوفون من إعمال التحقيق على النسخة الوحيدة تجنبا لكل مغامرة غير محمودة وفي انتظار العثور على نسخة أخرى تُبدّد هذا التخوف وتجنب الاتهام والشك، إلا أنه في بعض الأحيان بعد أن أعيانا الانتظار في العثور على رديف لتلك النسخة الفريدة نكون مضطرين إلى إعمال التحقيق على النسخة الوحيدة رغم ما يرافق ذلك العمل من علات وخطورة، وما يمكن أن تحمله هذه الخطورة من مغامرة. نكون مضطرين إلى تحقيق هذا النص بتلك الصفة لأهميته العلمية وإضافاته للكثير في مجاله، فيكون تحقيقه - أو حتى على مستوى تخريجه - بمثابة كشف جديد في ميدانه، نسدّ به ثغرة طالما تشوقنا إلى سدّها بمثل هذا النص ذي الأهمية القصوى، ولذلك تكون مغامرة تحقيقه وإحيائه وتهيئته للقراءة والاستفادة منه ولو بتلك الصفة المشينة أمرا له حوافزه الكثيرة ودوافعه الضاغطة التي لا ترد؛ لأنه عمل يحمل في ذلك جديدا، ويشفع له ذلك الجديد بما يقدم بقراءته والاطلاع عليه، من إضافة تصحح مواقف وتبني صروحا وقواعد نكون في حاجة إليها وفي شوق وتطلع لتحقيقها. لاسيما ما يمكن أن يتوفر له من عمل المحقق المبرّز وجهده، فيتحقق فيه الانسجام وينبه القارئ في كل

لحظات القراءة إلى ما يمكن أن يقوم معه من ترجيحات النص واحتمالات السلامة فيه.

وقد كانت لي تجربة في هذا السياق مع كتاب **«أعلام مالقة»** الذي وصل إلى أيدي القراء رغم وجود نسخة فريدة ورديئة وغير تامة منه، أملا في أن تجود العناية الربانية علينا بنسخة كاملة منه نعيد العمل معها في الكتاب المذكور(١).

ج ـ **وجود أكثر من نسخة للمؤلف**، إما بخطه، أو بالتنصيص عليه بوقوفه على معارضتها وتصحيحها بنفسه، **وهي حالة تطرد عند أكثر من مؤلف**، فنراه ينتهي من تأليف كتابه فيخرج منه نسخة محررة كاملة، إلا أنه سرعان ما يقوم بمراجعة كتابه فيضيف إليه ما يبدو ضروريا في ذلك إما في شكل هوامش أو غيرها، ويقوم بتخريج نسخة محررة كاملة منه، فتتكون هذه الأصول المتفاوتة وهي كلها نسخ المؤلف. وقد يتم استنساخ أصل بخط غير خط المؤلف وتتم، من طرف المؤلف نفسه، المعارضة والتصحيح حسب ما يبدو له بالإضافة أو الإسقاط أو التعديل. فتتعدد بذلك الأصول التي عليها خط المؤلف، وهي في وضعها ذلك يتفاوت فيها النص بالتعديل أو الزيادة أو النقصان. والمفروض في هذا أن تكون النسخة التي تحمل التاريخ الأحدث هي الأصل المعتمد الذي نأخذ به.

غير أنه قد يغيب ما يميز تاريخ هذه النسخة أو تلك، لتفسح المجال أمام المحقق لاعتماد أشياء أخرى خفية لترجيح الأصل بينها. وقد صادفت في السنوات الأخيرة حالتين متميزتين في هذا الشأن: الأولى تخص عملا جامعيا في تحقيق نص أنجزه أحد الباحثين لنيل الدكتوراه في الجامعة المغربية، والأمر يتعلق بتحقيق نص

---

(١) نشر أعلام مالقة عام ١٩٩٩ باشتراك بين دار الغرب الإسلامي ببيروت، ودار الأمان بالرباط.

الرحلة الحجازية الناصرية(١) **الكبرى** لمحمد بن عبدالسلام الناصري (ت ١٢٣٩هـ) وكان الباحث قد اعتمد مجموعة منتسخات لنص هذه الرحلة، ثلاثة أو أربعة منها، عليها أثر من كتابة المؤلف، وإشهاده بنفسه على صحة هذه النسخ والوثوق بها على أنها من منتسخاته بخطه أو من معارضاته. وقد تمّ تنبيه الباحث في المناقشة إلى ما يجب عليه من الاعتماد على أحدث تاريخ النسخ أو المعارضة، لترجيح الأصل المرشح للاعتماد.

أما الحالة الثانية فقد صادفتها وأنا أشتغل بتحقيق فهرسة أحمد بن العربي؛ يُعرف بابن حسون الوزاني(٢)، صاحب **الرحلة الحجازية**، (ت١٢٨٢هـ) إذ وقفت على نسخة أولى منها(٣) (شريط المكتبة الوطنية بالرباط)، وهي مسوّدة المؤلف بخطه وفيها تشطيب وإلحاق وتصحيح وإضافات كثيرة ملأت هوامش كل صفحة بكاملها وفي أوضاعها المختلفة. وقد اعتمدت على هذه النسخة لتخريج النص بكل ما جرى به سياق الكلام المتتابع والمترابط بما هو مكتوب في المتن والهامش.

واستعنت بالنسخة الثانية(٤) (شريط المكتبة الوطنية بالرباط أيضا)، وهي من نسخ المؤلف أيضا وبخطه. وهي مجرد قطعة من الفهرسة تقل عن حجم ثلثها في

---

(١) نوقش باعتباره أطروحة جامعية لنيل الدكتوراة بكلية الآداب/ جامعة محمد الخامس/ الرباط- سنة جامعية ٢٠١٠م - تنظر ترجمة الناصري في: **نص الرحلة الحجازية الكبرى**: كله (أطروحة جامعية مرقونة) - مقدمة التحقيق لكتابه **الرحلة الحجازية الكبرى**: ٢٠ وما بعدها - **طلعة المشتري** لأحمد الناصري ١٦٢/٢ - **فهرس الفهارس** للكتاني ٢/ ٨٤٣.

(٢) راجع ترجمته في: **إتحاف المطالع** لابن سودة ٧/ ٢٦٢٩ ضمن كتاب موسوعة **أعلام المغرب**/ طبع دار الغرب الإسلامي.

(٣) شريط المكتبة الوطنية بالرباط رقم ٨٢٩.

(٤) شريط المكتبة الوطنية بالرباط رقم ٨٣٠.

الأصل الأول، مبتورة الأول والأخير، وليس بها تاريخ يحدد زمنها. وهي شبه منقحة أو أقرب إلى المختصر منها، لغياب كثير من الزيادات والهوامش التي وردت في الأصل الأول منها. وقد اعتمدتها أيضا واحتفظت في المتن المخرج بكل ما تنفرد به من تعابير وفقر، واضعا ذلك بين معقوفتين، ملفقا بذلك بين النسختين وجامعا بينها. أملا في أن تكون النسخة المخرجة قد ضمت كل ما كتبه المؤلف في الموضوع. والتجأت إلى ذلك بعد تفكير طويل وتساؤل عن مدى وثوقية النص في كل من النسختين، وفي حالة إقصاء النسخة الثانية. لذلك كنت مضطرا إلى اتباع طريقة التلفيق بين النسختين مضيفا إلى النسخة الأولى كل الفقر أو التعابير التي تنفرد بها النسخة الثانية.

٢ ـ ومن هذه الخصوصية ما نجده من حديث وكلام في:

أ ـ **نسبة الكتاب موضوع التحقيق إلى عدد من المؤلفين**، وذلك باشتراكهم في تأليفه، كما هو الشأن في شرح رائية **اليوسي** (ت١١٠٢هـ) في **رثاء الزاوية الدلائية** وقد أتى على شرحها محمد الشاذلي الدلائي[١] (ت١١٣٧هـ) ثم توفي قبل أن ينتهي من العمل فيه، فأكمله ابن عمه محمد البكري الدلائي[٢] (ت١١٦٤هـ)، (كان هذا النص محور أطروحة جامعية نوقشت بإشرافي بكلية الآداب بتطوان)[٣].

---

(١) ترجمته في: نشر المثاني للقادري ٣/ ٢٨١.

(٢) ترجمته في: نشر المثاني ٨٩/٤.

(٣) نوقش باعتباره أطروحة لنيل الدكتوراة بكلية الآداب/ جامعة عبد المالك السعدي/ تطوان بإشرافي ـ موسم جامعي ٢٠٠١/٢٠٠٢م.

وكما هو الشأن في كتاب الدر المنظم في مولد النبي المعظم وقد أنجز العمل فيه الشيخ القاضي أبو العباس أحمد العزفي السبتي[١] (ت٦٣٣هـ) حتى إذا ما توفي وانتقل إلى رحمة الله، تابع ولده الرئيس أبو القاسم محمد العزفي[٢] (ت٦٧٧هـ) العمل فيه، فزاد في النص ما رأى أنه يستحق الزيادة، وأضاف إليه إضافات كثيرة ليصبح العمل مشتركا بين الأب والابن في التأليف. (وقد حقق نصف الكتاب في إطار عمل جامعي بإحدى الكليات المغربية بإشراف شيخنا الدكتور عباس الجراري حفظه الله. وأخبرني بعض الأصدقاء أن الكتاب قد حقق كاملا في السنوات الأخيرة بإحدى الجامعات بالمملكة العربية السعودية، ونشر).

وميزة هذين العملين أنه قد ظلت حدود ما أضافه هذا أو ذاك قائمة وواضحة؛ ففي الدر المنظم كان الرئيس أبو القاسم العزفي قد نبه إلى أن زياداته سيصدرها بلفظ «قلت».

أما شرح الرائية فكان المؤلف الأول قد وصل في الشرح إلى تمام البيت رقم ٧١ وبقي له ٩١ بيتا، ثم واصل محمد البكري الدلائي العمل فيه فأكمله. وإضافة المؤلف الثاني تجري في خطين: أولا في استكمال شرح ما بقي من أبيات القصيدة. وثانيا في إضافة ما رآه يكمل تلك الأبيات المشروحة مصدرا إضافته بلفظ «قلت» أيضا.

---

(١) راجع ترجمته في: **فهارس علماء المغرب**: ٦٠٥ والمراجع المذكورة بالهامش.

(٢) راجع ذكره وأخباره عند: المنوني في **المصادر العربية لتاريخ المغرب** ٦٠/١ - وعند الدكتور الحبيب الهيلة في: **رسائل ديوانية من سبتة في العهد العزفي**: ١٧ وما بعدها.

وكما هو الشأن في النسخة الخطية الوحيدة التي وصلت إلينا من كتاب أعلام مالقة من تأليف ابن عسكر وحفيده ابن خميس وقد امتزج فيها عمل الرجلين، فاختلط في ذلك تراجم كل من الأصل والذيل (راجع تفصيل ذلك في **أعلام مالقة**: ٣٧ عند الحديث في مبحث: «**أعلام مالقة بين ابن عسكر وابن خميس**» أثناء مقدمة التحقيق).

ب ـ **أو في نسبته إلى مؤلف مجهول**، فترد النسخ الخطية من النص عارية عن اسم المؤلف، دون أن تكون لدينا إحالة سابقة على مؤلف الكتاب. والكثير من المصنفات وصلت إلينا عارية من اسم مؤلفها، فننسبها إلى مجهول إلى أن يثبت ما يحدد نسبتها إلى صاحبها. وقد جرت قواعد التحديق وتقنياته أن يتم توثيق نسبة العمل المزمع تحقيقه إلى مؤلفه ولو كان مؤلفه معروفا ومذكورا. غير أن بعض الأعمال المحققة أو المنشورة ظلت نسبتها إلى مجهول.

من ذلك كتاب «**نقد النثر المنشور**» منسوبا لقدامة، وقد نشر فيما بعد محققا منسوبا لصاحبه الحقيقي، وهو ابن وهب الكاتب.

ومن ذلك كتاب «**الحلل الموشية في الأخبار المراكشية**» المنشور، والمنسوب لمجهول، وهو في الحقيقة لمؤلفه ابن أبي سماك العاملي الأندلسي.

ومن ذلك كتاب «**الأنيس المطرب بروض القرطاس وتاريخ مدينة فاس**» المنشور أكثر من مرة، والمتنازع في نسبته إلى ابن أبي زرع أو إلى صالح بن عبدالحليم، حتى قيل إن هناك أنيسين، أنيس كبير لابن عبدالحليم، وأنيس صغير لابن أبي زرع الفاسي.

ومن ذلك كتاب **«بلغة الأمنية ومقصد اللبيب فيمن كان بسبتة في الدولة المرينية من مدرّس وأستاذ وطبيب»**، وقد نشر بالمكتبة الملكية بالرباط بتحقيق الأستاذ عبد الوهاب بن منصور رحمه الله منسوبا لمؤلف مجهول. وقد ترجح عندي أن يكون مؤلفه هو أبو القاسم الأنصاري السبتي مؤلف **اختصار الأخبار**، المنشور بالمطبعة الملكية أيضا بالرباط وبعناية الأستاذ عبد الوهاب بن منصور رحمه الله (راجع حول ترجيح هذه النسبة والكلام على أبي القاسم الأنصاري: **مجلة دعوة الحق**: عدد رقم ٢٦٥)[١].

ج ـ أو في نسبته إلى مؤلف آخر غير مؤلفه الحقيقي وأذكر هنا نموذج ما نشر باسم: **«حوليات نشر المثاني»** منسوبا للقادري محمد بن الطيب (ت ١١٨٤هـ) صاحب كتاب **نشر المثاني**، بتقديم وتحقيق الدكتور نورمان سيكار، ونشر المعهد الجامعي للبحث العلمي. والحقيقة أنه من تأليف أحد أبناء أسرة ابن ابراهيم الدكالي المشنزائي امحمد فتحا (ت١١٨٤هـ)[٢] وليس لابن الطيب القادري الذي يحتمل أن يكون قد نقل عنه في كتابه **نشر المثاني**.

ومنه كتاب فتح الوهاب فيما استشكله بعض الأصحاب من السنة والكتاب، المحقق في إطار أطروحة جامعية بكلية الآداب بوجدة[٣]، وقد أصر الباحث على أن يبقي نسبته إلى أبي علي الحسن اليوسي. فقد ورد في النسخة الخطية الموجودة بدار

---

(١) راجع بحث: محمد بن القاسم الأنصاري السبتي ومؤلفاته للدكتور الترغي/ **مجلة دعوة الحق المغربية**: ٤٣، عدد ٢٦٥ يونيو ١٩٨٧م.

(٢) تنظر ترجمته في: **سلوة الأنفاس** ٧٨/٢ ط. على الحجر.

(٣) شعبة الدراسات الإسلامية/ موسم جامعي ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٤م.

الكتب الوطنية بالرباط[١]، والتي اعتمدها المحقق، منسوبا إلى الحسن اليوسي (ت ١١٠٢هـ).

والحقيقة أن عروض الكتاب ومضامينه بعيدة عن نفس اليوسي الذي يتميز بالسعة والتدفق وبالإلحاح في تتبع المسألة وتفريعاتها، مما يؤكد أن الكتاب لغيره، لاسيما وقد ذكر القاضي عباس ابن إبراهيم في كتابه: **«الإعلام في من حل بمراكش وأغمات من الأعلام»**[٢] بأنه اطلع على نسخة من الكتاب المذكور وقد كتب عليها اسم مؤلفها الحسن السوسي التمكدشتي. وقد ثبت أنه للشيخ الحسن التمكدشتي بعد التعرف على نسخة ثانية منه في الخزانة الحسنية بالرباط[٣] صريحة النسبة فيها إلى مؤلف الكتاب الحقيقي.

٣ ـ ومن هذه الخصوصية ما يمكن أن يتميز به خط هذه النسخة أو تلك، سواء كانت في وضع متعدد النسخ أو في وضع النسخة الوحيدة، وذلك:

أ ـ في نوعية الخط الذي تكتب به كل من هذه النسخ الخطية التي يوقف عليها لأجل التحقيق ومعلوم أن للخط أصنافا متعددة وأن خطوط الناسخين في كل صنف منها تمايز وتختلف وتتباعد. وهذا يقتضي أن يكون هناك حذر وتنبه واعتبار عند القراءة، بل يقتضي أن يكون هناك تمرس زائد بنوعية وصنف الخط الذي رسم به العمل.

---

(١) مخطوط المكتبة الوطنية بالرباط رقم: ج ٦١٨ ضمن مجموع.

(٢) راجع **الأعلام للمراكشي** ١٧٠/٣ حيث ترجمة الحسن التمكدشتي.

(٣) ورد تحت اسم **الفتوحات السوسية** للحسن بن أحمد بن محمد بن إبراهيم الميموني التمكدشتي رقم ١٣٩١٩.

ب ـ في التنبه إلى اتباع طريقة معينة في رسم الكتابة الإملائية رغم أن القدماء لهم رسومهم الإملائية التي يكتبون بها بخصوصيتها، ولنا اليوم إملاؤنا الذي نكتب به، وقد جرى اصطلاحنا عليه موحدا من خلال الحرف المطبوع المتداول عندنا في المؤلفات المطبوعة والمنشورة. فلا نعتبر ما يقع في القدماء من مخالفة من قبيل الخطإ.

لذلك لم يكن ضروريا ونحن نكتب النص المعد للتحقيق أن نملأ الهامش بالإحالات على الأوضاع الإملائية المخالفة لإملائنا. كما هو الشأن في وضع إعجام الحروف بين الخط المغربي والمشرقي، وفي كتابة الهمزة بأوضاعها المختلفة وفي تخفيفها، وفي اعتماد الثابت والمحذوف كما هو في الرسم القرآني، وفي كتابة الحروف المتطرفة، وفي الممدود والمقصور، وغيرها من أوضاع إملائية أخرى تختص برسم الكتابة الواردة في النص المخطوط.

ج ـ في الهوامش والتعليقات التي تتميز بها هذه النسخة أو تلك.

د ـ في وضعية الناسخ العالم أو المحترف أو المبتدئ وفي ظروف النسخ، والأصول الحاضرة لديه عند النسخ.

هـ ـ في أصناف الرموز التي يعتمدها هذا الناسخ أو ذاك فيتكاثر وجودها في النص.

قواعد التحقيق بين العرب والمستشرقين

سعيدة العلمي(١)

التقديم:

لِمَ البحثُ في هذا الموضوع؟ هو أول سؤال يلح على الباحث عادة، فهذه الموازنة بين قواعدنا وقواعد الاستشراق تطرح أكثر من سؤال وأكثر من موقف، فلطالما تصفحنا هنا وهناك مصنفات وقضايا في التحقيق، وآراء جديرة بالدراسة، كل هذا لإخراج نص مصحح منقح وتقديمه للقارئ على بساط البحث والنقد والمناقشة.

وحين نقول: المستشرقون أو الاستشراق فهذا يعني تعدد المراجع ذات المصادر المختلفة من عربية أصيلة أو غربية وافدة، فهل هذه المصادر تمثل جوهر التحقيق لأن هناك محاذير عديدة في هذا المجال بينما هو أصيل نابع من ذاتنا وما هو قوى غربية حاولت من وقت بعيد مراجعة التراث والعمل على تحقيقه وإبراز جوانب منه بهدف تعددت أسبابه وتنوعت غاياته... وكيفما كانت الأسباب والغايات فإن اهتمام الباحث يجب أن ينصب بالدرجة الأولى على ما يفيد خدمة التراث وإحياءه ودراسته حتى يزهو في حلة من العلم الدقيق والمعرفة النافعة لبني الإنسان حتى يكتسب كونيته الضامنة له بالاستمرار والخلود.

---

(١) جامعة سيدي محمد بن عبد الله - شعبة اللغة العربية - فاس.

وهذا اللفظ المسمى بالتراث كثيرا ما يردده الباحثون، وكثيرا ما يغفلونه لداع من الدواعي أو لبعدهم عنه جملة وتفصيلا ولذلك كان من الواجب وضع بعض التعريفات لإزالة الغموض عن بعض المصطلحات بمعرفة حد كل لفظ لغة واصطلاحا، كما في لفظ: التراث ماذا نعني به.

أ – مفهوم التراث لغة:

التراث لغة من: "ورث" يقول القرطبي في تفسيره[١]: ﴿**وتأكلون التراث**﴾ [الفجر: ١٩]. أي ميراث اليتامى. وأصله: الوارث من قولنا: ورثت؛ فأبدلوا الواو تاء...

أما التراث **اصطلاحا** فيعني: كل ما وصل إلينا مكتوبا في أي علم من العلوم أو فن من الفنون أو هو: كل ما خلفه العلماء في فروع المعرفة المختلفة "ولهذا فالتراث ليس محددا بتاريخ معين؛ إذ قد يموت أحد العلماء في عصرنا هذا، فيصبح ما خلفه مكتوبا تراثا"[٢].

ب – مفهوم التحقيق:

أما مفهوم التحقيق **لغة** فهو: من "حققت الأمر وأحققته: كنت على يقين منه"[٣].

وفي الاصطلاح: قراءة النص على الوجه الذي أراده عليه مؤلفه أو ما يقرب من أصله. "فالتحقيق إثبات القضية بدليل"[٤].

---

(١) **تفسير القرطبي:** ٢٠/٥٣، القاهرة ١٩٦٧.

(٢) **مناهج تحقيق التراث**، د. رمضان عبد التواب، ط١، ١٩٨٦.

(٣) **اللسان:** مادة حقق.

(٤) **مناهج تحقيق التراث**، ص: ٥.

لذا يجب التفريق بين تحقيق النص بشروطه العلمية وبين الإعداد للنشر حسب القواعد المتبعة، فكثير من الكتب المطبوعة مليئة بالتصحيف والتحريف وأبعد ما تكون عن التحقيق العلمي فنصوصها تبعد كثيرا عن أصولها. وهذا يؤدي عادة إلى وقوع أخطاء خاصة عند الاستعانة بنصوص مصدر من المصادر[١] وثوقا بأن النص المطبوع محقق. والسؤال المطروح: هل كان للعرب قواعد في تحقيق النصوص؟

قواعد التحقيق عند العرب:

تجمع معظم الدراسات في هذا الفن أن التحقيق عند العرب قديم قدم العلوم الإسلامية، "ولعلماء الحديث الفضل الكبير في إرساء قواعد هذا الفن في تراثنا، وفي وضع مناهجه التي سرت إلى باقي العلوم الإسلامية، فقد اهتدوا إلى جمع النصوص المختلفة والمقابلة بينها لتحقيق الرواية".

ويعد كتاب عياض: - ٤٧٦ هـ ٥٤٤ هـ - **"الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع"**[٢] نموذجا لذلك، لما ورد فيه من أصول تفيد في ضبط النصوص وتحقيق المخطوطات، وهذا النوع من التأليف كان لعياض قصب السبق فيه؛ إذ لأول مرة في المغرب نعثر على هذا النمط من التصنيف.

---

(١) لقد نبه إلى ذلك العديد من الدارسين المحققين وضربوا لذلك أمثلة مما ورد في بعض نصوص المزهر للسيوطي وغيره من تصحيف وتحريف.

(٢) تحقيق أحمد صقر /ط. القاهرة ١٩٧٠ م.

وقد لاحظ محقق[١] "**الإلماع**" أن عياضا جمع مواد كتابه من مؤلفات أو مصادر سابقة ككتاب "**المحدث الفاصل...**"[٢] للرَّامَهُرْمُزي – ت ٣٦٠هـ – و"**معرفة علوم الحديث**" للحاكم النيسابوري – ت ٤٠٥ هـ –، و"**الكفاية في قوانين الرواية**" و"**الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**" للخطيب التبريزي – ت: ٤٦٣هـ –....

وإلى جانب كتاب "**الإلماع**" نجد كتاب تقي الدين أبي عمرو عثمان بن صلاح الدين المعروف بابن الصلاح الشَهْرَزُورِيّ – ت: ٦١٦هـ – في "**معرفة أنواع علوم الحديث**" والمشهور بـ"**مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث**"[٣].

ولم تنشأ الحاجة إلى هذا العلم عند العرب "إلا عندما قل الاعتماد على الرواية الشفوية في تحصيل العلم"[٤]. وبدأ الناس يأخذون العلم من الصحف بعد أن كانوا يأخذونه من أفواه الرجال. وأحس علماء الحديث بضرورة وضع قواعد تساعد على

---

(١) **الإلماع**، ص: ١٥٩ من نماذجه في قواعد التحقيق قوله: فليقابل نسخته من الأصل بنفسه حرفا حرفا حتى يكون على ثقة ويقين من معارضتها به ومطابقتها له ولا يخدع في الاعتماد على نسخ الثقة العارف دون مقابلة، نعم ولا على نسخ نفسه بيده ما لم يقابل ويصحح، فإن الفكر يذهب، والقلب يسهو، والنظر يزيغ، والقلم يطغى".

(٢) لهذا الكتاب نسخ خطية في برلين والإسكوريال ودمشق وغيرها... وهو أول كتاب في علم دراية الحديث، وقد تحدث في جزئه السابع عن بعض الإرشادات التي يجب اتباعها حين الكتابة ومنها: وضع دائرة للفصل بين الحديثين، وعن طرق معالجة الخطإ في الكتابة .. والتخريج على الحواشي، والحرف المكرر، وأي المكررين أولى بالضرب عليه، والنقط والشكل والتبويب وغير ذلك، انظر **مجلة معهد المخطوطات العربية**: ١٦٨/١٠.

(٣) طبع لأول مرة طبعة حجرية ١٣٠٤هـ ثم طبع طبعات أخرى، آخرها ما نشرته الدكتورة عائشة بنت الشاطئ، ١٩٧٦م باسم "**مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الإصلاح**".

(٤) انظر **مناهج تحقيق التراث**، د. رمضان عبد التواب، ص: ١٥.

قراءة تلك الصحف، ومحاولة الوقوف على الأوجه التي يرتضيها مؤلفوها. ومن ثم صار للعلم طرق أخذه وتحمله، وقد سادت هذه الطرق في القرون الأولى للإسلام، "وكانوا لا يقبلون من أحد أن يأخذ علمه عن الصحف بدون السماع من شيخ".

تحمل العلـم:

وأول درجة في تحمل العلم:

١ - السماع: بأن يسمع التلميذ ما يرويه شيخه من حافظته أو من كتاب له، يقول القاضي عياض في ذلك: "وهو أرفع درجات أنواع الرواية عند الأكثرين... ولم يره جماعة من الحجازيين أرفع، وسووا بينه وبين القراءة والعرض على العالم، وروي هذا عن مالك، وحكاه عن أيمة المدينة، وروي عنه أيضا وعن غيره: أن القراءة على الشيخ أعلى مراتب الحديث"(١).

ويعبر التلميذ المتحمل عن ذلك بـ: أملى عليَّ الشيخ... أو سمعت أو حدثني... أو أخبرني... أو قال لي...

٢ - القراءة على الشيخ: بأن يقرأ التلميذ على الشيخ من كتاب أو يلقي عليه التلميذ من حافظته والشيخ منصت لكل من القراءة والإلقاء... ويقول عند الرواية: قرأت على الشيخ فلان...

٣ - أو السماع على الشيخ بقراءة غيره فيقول عند الرواية: قُرِئَ على فلان وأنا أسمع... (٢).

---

(١) الإلماع، ص: ٦٩.

(٢) انظر في ذلك ما ورد في الإلماع: ٧٠ مع بعض تصرف.

٤ - **الإجازة:** وهي أن يعطي الشيخ للمجاز إجازة أو تصريحا بأن:

أ - يروي نصا محددا، كقصيدة معلقة مثلا برواياتها...

ب - أو يروي كتبا كأن يقول الشيخ: أجزتك رواية كل ما أرويه.

٥- **المناولة:** ويقول المتحمل: حدثني مناولة:

وهي إعطاء الشيخ تلميذه أصلَ كتابِه، أو الكتاب الذي يرويه أو نسخة مقابلة منه، ويقول له: قد أجزتك كتابي أو روايته أو تملكه أو أخذ نسخة منه ثم يعيد الأصل للشيخ...

٦ - **الكتابة أو المكاتبة:**

وهو أن ينسخ الشيخ نسخة من كتابه ويعطيها لتلميذه أو يبعث بها له ويقول المتحمل: كتب إلي فلان، أو بعث إلي...

٧ - **الوجـادة:** وهي أن يقول المتحمل: وجدت في كتاب فلان... أو قال:... أو حُدِّثْتُ... والوجادة تعني: النقل عن أحد الكتب سواء كان قديما أو معاصرا دون رواية عن مؤلفه أو عن راويه(١)...

ولفظ "وجادة " قال عنه ابن الصلاح: مصدر من "وجَدَ يجِد" وهو مولد غير مسموع من العرب"... ويعني "أخذ العلم من صحيفة من غير سماع ولا إجازة ولا مناولة..." (٢).

---

(١) انظر الإلماع: ١١٧ ومقدمة ابن الصلاح، ص: ٢٤٨ وما بعدها مع بعض اختصار لذلك.

(٢) مقدمة ابن الصلاح، ص: ٢٩٢.

وملخص الأمر أن هذه هي طرق تحمل العلم كما ضبطها العلماء... وفي الآن ذاته طريق للمقابلة بين النصوص المختلفة لتحقيق الرواية، وتصحيح النصوص وتصويبها وما كتاب: "**تحقيق روايات صحيح البخاري**"(١) لعلي بن محمد بن عبد الله اليُونيني(٢) إلا دليل على تحري التحقيق والضبط والتصويب، إذ قام بمراجعة الروايات المختلفة، وتحقيقها، وتنقيتها مما يكون قد أصابها من تصحيف أو تحريف مبينا منهجه، ومختصراته ورموزه.

هذه لمحة مختصرة عن جهود علمائنا في خدمة النصوص التي لها صلة بعلوم الحديث ونقده وهي تحمل في مضمونها بذور علم التحقيق الحديث، فما وضع القواعد لضبط المؤلفات وتصحيحها ومقابلة نصوصها واستعمال علامات مختلفة لإصلاح الخطإ أو حذف عبارة أو زيادتها ووضع الرموز لاختصار أسماء الكتب أو أسماء العلماء إلا صورة من هذه القواعد...

هذه الخطوات الأولى في التحقيق كانت انطلاقتها من علماء الحديث أو المحدثين إلا أنها اتسعت ونمت لتشمل سائر العلوم لارتباطها بالكتاب والسنة.

أما في الغرب فإن الاهتمام كما يبدو من بعض الدراسات، كان منصبا في القرون الوسطى على "إحياء الآداب اليونانية واللاتينية، والعمل على طبعها دون مقابلة بين النسخ أو تصحيحها ثم لما " ارتقى علم الآداب عندهم عمدوا إلى جمع

---

(١) توفي البخاري عام: ٢٥٦هـ، وهو صاحب الكتاب المشهور: "**الجامع الصحيح**" ألفه قبل وفاته بـ ٢٣ عاما تقريبا، وكان يلقيه في حلقات دروسه، وسُمع الكتاب كله أو بعضه من عدد لا يحصى، وكثرت رواياته انظر **تاريخ بغداد**: ٩/٢.

(٢) المتوفى سنة: ٧٠١ هـ، طبع النص الأصلي لليونيني والذي كان في إحدى مكتبات استانبول في مصر/ طبعة بولاق ١٣١٣هـ. انظر **تاريخ التراث العربي**: ٣١٠/١.

النسخ ومقابلتها وانتقاء رواية منها تكتب في المتن والباقي في الهوامش، وفي أواسط القرن التاسع عشر وضعوا أصولا علمية لنقد النصوص ونشر الكتب القديمة مستنبطة من الآداب اليونانية واللاتنية ومن آداب القرون الوسطى، وألفت الكتب في نقد النصوص ونشرها"(١).

وقد كان لهذا ظلال على المحققين المستشرقين تجلى فيما نشروه من أمهات الكتب العربية في ذلك القرن أي التاسع عشر الميلادي وما بعده، وظهرت مجموعة من المؤلفات المحققة على يد هؤلاء الذين لم يبخلوا بجهد ولا بوقت في تحقيق التراث العربي.

ومن أهم ما حققوه في **اللغة والنحو:**

١ - **الكامل** للمبرد نشره W.Wright وليم رايت **الإنجليزي** سنة ١٨٦٤ طبعه في ليبزج. وهي نشرة مزودة بالفهارس.

٢ - **شرح المفصل** لابن يعيش نشره جوستاف يان الألماني G.Jahm(٢) في ليبزج عام ١٨٨٢ م.

٣ - **سيرة ابن هشام** نشرها فستنفلد **الألماني** في ليبزج عام ١٨٩٩.

٤ - **كتاب سيبويه** نشره هارتفيج ديرنبورج H. Derenbourg **الفرنسي** في باريس في مجلدين الأول نشره: ١٨٨١ م والثاني في عام ١٨٨٩م.

أما في الدواوين فنجد:

---

(١) أصول نقد النصوص ونشر الكتب لبرجستراسر: ١١ - ١٢.

(٢) كان ضليعا في النحو العربي مما مكنه من ترجمة كتاب سيبويه إلى الألمانية ترجمة دقيقة نشرت في برلين عام ١٨٩٥ - ١٩٠٠.

١ - **نقائض جرير والفرزدق** نشرها بيفان Bevan الهولندي وذيلها بفهارس وتعليقات ما بين عام ١٩٠٥ - ١٩٠٨ في ليدن.

٢ - **شرح المفضليات** لابن الأنباري نشرها تشارلس لايل Ch. Lyall **الأنجليزي** مع ترجمتها إلى الإنجليزية في بيروت ١٩٢٠.

إلى غير ذلك من الكتب التي اهتم المستشرقون بتحقيقها ونشرها وفهرستها، بل هناك من ألف عن هذا الفن باللغة العربية وأولهم المستشرق الألماني برجستراسر Bergestasser مؤلف كتاب: "**أصول نقد النصوص ونشر الكتب**"(١).

وهذا العرض سيحاول لاحقا تقديم بعض القواعد المتعلقة بالتحقيق انطلاقا من هذا الكتاب الذي يعد عمدة لكل محقق أو باحث في التراث بل كان القاعدة التي قامت عليها معظم التآليف التي أتت بعده.

وتبعا لذلك توالت حركة التأليف عند العرب في هذا الفن وبرزت كتب تهتم بتحقيق النصوص ونشرها عندهم من ذلك:

كتاب تحقيق النصوص ونشرها للأستاذ عبد السلام هارون(٢).

وكتاب منهج تحقيق النصوص ونشرها للدكتورين: نوري القيسي وسامي مكي العاني(٣).

وكتاب تحقيق التراث العربي: منهجه وتطوره للدكتور عبد المجيد دياب(١).

---

(١) الكتاب عبارة عن محاضرات ألقاها المؤلف على طلبة الماجستير بقسم اللغة العربية في كلية الآداب بجامعة القاهرة ما بين ١٩٣١ م - ١٩٣٢. وتم نشرها على يد تلميذه د. محمد البكري عام: ١٩٦٩.

(٢) هو أول كتاب يظهر في هذا الفن: وأول طبعة له بالقاهرة عام: ١٩٥٤م.

(٣) طبع في مطبعة المعارف ببغداد، سنة ١٩٧٥م.

وكتاب **مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي** للدكتور محمود الطناحي[٢].

وكتاب **مناهج تحقيق التراث...** للدكتور رمضان عبد التواب[٣].

من كل ما قدمناه وعلى ضوء ما أنجز من مؤلفات غربية وعربية في فن التحقيق نخلص إلى السؤال العريض والأهم وهو كيفية تحقيق النصوص عندنا الآن؟.

وما الحصيلة العلمية للكتب التي تم تحقيقها بطريقة أو بأخرى؟ وهل مناهجنا وقواعدنا كانت كافية لإتقان هذا الجهد العلمي وإخراجه في أحسن حال، خاصة وعالم التكنولوجيا يزاحم كل ما هو تراثي، ويحاول بسطه على الآلة والآليات؟!

تكاد معظم الدراسات تتفق على طريقة معينة لتحقيق النصوص وهي قواعد متبعة تشكل قانونا لكل محقق إلا من بعض الاختلافات، وانطلاقا من ذلك فأول عملية في التحقيق تبدأ:

١ - بجمع النسخ المخطوطة لكل نص وذلك بالاطلاع على المصادر الأساس في هذا الفن من كتب[٤] وفهارس المكتبات[١] المهتمة بالمخطوطات

---

(١) طبع بالقاهرة، عام: ١٩٨٣م.

(٢) طبع بالقاهرة عام: ١٩٨٤.

(٣) نشرته مكتبة الخانجي، ط١. بالقاهرة عام ١٩٨٦م. كما أنجزت مجموعة من المقالات ثم نشرها في مجلات مختلفة، اهتمت بقواعد التحقيق وأصول البحث العلمي...

(٤) من مثل "تاريخ الأدب العربي" لكارل بروكلمان الألماني، وهو كتاب ضخم يتكون من ٥ أجزاء ضم كل ما ألف باللغة العربية بجميع فروعها مخطوطة أو مطبوعة حسب ما وصل إلى علم صاحبه بدأت سنوات نشره من ١٨٩٧ - ١٩٤٩م. وبروكلمان أفرغ جهده في التنقيب عن هذه المؤلفات بالبحث في جميع فهارس المكتبات التي كان له علم بها، ودوّن لكل مؤلف بطاقة تقنية تحمل اسم الكتاب وترجمة مؤلفه ورقمه في المكتبة التي يوجد بها إن كان مخطوطا وتاريخ الطبع ومكانه إن كان مطبوعا

داخل البلد وخارجه، فعلى المحقق الاطلاع عليها والاستئناس بها، دون أن يغفل عن سؤال أهل العلم من المتخصصين في علم من العلوم لما لهم من إدراك – ناتج عن تخصصهم – بمعرفة المخطوط من المطبوع ومعرفة أماكن المخطوط الذي لا نعثر على نسخة منه في بعض الفهارس.

٢ – بعد عملية البحث عن النسخ يجدر بالمحقق دراستها أولا قبل جمعها حتى يكون لها شجرة، ويعرف النسخ الأمهات من غيرها(٢)، وجيدها من رذيئها، ومخطوطها من مطبوعها؟ وفي هذا المجال لابد من معرفة الطبعات السابقة للكتاب إن كان نشر من قبل، فإن ثبت أن المحقق استعان بجميع النسخ الخطية واتبع المنهج العلمي في تحقيقه فلا داعي لإعادة تحقيقه.

وذيل الكتاب بثلاثة فهارس: الأول: لأسماء المؤلفين، والثاني: لأسماء الكتب والثالث: لأسماء الناشرين والمحققين الأوروبيين، ورتب الأسماء في كل فهرس على نظام الأبجدية اللاتنية.

وأيضا من الكتب المهمة في هذا الباب: "**تاريخ التراث العربي**" لفؤاد سزكين التركي: طاف بالكثير من مكتبات العالم التي لم تفهرس، وقام بفهرسة المخطوطات الموجودة بها صدر منه ٩ مجلدات بداية من عام ١٩٦٧، وقد ترجم المرحوم د. فهمي أبو الفضل بالاشتراك مع محمود حجازي قدرا كبيرا من المجلد ١ ونشره في جزأين، إلى غير ذلك من الكتب الخاصة بهذا الموضوع.

(١) هناك فهارس عديدة في المكتبات العامة والخاصة داخل المغرب وخارجه المطبوعة والمخطوطة، وكل طالب تحقيق لابد له من التنقيب والبحث فيها.

(٢) يرى بعض الدارسين أن بعض المخطوطات قد ينقل بعضها عن بعض أو تكون مصورة عن النسخة الأم، ومن ثم فلا داعي لجمعها أو الاستعانة بها... انظر **مناهج تحقيق التراث**: رمضان عبد التواب، ص: ٦٥.

متى يكون تحقيق التحقيق أو إعادة نشر الكتاب؟ إذا اختل شرط من الشروط السابقة، وكانت نشرته مليئة بالتصحيف والتحريف، وبعيدة عما أراده المؤلف، آنئذ يستحق إعادة نشره[1].

ويراعي في اختيار النسخ الخطوات التالية:

١ - مراعاة قِدم النسخة: ويعرف ذلك مما هو مكتوب في آخرها، أو من شكل ورقها وخصائص خطوطها ونوعيتها، و"**قدم النسخة** لا يشكل بالضرورة مبررا لاتخاذها أما ما لم يكن هناك من الدواعي ما يجعلها قادرة على قيامها مقام النسخة الأم، فقد تكون النسخة حديثة ودقيقة أنفع من الاعتماد على نسخة قديمة مشحونة بالأخطاء مملوءة بالتصحيف والتحريف، ومن الجائز أن تكون النسخة الحديثة منقولة عن أصل قديم، ضبطت روايته، وصححت قراءته بطريق السماع أو الرواية وفي هذه الحالة تصبح النسخة الحديثة أصلا، وتعتمد الأخرى أو الأخريات للمقابلة والتصويب والتصحيح"[2].

ثانيا: **الناسخ:** قد يكون الناسخ من العلماء الأفذاذ فتأتي المخطوطة جيدة وقد يكون الناسخ جهولا فيقع في التصحيف والتحريف فتأتي المخطوطة صورة لذلك، ومن ثم تعتمد النسخة الحديثة لضبطها ودقتها ولا تعتمد القديمة لما فيها من تحريف وتصحيف.

ثالثا: كمال النسخة: وهذا يطرح إشكالية اختلاف النسخ في الزيادة والنقصان؛ فقد تكون النسخة قديمة إلا أنها ناقصة إما من أولها أو وسطها أو آخرها

---

(١) **أصول نقد النصوص** لبرجستراسر، ص: ٨٩.
(٢) **أصول نقد النصوص** لبرجستراسر، ص: ٨٢ - ٨٣.

وحينئذ تفضل النسخة الكاملة للكتاب وإن كانت أحدث منها، وأحيانا يكون النقص أو الزيادة من المؤلف ذاته إذ قد يؤلف كتابه عدة مرات فيزيد في بعضها وينقص في أخرى. وتسمى هذه الإملاءات المختلفة للكتاب الواحد بالإبرازات[١] وعلى المحقق أن يوثر النسخة التي أبرزها المؤلف بنفسه على تلك التي أبرزت بعد وفاته ويوثر المصححة على التي فيها خلل.

رابعا: ترتيب النسخ الخطية للكتاب الواحد.

١ - النسخة التي بخط المؤلف وهي أعلى رتبة في اختيار النسخة، وهي إما مسودة المؤلف أو مبيّضته[٢].

٢ - النسخة المقروءة على المؤلف.

٣ - النسخة المنقولة عن نسخة المؤلف أو المقابلة بنسخته.

٤ - النسخة التي كتبت في حياة المؤلف، وتعرف من تاريخ النسخ أو من بعض عبارات الناسخ من مثل: أدام الله بقاءه...

٥ - بعد عملية فحص كل النسخ يمكن وضع ما يسمى بشجرة الرواية حيث تظهر النسخ الأصول والفروع أو النسخ الأمهات والنسخ الثانوية[٣] المنقولة عن الأمهات.

---

(١) واحدتها: إبرزة: وهي تقابل إحدى طبعات الكتاب.

(٢) المسودة هي النسخة الأولى للمؤلف، والمبيضة هي التي سويت.

(٣) من النسخ الثانوية: الشروح المتضمنة للمتون، والاقتباسات في الكتاب عن غيره أو اقتباسات غيره منه... فكتاب: "**لحن العوام**" للزبيدي يعد من نسخه الثانوية ما اقتبسه هو عن كتاب **سيبويه**، وما نقله عنه الصفدي في كتابه: "**تصحيح التصحيف وتحرير التحريف**". انظر **مناهج تحقيق التراث** د. رمضان عبد التواب، ص: ٧٧.

بعد جمع النسخ المخطوطة، تأتي خطوة أخرى تتعلق:[(١)] بتوثيق عنوان الكتاب، ونسبته إلى مؤلفه.

وعادة ما يعرض المؤلّف عنوان مؤلفِه في مقدمة كتابه، وأسباب تأليفه ومن أجل إثبات هذه النسبة لابد من الرجوع إلى مؤلفات صاحب الكتاب، إذ قد ينسب الكتاب إلى غير مؤلفه أحيانا، والمحقق الدقيق يدرك هذا الخطأ، بالبحث في كتب التراجم، وبالكتب المؤلفة في بابه كما أن تفحص مادة الكتاب، وما فيه من الروايات المختلفة، ومن أخبار وحوادث تاريخية، وأسماء أعلام وكتب، مما يعين على نسبة الكتاب إلى صاحبه".

وتعد الاعتبارات التاريخية من أقوى المقاييس في تصحيح نسبة الكتاب أو تزييفها، فالكتاب الذي تحشد فيه أخبار تاريخية تالية لعصر مؤلفه الذي نسب إليه جدير بأن يسقط من حساب ذلك المؤلف ومن أمثلة ذلك: كتاب نسب إلى الجاحظ وعنوانه: **كتاب تنبيه الملوك والمكايد...** وتجد في أبوابه، باب: "نكت من مكايد كافور الإخشيدي"، والإخشيدي[(٢)] كان بعد وفاة الجاحظ بعشرات السنين"[(٣)].

خامساً: معرفة الخطوط والقدرة على قراءتها:

هذه خطوة أخرى تتعلق بالخط العربي، وتأخذ أهميتها في الاختلاف بين الخطوط القديمة وبين ما نحن عليه الآن، وطريقة النساخ في كتابتهم للحروف

(١) منهج تحقيق النصوص ونشرها، د. نوري القيسي، وسامي العاني، ص: ١٢، ط.١٩٧٥.
(٢) عاش بين سنتي: (٢٩٢ – ٣٥٧ هـ).
(٣) انظر تحقيق النصوص ونشرها، لعبد السلام هارون، ص: ٤٦، القاهرة ١٩٧٧م.

الهجائية، وكمثال على ذلك ما نلحظه في كتابة "الألف المقصورة" في كثير من الكتب القديمة فهي تكتب بـ "الألف" فيما توجب فيه القواعد أن تكتب بـ "الياء".

وأيضا كثر الاختلاف في "إملاء الهمز" فلا يكاد يوجد في الكتب الخطية القديمة ما يوافق قواعد العلماء موافقة تامة في الإملاء إلا نادرا والذين ألفوا في الإملاء من القدماء أمثال ابن قتيبة، اقتبسوا أشياء كثيرة من رسم القرآن مع أن العادة كانت تخالف رسم القرآن من زمان، وقد نقل كل واحد من أصحاب الكتب مِمَّن سبقه ولم يدخل في اعتباره أن العادة والاصطلاح يتغيران بمرور الزمن"(١) وهذا يؤكد جهل الناس بالتاريخ القديم للخط العربي(٢).

سادساً: قراءة الكتاب قراءة نقدية:

بعد كل هذه الخطوات تأتي مرحلة نقدية تخص موضوع الكتاب ومنهجه وغرضه من التأليف ومصادره.

إذا سلمنا بمعرفة خط النسخة وضبط حروفها ومعرفة طريقة ناسخها في النسخ أصبح من اللازم معرفة موضوع الكتاب ومنهجه والأسباب الدافعة إلى تأليفه وهذا لا يتأتى إلا بقراءته مرات عدة وبمعرفة أبوابه وفصوله، وخواتمه، "ولهذا يجب على

---

(١) أصول نقد النصوص: ١٠٢ - ١٠٣.

(٢) يرجع بعض الدارسين أصول الخط العربي إلى الخط النبطي الذي كان منتشرا في شمالي الجزيرة العربية... قبل مجيء الإسلام.. والنبط قوم من الساميين كانوا يتكلمون لهجة آرامية كانت آنئذ شائعة في سوريا والعراق – وقد اشتقوا أبجديتهم من الخط الفينيقي... إلا أنهم لم يرمزوا للحركات الطويلة بشيء، ثم حدث تطور صوتي في اللغة اكتسبت فيه بعض رموز الأصوات الصامتة للدلالة على الحركات الطويلة من ألف وواو وياء، أما الحركات القصيرة فقد كانت من عمل الخليل"، **مناهج تحقيق التراث**، ص: ٨٠ - ٨٢.

الناقد مراقبة سياق الكلام، فهي توقفه على غرض المؤلف من الكتّاب وتمكنه من تعرف ما كان متوقعا أن يقوله المؤلف في كل موضع من كتّابه، فإذا خالف الموجود في النسخ المتوقَّع وجوده استفاد الناقد من ذلك في إصلاح النسخ، وهذه الملاحظة من أهم ما يلاحظ في نقد النصوص"(١).

ولمعرفة أسلوب المؤلف لا نكتفي بقراءة المخطوط الذي بين أيدينا بل لابد من قراءة كتبه الأخرى - إن كانت - حتى نستوفي شروط الضبط والتحقيق في نسبة الكتّاب إلى صاحبه، وهذا يدفعنا إلى الاطلاع على **المصادر** التي أخذ منها مادته.

- **المصادر**: قد تواجه المحقق متاعب في اكتشاف مصادر المخطوط خاصة إذا لم ينص على اسم المؤلِف أو اسم المؤلَّف، فإن العثور على النص يصبح مهمة صعبة على المحقق، بل تحقيق النص ذاته قد يوقع في الخلل؛ لأن التحقيق يتطلب منك مقابلة النصوص بمصادرها، ويدخل في هذا الباب أيضا مقابلة الاقتباسات المتأخرة المخطوطة عن الكتّاب في المؤلفات المختلفة.

- **تخريج النصوص**: وغالبا ما تكون كثيرة ومتنوعة: ونقصد بذلك:

١) تخريج الآيات القرآنية. ٢) تخريج الأحاديث النبوية.

٣) الأمثال العربية. ٤) تخريج الأشعار.

٥) تخريج الأعلام. ٦) تخريج الأمكنة والبلدان.

---

(١) أصول نقد النصوص، ص: ٥٣.

كل هذه الخطوات عادة يجب أن تتم قبل الشروع في المقابلة بين النسخ الخطية وهذا يتطلب من المحقق "معرفة واسعة بالمصادر العربية، وطريقة استخدامها والإفادة منها في تصحيح النص حتى يقرب من أصله الذي كتبه المؤلف، والمحقق الأمين قد يقضي ليلة كاملة... في تصحيح كلمة أو إقامة عبارة أو تخريج بيت من الشعر أو البحث عن صحة عَلَم من الأعلام في بطون كتب التراجم والطبقات"(١).

فالاطلاع على كتب التراجم والطبقات لأهل اللغة والنحو والمفسرين والمحدثين والفقهاء والأدباء... وغيرهم ضروري لإصلاح ما قد يصيب النص من تحريف أو تصحيف.

المقابلة بين النسخ.

بعد عملية اختيار النسخ ووصفها ووضع رموز لها تأتي المقابلة بينها، والهدف إخراج النص على الصورة الصحيحة "ويجدر بنا أن نقابل كل النسخ بأصل واحد... ونكتب اختلافات النسخ إما على هامش النسخة التي اتخذت أساسا للمقابلة، وإما على أوراق ودفاتر خاصة بهذا الغرض"(٢).

ويقول برجستراسر في المقابلة: "إن النص الأصعب هو الصحيح أي أننا إذا عثرنا على قراءتين: إحداهما تفهم بصعوبة والأخرى تفهم بسهولة... فضلنا الأولى... ويحتج لذلك بأن الناسخ لا يتصور أن يبدل شيئا مفهوما بشيء لا يفهم، أو بشيء لا يفهم إلا بصعوبة..."(٣).

---

(١) مناهج تحقيق التراث، ص: ١١٧.
(٢) أصول نقد النصوص، ص: ٩٧.
(٣) م.س، ص: ٨٦.

إلا أن هذا الكلام فيه مقبول ومردود حسب نوعية الناسخ وقدرته في الإفهام والفهم مما قد يؤدي إلى الوقوع في **التصحيف والتحريف** الذي قد يكون سببه راجعا إما إلى الناسخ الذي قد يسهو فيكتب غير ما هو موجود في الأصل، أو إلى عدم التمرس بالخطوط فيستشكل عليه قراءة النص قراءة صحيحة نتيجة لخلطه بين الحروف أو في تنقيط بعض الألفاظ، وهذا التصحيف أو التحريف لم يسلم منه القدماء بدليل ما ألف من كتب(١) في ذلك، فكيف يسلم منه من تعوزه معرفة الخطوط واختلافاتها في عصرنا الحاضر؟! ولذلك عقد الأستاذ عبد السلام هارون فصلا(٢) بعنوان: "التصحيف والتحريف"، بيّن فيه ما يقع من تصحيف وتحريف في قراءة النصوص وضبطها. إن "النص المغلوط هو مريض، والناقد هو الطبيب المعالج، وأول وظيفة للطبيب هي التحقق من مرض المريض، أي أننا إذا وجدنا نصا صعبا لا نحكم عليه بأنه مريض، كما لا نحكم عليه بأنه غير صحيح إلا بعد الفحص"(٣)...

فالناقد يجتهد في استخراج جنس الخطإ ويعمل على إصلاحه مثلما الطبيب بعد المعاينة يعمل على شفاء المريض، هكذا شبه برجستراسر عمل الناقد أو المحقق في تصحيح النصوص وتصويبها دون زيادة في النصوص أو نقصان.

---

(١) من ذلك كتاب **"تصحيف العلماء"** لابن قتيبة ت: ٢٧٦هـ/ وكتاب **"ما صحف فيه الكوفيون"** لأبي بكر الصولي ت: ٣٣٥هـ وكتاب **"التنبيه على حدوث التصحيف"** لحمزة الأصفهاني ت ٣٥٠ هـ وكتاب **"التنبيهات على أغاليط الرواة"** لعلي بن حمزة البصري ت: ٣٧٥ هـ، و**"تصحيف المحدثين"** للدارقطني، ت: ٣٨٥هـ، و**"التطريف في التصحيف"** للسيوطي ت: ٩١١هـ.

(٢) في كتابه **تحقيق النصوص ونشرها**، ص: ٦٥ - ٧١، ومثله فعل كل من د. نوري القيسي ود. سامي العاني في كتابهما: **"منهج تحقيق النصوص"** إلى غير ذلك من المؤلفين الذين ألفوا في التصحيف والتحريف.

(٣) **أصول نقد النصوص**، ص: ٨٧.

ويدخل في إطار التصحيح: ضبط الكلمات التي تبدو غريبة أو صعبة، وضبط الآيات القرآنية والأحاديث النبوية، والأبيات الشعرية...

مراجعة مصادر المؤلف:

وذلك بالرجوع إلى هذه المصادر سواء كانت مخطوطة أو مطبوعة ومقابلتها مع نقولات المؤلف، ومراعاة الزيادة والنقصان في ذلك وإلحاق ذلك بهوامش النص...

إن هوامش المحقق تدل على ثقافته ومعرفته بدقائق العلوم على اختلافها، وحسن فهمه للنص لا يأتي اعتباطا بل لابد من العُدَّة وقد أسماها "برجستراسر" عدة النقد"[١]. وهذه العدة تأتي بعد فهم النص على الوجه الأمثل، وإذا لم نفهم النص فكيف يمكننا التمييز بين الصحيح وغيره؟... والفهم يقرب الشروح في الشعر القديم والكتب العلمية، إننا لا نعتمد على ما يقوله الشارح بل يجب أن ننقد قول الشارح... كما ننقد النص نفسه لأن الشراح ليسوا منزهين عن الخطإ وخاصة في الشعر..." [٢].

فالنقد عملية متواترة لا غنى للمحقق عنها؛ وهذا **الجهاز النقدي**[٣] ينتقل إلى الهوامش التي هي دليل على صحة النص أو عدم صحته...

ونختم هذه القواعد بالقول: إن لكل تحقيق مقدمة. وهذه المقدمة لها صلة وثيقة بترجمة وافية لصاحب الكتاب، وقيمة كتابه فيما أضافه من جديد في فنه،

---

(١) أصول نقد النصوص: ١٠٨.

(٢) م.س.ص: ٤٩.

(٣) انظر النقد التاريخي: لبول ماس وآخرين ترجمة د. عبد الرحمن بدوي، ص: ٢٧٧ ط. القاهرة ١٩٦٩.

ومدى تأثره أو تأثيره في السابق له أو اللاحق به مع توضيح مذهبه واتجاهات فكره والحكم على كل ذلك بالسلب أو الإيجاب.

وفي هذه المقدمة لابد أيضا من وصف المخطوطات، وأول ما يوصف الصفحة الأولى من نسخة المخطوط وما عليها من تمليكات أو سماعات، أو وقف، وعدد أوراقها وما تختم به في صفحتها الأخيرة حتى يعرف تاريخ نسخها وناسخها.

والنتيجة: بعد عرض هذه القواعد، أن التحقيق عملية ليست بالبسيطة السهلة وأنها تتطلب الأمانة والدقة، وتتطلب من المحقق حصيلة ثقافية متنوعة قائمة على النقد والفهم إذ لا فهم بدون نقد، ولا نقد بدون فهم والمحقق والناقد كلاهما يعمل على إخراج نص صحيح سليم، من الأمراض التي تلحق النصوص بسبب خطإ من الأخطاء.

فالتوثيق حالة ثابتة يجب على المحقق عدم مخالفتها سواء في المتن أو الهامش.

فإذا ثبت ذلك كان علينا وضع فهارس[1] لهذا النص وهي متعددة لكنها دقيقة لأنها مفتاح كل كتاب، وهو شيء لم يكن بهذا النوع من الدقة في فهرس المخطوط القديم، ويعطينا برجستراسر نموذجا لفهرس الأشعار فيقول:

"ويحسن أن يذكر من كل بيت الكلمة الأخيرة، ووزنه وأحيانا الشاعر، وبعضهم يذكر الكلمة الأولى إذا تشابه بيتان من وزن واحد في الكلمة الأخيرة، وترتيب الأبيات على أولها مذموم، لأن أول البيت عرضي وآخره جوهري، كما أننا

---

(١) وهي عديدة: فهرس الآيات، الأحاديث، الأشعار، الأماكن والقبائل، الكتب... المصادر والمراجع... الموضوعات...

إذا رتبنا الأبيات على قوافيها اجتمعت أبيات القصيدة الواحدة، وإن رتبت على أوائلها تفرقت أبيات القصيدة الواحدة في الفهرست كله"[١].

نستشف من هذا النص أن صاحبه يفضل في فهرسة الشعر: أن يلتزم الباحث بوضع الكلمة الأخيرة من كل بيت، ويوضح برجستراسر دور القافية في ترتيب أبيات القصيدة... هذه إشارة بسيطة إلى نوع من مواد الفهرسة، وتقنية وضعها.

- وعلى العموم نود ختم هذه المحاضرة بالقول: إن الجهدين اكتملا بين الشرق والغرب بين العرب والمستشرقين، فالحضارة سلسلة متكاملة، والجهد المبذول في هذا الفن كان له فريق في الشرق وآخر في الغرب وكان له نصير في الاستشراق.

وينعكس هذا التكامل في الآراء المتبادلة وفي الكتب المؤلفة وفي التدقيق في إعطاء جوانب تجعل من النص المحقق تراثا يدل على جهد وفير، وعلى ثلة من العلماء كانت لهم غيرة على اللغة العربية وآثارها وأعلامها الأفذاذ، وهذه الوريقات التي أقدمها ما هي إلا نقطة من بحر مما كتب عن التحقيق، وخاض فيه المصنفون بتصانيفهم ومقالاتهم المبثوثة هنا وهناك، وسؤال الختم: هل استطعنا تطبيق هذه القواعد على مخطوطاتنا ورصدها على ما نشر في عالمنا؟!

---

(١) أصول نقد النصوص: ١١٨.

المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم** برواية ورش.
- **أصول نقد النصوص ونشر الكتب**/ محاضرات المستشرق الألماني برجستراسر، بكلية الآداب ما بين سنة ١٩٣٢/٣١ م. إعداد وتقديم: د. محمد حمدي البكري/ دار المريخ للنشر/ الرياض ط. ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢م.
- **الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع** للقاضي عياض/ تحقيق السيد أحمد صقر / القاهرة - ١٩٧٠م.
- **تاريخ بغداد** للخطيب البغدادي / القاهرة ١٩٣١م.
- **تاريخ الأدب العربي** لكارل بروكلمان. ترجمة عبد الحليم النجار ود. رمضان عبد التواب ود. سيد يعقوب بكر / القاهرة ١٩٥٩ - ١٩٧٧م.
- **تاريخ التراث العربي** لفؤاد سزكين ترجمة فهمي أبو الفضل ود. محمود حجازي/ القاهرة ١٩٧٠م.
- **تحقيق النصوص ونشرها** د. عبد السلام هارون / القاهرة ١٩٧٧م.
- **تفسير القرطبي المسمى بالجامع لأحكام القرآن** ط. ١٩٦٧ م بالقاهرة.
- **لسان العرب** لابن منظور الإفريقي ، بيروت ١٩٥٥ - ١٩٥٦م.
- **مناهج تحقيق التراث** د. رمضان عبد التواب: ط١/١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م.
- **منهج تحقيق النصوص ونشرها** نوري القيسي وسامي مكي العاني/ بغداد: ١٩٧٥.
- **النقد التاريخي** لبول ماس وآخرين ترجمة د. عبد الرحمن بدوي/ القاهرة ١٩٦٢م.
- **مجلة معهد المخطوطات العربية**.

التحقيق النقدي للتراث الإسلامي عند المستشرقين

قاسم السامرائي

الحمد لله الذي لا يحد حمده حد، ولا ينازعه في ملكه ووحدانيته وصمديته شريك ولا ولد.

يقول جورج أرول في كتابه: (*Animal Farm*) **حقل الحيوانات**: «إن أنجع وسيلة لتحطيم الشعوب تكون في إنكار وطمس مفاهيمهم لتاريخهم، ومن يسيطر على الماضي يستطيع أن يسيطر على المستقبل ومن يستطيع أن يتحكم في الحاضر يتحكم في الماضي»[1].

أختصر هذه المحاضرة في جملة واحدة، ثم أفسر لكم ما أريد، فأقول: إن اهتمام المستشرقين الأوروبيين عمومًا – ولا أعني الهولنديين خصوصًا – بالتراث الإسلامي عمومًا وبالعربي على الخصوص، ونشره لم يكن نابعًا لإفادتكم قط، فإن النشاط الاستشراقي المنظم قد بدأ في العصور الوسطى النصرانية، وبخاصة في القرن التاسع للميلاد الموافق الثالث الهجري، أي أن ثلاثة قرون مرت قبل اكتشاف فن الطباعة في أوروبا في الوقت الذي أثارت الحملات الصليبية البربرية على فلسطين

---

(1) The most effective way to destroy people is to deny and obliterate their own understanding of their history", "Who controls the past controls the future; who controls the present controls the past". - George Orwel, *Animal Farm* 1984.

الإسلامية اهتمام الكنيسة الكاثوليكية بالجوانب الدينية والفكرية بالدين الإسلامي، بيد أن هذا الاهتمام لم يكن نابعًا من تطلّب المعرفة، وزيادة الفهم لهذه الظاهرة الغريبة عنهم وعنها، بل إنها كانت تبحث فيه عن أسلحة عقائدية فعالة، حتى يكون في استطاعتها استعمالها في الحرب الفكرية ضد الإسلام، ولهذا رأت الكنيسة أن معرفة اللغة العربية وما تحويه من الأسفار الإسلامية كان أمرًا ضروريًا لا يمكنها الاستغناء عنه؛ فبدأت أول مبادرة من رئيس دير كلوني البندكتي الكاثوليكي في محاولة ترجمة معاني القرآن الكريم، وبعض الكتابات اللاتينية، وبعض الكتابات الجدلية ضد الإسلام، فكانت معاني القرآن الكريم إلى اللاتينية مشوهة ممسوخة، وكانت ترجمة رسالة عبد المسيح الكندي أول سلاح فكري تشهره النصرانية الأوروبية الكاثوليكية ضد الإسلام.

وقد تمت هذه الترجمات من العربية إلى اللاتينية في شمال أسبانيا بمساعدة بعض اليهود الأندلسيين والنصارى الذين كانوا يحسنون العربية، وبخاصة أسرة آل الفخار، التي تكثلكت بعد أن كانت يهودية، ولكن ينفرد عن هؤلاء كلهم اليهودي الكثلاني ريموندوس لولوس، أو الذي يسمى بالعربية ريموند لولو، الذي تعلم العربية لغرض تنصيري صرف من أسير عربي اشتراه في سوق النخاسة في الأندلس إلا أن هذا الأسير آثر أن ينتحر شنقًا على سوء معاملة لولوس له أو أن لولوس شنقه لأنه لم يتنصَّر.

وإلى جانب هذا الكيان العقدي الديني والفكري المهتم بالعالم الإسلامي كان هناك اهتمام من نوع آخر عند فئة قليلة جدًا من النصارى انصب على الجانب العلمي الصرف للفكر الإسلامي، وذلك من خلال ترجمة النصوص العلمية العربية إلى اللغات الأوروبية، وبخاصة إلى اللاتينية في بداية نشاط الترجمة، فترجمت

نصوص في حقول: الطب، والرياضيات، وعلم الفلك، والفلسفة، وما إلى ذلك؛ فاحتلت هذه الترجمات - مع نسبتها إلى غير مؤلفيها أحيانًا- مكانًا حيويًا في الجامعات الأوروبية فيما بعد.

من كل هذا يظهر واضحًا أن الاستشراق أظهر منذ البداية خلطًا عجيبًا من الدوافع التنصيرية الدينية والسياسية والفكرية والاهتمام العلمي المحض، ومع هذا فإن الاستشراق لم يستطع أن يتخلى عن هذا الخلط العجيب المتناقض حتى يومنا هذا مع إصرار الاستشراق اليوم على اتخاذه الموضوعية دليلًا في دراساته عن الإسلام، أو النتاج الفكري عند المسلمين بظروفه المختلفة مع وفرة الوسائل اليوم، بينما المعروف أن الاستشراق الأوروبي في القرون الوسطى النصرانية، لم تتوافر لديه الوسائل العلمية الكافية من ترجمات كتب النحو والنصوص العربية أو المعاجم لدراسة اللغة العربية أو الآثار الإسلامية، إلا أن الحماسة الدينية كانت أشد في الدفاع عن الكنيسة ضد الإسلام، بل إن هذه الحماسة التي وقفت سدًا حائلًا في الفهم المجرد، أو التفهم الموضوعي، لم تزل آثارها واضحة المعالم للاستشراق الأوروبي المعاصر في شتى بلدان أوروبا وأمريكا، والمعروف أيضًا أنه كان هناك اهتمام بالعالم العربي والإسلامي لسبب أو لآخر، وكان هؤلاء المهتمون يستقون معلوماتهم من ترجمات سيئة وممسوخة، أو من كتب الرحالين المليئة بالغلو والافتعال، ومع كل هذا فإن الإنسان يستطيع أن يقرر مطمئنًا: إن استشراق القرون الوسطى، وبقدر ما يتعلق الأمر بدراسة اللغة العربية، لم يكن يستحق أن نطلق عليه مصطلح استشراق علمي، إذا ما قيس بمستوى الاستشراق الفعلي اليوم، وأساليبه في البحث.

إن تطور مستوى الاستشراق ووصوله إلى مستوى علمي وفق قواعد واضحة بالمعني الحديث لم يحدث في الحقيقة إلا في القرن السابع عشر للميلاد، وعلى

الخصوص في الجامعات والكليات التي قامت في شمال أوروبا وإيطاليا؛ إذ أننا وللمرة الأولى نرى أن الكتب المؤلفة في القواعد العربية والنحو العربي ترى النور في بلدان أوروبية مختلفة، وقد نشر بيتروس كيوتن في مدينة أوسلاو في سنة ١٦٨٠م كتابًا في القواعد العربية في ثلاثة أجزاء، ويحتوي هذا الكتاب على ترجمة لاتينية، وتعد محاولة مارك بيوتو الإيطالي من المحاولات المبكرة في حقل القواعد العربية التي نشرها في روما سنة ١٦٢٠م، وتلحق بها محاولة أبتشيني التي نشرها في روما في سنة ١٦٣١م، وقد استند أبتشيني كذلك في كتابه هذا على **كتاب الأجرومية** للصنهاجي، والعجيب الغريب أن **كتاب الأجرومية**، قد أثر تأثيرًا بالغًا في الاستشراق الأوروبي ما بين القرن السادس عشر والثامن عشر، وقد نشر المستشرق الإيطالي يوحنا ريموندي **كتاب مباديء اللغة العربية** وترجمه إلى اللاتينية لأول مرة في سنة ١٥٩٢م، **وكتاب التصريف** للزنجاني في سنة ١٦١٠ وتبعه أوبجيني فنشر النص العربي **لكتاب الآجرومية** في سنة ١٦٣١ وأعاد المستشرق الهولندي توماس أربينيوس نشر النص العربي في لايدن سنة ١٦١٧ في مطبعته الخاصة وقد أصبح هذا الكتاب في النهاية أساس **كتاب القواعد العربية** الذي نشره المستشرق الهولندي توماس أربينوس في لايدن لأول مرة سنة ١٦١٣م، حين كان أربينوس يدرِّس العربية، وقد ظهرت طبعات مختصرة لهذا الكتاب في لايدن أيضًا بعنوان: مبادئ اللغة العربية، حيث أضاف توماس أربينوس إلى هذه الطبعة بعض التمارين في القواعد العربية، وإرشادات حول أسس تنظيم دراسة قواعد اللغة العربية بطريقة ناجحة(١).

لقد استمرت دراسة أربينوس لقواعد اللغة العربية معتمدة في الجامعات الأوروبية خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين وفي كل الحلقات

(1) Smitskamp, R., *Pjilologia Orientalis*, E.J. Brill,Leiden 1992. pp.63-67.

الاستشراقية الأوروبية بعد أن نقّحت وأضيف إليها، وتكرر طبعها مرات عديدة؛ لتكون الكتاب الأول لتدريس العربية للمبتدئين في جميع الجامعات الأوربية، والطريف في الأمر أيضًا أن كتاب أربينوس لم يفقد أهميته إلا في بداية القرن التاسع عشر الميلادي، حيث حل كتاب المستشرق الفرنسي سلفستر دي ساسي بجزئيه محل كتاب أربينوس، وقد ظهرت طبعة كتاب سلفستر الأولى سنة ١٨١٠م، وظهرت طبعته الثانية المنقحة التي أضاف إليها المؤلف معلومات جديدة سنة ١٨٣٠م.

إن حلول كتاب سلفستر مكان كتاب أربينوس في تدريس العربية، كان في الحقيقة نقطة تحول في تاريخ الاستشراق الأوروبي، والسؤال لماذا؟ والجواب: إنه قد لون الاستشراق الأوروبي بصبغة فرنسية، حين تحولت لغة الاستشراق من اللاتينية إلى الفرنسية، إلى أن سيطرت المدرسة الألمانية الاستشراقية، فتحولت لغة الاستشراق من الفرنسية إلى الألمانية.

لقد كان الاستشراق الهولندي الذي كانت لايدن مركزًا له مسيطراً على الدراسات اللغوية، وبخاصة فيما يتعلق بالمعجمات العربية، مع أنه سبق وأن كانت هناك محاولات استشراقية مختلفة في أوروبا في القرن السابع عشر الميلادي، في مجال المعجمات العربية، بيد أن هذه المحاولات لا يمكننا أن نصفها إلا بالمحاولات الفاشلة، وأحسن مثال على ذلك محاولة جرمانوس السيليزي حين نشر معجم العربية بالعامية والإيطالية، وطبعه في روما في سنة ١٦٣٦م، والظاهر أنه أراده لمساعدة المنصرين في تعليم اللغة العامية؛ للوصول مباشرة إما إلى النصارى العرب أو إلى المسلمين، ومع هذا لم يكن له أثرٌ فعال إطلاقًا في دراسة اللغة العربية الأدبية في الحلقات الاستشراقية الأوروبية؛ إذ سرعان ما حل معجم المستشرق رفائلنجس

اللاتيني العربي، الذي نشره في لايدن ١٦١٣م، محله إلا أن تأثير هذا المعجم أيضًا لم يَدُم طويلًا، إذ ظهر معجم لاتيني عربي ليعقوب خوليوس، الذي نشره في لايدن أيضًا سنة ١٦٧٤م، وحل محل معجم رفائلنجس، وقد اعتمد خوليوس في تأليف هذا القاموس على بعض المعجمات العربية، منها كتاب **القاموس المحيط**، وقد استمرت سيطرة **قاموس خوليوس** على الدراسات الاستشراقية أكثر من قرن ونصف، ثم فقد تأثيره بظهور **قاموس فرايتاج**، العربي اللاتيني بأجزائه الأربعة في بداية القرن التاسع عشر الميلادي، إذ طبعه في مدينة هاله الألمانية ما بين سنة ١٨٣٠ و ١٨٣٧م.

إن حلول **قاموس فرايتاج** بالألمانية مع **قاموس خوليوس** يعد أيضًا نقطة تحول جديدة في تاريخ الاستشراق الأوروبي؛ إذ حلت اللاتينية محل الألمانية في الدراسات الاستشراقية بعد أن سيطرت المدرسة الألمانية على الاستشراق الأوروبي حينذاك.

إن دراسة اللغة العربية نشطت في القرن السابع عشر الميلادي نشاطًا ملحوظًا على أيدي رجال اللاهوت، إذ كان جُلّ اهتمامهم منصبًا على دراسة نصوص العهد القديم والجديد في ترجمتهم العربية، ولهذا السبب نشر أربينوس الهولندي الترجمة العربية للعهد الجديد، أو للإنجيل، والكتب الخمسة الأولى للعهد القديم، أو التوراة، وقد اهتم رجال اللاهوت أيضًا بالمعلومات التي سجلها المؤلفون المسلمون وغيرهم بالعربية عن تاريخ النصرانية، فنشر بيتروس كرستن الذي سبق أن نشر كتابًا في القواعد العربية كتابًا بعنوان: **(حياة الرسل الأربعة)**، مقتبسة من مخطوطة عربية قديمة، لكننا لا نعرف مكان هذه المخطوطة، ومع هذا فإن دراسة اللغة العربية لم تكن في الحقيقة آخر وسيلة لنشر النصرانية أو محاربة الإسلام؛ لأن

النشاط الهائل لمركز نشر الدين الكاثوليكي في روما أمر معروف عمومًا للباحث في هذا المجال، ولعل كتاب (*Apologia pro Christiana*) **«دفاع عن النصرانية»** الذي كتبه جودجنولس المتوفى سنة ١٦٥٦م والذي كان أول أستاذ لتدريس اللغة العربية في جامعة روما هو أنصع مثال على نشاط مركز نشر الدين الكاثوليكي التنصيري، وقد نشره هذا المركز بالعربية أيضًا في سنة ١٦٣٧م، وهو ترجمة للنص اللاتيني الذي نشره المركز نفسه في سنة ١٦٣١م، ويقع هذا الكتاب ضمن النشاط التنصيري للكنيسة الكاثوليكية في إيران والقارة الهندية، إذ حين نشر المنصر هيرونيموس كتابًا صغيرًا بالفارسية بعنوان **«آينه حق نما»** وكتاب **«دستان مسيح»** وهما ضد الإسلام في سنة ١٥٩٦م انبرى له أحمد بن زين العابدين العلوي للرد عليه برسالة خطية يدوية تناقلتها الأيدي، وهي الآن منشورة ضمن كثير من الكتب الجدلية في سنة ١٩٠٩م، والظاهر أن وقعها كان شديدًا على الكنسية؛ فأوعزت لجودجنولس بالرد عليه فكان هذا الكتاب، وفي روما نفسها نجد جماعة صغيرة من نصارى سوريا ولبنان المارونيين الذين تعاونوا مع مركز نشر الدين الكاثوليكي بعد الاتفاق الذي تمّ بين الكنيسة المارونية والفاتيكان على اتحاد المارونيين والكاثوليك تحت قيادة بابا روما في سنة ١٥٧٥م، وقد جاء هؤلاء المارون في أول الأمر إلى روما طلابًا لدراسة اللاهوت؛ فأصبحوا بعد ذلك من علماء اللاهوت الكبار في الكنيسة الكاثوليكية، وتعاون هؤلاء منذ البداية مع الفاتيكان وخططه في ترجمة العديد من الكتب اللاهوتية الكاثوليكية إلى اللغة العربية، فوزعت هذه الترجمات بين النِّحَل الأخرى من نصارى الشرق الأوسط، ومن أهم هذه الترجمات كتاب: **العقيدة النصرانية لاستعمال المؤمنين الشرقيين**.

ونود من كل ذلك أن نأتي إلى أهمية التراث الإسلامي في الجامعات الأوروبية، وقد تركت الكثير مما قيل عن المراكز التنصيرية في أوروبا لأختصر كلامي على أهمية التراث العربي الإسلامي في جامعات أوروبا.

الحقيقة أن اهتمام الجامعات الأوروبية بالتراث العربي قديم وقديم جدًا، ولكن السؤال ما سرّ هذا الاهتمام؟ إن ما نشره المستشرقون الأوربيون من نصوص عربية لم تكن في صالح العرب أو المسلمين ولكن في صالح أنفسهم، ولنبدأ من الاتجاه اللاهوتي، فإن الأمر الواضح أن الاتجاه الاستشراقي كان لاهوتيًا صرفًا في أهدافه خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين، ويظهر هذا في ما نشره المستشرقون الأوربيون عن الإسلام خلال هذين القرنين، بيد أن هذا الاتجاه قد تبدل جزئيًا في النصف الأول من القرن التاسع عشر الميلادي إلى سيطرة الكتابات الاستشراقية التي تناولت النشاط الفكري الدنيوي للإسلام على غيره، هذا التحول في الدراسات الاستشراقية من العناية بالفكر الديني إلى الفكر الدنيوي خاصة في الاستشراق، بل تعداه إلى غيره من المحاولات؛ لأن هذا التحول الذي كان قد سيطر على الفكر الأوروبي من النصف الأول من القرن التاسع عشر الميلادي، ولم يكن هذا في حقيقة الأمر إلا نتيجة لتحطم قوة الكنيسة بعد الانشقاقات الكثيرة التي حدثت فيها، ووهَن دورها في المجتمع الأوروبي بعد أن انعزلت الدولة عن الكنيسة؛ فبرزت ردة الفعل واضحة في الكنيسة في ضروب الفن المختلفة، والدراسات الإنسانية بما في ذلك الدراسات الاستشراقية؛ فزاد اهتمام المستشرقين في هذه الفترة بما فيهم المستشرقون الهولنديون للنصوص التاريخية العربية، أمثال: **المغازي** للواقدي، و**طبقات ابن سعد**، و**تواريخ مكة**، و**سيرة ابن هشام**، إضافة إلى الموضوعات الجغرافية وكتب البلدان الأخرى.

وبدأ المستشرق جوزجارتن تحقيقه لأول طبعة من كتاب **تاريخ الطبري**، ونشرها في ثلاثة أجزاء في مدينة جرايسلر في ألمانيا سنة ١٨٣١م، وما بعدها، إلا أن دي خويه حققه كاملًا ونشرته مؤسسة برل في لايدن ما بين سنة ١٨٧٦ و ١٩٠١ونشر مولر (M.J.Muller) بمدينة جوتنجن الألمانية أول طبعة لكتاب **صور الأقاليم** للأصطخري في سنة ١٨٣٩م، ولم تزل طبعة رائعة ونفيسة جدًا، لا يمكن الحصول على نسخة منها إلا بشق الأنفس، وقد كانت هذه الطبعة نادرة جدًا، بحيث أن بروكلمان لم يذكرها في كتابه المعروف.

ولم تمض بضع سنين على هذه الطبعة حتى ظهرت ترجمة ألمانية للكتاب في هامبورج سنة ١٨٤٥م للمستشرق مترن، وفي هذه الفترة أيضًا ظهرت تحقيقات المستشرق الألماني وستنفلد الذي يعد رائدًا في بحوثه وتحقيقاته في التاريخ الإسلامي، وهو أول مستشرق أبدى اهتمامًا بالغًا بكتب الرجال والتراجم والتاريخ، ونقل بخطه الخاص العديد من المخطوطات ونشرها على الحجر، وتحتوي المكتبات الأوربية على الكثير من هذه الطبعات، ومنها كتاب: «**لب اللباب في تحرير الأنساب**» للسيوطي، و«**طبقات الحفاظ**» للذهبي، و«**الأنساب**» للسمعاني، و«**وفيات الأعيان**» لابن خلكان، و«**كتاب المعارف**» لابن قتيبة، و«**معجم ما استعجم**» للبكري، وما إلى ذلك، وهناك نقطة تحول ظهرت في هذه الفترة، وأغلب ما في هذه النقطة أن هذه الفترة من تاريخ الاستشراق الأوروبي اتصفت بظاهرة افتقارها إلى ما يسمى الاختصاص، إلا في حالات نادرة، إذ لم يكن المستشرق في هذه الفترة مقتصرًا في بحوثه أو دراساته على جانب واحد من جوانب الفكر الإسلامي المتعددة أو تاريخه أو حضارته أو شريعته أو فقهه مثلًا، كان من المفروض أن يكون مستعدًا أن يدس أنفه في كل مظهر من مظاهر الفكر

الإسلامي، أو في أي جانب يتعلق بالشرق دون تمييز أو إلمام تام، ولهذا تعد هذه الفترة من أهم الفترات في تاريخ الاستشراق الأوروبي؛ لأنها مهدت السبل لتطور ظاهرة الاختصاص عند المستشرقين التي بدأت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي، وهي أيضًا مهدت السبيل ثانيًا لمرور الجرأة وشعور الاستعلاء في بساطة البحث في كل المظاهر الحضارية المتعددة والمعقدة، وإلا كيف يستطيع أي مستشرق مهما أوتي من قدرة وذكاء أن يلم إلمامًا شاملًا بكل مظهر حضاري إسلامي أو بوذي أو هندي، ويتصدى للكتابة فيه ناهيك عن الإلمام الشامل لكل مظهر حضاري شرقي، والسؤال، ما الذي سبب ذلك؟

إن الحكم على نزعات الاستشراق وميوله في البحث خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر الميلادي يكمن دون شك في كتابات المستشرق الفرنسي سلفستر دوساسي الذي احتل مركز الصدارة في تاريخ الاستشراق الأوروبي في هذه الفترة، وهو موضوع طريف لم أجد أحدًا تناول بالدراسة، تأثير دوساسي على الاستشراق الأوروبي، وهو تأثير ما زال الاستشراق الأوروبي يعاني من تعقيداته النفسية.

لقد رأينا أن كتابه في **القواعد العربية** قد احتل مكان كتاب المستشرق الهولندي أربينوس في بداية القرن التاسع عشر الميلادي في حلقات الاستشراق الأوروبي، إضافة إلى ما نشره من الاختيارات الشعرية والنصوص العربية التي اختارها دوساسي لمن يدرس العربية من الطلاب الأوربيين الذين سرعان ما اتخذوا الفرنسية في كتابة بحوثهم كما نراه في بحوث مستشرقي النصف الأول من القرن التاسع عشر الميلادي، وقد نشر دوساسي أيضًا بحوثًا في الأدب العربي وفي البرديات وفي النقوش وفي المخطوطات وفي الببليوجرافيا وفي التاريخ، وفي العقائد،

وفي تاريخ الجاهلية، وفي الجغرافية العربية، وفي تاريخ الساسانيين، ولم يبقَ من الموضوعات شيء إلا كتَب فيه، لكن السؤال ماذا كتب؟

الجواب يحتاج إلى بحث، بل إنه نشر المئات من المقالات للتعريف في نقد ما أصدره مستشرقو عصره في المجالات المختلفة، ولهذا يمكننا أن نقول: إنه تحرك في كل جانب من جوانب الاستشراق دون حدود، وكانت النتيجة أنه ترك أثرًا بالغ الأهمية للأنشطة الاستشراقية في التاريخ المعاصر، ولتحديد مدى هذا الأثر - وكما قلت سابقًا - بأننا نحتاج إلى دراسة جدية تعنى بدراسة آراء دوساسي.

ختامًا لهذه الفقرة أقول: إن النشاط الاستشراقي عملية معقدة، انعكست آثارها على السياسة والاجتماع والحركة الفكرية، بل على الحياة العربية والإسلامية كافة، واختلفت فيها الآراء، وتباينت حتى اختلط الحق بالباطل، وكان من نتاج كل ذلك بلبلة فكرية واجتماعية ما تزال الأمة تعاني آثارها، إذا كان الأمر كذلك فحريّ بنا أن نتتبع هذه، بل حري بكم، أن تتبعوا هذه العملية بجذورها، وتفهموا دوافعها وأهدافها، فتشكروا المحسن على إحسانه، وتردوا على المسيء إساءته بموضوعية مجردة وخلق عال وعلم واسع.

أعود مرة أخرى إلى اهتمام المستشرقين الهولنديين بالتراث الإسلامي في هولندا المركز الوحيد، أو الجامعة الوحيدة التي تضم بين جدرانها تراثًا عربيًا إسلاميًا إندونيسيًا وتراثًا من شتى الثقافات، وأهم ما فيها هي المخطوطات العربية، وهذه المخطوطات العربية مفهرسة في فهرس خاص، وهناك مالا يقل من ٢٠٠٠ مخطوطة لم تُفهرس بعد، وهناك الآلاف من الوثائق المتعلقة بتاريخ الجزيرة، وبتاريخ العالم الإسلامي، لم تفهرس أيضًا ولم يطّلع عليها إلا القلة القليلة من المهتمين بها، إضافة إلى ذلك، فإن مكتبة جامعة لايدن تحتوى على الآلاف من المخطوطات

الإندونيسية بلغاتها المختلفة، التي إما سرقها المستعمرون الهولنديون من مكتبات السلاطين في إندونيسيا، أو اشتريت ممن باعها لهم.

ولقد رأيت بنفسي بعض هذه المخطوطات وعليها آثار دماء؛ فسألت لماذا عليها هذه الآثار، فقالوا: أثناء ثورة أتشيه كان علماء أتشيه يأخذون المخطوطات لقراءتها في فترات الاستراحة من الحرب، وكانوا يضعونها في جيوب جلبابهم، فإذا قتلوا تسيل الدماء عليها، وتُؤخذ إلى أحد المستشرقين وهو كريستيان سنوك هورخرونيه؛ لأنه مستشار القوة الاستعمارية الهولندية في اندونيسا، ثم تنقل إلى جامعة لايدن.

إضافة إلى كل ذلك هناك كما قلت وثائق **«سنوك هورخرونيه»** نفسه، وكنت أود أن إحدى جامعاتنا أو إحدى المؤسسات تقوم بتصويرها، لأن التصوير أصبح سهلاً ومتاحًا الآن، ثم دراسة ما فيها من معلومات هائلة للخروج بنتائج عن النشاط الاستعماري الهولندي، أو النشاط الاستشراقي الهولندي لمساعدة الاستعمار الهولندي، هذا كله كلام مقتضب وقصير، ويمكننا أن نتكلم عن كل هذا لساعات وساعات، وقد تناولت الكثير من هذا في كتابي المنشور بعنوان: **الاستشراق بين الموضوعية والافتعالية**.

وهناك نقطة أود أن أوضحها قبل الأسئلة وهي أن كثيرًا مما نشر في هولندا نشرته مؤسسة «برل» التي كانت تتعاون مع جامعة لايدن ومع حلقات المستشرقين الأوبيين في نشر النصوص العربية.

المصادر المساعدة في التحقيق

خـالد زَهْري

قبل ممارسة التحقيق لابد من مقدمات تعتبر مدخلا ضروريا في إنجازه، وهي ما يمكن أن يسمَّى بـ "المصادر المساعدة"، وهذه المصادر تتعدد وتتنوع، وقد تتميز بخصوصيات بحسب الفن الذي ينتمي إليه الكتاب المراد تحقيقه.

وسأقتصر في ذكر هذه المصادر على أهم ما يحتاجه المحقق، لضبط **الأعلام** - سواء منها **البشرية** أو **الجغرافية** - والتعريف بها، أقصد بذلك كتب "**التاريخ**"، و"**التراجمات**"[(١)]، و"**الأعلام**"، و"**الرجال**"، و"**المناقب**"، و"**المفاخر**"، و"**المآثر**" و"**المعجمات**"، و"**الطبقات**"، و"**الأخبار**".

التدقيق في المصطلح

من المعلوم أن خوض أي علم من العلوم يستلزم منا النظر فيه على مستويين:

مستوى التصور: ونقصد به البحث في معاني **المصطلحات** الواردة في ذلك الفن، إذ لكل علم مُعْجمه، ولكل فن **مصطلحه**، ثم بعد ذلك ننتقل إلى المستوى الثاني وهو:

---

(١) تُجْمَعُ "الترجمةُ" جَمْعَ مؤنث سالما، فنقول "تَرْجَمات"، أما كلمة "تراجم"، فهو خطأ شائع.

مستوى التصديق: ونقصد به النظر في القضايا التي يعالجها الكتاب الذي نشتغل به.

وأول مصطلح نسلط عليه الضوء - على مستوى التصور - هو كلمة "التاريخ" التي كانت عند الأقدمين تعني ترجمة "الرجال" وذكر سِيَرهم، ومن أمثلة ذلك "التاريخ الكبير"، و"التاريخ الأوسط"، و"التاريخ الصغير"، كلها لأبي عبد الله إسماعيل بن إبراهيم البخاري (ت ٢٥٦هـ/ ٨٧٩م)، و"تاريخ مدينة السلام" المعروف بـ "تاريخ بغداد" لأحمد بن علي بن ثابت لخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ/ ١٠٧٠م)، إلخ.

أما إذا كان الأمر يتعلق بـ "الأخبار"، وذِكْر الأحداث والوقائع، فإن هذا العلم يسمى "علم الأخبار"، والمصنِّف في هذا العلم يسمى "إِخْبارِيًّا" بكسر الهمزة. والكتب المُصَنَّفة فيه تسمى "كتب الأخبار"، ونمثل لذلك بـ "كتاب المختصر في أخبار البشر" لعماد الدين أبي الفداء أيوب الشافعي (ت ٧٣٢هـ/ ١٣٣١م)، و"كتاب الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى" لأحمد بن خالد الناصري (ت١٣١٥هـ/ ١٨٩٧م).

أما المعنى الذي اتخذه مصطلح "تاريخ"، بحيث أصبح يحمل معنى "أخبار"، فلم يظهر إلا حديثا، ومن الكتب التي حملت هذا العنوان: كتاب "تاريخ بلدة خنيفرة" لأحمد بن قاسم الزاياني (ت ١٢٤٩هـ/ ١٨٣٣م)، و"عمدة الراوين في تاريخ تطاوين" لأبي العباس أحمد الرَّهوني (ت ١٣٥٣هـ/ ١٩٣٤م)، و"زبدة التاريخ وزهرة الشماريخ" لمحمد بن محمد بن الأعرج السليماني الحسني (ت ١٣٤٤هـ/ ١٩٢٥م)، و"تاريخ تطوان" لمحمد بن أحمد داوود (ت ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م)، إلخ.

ومِمن رادف بينهما من المؤرخين المعاصرين محمد عبد الهادي المنوني، حيث أدرج، في كتابه "**منتخبات من نوادر المخطوطات**"، تحت فن "**التاريخ**" عنوانات لكتب "**الأخبار**"(١)، وإن كان في موضع آخر منه رادف بين مصطلح "**تاريخ**" و"**التراجم**"(٢) ومصطلحات أخرى سنذكر أنها مرادفة له، وهي: "**الأعلام**"، و"**الرجال**"، و"**المناقب**"، و"**المفاخر**"، و"**المآثر**"(٣).

هذا، وقد كانت هناك **مصطلحات** أخرى مرادفة لكلمة "**تاريخ**"؛ بالمعنى الفني المتداوَل لدى القدماء؛ نذكر منها مصطلح "**معجم**"(٤)، ومن العنوانات التي جُعِل هذا **المصطلحُ كلمةً مفتاحا** فيها: "**المعجم الكبير**" و"**المعجم الأوسط**"، كلاهما لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت ٣٦٠هـ/ ٩٧٠م).

وهناك كتب في هذا الفن جُعِل **المصطلح** المذكور **كلمة مفتاحا** في عنوانها **الوصفي** الذي اشتهرت به، حتى تُنُوسِيَ **العنوان الأصلي** أو كاد، ككتاب "**معجم الأدباء**"(٥) لياقوت الحموي الرومي.

---

(١) محمد عبد الهادي المنوني، **منتخبات من نوادر المخطوطات**، منشورات "الخزانة الحسنية"، الرباط - المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، ط. ٢، ٢٠٠٤، ص١١٢ - ١٢٤.

(٢) استعمل المنوني الجمع "تراجم".

(٣) **منتخبات من نوادر المخطوطات**، ص١٢٧ - ١٤٤.

(٤) نشير إلى أن "**مُعْجَم**" تُجمَع على "**مُعْجَمات**"، أما استعمال الجمع "معاجم" فهو خطأ شائع، على الرغم من استعمال بعض العلماء له كعبد الحي الكتاني في كتابه "**فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات**"، وأحمد الشرقاوي إقبال في كتابه "**معجم المعاجم**".

(٥) هذا هو العنوان الوصفي الذي اشتهر به هذا الكتاب، أما العنوان الأصلي له، فهو "**إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب**".

كما كانوا يستعملون مصطلح "طبقات"، ومن الكتب التي استُعمِل في عنوانها، كتاب "**طبقات اللغويين والنحاة**" لأبي بكر الزُّبَيْدي (ت ٣٧٩هـ/٩٨٩ م)، و"**طبقات الصوفية**" لأبي عبد الرحمن السلمي (ت ٤١٢هـ/ ١٠٣١م)، و"**طبقات الشافعية الكبرى**" لتاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي (ت.٧٧١هـ/ ١٣٧٠م)، و"**أزهار البستان في طبقات الأعيان**" لأبي العباس أحمد بن محمد ابن عجيبة التطواني (ت ١٢٢٤هـ/ ١٨٠٩م).

وهناك مصطلح آخر استعمل كثيرا في المجال التداولي لدى علماء الحديث، وهو "كتب الرجال"، ونمثل له بكتاب "**الإكمال في المؤتلف والمختلف من أسماء الرجال**" للأمير أبي نصر علي بن هبة الله ابن ماكولا البغدادي (ت ٤٧٥هـ ١٠٨٢م)، و"**تهذيب الكمال بأسماء الرجال**" لجمال الدين المِزّي (ت ٧٤٢هـ/ ١٣٤١م)، و"**نظم رجال الحلية**" لمُرْجِزِها محمد بن يحيى بن جابر الغساني (ت ٨٢٧هـ/ ١٤٢٤م)، و"**جواهر الكمال في تراجم الرجال**" لأبي عبد الله محمد بن أحمد الكانوني العبدي (ت ١٣٥٧ هـ/ ١٩٣٨م)، إلخ.

كما استعمل المؤرخون في المعنى نفسه مصطلح "**الأعلام**"، ككتاب "**روضة الآس العاطرة الأنفاس في ذكر مَن لقيته من أعلام الحضرتيْن مراكش وفاس**" لأبي العباس أحمد بن محمد المقري التلمساني (ت ١٠٤١هـ/ ١٦٣١م)، إلخ.

ومصطلح "المناقب"، ككتاب "**معالم الإيمان وروضات الرضوان في مناقب المشهور من صلحاء القيروان**" لعبد الرحمن بن محمد الدباغ القيرواني (ت ٦٩٩هـ/ ١٢٩٩م)، و"**أزهار البستان في مناقب الشيخ أبي محمد عبد الرحمن**" لأبي زيد عبد الرحمن بن عبد القادر الفاسي (ت ١٠٩٦هـ / ١٦٨٤م)، و"**تحفة الأكابر بمناقب الشيخ عبد القادر**" له أيضا، و"**الروض اليانع الفائح في مناقب أبي عبد الله**

محمد المدعو بالصالح" لأبي علي الحسن بن محمد الهداجي التادلي المعداني (ت١١٨٠هـ/ ١٧٦٧م)، إلخ.

ومصطلح "**المآثر**"، ككتاب "**روضة المحاسن الزاهية بمآثر الشيخ أبي المحاسن**" لمحمد المهدي بن أحمد الفاسي الفهري (ت ١٠٩٦هـ/ ١٦٨٤م)، إلخ.

ومصطلح "**المفاخر**"، ككتاب "**سنا المهتدي إلى مفاخر الوزير أبي العباس اليحمدي**" لعلي بن أحمد الزرويلي (ت ١١٥٠هـ/ ١٣٣٧م)، إلخ.

ومصطلح "**الشمائل**"، ككتاب "**عقد الجمان في شمائل السلطان سيدنا ومولانا عبد الرحمن**" لأبي القاسم بن أحمد الزياني (ت ١٢٤٩هـ/ ١٨٣٣م)، إلخ.

بيد أن الفرق بين مصطلحَيْ "تاريخ" و"أخبار" لا يستلزم انتفاء أي علاقة بينهما، حيث إن "التاريخ" يمكن أن نعتبره "إخبارا" عن أحوال عَلَم من الأعلام، بمعنى أن ترجمة المترجَم، إنما هي ذكر لأخباره وأحواله، وهذا هو الذي نفهمه من كلام ياقوت الحموي (ت ٦٢٦هـ/ ١٢٢٨م) في خطبة كتابه "**معجم الأدباء**"، يقول: "فما زلت منذ غذيت بغرام الأدب، وألهمت حب العلم والطلب، مشغوفا بأخبار العلماء، مطلعا إلى أنباء الأدباء، أسائل عن أحوالهم، وأبحث عن نكث أقوالهم بَحْثَ المغرم الصبّ، والمُحِبِّ عن الحِب..."(١)، وهذا الكلام يمكن أن نصوغ منه تعريفا لمصطلح "**التاريخ**" - ومن مرادفاته "**المعجم**" كما قلنا -، فنقول:

---

(١) **معجم الأدباء** (= "**إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب**") لياقوت الحموي الرومي، تحقيق إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط. ١، ١٩٩٣، ج١، ص٥.

"التاريخ: عبارة عن ذِكْر أخبار العلماء وأنبائهم، والمساءلة عن أحوالهم، والاستقصاء لنكث أقوالهم".

ونمثل لذلك أيضا بكتاب "طبقات الحنابلة" للقاضي أبي الحسين محمد بن أبي يعلى (ت٥٢٦هـ/ ١١٣١م)، فقد قال في خطبته ما يفيد ما ذكرناه من أن التاريخ - ومصطلح "الطبقات" من مرادفاته كما قلنا - هو "علم الأخبار الخاص" إن صح التعبير، يقول: "هذا كتاب استخرنا الله تعالى في تأليفه، وسألنا المعونة على تصنيفه، وسطرنا فيه ما انتهى إلينا من أخبار شيوخنا أصحاب إمامنا الإمام الأفضل أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل..."(١).

فقد سمى ترجماته للحنابلة "أخبارا"، وهو يقصد بذلك أخبار كل واحد منهم، لا "الأخبار" بالمعنى العام الذي يفيد "أخبار الماضين"، وهو المعنى الذي يذكره أيضا صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت ٧٦٤هـ/ ١٣٦٢م) في خطبة كتابه "الوافي بالوفيات": "والتاريخ للزمان مرآة، وتراجم العالم للمشاركة في المشاهدة مرقاة، وأخبار الماضين لمن عاقر الهموم ملهاة [...] فأحببت أن أجمع من تراجم الأعيان من هذه الأمة الوسط [...] ما يكون متسقا في هذا التأليف دره، منتشقا من روض هذا التصنيف زهره..."(٢).

---

(١) طبقات الحنابلة للقاضي أبي الحسين محمد بن أبي يعلى، تصحيح محمد حامد الفقي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، د. ت.، ج١، ص٤.

(٢) الوافي بالوفيات لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، باعتناء هلموت ريتر، دار النشر فرانزشتاينز بفسبارن، ١٣٨١/ ١٩٦٢، ج١، ص٤ – ٥.

وبناء على هذا التمييز بين مصطلحَي "تاريخ" و"أخبار"، فإن نشر كتابٍ في أخبار ميورقة بعنوان "تاريخ ميورقة"[(١)] لأبي المطرف أحمد بن عميرة المخزومي (ت ٧٥٨هـ / ١٣٥٦م)[(٢)]، فيه نظر، بل يجعلنا نتساءل:

إلى أي حد يصح نشر هذا الكتاب بهذا العنوان؟

وما هي المقدمات التي وضعها المحقق، ليستنتج من خلالها أنه العنوان الذي يجب أن ينشر به الكتاب؟

وهل هو مِنْ وَضْع المؤلف؟

وهل نسبه إليه مترجموه بهذا العنوان؟

إذا أخذنا بعين الاعتبار، أن مضمون الكتاب يتناول وقائع وأحداثا جرت في جزيرة ميورقة، وبالتحديد تلك التي تزامنت مع سقوط الجزيرة المذكورة على يد الإسبان، وذكر الأسباب التي أدت إلى ذلك، وأن المؤلف لم يكن يقصد إلى ترجمة أعلامِها، ولا إلى ذِكر سِيَرهم ومناقبهم، وإذا استحضرنا المعنى الاصطلاحي لكلمة "تاريخ"، فإننا لن نتردد في اعتبار العنوان الوَصْفي الذي اختاره المحقق يحتاج إلى تعديله بما يتناسب مع المعنى المتداول لدى الأقدمين، والمناسِب لمضمون الكتاب، وذلك بوضع كلمة "أخبار" بدلا من "تاريخ"، ليصير العنوان هكذا: "أخبار ميورقة".

---

(١) يعتبر هذا الكتاب من أهم المؤلفات، لأنه الكتاب الوحيد الذي يؤرخ للأحداث التي جرت في ميورقة بالأندلس، وظل مفقودا إلى أن عثر عليه محققه محمد بن معمر في زاوية سيدي بلعمش بمدينة تندوف، ونشره بالعنوان المذكور.

(٢) تاريخ ميورقة لأبي المطرف أحمد بن عميرة المخزومي، تحقيق محمد بن معمر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط. ١، ٢٠٠٧.

تحقيق كتب التراجم

عندما نتكلم على تحقيق الكتب المؤلفة في فن "التراجم"، فإننا نكون بصدد الكلام على مجالين من مجالات التحقيق:

أ – تحقيق كتب "التراجم" نفسِها.

ب – تقنية التعامل مع كتب "التراجم" عندما نكون بصدد تحقيق كتاب مخطوط من أي فن كان.

ما يهمنا في هذا البحث هو المجال الثاني، لكونه يُحَكَّم أيضا عندما نكون بصدد العمل في المجال الأول.

ونشير، بادئ ذي بدء، إلى أن القواعد التي وضعها أهل الفن، لتحقيق كتب "التراجم"، و"الطبقات"، و"المناقب"، و"التاريخ"، و"الأخبار"، و"المُعْجَمات"(١) باختلاف أنواعها، هي نفسها القواعد المعتمدة في تحقيق سائر الفنون من حيث العموم، بيد أن هناك قواعد تخص تحقيق الكتب المذكورة، ومن أهم هذه القواعد:

١ – أن المحقق قد يجد نفسه مضطرا للاستفادة من الرواية الشفوية، بل اعتبارها مصدرا مساعدا في التحقيق، كأن يكون، مثلا، بصدد تحقيق كتاب يترجم أعلاما بشرية أو جغرافية لا ينطقها بشكل سليم إلا أهل المنطقة التي ينتمي إليها المترجَم، أو توجد فيها المدينة المراد التحقيق في كيفية النطق بها.

---

(١) القصد هنا إلى "معجمات الأعلام" و"معجمات البلدان" و"معجمات الكتب"، لا "المعجمات اللغوية".

وقد كان للأقدمين باع طويل في تحقيق الأسماء على هذا المنوال، حيث كانوا لا يكتفون بالصيغة المشهورة للعَلَم، بل يستندون إلى الرواية الشفوية، لمعرفة الاتفاق أو الاختلاف الحاصل بشأن الاسم الواحد.

ونمثل لذلك بما قاله ابن عبد الحق البغدادي (ت ٧٣٢هـ/ ١٣٣١م) في التعريف بمدينة "ترمذ": "ترمذ: الناس يختلفون في هذا الاسم، والمعروف أنه بكسر التاء والميم. وأهل تلك المدينة متداول على لسانهم بفتح التاء وكسر الميم، وبعضهم يقول بضمها. وهي مدينة من أمهات المدن، مشهورة، راكبة على جيحون من شرقيه، متصلة العمل بالصغانيان، لأن جيحون يستقل عن شرب قراهم"(١).

٢ - أن المحقق قد يجد نفسه مضطرا لمراجعة النسخ المخطوطة التي اعتمدها المؤلف، لتجاوز الاضطراب الموجود بين المعلومات والأخبار الموجودة في الكتاب المراد تحقيقه وغيره من المصادر المخطوطة أو المطبوعة.

ومن التحقيقات التي يمكن أن نعتبرها أنموذجا ممتازا لِما قررناه، تحقيقات الأستاذ بشار عواد معروف، إذ كان يقوم بعمل شاق جدا قبل خوض غمار المقابلة بين النُسَخ التي اعتمدها في تحقيق الموسوعات التاريخية النفيسة التي أنجزها، ولا يعرف صعوبة هذا العمل إلا مَن كابده، وهو البحث في المصادر المعرفية التي اعتمد عليها المؤرِّخ في تصنيف كتابه.

من ذلك، تحقيقه لكتاب "تاريخ بغداد"، حيث رجع إلى مصادره المعرفية وبعبارته "مناجم الكتاب"، أو "موارد الكتاب"، سواء منها "كتب الأخبار"،

---

(١) مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع لصفي الدين عبد المؤمن بن عبد الحق البغدادي، تحقيق علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت، ط. ١، ١٣٧٣/ ١٩٥٤، ج١١، ص٢٥٩.

و"كتب الرجال"، و"كتب التراجم"، و"الكتب الأدبية"، يقول: "وقد كان من منهجي في تحقيق هذا الكتاب، تتبع هذه الموارد، والإشارة إلى موضع النقل، ما استطعت إلى ذلك سبيلا، وبما توفر منها، مطبوعها ومخطوطها، ومقابلة نص الخطيب بنص المورد الذي اقتبس منه، وتثبيت الاختلافات الأساسية، ولم يكن هذا الأمر هيِّنا، لأن الخطيب لا يسمي موارده في الأغلب الأعم، بل قد تختفي في ثنايا الإسناد"(١).

وبعد أن يقف على هذه المصادر، سواء منها التي صرح بها الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ/ ١٠٧٠م)، أو التي أهمل ذكرها، يُرْدِف ذلك بتنظيم مادة النص. وهنا تظهر عبقريته في قدرته على تتبع النسخ التي اعتمد عليها المؤلف، أعني النسخ المخطوطة التي وصلت إلى يد الخطيب البغدادي، اعتمادا على المُعْطيات الكوديكولوجية التي تضمنتها تلك النسخ، كالتعليقات التي سجلها فيها الخطيب البغدادي، من قبيل قوله: "قرأت هذا الكتاب"، أو "انتهيت من قراءته"، إلخ.

جَمْعُ النُّسَخ على ضوء المصادر المساعدة

هنا يتميز المحقق الحاذِق عن غيره، حيث إن "فن التاريخ" و"علم التراجم"، يعتمدان أساسا على تحري الصدق، وكلما ثبت صدق ما في الكتاب من تواريخ وأخبار، كان أولى بالاعتماد عليه.

---

(١) تاريخ مدينة السلام وأخبار محدثيها وذكر قطانها العلماء من غير أهلها وواردها (= "تاريخ بغداد") لأحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، تحقيق بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط. ١، ١٤٢٢/ ٢٠٠١، ج١، ص٢١٧.

فالمحقق المتمرِّن، والواعي بثقل هذه المسؤولية، يبحث عن النُّسَخ الصحيحة التي لا يخرم فيها الشرط المذكور. ولعل النسخ المكتوبة بخط العلماء من المؤرخين والأخباريين تحقِّق الشرطَ المذكور. وهذا ما نجده عند بشار عواد معروف في تحقيقه لِـ "تاريخ بغداد"، حيث اعتمد على نُسَخ مهمة جدا كانت بأيدي مؤرخين كبار وعلماء لا يُشَقُّ لهم غبار، ولا تُجهل لهم آثار. ونذكر من هذه النسخ التي اعتمد عليها:

أ ـ النسختان المكتوبتان بخط الحافظ صائن الدين ابن عساكر.

ب ـ الأجزاء التي نقلها بعض مهرة النُّسّاخ من أصل الخطيب البغدادي وكتابه وخطه.

ج ـ النسخ المنقولة من نسخ بعض كبار العلماء، كعبد الوهاب بن مبارك الأنماطي، إلخ.

الاستناد إلى المعطيات الكوديكولوجية

لا تخفى أهمية المعطيات الكوديكولوجية في ضبط النصوص وتصحيحها، وأيضا في اعتماد النسخ التي تُصْطَفى لتكون أصلا للمقابلة، فكثيرا ما يفيدنا "تقييد الختام"(١) بمعلومات تفيد أن هذه النسخة أو تلك مكتوبة بخط المؤلف، أو

---

(١) يسمى أيضا بـ "التختيم"، و"التختيمة"، "تقييد الفراغ"، و"حرد المتن"، و"الكولوفون" حفاظا على المصطلح الإفرنجي "**Colophon**"، "وهو التقييد الموجود في آخر النص، والمتعلق بالنساخة وبياناتها" (**مصطلحات الكتاب العربي المخطوط: معجم كوديكولوجي**، لأحمد شوقي بنبين ومصطفى طوبي، منشورات الخزانة الحسنية - دار أبي رقراق، الرباط، ط. ٤، ٢٠١١، ص٦٢، ٨٦، ١١٦ - ١١٧، ٢٩٢، وانظر أيضا: "**علم الاكتناه العربي الإسلامي**" لقاسم السامرائي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ط. ٢، ١٤٢٩/ ٢٠٠٨، ص١٨١ - ١٨٣، "**مشكلات فهرسة المخطوطات العربية**" لقاسم السامرائي أيضا، ضمن أعمال ندوة "**المخطوطات العربية في الغرب**

منقولة من خطه بدون واسطة، أو بواسطة واحدة، أو بواسطتين، إلخ، أو أنها مكتوبة بخط أحد كبار العلماء، أو بخط أحد مَهَرة النساخ المشهود لهم بالضبط والسلامة من الهنات.

وقد تكتسب أهميتها مما كُتِب عليها من "قراءات" و"سَمَاعات"، و"إجازات"، و"تملُّكات"، إلخ.

ونمثل لذلك أيضا بطريقة بشار عواد معروف في التعامل مع الموسوعات التاريخية التي حققها، حيث استفاد من المعطيات الكوديكولوجية على مستويين:

أ- مستوى ضبط النص وتصحيحه.

ب - مستوى التأريخ للنص.

وأهم هذه المعطيات الكوديكولوجية ما وقف عليه من عبارات للخطيب البغدادي، تفيد في معرفة النسخ التي اعتمد عليها هذا الأخير في تصنيف "تاريخ بغداد"، حيث إنه استطاع أن يَعْرف المصادر المعرفية الأصلية التي اعتمد عليها مبحوثه في تصنيف كتابه، من خلال العبارات التي كتبها فيها، من قبيل قوله مثلا: "قرأت هذا الكتاب..."، أو "انتهيت من قراءة هذا الكتاب"، أو بعض تعليقاته التي تفيد أنه فعلا اطلع على هذه المخطوطة أو تلك.

الإسلامي: وضعية المجموعات وآفاق البحث"، مؤسسة الملك عبد العزيز - مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ١٩٩٠، ص٢١٩، "المدخل إلى علم الكتاب المخطوط بالحرف العربي" لفرنسوا دِيرُوش، تعريب أيمن فؤاد سيد، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، لندن، ١٤٢٦/ ٢٠٠٥، ص٤٦٨ - ٤٧٤، "تقاليد المخطوط العربي: معجم مصطلحاتٍ وببليوجرافية (الببليوجرافية)" لآدم جاسّك، إعداد محمود محمد زكي، معهد المخطوطات العربية (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم)، القاهرة، ١٤٢٩/ ٢٠٠٨، ص٧٣ - ٧٤).

ولم يقف عند هذا الحد، بل اعتمد على تلك المصادر في المقابلة.

ومن الأمور التي تجدر الإشارة إليها، أنه وقف على كتب اعتمدها الذهبي في تصنيف موسوعته التاريخية "تاريخ الإسلام" مكتوبة بخط مؤلفيها[١]، مما يعطي للمقابلة قيمة أكبر.

تقنية التعامل مع كتب التراجم في التحقيق

عندما نتعامل مع نص محقَّق، فإن أهم الخطوات المساعدة على إنجاز التحقيق، تكمن في الرجوع إلى المصادر التي تعيننا في ترجمة "الأعلام البشرية" و"الأعلام الجغرافية". وقد نحتاج أيضا إلى معجمات متخصصة، لفك مُغلق بعض المصطلحات الفنية، أو التي قَلَّ تداولها في عصرنا أو انعدم، من قبيل معجمات الدخيل من الكلمات الأعجمية، ومن أهم ما صُنف في هذا الباب كتاب "المُعَرَّب

(١) يُطْلَق على الكتب المكتوبة بخط مؤلفيها "الأوتوغراف" (Autographe) (مصطلحات الكتاب العربي المخطوط، ص٣٧، دراسات في علم المخطوطات والبحث البيليوغرافي لأحمد شوقي بنبين، منشورات "الخزانة الحسنية"، الرباط - المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، ط. ٢، ٢٠٠٤، ص١٤ - ١٥، ١٩). ولا ينبغي الخلط بين المعنى الذي يؤديه هذا المصطلح، وهو الحرف المخطوط المنسوب لصاحبه، وبين الحرف الطباعي المنسوب إلى مخترعه (Elzévir)، انظر الإشارة إلى هاذين المصطلحين في:

- Bach (Charles Henry) et Oddon (Yvonne), **Petit guide du bibliothécaire, éditions Bourrelier**, Paris, 1952, p. 154.

من الكلام الأعجمي على حروف المعجم" لأبي منصور موهوب بن أحمد الجواليقي (ت ٥٤٠هـ/ ١١٤٥م)[١].

وقد نحتاج أيضا إلى المعجمات اللغوية، كـ "لسان العرب" لابن منظور (ت ٧١١هـ/ ١٣١١م)، و"تاج العروس" لمرتضى الزَّبِيدِي (ت ١٢٠٥هـ/ ١٧٩٠م)، في شرح الكلمات التي أصبحت مجهولة، مبنىً ومعنىً، لدى القارئ العربي المعاصر، مع الحذر من استعمال "كتاب العين" لأحمد بن خليل الفراهيدي (ت ١٧٣هـ/ ٧٨٩م)، حيث احتوى على أخطاء كثيرة، من شأنها أن تضلل غير المتخصص في "علوم اللغة"، وهذا ما جعل أبا بكر محمد بن الحسين الزُّبَيْدي الإشبيلي (ت ٣٧٩هـ/ ٩٨٩م) يختصره بحذف ما ورد فيه من أخطاء وأوهام[٢]، يقول في خطبة مختصَره: "ومذهبنا أن نصلح ما وجدناه في الكتاب مختلا، وأن نوقع كل شيء منه مواقعه، وأن نضعه في بابه إن شاء الله، ونحن نربأ بالخليل من نسبة هذا الخلل إليه، أو التعرض للمقاومة له والرد عليه، بل نقول إن الكتاب لا يصح له، ولا يثبت عنه، فقد كان جلة البصريين الذين أخذوا عن أصحابه، وحملوا عنه علمه عن رواته، ينكرون هذا الكتاب ويدفعونه، إذ لم يرد إلا عن رجل واحد غير مشهور في أصحابه، وأكبر الظن فيه أن الخليل سبَّب أصله، ورام

(١) منشور بتحقيق "ف. عبد الرحيم"، دار القلم، دمشق، ط. ١، ١٤١٠/ ١٩٩٠.

(٢) مختصر الزُّبَيْدي على "كتاب العين" مشهور بعنوان وصفي هو "مختصَر كتاب العين"، بيد أننا اخترنا له عنوانا وصفيا آخر هو "الاستدراك على كتاب العين" (فهرس مخطوطات اللغة، إنجاز خالد زَهْري ومصطفى طوبي، سلسلة "فهارس الخزانة الحسنية"، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، ط. ١، ٢٠٠٣، ص١٤ - ١٦).

تثقيف كلام العرب به، ثم هلك عنه قبل تمامه، فتعاطى إتمامه مَن لا يقوم في ذلك مقامه، فكان ذلك سبب الخلل الواقع به، والخطأ الموجود فيه"(١).

وما قيل في "**كتاب العين**" للخليل الفراهيدي يقال في "**كتاب الصحاح**" لإسماعيل بن حماد الجوهري (ت ٣٩٦هـ/ ١٠٠٥م)، حيث نقحه من أخطائه، وهذبه من هناته، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي (ت بعد ٦٦٦هـ/ ١٢٦٧م) في كتابه "**مختار الصحاح**".

وعليه، فإن الأولى عدم الالتفات إلى "**كتاب العين**" و"**كتاب الصحاح**"، إلا إذا كان **المحقق** متخصصا في "**علوم اللغة**"، عارفا بمواطن الخلل فيهما.

هذا، ومن **عيوب التحقيق**، إثقال **هوامشه** بشرح الكلمات الواضحة، التي تجعل من صاحبها واحدا من اثنين: إما أنه جاهل **باللغة العربية** لحد أنه لا يفهم ما يفهمه العجائز والصبيان منها، وإما أنه يستخف بالقارئ ويستهزئ به.

ونمثل لذلك بصنيع أحد المتطاولين على **كتب التراث**، نشر **رسالة** منسوبة لأبي عبد الله محمد بن علي الحكيم الترمذي (ت ٣١٨هـ/ ٩٣٠م)، وهي الموسومة بـ "**بيان الفرق بين الصدر والقلب والفؤاد واللب**"، بزعم "**التحقيق والتعليق**"(٢)، فشحن **هوامشه** بالسخافات، وفضول الكلام، والإشارات الساذجة، ونكتفي بأمثلة ثلاثة من ذلك:

---

(١) مخطوط محفوظ في الخزانة الحسنية بالرباط، مسجل تحت رقم "٧٨١"، خطبة الكتاب.

(٢) **بيان الفرق بين الصدر والقلب والفؤاد واللب** لأبي عبد الله محمد بن علي الحكيم الترمذي، تحقيق وتعليق أحمد عبد الرحيم السايح، مركز الكتاب العربي للنشر، القاهرة، ط. ١، ١٩٩٨.

فهو يعلق؛ مثلا؛ على قول الحكيم الترمذي: "وأحب أن أشرح له بتوفيق الله" بهذا التعليق السخيف: "وأحب أن أشرح له بتوفيق الله تعالى: أي أبين، وأوضح للسائل المراد من القلب، والصدر، والفؤاد، واللب، برعاية الله، وتوفيقه، وتيسيره"(١).

ويعلق على قول الحكيم الترمذي: "إذ هو ميسر كل عسير" بقوله: "إذ هو ميسر كل عسير: قال تعالى، في "سورة الانشراح": ﴿فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا * إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾ "(٢).

ويعلق على قول الحكيم الترمذي: "وبه أستعين"، بهذا التعليق الذي لم أر أسخف ولا أغبى منه: "الاستعانة تكون بالله"(٣).

التعامل مع المصادر المتخصصة

عندما نعتمد على مَصْدر مساعد، فإن ذلك يكون في اتجاهين: عام، وخاص.

الاتجاه العام: أن يكون **المُعْجَم** المعتمَد عليه من صميم الفن الذي يعالجه الكتاب المراد تحقيقه. فإذا كان الكتاب تاريخيا أو أخباريا، فإن المصادر التي ينبغي اعتمادها أساسا هي كتب التاريخ، والأخبار، والترجمات، والمناقب، والطبقات، والأخبار، التي صُنِّفت قبله.

---

(١) المصدر نفسه، ص١٥.

(٢) المصدر نفسه، ص١٥.

(٣) المصدر نفسه، ص١٥.

الاتجاه الخاص: ويقتضي أن يكون المصدر المرجوع إليه في توثيق مسألة مذكورة في الكتاب إلى مصادر من صميم تلك المسألة، فإذا أردنا؛ مثلا؛ أن نوثق **مسألة فقهية**، فيجب الرجوع إلى **المظان الفقهية**، بل قد نتخصَّص أكثر، فنرجع إلى المظان المتخصصة في مذهب **فقهي** بعينه، فإذا كانت المسألة تنتمي إلى **الفقه المالكي**، نرجع مثلا إلى "**البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل في مسائل المستخرجة**" أو "**المقدمات الممهدات**" كلاهما لأبي الوليد محمد بن أحمد ابن رشد القرطبي المالكي (ت ٥٢٠هـ/ ١١٢٦م)، أو إلى "**المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوي أهل إفريقية والأندلس والمغرب**" لأبي العباس أحمد بن يحيي الونشريسي المالكي (ت ٩١٤هـ/ ١٥٠٨م)، وإذا كانت المسألة الفقهية على **المذهب الشافعي**، رجعنا مثلا إلى "**البسيط في المذهب**" لأبي حامد محمد بن محمد الطوسي الغزالي الشافعي (ت ٥٠٥هـ/ ١١١١م)، وإذا كانت على **المذهب الحنفي**، رجعنا مثلا إلى "**المبسوط في الفقه الحنفي**" لشمس الدين أبي بكر محمد بن أبي سهل السَّرَخْسِي الحنفي (ت ٤٨٢هـ/ ١٠٨٩م)، وإذا كانت على **المذهب الحنبلي**، رجعنا مثلا إلى "**المغني**" لموفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة الحنبلي (ت ٦٢٠هـ/ ١٢٢٣م)، وإذا كانت على **المذهب الظاهري**، رجعنا مثلا إلى "**المحلى بالآثار شرح المجلى بالاختصار**" لعلي بن حزم الظاهري الأندلسي (ت ٤٥٦هـ/ ١٠٦٤م)، وإذا كانت على **المذهب الجعفري**، رجعنا مثلا إلى "**شرائع الإسلام في مسائل الحلال والحرام**" للمحقق الحلي الإمامي (ت ٦١٦هـ/ ١٢١٩م)، أو إلى شرحه "**جواهر الكلام**" لمحمد حسن النجفي الإمامي (ت ١٢٦٦هـ/ ١٨٤٩م). وإذا كان على المذهب **الإسماعيلي**، رجعنا إلى "**دعائم الإسلام في ذكر الحلال والحرام**" للقاضي أبي حنيفة النعمان بن محمد القيرواني الإسماعيلي (ت ٣٦٣هـ/ ٩٧٣م).

وإذا كانت على المذهب الزيدي، رجعنا مثلا إلى "**البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار**" للمهدي أحمد بن يحيى المرتضى الزيدي (ت ٨٤٠هـ/ ١٤٣٦م)، وإذا كانت على المذهب الإباضي، رجعنا مثلا إلى "**كتاب الإيضاح**" لأبي ساكن عامر بن علي الشماخي الإباضي (ت ٧٩٢هـ/ ١٣٨٩م).

ويمكن أن نتخصص أكثر من التخصص المذكور، بحيث ننظر في المصدر المرجوع إليه لنتساءل: "هل مؤلفه فقيه **بالأصالة** أو فقيه **بالتَّبَع**؟"، بحيث لا نرجع إليه إذا كان فقيها بالتبع، فكم من مؤرخ أو متكلم أو فلكي جعل من بين مؤلفاته مؤلفا في الفقه أو غيره من الفنون دون أن يُعَدَّ متخصصا فيه، ونمثل لذلك بكتاب في "**مصطلح الحديث**" لأبي الحسن علاء الدين علي بن أبي الحرم القرشي، المعروف بابن النفيس الدمشقي (ت ٦٨٧هـ/ ١٢٨٨م)، وهو "**المختصر في علم أصول الحديث النبوي**"، إذ لا ينبغي الاعتماد عليه، لأن ابن النفيس كان طبيبا بالأصالة، ولم يكن من **علماء الحديث**.

ومن هذا القبيل، اعتماد كثير من المحققين على كتاب "**إحياء علوم الدين**" لأبي حامد الغزالي، وهو أمر غير محمود، ويجعل الإحالة غير ذات قيمة.

نعم، يمكن مراجعته في العلوم التي أبدع فيها، وشُهِدَ له فيها بالإمامة، كـ "**علم التصوف**"، و"**علم الكلام**"، و"**علم المنطق**"، و"**علم الفقه**"، و"**علم أصول الفقه**". أما "**علم الحديث**"، فليس للرجل فيه نصيب كالذي نجده عند أهل هذا الفن، إذ إنه لم

يكن محدِّثا، ولا عُرف عنه أنه كان منشغلا به، بل إنه اعترف بأن بضاعته في "علم الحديث" مزجاة[١].

وإذا كان تخريج الأحاديث من "الإحياء" غير مرْضِيّ، فإن التخريج من المؤلفات التي جعلها مؤلفوها تعليقا أو شرحا عليه، غير مرْضِيّ من باب أولى وأحرى.

كالتخريج من "المغني عن حمل الأسفار" لزين الدين عبد الرحيم العراقي، من قبيل حديثٍ نبوي ذكره أبو عبد الله محمد بن يوسف السنوسي في "شرحه على صغراه"، وهو: "إن قليل العمل ينفع مع العلم بالله تعالى عز وجل، وإن كثير العلم لا ينفع مع الجهل"، فعلق عليه مَن نشره نشرة رديئة جدا بدعوى التحقيق بقوله: "أخرجه العراقي في المغني عن حمل الأسفار"، مع الإشارة إلى الجزء والصفحة[٢]، وكان عليه - على الأقل - أن يذكر عَزْوَ العراقيِّ الحديثَ إلى راويه، والنشرة الرديئة التي أنجزها هذا الشخص مثقلة هوامشها من أولها إلى آخرها بهذا النوع من التعليق، بل بما هو أسوأ منه.

وكالتخريج من "إتحاف السادة المتقين" لمرتضى الزبيدي، حيث نجد باحثا حقق كتاب "تحفة الإخوان"، وأكثر من تخريج الأحاديث من الكتاب المذكور،

---

(١) قانون التأويل لأبي حامد الغزالي، ضمن المجموعة السابعة من رسائل الإمام الغزالي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط. ١، ١٤٠٩/ ١٩٨٨، ص١٣٢. وقد أشار إلى ذلك الشعراني أيضا (الطبقات الصغرى لأبي المواهب عبد الوهاب الشعراني، وضع حواشيه محمد عبد الله شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط. ١، ١٤١٩/ ١٩٩٩، ص٢١).

(٢) العقيدة الوسطى وشرحها لأبي عبد الله محمد بن يوسف السنوسي التلمساني، تحقيق السيد يوسف أحمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط. ١، ١٤٢٧/ ٢٠٠٦، ص٧٠.

ونمثل ذلك بأحاديث نبوية ذكرها مؤلِّف الكتّاب المحقَّق، وهي: "اعطوا العينين حظهما من العبادة، قيل: وما حظهما من العبادة؟ قال: النظر في المصحف"، "فضل مَن قرأ القرآن نظرا على مَن يقرأه ظاهرا، كفضل الفريضة على النافلة"، "من أحيى سنة من سنتي قد أميتت، فكأنما أحياني، ومن أحياني، كان معي في الجنة"، وعلق عليها جميعا بقوله: "أخرجه الزَّبِيدي في **إتحاف السادة المتقين**، مع الإشارة إلى الجزء والصفحة[1]، والكتّاب مليء بهذه الإحالة في هوامشه، مع الأخذ بعين الاعتبار، أن عبارة "**أخرَجهُ**" تقال في حق راوي الحديث، كالبخاري، ومسلم، والترمذي، والنسائي، وأبي داود، وابن ماجه، وأحمد بن حنبل، والدارمي، إلخ، أمّا في حق غير الرواة، فنستعمل كلمة "**ذَكَرَهُ**".

وتكمن أهمية الرجوع إلى **المصادر المتخصصة**، عندما نرجع إلى بعض **المعجمات** المعاصرة، التي كتبها أصحابها من غير أن يكونوا متخصِّصين فيما دوَّنوه، فنقف فيها على هنات إن لم ينتبه إليها الباحث، فلا شك أنها ستضلله، وتجعل تحقيقه مشوبا بالثغرات.

ونخص بالذكر، في هذا المقام، "**معجم المؤلفين**" لعمر رضا كحاله (ت ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م). فهذا الكتّاب، وإن كُنّا لا ننكر أهميته بالنسبة للمبتدئين، فإنه بالنسبة للمتخصصين، والذين خاضوا غمار التحقيق، لا يمكن أن يُعتبَر مرجعا لهم، إلا على سبيل الاستئناس، مع عدم الثقة فيما ينقلونه منه، إلا بعد التأكد من صحته، ومقارنته بما ورد في **المصادر** التي رجع إليها عمر رضا كحاله.

---

(١) **تحفة الإخوان ببعض مناقب شرفاء وزان** لحمدون بن محمد الطاهري الجوطي الفاسي، تحقيق محمد العمراني، سلسلة "**رسائل وأطروحات، رقم ١٤**"، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سايس فاس - مطبعة سايس كرافيك، فاس، ط. ١، ١٤٣٢/ ٢٠١١، ص٢٢٥ - ٢٢٦، ٢٢٨.

وذلك بسبب الأخطاء التاريخية والمنهجية والمعرفية الفادحة التي وقع فيها، والتي يمكن أن تضلل الباحث، خاصة عندما يتعامل مع أعلام المغرب. وقد اتخذت هذه الأخطاء عدة تجليات، أهمها ثلاثة:

الأول: التعريف بالمؤلف الواحد في أكثر من موضع داخل الكتاب، وذلك لأسبابٍ، منها أن بعض الأعلام عُرِفوا باسميْن اثنين من أسماء الشهرة أو أكثر، فاعتقد كحاله أنهما عَلَمَان منفصلان، والحال أن الأمر يتعلق بعَلَم واحد.

ومن أمثلة هذا الاضطراب في الترجمات، أنه ترجمَ ابن القاضي المكاسي (ت ١٠٢٥هـ/ ١٦١٦م) مرتين في موضعين، معتقدا أنهما عَلَمَيْن مختلفيْن: المرة الأولى في الجزء الثاني، وذكر اسمه كاملا هكذا: "أحمدَ بنَ محمد بن محمد بن أحمد بن علي بن عبد الرحمن بن أبي العافية المكاسي الزناتي، ويعرف بابن القاضي، أبو العباس"، مع الإشارة إلى الاختلاف في تاريخ ولادته، حيث اختار عام ٧٢١هـ، وأحال في الهامش إلى الرواية الأخرى وهي ٧٢٤هـ[١]، والمرة الثانية في الجزء الثالث عشر، وذكر اسمه مختصَرا هكذا: "أحمد بن محمد، من نسل ابن أبي العافية، ويعرف بابن القاضي"، دون الإشارة إلى الاختلاف في تاريخ ولادته كما صنع في الموضع الأول[٢].

والحال، أن الأمر يتعلق بعَلَمٍ واحد.

---

(١) **معجم المؤلفين: تراجم مصنفي الكتب العربية**، لعمر رضا كحاله، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د. ت.، ج٢، ص١٤٧.

(٢) **المرجع نفسه**، ج١٣، ص٣٦٩.

وترجم حسن القُوَيْسِنِي في ثلاثة مواضع من الجزء الثالث. في الموضع الأول قال فيه: "البرهان القويسني، الشافعي، شيخ الأزهر"، مع تحديد تاريخ وفاته بعام (١٢٥٤هـ/ ١٨٣٨م)، ولم يذكر من المصادر التي اعتمد عليها إلا مرجعا واحدا، وهو "**كنز الجوهر في تاريخ الأزهر**" (ص١٤١ - ١٤٢)، ورمز إليه بالحرف "**ط**" الذي يشير إلى أنه مطبوع[1].

وفي الموضع الثاني قال فيه: "حسن القويسني: حسن بن درويش القويسني"، وحدد تاريخ وفاته بعام ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م، مع الإشارة في الهامش إلى أنه في "**الأعلام**" للزركلي حُدِّدَ بعام ١٢٥٤هـ، والمصادر التي اعتمد عليها هي: "**فهرس المنطق**"، المكتبة البلدية (ص. ١٥)، "**فهرست الخديوي**" (ج. ١٦، ص. ٦٣)، "**هدية العارفين**" للبغدادي (ج. ١، ص. ٣٠١)، "**إيضاح المكنون**" للبغدادي أيضا (ج. ٢، ص. ٢٤)[2].

وفي الموضع الثالث قال فيه: "حسن القويسني، شيخ الأزهر سنة ١٢٥٠هـ"، وقال في تاريخ وفاته: "كان حيا ١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤م"[3].

أما مؤلفات القويسني، فقد نسب له في الموضعيْن الأول والثالث: "**رسالة في المواريث**" و"**شرح على متن السلم في المنطق**"، ونسب له في الموضع الثاني كتابا واحدا، وهو "**شرح السلم المرونق في المنطق**".

---

(١) المرجع نفسه، ج٣، ص٤٣.
(٢) المرجع نفسه، ج٣، ص٢٢٣ - ٢٢٤.
(٣) المرجع نفسه، ج٣، ص٢٧٢.

وهكذا نلاحظ الاضطراب الحاصل في الترجمات الثلاث، على كل المستويات، تاريخ الوفاة، والمصادر المعتمَدة في الترجمة، والمصنَّفات المنسوبة، وهذا ترتب عليه اعتقاده أن الأمر يتعلق بثلاث شخصيات مختلفة، والحال أن الأمر يتعلق بعَلَم واحد.

والأمثلة على ذلك في "**معجم المؤلفين**" كثيرة.

الثاني: **التصحيفات والتحريفات** التي شملت أسماء كثير من الأعلام، ونمثل لذلك بإثباته اسمَ أبي العباس أحمد بن محمد بن عثمان الأزدي، المعروف بابن البناء المراكشي (ت٧٢١هـ/ ١٣٢١م)، هكذا: "ابن البناء الأزدي **العدوي**"، والصحيح هو: "ابن البناء الأزدي **العددي**"[١].

الثالث: غاب عنه ارتباط كثير من الأسماء - في كيفية النطق بها - بالمجال الثقافي الذي تحرَّك فيه. من ذلك، مثلا، أن المغاربة يفرقون بين "**مُحمد**" بضم الميم، و"**مَحَمَّد**" بفتحها[٢]، وأحيانا يضعون عوض الفتحة همزة الوصل هكذا: "**امحمَّد**"، وقد يلجئون إلى طريقة ثالثة في إثباتها، وهي وضع كلمة "**فَتْحًا**" بعدها هكذا: "**محمد فَتْحًا**"، إشارة إلى وجوب نُطقها بفتح الميم، وإلى ضرورة تمييزها عن الاسم المضموم، وقد يستعملون الطرق المذكورة كلها لمزيد التأكيد والبيان، كما هو صنيع ابن المؤقت المراكشي في هذه الترجمة: "ومنهم، الولي الصالح، أبو عبد الله سيدي

(١) المرجع نفسه، ج٢، ص١٢٦.

(٢) ينطق المغاربة الميم ساكنة في الاسم المذكور هكذا: "**مْحَمّدْ**"، لكنهم عند إثباتها رَسْمًا يفتحونها، وهذا ظاهر من حيث مراعاتهم لقاعدة من قواعد اللغة العربية، وهي عدم ابتداء الكلام أو استئنافه بحرفٍ ساكن، وقد يكون ذلك بسبب أنها تُلفَظُ مُتوسطة بين الفتحة والسكون، فأثبتوها بالفتحة على جهة التغليب.

مَحمد فَتّحًا (امحمد)، هكذا يُعْرَف، بُنِيَت عليه قبة صغرى بقبور الشرفاء من الحومة المذكورة[(١)]"[(٢)].

وقد كان المغاربة - وما زالوا - يفرقون بين الاسمين المذكورين، إذ يعتبرون "**مَحمدا**" بالفتح غير "**مُحمد**" بالضم، ولهذا تجد داخل الأسرة الواحدة الاسمين المذكورين لأخوين من أب واحد وأم واحدة.

بيد أن عمر رضا كحاله اعتبر كلمة "**فتحا**" جزءا من اسم الأعلام الموسومين بـ "**مَحمد**". فبعد ترجمة البَيْلُونِي، وهو محمد بن فتح الله بن محمود بن محمد بن حسن الحلبي، ترجم للسجلماسي، واضعا اسمه هكذا "**محمد فتحا** بن أحمد بن محمد بن عبد العزيز الحسني العلوي السجلماسي"[(٣)]، معتقِدا أن كلمة "فتحًا" جزء من الاسم، وسار على هذا الخطإ في ترجمته **واحد وعشرون عَلَمًا** مغربيا، آخرهم "**محمد فتحا** بن الهادي غرِّيط المكّاسي المراكشي"، واضعا بعده مباشرة "مُحمد بن فتُّوح بن عبد ربه العجيمي الإشبيلي"[(٤)].

والحال، أن كلمة "**فتحا**"، يجب إلغاؤها في الترتيب الألف بائي، مما يجعل التراجم المشار إليها، في غير موضعها.

---

(١) أي: حومة الزاوية العباسية في مدينة مراكش.

(٢) **السعادة الأبدية في التعريف بمشاهير الحضرة المراكشية** لمحمد بن محمد ابن المؤقت المسفيوي المراكشي، تحقيق حسن جلاب، وأحمد متفكر، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، ط. ١، ١٤٢٣/ ٢٠٠٢، ج ١، ص٢٥٤.

(٣) **معجم المؤلفين**، ج١١، ص١١٧.

(٤) **المرجع نفسه**، ج١١، ص١١٧ - ١٢١.

ولتفادي الخطأ المذكور، وما كان على شاكلته من أخطاء وأوهام، يجب أن يكون المؤرِّخ خبيرا بثقافة الأمة التي يترجم لأعلامها.

ومن ثمار التمييز بين الاسميْن المذكورين، أن بعض الأعلام يتفقون في اسم الأب، والجد الأول، والجد الثاني، والجد الثالث، واسم الشهرة، ناهيك عن المعاصَرة، ولا يفرِّق بينهما إلا بضم الميم الأولى في "**محمد**" أو فتحها.

ونمثل لذلك بعلَمَيْن أخويْن ذكرهما محمد المختار السوسي في رحلته "**خلال جزولة**"، وهما: **مُحمد** (ضَمًّا) بن العربي بن محمد بن صالح الرُّدَاني، وأخوه **مَحمد** (فَتْحًا) بن العربي بن محمد بن صالح الرُّدَاني، فالأول توفي نحو ١٣٣٤هـ، والثاني توفي عام ١٣٣٠هـ[١].

وهذا ما يجعل كتاب "**الأعلام**" لخير الدين محمود الزركلي (ت ١٣٩٦/ ١٩٧٦)، أولى بالاعتماد عليه من "**معجم المؤلفين**"، حيث إن الزركلي، على الرغم من كونه مشرقيا، فقد استفاد من إقامته الطويلة في المغرب، عندما كان يشتغل فيه سفيرا للمملكة العربية السعودية، إذ كان يرجع إلى حفدة كثير من الأعلام المغاربة الذين ترجمهم، ليتأكد من اسم شهرته، وضبط اسمه، وقد يراجع ما تركه من مؤلفات **مخطوطة** حافظ عليها أحفاده. ولهذا كان - لدى الإشارة إلى مصنَّفات المترجَمين - يرمز إلى الكتاب؛ إذا كان لم يزل **مخطوطا** إلى وقت تأليف "**الأعلام**"، بالحرف "خ"، وإذا كان مطبوعا يشير إليه بالحرف "ط"، وقد يأتي بصورة من **الكتاب المخطوط** الذي وقف عليه، ويجعله بجانب ترجمة المؤلف. وهذا

---

(١) **خلال جزولة** لمحمد المختار السوسي، تطوان، ١٣٧٩، ج٤، ص١٢٠.

ما جعل أخطاءه قليلة، إذا ما قورنت بالزّلاّت الجسيمة التي ارتكبها عمر رضا كحاله.

وعلى الرَّغم من الهنات التي لم يسلم منها كتاب "**الأعلام**" نفسُهُ، فإنه يبقى مرجعا لا يستغني عنه باحث، بل يمكن القول بدون تردد: إنه أهم مرجع معاصر في بابه. وتلك الهنات، إنما هي من باب قولهم: "لكل جواد كبوة"، وهذا لا يعفي المحقق من ضرورة مراجعة **المَظَانّ** التي يحيل إليها الزركلي، لأن **معرفة الرجال** يجب اغترافها من المظان، لا من المراجع.

التنويع في المصادر المساعدة والاعتماد على التي تحرى الدقة

لا يخفى أن **المصادر التاريخية والأخبارية** تتفاوت فيما بينها من حيث تَحَرِّي الدقة في تسجيل المعلومات، وفي تحديد تاريخ ولادة المترجَم وتاريخ وفاته. لذا، يكون لزاما على **المحقق** أن يجتهد في النظر في **مصادر مختلفة** ذات الموضوع الواحد، للاعتماد على الأكثر تدقيقا.

وهذا التنويع له فوائد كثيرة في **التحقيق العلمي**، نكتفي بذكر ثلاث منها:

الفائدة الأولى: المعرفة الدقيقة بالتواريخ: ويمكن أن نمثل لذلك بمصدرين تاريخيينْ، أرّخ مؤلِّفاهما لأعلام القرن العاشر، وهما: "**دوحة الناشر لمحاسن من كان بالمغرب من مشايخ القرن العاشر**" لأبي عبد الله محمد بن علي ابن عسكر الحسني الشفشاوني (ت ٩٨٦هـ/ ١٥٧٨م)، و"**الكواكب**

السائرة بأعيان المائة العاشرة" لأبي المكارم نجم الدين محمد بن محمد الغزي (ت ١٠٦١هـ/ ١٦٥٠م).

فإذا أردنا أن نحدد، مثلا، تاريخ وفاة أبي الحسن علي بن ميمون الغماري الفاسي، دفين بيروت، فعلى أيهما نستند؟

على الرغم من الأهمية الكبيرة التي يمتاز بها كتاب "دوحة الناشر"، لِما قدمه من معلومات نفيسة جدا عن أعلام المغرب، لاسيَّما الذين عاصرهم من شيوخه وأصحابه، فإن محققه الأستاذ محمد حجي سجل عليه بعض المؤاخذات، يهمنا منها، في هذا المقام، الملاحظة التالية: "عدم تحديد تواريخ وفيات الأشخاص الذين يترجم لهم، فهو وإن اعتذر عن ذلك بقلة اعتناء الناس بضبط التواريخ آنذاك، فإن ظاهرة التقريب عنده تكاد تكون شاملة، بعكس ما نجده عند معاصريه من ضبط وتدقيق في ذلك، أمثال أحمد المنجور في "فهرسه"، وأحمد ابن القاضي في "درة الحجال"، وغيرهما"[١].

وملاحظة محمد حجي صحيحة، ولا غبار عليها، فقد سجل ابنُ عسكر الشفشاوني تاريخَ وفاةِ ابن ميمون الغماري الفاسي بهذه الصيغة: "توفي رضي الله عنه ببلاد الشام، في أول هذه المائة[٢]، وأظن أنها في العشرة الثانية منها، والله أعلم، لأني لم أقف على التحقيق في تاريخ وفاته. وقبره هناك مزارة عظيمة، رحمة الله عليه"[٣].

---

(١) دوحة الناشر لمحاسن من كان بالمغرب من مشايخ القرن العاشر لمحمد ابن عسكر الشفشاوني الحسني، سلسلة "التراجم (١)"، مطبوعات دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، الرباط، ١٣٩٦/ ١٩٩٦، الصفحة ج.

(٢) يقصد: المائة العاشرة.

(٣) دوحة الناشر، ص٣٠.

فكلام ابن عسكر الشفشاوني مبهم، لا تحديد فيه، فلا هو حدد تاريخ وفاته، ولا عيَّن مكان وفاته داخل بلاد الشام، بخلاف نجم الدين الغزي، الذي نجده منشغلا، ليس فقط بتحديد تاريخ وفاته، بل بتحديد الليلة التي توفي فيها، وعرض أقوال المؤرخين في ذلك، والترجيح بينها، لاختيار الأصح، ولم يحدد المدينة التي توفي فيها داخل بلاد الشام، وهي "**بيروت**"، بل انشغل بتحديد مكان وفاته داخل هذه المدينة نفسِها، وهو "**مجدل معوش**"، كما ذكر المسجد الذي صلى الناس فيه عليه، وبيانُ ذلك في قوله: "وقال ابن طولون في حوادث سنة سبع عشرة وتسعمائة من تاريخه، ويوم الجمعة تاسع عشرته، يعني جمادى الآخرة، بعد صلاتها بالجامع الأموي، نودي بالسدة بالصلاة غائبة على الشيخ العالم السيد علاء الدين علي بن ميمون المغربي"، قال: "وقد صح أنه توفي ليلة الخميس حادي عشرة بتل بالقرب من مجدل معوش، وبه دفن" انتهى. ولم يختلف قول سيدي محمد بن عراق في "**السفينة**"، وقول ابن طولون، والشيخ موسى الكناوي، أن سيدي علي بن ميمون توفي في ليلة الحادي عشر من جمادى الآخرة، غير أن في كلام ابن طولون، أنه كان يوم الخميس، وتقدم أنه كان يوم الاثنين، وقول ابن طولون أصح، لأنه أرَّخ هو والحمصي وغيرهما مستهل جمادى المذكورة أنه كان يوم الاثنين، فيكون حادي عشرة يوم الخميس بلا شك، رحمه الله تعالى"(١).

في هذه الحالة، يكون لزاما على المحقق الاعتماد على "**الكواكب السائرة**" بالأصالة، ولا بأس بالإشارة إلى "**دوحة الناشر**" على جهة التَّبَع.

---

(١) **الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة لأبي مكارم نجم الدين محمد بن محمد الغزي، تحقيق جبرائل سليمان حبور، دار الآفاق الجديد، بيروت، ط. ٢، ١٩٧٢، ج١، ص٢٧٧ - ٢٧٨.**

هذا، وقد مثلنا بالمصدرين المذكورين، بسبب أن ابن ميمون الغماري عاش في المغرب مدة طويلة، ثم هاجر إلى المشرق، حيث تقلب في بلدان كثيرة، إلى أن انتهى به المقام في صالحية دمشق، ولما أحس بدُنُوِّ أجله، التجأ إلى بيروت رجاء الوفاة بها، مما يجعله شخصية علمية تستوي في ترجمته؛ من حيث الأهمية؛ **المصادر المغربية والمشرقية**، وإلا فإن العَلَم إذا كان مغربيا، فيجب اعتماد **المصادر المغربية** في ترجمته **بالأصالة**، **والمصادر المشرقية بالتبع**، لأن أهل مكة أدرى بشعابها، كما سنرى بعد حين.

ومن هنا تظهر أهمية أن يعتمد المحقق على أكثر من **مصدر تاريخي** واحد، عندما يريد ترجمة علم من الأعلام، فإذا كانت بعض المصادر لا تنضبط بتحديد التواريخ، كما في المثال الذي ذكرنا، فإن بعضها يحدد **تاريخ الولادة**، أو **تاريخ الوفاة**، لكن **قرائن** أخرى، في **مصادر** أخرى، قد تؤكد عدم صحة ذلك. وهذا هو موضوع الفائدة التالية:

الفائدة الثانية: تصحيح ما وقعت فيه بعض المصادر من أخطاء في تحديد التواريخ: ونمثل لذلك بالمصادر التي ترجمت أبا عبد الله محمد بن علي الحكيم الترمذي، فقد اختلف مترجموه في تاريخ وفاته، بين تواريخ، أدناها ٢٥٥هـ/ ٨٦٨م، وأعلاها ٣٢٠هـ/ ٩٣٢م[١]، حيث ذكر الشعراني، في **"الأجوبة المرضية"**، أنه توفي

---

(١) - Heer (Nicholas), «**A sûfî psychological treatise**», in **The Muslim World**, Volume LI, 1961, p. 25.

سنة خمس وخمسين ومائتين (٢٥٥هـ/ ٨٦٨م)[١]، وذكر عبد الرؤوف المناوي أن وفاته كانت في حدود العشرين وثلاثمائة (٣٢٠هـ/ ٩٣٢م)[٢].

لكن القول الأول، يدحضه ما ذكره مترجموه من كونه قدم نيسابور، وحدَّث بها سنة خمس وثمانين ومائتين (٢٨٥هـ/ ٨٩٨م)[٣]، كما تبطل دعوى عبد المحسن الحسيني، الذي قال: "والذي أستطيع أن أجزم به [...] هو أنه توفي في عام ٢٨٥هـ"[٤].

الفائدة الثالثة: الوقوف على الأخطاء التي وقعتْ فيها بعض المصادر بسبب تشابه الأسماء: ونمثل لذلك بأبي عبد الله محمد بن عبد الله الزيتوني، وهو اسم يشترك

---

(١) **جامع كرامات الأولياء** ليوسف بن إسماعيل النبهاني، المكتبة الشعبية، بيروت، ط. ٢، ١٣٩٤/ ١٩٧٤، ج١، ص١٢٩، وانظر أيضا "**هدية العارفين: أسماء المؤلفين وآثار المصنفين**" لإسماعيل باشا البغدادي، طبعة مصورة بالأوفست، منشورات مكتبة المثنى، بغداد - مطبعة المعارف، اسطنبول، ١٩٥١، ج٢، ص١٥.

(٢) **الكواكب الدرية في تراجم السادة الصوفية (الطبقات الكبرى)** لمحمد عبد الرؤوف المناوي، تحقيق محمد أديب الجادر، دار صادر، بيروت، ط. ١، ١٩٩٩، ج٢، ص١٣٣، **جامع كرامات الأولياء**، ج ١، ص١٢٩، **سلافة الصفا في تراجم رجال الشفا** لمحمد بن محمد المجوجي، تحقيق أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط. ١، ١٤٣٠/ ٢٠٠٩، ص٢٥٥.

(٣) **تذكرة الحفاظ** لشمس الدين الذهبي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د. ت. (مصورة من طبعة حيدر آباد، ١٣٧٧/ ١٩٥٨)، ج٢، ص٦٤٥، **طبقات الشافعية الكبرى** لتاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي، تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو، ومحمود محمد الطناحي، دار إحياء الكتب العربية - فيصل البابي الحلبي وشركاؤه، القاهرة، ط. ١، ١٣٨٨/ ١٩٦٨، ج٢، ص٢٤٥. **نسيم الرياض في شرح شفاء القاضي عياض**، لشهاب الدين الخفاجي، المطبعة الأزهرية المصرية، القاهرة، ١٣٢٧، ج١، ص١٦٩، **شذرات الذهب في أخبار من ذهب** لعبد الحي بن العماد الحنبلي، مكتبة القدسي، القاهرة، ١٣٥٠، ج٢، ص٢٢١، **الفتح الفياض**، مخطوط محفوظ في المكتبة الوطنية بالرباط، مسجل تحت رقم "١٧٠١ د"، ج١، ص٤٧.

(٤) **المعرفة عند الحكيم الترمذي** لعبد المحسن الحسيني، دار الكاتب العربي، القاهرة، ١٩٦٣، ص٢٣.

فيه عَلَمان مغربيان، أحدهما توفي في مدينة فاس، والثاني توفي في مدينة المسيلة. وكان ذلك سببا للخلط الذي وقعت فيه بعض المصادر، حيث ترجمت أحدهما وهي تقصد الآخر، وقد بيَّن ذلك أبو عبد الله محمد بن جعفر الكتاني الفاسي (ت ١٣٤٥هـ/ ١٩٢٦م) في "**سلوة الأنفاس**"، يقول: "وكثير من الناس، بل ومن طلبة العلم، يعتقد فيه أنه هو الولي الشهير، العارف بالله الكبير، بدل وقته، وإمام عصره، شيخ الشيوخ، أبو عبد الله سيدي محمد بن عبد الله الزيتوني الفاسي، المتوفى كما في "**الابتهاج**" سنة إحدى عشرة وتسعمائة، وهو أحد الأبدال، وأهل الكرامات التي لا تحصى، ولا تخطر على بال، وأحد أشياخ الشيخ زروق الذي خدمه بفاس سنين، وكان معه بزاوية بوقطوط من رأس القليعة، ملازما له إلى أن ارتحل للمشرق، بسبب الحكاية المشهورة التي وقعت له معه، وقد ذكرها ابن عسكر في "**دوحته**"، والعلامة ابن زكري في "**النصيحة الكافية**" له، وغيرهما.

وليس هو قَطْعًا، بل شيخ الشيخ زروق هذا ضريحه بالمسيلة من بلاد الجريد كما ذكره مَنْ لا يحصى، كصاحب "**المرآة**"، و"**المنح الصافية في الأسانيد اليوسفية**"، و"**ابتهاج القلوب**"، و"**المقصد**"، و"**تحفة أهل الصديقية**"، و"**الطرفة**"، و"**جواهر السمط**"، وغيرهم.

وقد رأيت بعض الناس كتب بِطُرَّةِ نُسْخَةٍ من "**جواهر السمط**" ما نصه:

"والتحقيق: أنه هو دفين الحفارين، كما نص عليه بعض العلماء في "**شرح الزروقية**" هـ.

ونحوه قول بعضهم في تأليف له في الأعيان: "توفي - يعني أبا عبد الله الزيتوني المذكور - في العشرة الثانية من القرن العاشر بفاس المحروسة" هـ.

وذلك خطأ صراح، لمخالفته لنصوص مَن قدمنا من علماء هذا الميدان، وقد صرح في "المقصد" بخلافه، ونصه: "فأما أخذه - يعني الشيخ زروق - إرادة، فعيَّن شيخيْن، أحدهما، وهو شيخه الأول، الشيخ الولي الكبير أبو عبد الله محمد بن عبد الله الزيتوني الفاسي، دفين المسيلة من بلاد الجريد، وليس هو سيدي الزيتوني دفين داخل باب الجيسة من فاس كما قد يُتَوَهَّم"، انتهى المراد منه، والله أعلم"(١).

التعامل مع الكتاب المفقود على افتراض أنه موجود

مسألة أخرى مهمة ينبغي أن نوظفها في التعامل مع الكتاب المخطوط، وأخص بالذكر هنا **مخطوطات كتب التراجم**، وهي أنه لا ينبغي أن نتعامل مع الكتاب المفقود على أنه ميئوس من الحصول عليه، بل الأوْلى أن نقدِّم عليه احتمالا آخر، وهو أنه مازال موجودا لكنه ضائع ولا يُعرف مكان وجوده، وقد يكون بين أيدينا، لكنه مَطْوِيٌّ(٢) بسبب أن الناسخ نَسَبَهُ إلى غير مؤلفه الحقيقي، أو وَسَمَهُ بعنوان آخر غير عنوانه الأصلي.

---

(١) **سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس بمن أقبر من العلماء والصلحاء بفاس** لأبي عبد الله محمد بن جعفر الكتاني، تحقيق عبد الله الكامل الكتاني وحمزة بن محمد الطيب الكتاني ومحمد حمزة بن علي الكتاني، دار الثقافة - مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط. ١، ٢٠٠٤، ج١، ص٢٠٩.

(٢) دخل مصطلحُ "**المخطوط المطوي**" إلى المعجم الكوديكولوجي، منذ أن تبناه المؤتمر الدولي الخامس، المنعقد في مكتبة الإسكندرية بتاريخ ٦ - ٨ مايو ٢٠٠٨، والذي كان تحت شعار "**مؤتمر المخطوطات المطوية**".

وهنا تظهر أهمية المصطلح المذكور، هذا المصطلح الذي سيفتح آفاقا واسعة في فضاء الدراسات الكوديكولوجية، والفيلولوجية، والفهرسية.

وقبل التفصيل في ذلك، نشير إلى بعض تجليات المخطوط المطوي، وهي:

أ ـ أن يكون الكتاب مطويا بأن يكون منسوبا إلى غير مؤلفه.

ب ـ أن يكون مطويا بوَسْمِهِ بعنوان غير عنوانه الأصلي.

ج ـ أن يكون مطويا بسبب أنه مبتور الطرفين. ونمثل لذلك بكتاب "روضة الآس العاطرة الأنفاس في ذكر من لقيته من أعلام الحضرتين مراكش وفاس" لأبي العباس أحمد بن محمد المَقَّرِيّ التلمساني (ت ١٠٤١هـ/ ١٦٣١م).

لقد قام عبد الوهاب بن منصور بعمل رائد، كان نتيجة لاكتشافه لهذا الكتاب، وهذا يوقِفُنا على مسألة مهمة، ينبغي مراعاتها في التحقيق، وهي "الذوق"، الناتج عن المِران والتجربة الطويلة في مُمارسة فن من الفنون.

فالمؤرخ المذكور، من خلال تمثله للنَّفَس الذي يكتب به المَقّري مؤلفاته، ومن خلال الدُّربة التي اكتسبها لكثرة تعامله مع تراثه، استطاع أن يُخْرِج لنا الكتاب المذكور.

أما قصة اكتشافه لهذا الكتاب، فهو أنه عندما كان يشتغل في "الخروم"(١)، وهو مؤرخ المملكة المغربية، ومحافظ الخزانة الملكية بالرباط، وكان يُديم النظر فيما يقف عليه من "دَشْتْ"، وأوراق متفرقة، وأجزاء كتب، وقطع منها، وقف على

---

(١) يُقصَد بـ "الخُرُوم": الكتب المخطوطة التي نقص وذهب بعضها، أو الصحائف المتفرقة، ويقال لها أيضا "الدَّشْت" (مصطلحات الكتاب العربي المخطوط، ص١٣١، ١٤٩).

كتّاب مبتور الأول، فلما تأمّلَهُ وجد فيه المصادر التي يعتمدها المَقري في كتبه، ومن خلال هذه القرينة؛ إضافة إلى قرائن أخرى اعتمد عليها؛ توصل إلى أن الكتّاب المذكور هو كتّاب "روضة الآس" الذي نسبه العلماء والمترجمون إلى المقّري، والذي كان يعتبر كتّابا مفقودا.

ومن الخطوات التي اتبعها عبد الوهاب بن منصور، أنه رجع إلى الكتب التي نَسَبَتْ إليه هذا الكتّاب، وقارن النصوص المنقولة منه، فوجدها بعينها من صميم "روضة الآس"، وهذا دليل كاف على أنه هو الكتّاب الذي كان الكل يُجمع على أنه مفقود، ثم نشره مبتورَ الأول، وقدّم بذلك خدمة كبيرة لتاريخ المغرب خاصة، وتاريخ المسلمين عامة.

ويمكن أن نمثل لذلك أيضا بكتّاب "الدر الثمين في أسماء المصنفين " لابن أنجب الساعي (ت ٦٧٤هـ/ ١٢٧٥م)، الذي اشتهر بعنوان "أخبار المصنفين"، وهو مكوّن من ستة مجلدات، فقد كان يعتبر مفقودا، إلى أن تفطن الأستاذ أحمد شوقي بنبين؛ وهو يحقق كتّاب "تاريخ المكتبات الإسلامية ومَنْ صَنَّفَ في الكتب" لمحمد عبد الحي بن عبد الكبير الكتّاني الفاسي (ت ١٣٨٢هـ/ ١٩٦٢م)؛ إلى أن هذا الأخير ذكر أنه يملك الجزء الأول منه، وبعبارته: "وكتّابه هذا[(١)] منه المجلد الأول، ظفرت به في تونس، بخط مشرقي قديم، يظهر منه أنه كُتِب قريبا من عصر مؤلفه"[(٢)].

---

(١) أي: كتّاب "الدر الثمين".

(٢) تاريخ المكتبات الإسلامية ومَن ألف في الكتب لمحمد عبد الحي الكتّاني، ضبط وتعليق أحمد شوقي بنبين، منشورات "الخزانة الحسنية"، الرباط - المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، ط. ٢، ٢٠٠٥، ص١٤٨.

فشرع المحقق المذكور في البحث عنه في **الفهارس**، إلى أن وجده مذكورا في "**الدليل العام للمخطوطات المحفوظة بالقصر الملكي بمراكش**" الذي أنجزه محمد بن عبد الهادي المنوني[(١)]، ثم سهر، بمعية الأستاذ محمد سعيد حنشي، على ضبطه والتعليق عليه، فصدر ضمن منشورات الخزانة الحسنية بالرباط.

ونمثل لذلك أيضا بكتاب "**ختم الأولياء**" الذي حققه عثمان إسماعيل يحيى عام ١٩٦٥م[(٢)]، بيد أن المستشرق الألماني بيرند راتكه، أعاد نشره بعنوان "**كتاب سيرة الأولياء**"، ضمن كتاب "**ثلاثة مصنفات للحكيم الترمذي**"، اعتمادا على أربع نسخ مخطوطة: النسختين اللتين اعتمدهما عثمان يحيى، إضافة إلى نسخة ثالثة محفوظة في المتحف البريطاني، مسجلة تحت رقم "**٨٣٤٨**"، ضمن مجموع من الورقة ٩٥ ب إلى ١٢٤أ، وثبت فيها العنوان هكذا: "**رسالة في تحقيق الولاية والولي**". أما النسخة الرابعة، فهي المحفوظة في جامعة برنستن Princeton بالولايات المتحدة الأمريكية، المسجلة تحت رقم "**٢٦٥٢**"، ضمن مجموع، من الورقة ١ أ إلى ٥ أ.

لكن الراجح أن "**كتاب سيرة الأولياء**"[(٣)] هو غير "**كتاب ختم الأولياء**"، إذ كل العلماء نسبوه إليه بعنوان "**ختم الأولياء**" و"**ختم الولاية**". كما أن عبارة "**سيرة**

---

(١) انظر مقدمة المحققيْن أحمد شوقي بنبين ومحمد سعيد حنشي لكتاب "**الدر الثمين في أسماء المصنفين**" لابن أنجب الساعي، منشورات الخزانة الحسنية بالرباط - المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، ط. ١، ١٤٢٨/٢٠٠٧، ص٥-٦.

(٢) **كتاب ختم الأولياء**، تحقيق عثمان إسماعيل يحيى، منشورات "**بحوث ودراسات بإدارة معهد الآداب الشرقية في بيروت**"، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ١٩٦٥.

(٣) - ذكره الحكيم الترمذي في "**المسائل التي سأله أهل سرخس عنها**" (منشور ضمن "**ثلاثة مصنفات للحكيم الترمذي**")، القسم الأول: النصوص العربية، سلسلة "النشرات الإسلامية: ٣٥/أ"، تحقيق بيرند

الأولياء" توحي بأن موضوعه في ترجمات ومناقب الأولياء. بيد أن موضوع "**ختم الأولياء**" هو الكلام على مراتب الأولياء ودرجاتهم من حيث العموم، وختم الولاية والولي الخاتم من حيث الخصوص.

كما أن الحكيم الترمذي اعتبر "**سيرة الأولياء**" و"**رياضة النفس**" يعالجان المسائل نفسها، كما هو مؤدى قوله: "ولنا في هذه المسائل كتابان: "**كتاب رياضة النفس**"، والآخر عنوانه: "**كتاب سيرة الأولياء**"..."(١).

وهذه المسائل هي المذكورة في صدر "**جواب المسائل التي سأله أهل سرخس عنها**"، وهي: "... فقد فهمت مسائلك، وما سألت من شأن المريد، وما الذي ينفعه ويضره، في سيره إلى الله تعالى، وكيف ينبغي أن يكون مبتدأ أمره..."(٢).

راتكه، دار النشر فرانتس شتاينر شتوتكارت، بيروت، ١٤١٢/١٩٩٢، ص١٣٨)، وانظر أيضا: "**آداب المريدين**" (منشور مع "**بيان الكسب**"، تحقيق عبد الفتاح عبد الله بركة، مكتبة الحكيم الترمذي - مطبعة السعادة، القاهرة، ١٩٧٦، ص٣٥)، و"**جواب كتاب من الري**" (ضمن "**ثلاثة مصنفات للحكيم الترمذي**"، ص١٧٢). ويفيدنا عثمان يحيى، أن الحكيم الترمذي ذكره في "**كتاب المسائل**":

- Yahya (Othman), **L'œuvre de Tirmidî (essai bibliographique)**, Mélanges Louis Massignon, Tome III, Damas, 1957, p. 467.

(١) **جواب المسائل التي سأله أهل سرخس عنها**، ص١٣٨.

(٢) **المصدر نفسه**، ص١٣٧.

وهذه المسائل لها مصداق في "رياضة النفس"، ولا مصداق لها في "ختم الأولياء"، الذي قيد فيه الحكيم الترمذي مسائل الولاية، لا مسائل الإرادة، وتكلم فيه على ما سئل عنه من شأن الولي، لا ما سئل عنه من شأن المريد(١).

وأرجح أن المقصود من كتاب "سيرة الأولياء" هو كتاب "تاريخ المشايخ"، الذي نسبه الهجويري إلى الحكيم الترمذي في "كشف المحجوب"(٢).

وقد عثرت على نسخة أخرى مخطوطة من "كتاب ختم الأولياء"، لم يعتمد عليها أي باحث مختص في الحكيم الترمذي، محفوظة بالمكتبة الوطنية بالرباط، مسجلة تحت رقم "٥٥٥ ق"، ضمن مجموع، من الصفحة ١٧٤ إلى ٢٥٢، ولا ذكر فيها لاسم الناسخ، ولا لتاريخ النسخ.

وما اشتملت عليه هذه النسخة من معطيات كوديكولوجية، منها كونها مكتوبة بخط مغربي واضح، تفيد أن هذا الكتاب كان معروفا ومتداوَلا لدى صوفية المغرب، ومما يؤكد هذا الاستنتاج الذي أفادنا به المُعْطَى الكوديكولوجي المذكور، ما أفادنا به ابن عطاء الله السكندري، وهو أن أبا الحسن الجزيري، كان يقرؤه على أبي الحسن الشاذلي(٣).

---

(١) حكيم خراسان وأنيس الزمان: محاولة لِصَوْغ سيرة بيبليوغرافية للحكيم الترمذي، لخالد زَهْري، منشورات الرابطة المحمدية للعلماء، الرباط، ١٤٣٤/ ٢٠١٣، ص١٤٥ - ١٤٦.

(٢) كشف المحجوب لأرباب القلوب لعلي بن عثمان الهُجْوِيري، دراسة وترجمة وتعليق إسعاد عبد الهادي قنديل، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٠، ص٢٤٣.

(٣) لطائف المنن في مناقب الشيخ أبي العباس وشيخه أبي الحسن لابن عطاء الله السكندري، تعليق خالد عبد الرحمن العك، دار البشائر، دمشق، ط. ١، ١٤١٢/ ١٩٩٢، ص١٤٥.

إن عثورنا على هذه النسخة المغربية، يجعلنا لا نتردد في اعتبار عنصر هام في التحقيق، وهو عنصر "**الفتح**"، بل يمكن أن نعتبره **قاعدة في التحقيق**، ولا يمكن أن يتذوق ما قرَّرته إلا مَن خاض في مجال **التحقيق**، وضرب فيه أشواطا بعيدة، وهي أولا وقبل كل شيء مبدأ قرآني يرتبط بكل عمل يقوم به الإنسان تحقيقا كان أو غيره[1].

استحضار عنصر "المحبة" في التحقيق

بديهي أن مَن أحب فنا أبدع فيه، إذا توفرت فيه شروط البحث العلمي، والعكس يقال، وغياب عنصر "**المحبة**" في **التحقيق**، يكون - في الغالب - بسبب الجهل بموضوعات الكتاب المراد تحقيقه، أو بسبب موقف إيديولوجي منها.

ولعل من أسوأ الأمثلة، التي وقفتُ عليها بين التحقيقات الرديئة، تحقيق أحدهم[2] لكتاب "**المنهل السَّيّال الدافع لِما نشأ من خلاف بين الأشعري والماتريدية من الإشكال**" لعبد الحافظ بن علي الصعيدي الأزهري، حيث وضع ناشره - بِزَعْم التحقيق - **تقديما** مُفْرَغا من أيِّ محتوى علمي، يُحَذِّر فيه من كتب "**علم الكلام**"، بما فيها كتاب "**المنهل السيال**"، ويعتبرها بدعة في الدين، ويقدم نصائح لا علاقة لها بالبحث العلمي، من قبيل هذه النصيحة: "وفي ختام كلمتي،

---

(١) تأمل قوله تعالى: ﴿**واتقوا الله ويعلمكم الله**﴾ [سورة البقرة، الآية ٢٨٢].

(٢) وهو يُحَلِّي نفسه بـ "الشيخ" !!!.

أنصحك - أخي المسلم - أن لا تطلب الحق، إلا من مصدره، ولا تطلب شيئا إلا من منبعه الصافي، وإلا فلا تلومن إلا نفسك!"(١).

فلا غرو أن يرتكب أخطاء علمية ومعرفية يستنكف عنها مبتدئ في تحصيل العلوم، ويجعل مقدمته على "**المنهل السيال**" تعبيرا صريحا عن كون الرجل موغلا حتى النخاع في الجهل المُرَكّب.

وهذه بعض أخطائه، التي لم تنج منها فقرة من فقرات الكتّاب المذكور، بل لم ينج منها سطر من سطوره:

قال: "ولكن مرادي هنا، هو أن أسماء كتبه(٢)، اتسمت بالإطالة في العنوان على غير المألوف". والحال، أن العكس هو الصحيح، لأن المألوف في كتب التراث هو الإطالة في عنواناتها.

وترجمَ السنوسيَ بقوله: "هو عبد القادر السنوسي الصوفي المتكلم [...] ت ١٣٠٣هـ/ ١٨٨٦م"(٣). والحال، أن المقصود هو أبو عبد الله محمد بن يوسف السنوسي التلمساني (ت ٨٩٥هـ/ ١٤٩٠م).

وينعت أبا بكر محمد بن الطيب الباقلاني (ت ٤٠٣هـ/ ١٠١٢م) بـ "المتكلم، المعتزلي، الأشعري"(١)، وما رأيْنا أحدا من مترجميه، لا من المتقدمين ولا من المتأخرين، جمع له بين هاذيْن اللقبيْن المتناقضيْن، وهما: "**المعتزلي**" و"**الأشعري**".

---

(١) **المنهل السيال الدافع لما نشأ من خلاف بين الأشعري والماتريدية من الإشكال** لعبد الحافظ بن علي الصعيدي الأزهري، تحقيق "الشيخ!" سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط. ١، ١٤٢٩/ ٢٠٠٨، ص٨.

(٢) أي: كتب عبد الحافظ بن علي الصعيدي.

(٣) تقديمه لـ "**المنهل السيال**"، ص٢١، هـ١.

معرفة الحواضر العلمية الإسلامية

من المقدِّمات المُمَهِّدات التي يجب أخذها بعين الاعتبار لدى المحقِّق، معرفة كل الحواضر العلمية الإسلامية، والجهل ببعض هذه الحواضر، هو ما يجعل بعض الأعمال المنشورة بدعوى التحقيق من قبيل المضحك المبكي، بل يمكن إدراجه في إطار العبث، من قبيل قول أحد المتطاولين على كتب التراث بزَعْم التحقيق، معلقا على قول السنوسي في "شرح الوسطى": "وقد سئل فقهاء بجاية وغيرهم من أئمة أوائل هذا القرن..."، فقد علَّق على "بِجاية" بقوله: "كذا بالأصل، وأظنها جهة أو بلدا[٢] من البلاد"[٣]، فالرجل لم يكلف نفسه بذل قليل من الجهد بالرجوع إلى معجمات البلدان، لمعرفة المقصود من "بجاية"، وليعلم أنها من أشهر وأبرز العواصم العلمية في العالم الإسلامي، هذه الحاضرة العلمية التي لا تقل أهميتها التاريخية والعلمية عن سائر العواصم والحواضر العلمية ذات الإشعاع الكبير في تاريخ الإسلام، من قبيل قرطبة، وفاس، ومراكش، وسجلماسة، وتلمسان، والقيروان، والقاهرة، وبغداد، ونيسابور، ولاهور، إلخ.

معرفة المؤتلف والمختلف في الأعلام الجغرافية

أشرنا إلى أهمية التفريق بين أسماء الأعلام المتشابهة، والتي قد يختلف معناها بسبب نطق يسير في بعض الحروف، ومثلنا لذلك بـ "مُحمد" و "مْحمد".

---

(١) المصدر نفسه، ص٧٥، هـ٢.

(٢) أثبتها الناشر المشار إليه هكذا: "بلد"، والكتاب كله مشحون بالأخطاء النحوية التي لا تُقْبَل من صبي في الكُتّاب القرآني.

(٣) العقيدة الوسطى وشرحها، تحقيق السيد يوسف أحمد، ص٢٠٨ - ٢٠٩، هـ١.

والإشكال نفسه يحصل في أسماء الأعلام الجغرافية، ونمثل لذلك بـ "إيليغ" و"إِلْغ"، و"زمور" و"أزمور"، إلخ،

فـ "إيليغ القديمة"، هي التي كانت عاصمة لدويلة الشيخ أحمد بن موسى، واشتهرت فيها "المدرسة الإيليغية"، بنيت عام ١٠٣١هـ/ ١٦٢١م)، ثم هدمت عام ١٠٨١هـ/ ١٦٧٠م)، ثم ظهرت على أنقاضها "إيليغ الجديدة" التي ما زالت قائمة إلى الآن[١].

وأما "إِلْغ"، فهي قرية في بلاد سوس، وردت أقدم إشارة إليها في "ديوان" أحمد المنصور في مختتم القرن العاشر من الهجرة[٢]، وتأسست بها سنة ١٢٩٧هـ / ١٨٥٠م مدرسة من أعظم المدارس العلمية، في الفنون العربية، في بلاد سوس، وهي المشهورة بـ "المدرسة الإِلْغِيَّة"[٣].

ناهيك عن الأخطاء المترتبة على عدم وجود بعض الحروف في صوتيات العربية الفصحى، من قبيل "الكاف المعقودة"[٤] التي تُنْطق بجيم غير مُعَطَّشَة، وهي تكتب بسبعة أشكال، وهي:

---

(١) سوس العالمة لمحمد المختار السوسي، مطبعة فضالة، المحمدية، ١٣٨٠/ ١٩٦٠، ص١٥٩، إيليغ قديما وحديثا لمحمد المختار السوسي أيضا، مطبوعات القصر الملكي، المطبعة الملكية، الرباط، ١٣٨٦/ ١٩٦٦، ص٦٠ - ٦٨. وانظر أيضا "معلمة المغرب"، الجمعية المغربية للتأليف، مطابع سلا، ١٤١٠/ ١٩٨٩، ج٢، ص٦٦١ - ٦٦٣.

(٢) معلمة المغرب، ج٢، ص٦٤٣.

(٣) سوس العالمة، ص١٦٥.

(٤) تسمى أيضا بـ "الكاف الغير الصريحة"، و"الكاف العجمية"، و"الكاف الفارسية"، و"الجيم غير المُعَطَّشَة".

١ – الكاف.

٢ – الكاف مع خط مستقيم فوق شرطتها، هكذا: "گ".

٣ – الكاف مع ثلاث نقط متراكبة فوق شرطتها، هكذا: "ڭ".

٤ – الغين.

٥ - القاف.

٦ – الجيم.

٧ – الجيم تحتها ثلاث نقط متراكبة، هكذا: "چ".

ونمثل لذلك باسم "**الجُزولي**" الذي تصح كتابته بالأشكال الستة التالية: **الكزولي، الگزولي، الڭزولي، الغزولي، القزولي، الجزولي، الچزولي**.

والأشهر أن تكتب بالجيم هكذا: "**الجُزولي**"، لكن إذا وردت في **الكتاب المخطوط** بأحد الأشكال الأخرى، فلا ينبغي تصحيحها وَفْقَ المشهور المعتمَد في رَسْمِها، لاسيَّما إذا تأكد لدى **المحقِق**، أن الرَّسْمَ الثابتَ، إنما هو اختيار المؤلِف.

وقد يكون نطق الحرف في الاسم الواحد، دائرا بين صوتيْن، فيجب اختيار الأصح. ونمثل لذلك بلقب "**الجُزولي**" أيضا، إذ يجوز فيها الفتح والضم، والأصح أن تنطق مضمومة هكذا: "**الجُزُولِيّ**".

وقد كان للفرنسيين؛ في فترة الاستعمار الفرنسي للمغرب؛ الصدارة في هذا النوع من البحوث، حيث أنجزوا دراسات بشأنها، وأسهموا في إخراج التراث المغربي على ضوء ذلك.

ونمثل له بالمستشرق الفرنسي "ميشو بيلير"، الذي أنجز بحثا نفيسا حول الطرق الصوفية بالمغرب، وامتاز بالدقة في ضبط **أسماء الأعلام البشرية والجغرافية**.

ومما يلاحَظ فيه أنه جعل منه بحثا ميدانيا، إذ ذهب؛ مثلا؛ إلى المنطقة التي وُلِد فيها أبو عبد الله محمد (فتّحًا) بن سليمان الجُزولي السملالي (ت٨٧٠هـ/ ١٤٦٥م)، والأمكنة التي تقلّب فيها، والمدينة التي توفي فيها، وأخيرا المكان الذي دفن فيه، وتأكد من كيفية النطق بالمدن التي كان يتقلب فيها، إلخ[(١)].

ومن أهم المصادر المساعدة في معرفة هذا النوع من الأسماء، والتي يرجع في غالبها إلى أصول أمازيغية: "**المعسول**"، و"**سوس العالمة**"، و"**خلال جزولة**"، كلها لمحمد المختار السوسي.

اعتماد المصادر المتخصصة

عندما نريد ترجمة عَلَم من الأعلام، أو التعريف بحاضرة من الحواضر، أو منطقة من المناطق، فيجب مراجعة **المصادر المتخصصة**. مثلا عند ترجمة عَلَمٍ مغربي، فيجب الرجوع إلى كتب **التراجم المغربية**، لأن الاعتماد على **التراجم المشرقية** لا يخلو من مغامرة، إذ كثيرا ما تقدم لنا معلومات غير صحيحة. وقد قدمنا؛ خلال هذا البحث؛ عنوانات لمصادر مغربية أفردها مؤلِّفوها لأعلام المغرب، وسنذكر بعد حين أمثلة أخرى.

وهناك مصنفات أفردها مؤلفوها لعلماء مذهب **فقهي** بعينه، مما يجعل الاعتماد عليها في ترجمة الفقهاء ضَرْبَةَ لازِبٍ. فإذا كان المتَرجَم مثلا مالكيا، نرجع إلى "**ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك**" للقاضي عياض

---

(١) - Bellaire (M. Michaux), **Les confréries religieuses au Maroc**, Imprimerie Officielle, Rabat, 1923.

ابن موسي السبتي (ت ٥٤٤هـ/ ١١٤٩م). وإذا عاش بعد هذا الأخير، بحثنا في **"الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب"** لبرهان الدين إبراهيم بن علي ابن فرحون المدني (ت ٧٩٩هـ/ ١٣٩٦م). وإذا كان متأخرا عنه، بحثنا في حاشية أحمد بابا التنبكتي (ت ١٠٣٢هـ/ ١٦٢٣م) عليه الموسومة بـ **"نيل الابتهاج بتطريز الديباج"**، إلخ.

وإذا كان شافعيا، رجعنا إلى **"طبقات الشافعية الكبرى"** لتاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي (ت ٧٧١هـ/ ١٣٧٠م)، أو **"طبقات الشافعية"** لجمال الدين عبد الرحيم بن الحسن الأسنوي (ت ٧٧٢هـ/ ١٣٧٠م)، أو **"طبقات الفقهاء الشافعيين"** لإسماعيل بن عمر ابن كثير الدمشقي (ت ٧٧٤هـ/ ١٣٧٢م)، إلخ.

وإذا كان حنفيا، رجعنا إلى **"كتاب طبقات الحنفية"** لبدر الدين محمود بن أحمد العيني (ت ٨٥٥هـ/ ١٤٥١م)، أو **"تاج التراجم في طبقات الحنفية"** لزين الدين قاسم بن قطلوبغا الحنفي (ت ٨٧٩هـ/ ١٤٧٤م)، إلخ.

وإذا كان حنبليا، راجعنا كتاب **"طبقات الحنابلة"** للقاضي أبي الحسين محمد ابن أبي يعلى (ت ٥٢٦هـ/ ١١٣١م)، إلخ.

وإذا كان شيعيا إماميا، رجعنا إلى **"أعيان الشيعة"** لمحسن الأمين العاملي الحسيني (ت ١٣١٥هـ/ ١٨٩٧م)، أو **"طبقات أعيان الشيعة"** لآغا بُزُرك الطهراني (ت ١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م)، إلخ.

وقد يكون لزاما الرجوع إلى **المصادر المتخصصة في أعلام** مدينةٍ بعينْها. فإذا كان، مثلا، مراكشيا رجعنا إلى **"الإعلام بمن حل مراكش وأغمات من**

الأعلام" للعباس بن إبراهيم السملالي المراكشي (ت ١٣٧٨هـ/ ١٩٥٩م)، أو "**السعادة الأبدية في التعريف بمشاهير الحضرة المراكشية**" لمحمد بن محمد ابن المؤقت المسفيوي المراكشي (ت ١٣٦٩هـ/ ١٩٤٩م). وإذا كان فاسيا، رجعنا إلى "**سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس بمن أقبر من العلماء والصلحاء بفاس**" لأبي عبد الله محمد بن جعفر الكتاني الفاسي (ت ١٣٤٥هـ/ ١٩٢٦م). وإذا كان تطوانيا، رجعنا إلى "**عمدة الراوين في تاريخ تِطّاوين**" لأبي العباس أحمد الرَّهوني التطواني (ت ١٣٥٣هـ/ ١٩٣٤م). وإذا كان تلمسانيا، رجعنا إلى"**البستان في ذكر العلماء والأولياء بتلمسان**" لأبي عبد الله محمد بن محمد ابن مريم التلمساني (ت ١٠١٤هـ/ ١٦٠٥م). وإذا كان قيروانيا، رجعنا إلى "**معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان**" لأبي زيد عبد الرحمن بن محمد الأنصاري الدباغ القيرواني (ت ٦٩٦هـ/ ١٢٩٦م). وإذا كان من أهل بجاية، رجعنا إلى "**عنوان الدراية بمن عرف من العلماء في المائة السابعة ببجاية**" لأبي العباس أحمد بن أحمد الغبريني (ت ٧١٤هـ/ ١٣١٥م). وإذا كان سوسيا، رجعنا إلى "**المعسول**" لمحمد المختار السوسي (ت ١٣٨٣هـ/ ١٩٦٣م). وإذا كان من أهل حاحة، رجعنا إلى "**المتعة والراحة في تراجم أعلام حاحة**"(١) لإذْ إبراهيم إبراهيم التامري(٢)، إلخ.

وقد نجد أنفسنا أحوج إلى تدقيق أكبر، فنتخصص داخل تخصص التخصص، حيث إن بعض المصادر أفردت عَلَمًا بعينه في الترجمة، فإذا أردنا مثلا

---

(١) هكذا ورد العنوان في غلاف الكتاب، وأيضا في صفحة العنوان، وإلا فإن المؤلف ذكر له في خطبة الكتاب عنوانيْن آخريْن، فقد قال: "فدونك - أيها القارئ - كتاب المتعة والراحة في تراجم أعيان حاحة، أو نسيم الواحة في تراجم أعيان حاحة" (المتعة والراحة في تراجم أعلام حاحة، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط. ١، ١٤١٦/ ١٩٩٥، ج١، ص١٤).

(٢) من كبار علماء سوس، وما زال حيا يُرْزَق، حفظه الله.

ترجمة أبي عبد الله محمد بن يوسف السنوسي رجعنا إلى "**المواهب القدوسية في المناقب السنوسية**" لتلميذه أبي عبد الله محمد بن إبراهيم الملالي التلمساني (كان حيا عام ٨٩٧هـ/ ١٤٩٢م)، حيث خصصه للكلام على مناقب شيخه، وأحواله، وكراماته، ومؤلفاته، وأشعاره، وشيوخه، وأصحابه، وتلاميذه، إلخ، ولا بأس بالاستئناس باختصار أحمد بابا التمبكتي لهذا الكتاب، الموسوم بـ "**الحلل السندسية في المناقب السنوسية**". وإذا أردنا ترجمة أبي يِعْزَى يلنور بن ميمون الدكالي الهزميري (ت ٥٧٢هـ/ ١١٧٦م)، فيستحسن الرجوع إلى كتاب "**المُعْزَى في مناقب أبي يعزى**" لأحمد بن عبد الرحمن التادلي الصومعي (ت ١٠١٣هـ/ ١٦٠٤م). وإذا أردنا ترجمة أبي مدين الغوث شعيب بن الحسين (ت ٥٩٤هـ/ ١١٩٨م)، رجعنا إلى كتاب "**أنس الفقير وعز الحقير**" لأبي العباس أحمد بن حسن بن قنفذ القسمطيني (ت ٨١٠هـ/ ١٤٠٧م)، إلخ.

وفي الختام، أشير إلى أن ما ذكرناه في هذا البحث، لا يهدف إلى استقصاء كل الخطوات والمعالم التي ينبغي الالتزام بها ليكون التعامل مع **المصادر المساعدة** مؤديا إلى **تحقيق** سليم، ينسجم مع **مقتضيات البحث العلمي**، لكن نحسب أن ما ذكرناه يمثل أهمها، وهي كافية بالنسبة **للمحققين** الذين ما زالوا في بداية مسيرتهم العلمية في التعامل مع **الكتاب المخطوط**.

من أشكال الفواصل في مخطوطات المصاحف القديمة
- مع ملاحظات حولها -

محمد الطبراني[1]

تقدمة:

إنّ دراسة المصاحف المخطوطة، أفق رحب لاستجلاء معارف متناسلة حول تاريخ الخط وظواهر الكتابة وأنماط التزويق وأساليب التجليد وأدوات الكتابة وأنواع الحوامل وأنظمة الأجزاء والكراريس وتصاريف التسطير؛ وهذا القدر شركة بين العلماء بالقرآن وخبراء الكوديكولوجيا والباليوغرافيا، والبحث فيه متطور الدالّة في الأفق الغربي خاصة، بيد أنه يبقى قدْرٌ أخفى إلا على علماء القراءات والعدِّ والرسم، والحاجةُ فيه إلى الرَّعْيِ لائحةٌ، والدّعَاوَى لتوفية حقِّه متضامّةٌ متوافرة، وما باليدِ حوله لا يشْفي غُلّةً ولا يهدي سبيلا.

وقد كنت تفطنت وقت اشتغالي بتحقيق كتاب عدد آي القرآن لأبي الحسن الأنطاكي (ت ٣٧٧هـ) [2] ، إلى أن بعض المصاحف العتُق القديمة ـ التي

---

(١) أستاذ التفسير وعلوم القرآن - كلية اللغة العربية ، مراكش .

(٢) صدر سنة ٢٠١١ عن مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي بلندن، في مجلد من ٧٥٤ صفحة.

توفر لها شرط الوثوق المادي والمعرفي - تتضمن معطيين باذخين بشأن العَدِّ والتجزئة:

- **الأول:** احتجانُ بعضها، لإفادات موضوعية تتعلق بعلم العدِّ، تُصَدَّر بها السورة، أو تكتَب في نهايتها أو بعد كل خمْس أو عشْرٍ. على أننا نلاحظ بخصوصها أمرين:

- «أ: أن كتابةَ هذه المعلومات لا تتخذ شكلا منهجيا مطّردًا، فتارة تُكتب بشكل عمودي، وتارة بشكل أفقي، وقد تلتحمُ الكتابة فتضيق، وقد تنفرج فتنبسط.

- ب: أن كتابةَ المعلومات بين يدي السورة تخالفُ نمط كتابة آي السورة شكلا كما أسلفنا، وخطًّا أيضا، ففي حين كُتبت بخط نسخي لم يسلمْ من ملامح كوفية تندُّ عن يَدِ الناسخ في أنحاء شتى [في مصحف دار الكتب المصرية رقم ١٨٥ مصاحف]، كُتبتِ الآيات بخط كوفي تأَنَّقَ الناسخ في رسم أوضاعه؛ بحيثُ لا مماثلةَ البتةَ بين الخطّيْن. وتزيد قصْديةُ المباينة عند الناسخ، فيكتبُ الآيات المختلف فيها في درج الكلام برسم قياسي؛ ناهيك عن أنه يجعلُ هذه المعطيات كلَّها مؤطرة بجدول فاصل»(١).

- **الثاني:** تضمُّنها من خلال التنصيص على مواضع الفواصل أنظمةً في العدّ، تنزِّلُ منزلة الرّواية، لأنها من قبيل العمل المستقِرّ عند نساخ المصاحف وعلماء القراءات. وتأسيسًا عليه، يكون الاهتمامُ بفواصل المصاحف وأشكالِها بعيدا كلَّ البعد عن الاهتمام الشكلي، بل يكون مقدمة أساسا بين يدي معرفة أنظمة عدِّ هذه المصاحف، وهل تدخل تحت التصنيف المنهجي الذي أيّدتْه الرواية، واستقر عليه

---

(١) كتاب عدد آي القرآن لأبي الحسن الأنطاكي: ٨-٩.

العمل، أم يُرْفِدُ البحث القرائي باختيارات لم تنلْ حظوةَ الانتقال من الحيز النظري إلى حيز «العمل المصحفي» إلاَّ في شكل ضيق.

وإذ يحتاج هذا التتبع إلى استقراء لا تسعف هذه الورقة ولا وقتها النزر الذي أعدت فيه إلى استيفائه، اقتصرنا على توصيف شكلي بدائي لأشكال الفواصل في بعض المصاحف، تعلّة أن نغريَ الباحثين بإكمال القصد، أو تتأتى لنا أسبابه فنفرده بدراسة في القابل من الأيام، إن قيض الله ذلك.

ويقْدُم ما نحن بصدده أن ننبه على أن وضعَ أشكال الفواصل عارضٌ لا وجود له في المصاحف العثمانية باتفاق، وقد روي أن نصر بن عاصم هو أول من خمس وعشر المصاحف(١) ، مع أن كراهية ذلك مرويةٌ عن عبد الله(٢) وعطاء(٣) ومجاهد(٤) وأبي العالية(٥) وابن سيرين(٦) . وكرهه مالك ـ رحمه الله ـ إلا أنه قال: «تعشير المصحف بالحبر لابأس به»(٧) ، فيكون مفهوم كلامه أن لا تستعمل الألوان في ذلك. ورأى أبو عمرو الداني أن ذلك يدل على الترخص في ذلك، والسعة فيه(٨) .

---

(١) كتاب النقط الملحق بالمقنع: ١٢٥.
(٢) المحكم: ١٤.
(٣) المحكم: ١٤.
(٤) المحكم: ١٥.
(٥) المحكم: ١٥.
(٦) المحكم: ١٥.
(٧) المحكم: ١٥.
(٨) المحكم: ١٥.

وقال يحيى بن أبي كثير كان القرآن مردا في المصاحف، فأول ما أحدثوا فيه النقط على الباء والتاء والثاء، وقالوا: لا بأس به، هو نور له، ثم أحدثوا نقطا عند منتهى الآي، ثم أحدثوا الفواتح والخواتيم (١).

قال الداني: وهذه الأخبار كلها تؤذن بأن التعشير والتخميس وفواتح السور ورؤوس الآي من عمل الصحابة رضي الله عنهم، قادهم إلى عمله الاجتهاد، وأرى أن من كره ذلك منهم ومن غيرهم إنما كره أن يعمل بالألوان كالحمرة والصفرة وغيرها، والحرج والخطأ مرتفعان عنهم فيما أطبقوا عليه إن شاء الله (٢).

ومؤدّى كلام أبي عمرو أن وضْعَ رؤوس الآي، عملٌ اجتهادي من الصحابة، يرفده فهمٌ صحيح، استمدَّ قوةً حُكْمية من تسليمهم به وإطباقهم عليه من غيرِ نكيرٍ، فتصير له قوّةُ الحكم المجْمَع عليه، ولاسيما إنْ كان المجْمِعون خيرَ القرون بإطلاق، والأمةُ المحمدية لا تجتمع على ضلالة.

أشكال الفواصل:

لا تخلو المصاحف المخطوطة من أن تكون واحدة من ستِّ قِسَم:

١ ـ مصاحف عارية عن أشكال الفواصل.

٢ ـ مصاحف تحتجن الإشارة إلى فواصل الآي فحسب.

٣ ـ مصاحف تقتصر على فواصل الخمس.

٤ ـ مصاحف تقتصر على فواصل العشر.

---

(١) تفسير القرطبي.
(٢) المقنع.

٥ ـ مصاحف تجمع بين فواصل الآي وفواصل الخمس.

٦ ـ مصاحف فيها الإشارة إلى فواصل الآي و الأخماس والأعشار.

وليكن اختصاصنا بالكلام عن النوع الأول والثاني ثم السادس؛ إذ غالب المصاحف ترتبط بهذه التشكيلات الثلاثة أكثر من غيرها.

١ ـ مصاحف عارية عن أشكال الفواصل:

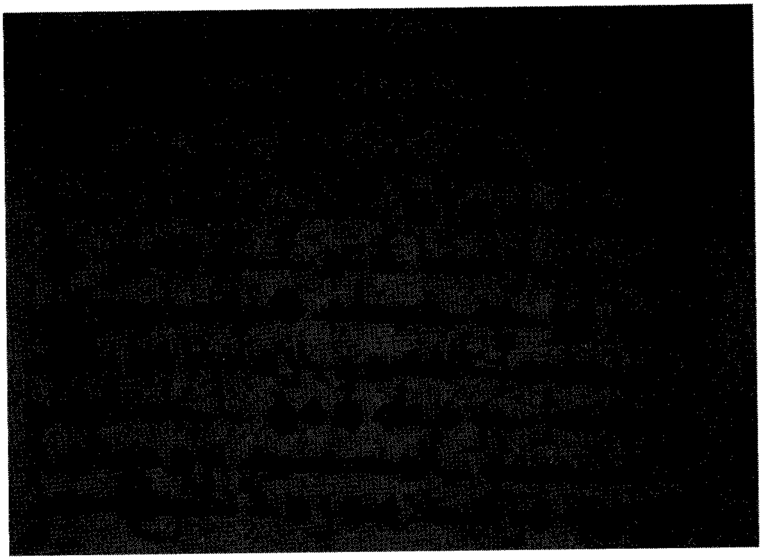
نلاحظ في المصاحف الشّديدة القدم(١) ، أن غالبها قد خلا من التنصيص على أشكال محددة للدلالة على الفاصلة القرآنية، واستصحب الأصل واستمسك بالبراءة الأصلية؛ وقد بقي خلو المصحف عن شكْلٍ يحدِّدُ الفواصل اختيارا غيرَ مرْدود حتى بعد فُشُوِّ العمل على مقْتضى التنصيص، فأخْلَى مصحفَه المؤرّخَ بسنة ٣٦١هـ، تَبَعًا لذلك، عليٌّ بن شاذان الرازي من أيِّ شكل مميِّز لرؤوس الآي(٢) .

والأمثلة من النماذج على هذا كثيرة منها لوحة ١ أ، وهي صفحة من مصحف عتيق يرجع إلى حدود القرن الثالث الهجري، كتب على الرق المصقول، وقد أدخل عليها الإعجام اللفظي من خلال النقط الحمراء للدلالة على الإعراب. ومنه أيضا مصحف القرويين الرقي رقم ٩٠٤، وقد كتب بخط كوفي يعود ظنا إلى القرن الثالث الهجري، وخلا من كل ما يدل على رؤوس الآي.

---

(١) من سوء الطالع أن القطع التي وصلتنا من المصاحف المتقدمة حتى على فرض بلوغها إلينا كاملة لم تكن لتتوفر على حُرُودِ المتن، مما يحرمُنا بالضرورة من أي إمكانيةٍ نصية لتأريخها، ويدرؤنا إلى الاستئناس بعناصر تتعلق بنوع الورق وقطعه ونمط الخط وأسلوب التجليد وما إلى ذلك.

(٢) من لوحة من المصحف في الفهرست للنديم (تحقيق أيمن فؤاد سيد) : ٢٠٣/١.



٢ ـ مصاحف تحتجن الإشارة إلى فواصل الآي فحسب.

رغم أنه ليس بالوسع البلوغ إلى استقراء نهائي بخصوص هاته الأشكال، إلا أن السائد منها، كما يأتي:

ـ ثلاث نقط كالأثافي:

وهذا هو أول شكْل أُدرج في المصحف للدلالة على الفاصلة، فعن يحيى بن أبي كثير قال: ما كانوا يعرفون شيئا مما أحدث في هذه المصاحف، إلا هذه النقط الثلاث عند رؤوس الآيات[1].

وقد بقيت النُّقط الثّلاث المتراكبة كحجارة الأثافيّ، أصيلة سواء في المصاحف المتقدمة أو المتأخرة، حيث نجدها مثلا في مصاحف القرن الرابع الهجري، وقد رسمت بلونٍ أزرق في مصحف أبي الحسن عليّ بن هلال المعروف

(١) المحكم: ١٧.

بابن البوّاب، والمحفوظ تحت رقم ١٦، بشستربيتي، والمكتوب بمدينة السّلام سنة ٣٩١هـ، على مقتضى عدِّ أهل الكوفة، كما وقع التّصريحُ به - وهو أمرٌ نادرٌ في المصاحف المتقدِّمة - في ناصية المصحف في مزدوجتيْه الثّالثة والرابعة، حيث نقرأ: «في عدد أهل الكوفة، المرويِّ عن أمير المومنين عليٍّ بن أبي طالب عن محمد نبيِّنا عليه السلام (كذا)»[١].

ولعلنا نقول إن شكل الهاء المغلقة، حتى وإن بدا مخالفا لشكل النقط الثلاث، إلا أن النساخ قد استبطنوا الشكل الأول ، فحرصوا على وضوح تجزيء الهاء إلى ثلاثة أقسام، سواء أكان رسمهم لها يدويا أو هندسيا كما في اللوحة الموالية، وهو شكل يشترك كثيرا بين الفواصل المجردة والأخماس والأعشار، وقد يتخذ رسمه أشكالا مختلفة، منها رصُّ ثلاثة دوائرَ هندسية على شكل هرمٍ يشبه الهاء.



(مصحف خزانة ابن يوسف رقم ٤/٦١٩: ورقة ٣ ظهر و٤ وجه)

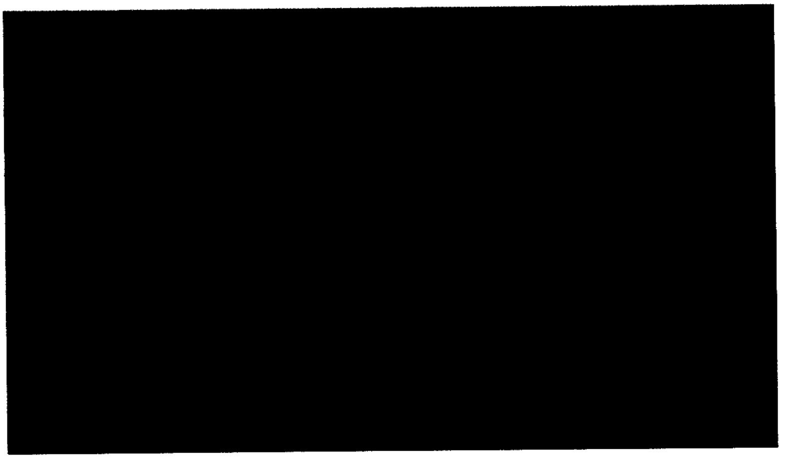
(١) ن وصفا لهذا المصحف في خطوط المصاحف عند المشارقة والمغاربة: ٧٢.

وإن من الغريب أن تظل الحجارة الثلاثة الأثافي إلى وقتنا هذا دليلا على الفصل، في أبسط أشكال قسمة الأرض في البادية، حيث يضع القائم على القسمة هذه الأثافي، علامة مؤقتة على حدود كل نصيب.

وقد تحتفظ الفاصلة بعدد النقط الثلاثة، ولكنها ليست متراكبة بل متتابعة في السطر، وهذا الشكل نادر؛ ولعله يرجع إلى القرن الثاني، أخذا من مصحفٍ بقيت لوحةٌ منه، تحت رقم ٩، دار المخطوطات في صنعاء[1] .

ـ أربعة خطوط صغيرة مائلة إلى اليسار كالقلامة:

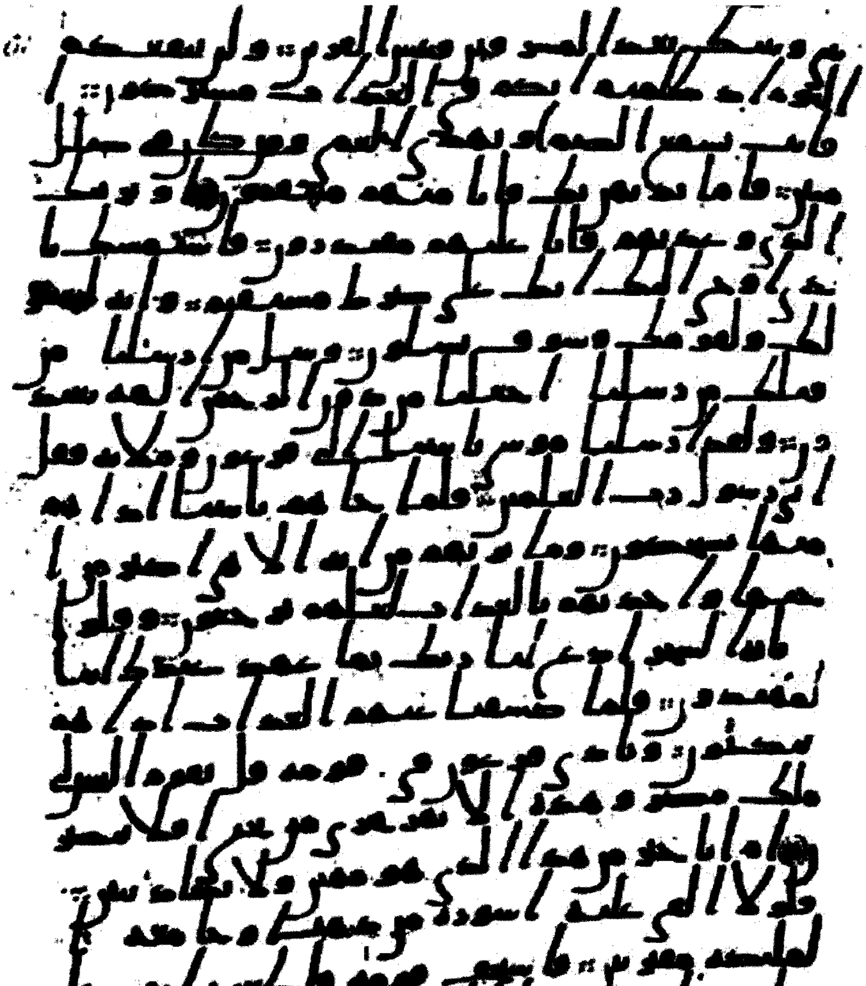
ونعثر على هذا الشكل في مصحف رقي في ١٢٠ ورقة بخزانة ابن يوسف تحت رقم ٦٢٠، مثلما يظهر في الصورة المرفقة في السطر الثالث عند قوله تعالى ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ أَعْمَـٰلَكُمْ﴾[2]وفي السطر السادس عند قوله تعالى: ﴿وَنَبْلُوَاْ أَخْبَارَكُمْ﴾[3] [أنموذج رقم: ٣].



(١) انظر اللوحة في المخطوطات القرآنية في صنعاء من القرن الأول والثاني الهجريين وحفظ القرآن الكريم: ١٧.
(٢) محمد: ٣١.
(٣) محمد: ٣٢.

ـ أربع نقط:

كما هو الحال في مصحف كتب بالخط الكوفي المشرقي المجود، في القرن الخامس الهجري، ونلاحظ أن فواصل الآيات قد حددت بواسطة أربع نقط متحاذية بنفس نوع المداد المستعمل في الكتابة.

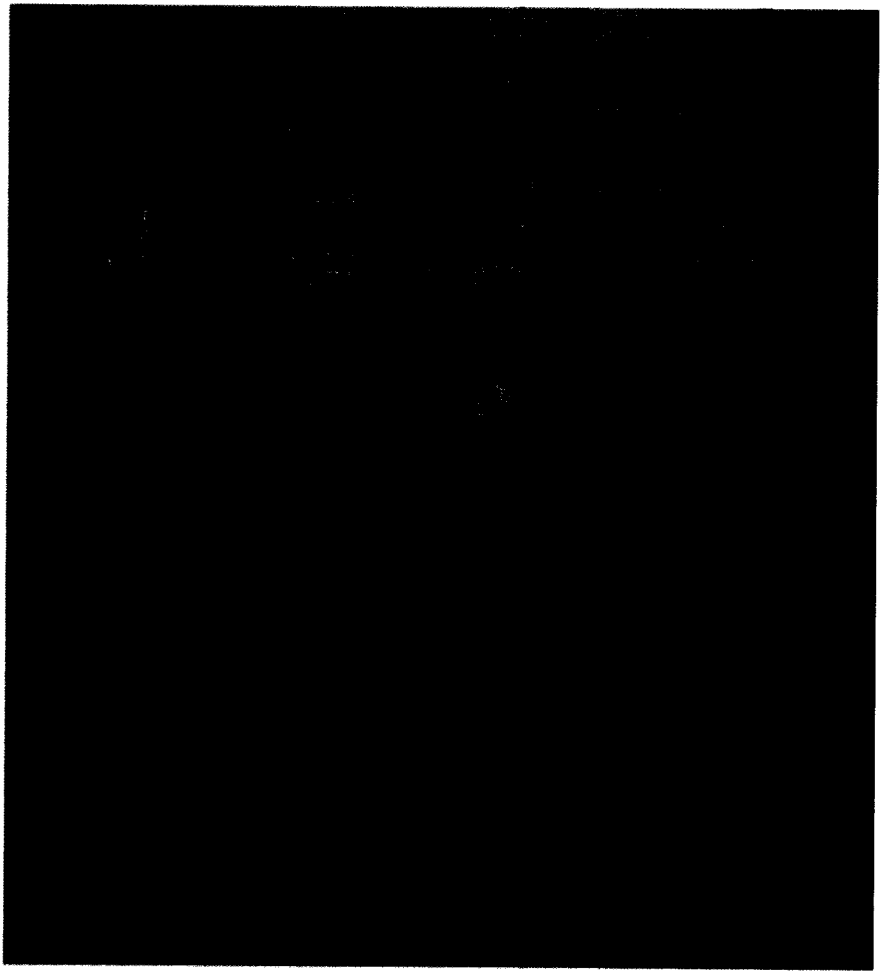


- على شكل دائرة من النقط تحتجن دائرة أصغر منها، ممهورة في وسطها بنقطة متورمة.

- أو تكون على شكل دائرة مذهبة ثمانية التقسيم، مخالفة لعلامات التخميس. ونجد هذا الصنيع في مصحف المرتضى الموحِّدي رقم ٤٣٢؛ ورقة ٢٧ ظهر و ٢٨ وجه؛ الإسراء: ١ – ٥؛ (انظر السطور: ١؛٢؛ ٨؛ ١٠؛ ١٢؛ ١٤) .



كما نجده في مصحف خزانة ابن يوسف رقم ٤٤٤؛ ورقة ٦٠ وجه؛ سورة الزمل: ١٨/ سورة المدثر: ١١ (ن السطور: ٢؛ ٥ – ١٢) .



- على شكل شرطة أو ألف.

- ثلاثة أزواج متتابعة من نقطتين إحداهما فوق الأخرى:

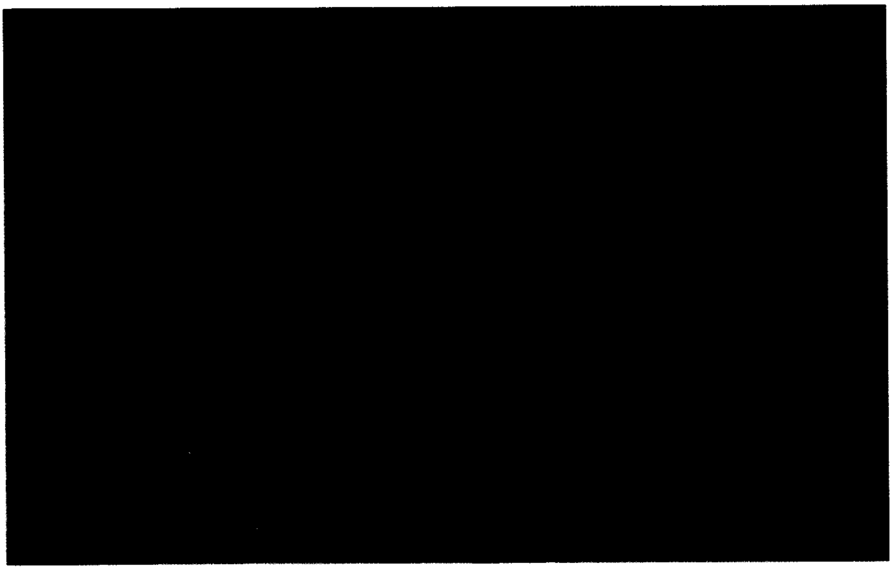
بقي شكل الفاصلة هذا ماثلا في مصحف رقم ٣٢٨ أ عربي، بالمكتبة الوطنية الفرنسية، وقد ساق جون ويتكام صورا عن لوحات منه(١).

---

(1) Course of Islamic paleography by Jan Just Witkam. Copyright, Jan Just Witkam, Leiden, The Netherlands, 2007.

- **كتابة لفظ آية داخل دارة مغلقة:**

من المصاحف من ارتأى نساخها أن يتجاوزوا العادة المعتبرة، فرسموا في دائرة كل فاصلة نوعها، فإن كانت فاصلة كتبوا وسط دائرة مغلقة لفظ «آية»، أو خمسا كتبوا لفظ «خمس»، أو عشرا، كتبوا لفظ «عشر». والغريب في هذا الصنيع، التنصيص على الآية أيضا، وإلا فإن كتابة الخمس والعشر في دارة مما هو معهود في كثير من المصاحف. ومثاله في مصحف ابن يوسف رقم ٩/٦١٩؛ سورة التوبة: ٥٤–٥٨. (انظر الأسطر: ١؛ ٩؛ ١١) .



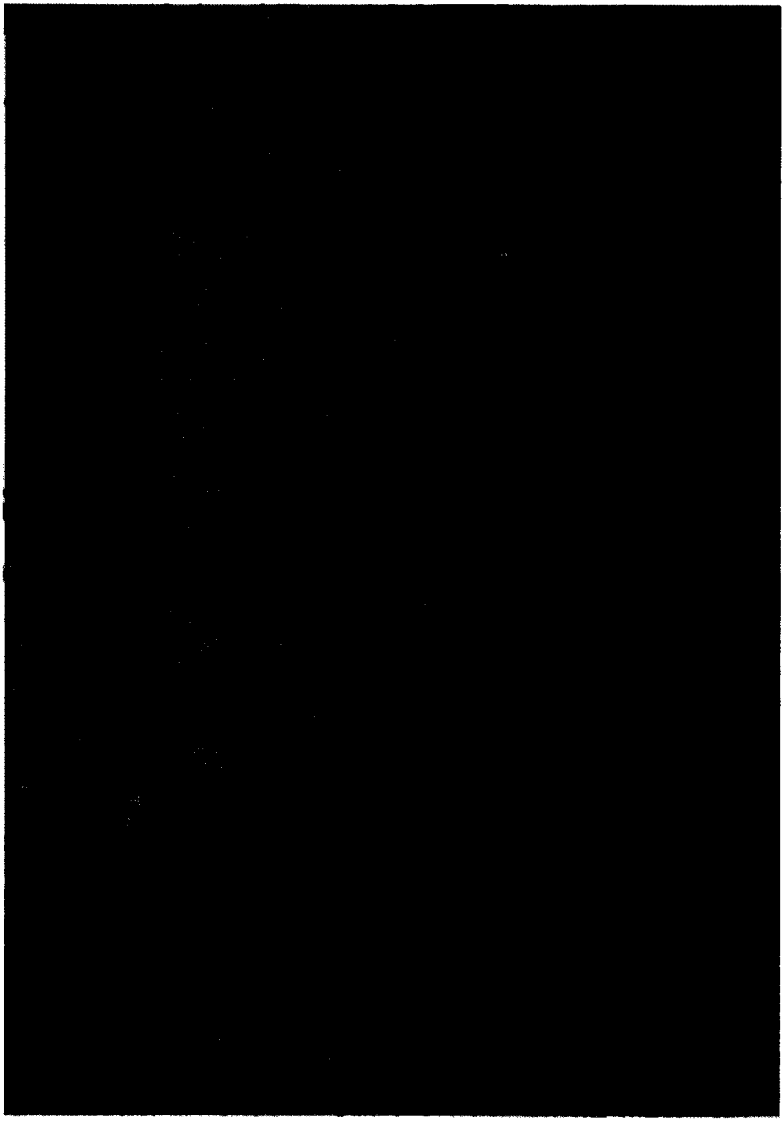
٣– مصاحف فيها الإشارة إلى فواصل الآي و الأخماس والأعشار

أ– في نظام التخميس:

- **وضع هاء نهاية خمس آيات:**

ووجْه اختيارِ حرف الهاء دون غيرها للدلالة على الخمس، أنها في حساب الجمَّل تشير إلى عدد خمسة. ويمكن أن تكون الهاء التي قدْ حُرِّفَتْ في زمن تالٍ إلى وردةٍ على شكل قلبٍ مقلوب، قد دلَّتْ -خلافَ الأصل- عند بعض المتأخرين على رقم ٥ في الحساب الهندي، لشَبَهِ الدارة البيضاوية في رسم هذا العدد، لكلٍ من الهاء والقلب المقلوب.

والعجيب أن هذا الصنيع لم يقتصر به أصحابه على المصاحف، بل عَدَّوْهُ إلى كتب العَدِّ المعتبرة، فوجدْنا النساخ يضعون عند نهايةِ كلِّ خمسٍ فواصل هاءً ملونة بالصفرة.



(لوحة من مخطوط عدد آي القرآن لأبي الحسن الأنطاكي (ت ٣٧٧ هـ) ،

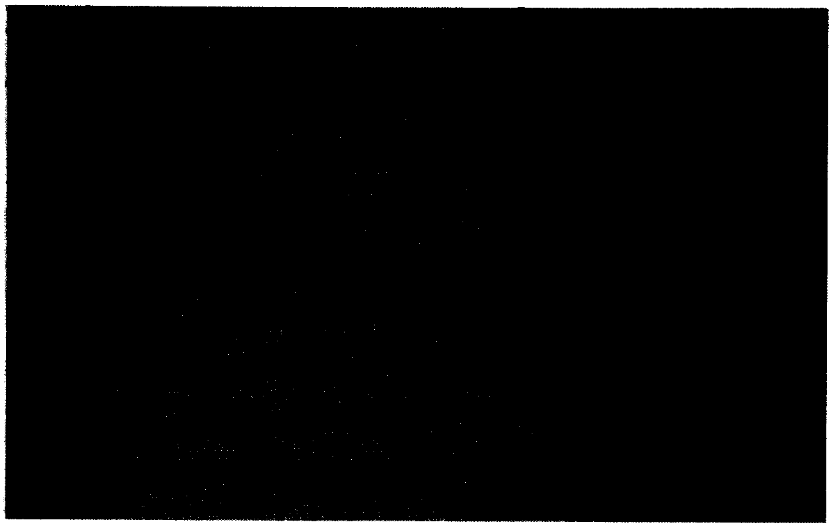
وينظر فيها شكل القلب المقلوب)

وينبغي التنبيه إلى أن هذا الشكل مشترك بين الدلالة على الآية المجردة والخمس، إلا أنه في الأولى أغلب.

وهذا الصنيعُ أجْلى حين تختصُّ الخمْسُ برمزِ الهاء المفردةِ المغلَقة دون أن تشترك فيه مع غيرها، وهو واقعٌ في واحدٍ من مصاحف البصرة، وهو مصحف الآثار التركية رقم ٤٥٧، وتشبيهُ هذا الرمز من لدن د. طيار آلتي قولاج بحرف d، مُذْهِبٌ لكل الدلالات التي ألمعنا إليها، ناهيك عن كونه تشبيها شكليًا بسيطا(١).

- **دائرة أو شكل بيضاوي رسم في وسطه كلمة «خمس».**

- **دائرة ضمنها دائرة أصغر، بها نقط ثمانية أو أقل أو أكثر، كما هو واقع في مصحف القرويين رقم ٩٠٦، عند قوله تعالى:** ﴿قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِي مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُۥ مِن طِينٍ﴾(٢)



(١) المصحف الشريف المنسوب إلى عثمان بن عفان رضي الله عنه: ١/١١٤.

(٢) ص: ٧٥.

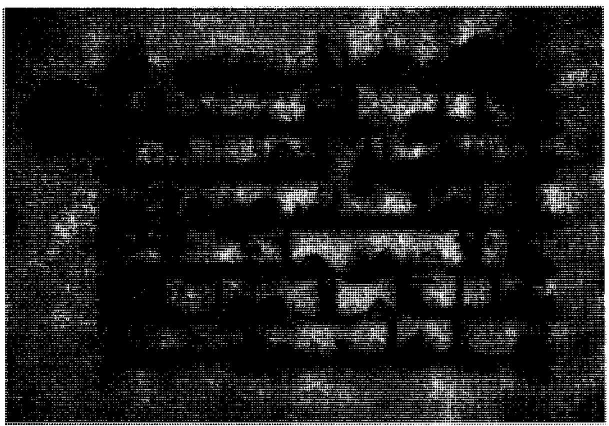
ب –في نظام التعشير:

– المربع الملون:

ونجد هذا الصنيع في المخطوطات المصاحف الموغلة في القدم، كالمصحف الرقِّيِّ المعزو لعثمان في المشهد الحسيني بالقاهرة، الذي اعتُمِدَ في عدِّه العدُّ المدني الأخير، وهو مربع مشغول به . (ن اللوحة رقم ١٥ من سورة الأنعام: اللوحة أ، السطر ٣، عند العشر السادس، في قوله تعالى ﴿**وهو الذي يتوفاكم بالليل ويعلم ما جرحتم بالنهار**﴾.

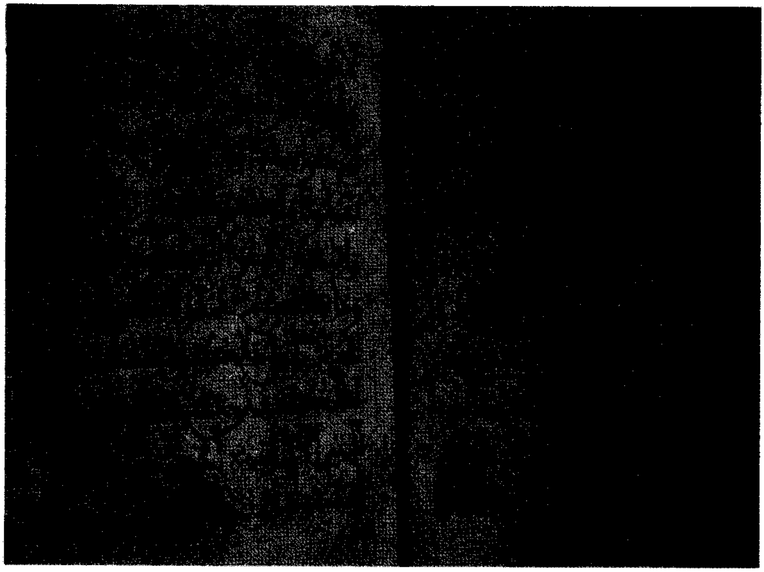
– **شكل بيضاوي أو دائرة رسمت وسطها كلمة «عشر»** :

وهذا الشكل هو الأغلب في مخطوطات المصاحف.

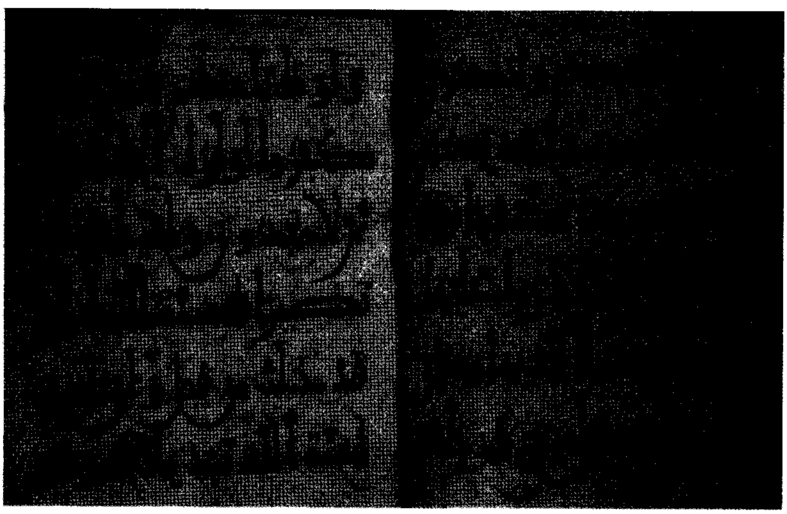


(لوحة من مصحف، من محفوظات مكتبة الكونغرس)

– دائرة ضمنها دائرة مُصَفَّرة أصغر منها، تفصل بينهما نقطٌ ملونة، مثلما هو واقع في مصحف خزانة ابن يوسف رقم ٥/٦١٩ (ورقة ٥ ظهر ٦ وجه: السطر ٦؛ الأنعام: ١٤٩–١٥٣) .



ونفس الأمر واقع في مصحف رقم ٨/٦١٩ (ورقة ٢ ظهر و٣ وجه: سورة الفتح: ٢٠-٢٣).



ملاحظات:

١ – نمط مختلف في الدلالة على الفاصلة:

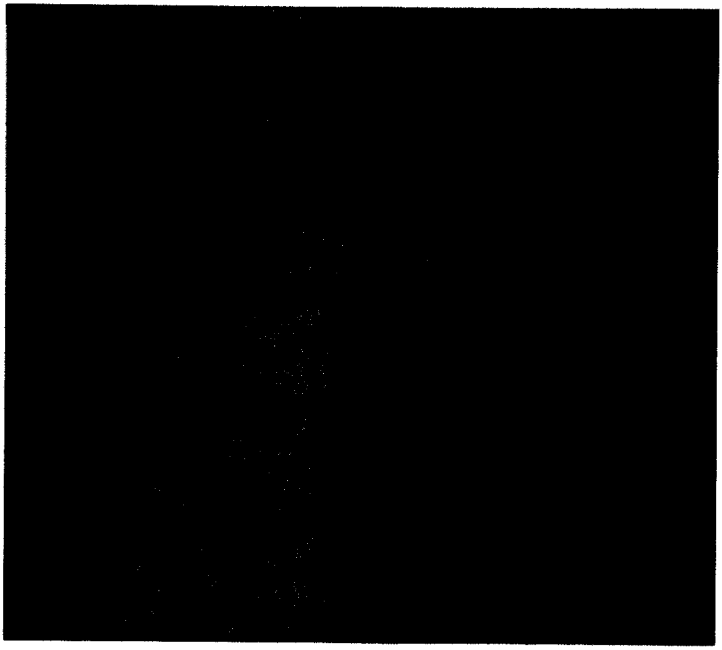
من المصاحفِ المتأخِّرَة ما يفصل بين الآية ورديفتها بفراغ بيّنٍ غير مشغولٍ، دلالةً على بداية آيةٍ جديدة، ولكنّ هذا الصنيع نادر، وهو واقعٌ في مصحف رقم ٦١٩ بخزانة ابن يوسف، كتب بخط مغربي متقن، وقد خمنتُ لأول وهلةٍ أنَّ هذا الفراغ وهو يأتي في طَرَفِ السطر غالبًا (ن الأنموذج رقم ٦١٩ أ) [١] لربما يكون فرارًا من كَسْرِ رتابة الخطِّ المبسوط، وتضْييقِ أوضاعِ حروفه بكتّابةِ الكلمة في حيّزٍ أضيقَ من النِّسْبة المعلومةِ لها، ولكنَّ هذا التوجيهَ مردودٌ بوقوع هذا الفراغ في وسَط السطر في أحايينَ كثيرة (أنموذج رقم ٦١٩ ب) [٢] ، ناهيك عن أن الناسخ كان فوق هذا يقع في محظورِ قسمةِ الكلمة بين سطرين (ن أنموذج رقم ٦١٩ ج) [٣] بلْ بين صفحتين (أنموذج رقم ٦١٩ د) [٤]، مما يدفعُ بالقطع، وجودَ فراغٍ في نهايةِ السطر بتبرير ضيق المساحة المتبقية عن احتجان كلمة تامة.

(١) ينظر الفراغ بعد ﴿صالحين﴾ و ﴿عابدين﴾. [الأنبياء: ٧١ – ٧٢].

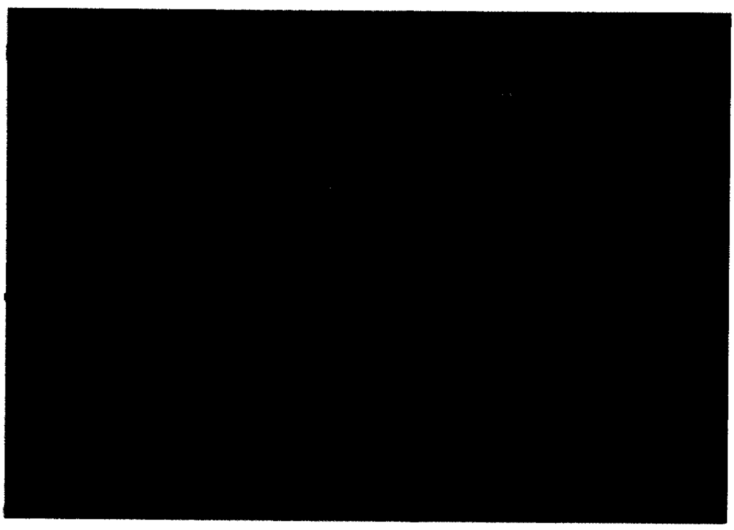
(٢) يُنظر الفراغ بين ﴿فاعلين﴾ و ﴿بل نقذف﴾. [الأنبياء: ١٧ – ١٨].

(٣) لاحظْ قسمةَ كلمة ﴿ وأد/خلنه﴾ [الأنبياء: ٧٤] بين السطر الأول والثاني في وجه الورقة.

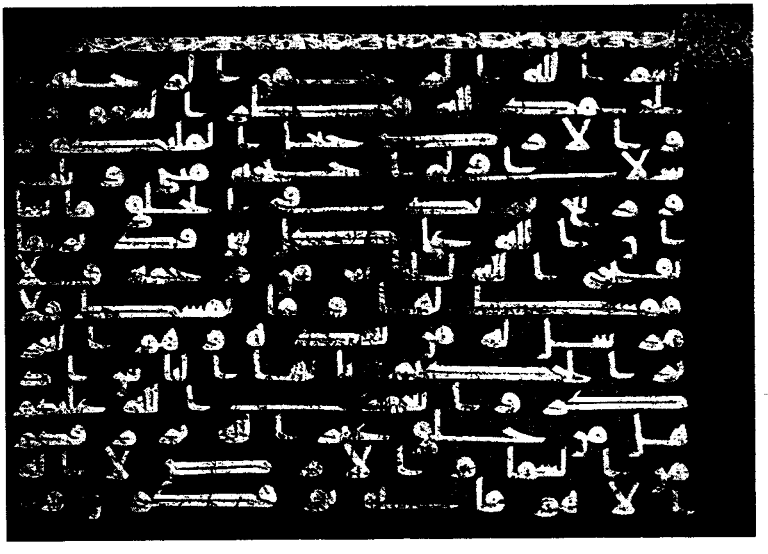
(٤) قسمةُ كلمة ﴿سأوريكم﴾ [الأنبياء: ٣٧] بين نهاية وجه الورقة وبداية ظهرها.



وسنقع لنفس الناسخ بعين الوضع الخطي على قطعة من مصحف آخر، ضمنه أشكال الفواصل، كما يظهر من خلال اللوحة الموالية (٦١٩/٥ د: ورقة ١٣ ظهر و١٤ وجه: السطران: ١؛ ١٠: هود: ١٩ - ٢٠) .



ومن المصاحف الشهيرة التي تعتمد نظام العد الأبجدي، المصحف الأزرق، العائد تاريخه إلى النصف الثاني من القرن ٤ الهجري (القرن ١٠م) ؛ والمشار فيه «إلى تقسيم الآيات بواسطة وريدات فضية، مؤكسدة حاليا. وفي موضع آخر، يشار إلى الآية العاشرة بواسطة حرف (الترقيم الأبجدي) »[1] . والنماذج عن لوحاته مبثوثة في كتب شتى[2] .



(أنموذج عن المصحف الأزرق القيرواني)

(1) http://www.qantara-med.org/qantara4/public/show_document.php?do_id=651&lang=ar.

(٢) منها:

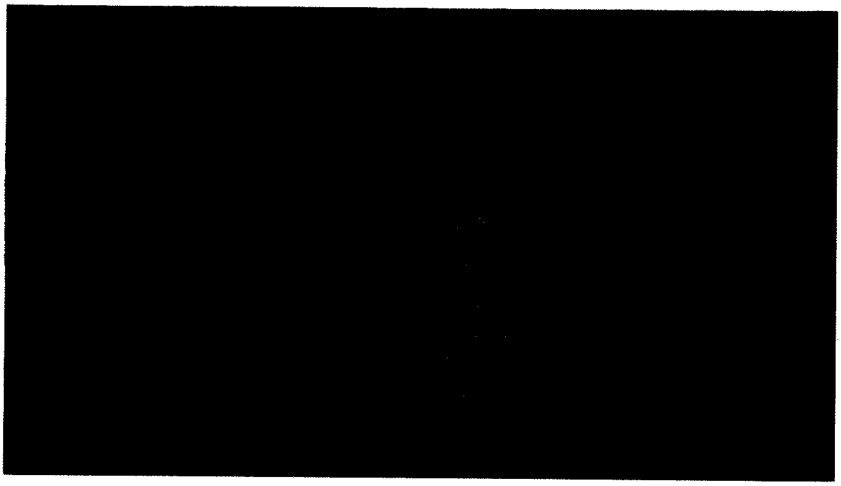
-*The Quran and Calligraphie*: 62, 63, 64, 65.

-Masterpieces from the Department of Islamic Art in The Metropolitan Museum of Art: 59.

٤ ـ اطراد الأشكال:

رغم أن اختيار شكل الفاصلة اعتباطي في أغلبه، فإنَّ اطرادَ الاختيار في مصحف واحد مما قرَّ عليه نسّاخُ المصاحف، ومع ذلك فقد وقفنا على استثناءٍ فريدٍ يغيّرُ «طَقْمَ» الأشكال في مصحفٍ واحد، فاختار في البداية أن يجعلَ الفاصلة دارةً في قلبها كلمة «آية» بخط كوفي رتيب، دلالة على أنّ الناسخ ربما استعان بطابَعٍ يدمغُ به قلبَ الدارة بعد كل آية.

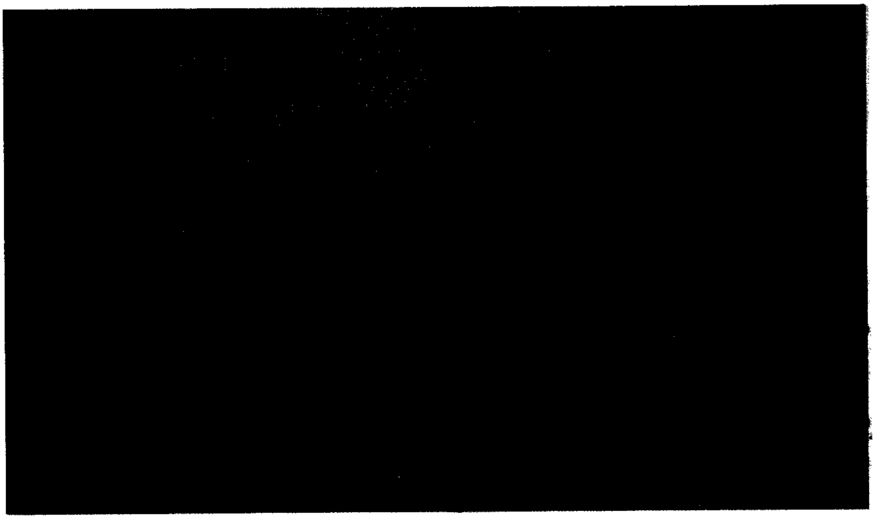
(ن الأسطر ٢، ٥، ٩ في الورقات ٨ ظ– ٩ و، مصحف رقم ٦١٩ (٢))



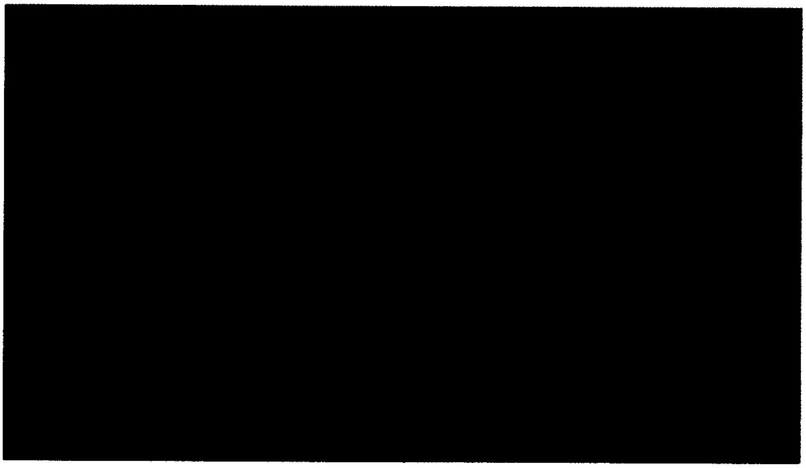
وللخمس شكل هاءٍ حلَزونية، وللعَشْر دارة فنية شبيهة بالصَّدَفَةِ البحرية، أكبرُ بالضعف من شكل الفاصلة العادية، في طَرَفٍ منها كلمةُ «عشر» داخل دارةٍ أصغر. وبعد انتهاء السورة، يستعيضُ الناسخ عن شكل الفاصلة الأول بالهاء المكونة من ثلاث دارات مدمجة على شكل الأثافي، وعن شكل العشر بدارة هندسية ثُمانية

الأقسام، فيما يحتفظ بشكل الخمس كما كان؛ لكنْ ينبغي التنبيهُ على أن هذا الأنموذج يبقى شاذا، ونظائِرُه نادرةٌ للغاية.

(ن الأسطر ٥، ١١، ١٤ في الورقة ١٧ ظ–١٨ و، مصحف رقم ٦١٩ (٢))

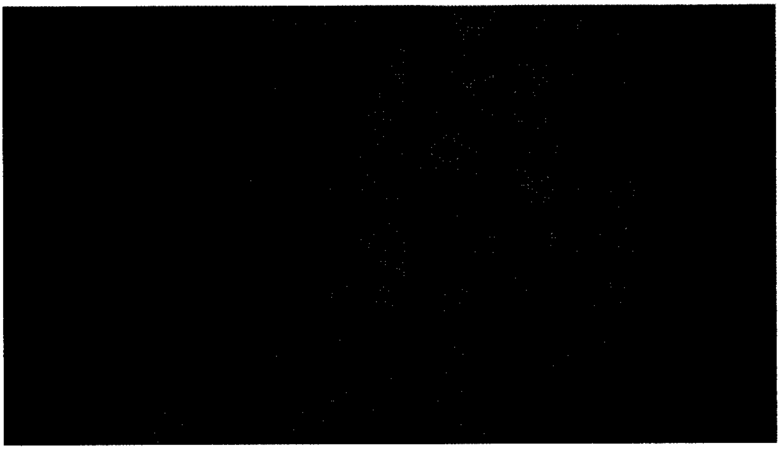


وقد تعرى بعض المصاحف عن خيط ناظم واختيار مطرد في أشكال الفواصل، فتجد التنصيص على بعض الفواصل دون بعض، فكأن الناسخ لا يذكرها إلا متى عنَّ له، كما هو واقع في الأنموذج الموالي من مصحف خزانة ابن يوسف رقم ٦١٩/٥: ورقة ٦ ظهر و٧ وجه (سورة يوسف: ١١ – ٢٠) .



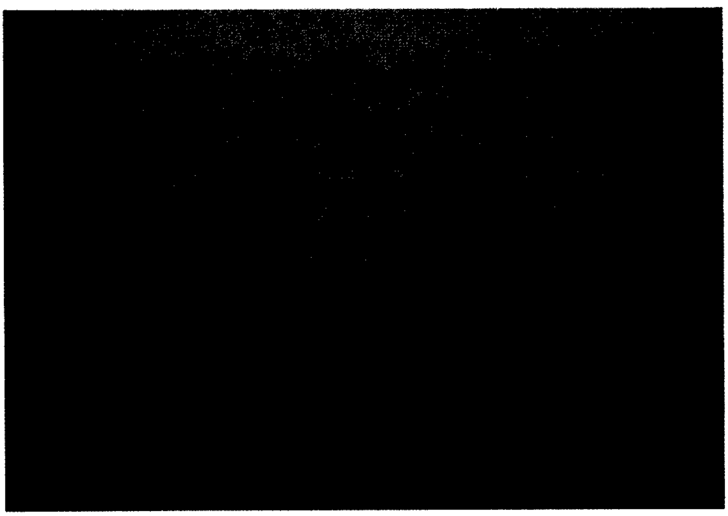
فقد رسم شكل الفاصلة عند رأس الآية ﴿لَحَٰفِظُونَ﴾ (سطر ٢) ، وعند قوله تعالى: ﴿غَٰفِلُونَ﴾ (سطر ٤) ، وأغفل عند رأس الآية ﴿لَّخَٰسِرُونَ﴾ (سطر ٦) ، ثم عاد فرسم شكل الخمس عند رأس الآية ﴿لَا يَشْعُرُونَ﴾ (سطر ٩) ولم يلتفت إلى ما تبقى من الفواصل كما هو واضح في اللوحة.

وقد تجد في بعض المصاحف المخطوطة ما يدل على الاختيار الاعتباطي لشكل الفاصلة، دون اختصاص كل شكل بدلالة معينة على رأس الآية أو الخمس أو العشر، ومثاله تجده في مصحف خزانة ابن يوسف رقم ٧/٦١٩ (ورقة ٧ ظهر و ٨ وجه: انظر السطرين ١ و ١٣، ففيهما الشكل الدال على الخمس في العادة، يدل على مجرد الفاصلة) .

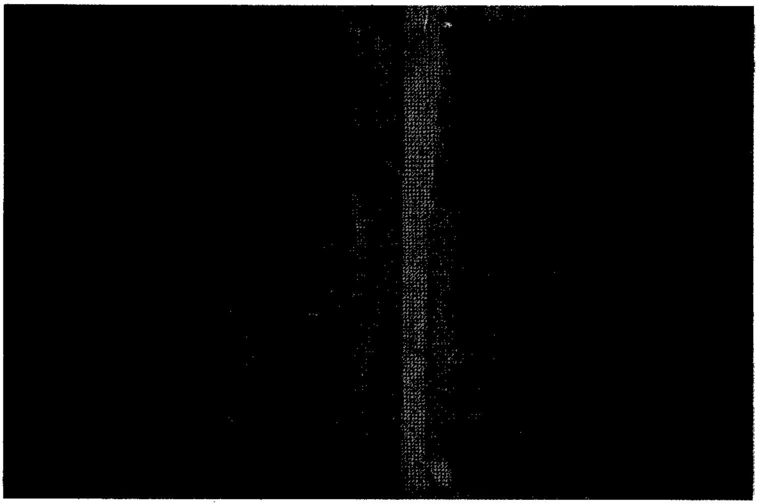


٥- الجمع بين شكل الفاصلة ورمز الوقف:

لم يكن هذا الصنيع فاشيا في المصاحف المتقدمة، بيد أنّ مصحفا رقّيا كتب بخط كوفي عتيق، تحتجنه مجموعة خزانة القرويين، تحت رقم ٩٠٣، اختص برسم واوٍ مبسوطة ترمز إلى الوقف، وُضِعَت في المواضع المختارة، من غير أن تكون مقصورةً على الارتباط برؤُوس الآي أو الأشكال التي تدلُّ عليها.



وقد وقفنا على الجمع بين شكل الفاصلة ورمز الوقف في مصحف مريني، حبّسه الفقيه الكاتب أبو العباس أحمد بن علي بن محمد القبائلي (ت ٨٠٢هـ) [١] - حاجب أبي سعيد عثمان المريني- على جامع الأندلس بفاس، وهو محفوظ اليوم تحت رقم ٨٧٧ بخزانة القرويين أيضا[٢].



ويختص هذا المصحف بجملة أمور؛ منها:

- **أولا:** أنه يحتفظ بشكل الثلاثة النقط البسيط للدلالة على الفاصلة، وشكل الهاء المغلقة للدلة على الخمس، والدائرة المكررة المشغولة للدلالة على العشر.

- **ثانيا:** أنه يرسم بخط أدق من خط المصحف بلون أزرق، حرف «ت» أو «ك» فوق النقط الثلاثة -وهو في هذا يتفق مع المصحف الذي قبله في قصدية

---

(١) ن **روضة النسرين في دولة بني مرين**: ٣٨؛ ٤٠؛ **جذوة الاقتباس**: ١/١٢٥–١٢٦؛ رت: ٥٨.

(٢) يوجد أنموذج آخر عن نفس المصحف في: **دليل معرض مصاحف المغرب**: ٦٢–٦٣.

اللون- ويقصد برمز التاء الوقف التام، وبالكاف الوقف الكافي، وليس يذكر الوقف القبيح رَعْيًا للعمل عند نساخ المصاحف. ويظهر أن ذلك منه متابعة لصنيع ابن الأنباري (ت ٣٢٨ هـ) ؛ فإنه يرى أن الوقف أقسام ثلاثة، ولذلك يقول: «فينبغي للقارئ أن يعرف الوقف التام، والوقف الكافي الذي ليس بتام، والوقف القبيح الذي ليس بتام ولا كاف»(١).

- **ثالثا:** أنه يكتب الخمس من الآيات، ثم يكتب بعدها بخط أدق في صلب الصفحة، التنصيص على رأس الخمس أو العشر أو الأجزاء، ثم يذكر ما فيها من الهجاء، مع النزوع إلى استقراء الحروف والمواضع، والإحالة على ما تقدم؛ مما يشي بأن هذه التعقيبات، قائمة مقام كتاب مستقل لو جمعت.

ونورد لهذه التعقيبات مثالا وقع عند قوله تعالى من سورة الحج(٢): ﴿ وَيَسْتَعْجِلُونَكَ بِالْعَذَابِ وَلَن يُخْلِفَ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥ وَإِنَّ يَوْماً عِندَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ ﴾: «رأس الخمس الخامس. وفيه من الهجاء ﴿نَكِيرِ﴾، كتبوه بغير ياء بعد الراء. وكذا جميع الوارد منه في كتاب الله عز وجل؛ وذلك أربعة مواضع هنا وفي سبأ وفاطر وتبارك الملك، وهي في السور الأربع رأس آية. واختلف عن نافع في إثبات ياء بعدها وفي حذفها، فورش يثبت فيهن ياء في الوصل خاصة، ويحذفها في الوقف، اتباعا للرسم، ولمن قرأ عليه، وسائر أصحاب نافع والقراء غيره يحذفونها وصلا ووقفا موافقة للرسم ولمن قرؤوا عليه أيضا.

---

(١) إيضاح الوقف والابتداء: ١٠٨/١؛ المكتفى: ١٣٨.
(٢) الآية: ٤٥.

و﴿أَهْلَكْنَاهَا﴾، بغير ألف سبعة أحرف، واختلف القراء فيها؛ فقرأ هذه الكلمة أبو عمرو ابن العلاء البصري، بتاء مضمومة، وتابعه يعقوب الحضرمي على ذلك، وقرأ سائر القراء بالنون المفتوحة مكان التاء المضمومة لمن ذكرنا وألف بعدها على ثمانية أحرف في اللفظ دون الخط لما قدمنا.

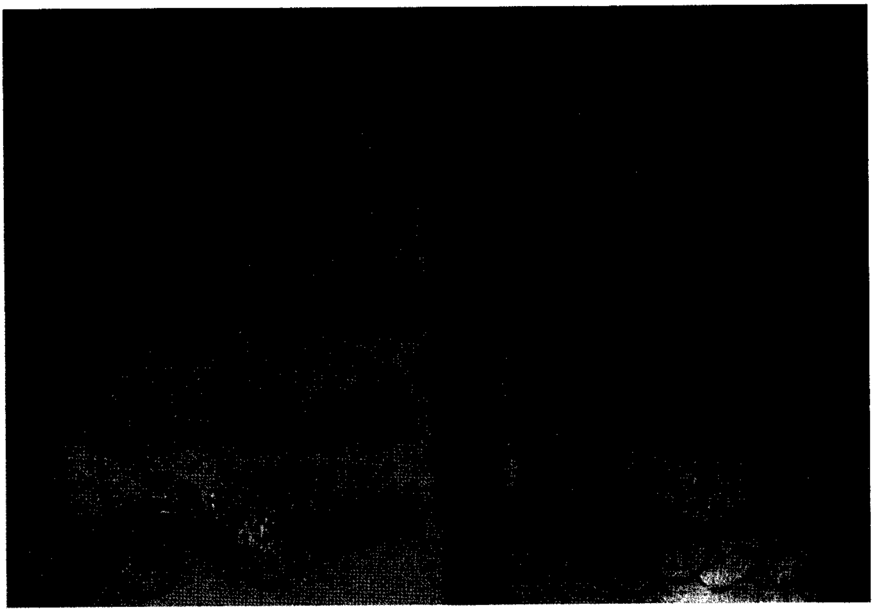
وسائر ما فيه من الهجاء مذكور كله».

ويلحق بهذا المصحف مصحف أحدثُ بالمكتبة العامة بالرباط رقم ٦٠٢، كتب بخط نسخي، وقد كتب الناسخ بخط أحمر دقيق، أعلى أشكال الفواصل رموز الوقف: ت؛ ك؛ ج؛ (تام؛ كاف؛ جائز) ، على رأي من يجعل الوقف أقساما أربعة[1] .

ويمثل مصحف شاطبة، الرقي في ضبط استخدام الأشكال من جهة الصورة والشكل، ومن جهة الدلالة، وويستحق هذا المصحف وقفة خاصة للتدليل على عمق قيمته الشكلية والاصطلاحية.

---

(١) ن أنموذجا في دليل معرض مصاحف المغرب: ٤٣.



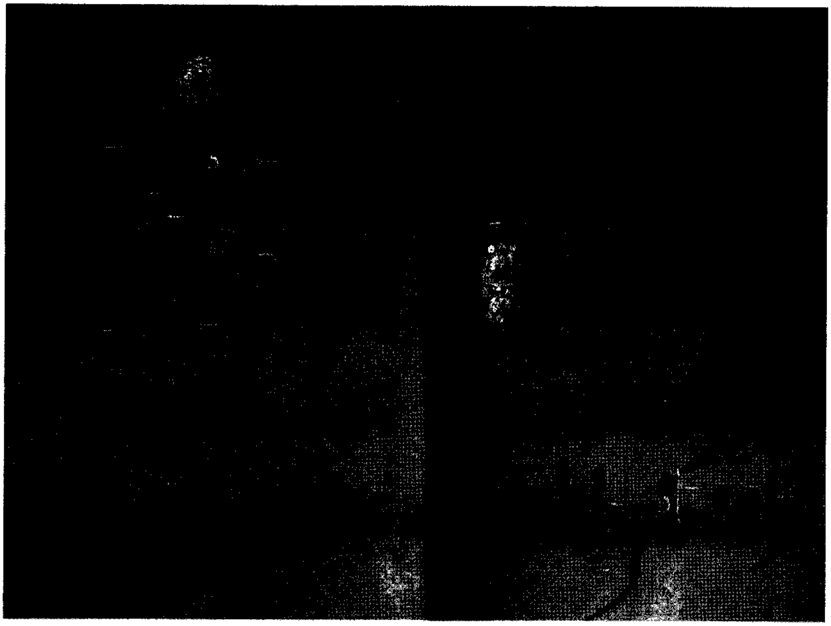
(مصحف شاطبة: خزانة ابن يوسف رقم ٤٣١: المجلد ٤، ورقة ١٥ ظهر و ١٦ وجه، سورة يوسف: ٨٤- ٨٦)

لاحظ :

- السطر الثاني: الجمع بين التعبير عن شكل الفاصلة بالهاء المغلقة، وشكل الفاصلة الدائري المتضمن لحساب الجمل.

- السطر السادس: شكل الخمس

- السطر العاشر: شكل الفاصلة الدائري.



(مصحف شاطبة: خزانة ابن يوسف رقم ٤٣١: المجلد ٨، ورقة ٤١ ظهر، ٤٢ وجه، سورة الزخرف: ٣٩-٤٣)

٤ ـ أشكال الفواصل وحساب الجمل:

مع أنّني كنت أظنُّ باديَ الرأي أنّ اللجوءَ إلى حساب الجُمّل لترقيم الآيات خاصةً الأعشار والمئين، متأخِّر نسبيا، لتَرْكيبه الظاهرِ المبَايِنِ للبساطة المقصودة عند نسَّاخ المصاحف الأوائل، إلاّ أن مصحفَ متحف الآثار التركية رقم ٤٥٧، يجعلُنا نتوقف مليّا قبل الجُنُوح إلى هذا الظن، ويضَعُ في دائرةِ الاحتمال أَنَّ هذا النّمَطَ الحسابي قد عَرف سبيلَه إلى المصاحف على الأقل في النصف الأول من القرن الثاني، وهو التاريخُ التقريبيُّ لكَتْب المصحف المذكور، وبيانُه أني وجدتُ ناسخَه يضعُ قَلْبَ داراتٍ مموَّهةٍ بألوان تغلُبُ عليها الصفْرة، حرفًا مشغولا بشكلٍ فني، يدلُّ على العدد العشري المتصاعد أو المئين. ويتضحُ للتمثيلِ ذلك بجلاءٍ في سورة الأنعام، على اعتبارِ أنها تامةٌ لم تتضررْ رَقَّياتها الغزلانيةُ[1] كثيرًا، فنجد عند العشر الأول ﴿ما كانوا به يستهزؤون﴾ دارةً تحتضنُ ياءً موقوصةً تحيط بها دارةٌ من عشْر نقَطٍ ملونة، والياءُ في حساب الجمل بعشرة. (ن السطر ١٥ من لوحة رقم ٩٢ أ مصحف متحف الآثار رقم ٤٥٧: ١/١٨٧) .

وقلنا إنها ياءٌ موقوصةٌ لأنَّ للناسخ في رسْم الياء كما استقريْناه وضعيْن: أن تأتي كما في رسْمها الإملائي العاديّ، مع مطِّ الخطِّ بعد التقْويرَة إلى الأسفل، والاحتفاظِ بشكل إبرة الياء، فتظهر الياءُ كما لو أن الأمر يتعلق بواوٍ طويلةِ الرقبة فُتِحَتْ عينُها كفتحةِ العين والغين (ن الياء من تجري في قوله تعالى: ﴿تجرى من تحتهم﴾، السطر السادس من لوحة رقم ٩٢ أ مصحف متحف الآثار رقم ٤٥٧:

---

(١) معلومٌ أن للرق موارد غير الغزلان، كالخرفان والماعز والعجول، ولكن العرف كان يحبذ استخدام الغزال. ن استخدام الرق في المخطوطات الإسلامية، لفرنسوا ديروش؛ ضمن دراسة **المخطوطات الإسلامية بين اعتبارات المادة والبشر**: ٩٤. (لندن: ١٩٩٧) . ون أيضا كتابه:::::::

١٨٧/١)، أو أن تأتي موقوصةً، مع التنبيه إلى أن هذه الأوضاعَ في رسم بعض الحروف داخلَ الآيات يخضعُ لضوابط الرسْم لا لاختيار الناسخ.

فإذا بلغ الناسخُ قوله تعالى: ﴿**خسروا أنفسهم فهم لا يؤمنون**﴾، وضع دارةً أخرى تحتضن حرفَ الكاف (٢٠ بحساب الجمل) بإبرةٍ عمودية على النمط الكوفي، فتكونُ الآيةُ تمام العشرين، كما في عدِ الكوفيين[١] (ن السطر ١٢ من لوحة رقم ٩٣ أ من مصحف متحف الآثار رقم ٤٥٧: ١٨٩/١) . وهكذا على امتداد السورة:

- ﴿تكفرون[٢]﴾: ل = ٣٠.
- ﴿صدقين[٣]﴾: م = ٤٠.
- ﴿تتفكرون[٤]﴾: ن = ٥٠.
- ﴿تعملون[٥]﴾: س[٦] = ٦٠.

﴿العلمين[٧]﴾: ع = ٧٠. ولكنَّ د. قولاج، أخطأَ فجعل تمامَ السبعين ﴿**يكفرون**﴾، ضدًّا على ما في المخطوطة، وفاقا منه لعدِّ الكوفيين وما هو في المصاحف اليوم، وليس المطلوبُ ذاك، بل المطلوبُ نقلُ ما في الأصل كما هو[١] .

---

(١) ن كتاب عدد آي القرآن لأبي الحسن الأنطاكي (ت ٣٧٧ هـ) : **النسخة اليوسفية**: و ٩ و. والكتاب مطبوع بمؤسسة الفرقان بتحقيقنا. مع ملاحظة أنَّ العدَّ في هذا المصحف لا يَطَّرِدُ كوفيا؛ فلزم التنويه.

(٢) نسخة متحف الآثار: ١٩١/١.

(٣) نسخة متحف الآثار: ١٩٣/١.

(٤) نسخة متحف الآثار: ١٩٥/١.

(٥) نسخة متحف الآثار: ١٩٧/١.

(٦) غير بينة في المخطوط.

(٧) نسخة متحف الآثار: ١٩٩/١.

- ﴿تتذكرون[٢] ﴾: ف = ٨٠.

- ﴿للعلمين[٣] ﴾: ص= ٩٠.

- ﴿يصفون[٤] ﴾: ق[٥] = ١٠٠.

- ﴿يعمهون﴾: ق ي = ١١٠. (وهذا أوضحُ موضع للتحقُّق من إيراد حساب الجمل، فيأتي حرف القاف، متبوعًا بالياء الموقوصة متقاربيْن ومنفصليْن، فانظر صورته المرفقة) [٦].

- ﴿يقترفون[٧] ﴾: ق ک = ١٢٠.

- ﴿كفرين[٨] ﴾: ق ل = ١٣٠.

- ﴿مهتدين[٩] ﴾: ق م = ١٤٠.

- ﴿يعدلون[١٠] ﴾: ق ن[١١] = ١٥٠.

- ﴿لا يظلمون﴾: ق س[١] = ١٦٠.

---

(١) ن نسخة متحف الآثار: ١/١٩٩.
(٢) نسخة متحف الآثار: ١/٢٠١.
(٣) نسخة متحف الآثار: ١/٢٠٢.
(٤) نسخة متحف الآثار: ١/٢٠٥.
(٥) وردت في الأصل: أشبه بـ"في" غير منقوطة.
(٦) ن نسخة المصحف الشريف: ١/٢٠٧.
(٧) نسخة متحف الآثار: ١/٢٠٩.
(٨) نسخة متحف الآثار: ١/٢١١.
(٩) نسخة متحف الآثار: ١/٢١٣.
(١٠) نسخة متحف الآثار: ١/٢١٦.
(١١) النون هاهنا أشبه باللام. ن ١/٢١٦.

ونخلُص بعد هذا التتبع إلى أنَّ ناشر المصحف د. قولاج، لم يُلْقِ بالًا البتةَ إلى نمطِ العدِّ هذا، ولا أدركَ أن الأمرَ يتعلقُ بحساب الجمل، فجرَّ ذلك عليه أنْ شايعَ المصحفَ الكوفي المطبوعَ في عدِّه، دون التفاتٍ إلى ما في صُلب نسخة مصحف الآثار، فجاء ترقيمُه لعدد الآي في مواطن شتى من مُحاكاته مخالفًا لما في الأصل؛ وكم كان بودِّنا أن يعرَى جهده العظيم عن هذه النَّقيصة.

ويؤكدُ قدمَ هذا الصنيع، ورودُه في أثَرٍ مشابهٍ لمصحفِ متحف الآثار، هو من المصاحف العُتُق والنوادر المغربية الذاهبة في النفاسة، مودعٍ بخزانة ابن يوسف تحت رقم ٦٢٠ أ، وأوجه الشبه في كونه كُتب على رق سميك من قطْع مستطيل، بخط كوفي متقدم، خالٍ من النقط، وعلامةُ الهمزات فيه نقطةٌ خضراء، وعلامةُ الحركات الثلاث نقطةٌ حمراء، ويكادان يتفقان في فواصل التخميس والتعشير؛ ففي مئة آية لا يختلفان غير مرّةٍ واحدة، بنسبة ١/٢٠ (ن الموضع ١٣ في الجدول الآتي)، ناهيك عن كون نظام العدِّ فيهما بصريًا في الغالب، فقد اتفقا معًا على عدِّ ﴿**غالبون**﴾، وهي معدودةٌ للبصري وحده[٢]، بل إن المصحفَ ليجري بحسب بعض القرائن[٣] إلى أن يكون بصريا في رسم حروفه أيضا، فقد وقعَ فيه قولُه تعالى في المائدة ﴿**يقول الذين آمنوا أهؤلاء الذين أقسموا...**﴾ بواوٍ قبل «يقول»[٤]؛ قال الداني: «وفي المائدة في مصاحف أهل المدينة ومكة والشام ﴿**يقول الذى آمنوا**﴾: بغير واو قبل «يقول»، وفي مصاحف أهل الكوفة والبصرة وسائر العراق «ويقول»

(١) السين ها هنا كما في نظيرتها السابقة أشبه بالصاد. ن ٢١٩/١.

(٢) انظر كتاب **عدد آي القرآن** لأبي الحسن الأنطاكي من تحقيقنا (النسخة اليوسفية) : و ٧ ظ.

(٣) لم يصلنا مصحف خزانة ابن يوسف كاملا، ولذلك كان استقراؤنا ناقصا تبعا لذلك.

(٤) مصحف خزانة ابن يوسف رقم ٦٢٠ أ: و ٢٧ و؛ مصحف متحف الآثار: ١٦٩/١.

بالواو»[١] . وكذلك الشأن في ﴿من يرتدد﴾، فقد رسمت بدال واحدة في كلا المصحفين[٢] ، وكذلك هي في مصاحف أهل الكوفة والبصرة ومكة[٣] . ويدلُّ على أنَّ المصحف بصري، أنه وإن اتفق مع الكوفيين في الحرف الأخير، إلا أنه ينفرد بكتابة ﴿لئن انجيتنا﴾ في الأنعام بالتاء دون الكوفيين، إذ كتبها هؤلاء بغير تاء[٤] .

فواصل الخمس والعشر في المئة الأولى من سورة المائدة في المصحفين للتمثيل:

مصحف متحف الآثار:	مصحف ابن يوسف المراكشي:
١ - ﴿الحساب﴾.	﴿الحساب﴾.
٢ - ﴿عظيم﴾.	﴿عظيم﴾.
٣ - ﴿يصنعون﴾.	﴿يصنعون﴾.
٤ - ﴿المصير﴾.	﴿المصير﴾.
٥ - ﴿غالبون﴾.	﴿غالبون﴾.
٦ - ﴿ المتقين﴾.	﴿المتقين﴾.
٧ - ﴿لمسرفون﴾.	﴿لمسرفون﴾.
٨ - ﴿ مقيم﴾.	﴿مقيم﴾.
٩ - ﴿ المقسطين﴾.	﴿المقسطين﴾.

---

(١) المقنع: ١٠٣.
(٢) مصحف خزانة ابن يوسف رقم ٦٢٠ أ: و ٢٧ و (٧٧٨١) ؛ مصحف متحف الآثار: ١٦٩/١.
(٣) المقنع: ١٠٣.
(٤) المقنع: ١١٣. ون: مصحف خزانة ابن يوسف رقم ٦٢٠ أ: ٤٣ ظ (٧٨١٤) ؛ مصحف متحف الآثار: ١٩٧/١.

١٠ - ﴿ الفسقون﴾.	﴿الفسقون﴾.
١١ - ﴿ندمين﴾.	﴿ندمين﴾.
١٢ -﴿ مومنين﴾.	﴿ مومنين﴾.
١٣ -﴿ يعملون﴾.	﴿يصنعون﴾.
١٤ -﴿الكفرين﴾.	﴿الكفرين﴾.
١٥ - ﴿انصار﴾.	﴿انصار﴾.
١٦ - ﴿ السبيل﴾.	﴿السبيل﴾.
١٧ - ﴿ لا يستكبرون﴾.	﴿لا يستكبرون﴾.
١٨ -﴿ المعتدين﴾.	﴿المعتدين﴾.
١٩ - ﴿المبين﴾.	﴿المبين﴾.
٢٠ -﴿عليم﴾.	﴿عليم﴾.

ويتفقان أيضا في «فواصل» السور، فهي في كلا المصحفين مكتوبةٌ في سطْر واحد دون تأطير، بخطٍّ كوفي مذْهَبٍ حوافُّ حروفه بالسواد، تقتصرُ على ذكر اسم السورة دون إضافتها إلى «اسم»، ثم ذكر عدّها الموافق هنا لعدِّ البصرة[١] ، دون بيان ما كان منها مكيا أو مدنيا:

مصحف خزانة ابن يوسف: «المائدة مائة وعشرون وثلث[٢] ايت».

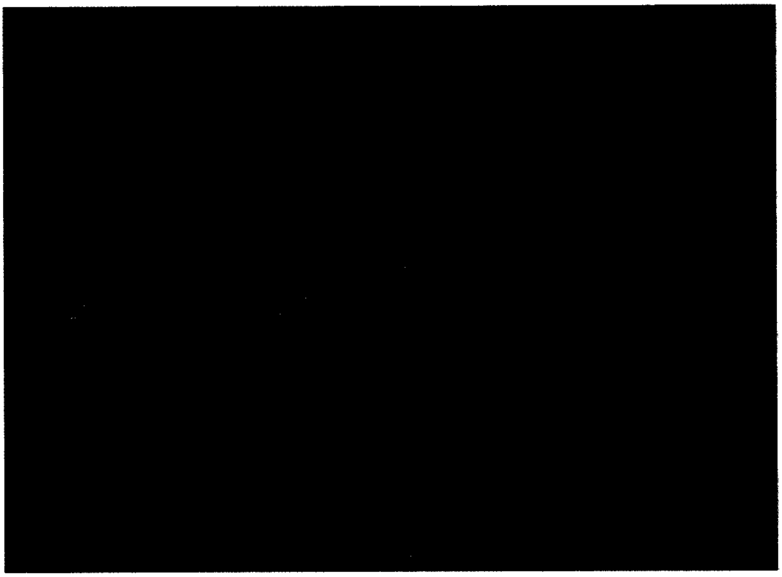
مصحف متحف الآثار: «المئدة[٣] مائة وثلث وعشرون آية».

---

(١) كتاب عدد آي القرآن لأبي الحسن الأنطاكي (النسخة اليوسفية) : و ٧ ظ.

(٢) على الثاء الأخيرة ثلاث خطوط متعاقبةٍ لا متراكبة دقيقةٍ مائلة إلى اليسار، عوضا عن النقط. وبدهي أن الكلمات كلها غير منقوطة في كلا المثالين، حاشا حرف الثاء الذي ذكرناه من قبل.

(٣) حذف الألف من المائدة في المصحف التركي.



(مصحف خزانة ابن يوسف رقم ٦٢٠ أ)

ولا يختلفان إلاّ في الاستعاضة في بعض الكلمات عن النقط بالخطوط الدقيقة القصيرة المائلة إلى اليسار قليلا[1] ، حيث يطَّرِدُ استخدامُها في المصحف التركي، فيما تظهر على استحياءٍ في المصحف المراكشي في أفذاذٍ من المواضع[2] .

ويفيدنا هذا الميزُ في ملاحظةِ أنّ هذا التشابه الكبير حتى في أوضاع الخطِّ التي قلَّمَا تقع المشابهةُ بين النساخ فيها، مؤدٍّ إلى تقاربٍ زمني بينهما، وهو تقاربٌ إنْ صحَّ يزيدُ قوةَ القول بأن استخدامَ نمطِ حساب الجمل متقدمٌ كثيرًا خلاف الظن السائد.

---

(١) نسخة متحف الآثار: ١/١١٤.

(٢) ن على سبيل المثال: ورقة ٣٥ ظ، سطر ٩؛ ١٣. ورقة ٣٨ و؛ سطر ٤. ورقة ٤٠ ظ؛ سطر: ١٠.

مشكلات تحقيق النصوص الحديثية

عبد اللطيف الجيلاني[1]

لا يخفى أن نشر كتب الحديث النبوي قد بلغ مداه في العقود القليلة الماضية؛ إذ ظهرت إلى الوجود الألوف من التصانيف والأجزاء المفيدة، لكن بقدر سرور العلماء العارفين بصدورها بقدر أسفهم وحزنهم على تجاسر كثير من أنصاف المحققين عليها بإيعاز من بعض دور النشر التجارية، ولذلك كان من المفيد تشخيص تلك الأسقام التي أصابت التراث الحديثي في مقتل، وهوَت به إلى منحدر سحيق، عسى أن يستفيق أهل البحث والتحري والتحقيق من غفوتهم فيجتهدون في إصلاح الخلل، واستدراك النقص، وفيما يلي أبرز تلك المشكلات:

١ ـ التكرار والاجترار

نظراً لغياب التنسيق بين الباحثين في حقل التراث أصبحت ظاهرة التكرار في الأعمال العلمية التراثية أمرًا غير مستغرب، وهو في حقيقته أمر ينبغي أن يدعو للاستغراب فتجد الكتاب الواحد أو الموضوع الواحد تصرف الأوقات من أجل تحقيقه أو إنجازه من جماعة من المحقّقين أو الباحثين كل يعمل على حدة، ربما عن

(١) أستاذ بكلية الآداب والعلوم الإنسانية عين الشق بالدار البيضاء، ورئيس مركز الدراسات والأبحاث وإحياء التراث بالرباط.

عدم معرفة بذلك. وفي هذه الحالة قد ينقطع أحدهم حين يعلم أن الكتاب الذي يشتغل بتحقيقه أو الموضوع الذي يكتب فيه قد انتهى منه باحث آخر، فتضيع جهوده سدى بعد أن كان من الممكن توفيرها والاستفادة منها في عمل علمي آخر. ويعزو الدكتور أكرم العمري هذا الأمر إلى فقدان مراكز التوثيق، يقول: «إن من أصعب المشاكل التي تواجه الباحث عندما يريد تسجيل بحثه هو عدم وجود مركز بحث علمي للتوثيق، بحيث يستطيع صاحب الأطروحة أن يعرف الأبحاث المستجدة في بحثه، والباحثين الذين يشتغلون في نفس الحقل...»[١].

وربما تكررت العديد من الأعمال العلمية عن علم ومعرفة حبًّا في المزاحمة العلمية، أو بسبب عدم الاعتداد بأعمال الآخرين، أو بسبب دعم وإيعاز من قبل بعض الناشرين.

والأمثلة على هذا كثيرة جدًّا أشير منها إلى **كتاب الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع** للحافظ أبي بكر الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ) فقد صدر بتحقيق الدكتور محمد رأفت سعيد عن مكتبة الفلاح بالكويت سنة ١٤٠١هـ، ثم صدر مرة أخرى بعد ذلك عامين بتحقيق الدكتور محمود الطحان عن مكتبة المعارف بالرياض سنة ١٤٠٣هـ، ثم صدر مرة ثالثة بتحقيق الدكتور محمد عجاج الخطيب عن مؤسسة الرسالة ببيروت عام ١٤١٢هـ. فبماذا يفسر هذا التكرار؟!!

والأمر نفسه ينطبق على **كتاب شرح علل الترمذي** للحافظ ابن رجب الحنبلي (ت٧٩٥هـ) فإنه صدر بتحقيق صبحي جاسم السامرائي عن وزارة الأوقاف ببغداد سنة ١٩٧٦م، ثم صدرت طبعة ثانية بالتحقيق نفسه عن دار عالم الكتب ببيروت

---

(١) **مناهج البحث وتحقيق التراث** للدكتور أكرم العمري (ص٤٧).

سنة ١٤٠٥هـ، وصدر بتحقيق الدكتور نور الدين عتر عن دار الملاح بدمشق سنة ١٣٩٨هـ، وفي سنة ١٤٠٧هـ يصدر الكتاب للمرة الثالثة بتحقيق الدكتور همام سعيد عن مكتبة المنار بالزرقا، وكان هذا الأخير قد نال شهادة الدكتوراه سنة ١٩٧٦م من جامعة الأزهر عن تحقيقه لهذا الكتاب. فبماذا يفسر هذا التكرار؟!!

أما الكتب الحديثية الرائجة في الأسواق كرياض الصالحين للإمام النووي (ت٦٧٦هـ) مثلا فإن الذي يتتبع طبعاته فسيجد أن الذين قاموا بتحقيقه العشرات من العلماء والمحققين[1]، مع أن أكثرهم يأخذ من بعض، فما هو السر يا ترى في التسابق نحو كتاب مثل هذا؟!! الجواب هنا واضح إنه الانسياق وراء دور النشر التي لا يعنيها من أمر التحقيق شيء؛ إنما يعنيها الربح المادي.

إذن فمتى يأتي الوقت لنعلم أن ظاهرة التكرار تعني الفوضى؟ وأن الوقت الذي نحن مستأمنون عليه نفيسٌ ينبغي صرفه فيما يعود علينا وعلى الأمة الإسلامية بالنفع والفائدة؟

٢ ـ ضعف الاستقراء

من صفات البحث التراثي الناجح استقراء صاحبه لجوانبه، واستقراؤه لمصادره، ومن أسفٍ أن الكثير من الأبحاث المنجزة في التراث الحديثي ينقصها الاستقراء فتجد الباحث يكتب من خلال ما توفر لديه من المصادر والمراجع دون أن يكلف نفسه عناء البحث والتنقيب عن مصادر أخرى كان من شأنها أن تغير نتائج بحثه رأسًا على عقب أو على الأقل أن تنهض ببحثه وتجعله في المستوى المأمول.

---

(١) انظر تعدد تحقيقاته وطبعاته في معجم ما طبع من كتب السنة لمصطفى عمار عمود: ١٤٩.

وبخصوص تحقيق المخطوطات الحديثية تتجلى ظاهرة عدم الاستقراء في عدم تتبع المحققين للنسخ الخطية إما لعدم معرفتهم بخطورة إهمالها وعدم الاعتماد عليها، أو لعجزهم وكسلهم في الحصول عليها. فعلى سبيل المثال كتاب **الموطأ** للإمام مالك صدرت له طبعة من أفضل الطبعات الموجودة عن دار الغرب الإسلامي ببيروت عام ١٩٩٧م بتحقيق الدكتور بشار عواد معروف، وكان اعتماده فيها على نسخة كتبت سنة ٧٤٩هـ، ونسخ أخرى متأخرة، وبعض المطبوعات القديمة للكتاب، مع أن للموطأ عشرات النسخ النفيسة التي تستحق أن تعتمد في التحقيق، وهو أمر يدركه المحقق المذكور، فقد قال في مقدمة تحقيقه: «على أن نسخ الموطأ في خزائن الكتب كثيرة تبلغ المئات، يتعذر على من هو في مثل ظرفنا جمعها والمقابلة بينها ودراستها لأسباب متعددة، فبدأنا ندرس النسخ المتوفرة في بلادنا لا سيما في مدينة السلام بغداد حرسها الله تعالى»(١).

وقد يؤدي عدم استيفاء البحث عن نسخ المخطوط إلى نشر الكتاب مشوهًا أو ناقصًا، فعلى سبيل المثال نشر كتاب **التهجد وقيام الليل** للحافظ ابن أبي الدنيا بتحقيق مسعد السعدني عن مكتبة القرآن بالقاهرة سنة ١٩٩٤م اعتمادًا على نسخة خطية واحدة أصلها محفوظ بالمكتبة الظاهرية (الأسد) بدمشق، مع أن المحقق يعلم بوجود نسخة أخرى للكتاب بمكتبة لاله لي بإستانبول(٢)، وكانت النتيجة سقوط

---

(١) **الموطأ**: رواية يحيى الليثي، تحقيق: د. بشار عواد (١٢/١).

(٢) أشار إليها المحقّق المذكور في مقدمة تحقيقه واكتفى بقوله: لم نوفق في الحصول عليها.

عدد كبير من نصوص الكتاب احتفظت بها النسخة الأخرى بلغت (١٧٧) نصا[١].

٣ ـ دخول غير المتخصصين:

علم الحديث من أدق العلوم وأوعرها، ومن هنا كان لزامًا لمن يخوض غمار البحث فيه أن يكون من أهل الحديث العارفين به، المتخصصين فيه، لكن واقع البحث في التراث الحديثي غير هذا فقد تجرّأ على طَرْقِ بابه الدخلاء والأدعياء، فتجد على ظهر كتاب عظيم من كتب الحديث اسم طبيب أو مهندس غريب عن الفن وأهله، والأمثلة على هذا كثيرة لكن أكتفي بالإشارة إلى طبيب بيطري وضع اسمه على أغلفة كتب عظيمة مدعياً تحقيقها مثل **الاستذكار** للحافظ ابن عبد البر (ت٤٦٣هـ)، و**دلائل النبوة** للبيهقي (ت٤٥٨هـ)، و**معرفة السنن والآثار** للبيهقي أيضا، و**الضعفاء** لأبي جعفر العقيلي (ت٣٢٢هـ) [٢]، و**الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار** للحافظ أبي بكر محمد بن موسى الحازمي (ت٥٨٢هـ)، و**العلل** لعلي بن المديني (ت٢٣٤هـ)، وتاريخ **أسماء الثقات** لأبي حفص عمر بن شاهين

---

(١) ظهر ذلك بالمقارنة مع طبعة جديدة للكتاب بتحقيق الدكتور مصلح الحارثي صدرت عن مكتبة الرشد، واعتمد فيها المحقق على نسختي دار الكتب المصرية ونسخة لا له لي. انظر : **المصنفات المطبوعة للإمام ابن أبي الدنيا** للدكتور عبد الله دمفو، بحث منشور بـ **مجلة جامعة الملك عبد العزيز** بجدة/المجلد العاشر ١٤١٧هـ

(٢) طبع عن دار الكتب العلمية في أربعة مجلدات بعنوان: **الضعفاء الكبير**، والكبير زيادة من المحقق ليس له فيها أي مستند!! وقد طبع هذا الكتاب مؤخرا طبعة جديدة أمثل من طبعة القلعجي بتحقيق شيخنا حمدي عبد المجيد السلفي، عن دار الصميعي بالرياض.

(ت٣٨٥هـ)[١]، فقد أساء هذا الرجل لهذه الكتب إساءة بالغة يدركها جميع طلبة العلم بلا استثناء لما شانها به من التصحيف والتحريف والسقط والتشويه.

٤ ـ النقص والحذف:

وقع في كتب التراث كثير من التشويه بسبب تصرف الناشرين أو المحقّقين!! فيها بالنقص والحذف، فأصبح شيئا مألوفا أن تجد نقصا وحذفا في بعض كتب التراث المنشورة ـ وربما يصرح المحقق!! بذلك، كما صنع كمال يوسف الحوت في تحقيقه لكتاب **الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان**، فقد لجأ إلى حذف بعض الروايات من الكتاب بحجة أنها مكررة، وهي في الواقع الأمر أسانيد أخرى للحديث إما متابعات أو شواهد[٢]. ومن الكتب المنشورة بحذف الأسانيد والإبقاء على المتون فقط كتاب **القناعة** للحافظ أبي بكر ابن أبي الدنيا القرشي (ت٢٨١هـ)[٣]

---

(١) صدر هذا الكتاب بتحقيقه عن دار الكتب العلمية عام ١٤٠٦هـ، وقد تتبع أستاذنا الدكتور سعدي الهاشمي ما وقع من السقط في هذه الطبعة وغيرها من الطبعات، ونشره في كتيب مستقل نشرته مكتبة الدار بالمدينة سنة ١٤٠٧هـ بعنوان: **نصوص ساقطة من طبعات أسماء الثقات**. انظر **النصوص الساقطة** من (ص٥٧ – ٧٣).

(٢) **الإحسان** بتحقيق كمال يوسف الحوت (١٣٥/٢)، نشر دار الكتب العلمية، و**صحيح ابن حبان** اسمه **التقاسيم والأنواع**، وقد صدر مؤخرا عن وزارة الأوقاف القطرية.

(٣) صدر هذا الكتاب عن مكتبة القرآن بالقاهرة سنة ١٩٨٩م بتحقيق مجدي السيد، كما طبع مرة أخرى عام ١٤١٣هـ بتحقيق مصطفى عبد القادر عطا، اعتمادا على النسخة محفوظة بدار الكتب المصرية، وقد صرح مجدي السيد في مقدمة تحقيقه (ص ١٣) أن أحد علماء الأزهر قد قام باختصارها، ومع ذلك اعتمد هذه النسخة واكتفى بها وأهمل الرجوع إلى نسخة محفظة بالمكتبة الظاهرية بدمشق، وهذه النسخة تحتفظ بأسانيد الكتاب.

وكتاب **نوادر الأصول** للحكيم الترمذي (من علماء القرن الثالث الهجري)[١]، مع أن إثبات أسانيد هذين الكتابين أمر ضروري يحتاج إليه الدارسون لعلم الحديث.

٥ ـ التصحيف والسقط[٢]:

ظاهرة الوقوع في التصحيف والتحريف ظاهرة عرفها التراث الإسلامي منذ القديم، لكن هذه الظاهرة صارت اليوم مستفحلة أكثر من أي وقت مضى لا يكاد يسلم منها إلا التقليل، وما نشر من كتب التراث الحديثي شابَه ما شابه من التصحيف والتحريف على اختلاف بين المحققين في حجم الوقوع في ذلك، وبعض هذا التصحيف والتحريف قد يكون من النسخ الخطية المعتمدة في تحقيق الكتاب لكن المحقق المتمرس بفن التحقيق يستطيع معالجته من خلال علمه باللغة والمصطلحات والمصادر التي يستعملها مصنف الكتاب المراد تحقيقه.

والأمثلة على التصحيف والتحريف الواقع في كتب الحديث كثيرة جدا، أذكر منها بعض ما وقع في كتاب **أسماء شيوخ مالك** للحافظ أبي عبد الله محمد بن إسماعيل ابن خلَفون الأونبي (ت٦٣٦هـ) بتحقيق وتعليق وتقديم !! الدكتور محمد زينهم محمد عزب، نشر مكتبة الثقافة الدينية بمصر عام ١٩٨٩م، وقد اعتمد في تحقيقه. على ما يزعم نسخة فريدة محفوظة بخزانة الإسكوريال، وهي نسخة عتيقة

---

(١) رأيت لهذا الكتاب مصورة عن طبعة قديمة نشرت بإستانبول سنة ١٢٩٤هـ، وطبعة أخرى حديثة، وكلاهما بحذف الأسانيد، وعندما اطلعت على بعض نسخه الخطية، منها نسخة بالخزانة العامة بالرباط، فإذا بالأسانيد مثبتة!! ثم صدر في السنوات الأخيرة بإثبات أسانيده، نشرته مكتبة الإمام البخاري بالإسماعيلية بتحقيق إسماعيل إبراهيم متولي عوض في مجلدين، ثم صدر عن دار المنهاج بجدة في أربعة مجلدات بتحقيق الدكتور نور الدين بويا جيلار.

(٢) التصحيف هو تحويل الكلمة عن الهيئة المتعارف إلى غيرها. انظر: **فتح المغيث** للسخاوي(٥٦/٤).

كتبت بخط أندلسي متقن جميل، وقد اطلعت على أصلها بنفسي حين زرت مكتبة الإسكوريال سنة ١٩٩٧م، لكن المحقق المذكور يقول في وصفها: «خطها أندلسي غاية الصعوبة في القراءة ولكن بفضل الله تعالى تمكنت من قراءتها ونسخها وتقديمها!!»(١). وحقيقة الأمر أن الكتاب مليء بالتصحيف والتحريف من أوله إلى آخره، وهذه النماذج من ذلك اكتشفتها من خلال مقارنة المطبوع بنماذج من صور المخطوط أثبتها في مقدمة تحقيقه(٢):

في (ص ١٧) من مقدمة المؤلف يقول: (وأتقن في تصوره وأبعد الأمور بمشيئته وتعذره، وأثر منذ سيمتها محمد ﷺ)، والصواب: (وأتقن في تصويره، وأنفذ الأمور بمشيئته وتقديره، وآثر هذه الأمة بنبيها محمد ﷺ).

وفي (ص ١٩) يقول: (وأمه العالية ابنة شريط بن عبد الرحمن بن شريط الأزدية)، والصواب: (وأمه العالية ابنة شريك بن عبد الرحمن بن شريك الأزدية). والحق أن الرجل يقرأ الكاف طاء في جميع المخطوط، فيا لله ما أعظم البلية !!

وفي (ص ٢٠) يقول: (وذكر العلائي عن أحمد بن حنبل مثله)، وترجم في الحاشية للعلائي صلاح الدين خليل بن كيكلدي العلائي (ت٧٦١هـ)، وهو تصرف عجيب إذ لم ينتبه إلى أن مصنف الكتاب قد توفي قبل هذا التاريخ بقرن ونيف، فالمصنف الذي (توفي سنة ٦٣٦هـ) يستحيل أن ينقل عن العلائي (المتوفى

---

(١) أسماء شيوخ مالك لابن خلفون، مقدمة المحقق (ص ٧).

(٢) تتبع أخطاء هذا الرجل في تحقيقه لهذا الكتاب الباحث الأستاذ عبد العزيز الساوري في بحث نشره ضمن أعمال ندوة التراث المغربي والأندلسي: **التوثيق والقراءة** (ص ١٩٩ - ٢٢٤)، نشر جامعة عبد الملك السعدي بتطوان عام ١٩٩١م، وزميلنا الدكتور رضا بوشامة في صدر تحقيقه للكتاب المذكور، نشر أضواء السلف، ٢٠٠٤م.

سنة ٧٦١هـ)!! والصواب في النص المذكور كما في المخطوط: (وذكر الغلابي عن أحمد...)، والغلابي من تلامذة الإمام أحمد.

وفي (ص ٩٠) صحّف حديثا نبويا فقال: (عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال: أئما أهاب دفع فقد ظهر بال...)، والصواب كما في المخطوط: (عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال: أيما إهاب دبغ فقد طهر...).

وفي (ص ١١٦) يقول: (ومد عمره أيوب السختياني)، والصواب كما في المخطوط : (وقد غمزه أيوب السختياني) أي تكلم فيه بجرح.

وفي (ص ١٤٠) يقول: (توفي ابن ميسرة سنة خمس ومائة سنة، وهذا الحديث أيضا موقوف...)، والصواب كما في المخطوط: (لا يوجد من مسيرة خمسمائة سنة، وهذا الحديث أيضا موقوف...).

والعجيب أن هذا الشخص الذي وقع في هذه الأخطاء الفادحة عضو بقسم تحقيق النصوص التاريخية بدار المعارف، وله ولع شديد بتحقيق كتب **الطبقات والتراجم**، ومن نشاطه في التحقيق أنه أصدر أكثر من خمسين كتابا في ظرف ثلاث سنوات، وهو كم هائل لم يستطع إنجازه شيوخ العربية المحققون[1].

ومن كتب الحديث المطبوعة التي حصل فيها سقط كثير كتاب **الكامل في معرفة ضعفاء المحدثين وعلل الحديث** لابن عدي الجرجاني (ت٣٦٥هـ)، فقد سقط منه عدد من التراجم نشرها أبو الفضل الحسيني في كتاب مستقل بعنوان: **التراجم الساقطة من الكامل**، يقول الحسيني في مقدمة كتابه هذا: «وفي أثناء عملي منذ فترة

---

(١) انظر مقالا للأستاذ عبد العزيز الساوري بعنوان: **كتاب أسماء شيوخ مالك بن أنس نقد وتعليق** (ص ١٩٩).

ليست بالقصيرة لفت نظري كلمة لابن عدي في سلمة بن الفضل الأبرش، وبها بدأت قصتي مع هذه التراجم، فقد ذهبت أطالع الكتاب المطبوع فما وجدت لها أثرا، وبتتبع ذلك تبين لي من خلال ميكروفيلم بمعهد المخطوطات العربية سقوط عدة تراجم ممن اسمه سلمة من كامل ابن عدي، ففكرت في الحصول على هذه التراجم أو نسخها إكمالا للكامل المطبوع، ثم تحولت الفكرة إلى طبعها نفعا لطلبة العلم، وإدراكا للسقط»(١).

وإذا حصل في هذه الطبعة سقوط تراجم كاملة فحصول سقط أثناء التراجم من باب أولى وأحرى، ومن أمثلة وقوع ذلك ما جاء بالكتاب (٣٣٢/١) ط/١، و(٣٣٩/١) ط/٣: «... وأبو النضر الدمشقي هذا يحدث عن يزيد بن ربيعة، وهو دمشقي أيضا، عن أبي الأشعث الصنعاني، وهو من صنعاء دمشق، عن ثوبان بن عبدالجبار البلدي...»، والصواب كما في المخطوط: نسخة أحمد الثالث بإستانبول، ونسخة دار الكتب المصرية: «... وهو من صنعاء دمشق، عن ثوبان، عن النبي ﷺ مقدار عشرين حديثا كلها غير محفوظة. حدثناه علي بن الحسن بن عبد الجبار البلدي...» إلى آخر الترجمة(٢).

٦ ـ التمويه:

من مظاهر هذا التمويه نشر نصوص من بعض الكتب المفقودة مع التمويه في عنوان الكتاب بأنها هي نفس تلك الكتب، والأمر لا يعدو في واقع الأمر أن يكون تجميع نصوص متناثرة هنا وهنالك لذلك الكتاب، ومن أمثلة ذلك كتاب

---

(١) **التراجم الساقطة من الكامل (ص ٦)، نشر مكتبة ابن تيمية بالقاهرة عام ١٤١٣هـ**

(٢) **انظر المرجع السابق (ص ٣٧).**

مكائد الشيطان للحافظ أبي بكر ابن أبي الدنيا القرشي (ت٢٨١هـ) نشرته مكتبة القرآن بالقاهرة بتحقيق مجدي السيد عام ١٩٩١م، وبقراءة مقدمة الكتاب تبين أن المحقق لم يعتمد أصلا خطيا في إخراج هذا الكتاب، بل قام بتجميع عدد من النقول عن كتاب **مكائد الشيطان** لابن أبي الدنيا وجدها في كتاب **آكام المرجان في أحكام الجان** للشبلي و**تلبيس إبليس** لابن الجوزي و**ذم الهوى** لابن الجوزي أيضا و**لقط المرجان** للسيوطي، وكان الأولى به أن يقول في العنوان: (**نصوص من كتاب مكائد الشيطان**: جمع وترتيب) بدل التمويه الذي سلكه، وقد وضع أستاذنا الدكتور حكمت بشير ياسين كتابًا في توضيح طرق التنقيب عن المفقود من كتب التراث سماه: (**القواعد المنهجية في التنقيب عن المفقود من الكتب والأجزاء التراثية**) يمكن الاستفادة منه لمن أراد سلوك هذا المهيع في البحث التراثي(١).

وغالبًا ما يحصل مثل هذا بدافع ترويج الكتاب.

ومن التمويه أيضا ما صنعه محمد سالم هاشم ونشرته دار الكتب العلمية ببيروت عام ١٤٢٠هـ، فقد أخرج المذكور كتابا بعنوان: **اقتباس الأنوار والتماس الأزهار في أنساب الصحابة ورواة الآثار**، لأبي محمد عبد الله بن علي الرشاطي الأندلسي (ت٥٤٢هـ)، ويليه **اختصار اقتباس الأنوار** لأبي محمد عبد الحق الإشبيلي (٥٨١هـ)، والأمر لا يعدو أن يكون مقتطفات من الكتابين المذكورين، فقد سطا على عمل أحد المستشرقين الإسبان وهو في تتبع المواضع والمدن الأندلسية في كتاب **اقتباس الأنوار** للرشاطي واختصاره لعبد الحق الاشبيلي، وتصرف فيه

---

(١) بلغ عدد القواعد التي ذكرها في كتابه هذا ثلاث عشرة قاعدة: انظر (ص ٤٣ ـ ٢٩١).

بالحذف والتشويه، ثم نشره على أنه كتاب **اقتباس الأنوار** للرشاطي ومختصره للإشبيلي، وهو عمل يثير السخرية والتعجب!!

٧ ـ تنتيف الكتب:

عمد بعض المحقّقين إلى كتب معينة فقاموا باستلال بعض فصولها أو أبوابها وطباعتها على أنها كتب مستقلة، وهذه الظاهرة يطلق عليها بعض العلماء المعاصرين ظاهرة تنتيف الكتب[١]، ومن أمثلة ذلك كتاب **«ذم الكذب وأهله»** تصنيف ابن أبي الدنيا، تحقيق: محمد غسان نصوح، نشر دار السنابل ببيروت عام ١٩٩٣م، فليس للحافظ ابن أبي الدنيا كتاب بهذا العنوان، لكن المحقّق المذكور استل بابا من أبواب كتاب الصمت وآداب اللسان، وهو باب في ذم الكذب[٢]، ونشره على أنه كتاب مستقل دون أن ينبه إلى ذلك سواء في العنوان أو مقدمة التحقيق!!

والذي ينبغي عمله إذا دعت الحاجة إلى مثل هذا الصنيع الإشارة إلى الكتاب الذي تم الاستلال منه كما صنع شكر الله قوجاني حينما طبع ترجمة الزهري من **تاريخ دمشق** لابن عساكر مستقلة، إذ أشار في عنوان الكتاب على أنها مستلة من **تاريخ دمشق**.

٨ ـ السطو على جهود الآخرين:

استفحلت هذه الظاهرة في العقود الثلاثة الأخيرة بشدة، وعانى من ويلاتها مجال التراث بصفة عامة، والتراث الحديثي بصفة خاصة، وقد شجعت عليها في أول

---

(١) هو العلامة الدكتور بكر أبو زيد: انظر كتابه: **التعالم وأثره على الفكر والكتاب** (ص ٥٧).

(٢) انظر الباب المذكور في **كتاب الصمت وآداب اللسان** (ص٢٣٤-٢٧٠).

الأمر المكتبات البيروتية حين كانت تقوم بتصوير بعض الطبعات القديمة وأحيانا بعض الطبعات المتداولة مع إزالة اسم المحقق والدار الناشرة عن صفحة العنوان، وقد صنعوا هذا كثيرا مع المطبوعات القديمة لدائرة المعارف العثمانية بالهند ومطبعة بولاق بمصر، ومن أمثلة ذلك: **كتاب الإكمال** لابن ماكولا، نشر دار الكتب العلمية فهي صورة طبق الأصل لطبعة دائرة المعارف العثمانية بتحقيق الشيخ عبد الرحمن المعلمي عدا مقدمة المحقق النفيسة التي صدر بها عمله، فقد تم حذفها إخفاء لمعالم السرقة، **وفتح الباري شرح صحيح البخاري** للحافظ ابن حجر العسقلاني، نشرة دار المعرفة ببيروت دون تاريخ، هي صورة طبق الأصل لنشرة المطبعة السلفية بالقاهرة عام ١٩٥٩م، ونظير هذا الصنيع كثير جدا يدركه رواد المكتبات وعاشقوا الكتب، وفي هذا يقول الدكتور محمود الطناحي: «وخلاصة القول أن بيروت قدمت جهودا طيبة في نشر التراث العربي على امتداد سنين طويلة ولكن هذه الجهود العظيمة طمستها جهود أخرى ظالمة أكلت حقوق الناس أكلا واغتالت تاريخهم اغتيالا، وأعني تلك المطابع التي أغارت على أعمال المحققين، ونشرتها دون إذن منهم، أو من ورثتهم، وقد كان الخطب يهون لو أنهم أبقوا على أسمائهم، كما فعلوا في بدء ظهور الفتنة فيذهب المال ويبقى المجد، ولكنهم تمادوا في الشر والعدوان، فأسقطوا أسماء المحققين من فوق الأغلفة، ومن آخر المقدمات ثم محوا أسماء المطابع الأولى من آخر الكتب»[1].

ثم تطورت ظاهرة السطو على جهود الآخرين إلى أبعد من هذا في العقد الأخير فأصبحت دور النشر المشار إليها آنفا تقوم بإعادة صف تلك الطبعات بدل التصوير، نظرا لانخفاض تكاليف الصف بواسطة الكمبيوتر فسخت الكتب مسخًا

---

(١) مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي (ص ١٥٨).

من حذف المقدمات الدراسية إلى حذف حواشي الكتّاب والتصرف في الفهارس أو حذفها أيضا، مع إهمال التصحيح والمراجعة أو إسنادها إلى غير أهلها، وقد أوكلت هذه الدور مهمة القيام بهذا التصرّف المشين لمجموعة من الباحثين المغمورين لقاء وضع أسمائهم على أغلفة هذه الكتب كذبًا وبهتانا فتارة تجد: فلان !! وأحيانا يستحيي بعضهم فيقول: وضع هوامشه أو اعتنى به فلان!! ونجد هذه الطبعات بدون مقدمات!! وأحيانا بمقدمات مختزلة يشار فيها بلا حياء إلى أن اعتماد في إخراج الكتّاب كان على الطبعة التي بتحقيق فلان!! وأحيانا لا يتم التصريح بمصدر الطبعة هل تم الاعتماد على مخطوطة ما أو طبعة ما؟ والجواب إنها سرقة مكشوفة.

٩ ـ مشكلة العناوين:

صدرت كثير من كتب الحديث النبوي بغير عناوينها الصحيحة، ومن أمثلة ذلك كتّاب **المسند** للإمام أبي بكر البزار (ت٢٩٢هـ) فقد طبع عن مكتبة العلوم والحكم بالمدينة بتحقيق الدكتور محفوظ زين الرحمن بعنوان: **البحر الزخار**، مع أن هذا العنوان ليس له مستند(١)، وطبع كتّاب **التاريخ الأوسط** للإمام البخاري خطأ بعنوان: **التاريخ الصغير**(٢) وطبع كتّاب **معرفة أنواع علم الحديث** للحافظ ابن (ت ٤٣هـ)

---

(١) بين ذلك الباحث: فيصل الحياني في رسالته للماجستير بجامعة أم القرى بعنوان: **مسند البزار: تحقيق** ودراسة لجزء من مسند ابن عباس(٣٧٢/٢). انظر: **العنوان الصحيح للكتّاب** للشريف حاتم العوني (ص ٦٥).

(٢) ذكر محمود الحداد أدلة مقنعة على خطأ تسميته بالتاريخ الصغير: في **فهرس مصنفات البخاري** (ص ٢٨ - ٢٩) نشر دار العاصمة بالرياض، ١٤٠٨هـ، وقد طبع كتّاب **التاريخ الأوسط** عام ١٤١٨هـ، بعنوانه **الصحيح** بتحقيق محمد الحيدان، ونشرته دار الصميعي بالرياض، وانظر أيضا: **العنوان الصحيح للكتّاب** للشريف حاتم العوني (ص ٥٨ - ٦٢).

بعنوان: **علوم الحديث** أو **مقدمة ابن الصلاح**، والعنوان الأول: **معرفة أنواع علم الحديث** هو الذي سماه به مؤلفه[١] وسماه به أيضا الحافظ ابن رشيد السبتي في كتابه **ملء العيبة**[٢]، والأمثلة على هذا كثيرة يطول المجال بذكرها، وقد توسع في تتبعها الدكتور حاتم الشريف في كتابه: «العنوان الصحيح للكتاب: تعريفه وأهميته. وسائل معرفته وإحكامه. أمثلة للأخطاء فيه».

وختاما أقول إذا خلصت النيات، وتضافرت الجهود، فسنتجاوز هذه المشكلات، وسنرى كتب حديث نبينا المصطفى ﷺ في أبهى الحلل من التدقيق والتحقيق، وما ذلك على الله بعزيز، والحمد لله أولا وآخرا.

---

(١) انظر مقدمة ابن الصلاح لكتابه (ص ١٤٦)، الطبعة التي نشرت بتحقيق عائشة بنت الشاطئ عن دار المعارف بالقاهرة.

(٢) ملء العيبة (٢١٨/٣).

قائمة المصادر والمراجع

١. **الإحسان**، لابن حيان، تحقيق: كمال يوسف الحوت، نشر دار الفكر ببيروت ولبنان.

٢. **أسماء شيوخ الإمام مالك بن أنس**، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن خلفون الأونبي (ت٣٦٣هـ)، تحقيق: د.محمد زينهم محمد عزب، نشر مكتبة الثقافة الدينية ببورسعيد، ط/١٩٨٩،١م.

٣. **اقتباس الأنوار والتماس الأزهار**، لأبي محمد عبد الله بن علي الرشاطي (ت ٥٤٢هـ)، وضع حواشيه: محمد سالم هاشم، نشر دار الكتب العلمية بيروت، ط/١، ١٤٢٠هـ.

٤. **التراث المغربي والأندلسي: التوثيق والقراءة**، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية بجامعة عبد الملك السعدي بتطوان، ندوات(٤)، أبريل عام ١٩٩١م.

٥. **التراجم الساقطة من الكامل** لابن عدي، استدراك وتحقيق: أبو الفضل عبد المحسن الحسيني، نشر مكتبة ابن تيمية بالقاهرة، ط/١، ١٤١٣هـ.

٦. **التعالم وأثره على الفكر والكتاب**، لبكر أبو زيد، نشر مكتبة دار الراية بالرياض وجدة، ط/٣، ١٤١٢هـ.

٧. **ذم الكذب وأهله**، لابن أبي الدنيا، محمد غسان نصوح، نشر دار السنابل بيروت، ١٩٩٣م.

٨. **الضعفاء**، لأبي جعفر محمد بن عمرو المكي العقيلي (ت٣٢٢هـ)، طبعة بتحقيق: عبد المعطي قلعجي، بعنوان: الضعفاء الكبير، وهو خطأ، نشر دار الكتب

العلمية ببيروت، ط/١، ١٤٠٤هـ، وطبعة أخرى بتحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، نشر دار الصميعي بالرياض، ط/١، ١٤٢٠هـ، طبعة القلعجي والسلفي.

٩. العنوان الصحيح للكتاب، للشريف حاتم بن عارف العوني، نشر دار عالم الفوائد بمكة المكرمة، ط/١، ١٤١٩هـ.

١٠. **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث**، لأبي الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت٩٠٢هـ)، تحقيق: علي حسين علي، نشر الجامعة السلفية ببنارس ـ الهند، ط/١،١٤٠٧هـ/١٤١١هـ.

١١. **القناعة**، لأبي بكر عبد الله بن محمد القرشي المعروف بابن أبي الدنيا (ت٢٨١هـ)، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، نشر مؤسسة الكتب الثقافية ببيروت، ط/١، ١٤١٣هـ.

١٢. **القواعد المنهجية للتنقيب عن المفقود من الكتب والأجزاء التراثية**، للدكتور حكمت بشير ياسين، نشر مكتبة المؤيد بالرياض والطائف، السعودية، ط/١، ١٤١٢هـ.

١٣. **كتاب الصمت وآداب اللسان**، لأبي بكر عبد الله بن محمد القرشي المعروف بابن أبي الدنيا (ت٢٨١هـ)، تحقيق: أبي إسحاق الحويني الأثري، نشر دار الكتاب العربي، ط/١، ١٤١٠هـ.

١٤. **مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي**، لمحمود محمد الطناجي، نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط/١، ١٤٠٥هـ.

١٥. **معجم ما طبع من كتب السنة**، لمصطفى عمار منلا، نشر دار البخاري ببريدة والمدينة المنورة، ط/١، ١٤١٧هـ.

١٦. **مقدمة ابن الصلاح**، ابي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري (ت٦٤٣هـ)، تحقيق: بنت الشاطئ، نشر دار المعارف بالقاهرة، ط/٢، ١٩٨٩م.

١٧. **مكائد الشيطان**، لأبي بكر عبد الله بن محمد القرشي المعروف بابن أبي الدنيا (ت٢٨١هـ)، جمع وتحقيق وتعليق: مجدي السيد ابراهيم، نشر مكتبة القرآن، ١٩٩١م.

١٨. **ملء العيبة بما جمع بطول الغيبة**، لأبي عبد الله محب الدين محمد بن عمر بن رشيد السبتي (ت ٧٢١هـ)، تحقيق: د. الحبيب بلخوجه، نشر الدار التونسية للنشر بتونس، ١٤٠٢هـ.ذ.

١٩. **مناهج البحث وتحقيق التراث**، للدكتور أكرم العمري، نشر مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنورة، ط/١، ١٤١٦هـ

٢٠. **الموطأ**: رواية يحيى بن يحيى الليثي، تحقيق: د. بشار عواد معروف.

٢١. **نصوص ساقطة من طبعات أسماء الثقات لابن شاهين** (ت ٣٨٥هـ)، للدكتور سعيد الهاشمي، نشر مكتبة الدار بالمدينة المنورة، ١٤٠٧هـ

٢٢. **نوادر الأصول في معرفة أحاديث الرسول**، لأبي عبد الله محمد بن علي الحكيم الترمذي (ت نحو ٣٢٠هـ)، نشر دارى صادر بيروت تصويرا عن طبعة قديمة صدرت سنة ١٢٩٣هـ، والنسخة الخطية المحفوظة بالخزانة العامة بالرباط برقم: ١٧٦ك.

تحقيق النص الأدبي بين النظرية والتطبيق

السحر والشعر أنموذجاً

محمد مفتاح

تمهـيد:

لا جرم أن التراث العربي الإسلامي هو مرآة الأمة وفخرها، به تحيا، وعن طريقه تسمو وتتطور. وأن هذا التراث غزير في مادته، متنوع في مشاربه بتنوع منتجيه.

ولا شك أن هذا التنوع قد أكسب هذا التراث صيتا عالميا فأضحى قبلة الباحثين من الأمم الأخرى يلهثون وراء جمعه و قراءته، والتعريف به ودراسته، بعد أن تفرّق في مكتبات العالم بالشراء أو السرقة والنهب.

التراث: ولعل من نافلة القول أن أسهب في إبراز قيمة هذا التراث وبيان مكانته؛ فقد سبق العلماء الأوربيون إلى الاعتراف بهذا الفضل، واستولت عليهم الدهشة إزاء اطلاعهم على ما صنع أسلافنا في مختلف زوايا العلم والمعرفة، فالتراث العربي غني في الكيفية وغني في الكمية، ولا تزال آثار هؤلاء الأسلاف في التشريع والعلوم الفلسفية والرياضية والفنية وغيرها معدودة في قمة الإنتاج الفكري العالمي،

ولا تزال النظريات الفلسفية والاجتماعية لعلماء العرب وفلا سفتهم أصلا وجذرا من جذور علم الاجتماع والفلسفة المعاصرة. (هارون ١٩٨٨).

ما قبل التحقيق:

قبل أن أبسط الآليات المنهجية والمعارف الضرورية التي يجب أن يتحلى بها كل من يتصدى لتحقيق نص مخطوط أو وثيقة غميسة، لا بد من الإشارة إلى المكتسبات المعرفية القبلية التي يجب أن تكون لدى المهتم بالتحقيق أو المشارك فيه رغبة منه في نفض الغبار عن درة نفيسة اعتراها النسيان فوق رفوف المكتبات العالمية التي تزخر بِكَمٍّ هائل من هذه الدرر والنفائس.

ولعل من أول الأوليات، وإن شئت قل من أبجديات علم التحقيق معرفةَ مظانّ المخطوطات وكيفية الحصول عليها من خزائن الكتب المنتشرة عبر العالم، والتي تضم بين جنباتها أكثرَ من ثلاثة ملايين مخطوط عربي لم يُحقق منها التحقيق العلمي الصحيح إلا النزر اليسير، وتلك معضلة نبّه عليها أستأذنا الشاهد البوشيخي بقوله: "انعدام العلمية في أغلب ما نشر من التراث" (د. الشاهد البوشيخي ١٩٩٨).

من أجل المعرفة المشار إليها آنفا، على المحقق المبتدئ أن يكون عالما بمحتوى المصنفات التي ألفت في هذا الجانب؛ مثل كتاب **"تاريخ الأدب العربي"** لكارل بروكلمان، المترجم من الألمانية إلى العربية، وكتاب **"تاريخ التراث العربي"** لفؤاد سزكين المترجمة أجزاء منه إلى اللغة العربية كما يتحتم عليه معرفة فهارس خزائن الكتب العربية والأجنبية للاستفادة منها واستخراج ما يحتاج إليه من أسماء المخطوطات وعناوينها وأرقامها وأجزائها وغير ذلك من المعلومات التي يحددها المفهرسون والمهتمون بالتراث العربي المخطوط.

و إذا كان الباحث المُحقق لا يستغني عن الكتاب الورقي فإن الجهود الإنسانية التي تظافرت من أجل التحضير للثورة المعلوماتية أدت إلى تغير وجه التاريخ والى إحداث تحولات عمقية في المجتمع برمته وذلك بالإعتماد على الإنترنت وتوظيف الوسائل الرقمية، التي أصبحت ضرورة ملحة إذ وفرت هذه الوسائل للباحث الوقت والجهد والمال، يقول أحد الباحثين في هذا الصدد: «وفيما يخص تحقيق التراث المخطوط ستمكن شبكة الإنترنت الباحثين من التعرف على النسخ المختلفة للمخطوط والمتواجدة في مختلف بقاع العالم مع إمكانية تصفح المخطوطات من خلال ما أصبح يُعرف بالمكتبات الرقمية (ادريس كرواطي ٢٠٠٦) على أننا يجب ألا نتفاءل كثيرا بهذه الوسائل الحديثة لأنها في نظري تدفع الباحثين إلى التقاعس الفكري والاتكالية، بله الانتقائية التي تؤدي إلى الضحالة العلمية والكسل العقلي.

وإذا كان المحققون جميعهم يحتاجون إلى هذا الزاد المعرفي من أجل استكاه ما يوجد بالمكتبات العالمية، فإن الباحث المغربي الذي يرُوم الانضمام إلى طبقة المحققين يحتم عليه الإحاطة بالخزائن العامة والخاصة الموجودة في هذا البلد الأمين ليكشف ما في خباياها من نفائس، وما في زواياها من درر، يقول الأستاذ الدكتور "أحمد شوقي بنبين" في هذا الصدد: «ليس المكتبات مكانا لقراءة الكتب والبحث في كل الأوعية التي تحمل أمانة الكلمة المكتوبة فقط بل إنها مستودع للتراث الفكري والعلمي للإنسانية من يوم بدأ الإنسان يسجل أفكاره ومعتقداته» (د. أحمد شوقي بنبين ٢٠٠٣).

إن التعرف على تاريخ خزائن الكتب يدفع الباحث المحقق للوقوف على كنوزها وسبر أغوارها والاطلاع على الإرث الذي خلّفه الأسلاف من الفقهاء والعلماء والمفكرين والمولعين بالكتب والمحبين لها والقيمين على مؤسساتها (نفسه

ص ٥)، ولعلي لن أكون مغاليا إذا قلت أن المغرب يعد من البلدان العربية القليلة التي ارتبط أهله بالكتاب منذ نشأة الدولة، وقد تكوّن لديه رصيد هام من الكتب والمخطوطات ظلت موزعة إلى عهد قريب في عدد من المكتبات والخزائن العامة من أشهرها وأقدمها:

- **خزانة القرويين** التي تحتوي على نفائس باعتبارها موجودة في مدينة "فاس" عاصمة المغرب لحقب متوالية من تاريخه، ويكفي أن أشير إلى أنها تحتوي على مخطوطين من أندر النوادر وأنفس النفائس وهما:

- الأجزاء الثلاثة من كتاب **"العبر"** وهو مؤلف كتبه **"ابن خلدون"** وأهداه لخزانة القرويين، وكتب وقفية الجزء الخامس منه بخط يده.

- **"أرجوزة"** "ابن طفيل" في الطب وهي أرجوزة نفيسة لا نظير لها في خزائن العالم، وقد فهرس هذه الخزانة أستاذنا "العابد الفاسي".

- **الخزانة الحسنية بالرباط** (الملكية سابقا) تشتمل هذه الخزانة على مخطوطات نفيسة تجمعت للملوك العلويين منذ نشأة دولتهم إلى يومنا هذا. وقد كانت هذه النفائس مُجمّعة في القصر الملكي بفاس الجديد في بداية الأمر ثم تعددت الخزائن الملكية ابتداء من عصر المولى "عبد الرحمن" وتوزعت بين ثلاث مدن كبرى هي: فاس ومكناس ومراكش تجاوبا مع التنقلات بين ربوع المملكة التي صارت تطغى على أعمال السلاطين العلويين خلال القرن ١٩ كما يقول المرحوم "محمد المنوني".

ولما أطل عهد المغفور له "محمد الخامس" ومن قبله السلطان "المولى يوسف" تأسست الخزانة الملكية بالرباط وأخذت تنمو بما يدخل لها من المخطوطات

والمطبوعات والوثائق غير أن العصر الذهبي لهذه الخزانة هو عهد جلالة المغفور له "الحسن الثاني" رحمه الله حيث دخلت لهذه الخزانة مجموعة هامة من المخطوطات التي كانت بالخزانة الملكية بفاس وأعداد أخرى مهمة جدا من المخطوطات التي اقتنيت من بعض الخزائن الخاصة إما بطريقة كلية أو جزئية. والمكتبة تسير بخطى حثيثة وجيدة في عهد مديرها الأستاذ الفاضل الدكتور "أحمد شوقي بنبين" الذي لا يدخر جهدا في سبيل إتمام فهرستها مع ثلة من الباحثين النابهين وإصدار مطبوعات محققة من بين ما تحتويه من الذخائر والنفائس.

- **المكتبة الوطنية بالرباط:** (الخزانة العامة سابق) لا جرم أن الباحث المغربي الذي يروم تحقيق نص تراثي حريّ به أن يكون مطلعا على محتويات هذه الخزانة عارفا بخباياها ونفائسها ملما بفهارسها. والخزانة تحتوي على مجموعة من المخطوطات المهمة دخلت إليها من مصادر مختلفة؛ إما بالشراء أو الهدية أو الوقف، ومن تمّ تعددت الرموز في فهارسها وتنوعت مما يُحتم علينا كشفها والإشارة إليها تسهيلا للباحثين وتنويرا للمهتمين وهذه الرموز هي:

(١) مخطوطات حرف د
(٢) مخطوطات حرف ك (وتضم المكتبية الكّانية)
(٣) مخطوطات حرف ج (وتضم مكتبة الجلاوي ٣)
(٤) مخطوطات حرف ح (وتضم مكتبة الفقيه الحجوي)
(٥) مخطوطات حرف ق (وتضم مخطوطات الأوقاف)
(٦) المخطوطات المصورة عن جائزة "الحسن الثاني" للمخطوطات منذ أكثر من ثلاثين سنة)
(٧) ميكروفيلمات المصورات

وقد أصدرت الخزانة مجموعة من الفهارس تكاد تُغطي مجموعاتها كاملة، كما أنها شرعت في رقمنة محتوياتها.

خزانة ابن يوسف بمراكش ويرجع تاريخها إلى أوائل القرن السادس الهجري حينما أسس "علي بن يوسف بن تاشفين" "الجامع الأعظم" بعاصمة مملكته "مراكش" فظلّ الجامع يحمل اسمه عبر القرون والأجيال (الصديق بن العربي ١٩٩٤) وتحتوي الخزانة حاليا على أربعة أقسام:

(١) قسم المطبوعات العربية
(٢) قسم المؤلفات الفرنسية
(٣) قسم المجلات العربية والفرنسية
(٤) الملفات الدراسية

أما قسم المخطوطات فهو قسم خاص وقد فهرست كلها من قبل العالم "الصديق بن العربي" محافظ الخزانة السابق، وطبع الفهرس في دار "الغرب الإسلامي" سنة ١٩٩٤.

- **المكتبة العامة للوثائق والمحفوظات بتطوان** وتحتوي على عدد مهم من المخطوطات العربية تفوق (٣٥٠٠) عنوان، كما تحتوي على قسم مهم من المخطوطات والمؤلفات العبرية التي لم تفهرس بعد، إلى جانب رصيد هام من المطبوعات النادرة الإسبانية والفرنسية، إضافة إلى كمّ هائل من الوثائق التاريخية.

بالإضافة إلى ما ذكرناه هناك خزانات وقفية تابعة لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ومكتبات تابعة لبعض الزاوايا منتشرة عبر أقاليم المغرب، إضافة الى مكتبات خاصة في ملك أفراد وعائلات (لحسن تاوشيخت ٢٠١٢).

وهذا جدول مختصر لبعض المكتبات الوقفية والخاصة:

المكتبات الوقفية والخاصة	الانتماء	عدد المخفوظات
خزانة الجامع الأعظم بتازة	الأوقاف	٧٠٣
خزانة الجامع الكبير بمكاس	الثقافة	٤٩٣
خزانة الإمام علي بتارودانت	الثقافة	١٨٣
خزانة أبزرو بإقليم أزيلال	زاوية	٧٠ تقريبا
خزانة زاوية تنغملت	زاوية	٧٩١
الخزانة الناصرية تمكروت	زاوية	٤٢٠٠
خزانة الزاوية الحمزية إقليم الراشدية	الأوقاف	١٢٠٢
خزانة الجامع الكبير بطنجة	الأوقاف	–
خزانة الجامع الكبير بزرهون	الأوقاف	–
خزانة الجامع الكبير بوزان	الأوقاف	١٢٤٨ بين مخطوط ومطبوع
خزانة أبي سالم العياشي	االزوايا	١٩٠٠ مخطوط
مكتبة كلية الآداب الرباط	الجامعة	–

مؤسسة الملك عبد العزيز البيضاء	شبه عمومية	-

أما المكتبات الخاصة المفتوحة في وجه الباحثين والطلبة فهي:

مكتبة الأستاذ عبد الله كنون	خاصة	طنجة
مكتبة الأستاذ محمد داود	خاصة	تطوان
مكتبة بنسودة	خاصة	فاس
المكتبة الصبحية	خاصة	سلا
مكتبة بن غازي	خاصة	الرباط
مكتبة بن عزوز حكيم	خاصة	تطوان (غير مفتوحة)
مكتبة إبراهيم الكتاني	خاصة	غير مفتوحة للعموم
مكتبة الجوجي	خاصة	غير مفتوحة للعموم
مكتبة السقاط	خاصة	-

تلك هي أهم الخزائن والمكتبات المغربية التي يُمكن للباحث أن يستفيد منها ويطلع على ما تحتويه من مخطوطات ونوادر في مختلف المجالات المعرفية.

• ثقافة المحقق وأدواته وأخلاقه:

إن تحقيق المخطوطات العربية أضحى في العصر الحديث غرضا ساميا من أغراض البحث العلمي، وذلك لما يُقدمه للمعرفة الإنسانية من عناية بصحة نقل التراث البشري واجتهاد في ضبطه وتقويمه وتقديمه إلى المتلقي في أقرب صورة من الأصل الذي صنعه الأوائل" د. عبد الحميد الهرامة ١٩٩٧).

ولذلك فهو يحتاج إلى أن يكون المُحقق مزودا بمجموعة من المهارات والمعارف والعلوم التي يستطيع بها أن يُخرج النص إلى حيز الوجود إخراجا دقيقا وسليما يمكن الباحثين في التراث من الاستفادة منه وبناء دراسات سيلمة مضبوطة غير مشوهة ولا رديئة، لهذا وجب على المحقق أن يتصف في نظري بثلاث صفات أساسية هي:

(١) العلم والمعرفة.

(٢) إدراك خبايا صناعة التحقيق.

(٣) صفات خلقية.

إن الإقدام على هذا العلم يستوجب بالضرورة أن يكون المحقق ملما بمجموعة من المعارف والعلوم في مقدمتها: قواعد اللغة العربية نحوا وصرفا وإملاء و بلاغة وعروضا، عارفا بخبايا اللغة وأسرارها، مُزودا برصيد كبير من معاجمها، مُميزا بين أنواعها وأصنافها ومن أقدم هذه المعاجم وأهمها: **"النوادر في اللغة"** لـ"أبي زيد الأنصاري البصري" و**"رسائل الأصمعي اللغوية"** ومنها كتاب "الإبل" وكتاب **"الخيل"** و**"الشاء"** و**"أسماء الوحوش وصفاتها"** وكتاب **"خلق الإنسان"** و**"النخل"** و**"الكرم"** و**"النبات"** و**"الشجر"** ويندرج في هذا السياق كتاب **"الرحل والمنزل"**

المنسوب لـ"ابن قتيبة الدينوري"، وعليه أن يعرف كتب الأضداد وما وصلنا منها؛ ككتاب **"الأضداد"** لـ"ابن الأنباري" و**"ثلاثة كتب في الأضداد"** لـ"الأصمعي" و"أبي حاتم السجستاني" و"ابن السكيت" وكتاب **"الأضداد"** لـ"الصغاني" وأخيرا كتاب **"الأضداد"** لـ"أبي الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي"، وعليه أن يكون عارفا أيضا بكتب **"المثلث في اللغة"**، وهي رسائل كثيرة جُمعت فيها الألفاظ التي وردت على ثلاث حركات بمعان مختلفة وأولها وأهمها: كتاب **"مثلث قطرب"** و**"مثلث ابن السيد البطليوسي"**.

تلك هي أهم الكتب اللغوية الخاصة التي يجب على المحقق الإلمام بها، أما المعاجم العامة فكثيرة منها: **"العين"** للخليل و**"التهذيب"** لـ"أبي منصور الأزهري الهروي" و**"جمهرة اللغة"** لـ"ابن دريد الأزدي" و**"المجمل"** و**"مقاييس اللغة"** لـ"ابن فارس" و**"أساس البلاغة"** لـ"الزمخشري" و**"الصحاح"** لـ"أبي نصر الجوهري" و**"لسان العرب"** لـ"ابن المنظور المصري" و**"القاموس المحيط"** "للفيروزآبادي" و**"تاج العروس"** للزَبيدي" بالفتح و**"تكملة المعاجم العربية"** لـ"دوزي".

ومن معاجم المعاني التي يجب على المحقق استشارتها كتاب **"الألفاظ"** لـ"ابن السكيت" وكتاب **"الألفاظ الكتابية"** لـ"عبد الرحمن بن عيسى الهمذاني" وكتاب **"الألفاظ"** لـ"قدامة بن جعفر" و**"فقه اللغة"** لـ"الثعالبي" و**"المُخصص"** لـ"ابن سيدة" و**"العُباب"** لـ"الصغاني" و**"اللامع"** لـ"المجد".

كما يلزم محقق النص الأدبي أن يُلم بكتب النقد والبلاغة والأدب، وأن يدرك أن مفهوم الأدب لدى القدماء ليس هو ذلك التعبير الجميل المنحصر في الشعر والنثر، وإنما يشمل المعني الثقافي الواسع أو ما عبروا عنه بالقول "الأخذ من

كل علم بطرف"، وفي ضوء هذا المفهوم العام للأدب على المحقق أن يكون عالما بأنواع التأليف الأدبي التي يُمكن حصرها في ثلاثة أنواع:

(١) مجموعات الشعر العربي القديم.

(٢) كتب الثقافة الأدبية العامة.

(٣) كتب تراجم الأدباء على اختلاف أصنافهم وطباقاتهم من شعراء ولغويين ونحاة وكتّاب ومصنفين وسواهم (د. أمجد طرابلسي ١٩٨٦). بالإضافة إلى الجانب العلمي و المعرفي على المحقق أن يحصّل مجموعة من المهارات؛ إما بواسطة الدراسة والمطالعة والتتبع أو عن طريق الممارسة والتدريب، وتلك تقنيات لا يستغني عنها الباحث في التراث المخطوط بل يجب عليه أن يكون ماهرا فيها قادرا على الإحاطة بجوانبها وفي أهمها:

١ - الإلمام بالخطوط وأنواعها المشرقية منها والمغربية والخلاف في النقط والشكل بين هذه الخطوط، وأبرز هذه الخلافات نقط المغاربة للفاء بنقطة واحدة من أسفل والقاف بنقطة واحدة من الأعلى، وهو خلاف قد يؤدي بمن لا يعرف ذلك إلى التصحيف والتحريف وقد ذكر "أبو الحجاج يوسف البلوي" لطيفة في هذا الباب في كتابه **"ألف باء"** الجزء ١٥٩/٢ تدل على الفرق بين خط المغاربة وخط المشارقة. ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد أن الخط العربي مرّ بمراحل متعددة، وتطور تطورا ملحوظا خلال مسيرته الطويلة منذ أن ظهر للوجود إلى العصر الحديث.

ومن بين أبرز أنواع الخطوط العربية وأشهرها: خط الكوفي - خط الرُقعة - خط النسخ - خط الثلث- خط الإجازة - الخط الفارسي - الخط الديواني -

خط الطغراء - خط التاج - خط الطومار خط النستعليق- الخط المغربي الأندلسي.

وقد اهتم القدماء بوصف الخطوط نثرا وشعرا ومن أبرز ما ورد في ذلك نثرا قول "ابن المقفع": الخط الجميل للأمير جمال وللغني كمال وللفقير مال"، وقول بعضهم يصف امرأة كانت تشارك في الكتابة بالخط المُقرمط: "كان خطها كجمال شكلها وحِبرها كمؤخر شعرها وورَقها كبشرة وجهها وقلمها كأُنملة من أناملها".

أما في الشعر فقد أفاض الشعراء في وصف الأقلام والخطوط والخطاطين وأغربوا في تشبيهاتهم وأوصافهم مشارقة ومغاربة قال الشاعر:

تعلم قوام الخط يا ذا التأدب * فما الخط إلا زينة المتأدب
تعلم قوام الخط يا ذا التأدب * وإن كنت محتاجا فأفضل مكسب

و قال آخر يذكر أدوات الكتابة:

مِداد مثل خافية الغراب * وقرطاس كرقراق السراب
وألفاظ كألفاظ المَثاني * وخط مثل وشم يدِ الكِعاب
كتبت ولو قدرت هوى شوقا * إليك لكنتُ سطرا في كتاب

وقال "ابن شرف القيرواني":

كتبت ولو أنني أستطيع * لإجلال قدرك دون البشر
قددت اليراعة من أنملي * وكان المداد سواد البصر

وقول "ابن عبد ربه الأندلسي" يصف الأقلام:

ومعشر تنطق أقلامهم * بحكمة تلقنُها الأعين
تلفظها في الصك أقلامهم * كأنما أقلامهم ألسن

وقال آخر:

كأن أنوف الطير في عرصاتها * خراطيم أقلام تخط وتُعجِم

وقال آخر:

صنم شُغفت بحبه * فعذرت من عَبَدَ الصنم
أحببته فحملت عن * أجفانه بعض السقم
والسيف يحسن في الحلى * والبدر يُشرق في الظلم
والطِّرسُ أحسن ما يكـ * ـون إذا جرى فيه القلم

وقال آخر وهو أندلسي:

خُذها إليك أبا بكر العلا قصبا * كأنما صاغها الصواغ من ورِقه
يُزهى بها الطرس حُسنا ما نثرت بها * مسك المداد على الكافور من ورقه

فأجابه صديق له وكان شاعرا:

أرسلت نحوي ثلاثا من قنا صلب * ميادة تطعن القرطاس في درقه
فالخط يُنكرها والخط يَعرفها * والرَقُّ يخدمها بالرِقِ في عُنقه

وقال الشاعر يصف خط "ابن البواب":

خط علي بن هلال غدا * في حسنه كالأعين الدّعج
ما خط في درج ولكنه * سِمطُ لاال خط في درج

ومما هو مرتبط بالخط وتعد من باب أدواته المتعددة التي يستخدمها الخطاطون ويتفننون في إعدادها كالأقلام والأحبار والدوي وما يتبعها، وقد ذكر الشعراء والرجّاز كل ذلك في منظوماتهم وأشعارهم؛ فمن ذلك قول أحدهم يصف بَرْيَ الأقلام:

طَوِّل لها الجلفة بالسكين * وشُقها في الوسط بالتمكين

واجعل لها شحيمة لطيفه * من بطن قشر ولتكن خفيفه
وإن تكن قشرتها سمينه * فاسلب لها الشحمة بالسكينه

وقال "ابن البواب" يصف الحبر والدواة:

والق دواتك بالدخـان مدبرا * بالخـل أو بالحصرم المعصور
وأضف إليه مُغرة قد صولت * مع أصفر الزرنيخ و الكافور

ولطالما اعتبر الخطاطون المداد عطر الرجال لخلوه بهذا الوصف؛ قال أحدهم:

إنما الزعفران عطـــر العذارى * ومـداد الدواة عطـــر الرجال

و قال آخر:

لا تجزعن من المداد فإنه * عطر الرجال وحلية الكُتّاب

ولعل الورق من مكونات الكتّابة الرئيس، وهو المادة التي يحتاج إليها كل خطاط في رسم لوحاته الفنية. وقد استعمل النُسّاخ والخطاطون أدوات تقليدية قبل صناعة الورق فكانوا يكتبون على رقائق الحجارة ولِخاف النخل والجلود وأوراق البَردي، ولما احتكّوا بالصين نقلوا عنهم صناعة الورق فازدهرت الكتّابة وانتشرت صناعة الكتّاب انتشارا مذهلا، وأضحت مصانع الورق منتشرة في كل أصقاع العالم الإسلامي وسميت بأسماء عربية مشهورة مثل: الفرعوني والسليماني والجعفري والطليحي والطاهري والنوحي والشاطبي والسبتي والفاسي وظلت معامل الورق ومصانعه مزدهرة ومتطورة بداية من العصر القديم وصولا إلى العصر الحديث.

ومما تجدر الإشارة إليه أن المغاربة والأندلسين اشتهر لديهم "الورق الشاطبي" شهرة بالغة وهو ورق وردي اللون تحتفظ الخزانات المغربية بعدد من مخطوطات نفيسة استخدم فيها هذا النوع من الورق (الفقيه المرحوم المنوني ١٩٩٤).

أما المشارقة فقد عرفوا أنواعا أخرى من الورق، وكانت لهم تقاليد وطرق معروفة في قطع الورق حيث ذكر "ابن فضل الله العُمري" ذلك فقال: «وأما مقادير قطع الورق الذي يكتب فيه فللعهود القطع الكامل بقلم مختصر الطومار، وللتقاليد قطع الثلثين، وقطع النصف بقلم الثلث الكبير، وللتفاويض وكبار التواقيع والمراسيم قطع النصف وقلم الثلث الخفيف، ولما دون ذلك من التواقيع والمراسيم قطع الثلث وقلم التوقيعات، ثم لما دون ذلك قطع العادة وقلم الرقاع، وهذا حكم المناشير في الترتيب».

ومن المهارات والتقنيات التي يجب على المحقق تحصيلها التعرف على الناسخ وتاريخ النسخ قصد تحديد الزمن الذي كتبت فيه المخطوطة، وهل هي نسخة أصلية أو ما اصطح على تسميته بالنسخة الأم أم هي منقولة عنها؛ لأننا نجد معظم المخطوطات لا يُذكر في نهايتها تاريخ النسخ أو اسم الناسخ لعدم الاهتمام أو لنقص في النسخة أو لنسيان أو سهو من الناسخ نفسه.

ومن المشاكل التي ترد من النساخ في بعض المخطوطات أن تكون مؤرخة بالحروف لا بالأرقام، ولكي تحدد هذه الحروف بالأرقام لا بد من معرفة حساب الجُمَّل، وهو يختلف بين المشارقة والمغاربة في الترتيب والترقيم وقد كتب الباحثون في هذا المجال مقالات عدة غير أن الخلط الذي وقع لبعضهم في هذا المجال دفعني إلى إعادة الإشارة إلى هذا الموضوع باقتضاب شديد ولو أن مجال القول فيه واسع ومديد.

إني وجدت مجال القول ذا سعة * فإن وجدت لسـانا قائلا فقل

قلت هذا لأني أعلم أنهم أفاضوا الحديث في الموضوع كما أن المُحدَثين بسطوا القول فيه بسطا، ويكفي أن أشير إلى أن "الأستاذ محمد اليعلاوي" في نظري أحسن من سطّر مقالا في ذلك حيث يقول: «غلب على سلسلة حروف الهجاء اسم" "الأبجدية" رغم أن تسلسلها في المعاجم يخضع إلى ترتيب آخر وهو: ا.ب.ت.ث.ج.ح إلى آخره، ذلك أن الحروف الأولى من السلسلة المقدرة بالأعداد هي: "ا.ب.ج.د" -"هوز"- "حطي" - "كلمن" - "صعفض" - "قرست" - "تخذ" - "ظغش" وهذا هو الترتيب المغربي الأندلسي وقد نقله "سبط المارديني" المتوفى سنة (٩٠٧) في كتابه **"دقائق الحقائق في حساب الدُرج والدقائق"** أما الترتيب المشرقي فهو كالتالي: أبجد - هوز - حطي - كلمن - سعفص - قرشت - تخذ - ضظغ.

	عند المشارقة	عند المغاربة
ص	٩٠	٦٠
ض	٨٠٠	٩٠
س	٦٠	٣٠٠
ظ	٩٠٠	٨٠٠
غ	١٠٠٠	٩٠٠
ش	٣٠٠	١٠٠٠

إن الاختلاف في الترتيب نتج عنه اختلاف في الترقيم وإليك البيان:

أما باقي الحروف فلا تختلف من حيث الأعداد بل هي متساوية بين المغاربة والمشارقة. (محمد اليعلاوي ١٩٩٢ - الناجي الأمجد ١٩٩٤). والحق ان هذا

النظام استقر ثابتا في كتب **"الزيج وصناعة الإسطرلاب"**، كما أشار إلى ذلك بعض العراقيين(٢٠٠١).

وقد عثرنا عليه في شبكة **"اسطرلاب افاقي"** ورد في رسالة **"ابن السراج"** عن الآلات الفلكية وهو مخطوط بمكتبة "شيستربيتي" بدبلن ورقمه ١٠١، كما أورده أحد الباحثين وقد قراناه وهو هذا:

"الباب ياء في معرفة الاسطرلاب الأفاقي المستنبط بأرض بكة شرفها الله تعالى في سنة المجاورة سنة ٧٢٣ فلما وصلت إلى مصر وجدته مرسوما في نحاس موضع بلاد المقر منسوبا إلى الشسخ الفاضل إبراهيم بن علي بن باص الأندلسي فعرفتُ أنه سبقني لذلك فاختبرته في وصله ورسالته فوجدته موافقا للخَبر والخُبر.

ومن القضايا المهمة التي يجدر بالمحقق معرفتها المصطلحات المتداولة بين المحققين والباحثين ومنها: المُبيَّضَة والمُسَوَّدَة، وكثيرا ما يُخطئ الناس في ضبطها خاصة في بعض وسائل الإعلام الحديثة التي لا تقيم وزنا للغة ولا تعيرها من الاهتمام إلا النزر اليسير، وقد ورد المصطلحان في مؤلفات القدماء وهما ليسا من المصطلحات الجديدة كما ظن بعض الباحثين وقد نص على ذلك "صبحي البَصام" في بحث له حيث قال: «فمن استعمالهما قديما ما جاء في محاضرات الأدباء (ص ٤٢) في قصيدة: قال "ابن الجلاب" هذه للمتنبي: فقال الرجل: هي قصيدتي ومُسوَّدتُها عندي فقال ابن الجلاب فمُبَيَّضَتُها للمتنبي عندي"، كما وردت في كتاب **"الصداقة والصديق"** لـ"أبي حيان التوحيدي" واستعملها "الجرجاني" في كتاب **"الوساطة بين المتنبي وخصومه"**».

ومن هذه المصطلحات أيضا مصطلحا **"التصحيف والتحريف"** وقد عرفهما "العسكري" بقوله:

«التصحيف هو تغيير في نقط الحروف أو حركاتها مع بقاء صورة الخط، أما التحريف فهو العدول بالشيء عن جهته وهو أعم من التصحيف؛ إذ قد يكون بالزيادة فيه أو النقص منه وقد يكون بتبديل بعض كلماته وقد يكون بجعله على غير المراد منه».

وقد اعتنى العلماء بهذا الموضوع عناية فائقة وألفوا فيه مؤلفات كثيرة نذكر منها: **"تصحيف العلماء"** لابن قتيبة الدينوي، **"التنبيه على حدوث التصحيف"** لحمزة ابن الحسن الأصفهاني، **"التنبيهات على أغاليط الرواة"** لـ"علي بن حمزة البصري"، **"شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف"**، **"تصحيفات المحدثين"** لأحمد العسكري، **"ما صحف فيه الكوفيون"** لأبي بكر الصولي، **"الرد على حمزة في حدوث التصحيف"** لأبي نصر إسحاق بن أحمد بن شبيب بن نصر الصفار، **"تلخيص المتشابه في الرسم وحماية ما أشكل منه عن نوادر التصحيف والوهم"** لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، **"التصحيف والتحريف"** لأبي الفتح عثمان بن عيسى بن منصور التاج البلطي، **"منتزه القلوب في التصحيف"** لعلي بن الحسن بن عنتر المعروف بـ**"شُميم الحلي"**، **"تصحيح التصحيف وتحرير التحريف"** لخليل بن أيبك الصفدي، **"التطريف في التصحيف"** للسيوطي.

وإذا كان هؤلاء الذين ذكرناهم قد ألفوا كتبا خاصة في التصحيف والتحريف فهناك فصول من مؤلفات تتحدث عن ذلك، كما عند "ابن جني" و"ابن رشيق القيرواني" و"الراغب الأصفهاني" و"ابن الجوزي" و"السيوطي" و"هارون" و"الطناحي" وغيرهم كثير.

ومن المصطلحات المهمة التي تفيد المحقق في ترتيب المخطوط وتسلسل أوراقه ما يُعرف عند المغاربة بـ"الرقاص" وعند المشارقة بـ"التعقيبة" وعند أهل فارس بـ"الشيرازة" وقد ورد المصطلح بصيغته الأخيرة عند "ان ماري شيمل" في بحث لها عن التورية بالكتب في الأدب الإسلامية حين قالت: «ويَستخدم فضولي الألوان الزاهية في فصل الخريف بأسلوب أبرع من أسلوب جامي حيث يقول: إن يد القدر قد جعلت من أوراق الخريف درات ذهبية نثرتها على صفحات الحديقة ولما قطع الخريف شيرازة جدول المياه الجارية اختلطت أوراق مخطوطة الحديقة»، وقد شرحت المصطلح في النص نفسه بقوله: «الشيرازة هي الحياكة في كعب الكتاب عند تجليده وهي التي تحافظ على ترتيب الأوراق». فهل الشيرازة هي التعقيبة أم شيء آخر؟ (انظر: التعقيبة في المخطوط العربي ضمن كتاب "دراسات في علم المخطوطات والبحث البيليوغرافي" للدكتور أحمد شوقي بنبين ١٩٩٣).

* المحقق وصناعة التحقيق:

إذا كان لكل علم صناعة فإن علم التحقيق يتطلب لمن يهتم به أن يكون على علم بنُسَخ المخطوطة التي سيتصدى لتحقيقها والعمل على نشرها في شتى مكتبات العالم المختلفة، وجمعها وتصنيفها والمقابلة بينها من أجل استخراج النسخة الأم مع توثيق عنوان الكتاب ونسبته إلى مؤلفه من خلال تمرسه بأسلوب مؤلفه ومراجعة كتبه ومراقبة سياقات كلامه، وبعد ذلك عليه أن يتصدى لضبط النص مع إصلاح التصحيف والتحريف الذي ورد فيه مع عدم الزيادة في النص أو النقص منه إلا بشرط واحد وهو أن يكون ذلك أمرًا ضروريًا لا مفر منه، مع وضع الزيادة بين قوسين معقوفين والتنبيه على ذلك في الهامش. وعلى كل حال فإن أهم

ما يجب أن يضطلع به محقق أي نص من النصوص الأدبية منها وغير الأدبية يمكن أن نلخصه حسب ما أشار إليه بعض الباحثين فيما يلي:

١ – تنظيم مادة الكتاب.
٢ – التحرز من اختلاط النصوص.
٣ – المحافظة على النص دون زيادة أو نقصان.
٤ – التعليل عند الترجيح.
٥ – التحرز من تغير الصواب إلى خطأ أو الخطأ إلى صواب.
٦ – ضبط الأنساب والأعلام.
٧ – العناية بالترقيم.
٨ – تخريج الآيات والأحاديث.
٩ – العناية بضبط الشعر والأمثال.
١٠ – العناية بالفهارس لأنها مفاتيح الكتب.

تلك هي أهم الآليات التي يجب أن يتسلح بها كل باحث يتصدى لتحقيق نص قديم.

* أخلاق المحقق:

من الصفات الخلقية التي يجب أن يتحلى بها المحقق الأمانة في نقل النصوص صحيحة سليمة دون زيادة أو نقصان مع الصبر والأناة والجلد والتواضع والمشاورة وتقبل النصيحة والاستعداد للحوار الجدي المبني على الصراحة والمناقشة العلمية المتميزة.

الجانب التطبيقي: "نظرة في تحقيق السحر و الشعر"

قبل سنوات وقعت بين يدي طبعة قيل إنها مُحققة من كتاب "السحر والشعر"، ولقد صدرت عن دار الفضيلة للنشر والتوزيع بقاهرة المعز سنة ١٩٩٩ بتحقيق عالمين فاضلين هما الدكتور كمال شبانة والدكتور إبراهيم محمد حسن الجمل.

وكنت أظن وبعض الظن إثم أن العمل الذي أنجزتُه قبل سنوات خلَتْ في نفس الموضوع لن يكون مفيدا للباحثين والدارسين المهتمين بالتراث الأدبي عامة والأندلسي خاصة، غير أن ظنّي خاب؛ لأن العمل الذي كُتب على ظهر جِلدته وإن كانت جِلدة حديثة تحقيق ودراسة برقٌ خُلّب، وسأُوضح للمتلقي الكريم لماذا وصفته بهذا الوصف.

إن الكتاب المشار إليه سابقا ليس فيه من التحقيق العلمي شيء يذكر، لماذا أقول هذا وأؤكده بملء الفم واليد واللسان؟ لأن المحققَيْن الفاضلين لم يسلكا في تحقيقه ونشره السبيل الأمثل اللاحب الذي يسلكه المحققون الأثبات، والعلماء الغيورون على التراث الإسلامي.

إن استعمال المحققيْن لمصطلحين كبيرين على غلاف الكتاب وهما "تحقيق ودراسة" ليس فيهما من التحقيق والدراسة شيء، وسأُرجئ الحديث عن التحقيق لأنه حديث ذو شجون في هذا العمل ولكنني سأبدأ بما سمياه دراسة.

الدراسة تقع في واحد وعشرين صفحة وهي مهلهة النسج، ضعيفة مبنى ومعنى؛ لأن المحققين لم يزيدا على أن عرّفا بشخصية "ابن الخطيب" تعريفا سطحيا، ونوّها بمؤلفاته التي خلطا فيها خلطا عجيبا، ولم يخرُجا بنتيجة تُقوِّم مُعوَجّا، أو تضيف إلى معارفنا جديدا يذكر، ولعل من سوء طالعهما أنهما اعتمدا في المقدمة نفسها على

بعض الأشعار الواردة في الكتاب غير أن نسبة تلك الأشعار كانت لديهما خاطئة، فبنوا عليها أحكاما لا شكّ أنها ستكون خاطئة أيضا، من ذلك قولهما: «ثم يسوق أبياتا للزِبرقان ابن بدر تلك التي تُشير إلى أن قوة السحر في الشعر لتُرِي الإنسان هيأة الظلام الدامس كالنور المُتوهج».

المحققان يشيران هنا إلى ثلاثة أبيات من الشعر استشهد بها المؤلف ليُبين أن سحر البيان له تأثير قوي على النفس البشرية وأنه قد يعكس التصور الإنساني للأشياء وذلك بواسطة اللفظة الواحدة، وقد ظن المحققان الكريمان أن الأبيات للزبرقان ابن بدر وهي ليست له وإنما لابن الرومي.

وهي في ديوانه برواية فيها بعض المخالفة مما هو عند ابن الخطيب في كتابه **"السحر والشعر"** يقول ابن الرومي:

في زخرف القـول ترجـيـج لقائله * والحـــق قد يعتريه بعض تغيير
تقول: هذا مجـاج النحـــل تمدحه * وإن تعب قلت: ذا قيء الزنابير
مدحا وذما وما جاوزت وصفهما * سحر البيان يُري الظلماء كالنور(١)

إن أمثال هذه الاستنتاجات غير العلمية كثيرة ومتعددة لا حاجة إلى تتبعها أو تفصيل القول فيها؛ لأنها بينة لذي عينين.

وإذا انتقلنا مع المُحققين إلى النسخ المعتمدة فسنجد أنهما لم يستقصيا النسخ الموجودة في المكتبات، بل اكتفيا بما حضَر لديهما بطريقة سهلة، لا مشقة فيها ولا عناء فاعتمدا على خمس نسخ وأهملا نسختين: نسخة الإسكوريال الثانية، ونسخة ألمانيا. والمحقق الجهبذ هو مَن يتتبع النسخ كلها ليُخرج للقارئ نصا قريبا مما أراده مصنفه.

---

(١) ديوان ابن الرومي جـ ٣/ ١١٤٤.

وإذا تجاوزنا هذا الأمر، وأردنا أن نعرِف النسخة المعتمدة لدى المحققين، وما هو الأساس الذي بنيا عليه اختيارهما نجدهما يقولان: «هذا وبمقارنة تلك النسخ التي أوردت للمخطوط بعضها إلى بعض (كذا) اللفظة الأخيرة من عندي فقد استقر الرأي عندنا على اعتماد نسخة الرباط الأخيرة أساسا للتحقيق، وذلك لما تتوفر عليه من مزايا ترجحها على أخواتها.

إن هذا القول سليم ولكنه عام لا يُفهم منه المزايا الحقيقية التي تتميز بها تلك النسخة عن غيرها من النسخ الأخرى.

كما أننا وجدناه أثناء التطبيق الفعلي والقراءة الداخلية للمتن غير صحيح كما سنشير لاحقا، يضاف إلى ذلك أن المُحققين لم يتعرّفا على الناسخ بل ضربا صفحا عن اسمه لعدم تمكنهما من قراءته قراءة صحيحة، والحق أنه معروف وقد تمكنت من ضبط اسمه في نسختي المحققة وهو "محمد بن عبد الكريم المجيلدي" وتاريخ النّسخ هو فاتح محرم سنة ١٠٨٠[١] وليس سنة ١٠٥٠ كما ظنّا أو سنة ١٠٨٦[٢] كما توهما.

بعد هذه الإشارات السريعة الوجيزة إلى ما يمكن أن نسميه "ما قبل التحقيق" وما وقع للمحققين من أوهام ننتقل إلى المتن المحقق؛ إذ هو العمدة وعليه المدار، فالنص كما كان يقول لنا كبير المحقيقين المغاربة المرحوم محمد المنوني "وقفٌ على صاحبه" بمعنى أننا يجب أن نكون في مستوى صاحبه علما وأخلاقا وصبرا وتثبتا ودقة وضبطا. فهل كان المحققان في هذا المستوى؟ لو كان لهما نصفه أو ثلثه

---

(١) ص ٢٧٢.

(٢) (السحر والشعر) ص١٢.

ما خطت يميني حرفا، بل ولا نقطة على ظهر ورقة: لأني من الذين يعلمون أن من أظهر عيبا من عيوب الناس وجد من ينشر عيوبه واستدل بقول أبي خِراش الهُذلي:

بلى إنها تعفـــو الكُلـوم وإنمـا * نُوكّل بالأدنى وإن جلّ ما يَمضِي

لم أكن إذن لأتصدى لنقد هذا التحقيق لولا أن صاحبَيْه من الذين كان بقدماء يقولون في أمثالهم لا يعرفان "الحوّ من اللّوِّ" فأخطاؤهما كثيرة، وعُوّارُهما باد في كل صفحة من صفحات الكّاب؛ بل في كل سطر من أسطره مما يدل على استخفاف بالتراث الإسلامي، وهو أمر لا يقبل، بل إن بعضهم دعا إلى محاسبة من يسيء للتراث مثل هذه الإساءة، أو ما عبر عنه بعضهم بأدعياء التحقيق.

قد يقول أحدكم: وماذا فعل الرجلان حتى تصفهما بهذا الوصف؟ جوابا على ذلك سأشرع في تعداد جزء يسير من الهنوات والهفوات التي اعترت هذه النسخة المسكينة التي قيل إنها محققة، لقد عنّ لي أن أقسّم هذه الهنات إلى ما يلي:

١ – أخطاء في ضبط المتن.

٢ – أخطاء في الأعلام.

٣ – أخطاء في نسبة الأبيات.

٤ – أخطاء في العروض.

٥ – تقصير في تخريج التوريات.

٦ – تقصير وخلط في الهوامش .

٧ – عدم ترتيب النسخة اعتمادا على التعقيبية (أو الرقاص).

٨ – عدم تتبع الأبيات الشعرية ونسبتها إلى أصحابها.

٩ – عدم فهرسة الكّاب.

١٠ - السّقط والتصرف في النصوص بالزيادة أو الحذف.

إن الوقوع في مثل هذه الزلات والعُرر يدعونا إلى السؤال التالي: لماذا يتطاول بعض الناس على التراث وهم ليسوا أهل اختصاص؟ لعل الهدف من ذلك طلب الشهرة أو الترقية نعود بالله منهما، وهو ما عبر عنه أستاذنا "الشاهد البو شيخي" بقوله: "إن التحقيق لِيكُون علميا فيما أحسب، يجب أن يتحرّر من ضغوط ويستجيب لشروط، فأما الضغوط فأهمها اثنان:

١ - ضغط الخبز ولقمة العيش (أو تسوية الوضعية المادية كما يقال) وهو وراء كثير من صور الإخلال في تحقيقات طلبة الجامعات.

٢ - ضغط المنافسة والسبق إلى السوق وهو وراء كثير من صور الإخلال كذلك في تحقيقات عدد من الباحثين ولا سيما الذين يرتبطون بوجه ما بدور النشر.

لعل أحد هذين العاملين هو الذي أوقع المحقيقين في تلك المزالق التي شوّهت النص بكثرة التحريف والتصحيف مما سيؤدي إلى انعدام الاستفادة منه، إذ من أراد أن يبني دراسة نقدية على الكتاب بهذه الصورة سيقع في مزالق كثيرة؛ لأن ما بُني على خطأ لا ينتج إلا خطأ كما يقال.

بعد هذه الكلمات المختصرات نشرع في تعداد ما أومأنا إليه بصورة تطبيقية عملية حتى يكون القارئ أو الملتقي ـ بلغة العصر ـ على بينة من الأمر ولا نُتهم بالافتراء على الناس، والنيل من عملهم فنقول وبالله التوفيق:

*** أخطاء المتن ضبطا وقراءة:**

ص ٦٥:

بنفسي وأهلي جيرة ما استعنت بهم * على الدهــر إلا وانثنـــيت مُعانا

صوابه:

بنفسي وأهلي جِيرَةً ما استعـــنتهم * على الدهــر إلا وانثنـــيت معانا

وبقرائتهما أي المحققين لا يستقيم وزنا ولا معنى.

ص ٦٨:

سألت الندى هل أنت حر؟ فقال لا * ولكنني عبد ليَحيـي بن خالد

فقلت ثراءً قال لا بـل وراثـــــة * توارثني عن والــد بعد والد

صوابه: فقلت شِراءً.

ص ٦٩:

إليه وإلا قيـد وقـدم الســـرى * وفيه وإلا أخرســو ألسن الحمد

وعنه أفيضوا إنه مشرع الهـــدى * وحوله طوفوا إنه كعـــبة القصد

وألغوا حديث البحر عند حديثه * فكم بين ذا جزر وكم بين ذي مد

صوابه: وعنه أفيضو إنه مِشعر الهدى.

وصواب البيت الثالث: "فكم بين ذي جزر وكم بين ذي مد"

ص ٦٩:

وإذا رأتك الشهب مزمع غزوة * ودت جميــعا أنها لك جعفـــل

صوابه: "ودت جميعا أنها لك جحفل".

ص ٧٢:

سجاياك إن عافيت أسدي وأسجح * وعذرك إن عاقبت أبدى وأوضح

صوابه: "سجاياك إن عافيت أندى وأسمح".

ص ٧٣:

هو صبح وربيع وحيا * يجُتلي أو يجُتبي أو يحُتــذا

صوابه: يُجتلي أو يُجتنى أو يُجتدى.

ص ٧٤:

عجبتُ بأن سيفك لم يُروَ * وسيفـــك في الوريد وُرُود

صوابه:

عجبت بأن سيفك لم يُرّوى * وسيفك في الوريد له وُرُود

لأن البيت من "البحر الوافر" وبقراءتهما لا يستقيم وزنا ولا معنى.

ص ٧٥:

كم فتكة في الروم بكر جلوتها * منصتها - للمسلمين - المنابر

صوابه: "منصاتها للمسلمين المنابر".

ص ٧٥:

فقلت وقد عجبت منها * يا بحر متى تدعو نوارا

صوابه:

فقلت وقد عجبت منها * يا بحر متى تعود نارا

ص ٧٧:

لا تتبعن فدون ما حـاولته * خرط القتاد أو امتطاء الكوكب

وورثته شرفا رَفعت مناره * فبنو أمـــية يفخـــرون به وبي

صوابه:

لا تتعـــبن فدون ما حاولـته * خرط القتاد أو امتطاء الكوكب

وورثته شـــرفا رفعتُ مناره * فبنو أمـــية يفخـــرون به وبي

والبيتان بقراءتهما لا يستقيمان وزنا ولا معنى؛ إذ البيتان من "البحر الكامل".

ص ٧٧:

قل للذي بصروف الدهر عيرنا * هل عاند الدهرُ إلا من له خطر

صوابه: عاند الدهرَ إلا من له خطر، بتقديم المفعول.

ص ٧٨:

ويُتَبَعُ الذنبُ ذنبا حين يعرفني * عمدا فأتبَعُ غفرانا بغفران

صوابه:

ويُتبِعُ الذنبَ ذنبا حين يعرفني * عمدا فأُتبِعُ غفرانا بغفران

ص ٧٩:

ومِن مَجْدِهِ مجدي ووالده أبي * ومعشره فوقي فليس له عذر

صوابه:

ومَن مَجْدُه مجدي ووالده أبي * ومعشره فوقي فليس له عُذْرُ

ص ٧٩:

لقد ملأتُ يَدَ الدُّنيا مِرَارًا * فما طمع العواذل في قتادي

صوابه:

ملأتُ يدي من الدنيا مرارًا * فما طمع العواذل في قتادي

والبيت لا يستقيم إلا بهذه القراءة؛ لأنه من "الوافر".

ص ٨٠:

لا يغرنك أنني لين المس ... س فغربي إذ انتُضّيتْ حُسام

صوابه:

لا يغرنك أنني لين اللّمْـ ... ـس وعزمي إذ انتضِيتُ حُسامُ

ص ٨٠:

إن أسيافنا العضاب الدوامي * صيرت ملكـنا رَهْنَ الدّوام

صوابه:

إن أسيافنا العضاب الدوامي * صيرت مُلكا رهـين الدوام

ص ٨٢:

حسامي نديمي والكواكب روضتي * وبيت السُرى ساقي والسير راجيا

صوابه:

حسامي نديمي والكواكب روضتي * وبِنْت السرى ساقي والسير راحيا

ص ٨٤:

نجم بأرض سلا أراب سقوطُه * قد كنت أسرِجُ في مطارح ضوئه

صوابه:

نجم بأرض سلا أراب سقوطه * قد كنت أسرحُ في مطارح ضوئه

ص ٨٥:

نور تساقط حين أصبح مُشمرا

وصوابه: مثمرا بدليل الشطر الثاني.

ص ٨٦:

لم تكتمل حولا وأوليتني * صعـبا فلا حول ولا قوة

صوابه:

لم يكتمل حَوْلا وأورثني * ضَعفا فلا حول ولا قوة

ص ٨٦:

هو الدهر ذو وجهين يـوم وليـلة * ومن كان ذا وجهين يَعْتِبْ في غدْرِ

صوابه:

هو الدهر ذو وجهين يوم وليلة * ومن كان ذو وجهين يُعتبُ في غدر

ص ٨٨:

إذا دعوتُ الصبر بعدك والبكا

صوابه:

إذا ما دعوتُ الصبر بعدك والبكا

ص ٩٢:

دعا باسم ليلى غيرها فكأنما * أثار بَليلِي طائرا كان في صدري

صوابه:

دعا باسم ليلى غيرها فكأنما * أثار بليْلَى طائرا كان في صدري

ص ٩٣:

ويَحسن قُبح الفعل إن كان منكم * كما طاب عِرْقُ العود وهو دُخان

صوابه:

ويحسن قٍبْحُ الفعل إن جاء منكم * كما طاب عَرْفُ العود وهو دخان

ص ٩٤:

قف العيس نبك الربع قد ينفع البكا * ونذكر عهــــدًا ربما ذَكَــرَ العَهْدُ

صوابه:

قف العيس نبك الربع قد ينفع البُكا * ونذكر عهــــدًا ربما ذُكَــرَ العَهْدُ

أي ذكر بالمبني للمجهول لا للمعلوم.

ص ٩٤:

أحَبتنا استبِقوا من البُعد غاية

صوابه:

أحبتنا اسْتَبْقُوا من البعد غاية

ص ٩٤:

فهل سعةً في القدر قد نفد الجهد

صوابه:

فهل سعةٌ في العُذر قد نفد الجهد

ص ٩٥:

ولكن أَرُوض النفس أَخَيْرٌ لها * إذا فارقت عن بعد أحبابها صبر

صوابه:

ولكن أروضُ النفس أخْبُرُ هل لها * إذا فارقت من بعد أصحابها صَبْرُ

ص ٩٦:

لما حططت بسَبْتَةَ قتب النوى

صوابه:

لما حططت بِسَبْتَةٍ قَتَبَ النوى

لأن البيت من البحر "الكامل" وهو مشهور ومتداول بين الباحثين.

ص ٩٨:

تبسم واستأثرت منه بقبلة * فشمِمْتُ أقاحا وارتشفت عُقارا

صوابه:

فشِمْتُ أقاحا وارتشفت عُقارا

ص ٩٩:

ارحم فتى يحكيه عند مَحَاقِهِ

صوابه:

ضبط لفظة "مُحاق" بالضم أوالكسر بدل الفتح.

ص ٩٩:

ومُعشق الحركات تحسب نصفه

صوابه: ومُمَشق الحركات.

ص ١٠٠:

وشهودي على الهوى أدمع العيـ * ن ولكني قد دَفَنْتُ شهودي

صوابه:

وشهودي على الهوى أدمع العيـ * ن ولكــني قذفت شهودي.

ص ١٠١:

قلبي إذا ما غبت صَوَّرَ شخصكم * فيه وكل مصور في النار

صوابه:

قلبي إذا ما غبت صُوِّر شخصكم * فيه وكل مصور في النار

ص ١٠١:

أدغموا الوابلات.

صوابه: الذَّابلاتِ.

ص ١٠٢:

بروحي معشوق الجمال فمالهُ * شبيه ولا في حبه لائم

صوابه:

شبيه ولا في حبه ليَ لائم؛ لأن البيت من البحر الطويل وبسقوط لفظة "لي" لا يستقيم وزنه.

ص ١٠٣:

وسال عذار فوق خدبه جائر.

صوابه: خَدَّيهِ.

ص ١٠٤:

رشق العذار لحينه بنباله.

صوابه: رشق العِذار لُجينة بنباله.

خط العذار بصفحتيه لامسه.

صوابه: خط العذار بصفحتيه لامه

ص ١٠٥:

بين اللثام وصِدغه المعقودِ * قـــران من ريق ومن عنق
يلوي على زرد العذار دلاله * كم فتنة بين الورى وزُرُود

صوابه:

وصُدغه بضم الصاد لا بفتحها * وزَرود بفتح أوله وبدال المهمله.

قال صاحب **معجم ما استعجم** ٦٩٦/٢: زَرود بفتح أوله وبالدال المهملة.

قال ابن دريد "زَرود" جبل رمل وهو محدد في رسم "عالج" وفي رسم "الوُقيظ".

قال الشاعر:

زَرود جدود خير من أُراطى * ومن طلح اللحاء ومن إبال

وهناك يومان يسميان بزَرود. الأول والثاني (**الروض المِعطار**) ص ٢٨٧.

ص ١٠٥:

أباريق ثغر من عذاب رُضابه * قضت مُهجتي بين العَذيب وبارق

صوابه:

أبارق ثغر من عذيب رضابه * قضت مهجتي بين العُذيبِ وبارق

قال: صاحب "**معجم ما استعجم**": العُذَيْبُ بضم أوله تصغير عذب وادٍ بظاهر الكوفة قال المتبني:

تذكرتُ ما بين العُذيب وبارق * مِجرّ عَوالينا ومجرى السوابق

ص ١٠٥:

من آل اسرائيل علَّقتُه.

صوابه: عِلِقَتُهُ.

ص ١٠٨:

همّت عِـذاره بتقبـيله * فاستل من عينيه سيفين
فذلك المُحْمَر في خده * دمـاء ما بين الفرقـدين

صوابه:

"عِذاراه" بالتثنية لا بالمفرد. الفريقين بدل الفرقدين.

ص ١٠٩:

أنني بكتّاب ضَمَّنه سورة النمل.

وصوابه: أتى بكتّاب ضِمْنه سورة النمل

ص ١٠٩:

ناري وصِدغاه.

صوابه: وصُدغاه بضم الصاد.

ص ١٠٩:

عابوه أسمـر ذا زرقـــة * رمدا و ظنوا أن ذاك يشينه

وصوابه: رمِدا بكسر الميم لا بفتحها.

ص ١١٠:

وأغيد من أبناء لحظة شادن * ينوء كما يعطـو بخوطته البان
ذُؤابته مِهراقة خلـف ظهره * كما التف بالغصن المنعم ثعبان

صوابه:

وأغيد من أبناء لَمطة شادن * ينوء كما يعطـو بخوطته البان
ذُؤابته مُهراقه خلف ظهره * كما التف بالغصن المنعم ثعبان

ص ١١٠:

غدا موثرا من حاجبيه جَنِيّة.

صوابه: حَنِيّة بالحاء المهملة.

ص ١١١:

كأن القلب ليلة قيل يغدى * بليلي العامـرية أو يراح
قطاة غـرها شـــرك فباتت * تجاذبه وقد علق الجناح

الصواب:

قطاة عَزّها شرك فباتت، قال الدكتور "عبد الكريم اليافي": لقد تطورت اللغة العربية ماشاء لها التطور وغابت بعض الألفاظ في بعض معانيه عن الاستعمال مع لطفه وقوة إيحائه. منها لفظ "عزّ" بمعنى "غلب". جاء في القرآن: "إن هذا أخي له تسع وتسعون نعجة ولي نعجة واحدة فقال اكفلنيها وعزني في الخطاب" و "عزني" هنا بمعنى "غلبني" وفي الأمثال العربية "من عزّ بزّ" و أي "من غلب سلب".

قال البحتري:

عزّني حبه فأصبحت أُبدي * منه بعضا وأكـتم بعـــضا

وكثير من المحققين تُصحف اللفظة عندهم: بغَرّ بمعنى "خدع" وهو غير صحيح.

ص ١١٦:

نهاري نهار الناس حتى إذا دجى * لي الليل هزتني إليك المضاجع

صوابه:

"هرّتني" بالراء غير المعجمة. قال الأستاذ الدكتور "عبد الكريم اليافي" ومثل هذا التصحيف أصاب بيت "قيس بن ذريح"، إذ لو كانت المضاجع هزت

"الشاعر المحب كما تهز الأرجوحة لَهَدْهدته ونام أو لو كان يتقلب عليها من أرق وسُهد لأتى بتعبير آخر.

وإذا صححنا العبارة فقلنا "هرتني إليك المضاجع" استغرب الأدباء هذا التصحيح ولا سيما أن البيت ورد في كتب الأدب على الشكل السالف بالزاي المنقوطة حتى في حديث الأربعاء لعميد الأدب العربي "طه حسين" ولكننا نستند إلى رواية "الزمخشري" في كتابه **"أساس البلاغة"** في مادة: "هرّ" فنجده ينسب البيت إلى "ابن الدمينة" ويقول في هذه المادة: "وهَرّ في وجه السائل تجهّمه وفلان هرّه الناس إذا كرهوا ناحيته"، و"هر" الكأس إذا كرهها وهرّ الحرب، قال ابن الدمينة:

نهاري نهار الناس حتى إذا دنا * لي الليل هرتني إليك المضاجع

ومعناه عندنا أن المضاجع كرهته مجازا، فهو الذي كره المضاجع فلم يأو إليها، ولم ينم وبقي مُسهدا يفكر في حبيبته (اليافي ٢٠٠٣)

ص ١١٦:

من حاكم بيني وبين عذولي * الشجوِ شجوي والعويل عويلي

صوابه: الشجوُ بالضم لا بالكسر.

ص ١١٦:

أصبحت في دين الهوى مُتشرعا * أنّى أخـاف عُقوبة التعطـيل

صوابه: فأنا أخاف عُقوبة التعطيل.

ص ١١٧:

علِق الهوى قبل الهوى في علُقه

صوابه: علق الهوى قبل الهواء علاقة.

ص ١١٨:

إذا كنت لا يسليك عمن تحبه * ثناءٌ ولا يشفيك طول تلاق

وصوابه:

إذا كنت لا يسليك عمن تحبه * تناءٍ ولا يشفيك طول تلاق

ص ١١٨:

مَدْتُ إلى الوداع يدا وأخرى

صوابه: مَدَدْتُ.

ص ١١٩:

وأشد ما لقيت من ألم النوى

صوابه: ما لاقيت من ألم النوى، حتى يستقيم الوزن؛ لأن البيت من "**الكامل**" وبتلك القراءة لا يستقيم وزنا ومعنى.

ص ١٢٠:

من لي بذكرى كلما أوحشتها * تمحو سُلُوّي واشتياقي يُنبت

صوابه:

من لي بذكرى كلما أوجستها * تمحو سلوي واشتياقي تُثَبِّت

ص ١٢١:

فيا ليت شعري من أباح لي الجوى * وعنـــده بالي هـل أمر ببـاله

صوابه:

فيا ليت شعري من أباح لي الجوى * وعَذّب بالي هـل أمــر ببـــاله

ص ١٢٣:

خليلي إن الله قد خبأ الجوى * وإن النوى بين القتادة والرِجل

صوابه:

خليلي إن الله قد خبأ الجوى * وإن النوى بين القتادة والرّحْل

ص ١٢٤:

ولما رأت عزمي حثيثا على السرى * وقد راعها صبري موقف االبين

صوابه:

وقد راعها صبري على موقف البين. فالبيت من البحر الطويل وبتلك الرواية يكون مكسورا وغير مستقيم.

ص ١٢٨:

ويارب سام الطوف يعطفه الهوى

وصوابه: ويا رب ساجي الطرف يعطفه الهوى.

ص ١٢٩:

إذا أنا ذقت فـاه خلـــت أني * نقصت غليل وجدي زدت وجدا

صوابه:

إذا أنا ذُقت فـاه خلـــت أني * نقعت غليل وجدي زدت وجدا

ص ١٣١:

وأغيد وضاح المحاسن باسم * إذا ما من الأسياف ناظر قمرا

صوابه:

وأغيدَ وضاح المحاسن باسم * إذا قامر الأسياف ناظره قمر

ص ١٣٥:

وحق صفا مـاء النعـيم بوجنتي * وحسن الجبين الصلت والقاسم الجعد

صوابه: والفاحم بالفاء والمقصود "الشَعر".

ص ١٣٥:

تمنيت عليه فجادلي.

صوابه: تمنيت تقبيلا عليه فجادلي.

بتقبيله تنتين في الخد والخذ.

صوابه: "في الجيد والخذّ".

ص ١٣٦:

أسود يخدم في جنة.

وصوابه: "أسويد" بالتصغير حتى يستقيم الوزن لأن البيت من السريع.

ص ١٣٦:

واهًا لعقــرب صُدغه * لو لم تكــن بحمـاه تحمي

صوابه: لو لم تكن للَمَاه تحمي.

ص ١٣٧:

جاءت من العين نحو الخد زائرة * وراقها الورد فاستغنت عن الصور

صوابه: وراقها الوِردُ فاستغنت عن الصَّدَرِ.

ص ١٣٧:

يندى بماء الورد مُسبل شعرها * كالظل يسقط من جناح الطائر

صوابه: "كالطَل" بطاء غير معجمة وهو "الندى".

ص ١٣٧:

جذلان تلعب بالحواك أنمله * على السيري لعب الأيام بالامل

ضما بكفيه أوخصا بأخمصه * تخبط الظبي في أشــراك مُختبل

صوابه:

جذلان تلعب بالمحواك أنمله * على السّدى لعب الأيام بالأمل

ضما بكفيه أو لحصا بأخمصه * تخبط الظبي في أشراك مُحتــبل

ص ١٣٩:

أدين بدين خل كان خمرا.

صوابه: أدين بدنِ خل كان خمرا.

ص ١٤١:

بايعونا مودة هي عندي * كالمِصْراتِ بيعها بالخذاع

صوابه:

بايعونا مودةً هي عندي * كالمُصرّات بيعها بالخداع

والمقصود: "بالمُصَّرات" "الإبل" أو "الحيوانات التي تصر فتباع بالخِداع"، وقد كتب الفقهاء حول هذه القضية الفقهية كثيرا. والبيتان "لابن عَميرة المخزومي" وهما مشهورة مشهوران.

ص ١٤١:

أفمن جاء بعد مسألة الصبح * كمن جاء وهو ذو هجرتين

صوابه:

أفمن جاء بعد مسألة الفتح * كمن جاء وهو ذو هجرتين

والشاعر ينظر في بيته إلى قول الآخر:

وهل من جاء بعد الفتح يسعى * كصاحــب هجرتين مع النبي

ص ١٤٤:

قدمت سالفة العدو وبعدها * آخرى بعز النصرذات وجوب

صوابه:

قدمت سالبة العدو وبعدها * أخرى بعز النصرذات وجوب

والشاعر يُوري في بيته بالقضيتين السالبة والموجبة في القياس المنطقي.

ص ١٤٥:

ثقلت زجاجات أتتنا فُرغا * حتى إذا ملئت بظرف الراح

صوابه: حتى إذا ملئت بصرْفِ الرّاح.

ص ١٤٧:

فأخرج بالميزال منها سبيكة. صوابه: فأخرج بالمِبْزال منها سبيكة، يقال: "بزل" فلان الخمر أي تقب إناءها بالمبزال. وقد استعمل "ابن الخطيب" اللفظة في أول كتابه فقال "بزلت منها كل دنّ ولم أقتصر من فنونها الجميلة على فن".

ص ١٤٧:

رعى الله غرناطة متبوءً.

صوابه: رعى الله من غرناطة متبوءً.

ص ١٤٨:

كأنما بغداد في جانبي * بنْيتها حبالة العاشــق

والجسر ما بينهما قائد * والنهر من غيرته خافق

صوابه:

كأنما بغداد في جانبي * بنيتها حِـبّ له عاشقُ

والجسر ما بينهما قائد * والنهر من غيرته خـافق

ص ١٤٨:

حُيّيت يا مختط سبقة ابن نوح * بكل مُزن يغتــدي أو يروح

صوابه:

حُيّيت يا مختط سبت بن نوح * بكل مزن يغتــدي أو يروح

ص ١٥٠:

مررنا على الروض الذي تبسمت.

صوابه:

مررنا على الروض الذي قد تبسمت، لأن البيت من "الطويل" ولا يستقيم بسقوط لفظة "قد"

ص ١٥٢:

ولا يزال جَنين النبت ترضعه * على قبوركم العراصة الهُمُع

صوابه:

ولا يزال جنين النبت ترضعه * على قبوركم العراضة الهَمِعُ

ص ١٥٣:

الزهرة الزهراء مِرزاق بها * والبدر شاة والنجوم بيادق

صوابه:

الزُهرة الزهراء فرزان بها * والبدر شاه والنجوم بيادق

قال صاحب "المُعرب" والفرزين يقال له أيضا: "الفِرزَانُ" بكسر الفاء وهو ما يلي البياذقة ويُقصد به الملك في اصطلاح الشطرنج.

ص ١٥٣:

فتراه أزرق في غِلالة سمرة * كالدراع استلقى بظل لوائه

وصوابه:

فتراه أزرق في غلُالة سمرة * كالدارع استلقى بظل لوائه

ص ١٥٦:

مستحس عند الطعام مدحرج * غداة غَمير الماء في كل بستان

صوابه:

ومستحسن عند الطعام مدحرج * غداه نَمير الماء في كل بستان

والماء النمير هو: الماء الزلاء كما في القاموس.

ص ١٥٩:

وأهدت الشرق من فِيه وفي يده * ما في القواضب والعمالة الذُبَل

صوابه:

وأهرت الشِدق في فيه وفي يده * ما في القواضب والعسّالة الذُبُل

ص ١٦٠:

لم أنـــس خبـازا مررت به * يدحو الرقاقة وشك اللمح بالبصر

صوابه:

لم أنس لا أنس خبازا مررت به؛ لأن البيت من البحر "البسيط" وبسقوط "لاأنس" يكون البيت مكسورا.

ص ١٦١:

نعت رقطـاء لا تحيا لديغتها * لِوَقدها السيف لم يعلق به بلل

صوابه:

نعت رقطاء لا تحيا لديغتها * لَوْقَدّها السيف لم يعلق بها بلل

ص ١٦٣:

حتى اغتديت ولي روحان في جسدي * والزِق مُنطَرِحٌ جسما بلا روح

صوابه:

حتى اغتديت ولي روحان في جسدي * والزِق مُطّرحٌ جسمٌ بلا روح

ص ١٦٣:

وعاقد زِنّار على عقده ألاس * رقيق المعاني مخطّف الخصر مياس

صوابه:

وعاقد زُنّارِ على غُصنُ ألاس * رقيق المعاني مخطَفِ الخَصْر مياس

ص ١٦٣:

معتقة حمراء أما بُخارُها فضخمٌ * وأما جسمها فرقيق

صوابه:

معتقة حمراء أما نِجارُها * فضخمٌ وأما جسمها فرقيق

ص ١٦٤:

هناك أربعة أبيات لـ"ابن أبي الخصال" لا تُقرأ من كثرة التصحيف والتحريف والكسر والتغيير.

ص ١٦٥:

جادت لنا بطعامها وشرابها * وظلالها جودا به من دوحة

صوابه: وظلالها أجْوِد بها من دوحة.

ص ١٦٧:

معاهد من غيم فضل رِواقه * بها وكساها من نسيج لها بُردا

صوابه:

معاهدِ مدّ الغَيْمُ فضْل رِواقه * بها وكساها من نسيجته بُردا

ص ١٦٩:

ما للمُقّل وللسفارة وإنما * يحلى بوصل البيد من هو فارد

صوابه:

ما للمُعيل وللسفار وإنما * يحظى بوصل البيد من هو فارد

ص ١٧٣:

على الجو رُكّا والحواشي على الأرض.

صوابه: على الجو دُكّا والحواشي على الأرض.

ص ١٧٤:

رياض بنفسج خَضْلٍ تراه * تفتح بينه نور الأقاح

صوابه:

رياض بنفسج خَضِلٍ نداه * تفتح بينه نَوْرُ الأقاح

ص ١٧٤:

لم أدر قبل ترنْجام عبثت به * أن الزمرد قضبان وأوراق

صوابه: لم أدر قبل تُرنْجانٍ عبثتَ به.

ص ١٧٧:

فكأنها والمـاء ينطـح صدرها * والخـــير زانـة في يد المـــلاح

فرقٌ من العقبان في بدر الدحى * وهوت بصوت واصطفاق جناح

الصواب:

فكأنها والمـاء ينضـــح صدرها * والخـــيزارنة في يد المـــلاّح

حِزْقٍ من العقبان في بدر الدُجى * وهوت بصوت واصطفاق جناح

و"الحِزَقُ" جمع "حِزَقَة" وهي القطيع أو الجماعة من الحيوانات أو الطيور. قال الشاعر:

يأوي إلى قُلُصِ النعام كما أوت * حِزَقٌ يمانية لأعجم طِمطِمِ

ص ١٧٧:

له راحة راحة سيرها * يمر على الرأس والنسيم

صوابه:

له راحة راحة سيرها * تمُر على الرأس مرّ النسيم

بهذه القراءة يستقيم البيت وزنا ومعنى.

ص ١٨٠:

قناة مع الشمع مركوزة.

صوابه: قناة من الشمع مركوزة.

ص ١٨٢:

وقد وصل الطّرَف الأغر كأنه.

صوابه: وقد وصل الطِّرْف الأغَرّ كأنه.

ص ١٨٥:

روّحني عائد، فقلت له.

صوابه: روحني عائذي فقلت له أي "زائري".

ص ١٨٧:

أعاذك الله من هم ومن نصب * ولا لقيت الذي ألقى من العربِ

صوابه:

أعاذك الله من همٍّ ومن نصب * ولا لقيت الذي ألقى من الجَرب

وهذا أسوأ تصحيف، وإن شئت قل أسوأ تحريف وقع في نص من النصوص؛ حيث تحولت لفظة "الجرب" إلى "العرب" وأصبح المعنى بعيدا عما قصده الشاعر حيث يصف ما أصابه من مرض الجرب.

* التعريف بالأعلام

لعل من أهم أسس التحقيق العلمي الاهتمام بالأعلام الواردة في النص والتحرز في التعريف بأي منها تعريفا مختصرا يستطيع من خلاله أي قارئ للنص المحقق أن يُلم بالمترجم به مكانا وزمانا ومؤلفات. غير أن المحققين الفاضلين لم يهتما بهذا الجانب ووقعا في سيل من الأخطاء والأوهام أبعدتنا عن التعرف الدقيق على

الأعلام الواردة في النص وسأورد أمثلة مختصرة على ذلك دون التتبع الكامل لها من ذلك:

ص٧٢: ترجمة "أبي جعفر أحمد بن الجزار البَطرني" هكذا ضُبطت وصوابها "البَطَرْني" نسبة إلى قرية "بَطَرْنَة" وهي من قرى "بلنسية" قال ابن سعيد في المُغرب: الكتاب الرابع من الكتب التي يشتمل عليها: كتاب المملكة البلنسية وهو **"كتاب الوُرْقِ المُزِنة في حلى قرية بَطَرنة"** وفيها أحمد بن الجزار.

ص٨٠: وقول "الليكي" هكذا ورد اسمه في المَتن والهامش ٣ وصوابه: اليَكّي بلام واحدة وهو شاعر أندلسي معروف. كان خبيث الهجاء ويشبه بابن الرومي من شعراء المشرق.

ص٨٠: في المَتن: وقول بعضهم وينسب إلى ابن حيان (كذا) وفي الهامش٤ ترجما لأبي حيان التوحيدي والصواب هو "أبو حيان النحوي الأندلسي" صاحب "التصانيف العديدة في النحو واللغة والتفسير وأهمها تفسيره **"البحر المحيط"** كما أنه صاحب **ديوان شعري**.

ص٨٥: في المَتن: "وقول عمران بن القاضي الشلبي" صُحِّفت كلمة "المسيلي" إلى "الشلبي" فترجما لـ"محمد بن أحمد بن عمران القاضي" وليس هو. كما أنهما عرفا بشِلب وكان الأجدر بهما أن يُعرفا "بالمسيلة"، كما أن الشاعر المذكور وهو "عمران بن سليمان بن قمر بن عمران التميمي الدارمي" تونسي الأصل، كان جسورا على الكلام من غير معرفة بالأدب ولا تقدم في الطلب كما قال صاحب **"الأنموذج"**.

ص٩٠: في المتن "عبد الوهاب المثقالي" وصوابه "المثقال" ولم يعرفاه وهو شاعر تونسي مطبوع قليل التكلف، سهل القافية، خبيث اللسان في الهجاء، تعلق بفتى نصراني فاتهمه أهل عصره بالفسق والمجون.

ص٩٠: في المتن: "وقول أبي الأُصبَع (كذا) بن الأرقم والصواب "أبو الأصبغ بن أرقم" و هو عبد العزيز وليس عبد الوهاب كما وهما ونقلا هامش "**الذخيرة**" دون تمييز.

ص٩٣: في المتن: وقول الأمير" المجوي" بالواو والصواب "المجري" بالراء.

ص٩٤: ضبطا اسم "الأسعد بن بُلَيْطَة" هكذا بضم الباء وفتح اللام وسكون الطاء والصواب "بلّيطة" بفتح الباء ولام مشددة مكسورة وفتح الطاء. كما عند صاحبي "**المُغرب**" و"**الذخيرة**" وصاحب "**المطمح**" وكذا صاحب "**الخريدة**".

ص٩٨: قال ابن الخطيب: وقول "سهل بن مالك" وفي هامش٢ من الصفحة ذاتها ترجم المحققان للحسن بن سهل بن مالك الغرناطي وليس هو المقصود، بل: "سهل بن محمد بن سهل بن مالك بن أحمد بن إبراهيم الأزدي" المُتوفي سنة ٦٩٣ وقد ترجم له كل من "ابن الآبار" في "**التكملة**" و"ابن عبد المالك" في "**الذيل والتكملة**".

ص١٠٠: في المَتن: وقول "مجد الدين الأَرْبُلّي" هكذا ضُبطت وصواب ضبطها "الإرْبلي" قال صاحب "**كتاب المشترك وضعا والمفترق صُقعا**": "إرْبلْ" موضعان بكسر الهمزة وسكون الراء وكسر الباء أيضا بوزن "إِثْمِدْ" ولا يجوز فتح أوله لأنه بناء عزيز ليس من أوزان كلام العرب ولم يجىء منه غير "إصبعْ" وهي لغة مجهولة. الأول مدينة مشهورة بين الزابين بينها وبين الموصل يومان خفيفان.

و"إربل" أيضا اسم لـ"صيداء" مدينة بساحل بحر الشام من نواحي دمشق. كما أخطأ المحققان في ضبطه بالهامش ٣ من صفحة ١٠١.

ص١٠٤: في المتن: وقول "أبي العباس العرفي" بفتح العين وسكون الراء غير المعجمة. وصوابه العَزَفِي بفتح العين وزاي مفتوحة وفاء مكسورة ولم يُعرّفا به وهو من أكابر أسرة العزفيين السبتية ومن شيوخ الدرس المُبرّزِين في المغرب.

ص١٠٨: في المَتن: "وقول الدارمي" وقد ترجم المحققان: لـ"سعيد الدارمي" من أهل مكة. والمذكور هنا غيره، إذ هو"أبو الفضل محمد بن عبد الواحد البغدادي الدارمي" هكذا ورد اسمه في **تتمة اليتيمة** ٢/ ٦٦ **والذخيرة** ٤/١ ص ١٠٢.

ص١١٠: في المتن: وقول "محبوب كاتب ابن الرسيمي" والصواب فيه "الرميمي" بالميم لا بالسين واسمه "إبراهيم بن محبوب" كاتب **"صاحب صقلية"** وهو مذكور في **"شرح المقامات"** للشريشي و**"الوافي في نظم القوافي"** للرُندي و**"عيون التواريخ"** و**"فوات الوفيات"**.

ص١١٠: وقول "ابن مُجْبِرْ" بكسر الباء والصواب "ابن مُجْبَر" بفتح الباء لا بكسرها كما هو مضبوط في **"زاد المسافر"** بتحقيق أستاذنا وشيخنا الدكتور "محمد بن شريفة" وهو مترجم به في مصادر متعددة بهذه الصيغة مثل **"التكملة"** لـ"ابن الأبار" و**"سير أعلام النبلاء"** للذهبي و**"بغية الملتمس"** للضبي و**"وفيات الأعيان"** و**"الإحاطة"** كما أنه مذكور في **"الحلل المَوشية"** لـ"ابن سِماك العاملي" و**"النفح"** و**"البيان المُغرب"**. وقد ضبطه الزميل الأستاذ "سعيد ابن الأحرش": "ابن مُجير" بالياء المُثناة وليس بالباء، ولا ندري مستنده في ذلك يُنظر"لمح السحر" ص٢٥٦.

ص١١٤ و١١٥: المتن "وقول الصنُوبري" بضم النون والصواب: "الصّنَوْبَري" بفتح النون وسكون الواو وفتح الباء مع راء مكسورة و هو شاعر مشهور له ديوان مطبوع.

ص١٢٠: المتن "أحمد بن أبي الفضل" صوابه: "أحمد بن أبي البغل" كما في **"الفهرست"** "للنديم" وعنوان **"المُرقصات والمُطربات"** لابن سعيد.

ص١٢٢: المَتن "أبو القاسم المغربي" وهو مصحف عن "أبي القاسم العزَفِي" من أسرة "آل العزفي" السبتيين المشهورين. وقد ترجم المحققان خطأ في نفس الصفحة هامش ٣ لأبي القاسم المغربي.

ص١٢٣: المتن "وقول علي بن منبه" هكذا ضبط الاسم وصوابه "علي بن مُنّبِه" بفتح النون مع باء مشددة مكسورة.

ص١٢٧: المتن وقول "أبي فرج الجياني" "لقد توهما في الاسم ولم يترجما له. وهو أندلسي مشهور، واسمه الحقيقي "ابن فرج الجياني" صاحب كتاب **"الحدائق"** المفقود وقد جمع نصوصه من مختلف المصادر فقيد البحث العلمي المستشرق الإسباني ELIAS TERES "الياس تريس".

ص١٢٨: ومن أغرب التصحيفات في الأعلام التي وردت في هذا التحقيق شخصية أندلسية مشهورة لم يعرفا لها نسبا ولا أصلا، حيث قالا "وقول المسبّل" هكذا، والحقيقة أنه "المُنفَتل"، قال "ابن بسام": فصل في ذكر الأديب "أبي أحمد عبد العزيز بن خيرة القرطبي" المشتهرة معرفته بـ"المنفتل" وسياقة جملة من نظمه ونثره مع ما يتعلق بذكره.

وقد ترجم له كل من "الحُميدي" في "**الجذوة**" و"الضبي" في "**البُغية**" و"ابن سعيد" في "**المُغرب**" و"العِماد" في "**الخريدة**" و"العُمري" في "**المسالك**" ٤٠٤/١١ و"ابن ظافر" في "**بدائع البدائع**" و"المقري" في "**النفح**" في أماكن متفرقة.

ص١٢٩: في المتن: "وقول أبي حيان"، لم يُترجما له والمقصود "أبو حيان النحوي الغرناطي".

ص١٣٠: في المتن وقول القاضي "عبد الوهاب" لم يُعرفا به وهو "عبد الوهاب بن نصر البغدادي" القاضي، له ترجمة في "**الذخيرة**" الجزء ٤/ القسم ٢ ص ٥٢٢.

ص١٣٧: في المتن "وقال البَجَلي" يصف جارية. وصوابه: قول النِّحْلي يصف جارية، والشاعر هو "أبو الوليد البَطَلْيوسي" المشهور "بالنِّحْلي" من شعراء "بني صُمادح" و"المعتمد بن عباد" نابغة دهره ونادرة عصره، أنشد المعتمد أبياتا شعرية فقال أمعنا كنت: فقال يا مولاي أما سمعت قوله تعالى: "وأوحى ربك إلى النحل" فضحك وأحسن إليه، وتلك من أسوأ التصحيفات في هذا الكتاب.

ص١٤٠: لم يعرّفا بـ"صالح بن شريف" وهو شاعر أندلسي له مؤلفات وأشعار كثيرة يُنسب إلى "رُندة" فيعرف بـ"الرندي"، قصيدته النونية مشهورة طبقت الآفاق التي يقول في مطلعها:

لكل شيء إذا ما تمّ نقصان * فلا يغر بطيب العيش إنسان

وقد حللها ودرسها دراسة سيميائية سميِّي "محمد مفتاح بلغزواني"، وحقق كتابه في العروض "**الوافي في نظم القوافي**" العالم المرحوم "ذ. محمد الخمار الكَنوني".

ص١٤١: المتن وقول "أبي المطرف بن عُميرة" وصوابه: "عَميرة" بفتح العين وكسر الميم على وزن "فَريسة"وقد ألف عنه أستاذنا "محمد بنشريفة" كتابا نفيسا بعنوان: **"أبو المطرف بن عميرة حياته وآثاره"** وله رسائل مهمة هي قيد التحقيق.

ص١٤٥: المتن وقول "الرُصافي المالكي" صوابه: وقول "الرُصافي المالقي" قال فيه صاحب **"الإحاطة"**، يُكني "أبا عبد الله" بَلَنسيٌّ الأصل، سكن "غرناطة" مدة ثم "مالقة" له ديوان مطبوع جمعه المرحوم "د إحسان عباس".

ص١٥٧: المتن "وقول "غالب الحجاج" في العقاب، صوابه: وقول "غالب الحجام" في العقاب، العَلَم مُصحف عندهما ولم يعرفا به وهو شاعر أندلسي مشهور، واسمه "غالب بن رباح" المعروف بـ"الحجام" من قلعة "بني رباح" عاش في كنف ملوك الطوائف وكان يسلك طريق "يوسف ابن هارون الرمادي" في شعر الوصف، تَرجم له صاحبا **"الذخيرة"** و**"مسالك الأبصار"** أي "ابن بسام" و"العمري".

ص١٦١: المتن وقول "الأخطل محمد بن عدلة" وصوابه: وقول "الَاخَيْطِلِ محمد بن عبد الله" وهو شاعر مشرقي رثى بشعره الوزير "ابن بقية" وترجم له صاحب **"الوافي بالوفيات"** ١/١٠٣ أما "الأخطل" فشاعر آخر عرف بنقائضه مع "جرير" و"الفرزدق".

ص١٦١: المتن "وقول أبي القاسم الدِّينُوري" في "البراغيث" هكذا، ولم يُعرفا به. وصوابه "وقول أبي القاسم الدِّينَوَرِيّ" نسبة إلى "الدِّينَوَر" مدينة من كور الجبل بين "الموصل" و"أذربيجان" وهي في قِبلة "همذان" كما يقول صاحب **"الروض المعطار"** ومنها "أبو حنيفة الدِينَوَرِي" صاحب كتاب **"النبات"** أما

صاحبنا هذا فهو: "عبد الله ابن عبد الرحمن الدِّيَنَوَري" من رؤساء الأدباء ورؤوس الكتّاب، نشأ بخراسان وشعره كثير أغلبه في المُلح.

ص١٦٢: المتن: "وقول ابن المغلس" وقد ترجما في الهامش ١ من نفس الصفحة لشاعر أندلسي بلنسي وليس هو، فالمذكور في المتن شاعر مشرقي، واسمه "أبو عبد الله محمد بن المغلس" شاعر وصّاف وقد ترجم له صاحب **"اليتيمة"**.

ص١٦٤: المتن: وقول "أبي الفتح ابن قابوس" أخطأا في اسمه ولم يترجما له. وصوابه: "أبو الفتح بن قادوس محمد بن إسماعيل الفهري" أصله من "دمياط" كان كاتبا للإنشاء بمصر تتلمذ القاضي الفاضل على يديه وكان يسميه "ذا البلاغتين" توفي سنة ٥٥١هـ ٣ **الخريدة** (قسم مصر) ٢٢٨/١.

ص١٦٦: المتن: وقول "بن عتيق" ترجما في الهامش لـ"أحمد بن عتيق البلنسي" وصوابه وقول "ابن عنين محمد بن نصر الدمشقي" المتوفي سنة ٦٣٠ صاحب ديوان شعري وهو مشهور.

ص١٦٨: أما أسماء المدن فقد وقع فيها خلط كبير، يكفي أن نذكر منها هذا المثال حيث ذكر شاعر أندلسي مدينة حمص في شعره الأندلسي فقال:

مللت حمص وملتني فلو نطقت * كما نطقت تلاحينا على قدر

فعرّف المحققان "بحمص" المشرق في نصف صفحة، والشاعر يقصد حمص الأندلس وهي "اشبيلية" كما هو معلوم.

ص١٧٣: المتن: "وقول ابن الخياط" صُحّف الاسم وترجم لـ"ابن الخياط المشرقي" وصوابه "ابن الحنَّاط" وهو شاعر أندلسي يُسمى "محمد بن سليمان بن

الحنَّاط القرطبي الكفيف" تعلم على يد "بني ذكوان" ثم اتصل ببني حمود ومدحهم، توفي سنة ٤٣٧.

انظر في ترجمته كتاب "**النفح**" وكتاب "**المحمدون من الشعراء**".

ص١٧٨: وقول "علي ابن بسام" لم يترجما لهذا الشاعر، وهناك شاعران يُعرَفان بهذا الاسم؛ واحد شرقي والآخر أندلسي وهو صاحب "**الذخيرة**". أما المذكور هنا فهو "أبو الحسن علي بن محمد بن منصور بن نصر" المشهور بـ"البسَّامي" وهو من أعيان الشعراء المشارقة كان مطبوعا في الهجاء، له كتاب "**أخبار عمر بن أبي ربيعة**" توفي سنة ٣٠٣ وله ترجمة مختصرة في "**العُمدة**" ومذكور في "**المستطرف**" وفي غيرهما من المصنفات.

ذلك غيض من فيض وإلا فإني أقول ما قاله الشاعر:

تكاثرت الظباء على خِراش * فما يدري خِراش ما يصيد

ويُروى: خداش بالدال غير المعجمة.

*** أخطاء عروضية:**

من نافلة القول أن نذكر أن من يتصدّى لتحقيق نص أدبي لابد أن يكون مُلما بالعروض، بل متمكنا منه قادرا على التمييز بين الأبيات المدوّرة من غيرها، عارفا بالمجزوء والمشطور والمنهوك من البحور، مُدركا للمستدرك منها، ملما بعروض الدوبيت، قادرا على التمييز بين القوافي المطلقة والمقيدة، صاحب حاسة موسيقية (تفصل الشعر عن النثر وتشعر بالخلل في الوزن) (الدكتور عبد الحميد الهرامة ١٩٩٧) متمكنا من فكّ مُعميات الشعر الفصيح، مميزا له عن الملحون، ضابطا

لأوزانه الموشحات والأزجال،كما يُضاف إلى كل ذلك المعرفة العميقة بالمصادر العروضية التي تُمكنه من ضبط الإيقاع الشعري في أشكاله المختلفة وتكويناته المتعددة.

لم يكن للمحقيقَين الكريمين سوى نصيب قليل مما ذكر، وبالتالي فقد وقعا في أخطاء عروضية وهي وإن تكن كثيرة تدل على عدم ضبطهما التام للجانب العروضي، وهذه عينة من الأخطاء العروضية التي وردت في الكتاب المحقق:

قال "علي بن جبلة العكوك":

إنما الدنيا أبو دُلَفٍ * بين مبداه ومحتضره

فإذا ولى أبو دلف * ولت الدنيا على أثره

قال المحققان: إنهما من "مجزوء الوافر" والصواب أنهما من "المديد".

ص٧٥: قال "ابن الخطيب" مؤلفه:

رأيت بكفــك اعتبارا * بأسا وندى ما إن يُبارى

فقلت وقد عجبت منها * يا بحــرمتى تعــود نارا

قال المحققان إنهما من "المنسرح" والصواب أنهما من" مجزوء العميد" وهو بحر مُحدث، استعمله الأندلسيون في أشعارهم وذكره صاحب **"الوافي في نظم القوافي"** صالح بن شريف الرندي.

ص ١١٨: وقول الآخر:

ويوم تولت الأضعـــــان عنا * وقُوِّض حاضــرٌ وأرنّ بــاد

مددت إلى الوداع يدا وأخرى * حبست بها الحياة على فؤادي

قالا إنهما من البحر "الطويل" والصواب أنهما من "الوافر".

ص ١٢٦: قال الصوبي:

وليلة من الليـالي الغـرِّ * قابلـــت فيها بَدْرها ببـدر

لم تك إلا شفقا في فجر * حتى تقضت وهي بكر الدهر

الأبيات من "مشطور السريع" كُتبت بهذه الصورة وكان الأجدر بهما أن يكتباها على الشكل التالي:

وليلة من الليالي الغُرِّ

قابلت فيها بدرها ببدر

لم تك إلا شفقا في فجر

حتى تقضت وهي بنت الدهر

ص١٢٧: قال ابن جُزي:

زارت ليلة فأطلعــت غُــرتـها * صبحا فجمعت بين صبح وظلام

لما بصرت بالشمس قالت يا فتى * جمع الإنســان بين أختين حرام

ظنا أنهما من "البسيط" والصحيح أنهما "دوَبْيت".

ص١٣١:

قال سيف الدولة الحمداني:

أقبله عــلى حــذر * كشرب الطائر الجزع

رأى ماء فأطمــعه * وخاف عواقب الطمع

وصادق فرصة فدنا * ولم يلتــذ بالجـــرع

قالا إنها من "الوافر"، والصواب أنها من "مجزوء الوافر".

ص١٣٤: قال الحِلّي من المشارقة:

لا تُقل لي: لا فمكتوب علي * وجهك الفتان حسنا نَعَمِ

بحروف أُبدعت من قدرة * ما جرى قــط علــيها قلمُ

نونها الحاجب والعــين بها * طرفك الساحر والميم الفمُ

هكذا كُتبت مطلقة وكان من الواجب عليهما أن يكتباها مُقيدة: نعمْ – قلمْ - فمْ

ص١٣٧: وقول إبراهيم بن شعيب:

ياذا الذي يذخــر أمــواله * مثل هذا الأســمر الفائق

ما الذهب الصامت مُستنكَرا * إنفاقه في الذهب الناطق

قالا: إنهما من "الطويل" والصواب من "السريع".

*** مصطلحات بلاغية/ التضمينات والتوريات:**

كلنا يعلم أن مهمات المحقق متعددة ومتنوعة، ولعل أهمها فك غوامض النص وتقريبه للملتقي حتى يتمكن من فهمه وإدراك أسراره على الوجه الأكمل السليم خاصة إذا كان الكتاب من المصادر التي يُعتمد عليها في بحث من البحوث الأكاديمية؛ إذ ليس المحقق مجرد ناقل للنص بل هو ناقد ضابط، يحتم عليه أن يُخلص في عمله وأن يجتهد لتقديم نص سليم يمكن للباحثين الاعتماد عليه والاستناد إلى مافيه من معلومات وأفكار وآراء، ولعل أهم ما يجب أن يوليه المحقق للنص الأدبي اهتمامه بالشروح اللغوية والإشارة إلى المصطلحات البلاغية التي قد يعسر فهمها والتوصل إليها من قبل القارئ العادي أو الباحث المبتدئ:

وقد اهتم المحققان بهذا الجانب على استحياء، وظلت كثير من المصطلحات البلاغية والتضمينات دون إحالة أو إشارة. نشير إلى بعض منها على سبيل التمثيل أو الاستدلال فقط، فمن ذلك مثلا:

ص١٠٠: قال مجد الدين الإربلي:

طرفي وقلبي ذا يسيل دما وذا * بين الورى أنت العليم بقرحه
وهما بحبك شاهـــدان وإنما * تعديل كل منهما في جرحــه

الإشارة هنا إلى مصطلحين حديثين معروفين، وهما الجَرْح "بفتح الجيم" والتعديل وهما مرتبطان بعلم الرجال أي بسند الحديث، ينظر حولهما "مقدمة ابن الصلاح".

ص١٠٠: قال ابن هذيل:

وعاطيته علم البديــــع وخــده * يعلمني تلوينـه علـم جـابر
وصفحتُ من شوقي مدونة الرضا * لثغر فأفتاني بنص الجواهر

لعل الإشارة هنا إلى "جابر ابن حيان" العالم الكميائي المعروف، وأما "الجواهر" قلعة قصد به: "جواهر زاده" من كبار علماء الحنفية، أو أراد به كتاب **"الفتاوي"** لهم وهو في علم الباطن.

ص١٠١: قال علاء الدين بن يعيش:

أدغمو الذابلات في مثلها منهم * وفي المثل يحـــسن الإدغـام

الإشارة هنا إلى باب في النحو مشهور وهو باب ا"الإدغام".

ص١٠٢: قال ابن نباتة:

يا رُب خال على خد الحبيب له * في العاشقين كما شاء الهوى عبث
أورثه حبة القلـــب القتيل به * وكان عهـدي أن الخال لا يرث

الشاعر هنا يتلاعب بلفظة "الخال" ويشير إلى قضية فقهية دقيقة، وهي أن الخال لا يرث في الشريعة الإسلامية.

ص١٠٢:

فضح الدمع في الجفون المطايا * إذ نوى من أحب عني نقلهْ
وأجاد الخطوط في صفحة الخد (م) ولم لا يجيد و هو ابن مُقْلهْ

التورية هنا "بابن مقلة" الخطاط العباسي المشهور وهو "أبوعبد الله الحسن بن علي بن الحسين بن مقلة" الكاتب المشهور وصاحب "الخط البديع" (وفيات الأعيان ١١٣/٥–١١٨).

ص١٠٣:

قال ابن سيد الناس:

بالله إن جزت بوادي الأراك * وقبلت عيدانه الخضر فاكْ
فابعث إلى المملوك من بعضها * فإنني والله مـالي سـواكْ

الشاعر يتلاعب هنا بلفظة "سواك" وهي تعني السواك الذي يُستاك به كما تعني أنه ليس إلا هو، أي ليس له أحد غيره و فيه "تورية".

ص ١٢٤: قال ابن الخطيب:

ولما رأت عزمي حثيثا على السُّرى * وقد راعها صبري على موقف البين
أتت بصحاح الجوهـري دموعها * فعارضت من دمـعي بمختصر العين

الشاعر هنا يروي بكتابين: **الأول: بالصِّحاح** للجوهري وهو معجم لغوي مشهور معروف

والثاني: هو **"مختصر العين"** لـ"أبي بكر محمد بن الحسن بن عبد الله الزبيدي الإشبيلي" (٣١٦ – ٣٧٩) وقد طُبع وحققه الزميل الدكتور "الفرطوسي".

ص١٢٨: وقول الآخر:

ويارب سام الطرف يعطفه الهوى * على الصب بعض الشيء ثم يميل
عجبت له يشكو الغـرام فقـال لي * أتعجب أن يشكـو الغـرام جميل

الإشارة هنا إلى "جميل بثينة" الشاعر الإسلامي الغزِل، والمعنى الأول معروف، و فيه "تورية" (انظر: **"تطور الغزل"** لأستاذنا المرحوم" شكري فيصل").

ص١٢٨: وقول شيخنا "القاضي الشريف":

وأحور وسنان الجفون مرابط * سبا حسنه لب اللبيب وصَبْرَهُ
حما ثغره عنا بسيف لحاظـه * ولا غرو أن يحمي المرابط ثغره

الشاعر يتلاعب بمعني "الثغر" فالأول المقصود به "الفم" والثاني المقصود به "البلد الحدودي أو المجاور للعدو" ولذلك وجب على المرابط أن يُدافع عن ثغره ويحميه و هنا "تورية".

ص١٣٧: قال الشاعر:

فقلت لشهب الأفق كيف ضياؤكم * وقد أثر العَوّاء في صفـــحة القمـر

الإشارة من الشاعر هنا إلى "العواء" بمعنى الكلب الذي عض شخصا في وجنته والمعنى البعيد دخول العواء في القمر وهو مصطلح فلكي لم أبحث عنه بعد.

ص١٣٨: قال كشاجم:

إذا الوهم أبدى لي لماها وثغرها * تذكرت ما بين العذيب وبارق
ويذكرني من خــدها ومدامعي * مِجر عوالينا ومجــرى السـوابق

هنا ضمن الشاعر بيت المتبني الذي يقول فيه:

تذكرت ما بين العُذيْب وبارق * مِجرَّ عوالينا ومجــرى الســوابق

ص١٤٠: قال الشاعر:

لما ملكتم رمتم أن تغدروا * ما بعد فرقة بائعين تخير

الشاعر هذا يشير إلى قاعدة فقهية مشهورة مفادها: "البائعان بالخيار مالم يفترقا"

ص١٤٣: قال الشاعر:

نهتني لما بدت عقرب * على خـــده أن أروم السفر
فقلت وفي يده قوسه * أسير فقي القوس حل القمر

الشاعر هنا يشير إلى مصطلحات فلكية لم أتبين معناها الآن لقلة مصادري الفلكية.

ص١٦٦: قال ابن عنيني:

دمشق بنا شـــوق إليها مبرّحٌ * وإن لج واش أو ألح عذول
تسلسل فيها ماؤها وهو مطلعه * وصح نسيم الروض وهو عليل

الإشارة في البيتين إلى بعض المصطلحات الحديثة والتورية منها الحديث المسلسل المطلق الصحيح المعلل.

ص١٨٦: قال الشاعر:

ولو أنها دون السماء غمامة * لم تخـترقها دعوة المظلوم

البيت فيه إشارة إلى الحديث النبوي الشريف **"اتقوا دعوة المظلوم فليس بينها وبين الله حجاب"**.

***التقصير في نسبة الأبيات:**

إن محقق أي نص أدبي يُفترض فيه أن يكون ملما بالمكتبة الأدبية، مطلعا على دواوين الشعراء بدءًا من العصر الجاهلي إلى العصر الحديث، قادرا على تتبع الأشعار الواردة في المتن في مظانها مميزا بين الأبيات المنسوبة لشاعر واحد أو المختلف في نسبتها بين شاعر وآخر، أو بين شاعر وعدد من الشعراء، فكثير من الأشعار يتنازعها كمّ من الشعراء، ولعل من أهم مرتكزات تحقيق النص الأدبي تتبع الأشعار ونسبتها إلى أصحابها مع الإحالة على مصادرها وتخريجها وضبطها وذكر بحورها وشرح ما استعصى منها على القارئ أو المتلقي.

وهذا الأمر قد قصّر فيه المحققان تقصيرا بيِّنا بل إن كثيرا من الشعراء لهم دواوين متداولة ومطبوعة لم يتمكنوا من الإحالة عليها، بله توظيفها في تحقيق الشعر وضبطه وسأكتفي بأمثلة قليلة حتى يصدق الخَبَرُ الخُبرَ ونستدل بالحجة والبرهان على ما نقول وما كان، فمن ذلك:

ص٦٨:

سألت الندى هل أنت حر؟ فقال: لا * ولكنني عبد ليحيي بن خالد
فقلت شـــــراء قال: لا بل وراثـــــة * توارثني عن والد بعد والد

لم ينسبا البيتان وهما لـ"محمد بن مناذر "مولي" جبير بن يربوع" انظرهما في **"العقد"** ٢٦٨/١ **"رسائل الثعالبي"** ص٢٠ **"بهجة المجالس"** ٥٠١/١ - **"تاج المفرق"** ١٦١/٢ **"المستطرف"** ١٩٣/١.

ص ٧٠: وقول آخر:

حملوا قلوب الأسد بين ضلوعهم * ولووا عمائمهم على الأقـــار

أربعة أبيات لم ينسبوها وهي لـ"أبي جوثة بن عمر قروش" وتوجد في **"دُمية القصر"** ٦٩/١ **"وفيات الأعيان"** ٥ /٢٦٥.

ص ٧٢: وقول آخر:

لو كنت أعلم فوق الشكر منزلة * أغلى من الشكر عند الله في الثمن
إذن منحتكها مني مهذبة * أحذو على حذو ما أوليت من منن

لم ينسباهما، والبيتان تتردد نسبتهما بين "الحسن بن علي المغربي" و"أبي عيينة المثهلبي" فهما في **"معجم الأدباء"** ٧٨/١٠ للأول، وللثاني في **"نهاية الأرب"** ٢٩٤/٣، ودون نسبة في **"بَهجة المجالس"** ٣١١/١.

ص٧٤: وقول بعضهم:

خلقت كما أرادتك المعالي * فأنت لمن رجاك كما يريد

ثلاثة أبيات لم ينسباها وهي "لأبي العباس النامي" كما في **"يتيمة الدهر"** ١٩/١ و**"زهر الآداب"** للحُصري ٦٣٩/٣.

ص٧٤: وقول الآخر:

أملت فيه الغنى من قبل رؤيته * فالآن أكبرته عن ذلك الأمل
علا فما يستقر المال يده * وكيف تمسك ماءً قُنة الجبل

البيتان لـ"أبي الحسن التهامي" كما في **"تمة اليتيمة"** ٣٧/١ و**"المرقصات والمطربات"** ٦٢ و**"الروض المعطار"** ١٤٢.

ص٨٣: وقول الآخر يَرثي بعض الأمراء:

كان الأمير نظام الملك لؤلؤة * قد صاغها الله من مجد ومن شرف

عزت فلم تقدر الأيام قيمتها * فردها غيـــرة منه إلى الصــدف

لم ينسبا البيتين وأشار إلى وجودهما في "**المُغرب**" ج٢/٣٨٤ والإحالة غير صحيحة والبيتان لـ"شبل الدولة أبي الهيجاء مُقاتل بن عطية بن مقاتل البكري" يرثى بهما الوزير "الحسن بن علي بن إسحاق" الملقب بـ"نظام الملك" وهما في: "**وفيات الأعيان**" ٢/١٢٨ و"**المُستطرف**" ٢/٣٣٤ و"**شذرات الذهب**" ٣/٢٢٤ و"**أخبار الدولتين**" ١/٢٧ و"**الكشكول**" ٢/٣١٨.

ص٩١: قول بعض الأعراب:

أحجاج بيت الله في أي هودج * وفي أي بيت من بيوتـكم حِبي

يقولون: هذا آخر العهــد منكم * فقلت وهذا آخر العهد من قلبي

البيتان يُنسبان للمجنون وهما في ديوانه ص٤٣ و"**المُطرب**" ص٢١٤ و"**زهر الأكم**" و"**الإحاطة**" دون نسبة.

تلك أمثلة قليلة ومختصرة للاستدلال فقط على عدم اهتمام المحقِقَين بتخريج الأبيات ونسبتها إلى أصحابها وعدم اكتراثهم بتوثيق النصوص التي تحتاج إلى تتبع دقيق ودراية تامة بالمصادر الأدبية والدواوين الشعرية.

بقي أن أشير إلى أن كتاب "**السحر والشعر**" هذا وقع به سَقْط كثير، وخلط عجيب في هوامشه ومتنه، وتصحيف وتحريف في نصوصه وأعلامه، وتقديم وتأخر في أبياته، وإضافات وزيادات لما ليس في النص الأصلي، يضاف إلى كل ذلك خلوه من الفهارس التي تعد مفتاحا للكتب - كما قيل – إذا بدونها تكون الاستفادة من الكتب عسيرة كل العسر؛ فهي التي تطلعنا على خفيات يصعب الاهتداء إليها، كما أنها معيار توزن به صحة النصوص بمقابلة الأشباه والنظائر مما يُمكننا من الكشف عن دقة المحقق أو عدم دقته وسهوه.

وختاما **أقول:** إن التحقيق صعب مساره، طويل سلمه، تزلّ به إلى الحضيض قدم من لا يكابده ويعلمه، وأردد مع الشاعرين قولهما:

أقول للنفس تأساءً وتَعْــزية * إحــدى يدي أصابتني ولم تُرِدِ

إذا أنت لم تعرض الجهل والخنا * أصبتَ حليما أو أصابك جاهل.

* ملحـق:

فيما يلي بيبليوغرافيا مختصرة تضم ما كتب حول التحقيق في جانبه النظري:

١- **أدب الإملاء والاستملاء**، عبد الكريم بن محمد السمعاني،(٥٦٢ هـ) تحقيق: مكس وسيمويلر ليدن، ١٩٥٢.

٢- **التعريف بآداب التأليف**، السيوطي،(٩١١)، تحقيق إبراهيم السامرائي، بغداد، مجلة كلية الدراسات الإسلامية، سنة ١٩٧٠م.

٣- **الكفاية في علم الرواية**، الخطيب البغدادي، حيدر اباد، سنة ١٩٠٨.

٤- **المعيد في أدب المفيد والمستفيد**، عبد الباسط بن موسى العلموي، ٩٨١ (دمشق ١٣٤٩).

٥- **منهج البحث الأدبي عند العرب**، أحمد جاسم النجدي، بغداد، ١٩٧٨.

٦- **مصطلحات البحث والتأليف الأدبي عند العرب**،أحمد جاسم النجدي، المورد، ١٩٨١,

٧- **منهج البحوث العلية للطلبة الجامعيين**، ثريا ملحس، بيروت، ١٩٦٠.

٨- **المؤتلف والمختلف** للآمدي، تحقيق عبد الستار احمد فرج، القاهرة، ١٩٦١.

٩- **أسس تحقيق التراث العربي ومناهجه**، نص التقرير الذي وضعته لجنة مختصة، معهد المخطوطات العربية، جامعة الدولة العربية، مايو، ١٩٨٠.

١٠ – **أصول نقد النصوص و نشر الكتب**: محاضرات المستشرق الألماني "برج ستراسر" بكلية الآداب، ١٩٣١ ، ١٩٣٢، إعداد وتقديم د. محمد حمدي البكري، مطبعة دار الكتب، ١٩٦٩.

١١ - **أصول كتابة البحث وقواعد تحقيق التراث**، د. فضل الله مهدي، بغداد، دت.

١٢ - **تحقيق النصوص ونشره**، ذ. عبد السلام هارون، ط١، ١٩٥٤، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة.

١٣ - **تحقيق المخطوطات بين الواقع والمنهج الأمثل**، د. عبد الله عسيلان، الرياض، ١٩٩٤.

١٤ - **تحقيق التراث**، د. عبد الله فضلي، جدة، ١٩٨٢.

١٥ - **تحقيق التراث العربي: منهجه وتطوره**، د. عبد المجيد دياب، المركز العربي للصحافة، القاهرة١٩٨٣.

١٦ - **الترقيم وعلامته في اللغة العربية**، د. أحمد زكي، المطبعة الأميرية بمصر، ١٣٣٠هـ.

١٧ - **تصحيح الكتب وصنع الفهارس المعجمية وكيفية ضبط الكتاب**، الشيخ أحمد شاكر واعتنى به وعلق عليه وأضاف إليه عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، ط ١سنة ١٩٩٣

١٨- **ضبط النص والتعليق عليه**، د. بشار عواد معروف، مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد٣١، الجزء الرابع، شتنبر ١٩٨٠.

١٩ - **في منهج تحقيق المخطوطات**، مطاع طرابيشي، ط١/١٩٨٢، دمشق.

٢٠- **في مناهج البحث وتحقيق النصوص**، د. زكريا عنائي ود.سعيدة محمد رمضان، دار النهضة العربية، بيروت ١٩٩٩.

٢١- **قواعد فهرسة المخطوطات العربية**، د. صلاح الدين المنجد، دار الكتاب الجديد، بيروت، ط٢/١٩٧٢.

٢٢- **قواعد تحقيق المخطوطات العربية وترجمتها**، وجهة نظر الإستعراب الفرنسي، وضعها "ريجس بلاشير" و"جان سوفاجيه"، ترجمة د. محمح مقداد، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٨.

٢٣- **مجلة المورد العراقية**، المجلد ٦، العدد١، ١٩٧٧، المجلد ١٤، العدد ٤، ١٩٨٥ ، المجلد ١٢، العدد ١، ١٩٨٣.

- تحدث الدكتور "محمد مندور" بإيجاز عن قواعد نشر النصوص الكلاسكية في مقالين ظهرا في مجلة الثقافة (العددان ٢٧٧ و ٢٨٠) ثم نشرهما في كتابه "**في الميزان الجديد**".
- نشر الدكتور "عبد المنعم ماجد" في كتابه "**مقدمة لدراسة التاريخ الاسلامي**" عقد فيه فصلا عن تحقيق النص القديم.
- عالج الدكتور "علي جواد الطاهر" مبادئ التحقيق في كتابه: "**منهج البحث الأدبي**".
- تناولت الدكتورة "بنت الشاطئ "مبادئ التحقق في كتابها: "**مقدمة في المنهج**".
- عقد الدكتور" شوقي ضيف" فصلا عن توثيق النصوص وتحققها في كتابه "**البحث الأدبي**".
- عقد الدكتور "نور الدين عتر" فصلا عن التحقيق في كتابه: "**منهج النقد في علوم الحديث**".
- نشر "محمد علي الحسيني" ضمن كتابه: "**دراسات وتحقيقات**" أمالي المرحوم الدكتور "مصطفى جواد" في أصول التحقيق.
- نشر الدكتوران "نوري حمودي القيسي" و"سامي مكي العاني" كتابهما وهو بعنوان: "**منهج تحقيق النصوص ونشرها**".

- نشر الدكتور "محمد طه الحاجري" مقالا في مجلة "**عالم الفكر**"، الكويتية (مجلد ٨، عدد١) بعنوان: "**تحقيق التراث: تاريخا و منهجا**".
- نشر "أحمد الجندي" مقالا في "**المجلة العربية**" السعودية، بعنوان: "**تحقيق التراث**".
- نشر الدكتور "عبد الوهاب أبو النور" مقالا في مجلة "**الدارة**" السعودية عدد١ سنة ٥ بعناون: "**قضية التراث**".
- ألقى الدكتور "حسين نصار" بحثا بعنوان: "**منهج تحقيق التراث العربي وقواعد نشره**" في الندوة الأولى عن التراث التي عقدت في القاهرة.
- نشر الدكتور "بشار عواد معروف" كتابا بعنوان: "**ضبط النص والتعليق عليه**".
- نشر الدكتور "عبد الهادي الفضلي" كتابا بعنوان: "**تحقيق التراث**" نشرته مكتبة العلم بجدة، السعودية سنة ١٩٨٢[(١)].
- "**جنة العريف**" بتطوان المملكة المغربية.

---

(١) اعتمدنا في هذه البيبليوغرافيا على أعداد مهمة من مجلة المورد العراقية وموقع ألكتروني للباحث في التراث العربي المخطوط "جورج كرباج" وعلى الباحثة المغربية الدكتورة "نجاة المريني" من خلال بحثها "في منهج تحقيق النصوص التراثية" المنشور ضمن كتاب "**تحقيق النصوص التراثية: التصور والواقع**"، الرباط، ٢٠٠٦.

تحقيق كتب التراجم والفهارس والأثبات

عبد الله المرابط الترغي[1]

أولًا ـ تمثل كتب التراجم تقريبا نصف الحصيلة التأليفية التي عرفتها مسيرة التأليف العلمي في تاريخ الأمة الإسلامية والعربية، فإذا كانت الحصيلة المتعلقة بالعلوم وقواعدها ومضامينها تمثل حيزا كبيرا في التأليف العلمي بالعربية، فإن حيز المشتغلين بهذه العلوم والمؤلفين فيها لم يقل أهمية ووزنا عن غيره إذا اتسع ليشمل الأجيال والأمصار وأنشطة الرجال في هذه الأجيال بأزمنتها المتعددة، وأمصارها المترامية الأطراف، منذ بداية التدوين وفي كل البقاع التي اشتغلت بالعربية إلى يومنا الحالي، لذلك كانت كتب الرجال أو كتب التراجم باختلاف التوجه في تطبيقها أو في شرط ذكرها وتسجيلها والإخبار عنها، أمرا تميز به الثقافة العربية الإسلامية، وكان لأهميتها وكثرة ما أنتج فيها أن اتجه عمل التحقيق إلى إحياء النماذج التي يتم التعرف عليها بتهيئتها التهيؤ العلمي قصد الاستفادة منها.

وهكذا عرف العصر الحديث اتجاه كثير من الباحثين إلى تحقيق كتب الرجال وطبقاتهم، وبجانبها اتجه الاهتمام إلى كتب أخرى ترتبط بالرجال وتحصيلهم العلم، وذلك في كتب الفهارس ومعاجم الشيوخ وأثباتهم، وتعرف

(١) كلية الآداب ــ جامعة عبد المالك السعدي ـ تطوان.

المكتبة العربية الحديثة تحقيق فيض كبير من هذه المؤلفات سواء منها ما كان يخص الترجمة المفردة أو الكتب التي تتجمع فيها التراجم المتعددة، (يمكن مراجعة الحديث بتفصيل عن مفهوم الترجمة وثوابتها وأصناف كتب الطبقات والتراجم وأنواعها في: بحث الترجمة عند ابن الخطيب/ مجلة كلية الآداب بتطوان/ عدد ٢ ـ وبحث عمل تراجم الرجال في الأندلس/ بحث منشور ضمن مواد ندوة المغرب والأندلس: قرون من العطاءات والتقلبات/ الرياض ١٩٩٥م، - وبحث أعمال التراجم في المغرب/ مجلة المناهل المغربية ـ العددان :٥١ و ٥٦)[1].

ثانيًا ـ وتشتهر في أعمالنا في البحث كتب طبقات الرجال على اختلاف أنواعها، وكتب التواريخ البلدانية وكتب الفهارس والأثبات. والكثير منها قد وجد عناية فنشر محققا أو شبه محقق، بينما كان الكثير منها قد أتى عليه مجرد النشر لتغطية ما تمثله حاجة الناس إلى معرفة صنف هذه التراجم من علماء ومتصوفة وأعيان وأرباب سلطة.

فمن كتب تراجم الرجال والطبقات التي عرفت طريقها إلى النشر نجد من تراجم طبقات المالكية كتب: المدارك للقاضي عياض السبتي في طبقات المالكية، وذيله لابن حمادة السبتي، والديباج المذهب لابن فرحون، ونيل الابتهاج لأحمد بابا

(١) راجع بحوث الدكتور الترغي:
- ابن الخطيب في كتابة الترجمة: ٢٠٩ مجلة كلية الآداب بتطوان، عدد ٢ خاص بندوة ابن الخطيب/ ١٩٨٧م.
- عمل تراجم الرجال في الأندلس تحليل وتقييم ٢٩٩/١ ضمن أعمال ندوة: الأندلس قرون من التقلبات والعطاءات/ مطبوعات مكتبة الملك عبد العزيز العامة - الرياض، طبعة أولى ١٩٩٦م.
- كتب التراجم العامة وكتب المناقب خلال عصر المولى إسماعيل/ مجلة المناهل المغربية: ٦٣ /عدد ٥١/ يونيو ١٩٩٦م ـ وتتمة البحث المذكور: مجلة المناهل المغربية: ٥ عدد: ٥٦/ شتنبر ١٩٩٧م.

التنبكتي، وكفاية المحتاج له، والإكليل والتاج في تذييل كفاية المحتاج، وطبقات المالكية للكوهن، وشجرة النور الزكية للشيخ مخلوف، والفكر السامي للحجوي.

ومن كتب التراجم والوفيات والحوليات كتب: "وفيات ابن قنفد القسنطيني"، و"وفيات الونشريشي"، و"وفيات ابن القاضي"، و"درة الحجال في غرة أسماء الرجال" له، و"دوحة الناشر" لابن عسكر، و"الإعلام بمن غبر" لمحمد الطيب الفاسي، و"الأنيس المطرب" لابن الطيب العلمي، و"نشر المثاني" لمحمد بن الطيب القادري، و"التقاط الدرر" له، و"إتحاف المطالع" لعبد السلام بنسودة.

ومن تراجم المتصوفة وكتب المناقب: "كتاب التشوف" للتادلي، و"المستفاد" لابن عبد الكريم التميمي، و"المقصد الشريف في صلحاء الريف" للبادسي، و"ممتع الأسماع وذيله" للمهدي الفاسي، و"صفوة من انتشر" للإفراني المراكشي وغيرها.

ومن كتب التواريخ البلدانية هناك: "جذوة الاقتباس" لابن القاضي، و"جنى زهرة الآس" للجزنائي، و"الروض العاطر الأنفاس"، و"الإعلام فيمن حل مراكش وأغمات من الأعلام" لابن إبراهيم المراكشي، و"سلوة الأنفاس" للكتاني، و"الإتحاف في تاريخ مكناس" لابن زيدان، و"الاغتباط في تراجم أعلام الرباط" لأبي جندار، و"تاريخ آسفي" للكانوني، و"عمدة الراوين في تاريخ تطاوين" لأحمد الرهوني التطواني، و"تاريخ تطوان" لمحمد داوود، وغيرها.

ومن كتب الفهارس ومعاجم الشيوخ والأثبات: "فهرسة القاضي عياض" المسماة بـ"الغنية"، و"فهرس ابن عطية الغرناطي"، و"برنامج شيوخ الرعيني الإشبيلي"، و"برنامج ابن أبي الربيع الإشبيلي نزيل سبتة"، و"فهرسة أبي بكر ابن خير"، و"المعجم في أصحاب أبي علي الصدفي" لابن الأبار البلنسي، و"برنامج محمد

بن عبد الرحمن التجيبي" نزيل تلمسان، و"برنامج أبي جعفر اللبلي"، و"برنامج ابن جابر الواديآشي" نزيل تونس، و"فهرسة أبي زكرياء السراج النفزي" (وقد تم تحقيقها في دار الحديث الحسنية)، و"فهرسة المنتوري"، و"برنامج المجاري"، و"فهرسة المنجور"، و"فهرسة عبد الواحد الحسني" المسماة بـ"الإلمام"، و"فهرسة أحمد ابن القاضي"، و"فهرسة أبي سالم إبراهيم الكلالي"، و"فهرسة الفوائد الجمة" للتامنارتي، و"فهرسة عبد القادر الفاسي" المسماة بـ"الإجازة"، و"فهرسة أبي سالم العياشي"، و"فهرسة العوائد المزرية بالموائد" لمحمد بن سعيد المرغيثي، و"فهرسة محمد بن سليمان الروداني" المسماة بـ"صلة الخلف"، و"فهرسة أبي علي الحسن اليوسي"، و"فهرسة المنح البادية في الأسانيد العالية" لمحمد بن عبد الرحمن الفاسي، و"فهرسة التاودي بنسودة"، و"فهرسة أبي القاسم الزياني في أشياخ المولى سليمان"، و"فهرسة الحوات العلمي الشفشاوني" المسماة "ثمرة أنسي في التعريف بنفسي"، و"فهرسة الإمداد" للكوهن عبد القادر، وغيرها مختتما إياها بكتابي "فهرس الفهارس" للشيخ عبد الحي الكتاني، و"فهارس علماء المغرب" للدكتور عبد الله المرابط الترغي(١).

ثالثاً ــ ويبقى الكثير جدا من هذه المصنفات لم يعرف النشر أو التحقيق، وهي في حاجة إلى أن تتجه إليها عناية الباحثين في الجامعات اليوم، غير أن العمل في تحقيق هذه الأعمال من التصنيف تقتضي المعالجة الخاصة وذلك لخصوصية هذا اللون التأليفي.

أما كتب التراجم والطبقات؛ فخصوصيتها أنها:

- ترتبط بالإخبار عن المترجم بهم وذكر أحوالهم وما يتعلق بالمواقع الرئيسية في حياتهم من مولد ووفاة ورحلة وتنقل وغير ذلك.

---

(١) كل هذه المصنفات قد عرفت طريقها إلى النشر.

- أنها تتحرى الدقة المعرفية في الكشف عن هذا المترجم بتتبع أحواله وسيرته ونشاطه، وهذا يقتضي أن تكون هناك مصادر ومراجع تغطي هذه الحالات، بالإضافة إلى اعتبار ما تعطيه هذه الحالات من صدق في الخبر والمعرفة نظرا لما يمكن أن ينبني عليه من ذلك.

- أنها تخضع للشرط الذي تقوم تراجمها عليه، ويتنوع هذا الشرط بحسب الأهداف التي يسعى إليها المؤلف والمقاصد التي يحققها من ذلك. فالشرط في التواريخ البلدانية هو غيره في كتب طبقات المحدثين، أو الفقهاء، أو النحويين والأدباء. وقد يضيق هذا الشرط ليشمل صنفا واحدا من الرجال يرتبط إما بالعلم كطبقة الأطباء وغيرهم، أو بالمكان وإن صغر هذا المكان مثل قرية "إلغ" التي بنى عليها المختار السوسي شرطه لذكر رجال سوس لارتباط المترجم لهم بها(١).

- أنها تتبع منهجا محددا في عرض هذه التراجم، وذكر رجالها، فقد يكون هذا المنهج قائما على الطبقات واعتبار فترة معينة من الزمن تمثل كلّ مَن ينتسب إليها على أنه من طبقتها، وقد كان الأمر في تأليف كتب الرجال أول مرة يجري على ذلك حينما تمّ الاعتماد على الطبقات في الكتب الأولى، كطبقة الصحابة، ثم التابعين، ثم تابعي التابعين وما إلى ذلك. وقد يتم اعتبار الطبقة برهة زمنية معينة كعشر سنوات مثلا كما نجده في "تاريخ الإسلام" للذهبي، أو مائة سنة كما نجده في "طبقات الشافعية" للسبكي. وقد يكون التطبيق حسب أسماء الرجال فتتكون لنا طبقة الأحمدين، وطبقة المحمدين وغير ذلك من الأسماء التي يكون كل منها طبقة

---

(١) راجع مقدمة كتاب المعسول للمختار السوسي ٢٣/١ وما بعدها.

وإن قلّت هذه الأسماء. وقد يتم منهجيا ترتيب هذه التراجم حسب وفياتها، أو التاريخ الذي يظن أنه يقوم مقام الوفاة، وقد يكون تطبيقها وترتيبها معجميا بالدرجة الأولى معتبرا في ذلك حروف الاسم الشخصي فاسم الأب فاسم الجد وهكذا[١].

- أن هذه الترجمة تبنى على ترتيب معين وعلى ثوابت محددة؛ فمواد الترجمة لا تُعرض إلا بشكل مرتب وَفق مستويات يتلخص بها نشاط المترجم به في سيرته الحياتية، ويتم التعرف عليه بها في ذلك، فهي تعتبر ثابتة التعريف بالأصل والنسب، ثم الميلاد والنشأة، ثم مرحلة الطلب وذكر الأشياخ، ثم مرحلة الرحلة في الطلب وتحصيل العلم، ثم مرحلة تولي المناصب والأعمال إما خطة وإما عملا تدريسيا أو غير ذلك. ثم ذكر التلامذة، وذكر ما أنتجه المترجم به من أعمال ومؤلفات، وتختم بثابت ذكر الوفاة وتاريخه ومحله وما تركه من أثر في النفوس. ولا بأس أن يتخلل بعض هذه الثوابت ما يكون المترجم به قد صادف من مشاكل أو محن في حياته. ولا بأس أن تختم ترجمته بذكر بعض نتاجه الأدبي.

- أنها تخضع في أسماء الرجال وكناها وألقابها لحيثيات واعتبارات تفرض على المشتغل بها والمحقق لها أن يكون له إلمام بها مما يشتهر عند رجال هذه المنطقة أو تلك، لاسيما والمناسبة بين بعض الأسماء وما يقترح لها من كنى أو ألقاب تعطي للمشتغل في هذا المجال الحسم في أمر هذا المترجم أو ذاك ونسبة ما يعرض من أحداث وأقوال ونصوص إليه أو لغيره. ومن نماذج ما راج في هذا السياق والذي كثر فيه القول والأخذ والرد ما يعرف بنسبة القصيدة المشهورة في رثاء الأندلس

---

(١) راجع عن نشأة كتب الطبقات وتصنيفاتها: بحث الدكتور الترغي: **كتب طبقات النحاة واللغويين/ مجلة دعوة الحق المغربية: ٥٧ ـ عدد ٣٤٠ يناير ١٩٩٩م.**

التي مطلعها لكل شيء إذا ما تم نقصان؛ من نسبتها إلى صالح بن شريف الرندي والتي تكنيه بأبي البقاء الرندي؛ إذ المعروف أن كنية صالح تكون أبا الطيب، بينما كنية أبي البقاء يذكر معها اسم خالد أو يحيى. وقد نسب الشهاب الخفاجي في **"ريحانة الألبا"** لمن ترجم له باسم أبي البقاء يحيى الرندي من متأخري رجال الأندلس ممن شهد سقوطها في يد النصارى. فهو حسب الخفاجي من رجال القرن التاسع والعاشر، وكان قد وقع في الأسر، فأرسل القصيدة المذكورة إلى ملوك الروم وعلمائها الأعلام. كان ذلك في عهد السلطان سليمان[1] عند ترجمة أبي البقاء يحيى الرندي المذكور. حيث أورد القصيدة بكاملها.

رابعًا ـ وانطلاقا من هذه الخصوصيات، يبقى العمل في **تحقيق كتب التراجم والطبقات** مقتضيا لكثير من الحيثيات، فيكون المشتغل بالتحقيق:

١ ـ عارفا بخصوصيات كتب التراجم والطبقات، ولاسيما تلك الخصوصيات التي ذكرناها سالفا، بمعلوماتها وشرطها ومناهجها وبنائها.

٢ ـ أن يكون مدركا لكل المكونات التي يقوم عليها العمل في تحقيق النص المرغوب فيه.

٣ ـ أن يكون متنبها لتراجم الرجال وطبقاتهم، متعرفا عليهم وعلى أعمارهم وأعصارهم، فلا تختلط عليه الأسماء ولا تتداخل عنده الطبقات، لاسيما إذا حدث حادث في النص بحدوث بتر أو غير ذلك. كما حصل لأحد أصدقائنا في نشره لقطعة من **"كتاب الإحاطة"** لابن الخطيب، تحت اسم **"ما لم ينشر من الإحاطة"**، حينما

---

(١) راجع شهاب الدين الخفاجي، **ريحانة الألبا**: ١٧٨ ضمن تراجم القسم الثاني من الكتاب: **في محاسن العصريين من أهل المغرب وما والاها**/ نشر المطبعة العامرية العثمانية بمصر/ ١٣٠٦هـ.

نقل إحدى التراجم فوقع فيها بتر في وسطها عند عرض مشيخة المترجم به، لينتقل الكلام إلى ترجمة رجل آخر وفي عرض مشيخته، لينتقل الكلام إلى ترجمة أخرى، ولتختلط ترجمة الرجلين وكأنها أصبحت ترجمة واحدة. وكان بالإمكان أن لا تنطلي عليه هذه العملية، لو أنه استحضر في تلك اللحظة طبقات الرجال، إذن لأدرك أنه قد انتقل به الكلام إلى طبقة هي غير طبقة المترجم به الذي عنون الرسم باسمه[١].

١ - أن يكون مستحضرا للمصادر والمراجع المساعدة، وأن تكون له اليد الطولى في البحث عن البدائل المفيدة التي يصحح بها النص أو التي يخرجه بها. وهي عملية قد تكون صعبة على من لم يتمرس كثيرا بهذا الشأن، بل ويمكن أن تغيب بعض هذه البدائل حتى عند أكبر المحققين إذا بلغت بهم الثقة مبلغها، كما وقع لأحد أساتذتنا الفضلاء حينما كان يشتغل عل قسم الغرباء من كتاب **"الذيل والتكملة"**، ووقف عند ترجمة أبي الحسن الشآري السبتي وكان قد أصابها خرم في الأصل ذهب ببعض الجمل منها. واجتهد الأستاذ الكريم، وهو أهل لذلك في ترميم الخروم في هذه الترجمة. ويعلم الله كم قضى من الوقت في إيجاد المناسب مما يملأ به الفراغ. هذا مع العلم أن نفس الترجمة منقولة عن **"الذيل والتكملة"** واردة في كتاب **"الإحاطة"**، إلا أنها مصدرة بقوله: "قال في **التكملة**". والحقيقة أن النقل من **الذيل والتكملة** فسقطت كلمة "الذيل". والعهدة في ذلك على محقق الإحاطة. هذا مع العلم أن ابن الخطيب لم يطلع على كتاب **التكملة** حتى ينقل منها[٢].

---

(١) راجع **الإحاطة: نصوص جديدة لم تنشر**: ٢٥٢ حيث اختلطت ترجمة محمد بن طاهر العامري بترجمة أبي بكر بن ميمون العبذري/ تحقيق د عبدالسلام شقور ١٩٨٨م/تطوان.

(٢) راجع **الذيل والتكملة**: قسم الغرباء/ السفر الثامن/١/ ١٩٦ مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية ـ والإحاطة لابن الخطيب ٤/ ١٨٧.

٢ - أن يكون قيما على الأساليب والمصطلحات التي يتردد ذكرها في كتب تراجم الرجال والطبقات، والتي تقوم عليها كتابة هذه الترجمة أو تلك.

خامسًا - زيادة على هذا، يكون المحقق لكتب التراجم مستعدا لهذه العدة للعمل على تحقيق نص هذه التراجم، فيكون ذا حضور علمي تاريخي للرجال الذين يختص بهم هذا المصنف، إن كانوا رجال تصوف، أو كانوا رجال رواية أو كانوا رجال فقه في مذهب معين أو كانوا رجال لغة وأدب أو غير ذلك. فتحصيل هذه الأشياء كلها تجعله أكثر دراية بصنف الرجال الذي يعمل فيه، وأكثر معرفة بهم، فهم يصبحون مثل رجال الحي الذي يقطن فيه، يميزهم من أعمارهم وسيماتهم وخصائصهم، ويضع لكل واحد منهم ما يناسبه من القراءة لترجمته وتهيئتها للاستفادة.

والذي يلاحظ أن كتب التراجم والطبقات هي في أغلبها كتب ضخمة، تجمع بين موادها المئات من أسماء الرجال، ممن كانوا على شرط مصنفها من مشرق ومغرب في هذا العلم أو ذاك، فيتطلب من المحقق في ذلك أن يكون على دراية تامة بهؤلاء الرجال ومظان تراجمهم والأخبار المتعلقة بمواليدهم ووفياتهم وأحوالهم؛ فكتاب مثل **"وفيات الأعيان"** لابن خلكان، أو كتاب **"فوات الوفيات"**، أو كتاب **"الوافي بالوفيات"** وما تولد من ذيوله، كلها أعمال تتطلب الجهد الكبير والقراءة المدققة المصحوبة بأفق معرفي كبير لاستحضار المادة المطلوبة في كل ترجمة عند الإحالة عليها في الهامش إما تخريجا أو إضافة لجديد حولها.

سادسًا ـ أما كتب فهارس الشيوخ ومعاجمهم وأثباتهم فخصوصيتها أنها:

– تشترك في كثير من الحالات مع خصوصية **كتب التراجم** باعتمادها على التعريف بالرجال، وبنائها للترجمة وقيامها على التحصيل العلمي الذي يعرف بالرجل أو يميزه عن غيره. غير أن **كتب فهارس الأشياخ ومعاجمهم** تبتعد عن **كتب التراجم** في بعض الخصوصيات الفردية.

ففهارس الأشياخ ومعاجمها يكتبها المؤلف من موقع ذاتي خاص هو موقع الطالب مع شيخه وما ارتسم في نفسه من معاشرته له أثناء التحليق عليه وطلب العلم في درسه. ولذلك فالاتصال فيها بين المؤلف والمؤلف فيه مباشر، يقوم على المشاهدة والمعاينة والمعايشة وليس على الوثائق والمصادر، كما هو الأمر في كتب **التراجم**. ويقتضي هذا أن يكون بناء الترجمة يختلف عن غيره في كتب **التراجم العامة العلمية** وإن ركز الحديث في التعريف بالمترجم به على تلك الثوابت، غير أنها هاهنا يتم ذكرها من منطلق الذات وتقديراتها، ومما حصل من المشاهدة والمعاينة لها، ولذلك كانت ترجمة فهارس الأشياخ تختلف في بنائها عن ترجمة كتب **التراجم العلمية العامة**(١).

ويقتضي العمل في تحقيقها أن يتبين فيها حدود الأجيال في الأخذ بين رجالها، حتى لا يقع في خلط بين طبقاتها، أو بين أسانيدها، فالرجل وهو يذكر معه شيوخه، ويذكر مع هؤلاء الشيوخ شيوخهم، وهكذا قد تتعدد الطبقات بذكر أسماء رجالها، فالذي لا يعرف طبقات هذه الرجال، والذي لم يستأنس برجالها قد لا يقدم لنا النص السليم للقراءة، وقد حدث هذا لكثير ممن عملوا على تحقيق كتب

---

(١) راجع في ذلك كتابنا **فهارس علماء المغرب**: ٥٧ والمراجع المنقول منها.

أثبات الرجال كما هو الشأن مع شيخنا وأستاذنا الدكتور عبد الله العمراني رحمه الله في تحقيقه لكتاب **ثبت الوادي آشي** عرض بعض تراجمه[١].

وتختلف خصوصيات كتب الأثبات التي تعتمد الرواية والأسانيد، فيقتضي العمل فيها أن يكون المحقق مستحضرا لتاريخ الرواة المتعاقبين فيها، في أجيالهم وطبقاتهم ممحصا لأسانيدها حتى لا يقع سقط أو انقطاع فيها. مميزا بين رجال هذا السند أو ذاك، فلا يقع تداخل بين الرجال أو سقط في حلقاتهم كما هو الأمر الحادث في كتاب **المنح البادية في الأسانيد العالية**. حينما ورد فيه سند **صحيح البخاري** إلى ابن غازي المكناسي عن ابن جابر... وقد اعتبره هو ابن جابر الغساني المكناسي (ت ٨٢٧هـ) والحقيقة أن ابن غازي قد ولد بعد هذا التاريخ، وإنما روى عن ابن جابر الغساني الابن، ثم جعل السند يمر من أبي زكرياء السراج ليأخذ عن ابن جابر الواديآشي الأندلسي (ت ٧٤٩هـ) نزيل تونس صاحب البرنامج المشهور والمطبوع، فيتابع معه السند بالرواة الأندلسيين. فسقط من السند مجموعة من الحلقات، لأن ابن جابر الغساني المكناسي، صاحب **نظم تفسير الرؤيا** لابن راشد القفصي، وصاحب **نظم حلية الأولياء** وغيرها، لم يروِ عنه ابن غازي، وسند **السراج النفزي** أبي زكرياء، إلى ابن جابر الواديآشي فيه نقص وغياب بعض الحلقات. فتبين من هذا أن سند **صحيح البخاري** في فهرسة **المنح البادية** للفاسي فيه خلل داء نتيجة سقط حلقات منه. ولم يفطن لهذا السقط المغاربة المتأخرون فنقلوا ذلك في فهارسهم ورواياتهم في الصحيح من هذا الطريق. وكنت نبهت على ذلك وناقشته

---

(١) د. عبد الله العمراني، **ثبت البلوي الوادي آشي**، طبعة دار الغرب الإسلامي.

بشكل موسع في كتابي **فهارس علماء المغرب** عند الحديث على فهرسة **المنح البادية**[١].

سابعًا ـ والذي يجب أن نضعه في الاعتبار ونحن نشتغل بتحقيق هذه الأعمال:

١ ـ أن ثوابت الترجمة التي ذكرناها قد تتوفر فيها المصادر التي تحملها إلينا وقد تغيب، فيقل أو يغيب الحديث عن المترجم به في ثابت من الثوابت. وقد تشمل هذه الغيبة عددا من تلك الثوابت فلا يبقى منها إلا ثابت واحد هو ذكر الاسم والنسب، وقد يضاف إليه اسم شيخ أخذ عنه، أو اسم طالب تتلمذ عليه.

فتكون الترجمة قد حملت بذلك جديدا يتم التعرف به على المترجم به، وذلك باعتبار معرفته اسما ونسبا، وباعتبار طبقته العلمية لأخذه عن ذلك الشيخ، أو لأخذ ذلك التلميذ عنه.

٢ ـ أن عرض مواد هذه الثوابت قد يتغير في مضامينه وتوجهاته؛ فترجمة شيخ في كتب **المناقب** تبتعد بعض مضامين ثوابت ترجمته عن الترجمة العامة العلمية في كتب **الرجال والطبقات**، إذ يتم التركيز على جانب المناقب والكرامات عند المترجم به، وعلى جوانب التربية الصوفية وخصوصيتها في الحديث على شيوخ الأخذ، أو على ما يتلقاه المريدون الملازمون للشيخ. ويتم التركيز أيضا على ما صدر من الشيخ من أقوال وحكم وشطحات، وعلى ما يحمله الخاطر من شرح أو تفسير إشاري للنصوص الأدبية والحديثيه والقرآنية.

---

(١) راجع هذا النقد في : **فهارس علماء المغرب** : ٣٤٠

٣ ـ أن كتب التراجم في عمومها تتقاطع مع بقية أصناف التأليف العلمي. فقد يقع الاستطراد في ترجمة ما عند عرض قضية لغوية أو نحوية أو حديثيه أو... فيطول العرض العلمي فيها.

وقد نجد في كتب الفقه عرضا لمجموعة من التراجم كما هو الأمر في حاشية محمد الرهوني الوزاني (ت ١٢٣٠هـ) على شرح الزرقاني عبد الباقي على متن خليل، فترجم لمجموعة من شيوخه تراجم جيدة متفرقة هنا أو هناك[١].

ونفس الشأن نجده عند الشيخ محمد ميارة الفاسي (ت ١٠٧٢هـ) في شرحه لمقدمة فتح الباري للحافظ ابن حجر[٢]، فصدر بذكر فهرسته التي ترجم فيها ترجمات إضافية لشيوخه الذين حمل عنهم صحيح البخاري.

---

(١) راجع حاشية الرهوني المسمى أوضح المسالك وأسهل المراقي إلى سبك إبريز الشيخ عبدالباقي ١ /١٢ حيث ترجمة الشيخ التاودي بنسودة، و ١٥ حيث ترجمة محمد بن الحسن بناني، و ١٦ حيث ترجمة محمد بن الحسن الجنوي. الطبعة الأولى: المطبعة الأميرية ببولاق مصر سنة ١٣٠٦هـ/ وقد طبعت الحاشية أكثر من مرة في ثمانية مجلدات وبهامشها حاشية محمد بن المدني كنون/ تنظر ترجمة محمد الرهوني الوزاني في: إتحاف المطالع ٢٤٩٣/٧ ضمن موسوعة أعلام المغرب.

(٢) راجع عن فهرسة ميارة هاته: فهارس علماء المغرب: ٣٤٦ حيث ترجمته والمراجع المذكورة بالهامش.

المظفر الإسفزاري عالم الأثقال والحيل

دراسة تاريخية حول سيرته العلمية ومقدمات حول الدلالة التاريخية والنظرية لمؤلفاته في الميكانيكا

محمد أبطوي[1]

١. ملاحظات حول تحقيق المخطوطات العلمية العربية:

عرفت دراسة التراث العلمي العربي في العلوم الدقيقة تطورا كبيرا خلال العقود الأخيرة، واستفادت من هذه النهضة عملية تحقيق النصوص العلمية في الفروع العلمية النظرية والتطبيقية، كالرياضيات والفلك والكيمياء والفيزياء والميكانيكا والطب والصيدلة والفلاحة وغيرها.

وإذا كان نصيب العرب والمسلمين قليلا في تحقيق هذه الطفرة المعرفية، فإنها وجدت إقبالا كبيرا من قبل الباحثين في مؤسسات البحث عبر العالم، وقد أنتجَت النصوص والأبحاث المنشورة منذ نهاية القرن التاسع عشر، وخاصة منذ النصف

---

(١) أستاذ تاريخ وفلسفة العلوم، كلية الآداب بجامعة محمد الخامس بالرباط، ومؤسسة العلوم والتكنولوجيا والحضارة بمانشتر.

الثاني للقرن العشرين، نظرة جديدة إلى التقليد العلمي العربي بوّأته مكانة عظمى ضمن التقاليد العلمية العالمية[١].

وقد شملت الأبحاث في هذا الميدان جميع مناحي العلوم الدقيقة والتطبيقية التي مارسها المسلمون في العصر الكلاسيكي، مع أفضلية واضحة للرياضيات والفلك، لكن الطب والميكانيكا والفلسفة الطبيعية أيضا استفادت من هذه الطفرة في الدراسات حول العلم العربي والتي أدت إلى إغناء معرفتنا بتقليد العلوم العربية إلى حد كبير. كما تبيَّن مؤرخو العلوم بوضوح إسهام هذا التقليد المتميز في العلم العالمي، رغم أن هذه الحقيقة ما زالت لم تخترق السحب الكثيفة لعوالم التربية والإعلام وثقافة الجمهور العام، لأسباب ثقافية وإيديولوجية لا تخفى على كل منتبه لبيب بأحوال عالمنا المعاصر.

وقد حصل هذا التقدم الأكاديمي الباهر على قاعدة تحقيق النصوص العلمية العربية بمنهجية صارمة تستوفي جميع شروط التحقيق الدقيق. فإذا كانت شروط تحقيق نصوص العلوم مثلها مثل شروط تحقيق النصوص التراثية التي تنتمي لفروع المعرفة الأخرى سواء كانت متصلة بالتراث الديني أو بالمباحث العقلية أو بالآداب، فإن مميزات تحقيق النصوص العلمية تتعلق بالدرجة الأولى بمحتواها العلمي.

اصطلاحا، يُعرّف تحقيق المخطوطات بما يقوم به المحقق من إخراج نصوص المخطوطات القديمة في صورة صحيحة مُتقَنة، ضبطاً وتشكيلاً، وشرحاً وتعليقاً، وفق

---

(١) يقدم كتابنا التالي فكرة دقيقة حول غزارة الأبحاث المنشورة (إلى حدود عام ٢٠٠٦م) بمختلف اللغات وفي أنحاء العالم حول التقليد العلمي العربي الإسلامي: محمد أبطوي، **تاريخ العلوم العربية الكلاسيكية: بيبليوغرافيا نقدية مختارة**. الدار البيضاء: مؤسسة الملك عبد العزيز للدراسات الإسلامية والعلوم الإنسانية، ٢٠٠٧، ٢٥٥ صص.

أصول متّبعة معروفة لدى الذين يتعاطون هذا الفن. وعرّفه بعضهم بالقول: هو علم بالأصول الضرورية لإخراج النص المخطوط على الصورة التي أرادها صاحبها من حيث اللفظ والمعنى، فإن تعذّر هذا كانت عبارات النص على أقرب ما يمكن من ذلك.

وينبغي أن يتوفر محقق المخطوطات العربية على مؤهلات خاصة، منها المعرفة الوافية باللُغة العربية وألفاظها وأساليبها؛ أن يكون ذا ثقافةٍ عامة؛ أن يكون على عِلم بأنواع الخطوط العربية وتطورها؛ أن يكون على دراية كافية بالمراجع والمصادر العربية وفهارس المكتبات؛ وأن يكون عارفًا بقواعد تحقيق المخطوطات وأصول نشرها.

بالإضافة إلى ما سلف، يفرض موضوع الكتاب المحقَّق أن يكون المحقِّق متخصصًا به، عارفًا بأصوله. فمن أراد تحقيق مخطوطٍ في النحو، فعليه أن يكون نحْويًّا ذا دراية بتاريخ النحو والنحاة ومدارسهم، ومن أراد التحقيق في الرياضيات، فعليه أن يكون عارفا بالرياضيات، ذا دراية بتاريخ الحساب والجبر والهندسة وعلم المثلثات وهكذا...

إن تحقيق المخطوطات العلمية يختلف كثيراً عن تحقيق المؤلفات الأدبية مثلا؛ إذ يحتاج الباحث لتحقيق المضمون العلمي للمخطوط، وفهم ما استعصى من الأشكال التوضيحية المرفقة إلى خبرة دقيقة وواسعة، إضافة إلى هذا، تستلزمه دراية معتبرة بضبط اللغة، ومعرفة عامة بالتراث العربي والتاريخ الإسلامي.

فالباحث المحقق للنصوص العلمية العربية لا يمكن أن يكتفي بالتعامل معها كأي نص يحققه، بل يلزمه أن ينكب على الاهتمام بخصوصية المادة المحققة

باعتبارها مادة علمية، ليندرج ضمن المنهج المميز لنقد النصوص والمخطوطات العلمية العربية. فتحقيق المخطوط العلمي يستلزم ما يلي: أولا تكوين معرفة جيدة بتاريخ العلوم، ومعرفة جيدة باللغات حديثة وقديمة، ثم التكوين العلمي. فالذي يحقق نصوصا رياضية لابد أن تتوافر لديه على الأقل دراسة أكاديمية في هذا العلم، ويأتي بالإضافة إلى ذلك التمرس في تاريخ العلوم وتاريخ الفلسفة، حتى لا يقف عند أول صعوبة علمية تعترضه فينتج نصا يقارن بين نسخ المخطوطات ولا ينفذ إلى محتوياتها(١).

٢. علم الأثقال العربي: المتن ومشروع التحقيق والدراسة

ينتمي مشروع تحقيق المتن الميكانيكي للإسفزاري الذي نحن بصدد وصفه في هذه الدراسة إلى مشروع أوسع، استغرق العمل فيه سنوات عدة؛ حيث بدأ هذا البحث أثناء مقامي العلمي بمعهد ماكس بلانك لتاريخ العلوم ببرلين (١٩٩٦- ٢٠٠٣)، حيث تركزت أبحاثي آنذاك على إعادة تركيب متن النصوص الميكانيكية العربية، ونعني بالميكانيكا العربية مجموع المؤلفات المكتوبة بالعربية التي وصلت إلينا حول الحيل والأثقال والتي تنتمي إلى الإنتاج العلمي

---

(١) أنظر حول هذه النقط وغيرها تجربة أحد كبار مؤرخي العلوم العربية: "مناقشة مع رشدي راشد" في:
De Zénon d'Elée à Poincaré: Recueil d'Etudes en Hommage à Roshdi Rashed, édité par Régis Morelon et Ahmad Hasnawi, Louvain/Paris: Editions Peeters, 2004, pp. XIV-XV.

في العالم الإسلامي ما بين القرنين الثالث والثالث عشر للهجرة (من التاسع إلى التاسع عشر للميلاد)(١).

وتختلف دلالة كلمة ميكانيكا في العصرين القديم والوسيط عن الدلالة المرتبطة بها في العلم الحديث؛ ففي الفيزياء الحديثة تعني الميكانيكا علم الحركة، أي المبحث الفيزيائي الذي يدرس ظواهر الحركة وصفيا (cinematics) وسببيا (dynamics). أما في العصر القديم، وبالخصوص عند الإغريق، فكانت الميكانيكا بالأساس مجالا لدراسة الآلات ومختلف أنواع الأواني والحركات. وقد وفّرت دراسة مختلف أنواع الآلات للميكانيكا القديمة موضوعا موحدا، غير أن هذه الدلالة انفجرت في العلم العربي-الإسلامي وتفرعت إلى عدة فروع، أهمها: علم الحيل وعلم الأثقال. على العموم، يمثل علم الحيل إستمرارا للميكانيكا القديمة، بينما ينكب علم الأثقال على دراسة الأثقال وحركاتها من الناحية الرياضية والفيزيائية ويركز على تحليل سلوكها

(١) كُتِبت معظم نصوص هذا المتن باللغة العربية ومن هنا تسميته بعبارة "الميكانيكا العربية"، وقد درسنا هذا المتن في أعمال سابقة وبينّا دلالة التمييز بين الحيل والأثقال. أنظر:

M. Abattouy, "Greek Mechanics in Arabic Context: Thābit ibn Qurra, al-Isfizārī and the Arabic Traditions of Aristotelian and Euclidean Mechanics," *Science in Context* (Cambridge University Press) vol. 14, 2001, pp. 179-247; M. Abattouy, "The Aristotelian Foundations of Arabic Mechanics: From the Ninth to the Twelfth Century," *The Dynamics of Aristotelian Natural Philosphy from Antiquity to the Seventeenth Century*, edited by C. Leijenhorst, C. Lüthy and H. Thijssen, Leiden: Brill, 2002, pp. 109-140;

محمد أبطوي، "**علوم الميكانيكا في الغرب الإسلامي الوسيط: دراسة أولية**". "**الفكر العلمي في المغرب: العصر الوسيط المتأخر**"، الرباط: منشورات كلية الآداب، ٢٠٠٣، صص. ٩١-١٢١؛ و

M. Abattouy, "The Corpus of the Arabic Science of Weights (9th-19th Centuries): Codicology, Textual Tradition and Theoretical Scope," in:

دراسات ومقالات مهداة إلى إيراج أفشار، لندن: مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، ٢٠١٣ (قيد الطبع).

في الموازين. وبسبب بقاء معظم نصوص علم الأثقال العربي في عداد المخطوطات وانحسار المعرفة بدلالتها التاريخية، لم يشتهر من التراث الميكانيكي العربي إلا علم الحيل الذي اعتُبر مرادفا للميكانيكا بمعناها الحديث. هكذا عُرِّبت الميكانيكا بالمعنى الحديث (أي علم الحركة) في الكراسات الدراسية العربية المعاصرة بـ"الحِيَلِيَّات"، وهي ترجمة متأثرة بالكلمة الإنجليزية mechanics ومقتبسة من الفرع المعروف من التراث الميكانيكي العربي، أي علم الحيل. ويجدر التنبيه بهذا الصدد إلى صعوبة وضع علاقة بين علم الحيل والفيزياء الحديثة بسبب البعد النظري والمفاهيمي الشاسع الذي يفصل بينهما، نظرا لإنتمائهما إلى منظومتين نظريتين مختلفتين تماما(١).

ومن أجل إبراز الدلالة التاريخية القوية للميكانيكا العربية في إطار التاريخ العام للفيزياء، ارتأينا أن لا نكتفي بتحقيق ونشر بعض النصوص المتفرقة من المتن الميكانيكي العربي بل نعيد بناء هذا المتن وإخراجه إلى الوجود كاملا، فمن شأن هذا الإخراج أن يبين أن النصوص العربية في الميكانيكا النظرية على وجه الخصوص تُشكل جزءا لا يتجزأ وقسما ضروريا من تطور الأفكار الفيزيائية الممتد من المرحلة القديمة إلى قلب العلم الحديث. فالميكانيكا تتميز بكونها علما فيزيائيا له تاريخ طويل مُغرق في القدم اخترق كل التقاليد العلمية حتى القرن الثامن عشر، عندما دُمِجت الميكانيكا في البناء العام للفيزياء الكلاسيكية. ويوضّح تاريخ الميكانيكا مواقع الإختلاف والتلاقي بين التقاليد العلمية التي شكلت قاعدة هذا العلم. فقد انبنت الميكانيكا العربية على التقليد الإغريقي وبدورها تأسست الميكانيكا اللاتينية على التقليد العربي واستوعبته. لكن الفيزياء الحديثة في أعمال جاليليو ونيوتن تجاوزت

---

(١) أنظر: محمد أبطوي، "من علم الحيل إلى علم الأثقال: ولادة ثانية للميكانيكا، "مفهوم التقدم في العلم"، الرباط: منشورات كلية الآداب، ٢٠٠٤، صص. ٨٩-١٠٩؛ ص. ٩٠ والهامش ٢.

هذا التقليد المشترك ودفعت التريض تدريجيا إلى أبعد مدى، فصارت مسألة الحركة تُدرس بعمومية خارج الإطار الأرسطي من جهة وخارج الإطار الميكانيكي من جهة ثانية.

يتألف التقليد العلمي المكتوب بالعربية في ميدان علم الأثقال والموازين من عشرات الرسائل العلمية التي تغطي كل مرحلة الإنتاج العلمي التي عرفها العالم الإسلامي في المرحلة الذهبية وحتى القرن التاسع عشر. وتتمحور هذه النصوص حول المسائل النظرية والعملية للأثقال والموازين وتطرح إشكالاتها الرياضية والفيزيائية. وقد أسهم عدد معتبر من علماء بلاد الإسلام في تأليف هذه الرسائل، من رياضيين وفيزيائيين ومهندسين وصنّاع، أمثال ثابت بن قرة وقسطا بن لوقا وحنين بن إسحاق والأهوازي ومحمد الرازي والقوهي وابن الهيثم والبيروني وإيليا المطران وعمر الخيام والمظفر الإسفزاري وعبد الرحمن الخازني وابن يعيش الأموي وابن البنا المراكشي ومحمد بن أبي الفتح الصوفي ويحيى الخزرجي وابن السرّاج والبرلسي القباني ومحمد الغمري وابن الملك الدمشقي وحسن الجبرتي والحسين العطار وغيرهم(١).

بالإضافة إلى الكتابات الأصلية التي وُضِعت بالعربية، يتضمن هذا التراث مجموعة من الأصول الإغريقية في نسخ عربية مترجمة، مثل كتاب **المسائل الحيَليَّة** ومقالة في الميزان المنسوبان على التوالي إلى أرسطو وأقليدس ورسائل قصيرة حول

---

(١) أنظر وصفا مفصلا لمتن علم الأثقال العربي في:

M. Abattouy, "The Arabic Science of Weights (*'ilm al-athqāl*): Textual, Tradition and Significance in the History of Mechanics," *A Shared Legacy, Islamic Science East and West*, edited by E. Calvo, M. Comes, R. Puig and M. Rius, Barcelona: Universitat de Barcelona, 2008, pp. 83-114; pp. 92-99.

قضايا أوقليدس وأرخميدس ومانالاوس في الثقل والخفة والمسائل المتعلقة بمراكز الأثقال والموازين في كتابي "جر الأشياء الثقيلة" لهيرون و"مدخلا إلى علم الحيل" لبابوس الإسكندرانيان(١).

وقد مكّن توفُّر النصوص العربية المكوِّنة لهذا المتن من تحليل دلالته التاريخية كتقليد علمي مُوحَّد، كما سمح بموقعة هذا المتن الميكانيكي في تاريخ الأفكار الفيزيائية، ويبين التحليل التاريخي أن هذا الكم المدهش من النصوص يدل على نشأة علم جديد، هو علم الأثقال والموازين.

لقد أكد تاريخ العلوم التقليدي - منذ الفرنسي بيير دوهيم إلى الأمريكيان إرنست مودي ومارشال كلاكيط - أن علم الأثقال، في صيغته الأوربية ك

---

(١) حول الإطار التاريخي والثقافي لحركة الترجمة العربية للمؤلفات العلمية الإغريقية باعتبارها عملية تثاقف بين تقليدين علميين متعاقبين، راجع العدد الخاص لمجلة *Science in Context* التي تصدرها منشورات جامعة كامبردج ببريطانيا (العدد المزدوج ١-٢، المجلد ١٤، ٢٠٠١) والذي أشرف على نشره محمد أبطوي و Paul WeinigوJürgen Renn، وخصص كله لموضوع التثاقف العلمي في العصور الوسطى بين تقاليد العلوم عند الإغريق والعرب واللاتين. يمكن العودة أيضا للمقالات التالية حول الموضوع نفسه:

M. Abattouy, "Interculturalité et Renaissance Scientifique: Sur la Signification Universelle de la Transmission Gréco-Arabe des Sciences (neuvième-dizième siècles), "العلم بين المحلية والكونية" . *Science: Locality and* Universality, Rabat: Publications de la Faculté des Lettres, 2002, pp. 115-144 ; M. Abattouy: "Genèse et développement de la tradition scientifique en Islam (9ème-10ème siècles): Leçons du passé et perspectives d'avenir," *La science dans les sociétés islamiques: Approches historiques et perspectives d'avenir*, édité par Mohammed Abattouy, Casablanca: Publications de la Fondation du Roi Abdulaziz pour les Sciencs Humaines et les Etuces Islamiques, 2007, pp. 43-82; M. Abattouy, "The Arabic-Latin Intercultural Transmission of Scientific Knowledge in Pre-Modern Europe: Historical Context and Case Studies," *The Role of the Arab-Islamic World in the Rise of the West: Implications for Contemporary Trans-Cultural Relations*, edited by Nayef R.F. Al-Rodhan, Palgrave Macmillan, 2012, pp. 167-219.

scientia de ponderibus لم ير النور إلا في القرن الثالث عشر على يد مدرسة جوردانوس، بيد أن إعادة اكتشاف المتن العربي المخصص لإشكاليات الوزن والكيل أثبت أنه بزغ إلى الوجود قرونا قبل ذلك. في الواقع، تعود نشأة هذا العلم إلى القرن الثالث الهجري/ التاسع الميلادي، وظهر باللغة العربية في المشرق الإسلامي قبل أن تنتقل جذوته إلى أوربا اللاتينية في سياق ترجمة المؤلفات العلمية العربية إلى اللاتينية(١).

شكّل علم الأثقال العربي نقلة نوعية في تاريخ الميكانيكا، وذلك ما يبدو بوضوح من خلال مقارنة سريعة بين التقليدين الميكانيكين العربي والإغريقي. تبدو الميكانيكا الإغريقية في الأعمال المنسوبة إلى أرسطو وهيرون وبابوس كمجال لوصف الآلات ووظائفها، وتأخذ صورة مبحث يتناول قضايا الميكانيكا النظرية والعملية بنوع من التنوع والوفرة لكن دون تنسيق مفهومي أو تنظيم نظري محكم. وبالتأكيد لا ينطبق هذا الحكم على مؤلفات أرشميدس الميكانيكية التي تمتاز بدرجة عالية من التنسيق والتركيز، لكن الميكانيكا الأرشميدية - خصوصا في صيغتها الصارمة التي يعرضها كتاب **"استواء البسائط"** (*Plane Equilibrium*) - لم تُترجم

---

(١) أثبتنا أطروحة نشأة علم الأثقال العربي وتأثيره في العلم اللاتيني في عدة دراسات، منها:
M. Abattouy, "The Arabic Science of weights: A Report on an Ongoing Research Project." *BRIIFS. The Bulletin of the Royal Institute for Inter-Faith Studies* (Amman, Jordanie), vol. 4 (2002), n° 1: pp. 109-30; M. Abattouy, "The Arabic Tradition of *'Ilm al-athqāl* (Science of Weights): Texts and Context," *Etudes d'Histoire des Sciences Arabes*, Textes réunis et présentés par M. Abattouy, Casablanca: Publications de la Fondation du Roi Abdulaziz pour les Sciencs Humaines et les Etuces Islamiques, 2007, pp.43-82; pp. 57-69 ; M. Abattouy, "The Arabic Science of Weights (*'Ilm al-Athqāl*): Textual, Tradition and Significance in the History of Mechanics, ", *A Shared Legacy, Islamic Science East and West*, op. cit., pp.99-108.

إلى العربية وبالتالي لم تُعرف في المجال الثقافي الإسلامي الوسيط، ويعود ذلك إلى كونها لم تُداوَل في العصر القديم المتأخر بسبب تجريديتها العالية وبُعدها عن اهتمامات الصناع والحرفيين. هكذا عمل الإنتقاء التاريخي على تهميش المنهجية الأرشميدية ووفَّر فرصة استثنائية لانتقال المقاربة المشائية واستفرادها باهتمام الميكانيكيين والصناع.

ومن أجل وضع اليد على التباين الموجود بين التقليدين الميكانيكيين العربي والإغريقي، يكفي أن نلقي نظرة على لائحة النصوص المكونة لكل منهما وعلى محتويات هذه النصوص، مع الأخذ بعين الاعتبار نقط التلاقي النصية بين التقليدين. فنستنتج أن محتويات نصوص "**المسائل الحِيَلية**" المنسوبة لأرسطو و"**حيل آلات الماء**" لفيلون البيزنطي و"**جر الأشياء الثقيلة والآلات الروحانية**"[١] لهيرون و"**مدخل إلى علم الحيل**" لبابوس وبعض المؤلفات الميكانيكية المتفرقة الأخرى تقدم جردا عاما ووصفا واسعا لوظائف عدد من الآلات والأواني، دون الاعتماد على نظرية فيزيائية أو فلسفة طبيعية محددة. صحيح أنها تسترشد بمبادئ الفيزياء الأرسطية (مثل الإطار الكوسمولوجي وازدواجية الحركة إلى الأسفل وإلى الأعلى وأولوية الحركة الدائرية)، غير أن النصوص الميكانيكية المذكورة لا تستغل هذه المبادئ بطريقة منسقة ومنهجية ولا تتعامل معها كمبادئ عامة، لكونها تهتم بالأساس بعرض أكثر ما يمكن من الملاحظات العملية حول الآلات. وحتى عندما تتجاوز هذا المستوى الوصفي، فإن محتواها النظري لا يقيم علاقة قوية بين الفلسفة الطبيعية والميكانيكا. من ناحية ثانية، تتضمن هذه الكتب بعض مبادئ علم

---

(١) حسب معلوماتنا الحالية، لم يترجم كتاب **الآلات الروحانية** (*Pneumatics*) لهيرون إلى العربية.

الأثقال، خاصة كتابي "جر الأشياء الثقيلة" لهيرون و"مدخل إلى علم الحيل" لبابوس، إلا أن هذه المبادئ تبقى هامشية ولا يتم تفعيلها لكي تؤسس علما مستقلا.

وعلى العموم، فإن التقليد الميكانيكي الإغريقي القديم يقدم نفسه بالدرجة الأولى كمنظومة من المؤلفات المتفرقة التي تتوخى توصيف الآلات وتحديد وظائفها، ولا تستند على مبادئ فيزيائية إلا بصفة هشة على مبادئ فيزيائية، كما أنه مؤلفيه لم يسجلوا بوضوح التناقض الحاصل بين اشتغال الآلات الميكانيكية ومبادئ االفلسفة الطبيعية الأرسطية. على سبيل المثال، لا يتماشى اشتغال الميزان مع النظرية التي تميّز بصرامة بين الحركتين الطبيعيتين إلى الأسفل وإلى الأعلى. أما في علم الأثقال العربي، فإننا نجد إشارات واضحة إلى مثل هذه المفارقات. وتؤشر الملاحظات ذات الصلة والمتناثرة في كتابات ثابت بن قرة والقوهي وابن الهيثم والإسفزاري والخازني إلى ملامح فلسفة طبيعية غير أرسطية، تطورت في سياق البحث المنظّم حول ظواهر الأثقال والموازين[١]. وبصفة موازية، غذّت النقاشات الميكانيكية تطور هذه الفيزياء غير الأرسطية لدى البيروني وأبي البركات البغدادي وابن باجة على قاعدة مطالب منبثقة من الفلسفة الطبيعية.

طوّر العلماء العرب والمسلمون ما ورثوه عن الإغريق من تراث ميكانيكي وحوّلوه تدريجيا إلى علمٍ للأثقال والموازين، مُشيَّد على أساس المبادئ النظرية لعلم الأثقال وتطبيقاته العملية في الموازين، وعلى رأسها الميزان القرسطون أو القبان ذو الذراعين اللامتساويين، الذي حظي بنصيب وافر من الاهتمام يدل عليه الكم الوفير من الكتابات والتنظيرات المخصصة له. وقد عبّر الفارابي عن الوضعية

---

(١) كمثال على توجه هذا التيـار، أنظر تحليل القوهي لإحدى مسائل الحركة بمنهجية غير أرسطية في:
Roshdi Rashed, "Al-Qūhī *vs.* Aristotle: On Motion," *Arabic Sciences and Philosophy*, vol. 9, 1999: pp. 7-24.

الإبيستيمولوجية الجديدة التي نشأت في ميدان الميكانيكا، فاعتبر علم الأثقال قاعدة نظرية للميكانيكا وميّزه عن العلوم والصنائع العملية الداخلة تحت نطاق الحيل والآلات. وإلى أبي نصر يعود الفضل في ابتداع عبارة "علم الأثقال" وتعريفها بطريقة تشير إلى العلم الناشئ.

شيد الفارابي في كتاب "**إحصاء العلوم**" إحدى منظومات العلوم الأولى في الثقافة العربية الكلاسيكية. وقد ميز في منظومته هاته بين علوم ستة أساسية هي: علوم اللسان أو اللغة والمنطق والتعاليم أو الرياضيات والطبيعة والعلم الإلهي أو الميتافيزيقا والعلم المدني أي السياسة والفقه والكلام. وأجزاء العلم الرياضي هي: العدد والهندسة وعلم المناظر وعلم النجوم التعليمي[١] وعلم الموسيقى وعلم الأثقال وعلم الحيل. ويشكل العلمان الأخيران ما كان يصطلح عليه بالميكانيكا عند الإغريق. ويحدد الفارابي موضوعهما قائلا:

"وأما علم الأثقال فإنه يشتمل من أمور الأثقال على شيئين: إما على النظر في الأثقال من حيث تُقَدِّر أو يُقَدَّر بها، وهو الفحص عن أمور القول في الموازين، وإما على النظر في الأثقال التي تُحَرِّك أو يُحَرَّك بها، وهو الفحص عن أصول الآلات التي تُرفع بها الأشياء الثقيلة وتُنقل عليها من مكان إلى مكان. وأما علم الحيل فإنه علم وجه التدبير في مطابقة جميع ما يُبرهن وجوده في التعاليم التي سلف ذكرها بالقول والبرهان على الأجسام الطبيعية وإيجادها ووضعها فيها بالفعل"[٢].

---

(١) ينطوي تمييز الفارابي بين علم النجوم التعليمي، أي علم الفلك الرياضي، وعلم أحكام النجوم، أي علم التنجيم، إعلانا عن نشأة علم الهيئة: راجع الإحالات الواردة في الهامش ٢٢ أسفله.

(٢) أبو نصر الفارابي، **إحصاء العلوم**، تحقيق عثمان أمين. القاهرة، مطبعة الاعتماد، [١٩٤٩]، صص. ٨٨–٨٩.

ينطوي التمييز بين علمي الأثقال والحيل على التفريق بين القسمين النظري والعملي للميكانيكا(١)، ويعتبرهما الفارابي علمين رياضيين بصفة كاملة. ويتمحور ميدان علم الأثقال حول آلات الوزن ورفع الأثقال التي تُدرس على قاعدة مقولتي القياس والحركة. أما علم الحيل فيتضمن دراسة الآلات وصناعتها ومجموع الصنائع والحرف العملية، من البناء إلى صناعة الآلات النجومية والموسيقية وأدوات الحرب مثل القسي وأصناف الأسلحة. ويجمع بين هذه الصنائع أنها تُطبِّق في كل هذه المجالات بعض نتائج الرياضيات التطبيقية من أعداد ومساحات وأحجام وأبعاد مكانية. ويتطابق مفهوم علم الحيل مع الترجمة العربية للكلمة الإغريقية ميكاني (*μηχανή* = *mekhane*) التي كانت تعني في عدد من النصوص القديمة الآلة والعلم الذي يدرسها. وتُرجمت الكلمة الإغريقية إلى العربية بدون استثناء بالمفردة "حيلة"، واستتبع ذلك أنها دلّت على الآلة في الكتابات الميكانيكية العربية. غير أن كلمة "حيلة"، إذا كانت تتضمن معنى الآلة فهي غير مترادفة معها، بل إن دلالتها أوسع منها باعتبارها لا تعني وصف الآلات وتحديد وظائفها فقط بل تشير أيضا إلى تطبيق هذه الآلات في الحرف والصنائع(٢).

---

(١) على غرار التقسيم الذي طبّقه في علوم رياضية أخرى (العدد والهندسة والموسيقى)، التي ميّز فيها بين قسم نظري وقسم تطبيقي.

(٢) كما تدل على ذلك الفقرة التي خصصها الفارابي للحيل: فمجموع الحرف والصنائع التي ذكرها هي مبادئ الصناعات المدنية العملية التي تستعمل في الأجسام والأشكال والأوضاع والترتيب والتقدير مثل الصنائع في الأبنية والتجارة وغيرها: أبو نصر الفارابي، **إحصاء العلوم**، مرجع سبق ذكره، ص. ٩٠. عن الحقل الدلالي لـ"حيلة"، راجع:

M. Abattouy "*Mechané* vs. *Ḥiyal*: Essai d'analyse sémantique et conceptuelle," *Imagination and Sciences*. Rabat: Publications de la Faculté des Lettres, 2000, pp. 127-151.

يستحق تمييز الفارابي بين الأثقال والحيل أن نوليه كل الاهتمام الذي يستحقه باعتباره إعلانا رسميا عن نشأة علم جديد في التقليد الإسلامي يمثل تحولا في تاريخ الميكانيكا. ويتأسس هذا الإعلان على قاعدة ترسانة النصوص الميكانيكية التي وضعها جيل العلماء السابقون على الفارابي والمعاصرون له أمثال محمد بن زكريا الرازي وثابت بن قرة وقسطا بن لوقا والقوهي وغيرهم، إضافة إلى الترجمات العربية للكتابات الميكانيكية الإغريقية التي سبق ذكرها. وقد كان لأطروحة الفارابي صدى كبيرا وصارت المكانة الأساسية التي أفردها لعلم الأثقال كعلم رياضي مستقل ومتميز عن علم الحيل موقفا مشتركا في جميع نظريات العلم اللاحقة في الساحة الإسلامية.

في *رسالة* **"أقسام العلوم العقلية"**، أقام ابن سينا تمييزا واضحا بين علم الأثقال وعلم الحيل واعتبر الفنون الميكانيكية فروعا للهندسة، وحصر هذه الفنون في علم الحيل المتحركة[١] وجر الأثقال وعلم الأوزان والموازين وعلم الآلات الجزئية[٢]. وتبنّى الغزالي هذه الأطروحة في *مقاصد الفلاسفة*، وتردد صداها لدى الإسفزاري والخازني وفي *تتمة* **"صوان الحكمة"** للبيهقي وفي رسالتين في تصنيف العلوم أُلفتا في القرن الثالث عشر

---

(١) أي دراسة الآلات المتحركة من تلقاء ذاتها بدون محرك ظاهري والتي تنعت بـ automata : راجع حول هذه النقطة:

M. Abattouy "*Mechané* vs. *Ḥiyal*: Essai d'analyse sémantique et conceptuelle," ibid., pp. 139-140.

(٢) أما المكونات الأخرى للهندسة فهي المساحة والمناظر والمرايا وآلات الماء. راجع حول ذلك:

Georges Anawati, "Les Divisions des sciences intellectuelles d'Avicenne." *MIDEO. Mélanges de l'Institut Dominicain des Etudes Orientales* (Le Caire), vol. 13, 1977: pp. 323-335; p. 330.

للميلاد في أقاصي مشرق ومغرب العالم الإسلامي على يد نصير الدين الطوسي[(١)] والرياضي المغربي ابن رشيق[(٢)]. كما نعثر عليها أيضا في أندلس القرن الحادي عشر في بداية كتاب **"الاستكمال"** للرياضي السرقسطي المؤتمن بن هود ولدى المصري ابن الأكفاني مؤلف **"إرشاد القاصد"** (القرن الرابع عشر) وتقي الدين ابن معروف الذي عاش بالشام والقسطنطينية في القرن السادس عشر، وحتى في **"كشاف اصطلاحات الفنون"** الذي صنّفه التهانوي بالهند في القرن الثامن عشر[(٣)].

لعب الدور الاقتصادي المتنامي الذي اضطلع به الوزن والميزان في البلاد الإسلامية دورا مُحرِّكـا في توفير شروط انطلاقة علم الأثقال؛ ففي إمبراطوريةٍ شاسعةٍ تضمُّ بلدانا متعددةً ومتنوعة الثقافاتِ واللغاتِ، وتتبادل فيما بينها المنتوجات في حركة تجارية نشطة لكن في غياب نظامٍ مُوحّدٍ للمقاييس (مثل النظام المتري الحديث)، كان من الطبيعي أن تبرز الحاجة الملحّة لموازين دقيقةٍ تقيسُ كميات البضائع وتُدقق نظام الصرف بين العملات، وتحدد أثمنة المعادن النفيسة، لهذا انكب علماء بلاد الإسلام على تأليف عدد كبير من الرسائل لوصف الموازين والأثقال وكيفية صنعها وتركيبها، وأرفقوها بدراسات مستفيضة عن المبادئ

---

(١) عباس سليمان، **"تصنيف العلوم بين نصير الدين الطوسي وناصر الدين البيضاوي"**. بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٩٦.

(٢) حول أبو بكر الحسين ابن رشيق (توفي ١٢٩٢م) مؤلف رسالة في تصنيف العلوم الرياضية، أنظر: محمد أبطوي، **"علوم الميكانيكا في الغرب الإسلامي الوسيط: دراسة أولية"**، مرجع سبق ذكره، صص. ١٠٣–١٠٥.

(٣) أنظر الإحالات إلى هذه المصادر في:

M. Abattouy, "The Arabic Science of Weights (*'ilm al-athqāl*): Textual Tradition and Significance in the History of Mechanics," *A Shared Legacy*, op. cit., pp. 102-104.

الرياضية والفيزيائية المتحكمة في عملياتها. وقد احتل كتاب ميزان الحكمة للخازني (انتهى من وضعه سنة ٥١٥هـ/١١٢١م) قمة هذا التقليد العلمي، حيث عرض بتوسع لا مثيل له كل ما يتعلق بميزان جامع اعتبره صاحبه أداةً علميةً في خدمة التجارة. وكان بمقدور هذا الميزان قياس الأوزان المطلقة والنوعية للجوامد والسوائل، وحساب صرف العملات، وحساب مساحة الأرض، وتحديد الزمان(١).

وتتجلى الأهمية التاريخية القصوى لتأسيس علم الأثقال في العلم العربي في إعادة ربط الصلة بين الفلسفة الطبيعية والميكانيكا، وفي إدماج علم الأثقال العربي واللاتيني في تقليد علمي موحّد. ففي العلم اليوناني كانت الميكانيكا منفصلة عن الفيزياء، وأخذت شكل دراسة رياضية مجردة لدى أرشميدس، أو انزوت ضمن الاهتمامات الهامشية للعلماء (كما هو الحال لدى هيرون وبابوس) أو شكلت مادة عمل الصناع والحرفيين. في مقابل ذلك، أقام علم الأثقال العربي علاقة وطيدة مع الفلسفة الطبيعية واستنار بمبادئها، وترجم بطريقة مبدعة التقدم الحاصل في ميدان

---

(١) راجع حول البعد الاجتماعي والاقتصادي لمتن علم الأثقال العربي:

M. Abattouy, J. Renn, P. Weinig, "Transmission as Transformation: The Translation Movements in the Medieval East and West in a Comparative Perspective," *Science in Context* vol. 14 (2001): pp. 4-5, 9-10.

كما درسنا التفاعل بين تأليف كتب علم الأثقال والمجتمعات الإسلامية وبالخصوص علاقتها بمؤسسة الحسبة في:

M. Abattouy, "Science des poids et *ḥisba*: Prolégomènes à l'étude des structures sociales de la mécanique arabe médiévale," *Les éléments paradigmatiques, thématiques et stylistiques dans la pensée scientifique*, Rabat: Publications de la Faculté des Lettres, pp. 119-130 ;

وحول مؤسسة الحسبة، أنظر دراستنا: محمد أبطوي، "الأساس الكلامي لمؤسسة الحسبة في الغرب الإسلامي"، الاتجاهات الكلامية في الغرب الإسلامي، الرباط: منشورات كلية الآداب، ٢٠٠٥ صص. ٢٩٣-٣٠٨.

الأفكار الفيزيائية. في هذا السياق طُبِّقت نظرية الحركة المزدوجة - الطبيعية والقسرية - على حركات الموازين واستتبع ذلك نفي التضاد بينهما، واستُخدم المبدأ المحدِّد لوظيفة القوة في حركة النزول إلى أسفل كمبدأ ديناميكي[١].

أما عن التوحيد بين علمي الأثقال في الثقافتين العربية واللاتينية فإنه من الفضائل النظرية التي تحسب لأطروحة نشأة علم الأثقال. فعلم الأثقال الوسيطي يضم تقليد علم الأثقال العربي وعلم الأثقال اللاتيني ويوحد بينهما على قاعدة نظرية مشتركة. كما تبين هذه الأطروحة أن ظهور علم الأثقال في الثقافة اللاتينية في أعمال جوردانوس قد نشأ عن عاملين آتيين من مصدر عربي. فعبارة *scientia de ponderibus* نفسها مستقاة من ترجمة إحصاء العلوم للفارابي الذي ترجمه جيرار الكريموني إلى اللاتينية بطليطلة في القرن ١٢م، وأول من استخدمها بهذا المعنى هو جونديسالينوس في كتابه المعروف "**أقسام الفلسفة**". كما أن شرارة الاهتمام بهذا الفن لدى الباحثين الأوربيين انطلقت بالضبط بعد صدور الترجمة اللاتينية لكتاب **في القرسطون** لثابت بن قرة، الكتاب المؤسس لتقليد علم الأثقال في الميكانيكا العربية[٢]. وبصفة عامة، إذا كانت الميكانيكا قد لعبت دور الريادة المعروف في

---

(١) لمزيد من التفاصيل، أنظر:
M. Abattouy, "Greek Mechanics in Arabic Context: Thābit ibn Qurra, al-Isfizārī and the Arabic Traditions of Aristotelian and Euclidean Mechanics," *Science in Context*, op. cit., pp. 202-206; M. Abattouy, "The Aristotelian Foundations of Arabic Mechanics: From the Ninth to the Twelfth Century," *The Dynamics of Aristotelian Natural Philosphy from Antiquity to the Seventeenth Century*, , op. cit., p. 130 ff.

(٢) حول هذه العناصر مجتمعة، أنظر:
M. Abattouy, "The Arabic Tradition of *'Ilm al-athqāl* (Science of Weights): Texts and Context," op. cit., pp. 66-69; M. Abattouy, "The Arabic Science of

العلم الحديث، فإن هذا الدور بدأ في التبلور قرونا قبل ذلك وكان نتيجة لتظافر عوامل مترتبة عن مبادرتين علميتين متعاقبتين: تحويل الميكانيكا الإغريقيـة من جزء هامشي من الفلسفة والرياضيات إلى علم أثقال مستقل، وتطوير هذا العلم ليصير نظرية ميكانيكية للطبيعة في القرن السابع عشر.

يمكن القول إذن أن إكتشاف الدلالة الحقيقية لتأسيس علم الأثقال في التقليد العلمي العربي - الإسلامي وتأويل هذا التأسيس كتقدم كبير في تاريخ الميكانيكا يمثّل كشفا مهما يفسّر الكيفية التي تفاعلت بها التقاليد العلمية المكونة لتاريخ الميكانيكا في العصرين القديم والوسيط. ويندرج التقدم الذي مثّله علم الأثقال في نمو المعرفة العلمية ضمن دينامية واسعة أضاف في نطاقها العلم العربي الكثير إلى ما ورثه من العلم الإغريقي في مختلف الميادين، وذلك على الرغم من مظاهر الاستمرارية الطاغية والاتصال التراكمي الظاهري(١).

Weights (*'ilm al-athqāl*): Textual, Tradition and Significance in the History of Mechanics," *A Shared Legacy*, op. cit., pp. 106-108.

(١) يمكن أن نقارن التمييز بين علم الحيل وعلم الأثقال في الميكانيكا العربية بالفصل الذي أقامه الفلكيون المسلمون بين علم الهيئة وعلم النجوم. ويعني تأسيس علم الهيئة فصلا لعلم الفلك الرياضي والنظري عن علم النجوم، الذي كان يتضمن علم الفلك بصفة عامة بما في ذلك التنجيم. راجع حول تقليد الهيئة العربي: جورج صليبا، **الفكر العلمي العربي. نشأته وتطوره**. جامعة البلمند (لبنان)، مركز الدراسات المسيحية-الإسلامية، ١٩٩٨، صص. ١٥٨ - ١٦٢؛

A. I. Sabra, "Configuring the Universe: Aporetic, Problem Solving, and Kinematic Modeling as Themes of Arabic Astronomy," *Perspectives on Science*, vol. 6, 1998: pp.288-330; George Saliba, "Astronomy and Astrology in Medieval Arabic Thought," *Les doctrines de la science de l'antiquité à l'âge classique*, édité par Roshdi Rashed et Joël Biard, Louvain: Peeters, 1999, pp. 131-164; G. Saliba, "Arabic versus Greek Astronomy: A Debate Over the Foundations of Science,"

في هذا الإطار يندرج تحقيقنا لمتن الإسفزاري في الميكانيكا، فهو جزء من تقليد طويل، على الأقل فيما يتعلق بإحدى مكونات هذا المتن أي رسالته في نظرية الميزان "**إرشاد ذوي العرفان إلى صناعة القفان**" التي سنخصص لوصفها قسما من هذا البحث. كما أن "**مجموع في الحيل**"، مؤلفه الثاني في الميكانيكا والذي يشكل قسما مهما من مشروعنا لتحقيق متن الإسفزاري في الميكانيكا ودراسته، يدخل تحت نطاق علم الحيل، وهو المبحث الذي تميّز عن علم الأثقال كما ذكرنا.

ونبدأ القسم التالي من هذا البحث بفقرة حول حياة الإسفزاري وأعماله، وسنذكر فيها مكونات متنه الميكانيكي ومصادره المخطوطة.

٣. حيـاة الإسفـزاري وأعماله:

٣. ١. سيرته العلمية:

أبو حاتِم المظفَّر بن إسماعيل الإسْفِزاري عالم فارسي مسلم، اشتُق اسمه من مدينة إسْفيزار بخراسان المذكورة في "**معجم البلدان**" لياقوت[(١)]، وهو من علماء الدولة السلجوقية في نهاية القرن الخامس الهجري وبداية السادس. عاصر الإسفزاري عمر الخيَّـام وعبد الرحمان الخازني، واشترك معهما في البحث الفلكي والاهتمام بالميكانيكا

Perspectives on Science, vol. 8, 2000: pp. 328-341; G. Saliba, "Islamic Astronomy in Context: Attacks on Astrology and the Rise of the *Hay'a* Tradition." *BRIIFS: The Bulletin of the Royal Institute for Inter-Faith Studies* (Amman), vol. 4, 2002: pp 25-46.

(١) أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي، **كتاب معجم البلدان**، المجلد الأول، ص. ٢٤٨، في:
Ferdinand Wüstenfeld, *Jacut's Geographisches Wörterbuch aus den Handschriften zu Berlin, St Petersburg und Paris*, Leipzig: In commission bei F. A. Brockhaus, 1866.

النظرية والعملية. وتتمثل المساهمة العلمية الأساسية للإسفزاري، بالإضافة إلى بعض كتاباته الأخرى الباقية في الآثار العلوية والرياضيات، في أبحاثه في ميدان الميكانيكا كما عُرفت في التقليد العربي والإسلامي منذ القرن التاسع الميلادي، والتي تتميز بالمزاوجة التي سبق ذكرها بين الدراسة النظرية والتطبيقية لمختلف أنواع المَوازين والتي تدخل في سياق "علم الأثقال" ودراسة الآلات ووظائفها، والتي تشكل مجال "علم الحيل".

لا نعرف إلا النزر اليسير عن حياة الإسفزاري؛ فلم يذكر ابن النديم ولا ابن أبي أصيْبعة ولا ابن القفطي ولا ابن خليكان ولا حاجي خليفة شيئا عن سيرته، ولم يُذكر الإسفزاري إلا ذكرا عابرا في تاريخ العلوم، وتخلو المؤلفات الموسوعية الضخمة حول العالم الإسلامي من أي إشارة إليه[١]، كما لا نكاد نعثر على مدخل مستقل حول الإسفزاري في مؤلفات تاريخ العلوم الإسلامية، التي لا تستحضره إلا ضمن ترجمة الخازني[٢]، وهذا دليل إضافي على الإهمال الذي تعرض له صاحبنا[١]. وإذا

(١) ورد ذكر الإسفزاري بصفة عابرة في الأبحاث التاريخية إلى حد الآن، كما هو الشأن في الأبحاث الكلاسيكية التالية:

Thomas Ibel, *Die Wage im Altertum und Mittelalter*, Erlangen, 1908, p. 79; Eilhard Wiedemann, *Aufsatze zur Arabischen Wissenschaftsgeschichte*, Hildesheim/New York: G. Olms, 1970, p. 653; George Sarton, *Introduction to the History of Science*, 3 vols., Baltimore, 1927-31, vol. 2, p. 204; Carl Brockelman, *Geschichte der arabischen Litteratur*, Leiden: Brill, 1943-49, 2nd edition, Supplement 1, p. 856; Heinrich Suter, *Beitrage zur Geschichte der Mathematik und Astronomie im Islam*, reprinted in Frankfurt, 1986, p. 114.

(٢) كمثال على ذلك، أنظر مدخل "الخازني" في **"معجم السير العلمية"**:

R. E. Hall, "Al-Khāzinī", *Dictionnary of Scientific Biography*, New York: Scribners, 1973, vol. 7, pp. 335-351.

كانت كتب التراجم العربية القديمة أغفلت ذكر الإسفزاري، فإن ظهير الدين أبا الحسن علي ابن زيد البَيْهقي (المتوفى في ٥٦٥هـ/١١٦٩-١١٧٠م) يمدنا في كتابه "تتمة صوان الحكمة" بترجمة ثمينة لحياة الإسفزاري تتضمن معلومات قيمة، يقول البيهقي:

"الفيلسوف أبو حاتم المظفر الإسفزاري: كان حكيما معاصرا للفيلسوف عمر الخيام وبينهما مناظرات ولكن المظفر عنه بعيد، والغالب على المظفر علوم الهيئة وعلم الأثقال والحيل، وكان حانيا رؤوفا بالمستفيدين على خلاف طبيعة الخيام. وللمظفر تصانيف كثيرة في الرياضيات والآثار العلوية وغير ذلك، وهو الذي عمل ميزان أرشميدس الذي يعرف به الغش والعيار وصرف من عمره في ذلك مدة، نخاف خازن السلطان الأعظم وهو خصي يقال له سعادة الخادم ظهور خيانته في

---

(١) أنظر مقالاتنا التالية حول الإسفزاري والتي كانت من أوائل ما كتب عنه في تاريخ العلوم المعاصر: محمد أبطوي، "المظفر الإسفزاري عالـم وميكانيكي من القرنين ٥/٦هـ-١١/١٢م، مؤلف 'إرشاد ذوي العرفان الى صناعة القفان'"، جوانب من تطور الأفكار العلمية حتى العصر الوسيط، ٢٠٠٠، الرباط: منشورات كلية الآداب، ٢٠٠٠، صص. ١٣٥-١٧٥؛

M. Abattouy, "Al-Muẓaffar al-Isfizārī," *The Biographical Encyclopedia of Astronomers*, edited by Thomas Hockey. Berlin/Heidelberg/New York: Springer Verlag, 2007, pp. 577-578

(online at: http://islamsci.mcgill.ca/RASI/BEA/Isfizari_BEA.htm); M. Abattouy, "Al-Muẓaffar al-Isfizārī (11th Century): Reconstruction of his Works in the Context of the Arabic Tradition of Mechanics," Lecture in *The First International Conference on the History of Science Among Muslims and Arabs*, The University of Sharjah, UAE, March 24-27/2008, session "Sci36", see the "Abstract" in the Conference Book, p. 8.

الخزانة بسبب هذا الميزان فكسره وفتت أجزائه. ولما سمع الحكيم المظفر [بهذا] مرض ومات أسفا"(١).

يشير البيهقي إلى الإسفزاري بلقب "الفيلسوف" و"الحكيم" ويحدد ميادين عمله العلمي في علوم الهيئة والأثقال والحيل والرياضيات والآثار العلوية. كما تدل إشارته "كان حانيا رؤوفا بالمستفيدين" إلى أنه مارس التدريس أو أحاطته حلقة من التلاميذ، كما يفيدنا البيهقي بتحديد تقريبي لعصر الإسفزاري بالإشارة إلى كونه كان معاصرا للخيام، الرياضي والشاعر المعروف. ونستشف من ذكره للمناظرات التي كانت تجري بين الرجلين أن هذه المجادلات الفكرية كانت تدور بين عالمين ندّين من المستوى نفسه، وربما من سنّ متقارب. ومن المحتمل أن تكون النقاشات التي جرت بينهما قد انصبت في بعض مناحيها على مسائل الوزن والميزان، التي ألّفا فيها رسائل وصلت إلينا(٢). ومن المعلوم أن عمر الخيام ولد في ١٠٤٨م وتوفي حوالي

---

(١) ظهير الدين علي إبن زيد البيهقي، **تتمة صوان الحكمة**، نشر محمد الشافعي، لاهور، ١٩٣٥، صص. ١١٩- ١٢٠؛ البيهقي، **تاريخ حكماء الإسلام** [تتمة صوان الحكمة]، نشر محمد كرد علي، دمشق: مجمع اللغة العربية، ١٩٨٨، فقرة ٦٨، ص. ١٢٥.

(٢) تب عمر الخيام رسالتين حول قياس الكثافة النوعية والموازين، هما: **ميزان الحكم والقسطاس المستقيم**، وقد نشرهما الخازني: أبو الفتح عبد الرحمان الخازني، **كتاب ميزان الحكمة**، حيدرآباد: دائرة المعارف العثمانية، ١٣٥٩هـ [١٩٤٠]، صص. ٨٧-٩٢ و١٥١-١٥٣. أنظر لمزيد من المعلومات مقالتنا:

M. Abattouy, "*Al-Qisṭās al-Mustaqīm*: la balance droite de ʿUmar Khayyām." *Farhang. Quarterly Journal of Humanities and Cultural Studies* (Tehran), vol. 18, n° 53-54, 2005: pp. 155-166.

ويذكر مؤلفا ترجمة الخيام في **معجم السير العلمية** أن الخيام ربما قد يكون ألف هاتين الرسالتين في مرو (حاليا في تركمنستان) بعد اعتلاء سنجر عرش الدولة السلجوقية عام ١١١٨؛ أنظر:

A.P. Youskevitch, B. Rosenfeld, "Al-Khayyām", *Dictionnary of Scientific Biography*, op. cit., vol. 7, p. 325.

١١٢٣م[١] ، وهذا ما يسمح بتحديد تقريبي لحياة الإسفزاري، يتقاطع مع ما تمدنا به مصادر تاريخية أخرى.

وفي هذا الصدد، يخبرنا نظامي عروضي سمرقندي (توفي في ٥٥٦هـ/١١٦١م) في كتابه بالفارسية **"جهار مقالات"** (الذي وضعه بين سنتي ٥١١ و٥١٣هـ) بأنه التقى بالإسفزاري شخصيا برفقة عمر الخيام عام ٥٠٦هـ/١١١٢م بمدينة بلخ (بأفغانستان حاليا) التي كانت المركز السياسي لولاية خراسان[٢]. كما حفظ لنا المؤرخ ابن الأثير شهادة ثمينة عن حدث هام في الحياة العلمية للإسفزاري، يتمثل في مشاركته في أبحاث فلكية ابتداءا من سنة ٤٧٦هـ عندما جمع السلطان ملكشاه مجموعة من أعيان الفلكيين في مرصد فلكي أقامه بإصفهان وطلب منهم أن يُصلحو التقويم. يقول ابن الأثير بهذا الصدد أثناء استعراضه لأحداث سنة ٤٧٦هـ/٧٤-١٠٧٥م:

"جمع نظام الملك والسلطان ملكشاه جماعة من أعيان المنجمين وجعلو النيروز أول نقطة من الحَمَل، وكان النيروز قبل ذلك عند حلول الشمس نصف الحوت وصار ما فعله السلطان مبدأ التقاويم. وفيها أيضا عُمِل الرصد للسلطان ملكشاه واجتمع جماعة من أعيان المنجمين في عمله منهم عمر بن إبراهيم الخيامي وأبو المظفر الإسفزاري وميمون بن النجيب الواسطي وغيرهم وخرج عليه من

---

(١) Behnaz Hashemipour, "Khayyām," *The Biographical Encyclopedia of Astronomers*, op. cit., pp. 627-628.

(٢) Niẓāmī ʿArūdhī Samarqandī, *Chahār Maqāla ("The Four Discourses")*, edited by Mirza Muhammed ibn Abdu-'l-Wahhab of Qazwin, Leiden/London: Brill/Luzac, 1910, pp. 62-63.

الأموال شيء عظيم وبقي الرصد دائرا إلى أن مات السلطان سنة ٤٨٥ فبطل بعد موته"(١).

تدل التواريخ التي ذكرها ابن الأثير أن البحث الفلكي استمر في مرصد ملكشاه بإصفهان، وهو أهم مرصد فلكي في العالم الإسلامي في القرن ١١م، لمدة تقارب العشرين سنة، تحت رعاية السلطان ودعمه المتواصل. وكان برنامج عمل هذه المؤسسة العلمية هو إصلاح التقويم، حيث إنه في بداية عهد ملكشاه كان النيروز - بداية السنة الفارسية- يأتي في غير وقته المعتاد حسب حركة الشمس في السماء، وكان الرصد الذي أمر السلطان بإجرائه يهدف إلى إصلاح هذا الخلل وإعطاء الانطلاقة لتقويم جديد مبني على أسس فلكية صلبة، تصادف فيه بداية السنة الاعتدال الربيعي (vernal quinox)، وذلك بداية من سنة ٤٧٧هـ/٧٥-١٠٧٦م. وكما تبين شهادة ابن الأثير، صُرف مال كثير على هذا البحث، وكانت نتيجته هي العمل الجماعي الذي عرف بـ"الزيج الملكشاهي" أو "الجلالي" الذي لم يتبق منه اليوم إلا جزء يسير، في هيئة جدول بمواقع وأحجام النجوم المائة الأكثر سطوعا. غير أن برنامج المرصد لم ينفّذ بصفة كاملة بسبب توقف المرصد عن العمل بوفاة راعيه السلطان ملكشاه(٢).

---

(١) علي ابن أبي الكرم عز الدين ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، الطبعة ٢، بيروت: دار الكاتب العربي، ١٣٧٨هـ [١٩٦٧]، ج. ٨، ص. ١٢١. كما يذكر أبو الفدا مشاركة الإسفزاري (يسميه الاسفراييني!) في الرصد بمرصد ملكشاه: عماد الدين اسماعيل أبو الفدا، كتاب **المختصر في أخبار البشر**، القاهرة: المطبعة الحسينية، ١٣٢٥هـ [١٩٠٧]، ج. ٢، صص. ١٩١-١٩٢.

(٢) للمزيد من المعطيات عن مرصد ملكشاه وبرنامجه العلمي، راجع:

Aydin Sayili, *The Observatory in Islam*, New York: Arno Press, 1981, pp. 162-163 (1st edition in Ankara: Türk Tarih Kurumu Basimevi, 1960).

يؤكد ابن الأثير، الذي عدَّ الإسفزاري من "أعيان" علماء الفلك، ما ذكره البيهقي بأن "**علوم الهيئة**" كانت من العلوم الغالبة لديه. غير أننا لم نعثر إلى حد الآن على أي أثر مكتوب له في هذا الميدان، رغم أنه شارك في الأبحاث الفلكية في مرصد ملكشاه منذ تأسيسه. من ناحية أخرى، نخمن أن إحدى المهام التي ربما أسندت للإسفزاري هي صناعة الأدوات الفلكية، على اعتبار المهارة التي سيظهرها في وصف الآلات وتحليلها في أعماله الميكانيكية[١].

بعد وفاة السلطان ملكشاه، لم يستمر خلفاؤه في انتهاج نفس السياسة الثقافية والعلمية التي سنّها الوزير نظام الملك، فانحسر الدعم المقدم للعلماء والباحثين، وأغلِق مرصد إصفهان وتوقف العمل في إصلاح التقويم. ويمكن أن يكون لاضطراب الحياة السياسية آنذاك وتعدد مراكز القرار وانشغال رجال الدولة بالحروب والفتن دور حاسم في هذا التراجع.

وقد حاول السلطان سنجر أن يعيد إحياء هذه السياسة، فرعى أعمال بعض العلماء وقربهم من بلاط حكمه، سواء كمدرسين في المدرسة النظامية في نيسابور، التي كانت مقر حكم سنجر خلال مدة حكمه كوالي على خراسان، أو كباحثين في ميادين علمية مختلفة. وهذا ما يدل عليه إهداء عبد الرحمان الخازني لعملين مهمين

(١) لا نعرف إن كان الإسفزاري قد بقي ضمن هيئة العلماء الباحثين في مرصد ملكشاه طوال تاريخ هذه المؤسسة، وحسب شهادة مقتطفة من مصدر فارسي ربما يكون من تأليف عمر الخيام، فإن العلماء الذين عملو في المرصد إستُقدِمو من خراسان وصُنعت لهم الأدوات الفلكية: أنظر Aydin Sayili, *The Observatory in Islam*، مرجع سبق ذكره، ص. ١٦٣.

لأبي الحارث سنجر، وهما كتاب "ميزان الحكمة" و"الزيج المعتبر السنجري" الذي سمّاه باسمه(١).

ولاستكمال معرفتنا بعناصر حياة الإسفزاري، تمكّنا من استخلاص معطى تاريخي هام، يتعلق بتحديد هوية محمد بن منصور الذي أهدى إليه الإسفزاري رسالته في صناعة الميزان القباني التي سندرسها لاحقا. تحمل رسالة الإسفزاري العنوان الكامل التالي: "**إرشاد ذوي العرفان إلى صناعة القفان**" تأليف حكيم زمانه وفيلسوف أوانه أبو حاتم المظفر بن إسماعيل الإسفزاري لخدمة المولى الجليل أبي سعيد محمد بن منصور (ورقة ١٦و)(٢) . وفي الصفحة الموالية يتكرر الإهداء بتفصيل أكبر:

"مما تقدر لي من السعد والرأي الرشيد خدمة مولانا الشيخ الأجل السيد شرف الملك عمدة العارفين أبو سعيد محمد بن منصور بن محمد، أدام الله جمال الدهر ببقائه. ومن تأمله علم أن الله تبارك وتعالى فرق المحاسن على أهل كل زمان وجمعها في كتاب هذا الإنسان، فهو الكرم إنسا والفضل تمثل شخصا. وكان من شيمته الحميدة وسيرته السديدة دوام البحث عن غُرر العلوم وعيونها وحبّ الغوص على مخزون الحِكم ومكنونها، حتى أن مجلسه الشافي لا زال مأنوسا محروسا لم يدع فضيلة من الفضائل التي يجري إليها عاقلا أو يقصدها فاضلا إلا وقد جمعها لمن ينتمي إليه

---

(١) M. Abattouy, "Al- Khāzinī," *The Biographical Encyclopedia of Astronomers*, edited by Thomas Hockey. Berlin/Heidelberg/New York: Springer Verlag, 2007, pp. 629-630. (online at: http://islamsci.mcgill.ca/RASI/BEA/Khazini_BEA.htm) .

(٢) نحيل إلى محتويات رسالة **إرشاد ذوي العرفان إلى صناعة القفان** في تحقيقنا لنسختها المخطوطة الوحيدة التي تحتفظ بها المكتبة الوطنية السورية بدمشق ضمن المجموع ٤٤٦٠.

ويتمكن لديه. فأطال الله للعلم وطلابه بقاءه وأدام للدهر العاطل ببقائه بهائه" (ورقة ١٦ظ).

ومحمد ابن منصور هذا هو أحد رجال دولة السلطان ملكشاه، ذكره ابن الأثير في سياق استعراضه لأحداث شهر محرم عام ٤٩٥هـ/نونبر ١١٠١م:

"وفيه [أي في هذا الشهر] توفي شرف الملك أبو سعد محمد بن منصور المستوفي الخوارزمي بأصبهان وكان مستوفيا في ديوان السلطان ملكشاه فبذل مائة ألف دينار حتى ترك الاستيفاء وبنى مشهدا على قبر أبي حنيفة رحمة الله عليه ومدرسة بباب الطلق ومدرسة بمرو وجميعها للحنفيين"(١).

ويبين تطابق الاسم (محمد بن منصور) واللقب (شرف الملك) في رسالة الإسفزاري وعند ابن الأثير أن الأمر يتعلق بنفس الشخص(٢) ، هو الذي كان مسؤولا عن استيفاء الخراج في بلاط ملكشاه. ومن الطبيعي أن يكون مثل هذا الموظف السامي مهتما بنظرية الميزان القباني وصناعته وأن يكون شجع الإسفزاري على تأليف رسالته أو طلب منه أن يضعها له خصيصا. كما أنه من المنطقي أن يقوم المستوفي بتشجيع العلماء ورعاية أعمالهم في عهد الوزير نظام الملك الذي عرف عنه

---

(١) ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، مرجع سبق ذكره، ج. ٨، ص. ٢٠٥.

(٢) الفرق الوحيد بين الاسمين يوجد في الكنية: "أبو سعيد"في إهداء الإسفزاري و"أبو سعد" لدى ابن الأثير، وهو تباين طفيف قد يكون ناتجا عن خطأ في النسخ أو الطبع. نجد الاسم لدى جورج مقدسي هو أبو سعد المستوفي وزير السلطان ملكشاه الذي بنى مدرسة للحنفيين ببغداد الذي يسميه المؤرخ بُنَدري في تاريخ السلاجقة بالعراق ""شرف الملك أبو سعد المستوفي". راجع:

George Makdisi, *The Rise of Humanism in Classical Islam and the Christian West*, Edinburgh: Edinburgh University Press, 1990, p. 40.

اتباعه لسياسة ثقافية إرادية صارت هي السياسة الرسمية للدولة السلجوقية في عهده ونموذجا يحتذى به في تلك الفترة.

اعتمادا على ما سبق، نُجمل المعطيات المتعلقة بحياة الإسفزاري والتي جمعناها من مختلف المصادر كما يلي. فقد عاش صاحبنا في نفس عصر عمر الخيام في وسط البلاد الفارسية بأصفهان وفي شرقيها بخراسان حتى بداية القرن ٦هـ/١٢م. تردد على البلاط السلجوقي في عهد ملكشاه في إصفهان وربما حتى على بلاط ابنه سنجر في نيسابور قبل ١١١٨م، كما شارك في الأبحاث الفلكية التي أجريت في مرصد ملكشاه بين ٤٦٧ و٤٨٥هـ/١١٧٤-١٠٩٢م. ربما كان عمره آنذاك يشارف على الثلاثين[١]، وهذا ما قد يؤخر تاريخ ولادته إلى حوالي ٤٤٠هـ/١٠٤٨م.

ذكر البيهقي أن الإسفزاري توفي بصورة فجائية على إثر تدمير الميزان الذي اشتغل لمدة من الزمان في بنائه. لا نتوفر اليوم على مصدر آخر يؤكد هذه الرواية، وبفعل القرب الزمني بين البيهقي والإسفزاري، فلربما سمعها مؤلف **"تتمة صوان الحكمة"** ممن عرف هذا الحدث المؤلم عن قرب. لكن لنلاحظ أن الخازني، العالم القريب من الإسفزاري وناشر عدد من مؤلفاته، لا يذكر هذه الحادثة. وإن كان إعراض الخازني عن الإشارة إلى هذا الحادث لا ينهض دليلا في حد ذاته على عدم صدق رواية البيهقي، فإنه يعزز الشكوك المشروعة التي يمكن أن تحوم حولها[٢].

---

(١) وهو السن الذي يكون قد سمح له أن يحسب كعالم فلك جدير بأن يشتغل مع عمر الخيام ويستقدم من طرف أعلى سلطة في الدولة السلجوقية للمشاركة في الأبحاث الفلكية الرامية إلى إصلاح التقويم.

(٢) يمكن الشك في عدد من الوقائع الواردة في كتاب البيهقي والتي تُجانب الصواب إلى حد كبير، مثل ترجمته الغريبة ليوحنا النحوي. أنظر:

Max Meyerhof, "Alī al-Bayhaqī's *Tatimmat Ṣiwān al-Ḥikma*: A Biographical Work on Learned Men of the Islam", *Osiris*, vol. 8, 1948, pp. 122-217; pp.143-145.

على العموم، تسمح بعض العناصر التي أوردناها أعلاه بتحديد تقريبي لتاريخ وفاة الإسفزاري. فهو توفي بعد لقائه بنظامي عروضي في بلخ سنة ٥٠٦هـ/١١١٢م، وقبل انتهاء الخازني من تأليف كتاب **"ميزان الحكمة"** سنة ٥١٥هـ/١١٢١-١١٢٢، حيث يترحم على الإسفزاري ويذكر بوضوح أنه كان قد ذهب إلى لقاء ربه[١]. اعتمادا على هذين المعطيين، قد يكون عالمنا توفي حوالي ٥١٠هـ/١١١٦م، عن سن تناهز السبعين عاما.

٣. ٢. ٠ آثاره ومؤلفاته:

حسب شهادة البيهقي، كان يغلب على الاهتمامات العلمية للإسفزاري انشغاله بـ**"علم الأثقال والحيل"**، زيادة على علوم الهيئة والرياضيات والآثار العلوية، وهي الميادين العلمية التي ترك فيها آثارا مكتوبة أو عُرف عنه تناولها. ومن المحتمل أن يكون كتب في هذه المجالات العلمية وفي غيرها مؤلفات لا نعرف عنها اليوم شيئا. ومن المؤمل أن يكشف النقاب عنها في السنين اللاحقة مع تقدم البحث عن الأصول العلمية العربية الوسيطة في مكتبات العالم.

٣. ٢. ٠ ١. نصوص المتن الميكانيكي:

في ميدان الميكانيكا، نتوفر اليوم على كتابات نظرية وتطبيقية للإسفزاري في نظرية الميزان[٢] والحيل. ففي الميدان الأول، وصلتنا نسخة وحيدة من رسالة

(١) عبد الرحمان الخازني، **كتاب ميزان الحكمة**، مرجع سبق ذكره، ص. ٨.

(٢) نستخدم عبارة "نظرية أوعلم الميزان" بمعناها المعاصر المتداول في تاريخ العلوم (science of the balance)، للدلالة على النظرية الرياضية والفيزيائية للميزان وتطبيقاتها العملية في صناعة الموازين وتركيبها والعمل بها. ويجدر التنبيه إلى أن هذه العبارة لا علاقة لها بـ"علم الصنعة" (alchemy) الذي عرف أيضا في الثقافة العربية الكلاسيكية تحت تسمية "علم الميزان".

"**إرشـاد ذوي العرفـان إلى صناعة القفـان**"(١). وتوجد هذه النسخة الوحيدة، والمبتورة في آخرها، بالمكتبة الوطنية السورية بدمشق، مجموع ٤٤٦٠، من الورقة ١٦ وجه إلى الورقة ٢٤ وجه، ضمن مجموع يحتوي أيضا على نص رسالة في الفلسفة والعقائد *بعنوان* "**إثبات واجب الوجود**" لمحمد ابن أسعد الدواني الصدِّيق (المتوفى ٩١٨هـ)(٢)، والتي كُتبت بخط مخالف للذي خُطّت به رسالة الإسفزاري. ويتكون المجموع ٤٤٦٠ من ٢٤ ورقة تحتل منها رسالة الإسفزاري الورقات الثمانية الأخيرة (١٦و–٢٤و). وتحمل كل صفحة ١٩ سطرا، ويوجد في بعضها رسوم مصاحبة للبراهين الهندسية كما نجد في هوامش بعض الصفحات تصحيحات قليلة العدد، وهي خالية من اسم الناسخ وتاريخ النسخ. وكُتبت رسالة "**الإرشاد**" برمتها بخط نسخي منسق أسود مألوف، وتتخلل البراهين والأشكال الهندسية بعض الحروف الملونة. والرسالة تبدو على العموم في حالة حفظ جيدة(٣).

---

(١) القفان والقبان والقرسطون كلمات مترادفة، استعملت في الأدبيات الميكانيكية العربية للدلالة على الميزان القباني ذي الأذرع اللامتساوية والذي ما زال مستعملا إلى حد اليوم ويسمى في المغرب "ميزان الكرة". أنظر: =

= M. Abattouy, *The Arabic Tradition of Mechanics: General Survey and a First Account on the Arabic Works on the Balance*, Berlin: Max Planck Institut für Wissenschaftsgeschichte, Preprint n° 76, 1997, pp. 35-38; M. Abattouy, "Sur la tradition arabe de la balance: Thābit ibn Qurra et al-Khāzinī", *Quelques Aspects de l'Evolution des Idées Scientifiques (Antiquité et Moyen Age)*, Rabat: Publications de la Faculté des Lettres, 1997, pp. 49-91 ; pp. 49-57.

(٢) حاجي خليفة، **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، بغداد: مكتبة المثنى، ١٩٤١، ج. ١، ص. ٨٤٢.

(٣) حول محتويات رسالة الإسفزاري هذه، أنظر أدناه الفقرة ٤. ١.

كما نتوفر على معطيات ترجح أن الإسفزاري كتب نصا آخر حول مسائل الوزن والميزان. حيث نستشف مما ذكره البيهقي عن أن الإسفزاري "عمل ميزان أرشميدس المقياس الذي يعرف به الغش والعيار" بأنه كتب بصدد استخدام ووظائف هذه الآلة تأليفا ما. ويتطابق ذلك مع نسبة بعض فصول المقالة الخامسة من كتاب **"ميزان الحكمة"** للخازني إلى الإسفزاري. في مقدمة كتابه الضخم، يشير الخازني ضمن علماء الدولة السلجوقية الذين نظروا في الميزان المائي إلى عمر الخيام وإلى "معاصره الإمام أبو حاتم المظفر بن إسماعيل الإسفزاري" الذي كان:

"ناظرا فيه مدة أحسن نظر ومتأملا في صنعته ومتأنقا في حدته، وسعى في تسهيل العمل به على من أراده، وزاد فيه منقلتين للتمييز بين جوهرين مختلطين وأشار إلى إمكان وجود مراكز الفلزات على عموده استقراءا ورصدا لماء معين، إلا أنه لم يشر إلى كمية أبعادها عن المحور أجزاءا وعددا ولا إلى شيء من أعمالها سوى شكل الميزان، وسماه **"ميزان الحكمة"** ومضى إلى رحمة الله تعالى قبل إتمامه وتدوينه"(١).

قد توحي الجملة الأخيرة من كلام الخازني بأن الإسفزاري لم يدون شيئا عن ميزان الحكمة، لكنها تعني فقط بأن عالمنا قد توفي قبل أن يضع مؤلفا كاملا في هذا الصدد؛ في المقالة الخامسة الخاصة بـ**"صنعة ميزان الحكمة وتركيبه وامتحانه وتعريفه"**، يورد الخازني بابا كاملا يتكون من سبعة فصول وينسبه إلى الإسفزاري: "في صنعة أعضاء ميزان الحكمة على الهيئة التي أشار إليها الشيخ الإمام أبو حاتم المظفر بن إسماعيل الإسفزازي"(٢).

---

(١) عبد الرحمان الخازني، **كتاب ميزان الحكمة**، مرجع سبق ذكره، ص. ٨.

(٢) نفس المرجع، ص. ٩٣.

ومن الواضح أن الخازني نشر بأمانة في هذا الباب عمل الإسفزاري حول **"شكل الميزان"** الجامع، كما فعل في الباب الثاني من المقالة الثانية حيث قدم نشرة مختصرة لعمل صاحبنا حول الميزان القباني. غير أننا لا نعرف إلى أي حد قد يكون تصرف في المادة المنشورة في بداية المقالة الخامسة بسبب انعدام مصدر مستقل للمقارنة.

تمثل علاقة الإسفزاري بعبد الرحمان الخازني نقطة مهمة في السيرة العلمية لكل من هذين العالمين، وما زالت لم يسلط عليها ما يكفي من الضوء لفهم مختلف جوانبها؛ فقد اشتغلا معا في خدمة الدولة السلجوقية، وكان الإسفزاري يكبر الخازني سنا وربما تتلمذ هذا الأخير على يديه، وهذا ما يبرز بوضوح في كتاب **"ميزان الحكمة"**، حيث يعتمد الخازني في المقالتين الثانية والخامسة اعتمادا شديدا على ما توفَّر له من أعمال الإسفزاري في نظرية الميزان القباني ووصف الميزان الجامع وذكر أجزاءه، وهي الأقسام التي تمثل بعضا من المفاصل الأساسية للكتاب[1]. في المقابل، لعبت نشرة الخازني لاجتهادات "أستاذه" دورا حاسما في الحفاظ على مؤلفات الإسفزاري من الضياع، حيث نعرف اليوم جزءا هاما منها بفضل دمج الخازني لها في كتابه الموسوعي حول نظرية الميزان وتطبيقاته.

أما آثار الإسفزاري في الميكانيكا العملية أو علم الحيل فيمثلها مخطوط طويل يحمل في إحدى النسخ عنوان **"الحيل في جر الأثقال"**، والذي لا يبدو عنوانا أصليا للكتاب بقدر ما يبدو ذكرا للمبحث الذي يندرج فيه العمل، قد يكون وضعه أحد

---

(١) نفس المرجع، على التوالي صص. ٣٨–٥٤ و٩٣–١٠٢.

النساخ أو المفهرسين. ويتضمن هذا النص تلاخيص وتحارير مستقاة من الكتابات الميكانيكية الإغريقية والعربية الآتية:

ا. كتاب هيرون (إيرن) الإسكندراني في الميكانيكا وقد ترجمه إلى العربية قسطا بن لوقا تحت عنوان **رفع الأشياء الثقيلة بالقوة اليسيرة**؛

ب. كتاب فيلون (فيلن) البيزنطي المترجم إلى العربية، وهو **كتاب في الحيل الروحانية ومجانيق الماء**؛

ج. نص قصير لأبلونيوس حول البكرات بقي مجهولا حتى الآن؛

د. كتاب الحيل لبني موسى.

هـ. إضافة إلى بعض النصوص القصيرة الأخرى، ضمنها شذرات تصف بتركيز شديد آلة الأرغن البوقي المنسوبة إلى مؤلف إغريقي يسمى مورِسْطُس[١].

وقد وصلنا مجموع الحيل في "**جر الأثقال**" الذي لم يسبق نشره ولا دراسته في نسختين محفوظتين بحيدرآباد (مكتبة الجامعة العثمانية بحيدرآباد، مخطوط قع س ٦٢٠/هـ ج، ٤٦ ورقة) وبمانشستر بالمملكة المتحدة (مكتبة John Ryland، مخطوط ٤١٩، ١٠٠ ورقة) وفي ترجمة فارسية جزئية تخترقها بعض المقاطع العربية (مخطوط طهران، دانشكه أدبيات، مخطوط جمعة ١٩٧، ٤٢ صفحة). يبدأ المجموع كما يلي:

"بسم الله الرحمن الرحيم حامدا ومصليا على نبيه الكريم. قال الشيخ الإمام أبو حاتم المظفر بن اسماعيل الإسفزاري رحمه الله. الحمد لله رب العالمين وصلواته

---

(١) حول محتويات "**مجموع في الحيل**" للإسفزاري، أنظر الفقرة ٤.٢ من هذه الدراسة.

على نبي الرحمة محمد المصطفى وعلى آلـه الأخيار" (مخطوط ٣٥١ [مانشستر، مكتبة جون رايلندز]، ورقة ٩٤ظ؛ مخطوط قع-س ٦٢٠/هـ-ج [مكتبة الجامعة العثمانية بحيدرآباد]، ورقة ١ظ).

ثم يحدد الإسفزاري غرضه من تأليف هذا الكتاب قائلا:

"فإنا قد جمعنا في هذا الكتاب ما تأدى إلينا من كتب القدماء المصنفة في أنواع الحيل ومن أتى بعدهم، مثل كتاب فيلون صاحب الحيل ومثل كتاب إيرن المجانيقي في أنواع الحيل التي بها ترتفع الأشياء الثقيلة بالقوة اليسيرة، ومثل أبلونيوس في أنواع البكرات النافعة في حركات الدواليب والأرحية وآلات العصارين، وجمعنا معها التدابير التي تتهيأ بها الحركة الدورية وارتفاع المياه من الآبار من غير اشتغال حيوان يوكل بها ويسلط عليها. وابتدأنا أولا بحكايات صور الحيل التي عملها الإخوان الذين هم محمد وأحمد والحسن بنو موسى بن شاكر المنجم رحمه الله، حكيناها بأوجز العبارة وأدخل الصور على مقصودهم والبرهان، وبعد أن وجدناها في غاية الاختلاف من جهة تقصير الناسخين في تصوير أشكالها والتصحيفات الواقعة في الحروف الدّالة على مقصودهم وتكلَّفنا تسهيل ما قصدوه وتصوير ما أتوا به على ما رتَّبوه من غير نُقصان يقع في عدَد تلك الحيّل، وأشرنا إلى عِلل تلك الأسباب في بعض المواضع" (مخطوط ٣٥١ [مانشستر، مكتبة جون رايلندز]، ورقة ٩٤ظ؛ مخطوط قع-س ٦٢٠/هـ-ج [مكتبة الجامعة العثمانية بحيدرآباد]، ورقة ١ظ).

يحدد صدر الرسالة صحة نسبة المجموع إلى الإسفزاري ويبين موضوع الكتاب ومحتوياته، ويعرّف في نفس الوقت موضوع علم الحيل وجر الأثقال كما تناوله علماء إغريق ومسلمون منذ هيرون وبابوس الإسكندرانيان وصولا إلى بني موسى

والجزري[١]. ويعتبر نص *الحيل في* **"جر الأثقال"** للإسفزاري جزءا لا يتجزأ من التقليد الميكانيكي العربي ومصدر هام للتقليد النصي العربي لكتب هيرون وفيلون وبني موسى، كما يوفر إمكانية لا مثيل لها للاطلاع على رسالة أبلونيوس في البَكَرات الذي لا تعرف إلا في نشرة الإسفزاري هذه. كما حفظ لنا هذا المجموع تلخيصا مركزا لإحدى الآلات المصوِّتة المنسوبة إلى مورسطس.

٣. ٢. ٢. كتابات علمية أخرى:

في ميدان الرياضيات، وصلنا من مؤلفات الإسفزاري نص قصير في الهندسة يضم إحدى عشرة مسألة عبارة عن **"تلخيص لكتاب الأصول لأقليدس"** توجد بعض أجزائه في المكتبة الوطنية بباريس. وقد ورد ذكره في سجل المخطوطات العربية المحفوظة في المكتبة الباريسية كما يلي: "المقالة الرابعة عشر من اختصار الإمام المظفر الإسفرالدي" (كذا) وهو بدون شك جزء من **"تلخيص الأصول"** المنسوب للإسفزاري (المكتبة الوطنية بباريس، مخ. عربي 2458، ٢).[٢] كما ترك

---

(١) توجد جميع الإحالات إلى نصوص الميكانيكا الوسيطة والدراسات التاريخية المنجزة حولها في كتابنا **تاريخ العلوم العربية الكلاسيكية: بيبليوغرافيا نقدية مختارة**، مرجع سبق ذكره، صص. ١٢٩–١٤٩. أنظر أيضا:

M. Abattouy, *The Arabic Tradition of Mechanics: General Survey and a First Account on the Arabic Works on the Balance*, Berlin: Max Planck Institut für Wissenschaftsgeschichte, Preprint n° 76, 61 pp.; M. Abattouy, "The Arabic Tradition of Mechanics: Textual and Historical Characterisation,"

مجلة كلية الآداب بفاس، السنة ١٢، العدد ١: ١٩٩٩، صص. ٧٥–١٠٩.

(٢) L. A. Sédillot, "Notice de plusieurs opuscules mathématiques: V. Quatorzième Livre de l'épitome de l'Immam Muzhaffar al-Isfireldi sur les *Eléments* d'Euclide", *Notices et extraits des manuscrits de la Bibliothèque du Roi*, vol. 13, 1838: pp. 146-148 ; Le Baron de Slane, *Catalogue des manuscrits arabes*, Paris: Imprimerie nationale, 1883-1895, p. 434.

الإسفزاري رسالة في المساحة ذكرها ماكس كراوس في جرده لبعض المخطوطات العلمية العربية المحفوظة بإسطنبول تحت عنوان "*مقدمة في المساحة من إملاء الإمام المظفر الإسفزاري*"(١) (مكتبة السليمانية، مجموعة لالِّي، مخطوط ٢٧٠٨، أوراق ١٩ظ-٢٣ظ). وتخبرنا المصادر التاريخية المتأخرة عن زمانه أن الإسفزاري وضع مصنفا حول أعداد الوَفْق المعروفة بالمربعات السحرية(٢).

يشير البيهقي إلى أن الخيام كان أبرع من الإسفزاري في الرياضيات، وهذا بالفعل ما يمكن للباحث أن يستنتجه من مقارنة ما وصلنا من انتاجات الرجلين الرياضية؛ فرغم أن البيهقي يومئ إلى كثرة تصانيف الإسفزاري في الرياضيات، فإن ما بقي منها لا يرقى إلى ما تركه الرياضي الشاعر بحال من الأحوال. فتصانيف الإسفزاري المعروفة في الرياضيات، والمتمثلة في تلخيصه لأصول أقليدس ورسالتيه

---

(١) أنظر قدري طوقان، **تراث العرب العلمي في الرياضيات وعلم الفلك**، مرجع سبق ذكره، ص. ٣٥٨؛ و:
Max Krause, "Stambuler handschriften islamischer Mathematiker", *Quellen und Studien zur Geschischte der Mathematik, Astronomie und Physik*, Abteilung B, Studien 3 [B3], 1936: pp. 437-532; p. 483.

(٢) يذكر جاك سيزيانو أن المظفر الإسفزاري ألف أحد أقدم المؤلفات العربية في "أعداد الوفق" أو المربعات السحرية؛ أنظر:
Jacques Sesiano, "La Science des carrés magiques en Iran", *Sciences, Techniques et Instruments dans le Monde Iranien (X^e-XIX^e siècle)*, Etudes réunies et présentées par N. Pourjavady et Z. Vesel, Téhéran: Presses Universitaires d'Iran, Institut Français de Recherche en Iran, 2004, "Méthodes d'Asfizari," pp. 170-171.
وقد عثرنا في فهرس مكتبة المسجد الأعظم بمدينة قم الإيرانية على مخطوط ينسب إلى المظفر بن إسماعيل الإسفزاري بعنوان برهان على جمع المربعات المتوالية (خ. ٢/٢٠٢٥ كتبخانه مسجد أعظم قم)، قد يكون موضوعه حول المربعات السحرية: أنظر رضا استادى، **فهرست نسخ خطى كتابخانه مسجد أعظم قم**، قم (إيران)، ١٣٦٥، ص. ٥٣٤.

في المساحة وأعداد الوفق، لا ترقى إلى جدّة وثراء أعمال الخيام الجبرية والهندسية (مثل دراساته القيّمة في نظريتي التوازي والنسبة)[١].

من ناحية أخرى، اهتم الإسفزاري أيضا بالآثار العلوية وصنف في هذا الموضوع، وقد وصلنا من مصنفاته في هذا الباب كتاب بالفارسية يحمل عنوان **"رساله آثار علوي اثر فاضل كامل حكيم معظم وفيلسوف مكرم خواجه أبو حاتم مظفر بن اسماعيل اسفزاري"**، نشره محمد تقي مدرس رضوي اعتمادا على مخطوطات إيرانية[٢].

كما وصلنا من آثار الإسفزاري **"رسالة الشبكة"**[٣]، وهو كتاب بالفارسية مهدى إلى الحاكم السلجوقي أبو المظفر بَركيارُق (حكم من ٤٨٦هـ/١٠٩٣ إلى ٤٩٨هـ/١١٠٤)[٤]، عبارة عن دراسة في العلم الطبيعي وعلم النبات[٥]. يبدأ النص في النسخة المحفوظة بمكتبة ملي ملك شهر بطهران (مخ. ٣/٣١٨٣، ٣١ظ-٤٢و)

---

(١) أنظر حول أعمال الخيام الرياضية: أحمد جبار ورشدي راشد، **رسائل الخيام الجبرية**، حلب: معهد التراث العلمي العربي، ١٩٨١؛ عبد الحميد صبره، **رسالة في شرح ما أشكل من مصادرات أقليدس= =تصنيف أبي الفتح عمر ابن إبراهيم الخيامي**، الإسكندرية: دار المعارف، ١٩٦١؛ رشدي راشد وبيجان وهاب زاده، **رياضيات عمر الخيام**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥.

(٢) أبو حاتم المظفر بن إسماعيل الإسفزاري، **رساله آثار علوي اثر فاضل كامل حكيم معظم وفيلسوف مكرم خواجه ابو حاتم مظفر بن اسماعيل اسفزاري**، تصحيح وتحشيه محمد تقي مدرس رضوي، طهران: انتشارات بنياد فرهنك غيران، ٢٥٣٦ شاه [١٩٧٧].

(٣) أنظر نشرة ألبرت نابليون كامبانيوني، في *مجلة* **دانشكاديه أدبيات تهران**، مجلد ٥، عدد ٣، ١٦٥٦/١٣٧٧، صص. ٣٩-٥٢.

(٤) أنظر ترجمته في: ابن الجوزي، **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، مجلد ١٧، ص. ٩٣؛ **شذرات الذهب**، مجلد ٣، صص. ٤٠٧-٤٠٨؛ ابن كثير، **البداية والنهاية**، مجلد ١٢، صص. ١٦٤-١٦٥؛ وابن الأثير، **الكامل**، مجلد ٩، ص. ٤٩٨.

(٥) Mohsen Zakeri, "The Reception of Aristotle's *Meteorologica* in the Persian World: Isfizari's Meterology", *A Shared Legacy, Islamic Science East and West*, op. cit., pp. 309-320; p. 313.

بنسبة الكتاب إلى الإسفزاري: "بسم الله الرحمن الرحيم، رسالة الشبكة تأليف فيلسوف الحكماء أبي المظفر الإسفزاري"[١]. تندرج *رسالة الشبكة* ضمن تقليد الفلاحة الرومية الذي عرف في المؤلفات العربية في الفلاحة. ويذكرُ الإسفزاري في هذا النص من مؤلفي كتب الفلاحة الرومية الكاتب البيزنطي كاسيانوس باسوس (القرن السابع الميلادي) مؤلف كتاب "**الفلاحة الرومية**" الذي تُرجم من الفارسية إلى العربية على يد سرجيوس الرومي[٢].

٤. المتن الميكانيكي للإسفزاري ودلالته التاريخية والنظرية:

كما تبين لنا بوضوح، يحتوي متن الإسفزاري في ميدان الأثقال والحيل على نصين أساسيين، هما رسالة "**إرشاد ذوي العرفان**" و"**مجموع في الحيل**"، وسنصف فيما يلي محتوياتهما ونبين أهميتهما في تاريخ الميكانيكا العربية.

٤. ١. "رسالة إرشاد ذوي العرفان إلى صناعة القفان"

نتوفر اليوم على رسالة "**إرشاد ذوي العرفان إلى صناعة القفان**" في نسخة واحدة تحتفظ بها المكتبة الوطنية السورية بدمشق ضمن المجموع ٤٤٦٠، من الورقة ١٦ وجه إلى الورقة ٢٤وجه. والرسالة في هذا المخطوط غير مكتملة، حيث

(١) **رسالة الشبكة**، مكتبة ملي ملك شهر بطهران، مخطوط ٣/٣١٨٣، ورقة ٣١ظ. تم الفراغ من نسخ المخطوط بتاريخ ٢٦ جمادى الثانية سنة ٥٤٩هـ.

(٢) يقول حاجي خليفة حول **كتاب الفلاحة الرومية** ما يلي: "كتاب الفلاحة الرومية تأليف الحكيم قسطوس ابن سكوار اسكينه وترجمه سرجس بن هليا الرومي من الرومي إلى العربي يشتمل على اثنى عشر بابا وعربه أيضا قسطا بن لوقا البعلبكى واسطات وأبو زكريا يحيى بن عدى وكانت ترجمة سرجس أكمل وأصلح من غيرها وترجم هذا الكتاب بالفارسية وسماه الفرس كتاب بورنامه وترجمه بعض المترجمين من الفارسية إلى العربية فلم يأت على ما يجب من الترتيب والكمال". مصطفى عبد الله كاتب جلبي حاجي خليفة، **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، مرجع سبق ذكره، ج. ٢، ١٩٤٣، ص ١٤٤٧.

تنتهي ببتر في آخرها، يكمله ما أورده الخازني في المقالة الثانية لـ "**كتاب ميزان الحكمة**"، وليس هناك شك في نسبتها الواضحة للإسفزاري، كما يدل على ذلك العنوان المكتوب بحروف بارزة على صفحة المخطوط الأولى.

بعد المقدمة، تنقسم فقرات الرسالة إلى فصول لا تحمل عناوين لكنها معينة بكلمة "فصل" التي تتكرر أربع مرات، بينما تحمل فقرتان عنواني "مقدمة" و"مقدمة أخرى". ونقرأ في الركن السفلي الأيسر للصفحة الأولى من الرسالة الملاحظة الآتية والتي يبدو أنها من وضع الناسخ: "الحمد لله، وجدت في كتاب "**الفهرست**" لأبي الفرج عند ذكر بني موسى بن شاكر أنهم ألفوا كتابا في القرسطون" (ورقة ١٦و). وتشير هذه الملاحظة إلى كتاب بني موسى حول الميزان القباني والمذكور في بعض المصادر التاريخية، مثل "**فهرست**" ابن النديم[(١)] والذي لم يعثر له بعد على أثر.

تتألف رسالة "**إرشاد ذوي العرفان**" من مقدمة منهجية عامة تتلوها خمسة فصول خصص كل واحد منها لمناقشة مسألة معينة تتعلق بقضايا وخصائص الميزان القباني الفيزيائية والرياضية، وتتم معالجة هذه القضايا عن طريق الاستدلال الهندسي والتمثيل التجريبي. ولا تحمل نسخة الرسالة خاتمة، حيث تتوقف فجأة في نهاية برهان هندسي، وتنقصها العبارات المستعملة عادة في الختم. ويرجح أن لا يكون سقوطها يعود إلى تخلف الناسخ عن إثباتها، بل أن يكون مرجع ذلك إلى أن هذه النسخة الوحيدة غير مكتملة. ويتعزز هذا الافتراض إذا أضفنا أن جزءا مهما من النص الذي نشره الخازني في المقالة الثانية من كتاب "**ميزان الحكمة**" وينسبه إلى الإسفزاري لا وجود له في الرسالة. ومن مقارنة محتويات نص "**الإرشاد**" كما

---

(١) Ibn al-Nadim, *Kitab al Fihrist*, edited by Gustav Flügel, J. Roediger and A. Müller, Leipzig: F. C. W. Vogel, 1871-72, p. 271.

وصل إلينا مع نشرة الخازني، يتبين أن نص الرسالة كما هو متوفر لنا اليوم غير مكتمل، حيث لا نعثر ضمن المسائل الأربعة الأخيرة التي يختم بها الخازني نشرته للقسم النظري من عمل الإسفزاري إلا على مسألة واحدة منها في نهاية رسالة *إرشاد ذوي العرفان*. أما المقاطع الطويلة المتعلقة بالمناحي العملية لصناعة الميزان القباني والعمل به والتي يوردها الخازني في نفس المقالة الثانية من كتابه، فلا نجد لها أثرا في ما وصلنا من رسالة الإسفزاري في النسخة الدمشقية المخطوطة[١].

وإذا اعتمدنا نشرة الخازني كدليل على المحتويات الكاملة لرسالة **"إرشاد ذوي العرفان"** حول نظرية الميزان القباني والعمل به، يمكن تقسيم هذه المحتويات إلى قسمين متكاملين كما يلي:

ا) قسم يضع أسس نظرية الميزان في صورة مسائل رياضية مبرهن عليها هندسيا وتطرح مسائل مركز الثقل وقانون المحل ومختلف حالات التوازن (توجد كلها في مخطوطة **"إرشاد ذوي العرفان"**، سوى ثلاث مسائل يورد الخازني صيغها العامة)؛

ب) وجزء يعرض المعطيات العملية والتطبيقية المتعلقة بوصف الميزان القباني وتركيبه واستخدامه، يعرضه الخازني في نهاية المقالة الثانية من كتاب **"ميزان الحكمة"**[٢].

يتمتع نص رسالة **"إرشاد ذوي العرفان"** بأهمية بالغة ضمن مكونات التقليد العربي في علم الميزان، حيث إنه في هذه الرسالة تتلاقى وتتشابك عدة مؤثرات تجد

---

(١) من المحتمل أن يكون الخازني قد اقتطفها من مؤلف آخر للإسفزاري لم يذكر في المصادر التاريخية ولم يعثر عليه بعد، ربما كان موضوعه بالضبط هو وصف القبان وتركيبه ووضع الرقوم عليه والوزن به وتحويله من وزن إلى آخر. لكن من المعقول أيضا الافتراض بأن هذه المواد كانت جزءا من رسالة *الإرشاد* نفسها ولم ترد في نسخة الرسالة كما يقدمها مخطوط دمشق.

(٢) الخازني، **كتاب ميزان الحكمة**، مرجع سبق ذكره، المقالة الثانية، من الباب ٢-الفصل ٥ إلى الباب الرابع-الفصل ٦ (صص. ٤٦-٥٤).

منطلقها في مجموعة من نصوص علم الميزان حتى عصر الإسفزاري، وعلى رأسها بالخصوص "**مقالة في الميزان**" المنسوبة إلى أقليدس(١) و"**كتاب في القرسطون**" لثابت بن قرة(٢). ويمكن استعراض محتويات الرسالة بصورة مركزة كما يلي: تبدأ بالإهداء، وتتبعه ملاحظات تاريخية ومنهجية، ثم يعرض الكاتب مبادئ عامة حول مراكز الأثقال وقانون المحل تتميز بجدة في التناول وأصالة في المعالجة، يتبعها

---

(١) هذه المقالة القصيرة حول نظرية الميزان توجد في صيغتها العربية فقط؛ نشر Woepcke في 1851 إحدى نسخها (صص. ٢٢٠-٢٢٥)، وقد قمت مؤخرا بتحقيقها تحقيقا نقديا بالاعتماد على النسخ الثلاث المعروفة. للمزيد من المعلومات حول هذا النص، أنظر:

Franz Woepcke, "Notice sur des traductions arabes de deux ouvrages perdus d'Euclide", *Journal asiatique*, 4ème série, vol. 18, 1851: pp. 217-247 ; M. Abattouy, "Greek Mechanics in Arabic Context: Thābit ibn Qurra, al-Isfizārī and the Arabic Traditions of Aristotelian and Euclidean Mechanics," *Science in Context*, op. cit., pp. 180-181, 220-226; M. Abattouy, "La tradition arabe de *Maqāla fī 'l-mīzān* un traité sur la théorie du levier attribué à Euclide," *Ayené-ye Miras (Miror of Heritage). Quarterly Journal of Book Review, Bibliography and Text Information* (Tehran), New series, vol.4, issue 4 (N° 35), 2007, pp. 67-104; pp. 81-99.

(٢) كتاب ثابت بن قرة في القرسطون هو أهم مؤلف عربي حول نظرية الميزان القباني، نشر جاويش نصه سنة ١٩٧٦ اعتمادا على نسخة مخطوطة واحدة، وحققته مؤخرا بالاعتماد على كل النسخ المعروفة، وسينشر هذا التحقيق قريبا ضمن متن علم الأثقال العربي إلى جانب عدد آخر من النصوص الأخرى. للمزيد من المعطيات، أنظر:

Khalil Jaouiche, *Le Livre du qarastun de Thabit ibn Qurra. Etude sur l'origine de la notion de travail et du calcul du moment statique d'une barre homogène*, Leiden: E. J. Brill, 1976; M. Abattouy, , "Sur la tradition arabe de la balance: Thābit ibn Qurra et al-Khāzinī", *Quelques Aspects de l'Evolution des Idées Scientifiques (Antiquité et Moyen Age)*, op. cit., pp. 64-79; M. Abattouy, "Sur quelques démonstrations grecques et arabes de la loi du levier: transmission et transformation," آليات الاستدلال في العلم. *Les Mécanismes de l'inférence dans les sciences*, Rabat: Publications de la Faculté des Lettres, 2000, pp. 7-43; pp. 22-28 ; M. Abattouy, "Greek Mechanics in Arabic Context: Thābit ibn Qurra, al-Isfizārī and the Arabic Traditions of Aristotelian and Euclidean Mechanics," *Science in Context*, op. cit., pp. 181-182, 201-211.

بتلخيص للاستدلال الذي صاغه ثابت بن قرة لقانون المحل أو الرافعة (law of the lever)، ويعيد في القسم الأخير من الرسالة البرهنة الهندسية على المسائل الرياضية لـ "**مقالة في الميزان**" و"**كتاب في القرسطون**". وتتخلل الرسالة مناقشات متنوعة، فلسفية ومنهجية، ووصف تجارب وتقديم أمثلة. غير أن المنحى العام للنص يغلب عليه طابع المعالجة الهندسية للمسائل المدروسة، وتبدو بنية الرسالة منظّمة ومركّزة وخالية من الحشو، مما يؤشر على مستوى رفيع في التأليف العلمي(١).

يقدم لنا نص رسالة "**الإرشاد**" للإسفزاري تجميعا مركزا لعدة تقاليد ميكانيكية تحكمه مقاربة تركيبية، كما تبرزها المبرهنات والقضايا المتكون منها والمستمدة من مصادر إغريقية وعربية. وتتفصل بنية الرسالة حسب ثلاث مكونات أساسية هي: ١) عناصر جديدة من إبداع الإسفزاري تمثلها المناقشة التمهيدية لمراكز الأثقال وقانون المحل، ٢) تقديم براهين مبتكرة لعدد من المسائل الرياضية الواردة في "**مقالة في الميزان**" المنسوبة إلى أقليدس، من جهة، وفي ٣) *كتاب في القرسطون* لثابت بن قرة، من جهة ثانية. وهذا ما أعلنه المؤلف بنفسه في بداية رسالته عندما قال أنه لما عاين أهمية صناعة القبان وقلة المؤلفات المخصصة لها، ارتأى أن يجهز رسالة في هذا الفن اعتمادا على ما استفاده من أعمال سابقيه من

---

(١) قدمنا في منشوراتنا عرضا مفصلا لمحتويات إرشاد ذوي العرفان بالتركيز على محتواها العلمي. أنظر: محمد أبطوي، المظفر الإسفزاري عالِم وميكانيكي من القرنين ٥/٦هـ-١١/١٢م، مؤلّف "إرشاد ذوي العرفان الى صناعة القفان"، في: **جوانب من تطور الأفكار العلمية حتى العصر الوسيط**، مرجع سبق ذكره، صص. ١٤٩-١٧١؛ و

M. Abattouy, "Greek Mechanics in Arabic Context: Thābit ibn Qurra, al-Isfizārī and the Arabic Traditions of Aristotelian and Euclidean Mechanics," *Science in Context*, op. cit., pp. 182-183, 211-216, 226-238.

العلماء الإغريق والمسلمين، "مضموما إلى ما سنح [له] الخاطر به وأدى البرهان بالتحليل عليه" (ورقة ١٦ظ).

٠٢٠٤ "مجموع في الحيل"

المكون الثاني لمتن الإسفزاري في الميكانيكا هو "مجموع في الحيل"، وهو مخطوط عربي فريد من نوعه يضم مجموعة من النصوص من تصنيف المظفر الإسفزاري، تتضمن تحريره واختصاره(١) لعدد واف من أهم نصوص الميكانيكا إلى حدود عصره، بدءا من كتاب هيرون في الميكانيكا وكتاب فيلون البيزنطي في الآلات الروحانية وكتاب الحيل لبني موسى. كما يقدم نص الإسفزاري صيغة مختصرة لمؤلف بقي مجهولا حتى الآن لأبولونيوس حول البكرات.

يضم المجموع عددا من النصوص العربية تتمحور كلها حول الميكانيكا. ونقدم فيما يلي جردا لمحتوياته انطلاقا من مخطوط مانشستر الذي يتألف من ١٠٠ ورقة تتخللها صور عديدة للآلات، وتضم كل صفحة من صفحاتها (حوالي مائتين) ١٩ سطرا بمسطرة قياسها ١٢٥x١٨٥ ملم، مع العلم أن نفس النصوص توجد في الوثيقة المحفوظة بحيدراباد لكن في ترتيب مخالف أحيانا(٢).

---

(١) حول التحرير والاصلاح كنهجية في تملك النصوص العلمية وإغنائها، أنظر:
M. Abattouy, "La tradition arabe de *Maqāla fī 'l-mīzān* un traité sur la théorie du levier attribué à Euclide," *Ayené-ye Miras (Miror of Heritage)*, op. cit., pp. 68-73; M. Abattouy, "*Iṣlāḥ* comme un mode éditorial d'appropriation: la tradition arabe de *Maqāla fī 'l-mīzān*,"
مجلة كلية الآداب بفاس، العدد ١٣، ٢٠٠٤، صص. ١٥٣-١٩٣.

(٢) وَصَف فهرس المخطوطات العربية المحفوظة بمكتبة جون رايلاندز بمانشستر محتويات المخطوط ٣٥١، غير أن هذا الوصف تعتريه بعض الأخطاء. أنظر:

(١) الأوراق ١-١٦ظ: **"حكايات كتاب فيلون المخانيق في الحيل"**: يختلف تحرير الإسفزاري عن النص العربي المتوفر للترجمة العربية لفيلون كما نشرها كارا دوفو في ١٩٠٢[(١)] ، حيث تصرف الإسفزاري في النص تحريرا واختصارا.

(٢) الورقتان ورقة ١٥ ظ- ورقة ١٦ ظ: نص قصير تحت عنوان **"صورة صندوق الساجي"** وهو تلخيص مقتضب لنص إغريقي معروف بالعربية فقط، يصف آلة الأرغن البوقي المنسوبة إلى مورِسْطُس.

(٢) الأوراق ١٦ظ-٥٠و: تلخيص **"كتاب الحيل"** لبني موسى، تختتمه الجملة التالية: "صور كتاب الحيل لبني موسى مما لخصه أبو حاتم بن إسماعيل الإسفزاري رحمه الله ومنه التوفيق" (ورقة ٥٠ظ).

(٤) الأوراق ٥١و-٥٨ظ ثم ٦١و-٨٢ظ: مقتطفات من المقالتين الأولى والثانية من كتاب هيرون الاسكندراني في الميكانيكا؛ وردت هذه المقتطفات تحت عنوان **"معاني كتاب إيرن المخانيق في رفع الأشياء الثقيلة بالقوة اليسيرة"**. هنا أيضا، نلاحظ التباين في العبارة مع النص "الرسمي" كما تقدمه الترجمة التي أنجزها قسطا بن لوقا في القرن التاسع الميلادي ببغداد[(٢)].

John Rylands Library. *Catalogue of the Arabic manuscripts in the John Rylands Library, Manchester.* By A. Mingana. Manchester: The Manchester University Press [etc.], 1934, pp. 552-560.

(١) *Le livre des appareils pneumatiques et des machines hydrauliques par Philon de Byzance.* Edité d'après les versions arabes d'Oxford et de Constantinople et traduit en français par le baron Carra de Vaux. Paris: Imprimerie nationale/Klincksieck, 1902.

(٢) نشرت هذه الترجمة مرتان مصحوبة على التوالي بترجمة فرنسية وألمانية:

Héron d'Alexandrie, *Les Mécaniques ou l'élévateur des corps lourds.* Texte arabe de Qusta Ibn Luqa établi et traduit par B. Carra de Vaux. Paris: Imprimerie Nationale,

(٥) أوراق ٥٩و–٦٠ظ: نص لأبولونيوس حول البكرات، يبدأ بالبسملة وينتهي بالجملة "تم ما وُجِد من كتاب أبلونيوس في البكرة"؛ يتضمن أشكالا هندسية.

(٦) ورقة ٨٢ظ–٨٣و: نص قصير بالفارسية حول عجلة الماء، مع صورة لها على ورقة ٨٣و.

(٧) ورقة ٨٣ظ: نص قصير يبدأ هكذا: "هذه صورة آلة إذا عُمِلت على تخت تتحرك من ذاتها"، وينتهي بالجملة "على ما هو مذكور ومبرهن عليه في مراكز الأثقال من علم الهندسة والله أعلم" (لكن الصورة التي أُشيرَ إليها غائبة).

(٨) ورقة ٨٤و: نص قصير حول آلة مائية ينتهي بالجملة "ورجع إلى حوض ثلث والحمد لله رب العالمين".

(٩) ورقة ٨٤ظ و٨٦–٨٩: نص قصير بعنوان "هذه رسالة الخازني في اتخاذ كرة تدور بذاتها بحركة مساوية لحركة الفلك"، يختصر رسالة للخازني تحمل هذا العنوان[1].

(١٠) أوراق ٩٢و–١٠٠ظ: اختصار الإسفزاري وتحريره لكتاب الحيل لبني موسى، ويتألف من:

- صور آلات كتاب الحيل لبني موسى (أوراق ٩٢و–٩٣ظ)؛
- نص التحرير والاختصار (أوراق ٩٤ظ–١٠٠ظ).

1894); Heron von Alexandria, *Heronis Alexandrini Opera quae supersunt.* 5 vols. Vol. 2: *Mechanica et catoprica.* Edidit L. Nix et W. Schmidt. Leipzig, 1900.

(١) أنظر دراسة حول هذه الرسالة في:
Richard P. Lorch, "Al-Khazini's Sphere that Rotates by Itself," *Journal for the History of Arabic Science*, vol. 4 (1980): pp. 287-329.

يحدد الإسفزاري غرضه من تأليف هذا الكتاب الذي جمع فيه "كتب القدماء المصنفة في أنواع الحيل ومن أتى بعدهم" ويخص بالذكر كتاب فيلون المعروف بـ"**كتاب الآلات الروحانية**" (*Pneumatics*) وكتاب إيرن "في أنواع الحيل التي بها ترتفع الأشياء الثقيلة بالقوة اليسيرة"، ونص أبلونيوس "في أنواع البكرات النافعة في حركات الدواليب والأرحية وآلات العصارين". كما يحدد أنه أضاف إلى هذا الرصيد من أعمال الميكانيكيين القدامى "التدابير التي تتهيأ بها الحركة الدورية وارتفاع المياه من الآبار من غير اشتغال حيوان يوكل بها ويسلط عليها"، وهو يعني بذلك الآلات التي تشتغل بقوة دفع الماء والضغط، بما في ذلك المضخات (pumps)(١). ويبين أيضا أنه خصص حيزا معتبرا لأحد أهم المؤلفات الميكانيكية العربية الأولى، ويعني به "حكايات صور الحيل التي عملها الإخوان الذين هم محمد وأحمد والحسن بنو موسى بن شاكر المنجم رحمه الله"، وذلك سعيا إلى تخليص الكتاب من الشوائب التي لحقت به "من جهة تقصير الناسخين في تصوير أشكالها والتصحيفات الواقعة في الحروف الدالة على مقصودهم".

يحدد صدر الرسالة موضوع الكتاب وغرض الإسفزاري من تأليفه: فهو يرمي إلى جمع مادة استقاها من مصادر متعددة بغرض تسهيل الإطلاع عليها وتيسير الإلمام بها، كما يسعى في نفس الوقت إلى تخليصها من مواطن الضعف والزلل التي طرأت عليها بفعل عوادي الزمن وتوالي النسخ.

ولا تخفى أهمية هذه المقاربة بالنسبة للمؤرخ من أجل الاطلاع على الظروف التي تقرأ فيها النصوص العلمية في بيئة معينة وردود الأفعال التي تثيرها لدى القراء عندما

---

(١) هذا القسم المتعلق بآلات رفع الماء لا يوجد ضمن محتويات مجموع في الحيل كما نعرفه من خلال المخطوطات المتوفرة. ربما لم يكمل الإسفزاري مشروعه فلم يدرج هذه الفئة من الآلات ضمن مختصراته.

يطالها التصحيف والتقصير. من ناحية أخرى، يوفر نص الإسفزاري مصدرا إضافيا يغني التقليد النصي للمؤلفات الميكانيكية المذكورة، ويفيد في التعرف على محتويات كتاب أبلونيوس في البكرات الذي اعتبر ضائعا إلى حد اليوم.

كل هذه النصوص التي جمعها الإسفزاري واختصرها تنتمي إلى التقليد الميكانيكي وتتضمن كل المادة في هذا الباب إلى حدود عصر الإسفزاري. ومن هنا تأتي دلالتها العميقة: جمع المادة واختصارها وترتيبها، سواء لأغراض الاستعمال الشخصي أو لفائدة المتعلمين أيضا. وإذا قارنا المقاطع التي أوردها الإسفزاري من المؤلفات المذكورة مع الفقرات الواردة في المؤلفات الأصلية، يتبين أنه قد أعاد صياغتها وأصلح عبارتها بالصيغة التي ارتآها مناسبة لغرضه من اختصارها. وقد شملت تعديلاته النصوص وصُور الآلات، حيث أدمج في تحريره الآلات التي ورد وصفها عند مؤلفي الأعمال الأصلية مستقلة الواحدة عن الأخرى، وركّب بين الآلات وأغفل عددا منها حسب ما يقتضيه منطق الاختصار والتحرير.

يندرج مجهود الإسفزاري في سياق منحى معروف عند العلماء المسلمين، حيث تناول عدد منهم بالتحرير والاختصار المؤلفات العلمية لسابقيهم. وقد اشتهرت في هذا المجال مجهودات علماء كبار مثل ثابت بن قرة (ت. ٩٠١م) ونصير الدين الطوسي (توفي ١٢٧٤م)، اللذين أعادا صياغة نصوص رياضية وفلكية كبرى، وعرفت تحاريرهم رواجا كبيرا كما يدل على ذلك العدد المرتفع لنسخها المخطوطة المتوفرة اليوم. غير أن مبادرة الإسفزاري هي الوحيدة في علمنا التي سلكت هذا المنحى في ميدان الميكانيكا.

وتجدر الإشارة إلى أن الأصل الإغريقي لكتابي هيرون (القرن الأول الميلادي) وفيلون البيزنطي (النصف الثاني من القرن الثاني الميلادي) قد ضاع ولا يعرف الكتابان اليوم إلا في ترجمتهما العربية، ويمثل تحرير الإسفزاري لهذين الكتابين الأثر الوحيد المتوفر حاليا في متن الميكانيكا العربية الذي يفيد بأن الوسط العلمي الإسلامي لم يكتف بترجمة الأعمال الميكانيكية الإغريقية بل تناولها أيضا بالدرس والتعليق، مثلما فعل العلماء المسلمون في الرياضيات والفلك وغيرها من العلوم والمعارف، وفي نفس السياق لا نتوفر حتى الآن على أي نص آخر تناول كتاب بني موسى في الحيل بالاختصار وإعادة الصياغة.

وأخيرا، يوفر لنا المجموع الذي وضعه الإسفزاري الفرصة الوحيدة للتعرف على محتويات رسالة أبولونيوس في البكرات، التي ورد ذكرها في مصادر إغريقية قديمة (لدى برقلس Proclus وببس Pappus) لكن لم يُعثر على محتوياتها ضمن التراث الإغريقي المخطوط. وبفضل إدراج الإسفزاري لها ضمن مختصراته يمكننا التعرف على مجمل محتويات هذه الوثيقة الفريدة من تراث الرياضي الإسكندراني الكبير (توفي حوالي ١٩٠ ق م)، صاحب هندسة المخروطات الذائعة الصيت[١].

---

(١) ما زال ميدان الميكانيكا العربية يحفل بالجديد فيما يتعلق باكتشاف نصوص جديدة تساعدنا على فهم مكوناته ويغني معارفنا التاريخية بمكنوناته. أنظر دراستنا حول اكتشاف نص جديد لم يعرف من قبل حول نظرية الآلات البسيطة لسنان بن ثابت (توفي ٣٣١هـ/٩٤٣م)، أحد أبناء العالم الشهير ثابت بن قرة:
"A New Arabic Text of Mechanics: Sinān ibn Thābit on the Theory of Simple Machines," *Studies on the History of Sciences From Antiquity to the XVIIth Century*, edited by Jafar Aghayani-Chavoshi, Tehran: Miras-e Maktoob, 2011, pp. 19-38. (published online at http://muslimheritage.com/topics/default.cfm?ArticleID=1367 (7 February 2012).

تعقبات المحققين في العناوين

عزيز الخطيب[1]

إنّ مخطوطات الكتب جزء لا يتجزّأ من تراث الأمة، ووثيقة حيّة شاهدة على وجودها الحضاريّ وتطورها العلمي، لذلك كان خليقا بالأمم السهر على حفظها وصيانتها، والذود المستمر عنها وعما تحمله من كنوز مثمرة.

ومن مظاهر ذَوْد الأمة الإسلامية عما تحمله مخطوطاتها أن تعمل على نشر نصوصها نشرا يليق بمكانتها؛ يعتمد المنهج العلميّ الذي سطّره علماؤنا في قديم العصور وحديثها، فقد مارس الأقدمون والمحدِّثون منهم على الخصوص عددا من مسائل التحقيق بمفهومه عند علماء هذا العصر كالمقابلة بين النسخ وإصلاح الخطإ وعلاج السقط والزيادة...

وما فتئ المعاصرون يضعون الأسس النظرية لعلم التحقيق لإخراج التراث من رفوف الأَرَضَة وصناديق النسيان إلى رفوف المكتبات ورواج القراءة.

وفي سبيل ذلك، وضع محمد عبد السلام هارون أصولا ينبني عليها تحقيق المخطوطات، وهي تتوزع على أربعة:

---

(١) مؤسسة دار الحديث الحسنية للدراسات الإسلامية العليا ـ الرباط.

تحقيق عنوانِ الكتاب، وتحقيق اسم المؤلف، وتحقيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه، وتحقيق متن الكتاب حتى يظهر بقدر الإمكان مقاربا لنص مؤلفه[١].

ولا شك أن هذه الأصول التي ذكرها - رحمه الله تعالى- كانت منطلق كلّ عمل علميّ في العصر الحديث يهدف إلى تحويل الكتاب المخطوط إلى مطبوع بصورة تقرّبه إلى ما أراده مؤلفه.

وقد قطع المحققون أشواطا عظيمة الأثر، جليلة القدر في العناية بمتن الكتاب خاصة، لغزارة مادة المتن وما ينطوي عليه من نصوص أخرى غير نصوص المؤلف، ومن شيوخ وأعلام وغير ذلك مما يتطلبه التوثيق والإضاءة.

ولم يكن نصيب باقي الأصول على قدر تلك العناية وذلك الاهتمام، ومن بينها العنوان[٢]، الذي يشكل اليوم في الدراسات الحديثة مجالا خصبا للنظر لدى الباحثين.

---

(١) **تحقيق النصوص ونشرها**، ص: ٤٢.

(٢) تكتفي بعض الدراسات المعنية بالمخطوطات بتخصيص مبحث صغير ينّظر في العنوان وما يتوجب على المحقق فعله إزاءه، ولم أجد ممن عني بدراسة مستقلة للعنوان سواء في مقالات أو كتب إلا قلة قلية، فمن الكتب هناك **(العنوان الصحيح للكتاب...)** لحاتم عارف العوني، طبعة دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ط/١ (١٤١٩هـ)، ومن المقالات: **(توثيق عنوان المخطوط وتحقيق اسم مؤلفه)** لهلال ناجي، **مجلة المورد**، مج/٢١، ع/١، (ص: ٤١ - ٤٩). وأعيد نشره ضمن كتابه **(محاضرات في تحقيق النصوص)**، ط/١ دار الغرب الإسلامي (١٩٩٤م)، و**(توثيق عنوان المخطوط: أهميته، مشكلاته، ضوابطه)** لمصطفى الزكاف، بحث مقدم إلى الندوة الدولية في موضوع: **تحقيق التراث المخطوط= =والبحث العلمي الأكاديمي**، مؤسسة البحوث والدراسات العلمية (مبدع) - فاس: ٢١-٢٢ يونيو ٢٠١١م، (في طريقه إلى النشر إن شاء الله).

غير أن العديد من عناوين بعض الكتب، خاصة المطبوعة منها، تعاني أوضاعا تسيء إلى المؤلَّف وصاحبه، والقارئ وتراثه، بفعل عوامل طبيعية مرتبطة بظروف وضع المخطوط ومكان حفظه، أو تجارية ونفسية مرتبطة ببعض النساخ والمحققين، حيث يدفعهم الطمع المادي أو الحقد أو الجهل إلى التزوير وارتكاب الخطإ.

ولكنّ بعض مَن أحسنوا منهم الحسنى حاولوا التدقيق والصبر في توثيق العنوان توثيقا صادقا كما أراده صاحبه عنوانا لكتابه، فكشفوا أخطاء آخرين في ذلك، فأخذوا يتعقّبونها ما وسعه مبلغ معرفتهم وتمحيصهم وأمانتهم وغيرتهم وصبرهم على كشف الحقيقة، فطفقوا يكتبون وينبّهون، ويعيدون التحقيق من جديد ويحتسبون ما تنطوي عليه نواياهم عند الله أجرا لأُخراهم.

فإذا كان «الكتاب المحقَّق في الاصطلاح المعاصر هو الذي صحّ عنوانه واسم مؤلفه ونسبة الكتاب إليه وكان متنه أقرب ما يكون إلى الصورة التي تركها مؤلفه»[1]، فإنّ هذا البحث يتناول فقط (العنوان) عند المحققين في بعديه: الصحة والخطإ وما تعقّب به اللاحق السابق، وما يترتب عنه من كشف لمسالكهم في ذلك، واستنباط للقواعد وتثبيتها حيث عطاء واقع التجربة وميدانِ التطبيق.

ثم لا يخلو النظر في تلك التعقبات، ووجود اختلالات في بعض عناوين الكتب المطبوعة من أهمية لدى الباحث الجاد ليكون على بيّنة من أمره وعلى متابعة نقدية يختار من خلالها ما يقتني، ويعتمد ما يناسب من ذلك المختار ليقتبس منه ما يصحح نظره إلى التراث.

وهكذا أمكن انتظام الكلام على هذا البحث في أربعة أمور:

---

(١) تحقيق النصوص ونشرها، ص:٤٢.

أولًا: معنى (العنوان) و(التعقب)

ثانيًا: الخطأ في العنوان وأسبابه:

ثالثًا: مسالك المحققين في تعقب الخطإ.

رابعًا: ضوابط المحققين في توثيق العنوان.

أولًا: معنى :(العنوان) و (التعقب):

والقصدُ تحديد معنى العنوانِ وأهميتِه بالنسبة إلى المتن، وقيمتِه في ميدان التحقيق. ثم تحديد معنى التعقّبِ والمقصود بالتعقبات، وأهميتها بالنسبة إلى القواعد وتفعيلها عند التطبيق، وقيمتِها في ميدان التحقيق والتوثيق والاقتباس...

*** معنى العنوان:**

يقول الخليل: «وعنوانُ الكتاب مشتق من المعنى»(١)، ويقول ابن منظور: «وعَنَيْتُ عُنُوّاً وعَناءً: صرتُ أسيراً. وأَعْنَيْته: أَسَرْتُه»، «وعَنَوْتُ الشيءَ: أبديتُه. وعَنَوْتُ به، وعَنْوتُه: أخرجتُه وأظهرتُه»، «وعنوانُ الكتاب: مشتق فيما ذكروا من المعنى»، «قال ابن سيده: العُنوان والعِنوان سِمةُ الكتاب...وعَنْونَه: وسَمهُ بالعنوان»(٢).

---

(١) كتاب العين، ٢/٢٥٣، (عنو)، ونقل عنه هذا ابن فارس في مقاييس اللغة، ٤/١٤٩، (عنى).

(٢) اللسان، (عنا)، ٦/٤٨٨ وما بعدها.

فلفظ العنوان مشتق من المعنى، يعني أن العنوان يحيل على مادة الكتاب ويفسّر مضمونه؛ «لأن عُنوان الكتاب دليلٌ على مكتوب في طَيِّه»[١]، فهو سمته ومعناه ومقصده، وسمة الشيء قيمته، لذلك كانت قيمة الكتاب تبرز أول ما تبرز في عنوانه الذي يأخذ حيّزاً مكانيا عالياً في الواجهة، ويكتب بخط كبير واضح مزين، والناظر المهتمّ لا يرى عنواناً لكتاب ما إلا وهو في موقع الصدارة والسمو والإبراز من هذه المادة، «قيل لأعرابي: ما هذا السِّمَنُ قال: عُنوانُ نِعمة الله»[٢]، وكذلك الكتاب يعرف من عنوانه، وهو أسير لديه.

وقيمة الأشياء أشدّ تمكّنا وأكثر ثباتًا، ومن ثمّ كان العنوان إلى الاسم أقرب منه إلى الفعل، وهو بالاسم أولى لدلالته على الثبات، وقد نقل الرازي عن عبد القاهر: «أن دلالة صيغة الاسم على التمام والكمال أقوى من دلالة صيغة الفعل عليهما»[٣].

فإذا نظرنا إلى العنوان في مجال التحقيق نرى قيمته تزداد وأهميته تكبر وخطورته تشتد؛ لارتباطه بظروف التوثيق، ومتطلبات كشف صحته وصحة نسبته ومناسبته لمضمون النص وطبيعة خطه الذي كتب به وتقلباته بين يدي النساخ والكتبيين... وهو أول ما تلقاه العينُ ويثقفُه الضمير، فيُعرَف ما في الكتاب من خلاله، حتى تجد المحققِين ينسبون الصفحة الأولى للمخطوط إلى العنوان؛ فيقولون صفحة العنوان، أو ورقة العنوان (الظَّهْرية)؛ لأنها توجد عادة في مكان ظاهر، مما يُعرّضها في غالب الأحيان للتّلف ثم إحلال أخرى محلها

---

(١) شرح الفصيح للزمخشري، ١/٢٩٣.

(٢) شرح الفصيح للزمخشري، ١/٢٩٣.

(٣) مفاتيح الغيب: ٢٧/ ٨٣.

«لذلك يجب أن نُولي عناية خاصة لهذه الصفحة عند دراسة مخطوط به صفحةُ عنوان، وأن نتذكّر أن الإشارات الموجودة عليها ابتداء من عنوان الكتاب يمكن أن تكون مغلوطة أو مزوّرة»[١].

ثم أضف إلى هذه الأهمية للعنوان، أهمية أخرى كونه أصبح أمانة ينبئ أهل العصر (القراء) ومن يليهم عما يجول في ضمير مؤلفه، بله ضمير عصره ومصره، فكيف لا تؤدّى الأمانة على حالها المرادة لها؟

* معنى التعقبات والمقصود بها:

في كتاب العين: «والتّعقيبُ انصرافُك راجعا من أمر أردتَه أو وجْهٍ. والمُعَقِّبُ: الذي يتتبّعُ عَقِبَ إنسان في طلب حقٍّ أو نحوه»[٢]، وقال أبو عبيد: «وتعَقَّبته: إذا أخذته بذنب كان منه»[٣]، وقال ابن فارس: «العين والقاف والباء أصلان صحيحان: أحدُهما يدلّ على تأخير شيء وإتيانه بعد غيره. والأصل الآخر يدلُّ على ارتفاع وشدّة وصُعوبة»[٤].

وفي اللسان: «تعقّبتُ الخبرَ إذا سألتَ غير مَن كنت سألته أول مرة»[٥]، وفيه أيضا: «وتعقّبَ الخبرَ: تتبّعَه. ويقال: تعقّبتُ الأمرَ إذا تدبّرتُه. والتعقُّب: التدبُّر، والنظر ثانية»[٦].

---

(١) المدخل إلى علم الكتاب المخطوط بالحرف العربي، ص: ٤٦٠.
(٢) كتاب العين، ١/١٧٨، (عقب).
(٣) الغريب المصنف، ٢/٥٢٧، (باب العقب).
(٤) مقاييس اللغة، ٤/٧٧، (عقب).
(٥) اللسان، ٦/٣٤٨ (عقب).
(٦) اللسان، ٦/٣٤٩ (عقب).

فيكون التعقب بمعنى: الرجوع في طلب حقٍّ أو شيء، والأخذ بالذنب، وإتيان المؤخَّر بعد المقدّم، والارتفاع والصعوبة، والتتبّع، والتّدبّر وتكرار النّظر. وهذه كلها معان يفيدها معنى التعقب المراد به هنا عند المحققين، فهم يرجعون إلى عناوين الكتب مرة أخرى مخطوطة ومطبوعة ويتتبعونها، ويتدبّرون صحتها وصدقها وفي ذلك ما فيه من الصعوبة والمشقة.

ثم هناك قصدٌ آخر من التعقّب خاص، هو تتبع الهفوات وتقصّي الحقائق العلمية النبيلة التي تخدم مجال البحث وترفع قيمته، وتُنبِّه الطلاب والباحثين والناشرين الملتزمين بالأمانة على أن يحذروا صنفاً من النشرات الساقطة المظللة، إلاّ مَن أصلح وحسُنت نيته فالله به عليم.

ثانيًا: الخطأ في العنوان وأسبابه:

أتحدث هنا عن الأخطاء الواردة في بعض عناوين الكتب، وأسباب الوقوع فيها؛ سواء منها العناوين الخطّيَّة أو العناوين المطبوعة، وحين أصف عملا ما في العنوان بالخطإ فإن ذلك على سبيل العموم؛ لأن هناك من المشكلات المعترضة للمحقق في العنوان ما لا سبيل له إلى تجاوزها إلا من أحبّ البحث في المخطوطات، وأُوتي صبرا عظيما، ومكانة علمية رفيعة؛ لأن عنوان المخطوط يتعرّض لهزّات عنيفة تعصف به كُليّا أو جزئيا على مدى سنين طويلة، فقد يكون مفقودا مبتورا، أو غُفلا من اسم المؤلف أو منسوبا لغير مؤلفه، وأحيانا تجتمع جميع هذه المشاكل في مخطوط واحد ووحيد، كما قد يكون منطمسا أو مزيّفا، بينما نجد في المقابل عيوبا في العنوان المطبوع يقع فيها بعض المحققين ترقى لأن توصف بالجريمة.

وأمكننا تقسيم ما اجتمع لدينا من أخطاء في عناوين الكتب قسمين، وذلك بالنظر إلى المراحل التي يُمُرّ بها المخطوط، وبالنظر إلى مَن تقع بيده، وتُفرِد الدراسةُ هنا الحديث عن مرحلتين حاسمتين في إمكانية حدوث أخطاء، هما مرحلة أن يكون العنوان خطيا، ومرحلة أن يصير العنوان مطبوعا؛ فإذا أبعدنا نسخة المؤلف التي كتبها بيده أو التي أملاها، أو التي عُرضت عليه حيث يُستبعد وقوع الخطإ في عناوينها، فإن القسم الأولَ سيتعلق بالعنوان المخطوط الذي بِيَد الناسخ أو الكُتْبِيّ أو ما يدخل في حيِّزِهما، والقسم الثانيَ سيتعلق بالعنوان المطبوع الذي أخرجه المحقّق إلى النور ليضعه بين يديْ القرّاء.

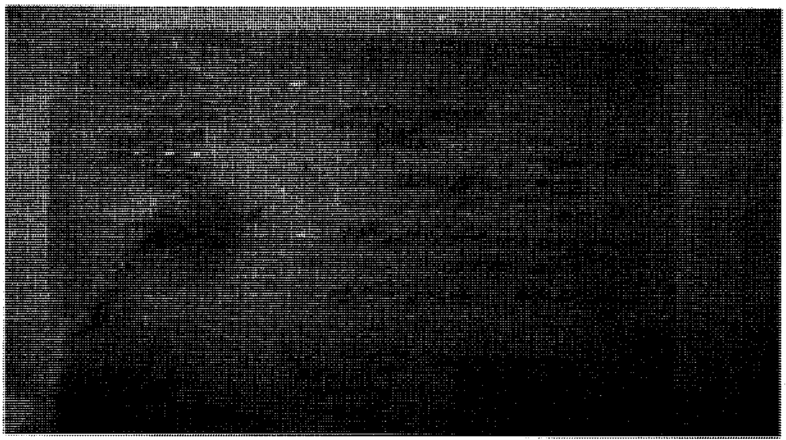
وليس من الضروري أن يُعوّل المحقق على العنوان كما سَطّره مفهرس المخطوطات، بل هو يتعامل مع ما يرد في المخطوط من كلام المؤلف خاصة، ويستعين بما يرد في غيره مما له صلة بذلك من كتب التراجم والفهارس والبرامج والمشيخات والأثبات والطبقات.

كما أنه من الصعوبة إثبات الخطإ هنا للناسخ إثباتا جازماً، فقد يصدر عنه، ولعله هو الغالب، وقد يصدر عن كتبي يتاجر ولا يلتفت إلى الأمانة العلمية، بل قد يكون جاهلا باسم الكتاب فيضع له عنوانا يحسبه مناسبا وهو بعيد، وقد يَثبت إلى مُرمِّم لم يُحسِن استعمالَ أدواته فأخطأ في حق عنوان كتاب ما، ولذلك أكتفي بإسناد الخطإ في العنوان إلى مرحلته الخطية وكفى.

وفيما يلي نعرض أمثلة لكل قسم من هذين القسمين:

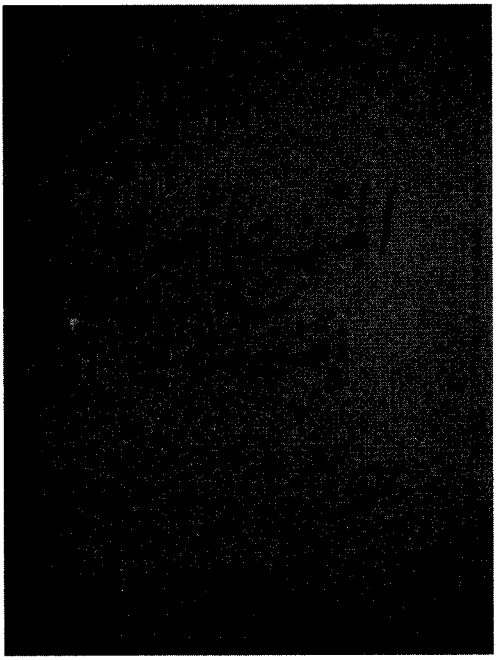
١ - الخطأ في العنوان الخطي:

ومن أمثلة ذلك ما اكتشفه د. علال الغازي حينما لاحظ ذهاب العنوان الأصلي لإحدى نسخ كتاب (**المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع**) للسجلماسي (ق٨هـ) ورمق في الصفحة الأولى اسمَ المؤلِّف والعنوان وقد كُتبا بخط شرقيّ بعد ذهاب العنوان الأصلي المجانس لخط المتن مما تسبب في وقوع خطإ أضل بروكلمان حين أثبت في ملحقه أن كنية المؤلف: أبو القاسم بدل أبو محمد»[1].



---

(١) المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع، ص:٧٦.



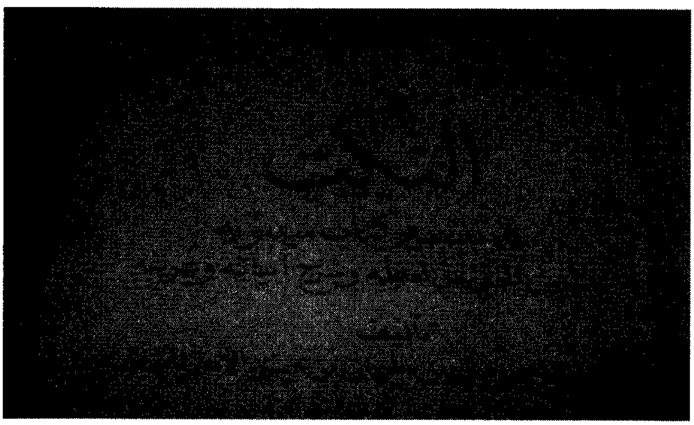
وقد عزا المحقق سبب الوقوع في هذا الخطإ إلى ضعف المستوى العلمي للناسخ.

كما تنبّه د. رشيد بلحبيب، ولاحظ إقحام كلمة (على) في عنوان إحدى نسخ: **(كتاب النكت في تفسير "على" كتاب سيبويه رحمه الله وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه)** للأعلم الشنتمري (ت٤٧٦هـ)، وأن كلمة (على) «تبدو مقحمة في المعنى وزائدة في المخطوط إذ كتبت فوق ورقة استخدمت لإصلاح خرم به»[1] استخداما خاطئا.

(١) النكت في تفسير كتاب سيبويه، ١٣١/١.

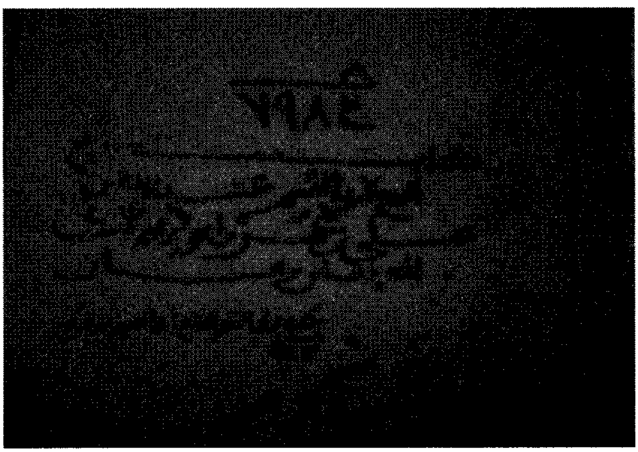


فكان العنوان الصحيح هو: (كتاب النكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه)، وبه طبع.



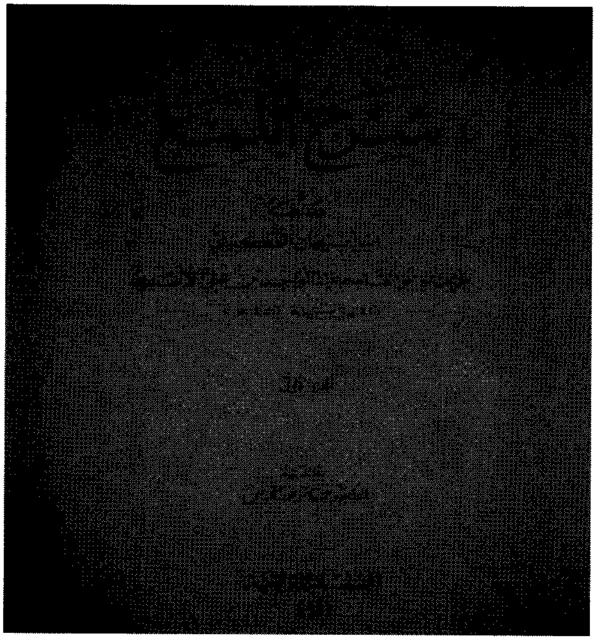
وكما انتبه محقق كتاب (شرح اللمع) للعكبري (ت٤٥٦هـ) د. فائز فارس إلى وجود طمس في عبارة العنوان بسبب إلصاق ورقة للتقوية كما ذهب بقوله: «في رأس صحيفة العنوان ألصق أحدهم ورقة دقيقة رقيقة لتقويتها، فطمست حرفي

الشين والراء من كلمة (شرح)»(١)، فانتقل الخطأ إلى يد المفهرس وتجلى ذلك حينما «سعت المكتبة الخديوية عام ١٣٠٧هـ إلى طبع فهرست لكتبها فظن المفهرسون أن الكتاب هو **(اللمع)**، وهو كذلك في فهارسها المطبوعة حديثا، وقد نقل بروكلمان هذه الصورة الناقصة من عنوان الكتاب»(٢)، ووقف المحقق على العديد من الأخطاء في هذه المخطوطة الوحيدة المعتمدة، مما جعله يُخرج أحدَ المَقْدِسيين ناسخ مخطوطة الكتاب «من دائرة النحويين أو العلماء المشهورين»(٣).



---

(١) شرح اللمع، ١/٩٥.
(٢) شرح اللمع، ١/٩٥.
(٣) شرح اللمع، ١/٩٤.



فمثل هذه الأخطاء تحصر:

زمانا في مرحلةٍ يكون فيها المخطوط بين يدي الناسخ أو يدي مَن يقرُب من دائرته، وتمتد إلى أن يصل المخطوط الحامل لتلك الأخطاء يَدَ المفهرس أو المحقق، فإذا لم يُحتَط مما أضيف إلى تلك العناوين من إصلاح أو غيره فإن ذلك قد يُسهّل نقل الخطإ إلى المفهرس أو إلى المحقق ومنه إلى القارئ.

ومكانا في صفحة العنوان، وما أكثر ما تتعرض له صفحة العنوان من آفات كتساهل النّسَخة في نقل العنوان بأمانة باعتماد الاختصار أو اسم الشهرة، وكالتلف لأنها أكثر عرضة لذلك لمباشرتها العالم الخارجي، فيؤدي ذلك كله إلى إصلاح تلك الواجهة وترميمها أو استحداث واجهة جديدة، وهنا يكون العنوان أكثرَ عرضة للخطإ.

وقد أمكن تمييز تلك الأخطاء وضبطها بمعرفة نوع الخط والمداد ومدى تجانسهما لخط المتن ومداده، أو بملاحظة آثار ككشط أو محو أو إلصاق أو ترميم، أو بمعرفة ضعف المستوى العلمي للناسخ، أو باضطراب في عبارة العنوان كزيادة فيها أو نقصان منها أو خلل في ترتيبها، وقد تجتمع كلّ هذه العلامات أو بعضُها في مخطوط واحد.

ثانيا- الخطأ في العنوان المطبوع:

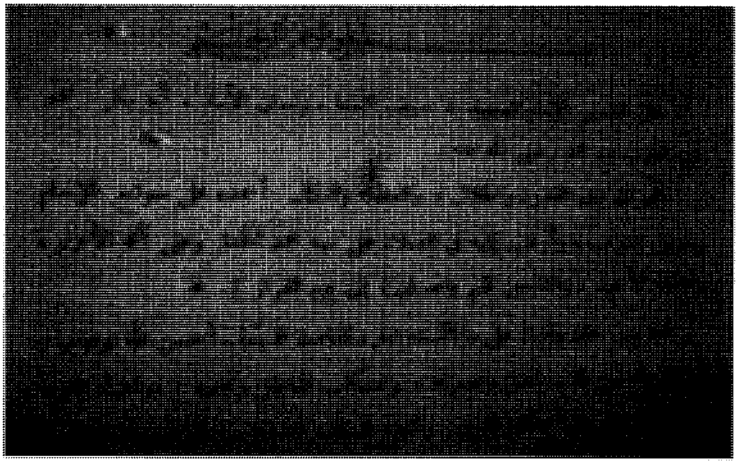
والخطأ فيه يتنوع ويتعدد، ومظاهره وأسبابه تتكاثر وتتشعب، وطلب توثيقه وتصحيحه مناط عمل المحققين المدققين، أما الاقتصار على تعيين بعضه وتفشّيه بين الطلاب والباحثين فهو عمل المتواضع في هذا البحث.

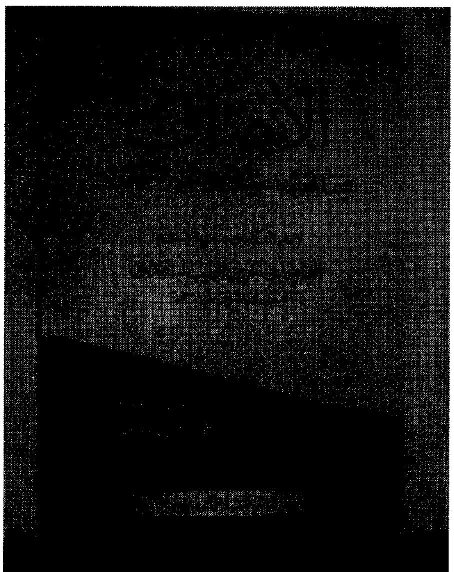
وبعض ما اجتمع لدينا من أنواع الأخطاء في العناوين المطبوعة يرجع سبب الخطإ فيه إلى حصول مشكلات تعترض المحقق أيَّ مُحقِّقٍ، فتُوقعه تلك المشكلات أو بعضها في الخطإ إذا لم ينتبه لها، وبعضها الآخر يرجع سببه إلى التعمّد والخروج عن القوانين العلمية المعمول بها عند المحققين:

أ- أنواع ما يرجع سبب الخطإ فيه إلى حصول مشكلات، ومنه:

- وضع عنوان مكان العنوان الصحيح، ومن أمثلة ذلك عنوان كتاب **(الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به)** للباقلاني، (ت٤٠٣هـ)، والخطأ فيه أنه موضوع عوضا عن العنوان الصحيح الذي هو **(رسالة الحرّة)** للباقلاني نفسه، فقد قطع السيد أحمد صقر بأن «كتاب **(الإنصاف...)** هذا إنما هو في حقيقة الأمر كتاب **(رسالة الحرّة)**؛ وأنّ ذلك الاسم الذي طبع به، اسم دخيل

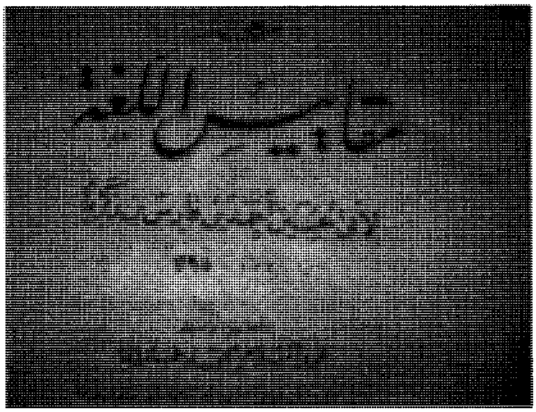
عليه، قد وُضع على نسخته المخطوطة بدار الكتب المصرية»[1]، وكان اسم عنوان الكتاب مسجل عند المؤلف في مقدمة الكتاب، فلم ينسبه المحقق إلى ذلك.

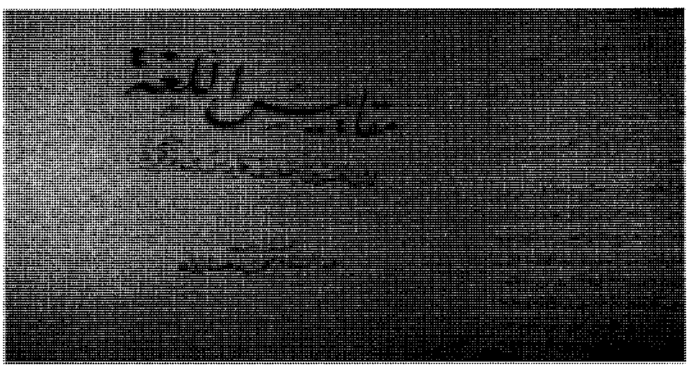




(١) إعجاز القرآن، ص: ٤٥.

- الزيادةُ في عبارة العنوان الصحيح أو النقصانُ منها، فمثال الزيادة: إقحام كلمة (معجم) وزيادتها في (**مقاييس اللغة**) لابن فارس(ت ٣٩٥هـ)، حيث ورد على غلافه مطبوعا (**معجم مقاييس اللغة**)، مع أنّ الصحيح في اسمه (**مقاييس اللغة**) بحذف كلمة (معجم)، ومع أنّ المحقق نفسَه أثبته صحيحا في مقدمة تحقيقه[1]، فلعل الزيادة من عمل المطبعة والله أعلم.

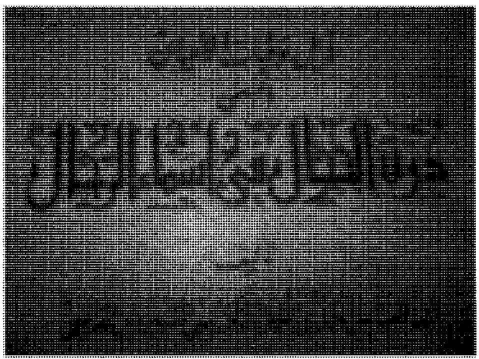


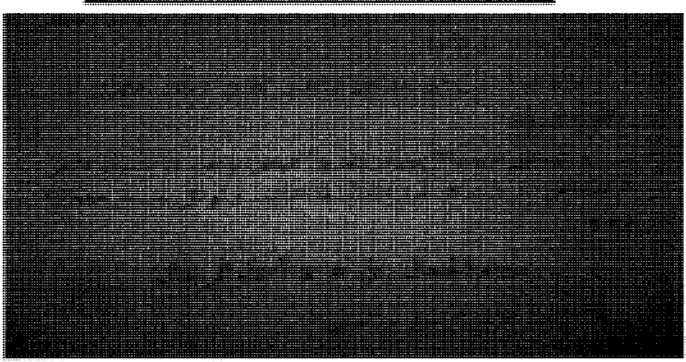


---

(١) **مقاييس اللغة**، ١/ ٤٩.

- ومثال الحذف: حذف كلمة (غُرّة) من عنوان كتاب (**دُرّة الحجال في أسماء الرجال**) لابن القاضي (ت١٠٢٥هـ) مع أن المؤلف سمّى كتابه في مقدمته، فقال: «وسمّيتُه: دُرّة الحجال، في غُرّة أسماء الرجال»[1]، ومع ذلك لم يذكر المحقق سبب ذلك الحذف، ولم يتحدث عن كيفية توثيقه للاسم الذي يمكن أن تحمله النسختان الأصليتان المعتمدتان عنده، ولا حين وصْفِه لهما، ولا ضِمن مسرده لمؤلفات ابن القاضي كي نعرف سبب الإسقاط أو وجه الاختيار[2]، ولعل عدم الانتباه إلى التسمية في المقدمة و التسرع كانا وراء ارتكاب الخطإ والله أعلم.


درة الحجال في أسماء الرجال

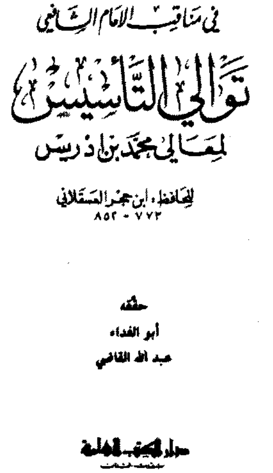


---

(١) **درة الحجال**، ١/٥.

(٢) **درة الحجال**، ١/٢١ و٢٧.

- التحريف والتصحيف، ومثال ذلك وقوع تحريف في عنوان أحد كتب ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ) وهو: (توالي التأسيس لمعالي ابن إدريس)، وطُبع بهذا التحريف.


في مناقب الإمام الشافعي
توالي التأسيس
لمعالي محمد بن إدريس
للحافظ ابن حجر العسقلاني
٧٧٣ - ٨٥٢
حققه
أبو الفداء
عبد الله القاضي
دار الكتب العلمية

والصواب أن اسمه هو: (توالي التأنيس بمعالي ابن إدريس)، ومن الممكن أن يقع في مثل هذا التحريف أيّ ممن يتعاطى التحقيق، وقد وقع فيه القدماء حتى ألفوا فيه كتبا معروفة، ولذلك جعلته من جملة ما يستشكل في العنوان، وإلا فالمحقق الذي اقتصر في تحقيقه على نسختين فقط، وكانت نسخة أخرى موجودة تحمل العنوان الصحيح، عثر عليها د. موفق عبدالقادر كما سيأتي قريبا، قد تصرف في المنهج الذي ارتضاه المؤلف لكتابه لأسباب واهية، قال: «وأنبه هنا أن الكتاب قد وضعه مصنفه على بابين جعل الباب الأول لمرويات الإمام وجعل الثاني لمناقب الإمام لكني وجدت الباب الأول مكتضّاً بالأسانيد متلاطم الأمواج قد يسأم

شباب اليوم من قراءته مما يصرفهم عن مواصلة القراءة إلى الباب الثاني حيث مناقب الإمام، ولما كان مقصد تصنيف الكتاب هو بيان مناقب الإمام فقد رأيت تقديم الباب الثاني على الأول وأظنني قد أصبت في ذلك»[١].

فما كان لهذا الرجل أن يتصرف هذا التصرف غير العلمي، ولا أن يبرر به تبريره الفاسد؛ فمن معاني التحقيق التحقّق من نقل النص (الوثيقة) نقلا أمينا يُحافَظ فيه على أفكار المؤلف ومنهجه في نقلها، ومصطلحاته وأسلوبه، بله يُحافظ على أخطائه أيضا، أو ما يُحسب خطأ.

وأي منطق لكلامه هذا: «... مكتظّاً بالأسانيد متلاطم الأمواج قد يسأم شباب اليوم من قراءته مما يصرفهم عن مواصلة القراءة إلى الباب الثاني»، فالأفضل له أن يؤلف عن هذا الكتاب دراسة لشباب اليوم بأسلوبه الحديث الذي لا يُسأم منه، ويترك أسلوب ابن حجر لمن يريد أن يتعرف على محمد بن إدريس من خلال رؤية ابن حجر له، ورؤية عصره، وبأسلوبه ومنهجه وفهمه.

وقد أرجع د. موفق عبد القادر أسباب صحة العنوان **(توالي التأنيس بمعالي ابن إدريس)** إلى أنه هو العنوان الذي تحمله نسخة الحرم المكي وهي «النسخة القديمة وفي غاية الأهميّة»[٢]، وأن ناسخها هو (عبد العزيز بن عمر المعروف بابن فهد) تلميذُ

---

(١) ينظر قوله في ص:٢٤.

(٢) توثيق النصوص وضبطها عند المحدثين، ص:١٠٩.

محمد بن عبدالرحمن السخاوي (ت٩٠٢هـ) تلميذِ ابن حجر «إمامٌ معروف بجودة الخطّ وحُسنه وإتقانه»[١].

فقد وصف المحقق النسخة بالقديمة؛ لأنها هي التي تكون بخط المؤلف أو عليها خطه أو قُرأت عليه، أو قُوبلت على نسخ أصلية وراجعها بعض العلماء، كما ثبت عند عبد القادر البغدادي (١٠٩٣هـ) حين اعتمد في ضبط كلمة من بيت شعر على «نسخ صحيحة مقروءة، وعليها خطوط العلماء»[٢].

كما وصفها بذات الأهمية لأن ناسخها قريب العهد بالمؤلف زمانا واتصال سند (شيخُ شيخِه)، كما أنه حسَن الخط جيده.

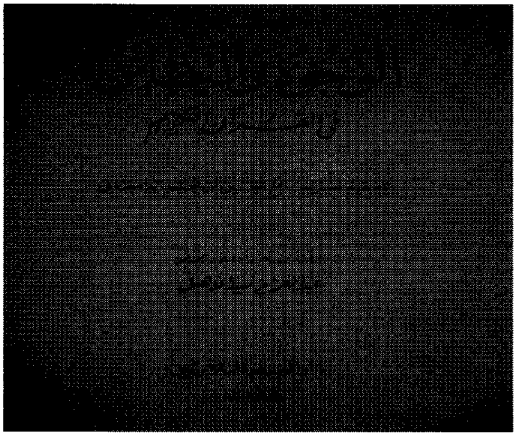
ب- أنواع ما يرجع سبب الخطإ فيه إلى التعمّد والخروج عن الأصول العلمية المعمول بها، ومنه:

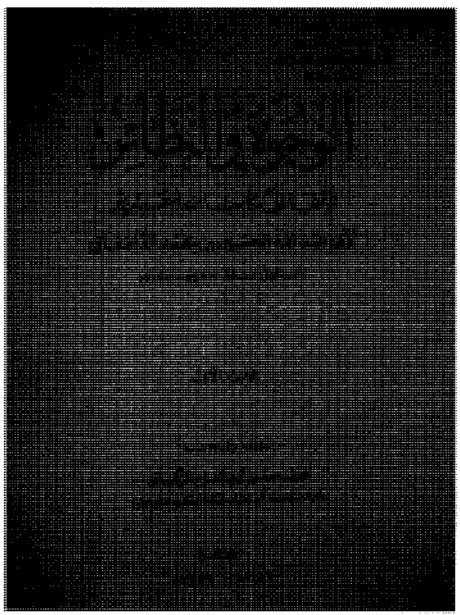
- ما وقع مثلا لعنوان: (الوجوه والنظائر لألفاظ كتاب الله العزيز) للدّامَغاني (ت٤٧٨هـ) فقد صدر بعنوان خطإ، هو: (قاموس القرآن أو إصلاح الوجوه والنظائر في القرآن الكريم)،

---

(١) **توثيق النصوص وضبطها عند المحدثين**، ص:١١٠، وفيه حجج واضحة على صحة عنوان الكتاب وأن ما وقع فيه هو مجرد تحريف، وهناك أمثلة أخرى تنظر في: العنوان الصحيح للكتاب، ص:٨٢ و٨٣ و٩٢ و٩٨.

(٢) **خزانة الأدب**، ١٤٣/٥.





حيث تعمّد المحقق سلوك سبيلٍ غيرِ سبيلِ المحقّقين بدعوى باطلة، كما يقول د. محمد حسن الزفيتي: «وعلى الغلاف جاءت العبارة الآتية: حقّقه ورتّبه وأكمله

وأصلَحه عبدالعزيز سيد الأهل»[١]، ويقول أيضا: وفي هذه النشرة «إضافات ليست من أصل الكتاب، وفيها تغيير لترتيب المؤلف... فضلا عن الوهم في نسبته، وهي بعدُ نشرةٌ ساقطة لا يُعتدُّ بها»[٢].

- وما وقع لعنوان: **(البرهان في متشابِه القرآن لما فيه من الحجّة والبيان)** للكرماني (ت٥٠٥هـ)، فقد نُشر ثلاثَ مرات بعناوين مختلفة، منها نشرة (دار الكتب العلمية) أضاف إلى عنوانها د. أحمد عطا كلمة «توجيه»، وقد نبّه على ذلك د. حاتم صالح الضامن فقال: «نشره نشرة رديّة عبدالقادر أحمد عطا ثلاث مرات: اسمه في المرة الأولى: **(أسرار التكرار في القرآن)**، وبيّن الناشر أنه مال إلى هذا الاسم لسهولته، وترك العنوان الذي وضعه مؤلفه لجهل الناس بمعنى المتشابه وكانت هذه الطبعة في تونس. ثم عاد فنشر الكتاب ثانية على عِلاّته بعنوان: **(البرهان في توجيه متشابِه القرآن لما فيه من الحجّة والبيان)** فأضاف إلى عنوان المؤلِّف كلمة (توجيهِ)، وكانت هذه الطبعة في بيروت. ونشره ثالثة في مصر وعلى غلافها: **(أسرار التّكرار في القرآن المسمّى: البرهان في توجيه متشابِه القرآن لما فيه من الحجّة والبيان)**، وهذه تجارة لا علم، وهذا الناشر المُدلِّس نفسُه نشر كتباً أخرى على هذه الشاكلة، سامحه الله تعالى فقد أساء إلى العلم وأهله»[٣].

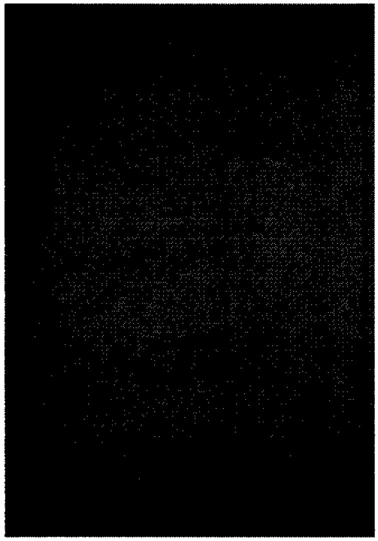
(ليس معي الآن صورة للنشرة الأولى: "**أسرار التكرار في القرآن**")

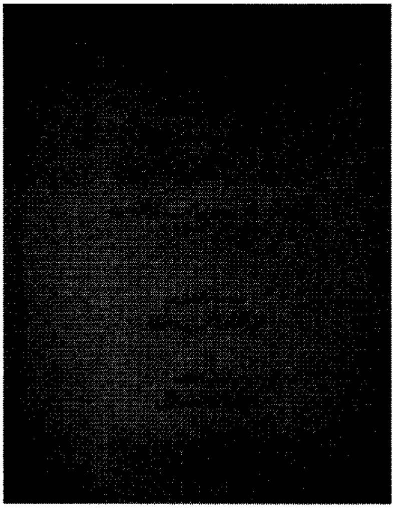
---

(١) الوجوه والنظائر لألفاظ كتاب الله العزيز، ١/ ٢٤.

(٢) المنهج الأمثل في تحقيق المخطوطات، ص: ١٦.

(٣) المنهج الأمثل في تحقيق المخطوطات، ص: ١٧.





- ومن هذه الكتب الأخرى نَشْرُه كتابَ السيوطي: **(تناسق الدرر في تناسب السور)** باسم آخر اختلقه وهو: **(أسرار ترتيب القرآن)**، مسوغا فعله هذا كما ورد عند د. مصطفى الزكاف، بقوله: «غيّرنا عنوان الكتاب بما يتناسب مع العصر، وبعدا عن الأسجاع المألوفة في عصر المؤلف»(١).

وطرق التدليس كثيرة لا حصر لها، تصل في بعض الأحيان حدَّ وضع عنوان لفصل أو فصول منتزعة من كتاب لها، والإيهام بأنها كتب مستقلة تنشر لأول مرة، وهو ما حصل مثلا لكتاب ابن القيم: **(مدارج السالكين)** الذي استلّت منه فصول وُضع لها عنوان: **(كتاب التوبة)** وطبع بهذا الاسم(٢).

---

(١) **توثيق عنوان المخطوط: أهميته، مشكلاته، ضوابطه**، ص٢.

(٢) ينظر هذا المثال وأمثلة أخرى في: **توثيق عنوان المخطوط وتحقيق اسم مؤلفه**، ص:٢٠، وليس معي الآن صورة لكتاب التوبة المطبوع.

هذه أمثلة لأنواع الأخطاء المنتهِكة لحقّ من حقوق المؤلّف والقارئ، ولا شك أن الكثير منها ما كان ليقع لولا بعض الإغفال وقلة الضبط، لأنه لا يعقل مثلا أن يصرح المؤلف بعنوان كتابه في المقدمة فيأتي المحقق بعنوانٍ آخر غير ما صرح به مؤلفه، أو ليزيد فيه وينقص مما ليس منه، وكيف نفسّر ظهور كتاب واحد بأكثر من عنوان والمحقق واحد؟!، ذلك ما يثير غيظا في القلب وشفقة على التراث في الآن نفسه.

ثالثًا: مسالك المحققين في تعقب الخطإ:

لعله من منطق العقل وسلامته في منهج المحققين أن يسبق تعقّبَهم نوعٌ من الشكّ فيما رأوه في عناوين الكتب، وما حصل لهم من الريبة فيما يتعاطاه غيرهم من أمر التحقيق، فكثيرا ما نراهم يلتزمون مبدأ الشكّ فيما يتعلق بتوثيق عنوان المخطوط المرادِ تحقيقُه، وتوثيق نسبته إلى مؤلفه واتخاذ منهج المحدّثين في نقد السّند والمتن مسلكا إلى الوصول بالعنوان المحقَّق إلى الصورة التي أرادها له صاحبه، وهو مبدأ عام يحسن بكل متعاطٍ لفن التحقيق أن يسلك سبيله، ولا علينا أن يصطلح عليه بعضهم: الناحية التاريخية الوثائقية،... أو يصطلح عليه البعض الآخر: الدراستين: الداخلية والخارجية، أو: الدليلين العقلي والنقلي، أو طريق نقد السند والمتن[1]، فالمدلول واحد، ولعل أغلب المحققين الآتي ذكرهم اعتمدوه بنصيب ما؛

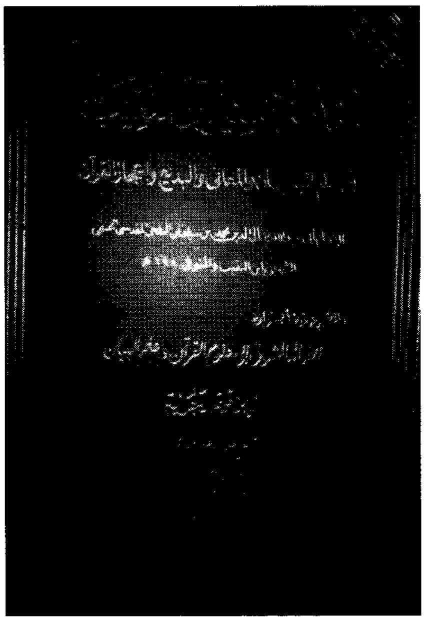
---

(١) عبد السلام هارون في: **قطوف أدبية**، ص:٩٨، ومصطفى جواد في: **فن التحقيق**، ص:٢٦، وهلال ناجي في: **محاضرات في تحقيق النصوص**، ص:١٠، وزكريا سعيد علي في: **مقدمة تفسير ابن النقيب**، ص:١٣.

معلن أو غير معلن، قادهم إليه ما لمسوه من أخطاء بفضل حسّهم النقدي، وخبرتهم التي صقلتها صنعتهم ودربتهم .

- فقد شكّك د. زكريا سعيد علي في تسمية **(كتاب الفوائد المشوّق...)**[١] المنسوب لابن القيم (ت٧٥١هـ)، فارتاب في نشر الكتاب في طبعتين وبعنوانين مختلفين،

(أتوفر فقط على النسخة الصحيحة العنوان، وهي هذه)



(١) لا أدري كيف يستقيم عند بعض الطلاب والباحثين ضبط كلمة (المشوق) من هذا العنوان المزعوم **(الفوائد المشوق...)**، وقد شغل بالي ضبطها، وأن شيئا هناك ناقص، فأسرعت في طلب الصواب أسأل هنا وهناك، وأبحث في الكتب فلم أجد، وإن عند د. زكريا سعيد علي مصحح العنوان ونسبته. فسألت أخيرا صديقي د. مصطفى الزكاف فأجابني بأن العنوان هكذا في الأصل **(كِتَابُ الفوائِدِ المُشَوِّقُ...)**، وازداد اطمئناني به عندما وجدته كذلك عند أحمد محمد شاكر في بحثه: **(باب المراسلة والمناظرة - الكتب المعزوة إلى غير مصنفيها**، ص:١٣٢).

يقول المحقق: «وأما تسميته بـ **(الفوائد المشوق إلى علوم القرآن وعلم البيان)**» فهذه تسمية لا شك مخترعة؛ ويؤيد ذلك أن ناشره نشره مرة أخرى - هو هو - تحت عنوان آخر هو **(كنوز العرفان في أسرار وبلاغة القرآن)**»[١]، كما شكّك في نسبته لابن القيم، يقول «وقد تسرّب إليّ الشكّ في صحة نسبة هذا الكتاب إلى مؤلفه، منذ بدأت المطالعة فيه، وكنت كلما ازددت قربا منه يزداد هذا الشك عندي ويتمكّن»[٢]، وقد استفاد المحقق بأمانة من شكٍّ سابق لدى كل من بكر أبو زيد وأحمد شاكر، فذكر أن بكراً أبو زيد قد قرّر «أنه لم ير من نسب كتاب **(الفوائد المشوق)** إلى ابن القيم قبل طبعه، وتوقف مبديا شيئا من الشكّ في صحة هذه النسبة لابن القيم»[٣]، ومن التفاتة بكر أبو زيد في هذا قوله: «وهذا الكتاب قد يكون منتحلا استغلالا لشهرة ابن القيم ومكانته في نفوس أهل العلم، أو للشغب عليه في معتقده السَّلفي»[٤].

كما أورد قول أحمد محمد شاكر وقد ارتاب في العنوان المكتوب بخط مغاير لخط الأصل: «وقد اتصل بي أن النسخة الخطية التي طبع عنها هذا الكتاب كانت نسبته فيها إلى ابن القيم مكتوبة عليها بخط جديد غير خط الأصل؛ فقيل لطابعه: لا تنسبه لابن القيم فلعل كاتب هذه لم يتحرَّ النسبة، وخصوصا أن الكتاب غير معروف

---

(١) مقدمة تفسير ابن النقيب، ص: ٢١، وابن القيم الجوزية حياته آثاره موارده، ص:١٨٦.

(٢) مقدمة تفسير ابن النقيب، ص: ١٢.

(٣) مقدمة تفسير ابن النقيب، ص: ١٣، وابن القيم الجوزية حياته آثاره موارده، ص:١٨٤ – ١٨٥.

(٤) ابن القيم الجوزية حياته آثاره موارده، ص:١٨٦.

في كتب ابن القيم، فأبى ونسبه إليه، فحسبنا الله ونعم الوكيل»[١]، فساعد الخطأُ في النسبة حصولَ الخطإ في العنوان.

- فالذي سلكه د. زكريا سعيد علي في تعقبه عنوان هذا الكتاب المنسوب إلى ابن القيم هو:

سبيل نقد السند، فازداد شكه بفضل هذا المسلك المتمثل في مساءلة التراجم وكتب الفهارس التي سكتت «عن أنه له كتابا يحمل عنوان **(الفوائد المشوق إلى علوم القرآن وعلم البيان)**»[٢].

سبيل نقد المتن، قال: «... أما الجانب الثاني وهو نقد المتن »[٣]، وخاصة على مستوى المصطلح، وذلك من خلال توصله إلى «خيط دقيق جدا داخل الكتاب لا يكاد يكون ملحوظا، وهو عنوان القسم الحادي والعشرين من أقسام فنون المعاني، فقد جعله بعنوان: **(الاحتجاج النظري)**، وقال فيه (يعني المؤلِّف): (وبعض أهل هذا الشأن يسميه "**المذهب الكلامي**"، وهو أن يذكر المتكلم معنى يستدل عليه بضرب من المعقول...)»[٤]، ووجد هذا الكلام نفسه يتكرر في **تفسير البحر المحيط** لأبي حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، وهو تلميذ ابن النقيب (ت٦٩٨هـ)، فاقتفى أثر من استعمل **(الاحتجاج النظري)** في معنى **(المذهب الكلامي)** المشهور، فلم يجد أحدا،

---

(١) باب المراسلة والمناظرة - الكتب المعزوة إلى غير مصنفيها، ص:١٢٢، ومقدمة تفسير ابن النقيب، ص: ٢٠-٢١.

(٢) ابن القيم الجوزية حياته آثاره موارده، ص:١٤.

(٣) ابن القيم الجوزية حياته آثاره موارده، ص:١٤.

(٤) ومنه قوله تعالى: ﴿أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ﴾ [يس/٨١] و﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء/٢٢] و﴿قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ . قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [يس/٧٨ و٧٩]، مقدمة تفسير ابن النقيب، ص:٢١).

ووجد نصا نفيسا للسيوطي في شرحه على منظومته (**شرح عقود الجمان..**) حين ذكر أن صاحب تسمية (**المذهب الكلامي**) هو الجاحظ، ثم قال: «وسماه ابن النقيب الاحتجاج النظري)»[(١)]، فهداه ذلك إلى أن يجد في مقدمة تفسير أبي حيان كلاما عن علم البيان والبديع ضمنه إشارة إلى أن شيخه صنف في ذلك «مجلدين قدمهما أمام كتابه في التفسير»[(٢)]، فكان هذا وغيره مما قدّم قمين بأن يُوصِله إلى العنوان الصحيح والنسبة الصحيحة: (**مقدمة تفسير ابن النقيب**) لابن النقيب، فجزاه الله وأهل العلم وإيانا خير الجزاء.

- والذي سلكه السيد أحمد صقر في تعقبه عنوان الكتاب (**الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به**) للباقلاني هو:

ملاحظة عبارة العنوان المنصوص عليها صراحة في مقدمة الكتاب، حيث ينصّ على تسمية الكتاب بعنوانه الصحيح، إذ يقول الباقلاني في أول مقدمته: «أما بعد: فقد وقفت على ما التمسته الحُرّة الفاضلة الديّنة - أحسن الله توفيقها - لما نتوخّاه من طلب الحق ونصرته، وتنكب الباطل وتجنبه»[(٣)]، فيعلق المحقق على نص المقدمة المضمّنة للعنوان الصحيح الصريح بقوله: «وقول الباقلاني هذا، يدل دلالة قاطعة على أنه يقدم لرسالة الحرّة، لا لكتاب الإنصاف»[(٤)]، فتكون (**رسالة الحرة**) هي الكتاب الذي بين أيدينا نقرؤه مطبوعا باسم (**الإنصاف**).

---

(١) مقدمة تفسير ابن النقيب، ص: ٢٢.

(٢) مقدمة تفسير ابن النقيب، ص: ٢٣.

(٣) إعجاز القرآن، ص: ٤٥-٤٦، والإنصاف، ص: ١٣.

(٤) إعجاز القرآن، ص: ٤٦.

الرجوع إلى ما تقوله كتب التراجم في ذلك، فتساءل السيد صقر مستغربا «ولستُ أدري كيف مرّ محقّق الكتاب على هذا الكلام، دون أن ينتبه لدلالته الناطقة باسمه؛ مع علمه بأنّ القاضي عياضا قد ذكر (رسالة الحُرّة) ضمن مؤلفات الباقلاني، ولم يذكر الإنصاف!»(١).

- وسلك د. عبدالسلام هارون في تعقّبه العنوان الخاطئ الذي نشره بتحقيقه، وهو: (البيان والتبيين) للجاحظ (ت٢٥٥هـ) في ظل إقراره بالاسم الصحيح وتلفظه به سليما سبيل البحث في:

لغة عنوان الكتاب ومناسبة معناه لمضمون الكتاب ارتكز عليه حينما اقتنع بأن عنوان كتاب (البيان والتبيين) لا يليق صياغة ومضمونا أن يصدر عن مثل الجاحظ، فعاد إلى تصويب هذا العنوان وترديده إياه بلفظ (البيان والتبيُّن)»، قال لمحاوره وهو يفسّر له عدم وجاهة صيغة عبارة العنوان المنشور، وعدم تناسب دلالتها مع مضمون الكتاب ومنهجه: «ولكن طبيعة الأمور ترى أن هذه التسمية لا تتمشّى مع المنطق، فإن البيان هو التبيين بعينه، ونحن نربأ بالجاحظ أن يقع في مثل هذا العيب... والدارس لهذا الكتاب يرى أنه ذو شقين متداخلين: الشقّ الأول هو ما اختاره الجاحظ من النصوص والأخبار والأحاديث والخطب والوصايا، وكلام الأعراب والزّهاد ونحو ذلك، وهو ما يعنيه الجاحظ بكلمة (البيان). والشق الثاني هو النقد الأدبي في صورته المبكرة، فللجاحظ في هذا الكتاب نظرات فاحصة في

---

(١) إعجاز القرآن، ص: ٤٦.

نقد نصوصه، وفي الكلام بصفة عامة، تسمى بعد ذلك بفن (النقد) فهذه النظرات وهذه القواعد التي ساقها الجاحظ هو ما عناه بكلمة (التبيُّن)»[١].

قال: «وسأعيد هذه التسمية الصحيحة إلى نصابها في الطبعة الخامسة إن شاء الله»[٢].

– وكان د. الشاهد البوشيخي قد سلك في تبيان صحة العنوان (البيان والتبيُّن) بياء واحدة مشدّدة مسلكاً علمياً أكثر دقة بأنْ جمع بين الأدلة النقلية منها والعقلية، وأوردها في كتابه (**مصطلحات نقدية وبلاغية في كتاب البيان والتبيُّن**) الصادر في طبعته الأولى سنة ١٩٨٢م، مستندا إلى ما عنونت به نسخ ثلاث من أصول الكتاب: ("هـ" و"ل" و"مق") «هنّ أصح النسخ وأوثقها وأقدمها»[٣]، والعنوان في بعضها مضبوط بالشكل بياء واحدة مشددة، من هذه النسخ الثلاث نسخة خزانة القرويين بفاس رمز لها بـ (مق)، قال: «ولا يعرف بين محققي البيان مَن اعتمد عليها، ونص العنوان بها هو: «السفر الثالث من البيان والتبيُّن»[٤]، وذكر أنها تميز بمعارضَتها بثلاثة أصول صحيحة ذاتِ حواش، وبِقِدمها كما يُستفاد من خطها ورَقّ الغزال الذي كتبت فيه إلى غير ذلك مما قدمه من وصفه لها مما يكسبها إلى جانب أختيْها "هـ" و"ل" قوة وحُجيّة[٥].

---

(١) **قطوف أدبية**، ص: ٩٧–٩٨، ولعله كان مسبوقا بهذا التعليل العقلي بآخرين كميشال عاصي وغيره (**مصطلحات نقدية وبلاغية في كتاب البيان والتبيُّن**) للجاحظ لـ د. الشاهد البوشيخي، ص:٣١.

(٢) **قطوف أدبية**، ص ٩٨، وتوفي رحمه الله دون تحقيق ما أراد، وخليق بأصحاب المطبعات أن يصوبوا هذا العنوان مع الإشارة إلى وصية المحقق ووعده بتصحيح ذلك.

(٣) **مصطلحات نقدية وبلاغية في كتاب البيان والتبيُّن**، ص:٣٢ وما بعدها.

(٤) **مصطلحات نقدية وبلاغية في كتاب البيان والتبيُّن**، ص: ٣٥–٣٦.

(٥) **مصطلحات نقدية وبلاغية في كتاب البيان والتبيُّن**، ص:٣٧.

ومع ذلك فإن د. عبدالسلام هارون لم يستند إلى الأصلَيْن المذكورين (هـ و ل) في تصحيح العنوان والتنبيه على ما جاء منه في التوابع، رغم أن عنوان (البيان والتبيُّن) تكرر «أربع مرات في متن (البيان) - لم يذكر في كل من نسختيْ "ل" و"هـ" إلا هكذا: (البيان والتَّبَيُّن) بياء واحدة فقط، وأحيانا مضمومة مشدّدة»(١).

وقد ذهب د. البوشيخي يسلك العمق والتنقير أكثر في تصحيحه عنوان الجاحظ؛ حيث توصّل إلى أن العنوان (البيان والتبيُّن) يمثل خلاصة فكر الجاحظ في البيان، ولعلّ ما قاد د. البوشيخي إلى أن يستند إلى فكر الجاحظ هو عمق تفكيره في مفاهيم المصطلحات عموما، والصبر على اكتشاف خصائص تقلّباتها الوظيفية عند صاحبها في مختلف ما أنتج ووصلنا منه، فهذا الذي قاده - فيما أظن - إلى أن يضع أمامنا جملة من مصطلحات استعملَها الجاحظُ هي على سياق صيغة (التبيُّن) أو على سياق التقابلات: (البيان/ التبيّن)، وذلك مثل: «ولم يكن للعالم تثبُّت وتوقّف وتعلّم»، و«ولا يعرف باب التبيُّن... ولا تفاضل في بيان»، و«ولأهل التبيّن والرّويّة» و«الفهمُ والإفهامُ»، ثم مثل ما ذُكر له من عناوين كتب ورسائل، منها ما في **مقدمة الحيوان**: «... وعبتني بكتّاب الصُّرحاء والهُجناء، ومفاخرة السُّودان والحُمران، وموازنة ما بين الخؤُولة والعمومة... وعبتني بكتّاب العرب والعجم» و«...عبتني برسائلي، وبكل ما كتبتُ به إلى إخواني وخلطائي من مزح وجِد، ومن إفصاح وتعريض، ومن تغافُل وتوقيف، ومن هجاء لا يزال ميسمه باقيا، ومديح لا يزال أثره ناميا، ومن مُلَح تُضحك ومواعظ تُبكي» إلى غير ذلك مما عرضه ليدلّل به على «أن العناية بالشيء ومقابله خصيصة من خصائص تفكير وتعبير عمرو بن

---

(١) مصطلحات نقدية وبلاغية في كتاب البيان والتبيُّن، ص:٣٨.

بحر»[1]، وأن «الذي ينسجم مع هذه الخاصية وتلك العادة، هو عنوان **(البيان والتبيُّن)**»[2].

وبعد، فهذا شأن مسلك التحقيق في بعض العناوين التي لا ينقاد الصواب فيها إلا لمن أوتي قوة نظر ورجاحة عقل، وصبرا وجلدا في أن يسلك منهجا وعرا؛ أن يجمع بين الدليلين العقلي والنقلي، وفي الدليل العقلي أن ينظر في مصطلحات صاحب العنوان مِن جلّ كتبه ليستنبط منه ما يتراءى له عنوانا صحيحا معافى؛ فـ «لكل قوم ألفاظ حظِيَتْ عندهم»[3] كما «لكل صناعة ألفاظ قد حَصَلت لأهلها»[4].

رابعًا: ضوابط المحققين في توثيق العنوان.

ينضبط توثيق العنوان أثناء التحقيق من جملة أمور أمكن استخلاص بعض منها انطلاقا مما سبق ذكره في هذا البحث، أو مما أفدته من أهل هذا العلم، وينتظم ظهورها من ثلاث جهات رئيسة: من جهة تسمية المؤلف لكتابه، ومن جهة عدم وجود تسمية المؤلف لكتابه، ومن جهة مظهرية مكملة:

١- ضوابط من جهة تسميةِ المؤلّف لكتابه:

ولا يكون ذلك معتبرا إلا إذا اسْتَنَد إلى مرتكزين اثنين: أن يصدر عن المؤلف وأن يصدر عنه في مقدمة الكتاب وهو الأولى أو في آخره أو في أي موضع

---

(١) مصطلحات نقدية وبلاغية في كتاب البيان والتبيُّن، ص:٤٥.

(٢) مصطلحات نقدية وبلاغية في كتاب البيان والتبيُّن، ص:٤٦.

(٣) الحيوان، ٦٦/٣.

(٤) الحيوان، ٦٨/٣.

منه، أو في كتبه الأخرى، لذلك يجب إعطاء الجملة الأولى من الكتاب، والجمل التي تأتي بعد عبارة (وبعد) أو (أما بعد) حقها من العناية فيما يخص العنوان.

- فالأجدر بالمحقق إذاً، أن يلتمس وجود عنوان الكتاب مثبتا في مقدمته أو في خاتمته أو في أي موضع آخر منه، فيتم نقله «كما هو دون تغيير»[١]، فكثير من المؤلفين يذكرون أسماء كتبهم في المقدمة، وهذا هو الأصل، وقد دلل محققا **(الدرّ الثمين في أسماء المصنِّفين)** لابن أنجب الساعي (ت٦٧٤هـ) على أن تسمية عنوان الكتاب صحيحة بقولهما: «ولعل أكبر دليل يؤكد أن عنوان هذا الكتاب هو الدر الثمين في أسماء المصنفين أنه ذُكر بتمامه فيما بقي من المقدمة»[٢].

من هنا يتبين أن المحقق إذا وجد تصريحا واضحا من المؤلف بعنوان كتابه فلا يعتدّ بعدئذ بمَن يذكر ذلك العنوان من النساخ أو المترجمين أو الشراح أو غيرهم، سواء اتفقوا عليه أو اختلفوا، وإنما تكفيه الإشارة إلى ذلك الاختلاف في مقدمة التحقيق، وهو ما وقع مثلا لعنوان كتاب ابن مالك (٦٧٢هـ): **(تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد)**؛ فقد اعتمد المحقق محمد كامل بركات على العنوان المصرّح به في مقدمة المؤلف، قال ابن مالك: «... فسميته لذلك: **(تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد)**»[٣]، رغم اتفاق النسخ وكتب الشروح والتراجم على اختصارها، والاكتفاء بقول **(التسهيل)**[٤]، فالحق في تسمية الكتاب لصاحب الكتاب.

---

(١) **وصف المخطوطات وإعداد بطاقاتها** لرمضان ششن، ص: ١٨٠.

(٢) **الدرّ الثمين**، ١/٦٩، وقول المحققين: «فيما بقي من المقدمة» إشارة إلى أن مقدمة الدر الثمين «ضاع قسم كبير منها» (نفسه، ١/٥٨).

(٣) **تسهيل الفوائد**، ص: ٦٤.

(٤) **تسهيل الفوائد**، ص: ٦٤، ومرّ بنا ارتكاز السيد أحمد صقر على هذا الضابط، حين وجد تسمية الكتاب في مقدمة المؤلِّف (الإنصاف) هي (رسالة الحُرّة) لا (الإنصاف).

- ويُثبَت عنوان المؤلف إذا وجد في خاتمته؛ فقد يذكر الاسم هناك، فيقول المؤلف: تمّ كتاب كذا أو أنجز كتاب كذا، أو هذا آخر كتاب كذا وما في معنى ذلك، كما في:

خاتمة فهرسة محمد بن الطيب الشرقي الفاسي (ت١١٧٠هـ) **(إرسال الأسانيد...)**، حيث يقول المؤلف «هذا آخر ما أمكن جمعه من إرسال الأسانيد في وصل المصنفات والأجزاء والمسانيد»(١).

- وكذلك إذا اختلفت التسمية التي في الخاتمة مع بعض المراجع بالاختصار أو بغيره، أو اختلفت مع الظهرية فالإثبات لما في الخاتمة، مع التبرير بما يطمئن ويبعث على الثقة، ومثال ذلك عنوان **(كتاب التعازي والمراثي)** للمبرّد (ت٢٨٦هـ) حيث ختم المؤلف الكتاب بقوله: «تمّ كتاب التعازي والمراثي»، وهي عبارة العنوان المختارة لدى المحقق، بينما تكتفي بعض المراجع بتسمية **(كتاب التعازي)**، «وهي التسمية التي تحملها جلدة النسختين المخطوطتين»(٢)، لكنه آثر التي في الختام لأنها «التسمية الجامعة المعبرة عن مضمون الكتاب وفحواه، وهي التسمية التي تسميه بها أغلب المراجع»(٣).

فالمحقق يعتمد على التسمية المقيدة في الخاتمة، ويعزز أحقيتها بالاعتبار لتميزها بالشمول، وبالتعبير عن مضمون الكتاب، وبغلبة حضورها في المراجع عما سواها.

---

(١) مخطوط، ورقة ٩٤ ضمن مجموع.

(٢) كتاب التعازي والمراثي، ص: س.

(٣) كتاب التعازي والمراثي، ص: س.

- أما إذا اختلفت تسمية الكتاب بين المترجمين كما بين النسخ الخطية المعتمدة وصرح المؤلف باسم كتابه في كتاب أو كتب أخرى له، فالأصح أن يثبت الذي في كتبه، فقد نصّ ابن الجوزي (ت٥٩٧هـ) باسم كتابه: **(تذكرة الأريب في تفسير الغريب)**، حيث تبددت صعوبات توثيق العنوان وتصحيحه نتيجة حسم ابن الجوزي لـ «هذا الخلاف بذكره في جميع كتبه تحت عنوان: **(تذكرة الأريب في تفسير الغريب)**»[١]، ولم تذكر المحققة أسماء كتبه التي وجدت فيها عنوان كتابه، ولكن يُهمّنا هنا الضابط الذي لجأت إليه.

ومثل ذلك نجده لدى الثعالبي (ت٤٢٩هـ) في كتابه **(الاقتباس من القرآن الكريم)**، حيث ذكر عنوانَه كاملا في كتابه **(كتاب الكناية والتعريض)**، تقول د. ابتسام مرهون الصفار: «وهكذا يثبُت اسم هذا الكتاب، وإن كان قد سماه بالاقتباس فقط على سبيل الاختصار في إشارة اليتيمة، وباسمه الكامل **(الاقتباس من القرآن)** في كتاب **(الكناية والتعريض)**»[٢].

- أما إذا اختلفت النسخ الخطية في تسمية الكتاب، واختلف في ذلك المترجمون أيضا فإنه قد يفضل العنوان الذي في النسخة الأولى المعتمدة، على أن يعزّز الاختيار بما يوطّن الثقة في صحة العنوان ونسبته، كأن تكون النسخة مقابلة بأصل المؤلف فما نزل، أو عليها خطه أو ما شابه ذلك مما يدخل في حكم تسمية المؤلف لكتابه.

---

(١) تذكرة الأريب في تفسير الغريب، ص:٣١.
(٢) الاقتباس من القرآن الكريم، ص:٢٥.

وقد ارتكز على هذا الضابط د. هادي نهر في (**شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية**) لابن هشام (ت٧٦١هـ)، قال المحقق: «اختلف عنوان الكتاب باختلاف النسخ الثلاث التي اعتمدتها في التحقيق... أما المترجمون فلم يتفقوا أيضا على تسمية معينة للكتاب... وفضّلت العنوان المدون على النسخة الأولى باعتبارها النسخة المعتمدة أصلا»[١].

وتعزز هذا الضابط عنده بصحة دلالة العنوان على مضمون الكتاب، وعلى دقته ووضوحه؛ قال: «ولأن العنوان المدون عليها يدل بوضوح على مادة الكتاب العلمية ويتفق وما ذكر عنه في كتب الفهارس. إن المفاضلة بين العنوانات على الرغم من عدم اختلافها كثيرا دفعتني إلى اختيار أخصرها، وأدقها، وأكثرها مدلولا، ووضوحا»[٢]، وهو ما ينسجم مع مبررات المحقق في اعتماد نسخة (بلدية سوهاج) التي تحمل العنوان الصحيح، منها: أن خطها متسم بالاعتناء والجودة، أنها قليلة السقط والتحريف، أن ناسخها حفيد ابن الشارح وأحد النابهين في علم النحو في زمانه، أن ناسخها قد قابلها على الأصل المنقولة عنه بوعي وإدراك[٣].

هذا في حالة أن يكون عنوان الكتاب مصرحا به لدى المؤلف أو لدى من ينزّل منزلته في الأماكن الأساسية التي ذكرناها سلفا، وبقي استخلاص ضوابط أخرى يكون فيها التصريح باسم العنوان لغير المؤلف، وأرى أن الضوابط التي تدخل

---

(١) **شرح اللمحة البدرية**، ص:١٠٠-١٠١، وكان هذا الضابط معتمد كل من ذ. محمود شاكر في اختياره عنوان كتاب ابن سلام الجمحي (**طبقات فحول الشعراء**) بالاستناد إلى ما في المخطوطة الجديدة (ينظر: ١/٢٢-٢٣ منه)، و د. سعيد عبدالكريم سعودي في (**كتاب الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل**) للبطليوسي (٥٢١هـ)، (ينظر ص: ٣٧-٣٨ منه).

(٢) **شرح اللمحة البدرية**، ص:١٠٠-١٠١.

(٣) **شرح اللمحة البدرية**، ص: ١٨٣ وما بعدها.

في حيز هذا العنصر يجب أن تنطلق أساسا من نص المخطوط ومتنه لتتعزز الثقة بالعنوان المعروض على صفحة العنوان، أو المعروض في كتب التراجم وفهارس الكتب بما يعزز صحة هذا العنوان أو ذاك.

٢- ضوابط من جهة عدم وجود تسميةِ المؤلِّف لكتابه:

وهاهنا تبدأ صعوبات أكثر أمام التحقيق، فلو كانت المخطوطة التي بين يدي المحقق فريدة، وغفلا من عنوانها واسم مؤلفها بسبب بتر أو عدمِ ذكر، فما سبيل الاهتداء إلى العنوان الصحيح لهذه المخطوطة؟

إذا واجهت المحقق مشكلات كهذه فلا بدّ له من البحث عن الدليلين: العقلي والنقلي لإثبات عنوان المخطوط الضائع واسم مؤلفه المجهول.

فيقرأ متن المخطوط قراءة فاحصة متأنية، ويراقب بفطنة شديدة الأعلام والشيوخ والسنوات والميولات المذهبية والأحداث التاريخية والمعارف العلمية الموظفة عند المؤلف، ومتى ما وَجَد إشارةً من هذه الإشارات عرَضها على كتب الفن التي تحتضن مثل تلك الإشارات علّه يجد ذكرا لتلك الإشارة وقد رُبطت باسم الكتاب أو باسم المؤلف أو بهما معا.

وقد اعتمد هذا المبدأ د. شاكر العاشور عندما وجد نفسه أمام تحقيق مخطوط فريد فُقدت منه صفحة عنوانه، والصفحة الأولى من مقدمة مؤلفه، فضاع بذلك عنوان الكتاب واسم مؤلفه معا، فحاول المحقق دراسة النص من الداخل عن طريق الوقوف عند أشعار نسبها المصنف إلى نفسه، ثم ظفر ببعض تلك القصائد في كتب أخرى تذكر اسم صاحبها، بعدها سلك طريق البحث عن اسم المخطوط

بمساعدة كتب التراجم وفهارس الكتب، فقادته للاهتداء إلى عنوان الكتاب، وهو: **(المذاكرة في ألقاب الشعراء)** لأسعد بن إبراهيم النشّابي الإربلي(١).

وأقل منه صعوبة العثورُ على عنوان مخطوط مكتوب بخط ومداد ليسا من جنس خط المتن ومداده، أو به علامات إصلاح من ترميم وإلصاق، أو أصيب بانطماس أوخرم أو كشط، وهنا يحتاج المحقق إلى ضبط الملاحظة المائزة لكل ذلك، فبه يستطيع كشف الخطإ أو التزوير، خاصة إذا اجتمعت لديه مؤشرات أخرى تقوي شكه مثل التعرف على ضعف المستوى العلمي لدى الناسخ، ومثال ذلك ما رأيناه في وصف إحدى نسخ كتاب **(المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع)**، حين لوحظ اسم المؤلِّف والعنوان وقد كُتبا في الصفحة الأولى بخط مغاير لخط المتن مما أوقع في الخطإ، أرجع المحقق سبب وقوعه إلى ضعف المستوى العلمي للناسخ.

وكذلك ما رأيناه في وصف إحدى نسخ كتاب **(شرح اللمع)** للعُكبريّ من وجود طمس في عبارة العنوان، حيث أزال للجوء إلى لغة العنوان وإلى مدى تعبيره الصادق عن مضمون الكتاب الغموضَ الحاصل.

وإذا حمَلَت نسخُ مخطوط اضطرابا في تسمية العنوان فمن الممكن أن تضبط باللجوء إلى كتب الطبقات والتراجم والبحث عن النصوص الواردة فيها لتزول شبهة ذلك الاضطراب.

---

(١) ينظر هذا المثال وأمثلة أخرى في: **محاضرات في تحقيق النصوص**، ص:١١، وما بعدها. وقد رأينا فيما سبق أن ضابط دراسة النص داخليا وخارجيا كان أيضا معتمد كل من د. الشاهد البوشيخي في توثيق عنوان **(البيان والتبيُّن)**، ود. زكريا سعيد علي في تحقيقه **(مقدمة تفسير ابن النقيب...)**.

فقد ضبط ذ. محمد فؤاد سَزْكين العنوان (**مجاز القرآن**) لأبي عبيدة (ت٢١٠هـ) حين رأى أن نسخ الكتاب تحمل اضطرابا؛ بين تسميات مختلفة: (**كتاب مجاز القرآن**) و(**كتاب غريب القرآن**)، و(**كتاب المجاز لتفسير غريب القرآن**)، فاستند إلى نصّين يوثّق بهما أن الكتاب واحد، أحدهما يوجد في طبقات النحويين للزبيدي يقول: «... سألت أبا حاتم عن غريب القرآن لأبي عبيدة الذي يقال له المجاز»[(١)].

كذلك فعل ذ. ياسين محمد السواس في ضبط عنوان (**شرح أبيات إصلاح المنطق**) للسيرافي (ت٣٨٥هـ)، حين رأى اختلافا في عنوان الكتاب في النسخ المعتمدة بين (**شرح شواهد إصلاح المنطق**)، و(**معاني أبيات إصلاح المنطق**) و(**تفسير أبيات إصلاح المنطق**)، بينما وجد إجماعا في المصادر التي ترجمت للمؤلف على تسميته بـ (**شرح أبيات إصلاح المنطق**)، مما يدل على اشتهاره بهذا الاسم، وذكر أسبابا عديدة جعلته يختار «تسميته بـ (**شرح أبيات إصلاح المنطق**)، ومن أهمها:

- شهرة الكتاب بتلك التسمية، وإجماع المصادر على ذلك.

- عدم وضوح تسمية محددة للكتاب من قبل المؤلف.

- وجود كتب أخرى للمؤلف تحمل أسماء مشابهة، مثل: شرح أبيات كتاب سيبويه، شرح أبيات المجاز لأبي عبيدة، شرح أبيات معاني الزجاج، شرح أبيات الغريب المصنّف لأبي عبيد القاسم بن سلام.

- اختلاف النسخ المعتمدة على تسمية واحدة...»[(٢)].

---

(١) **مجاز القرآن**، ص:١٨.

(٢) **شرح أبيات إصلاح المنطق**، ص:٢٦-٢٧.

٣- ضوابط أخرى مكملة:

لما غلب الجانب الشكلي في الضوابط التالية سميتها **(مكملة)**، ومع أنها لا تبلغ مرتبة الضوابط السابقة من حيث الجهدُ العلميّ المبذول، غير أنها هي الأخرى لا تخلو من أهمية، فهي تتويج لذلك الجهد المبذول في تحقيق العنوان، فلا يجمل بالمحقق أن يعفي نفسه من اعتمادها ومتابعة ما حقق إلى أن يطبع الكتاب، «لذلك لا تبرأ ذمّةُ المحقق إلا بعد مراجعة التصميم الأخير لغلاف الكتاب، وملاحظة كل ما يتعلق به»[١]، وهاكم بعضاً من تلك الضوابط:

- تثبت الألفاظ الأولى من عبارة العنوان الطويلة بخط عريض واضح، وباقيها بخط أصغر يتناسب مع طبيعة غلاف الكتاب، وكذلك إذا صحبت تسمية العنوان تسمية أخرى له توضيحية تعبر عن المضمون مثل كلمة **(شرح)** أو **(حاشية)** أو **(ذيل)**، فتكتب التسمية الموضِّحة بخط صغير وتحتها تسمية العنوان الرئيسة بخط كبير، كما في غلاف كتاب **شرح أبيات إصلاح المنطق** (طبعة الدار المتحدة)، هكذا:

شـــرح

أبيات إصلاح المنطق

وكما في غلاف (درة الحجال...) (طبعة دار التراث)، هكذا:

ذيل وفيات الأعيان

المسمى

درة الحجال في أسماء الرجال

---

(١) **العنوان الصحيح للكتاب**، ص:٩٧، وقد استفدتُ في بعض هذه الضوابط من هذا الكتاب ومن مقال د.مصطفى الزكاف: **توثيق عنوان المخطوط: أهميته، مشكلاته، ضوابطه**، ص:٢٤ وما بعدها.

- يثبت العنوان الأصلي إذا اشتهر عنوانٌ آخرُ معه، ويوضع تحته عبارة: المشهور بكذا، ولكن قد يحصل العكس كما يوجد على غلاف **تفسير الفخر الرازي** (طبعة دار الفكر):

تفسير الفخر الرازي
المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب

- تحذف كلمة (كتاب) إذا وردت في ظهرية المخطوطات الأصلية إلا إذا كانت جزءا أصيلا في العنوان، كما ورد على غلاف أحد كتب الجاحظ (طبعة مؤسسة الرسالة):

البُرْصان والعرجان
والعميان والحولان

بحذف كلمة (كتاب) وكانت نسخته الفريدة التي مكثت سنين طويلة في (بْزُو) بين تادلة والسراغنة جنوب شرقي الدار البيضاء حيث الزاوية العياشية تحمل على صفحتها الأولى عنوان الكتاب هكذا: **(كتاب البُرْصان والعرجان والعميان والحولان)**.

- تضبط حروف العنوان الملبِسَةُ، وخاصة الكلمات المتفقة خطّاً المختلفة لفظا مثل: **(جامع المسانيد والسُّنَن الهادي لأقوم سَنن)** للحافظ ابن كثير، ومثل: **(نَكْتُ الهِمْيان في نُكَتِ العُميان)** للصّفدي، و**(سِفْرُ السعادة وسَفيرُ الإفادة)** لعلم الدين السخاوي وغيرها.

- يُتخلّى عن تحقيق فصل أو فصول منتزعة من كتاب ليُختار لها عنوان أو تُعنون بعناوين كانت تنضوي تحتها تلك الفصول للإيهام بأن صاحب الكتاب له كتاب مستقل يحمل ذلك العنوان، إلا إذا كان الكتاب مفقودا مثلا وعثر على فصول

منه فينبّه حينئذ على ذلك تحت العنوان الأصلي، دفعا لذلك الإيهام، وحرصا على الأمانة والإفهام.

- يُحرص على ضرورة إحكام كتابة العنوان في الإخراج الطباعي، وعدم تغليب جانب الزخرفة والتزويق فيضيع المقصود.

نخلص في هذا البحث إلى أن عنوان الكتاب المخطوط يكتسب قيمته مبدئيا من معانيه الدالِّ عليها، ومن علاقته بالكتاب المتسمّى به، فهو يعبر عن الكتاب، والكتاب يعبر عن ضمير أمة في مرحلة من مراحل وجودها وتفكيرها، كما يكتسب خطورته أيضا من خصوصيته وتقلباته ومساره الذي يتنقل فيه من مرحلة إلى أخرى وفي ذلك ما فيه من إمكانية تعرضه للخطإ والتزييف.

وفعلا، أخرج واقع التحقيق والنشر بعض الكتب وهي تحمل أخطاء في عناوينها نتجت في الغالب عن تلك التقلبات وعدم امتلاك الصنعة امتلاكا كافيا، مما حذا بالمحققين إلى تعقب تلك الأخطاء وتبيان أسبابها، مستندين في ذلك إلى قوانين علم التحقيق التي تراكمت لديهم منذ الإرهاصات الأولى لظهورها، سالكين في سبيل ذلك النهج العلمي القويم، المعتمد على ضوابط مسطرة يستفيد منها اللاحق من السابق، وقد يزيد عليها حسبما عنّ له خاطرُه، وما جّد أمامه من مستلزمات العصر وتطوره.

﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [الحشر/١٠].

والحمد لله رب العالمين.

مصادر البحث ومراجعه

- ابن القيم الجوزية حياته آثاره موارده لبكر بن عبد الله أبو زيد، دار العاصمة، المملكة العربية السعودية، ط/٢ (١٤٢٣هـ).
- أسرار التكرار في القرآن المسمى البرهان في متشابِهِ القرآن لما فيه من الحجّة والبيان لمحمود بن حمزة الكرماني (ت٥٠٥هـ)، دار الفضيلة، القاهرة (د.ت). = البرهان في توجيه متشابِهِ القرآن، دار الكتب العلمية، ط/١ (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).
- إعجاز القرآن للباقلاني، أبو بكر (ت٤٠٣هـ)، تح/ السيد أحمد صقر، ط/٥، دار المعارف - مصر (١٣٧٤هـ - ١٩٥٤م).
- الاقتباس من القرآن الكريم لعبد الملك بن محمد الثعالبي (ت٤٢٩هـ)، تحقيق ابتسام مرهون الصفار، دار الوفاء - المنصورة، ساعدت جامعة بغداد على طبعه، ط/١ (١٤١٢هـ - ١٩٩٢).
- الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به تحقيق وتعليق وتقديم محمد زاهد ابن الحسن الكوثري، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط/٥ (١٤٣١هـ - ٢٠١٠م).
- باب المراسلة والمناظرة - الكتب المعزوة إلى غير مصنفيها، أحمد محمد شاكر مجلة المنار مج/١٩، ج/٢، ع/١٦، س/١٣٣٤هـ.
- البُرصان والعرجان والعميان والحولان لعمرو بن بحر الجاحظ (ت٢٥٥هـ، تح/محمد مرسي الخولي، مؤسسة الرسالة، ط/٥ (١٤١٢هـ - ١٩٩٢م).

- **تحقيق التراث العربي منهجه وتطوره** لعبد المجيد دياب، دار المعارف - القاهرة، ط/٢ (د.ت).
- **تحقيق النصوص ونشرها** لعبد السلام محمد هارون، مكتبة السنة - القاهرة، ط/ ٥ (١٤١٤هـ - ١٩٩٤م).
- **تحقيق وتعليق وتقديم محمد زاهد بن الحسن الكوثري**، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط/٥ (١٤٣١هـ - ٢٠١٠م).
- **تذكرة الأريب في تفسير الغريب** لجمال الدين ابن الجوزي (ت٥٩٧هـ دراسة وتحقيق حنان عدنان الشعّار، مطبعة الآيبكس - بيروت، ط/١ (٢٠١٠م).
- **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد** لابن مالك (٦٧٢هـ)، تح/ محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي - القاهرة، (١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م).
- **توثيق عنوان المخطوط: أهميته، مشكلاته، ضوابطه** لمصطفى الزكاف، بحث قدم في ندوة: **تحقيق التراث المخطوط والبحث العلمي الأكاديمي**، مؤسسة البحوث والدراسات العلمية (مبدع) - فاس: ٢١-٢٢ يونيو ٢٠١١م. (مرقون).
- **توثيق النصوص وضبطها عند المحدثين**، لموّفّق بن عبدالله بن عبدالقادر، جامعة أم القرى - مكة المكرمة، المكتبة الملكية بالسعودية والمكتبة البغداذية، ط/١ (١٤١٤هـ - ١٩٩٣م).
- **الحيوان** للجاحظ، تح/عبدالسلام محمد هارون، مكتبة السرة، ط/٢ (٢٠٠٤).
- **خزانة الأدب** للبغدادي (١٠٩٣هـ)، تح/ محمد عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط/٤ (١٤١٨هـ - ١٩٩٧م).

- **الدرّ الثمين في أسماء المصنفين** لابن أنجب الساعي (ت٦٧٤هـ)، ضبطه وعلق عليه أحمد شوقي بنبين ومحمد سعيد حنشي، نشر الخزانة الحسنية، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، ط/١ (١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م).
- **درة الحجال في أسماء الرجال** لابن القاضي (ت١٠٢٥هـ)، تح/محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث - القاهرة والمكتبة العتيقة - تونس، ط/١ (١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م).
- **شرح أبيات إصلاح المنطق** ليوسف بن الحسن السيرافي (ت٣٨٥هـ)، تح/ياسين محمد السواس، الدار المتحدة، ط/١ (١٤١٢هـ - ١٩٩٢م).
- **شرح الفصيح** لمحمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، تحقيق ودراسة الدكتور إبراهيم بن عبد الله بن جمهور الغامدي، ١٤١٧هـ، جامعة أم القرى- معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامين المملكة العربية السعودية.
- **شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية** لابن هشام (ت٧٦١هـ)، تح/هادي نهر، مطبعة الجامعة، بغداد (١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م).
- **شرح اللمع** لابن برهان العكبري (ت٤٥٦هـ)، تح/د. فائز فارس، نشر المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بدولة الكويت، ط/١ (١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م).
- **شرح اللمع في النحو** لأبي نصر القاسم بن محمد بن مباشر الواسطي النحوي الضرير (حي قبل ٤٦٩هـ)، تح/رجب عثمان علي و رمضان عبدالتواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط/١ ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م).
- **طبقات فحول الشعراء** لمحمد بن سلام الجمحي (ت٢٣١هـ)، تح/محمود محمد شاكر، دار المدني بجدة (د.ت).

- **علم الاكتناه العربي الإسلامي**، تصنيف د قاسم السامرائي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ط/١ (١٤٢٢/٢٠٠١م).
- العنوان الصحيح للكتاب تعريفه وأهميته، وسائل معرفته وإحكامه، أمثلة للأخطاء لحاتم عارف العوني، طبعة دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ط/١ (١٤١٩هـ).
- **الغريب المصنف** لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت٢٢٤هـ)، تح/صفوان عدنان داوودي، دار الفيحاء، دمشق - بيروت، ط/١ (١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م).
- **فن التحقيق**، مصطفى جواد في: ص:٢٦، مجلة المورد، مج/٦، ع/١، دار الحرية للطباعة - بغداد (١٣٩٧هـ-١٩٧٧م).
- **قطوف أدبية، دراسات نقدية في التراث العربي حول تحقيق التراث**، مكتبة السنة، ط/١ (١٤٠٩هت - ١٩٨٨م).
- **كتاب التعازي والمراثي** لأبي العباس المبرّد (ت٢٨٦هـ)، حققه وقدم له محمد الديباجي، مطبعة زيد بن ثابت - دمشق (١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م).
- **كتاب الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل** لعبدالله بن محمد البَطَلْيَوْسي (ت ٥٢١هـ)، تح/ سعيد عبدالكريم سعودي، دار الطليعة، بيروت (د.ت).
- **كتاب العين** للخليل (١٧٥هـ)، تح/د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، وزارة الثقافة والإعلام - الجمهورية العراقية، طبعة دار الرشيد (١٩٨٠م).
- **كتاب معاني الحروف** لعلي بن عيسى الرماني (ت٣٨٤هـ)، تح/ عبدالفتاح إسماعيل شلبي، دار ومكتبة الهلال - بيروت، ودار الشروق - جدة (١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م).
- **لسان العرب** لابن منظور (٧١١هـ)، دار الحديث، القاهرة (١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م).

- **مجاز القرآن** لأبي عبيدة (ت ٢١١هـ)، عارضه بأصوله وعلق عليه فؤاد سيزكين، الناشر: محمد سامي أمين الخانجي، ط/١، (١٣٨١هـ - ١٩٦٢م).
- **محاضرات في تحقيق النصوص** لهلال ناجي ، ط/١ دار الغرب الإسلامي، بيروت (١٩٩٤م).
- **المدخل إلى علم الكتاب المخطوط بالحرف العربي** لفرانسوا ديروش، ترجمة أيمن فؤاد سيد، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي - لندن، ط/٢، (١٤٣١هـ - ٢٠١٠م).
- **مصطلحات نقدية وبلاغية في كتاب البيان والتبيّن للجاحظ** للشاهد البوشيخي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط/١ (١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م).
- **معجم مقاييس اللغة** لأحمد بن فارس (ت ٣٩٥هـ)، تح/ عبد السلام محمد هارون، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط/٢ (١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م).
- **مفاتيح الغيب** لفخر الدين الرازي (ت٦٠٦هـ)، دار الفكر، بيروت - لبنان، طبعة جديدة مزودة بفهارس فنية كاملة، (١٤١٥هـ - ١٩٩٥م).
- **مقدمة تفسير ابن النقيب في علم البيان والمعاني والبديع وإعجاز القرآن** لمحمد بن سليمان الشهير بابن النقيب (ت٦٩٨هـ)، تح/د. زكريا سعيد علي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط/١ (١٤١٥هـ - ١٩٩٥م).
- **المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع** لأبي محمد القاسم السجلماسي (ق٨هـ)تحقيق علال الغازي، مكتبة المعارف -الرباط، ط/١ (١٤٠١هـ - ١٩٨٠م).
- **المنهج الأمثل في تحقيق المخطوطات**، تح/حاتم صالح الضامن، العراق - بغداد (١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م).

- **النكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه** لأبي الحجاج يوسف الأعلم الشنتمري (ت٤٧٦هـ)، دراسة وتحقيق رشيد بلحبيب، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمملكة المغربية، مطبعة فضالة - المحمدية (١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م).
- **الوجوه والنظائر لألفاظ كتاب الله العزيز** لأبي عبدالله الحسين بن محمد الدّامَغاني (ت٤٧٨هـ)، تحقيق محمد حسن أبو العزم الزّفيتي، منشورات وزارة الأوقاف - المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة (١٤١٦هـ - ١٩٩٦م).
- **وصف المخطوطات وإعداد بطاقاتها** لرمضان ششن، مجلة التاريخ العربي، ع/٢٢ ربيع ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م).

أهمية التملكات في المخطوط العربي

من خلال بعض كتب العقيدة

عبد المجيد بوكاري[1]

لا تخفى أهمية التملكات في المخطوطات العربية، وترددها في طرر الكتاب وفي مواضع كثيرة يقرر مسائل أساسية في الاعتبار التحقيقي.

أولها: في الحكم على النسخ عند مقابلة النصوص بناء على التملك.

الثانية: قيمة الكتاب، فأهميته تكمن في حجم هذه التملكات ومنزلة أصحابها أو مالكيها.

الثالثة: وثيقة عن خطوط العلماء الذين أثبتوا خطوطهم على هذه النصوص.

الرابعة: معرفة تداول العلم في عصر من العصور، وانتقال المخطوط في الأمصار وفي الأسر وفي خزائن الكتب.

لذلك فالتملكات تمثل مادة مهمة للمهتم بالمخطوط العربي، سواء منه الدارس أو المحقق فهي لا تقل أهمية عن غيرها من النصوص، التي قد يجدها الباحث مثبتة في الكتاب العربي المخطوط.

---

(١) الخزانة الحسنية بالرباط.

إن التملكات لا تخص مخطوطا دون آخر؛ بل هي ظاهرة تتردد في المخطوط العربي، فتجدها في كتب التصوف وفي كتب المنطق، وفي كتب العقيدة، وفي كتب الفقه وفي كتب الأدب والتاريخ، وغيرها.

وتحاول هذه الورقة البحث في هذه الظاهرة في بعض كتب العقيدة والمنطق وآداب البحث والمناظرة من خلال فهارس الخزانة الحسنية بالرباط.

صور التملكات:

جاء في تعريف التملك أنه: "هامش نصي يشير إلى ملكية المخطوط لشخص بعينه. وعبارة التملك هي "ملكته" أو "ملكته بخطه" أو ما شابه ذلك"[١] من الصيغ التي يراد بها بيان حيازة كتاب من الكتب.

تملكات باسم النساخ:

وهذا الصنف من المنتسخات لا تخفى أهميته، إذ كان يحرص بعض العلماء، أو المهتمين بعلم من العلوم على نسخ نسخهم بأنفسهم حرصا منهم على أن تكون النسخة ذات قيمة علمية، إذ يحرصون على مقابلة نصوصها، وتدقيق مسائلها.

ويمكن التمثيل لذلك بكتاب: **"أرجوزة في العقائد"**، لأبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن الحوضي التلمساني[٢] (ت٩١٠هـ/ ١٥٠٥م). وتقع في المجموع رقم: ٧٢٤٦، المحفوظ بالخزانة الحسنية بالرباط. وقد كتب في ظهر الورقة العاشرة من

(١) أحمد شوقي بنبين ومصطفى الطوبي، **مصطلحات الكتاب العربي المخطوط (معجم كوديكولوجي)**، منشورات الخزانة الحسنية بالرباط، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، ط٤، ٢٠١١، ص٨٩.

(٢) ترجمه: **البستان**: ٢٥٢، **الأعلام**، ٦/ ١٩٥، **معجم المؤلفين**: ١٠/ ١٣٩، **معجم أعلام الجزائر**: ١٢٩.

أوراق "الغاشية"، تملك باسم صالح بن عمر بن المكي بن المعطى بن الصالح بن محمد المعطى الشرقي، والناسخ المذكور من أسرة عريقة في العلم والتصوف، وهو أحد حفدة الشيخ محمد المعطى الشرقاوي (ت١١٨٠هـ). وفي المجموع المذكور كتب أحد أحزاب الشيخ المذكور، وهو "**حزب اللطائف والأذكار والدخول في حضرة مولانا الغفار**"، وتقع في المجموع من الورقة (٧٢ ب - ٨٥ ب).

وبكتاب: "**شرح العقيدة الصغرى للسنوسي**" (الشرح الصغير)، لمحمد بن أبي القاسم بن ناصر الفجيجي التوزري السعيدي (كان حيا عام ١٠٤٨هـ/ ١٦٣٨م). والنسخة المقصودة محفوظة بالخزانة الحسنية بالرباط، مسجلة تحت رقم: ٩٥١٠، مكتوبة بخط مغربي، لا بأس به، دقيق، على يد محمد المدعو بالصالح بن محمد الملقب بالمعطي بن عبد الخالق بن عبد القادر الشرقي، وفرغ منها يوم ٥ رمضان، ١١٠٣هـ.

والناسخ المذكور هو من علماء وصوفية المغرب توفي عام ١١٣٩هـ، وله منتسخات كثيرة في الأدب والفقه والتصوف.

والتملك يوجد في وجه الورقة الأولى باسم محمد المدعو بالصالح [بن المعطى الشرقاوي]، وهو الناسخ المذكور أعلاه.

وبكتاب: "**أم البراهين**" (العقيدة الصغرى)، لأبي عبد الله محمد بن يوسف السنوسي[1] الحسني، (ت٨٩٥هـ/ ١٤٩٠م)، الحاملة للرقم: ١٢٤٠٨ (ضمن

---

(١) انظر: دوحة الناشر: ١٠٩ - ١١١، البستان: ٢٣٧ - ٢٤٨، نيل الابتهاج: ٢/ ٢٥١ - ٢٦٠، إيضاح المكنون: ٦٥١/٢، شجرة النور الزكية: ٢٦٦، معجم المطبوعات المغربية: ١٦٣ - ١٦٤،= =تاريخ بروكلمان: ٢/ ٢٥١، ملحق تاريخ بروكلمان: ٢/ ٣٥٢، الأعلام: ٨/ ٣٠، معجم المؤلفين: ١٢/ ١٣٢، معجم أعلام الجزائر: ١٨٠ - ١٨١، تطور المذهب الأشعري في الغرب الإسلامي:

مجموع من الورقة ٢٩٢ ب إلى ٣٠٩ أ). يوجد في آخر ورقة من النسخة تملك باسم عمر بن أبي زكرياء العميري الميموني.

وبكتاب **"بشرى الكئيب بلقاء الحبيب"**، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي[1] (ت٩١١هـ- ١٥٠٥م). ونقصد النسخة الحاملة للرقم: ١١٩١١ (٢٠ ورقة)، المحفوظة بالخزانة الحسنية.

لخص السيوطي هذا الكتاب من كتابه الكبير في أحوال البرزخ، جمع فيه الأحاديث التي تبشر المؤمن بما يلقاه في قبره من التكريم والجزاء الوفير. وهذه المسألة من مباحث "السمعيات" من "علم الكلام".

يوجد عليها، في ورقة العنوان، تملك باسم عبد الرحمن بن محمد بن أحمد الدرغامي الشندويلي المالكي.

وبكتاب: **"تقييد في قول الغزالي: "ليس في الإمكان أبدع مما كان"**، لبرهان الدين أبي الحسن إبراهيم بن عمر البقاعي الشافعي (ت٨٨٥هـ/ ١٤٨٠ م)[2]، الحامل للرقم: ٢٣٦٥، المحفوظ بالخزانة الحسنية بالرباط.

يوجد، في وجه الورقة الأولى من المجموع، تملكات:

سليمان بن أحمد الفشتالي مؤرخة بعام ١٢٠٧هـ،

---

٢١١ - ٢٥٧.

(١) انظر: حسن المحاضرة: ١/ ٢٨٩-٢٩٧، الضوء اللامع: ٤/٦٥-٧٠، شذرات الذهب: ٨/٥١-٥٥، كشف الظنون: ١/ ٢٤٦، هدية العارفين: ١/ ٥٣٤-٥٤٤، عقود الجوهر: ١٩٨، مكتبة الجلال السيوطي: ١٠٦. معجم المؤلفين: ٥/١٢٨-١٣١.

(٢) انظر: الضوء اللامع: ١/ ١٠١-١١١، شذرات الذهب: ٧/ ٣٣٩- ٣٤٠، فهرس الفهارس: ٢/ ٦١٩-٦٢٠.

ومحمد بن أحمد بن محمد بنيس، وعثمان بن إبراهيم ...

علاوة على تملكين آخرين أحدهما مشطب عليه، وثانيهما كتب توقيعا، فلم نتمكن من فك رموزه.

التملك وقيود البيع والشراء:

ومن صيغ التملك قيود البيع والشراء، ومن أمثلة ذلك نذكر:

كتاب: "إزالة الشكوك والسها عن ما في معتقد بعض الفقها"، لأبي العلاء إدريس بن محمد بن أحمد المنجرة الشريف الحسني[1] (ت١١٣٧هـ/ ١٧٢٤م)، الحامل للرقم: ١٦٨٨، المحفوظ بالخزانة الحسنية بالرباط. ففي أول المجموع تملكات، منها تملك باسم محمد بن إبراهيم البوسعيدي ثم العيسي، ومؤرخ في ذي القعدة عام ١٢٢١هـ (كتب الرقم المنتمي للعشرات بالقلم الفاسي).

وفي أوله أيضا عقد شراء للكتاب مؤرخ بأواسط ربيع الثاني عام ١٢٤٤هـ. وطرفا العقد هما: المشتري وهو المكي بن السراغني، والبائع وهو عبد الواحد بن عبد الله المرابط من أولاد الولي الصالح سيدي يحيى بن يعيش.

والظاهر أن الأسماء الواردة في القيود المذكورة يمكن أن تكون مادة لتأريخ النص في المقام الأول. هذا وتجدر الإشارة إلى أن المنجرة ألف هذا التقييد في أواسط ذي الحجة عام ١١١٥هـ كما هو مثبَت في آخر الكتاب.

---

(١) انظر: التقاط الدرر: ٢/ ٣٣١-٣٣٢، سلوة الأنفاس: ٢/ ٣٠٧-٣٠٨، شجرة النور الزكية: ٣٣٤، فهرس الفهارس والأثبات: ٢/ ٥٦٨-٥٦٩، معجم المؤلفين: ٢/ ٢١٨، معلمة المغرب: ٢١/ ٧٢٧٩-٧٢٨٠.

وكتاب "الرسالة الميمونية في توحيد الآجرومية"، لأبي الحسن علي بن ميمون الحسني الغماري الفاسي[1] (ت٩١٧هـ/ ١٥١١م)، المحفوظ بالخزانة الحسنية بالرباط، مسجلة تحت رقم: ٨٦٨.

ونص العقد: "الحمد لله، اشترى فلان بن فلان الفلاني جميع كتابا [كذا] على شرح خليل بثمن قدره ثلاثين مثقالا في... ثاني شوال عام ٥٤ ومائة وألف وعبيد ربه... لطف الله به"، مع تعمية الاسم الموقَّع به.

وعلى ورقات هذا المجلد توجد بعض المعلومات الأخرى، وهي التي أثبتت على صورة إشهادات، وهي من أهم الصيغ في تاريخ القراءة وتداول الكتاب، نذكر منها إشهادان:

أما الإشهاد الأول، فهذا نصه:

"الحمد لله وحده، استودع كاتبه شهادة أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن سيدنا ونبينا ومولانا محمدا عبده ورسوله أرسله بالحق بشيرا ونذيرا وداعيا إلى الله بإذنه وسراجا منيرا وعبيد ربه... لطف الله به"، وقد عمي الاسم الموقَّع.

وأما الإشهاد الثاني، فنصه:

"الحمد لله وحده، استودع كاتبه شهادة أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن سيدنا محمدا عبده ورسوله أرسله بالحق بشيرا ونذيرا وداعيا إلى الله بإذنه

---

(١) انظر: دوحة الناشر: ٣٢ - ٣٤، الكواكب السائرة: ١/ ٢٧١ - ٢٧٨، الإكليل والتاج: ٤٦٦ - ٤٦٨، طبقات الحضيكي: ٢/ ٥٦٥ - ٥٦٧، الدرر البهية: ٢/ ١٣٨، شجرة النور الزكية: ٣٢٠، الأعلام للزركلي: ٢٧/٥.

وسراجا منيرا وبشر المؤمنين بأن لهم من الله فضلا كبيرا وفي ٢٥ ذي قعدة عام ١٢٥٦ وعبيد ربه سبحانه لطف الله به آمين".

ويلاحظ عند التأمل أن هناك فرقا شاسعا بين تاريخ التملك وتاريخ الإشهاد الثاني، حيث وقع الأول بمائة عام تقريبا قبل الثاني، وكلاهما بالخط نفسه.

ومن صور التملك اجتماع التملك والقراءة، ومن ذلك نذكر:

كتاب "**تلقيح الأذهان بتنقيح البرهان**"، لمحمد العربي بن أبي المحاسن يوسف الفاسي الفهري(١) (ت١٠٥٢هـ- ١٦٤٢م) والنسخة المذكورة محفوظة بالخزانة الحسنية بالرباط، مسجلة تحت رقم: ١٤٠٢٩، تقع ضمن مجموع من ص ١٦٦ – ١٨٦.

يوجد، في ظهر الغلاف للمجموع، تملك وقراءة، هذه صورته:

"الحمد لله، اشتريت هذا الشرح المبارك يوم السبت الخامس من رجب الأصب، ويومه افتتحنا القراءة به عند الفقيه الأجل الحافظ المشارك الأنبل القاضي سيدي عبد الرحمن ابريطل، أدام الله وجوده، ورزقنا وإياه الإعانة بجاه خير البرية صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وأهل بيته، آمين، آمين، آمين، عام ١٣٥١هـ ...".

تنص هذه الوثيقة أن الكتاب؛ في الأصل؛ كان مفردا، يشتمل فقط على الشرح المذكور فيه، وهو الموجود في أول المجموع، الموسوم بـ "**تقييد من شرح الحسن بن محمد الدرعي، الشهير بالدراوي** (ت٨١٥هـ)، **على لامية أبي عبد الله**

---

(١) انظر: صفوة من انتشر: ١٤٢ - ١٤٣، نشر المثاني (ضمن "موسوعة أعلام المغرب"): ٤/ ١٤٠٥، إيضاح المكنون: ١/ ٣٢٠، سلوة الأنفاس: ٢/ ٣٥٢ – ٣٥٤، معجم المطبوعات المغربية: ٢٧١ - ٢٧٢، معلمة المغرب: ١٩/ ٦٤١٧-٦٤١٨.

محمد بن محمد الفنزاري الشهير بابن المجراد السلوي في أحكام الجمل والظروف والمجرورات" (من الصفحة ١ إلى ٣٨، وهو مبتور الأخير)، ثم ألحقت به سائر التقايد والرسائل المكونة للمجموع.

ومن النماذج **"شرح عقيدة الرسالة القيروانية"**، لأبي عبد الله محمد بن قاسم جسوس[1]، (ت١١٨٢هـ/ ١٧٦٧م). وهو مسجل تحت رقم: ٤٣٠٠، محفوظ بالخزانة الحسنية بالرباط. يوجد، في أعلى وجه الورقة الأولى، تملك باسم الناسخ، يد محمد بن العربي بن عمر اللمطي، وفرغ منها عشية يوم الخميس ١٣ شوال عام ١٢١٠هـ.

وتحته تملك آخر، باسم محمد بن عبد اللطيف جسوس، بالشراء من الناسخ، مؤرخ بـ "آخر رجب" سنة ١٢٥٠هـ.

كما يوجد، في ذيل النسخة، ثلاثة تقاريظ، الأول لمَحمد بن عبد الرحمن بن زكري، والثاني لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن [المسناوي]، والثالث لمحمد بن محمد ابن حمدون بناني. مما يؤكد أهمية الكتاب.

---

(١) انظر: "إتحاف المطالع" و"تذكرة المحسنين" (ضمن "موسوعة أعلام المغرب"): ٧/ ٢٣٩٣، ٢٣٩٤، الروضة المقصودة: ١/ ٣٠٩ - ٣١٢، سلوة الأنفاس: ١/ ٣٧٤ - ٣٧٦، شجرة النور الزكية: ٣٥٥، معجم المطبوعات المغربية: ٧٥ - ٧٦، معلمة المغرب: ٩/ ٣٠٢٨.

التملك بالهبة:

من الطرق التي ينتقل بها المخطوط الهبة؛ ذلك أن التهادي بالكتب له مكانتة أساسية في الثقافة المغربية، ومسألة شائعة عند العلماء والأعيان والملوك.

وقد وجدنا بعض هذه النسخ مثل:

كتاب "**عمدة المريد لجوهرة التوحيد**" لإبراهيم اللقاني، والنسخة عدد ٤٠٦٢ – ٢، محفوظ بالخزانة الحسنية بالرباط. ونص الوثيقة:

"الحمد لله للولي الصالح العارف بالله تعالى سيدي المعطى بن الشيخ الرباني الغوث الصمداني سيدي الصالح نفعنا الله ببركتهما وَهَبَ الشاب الأنجب السيد محمد بن الفقيه العالم العلامة سيدي مُبارك التادلي الجابري جميع هذا المجلد والذي بعده، المشتملين على الشرح الكبير لجوهرة التوحيد للإمام اللقاني هِبَةً تامة، صرم ذلك عن ملكه وصيره للموهوب له المذكور فقبل ذلك منه وحازه معاينة عرفا قدره شهد به عليهما بأكمله وعرفهما وفي موفي عشرين من رمضان المعظم عام ثمانية وستين ومائة وألف ...".

وأهمية هذه الوثائق كبيرة جدا، في التعرف على تاريخ الثقافة والفكر في بلد من البلدان، وأهمية الكتاب بعينه، والحال أن هذا الكتاب كتب بخط مشرقي، وعليه توقيعات كثيرة تظهر أهمية هذا الكتاب عند المغاربة حتى ينال كل هذا الاهتمام وأن ينتقل في بيوت العلم ومراكز الثقافة بهذه الصورة، كما يظهر من تملكاته المتعددة وقيوده الكثيرة، وأن الكتاب من المصادر المعرفية عند علماء المغرب كما عند المشارقة.

تملكات العلماء:

لقد كان العلماء يحرصون على اقتناء الكتب النفيسة، وقد يوكلون من يكتب لهم كتبهم، أو يجلبونها لهم من أقطار، وقد يتلقونها هدايا كما يرد في المصادر التاريخية. ويمكن التمثيل لذلك بـ:

"**شرح مقاصد الطالبين في علم أصول الدين**"، لسعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني[(١)] (ت٧٩١هـ/ ١٣٨٩م). والمقصود النسخة رقم ٢٤٠ المحفوظة بالخزانة الحسنية.

يوجد، في وجه الورقة الأولى من النسخة، تملك باسم أبي الربيع سليمان بن محمد بن عبد الله الحوات الحسني، وتحته تملك آخر باسم عمر بن عبد الله الفاسي، مؤرَّخ بـــ ٦ رجب عام ١١٥٩هـ (بالقلم الفاسي).

هذا وتجدر الإشارة إلى أن مجموعة من المخطوطات قد شطبت بعض المعلومات التي نجدها في صفحات الوقاية ومنها التملكات.

"**حاشية على شرح العقيدة الكبرى للسنوسي**"، لنور الدين أبي علي الحسن بن مسعود اليوسي[(٢)] (ت ١١٠٢هـ - ١٦٩١م)، وهي محفوظة بالخزانة الحسنية بالرباط، تحت رقم: ٣١١١، (عدد الأوراق: ٢٧١ ق).

---

(١) انظر: الدرر الكامنة: ٤/ ٣٥، بغية الوعاة: ٢/ ٢٨٥، شذرات الذهب: ٦/ ٣١٩ - ٣٢٢، كشف الظنون: ٢/ ١٧٨٠ - ١٧٨١، الفتح المبين في طبقات الأصوليين: ٢/ ٢١٤، الأعلام للزركلي: ٧/ ٢١٩.

(٢) انظر: فهرسة اليوسي (ط.)، نشر المثاني (ضمن "موسوعة اعلام المغرب"): ٥/ ١٨٠١ - ١٨١٨، تذكرة المحسنين (ضمن "موسوعة أعلام المغرب"): ٥/ ١٨٢٢، شجرة النور الزكية: ٣٢٨ - ٣٢٩،=

توجد، في وجه الورقة الأولى وظهرها، تملكات، بعضها مشطَّب عليه، وهي:

عبد الرحمن بن أحمد الشرادي.
وعلي بن عبد الرحمن بن أحمد الشردي الحسني.
هو محمد بن الهادي بن محمد الكبير العوفي.
أحمد السوسي ...

والنسخة المشار إليها، ثبت فيها تاريخ النسخ، وهو ضحوة الأربعاء ٤ صفر عام ١١٢٥هـ، على يد عبد الرحمن بن أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن الحسن الشريف ... الحسني الشهير بالقطراني.

"**حاشية على شرح العقيدة الصغرى**"، للحسن بن يوسف الزياتي الفاسي[١]، (ت.١٠٢٣هـ- ١٦١٤م). والإشارة إلى النسخة المحفوظة بالخزانة الحسنية بالرباط، رقم ١٢٧٧ (ضمن مجموع من الورقة ١١ إلى ١١١).

يوجد في أعلى ظهر الورقة الأولى من النسخة، تملك باسم المُعْطَى بن الصالح الشرقاوي، صاحب "**ذخيرة المحتاج**".

وهذا التملك، يفيدنا في معرفة تاريخ النسخ، على جهة التقريب، فيمكن أن نقرر، من خلاله، أن هذه النسخة نسخت في عهد المالك المذكور المتوفى سنة ١١٨٠هـ، أو قبله.

= فهرس الفهارس: ١١٥٤/٢-١١٦١، الحياة الأدبية في المغرب: ١٢٢ - ١٣٦.

(١) انظر: اليواقيت الثمينة: ١/ ١٣٢، هدية العارفين: ١/ ٢٩١، نشر المثاني (ضمن موسوعة أعلام المغرب): ١٢١٨/٣، التقاط الدرر: ١/ ٦٦، الإكليل والتاج: ٢٠٨، أزهار البستان (خ): ٢٣٥، معلمة المغرب: ١٤/ ٤٧٥٩.

"عقيدة جيدة"، لأبي زيد عبد الرحمن الفاسي، نسخة في الزاوية الشرقاوية، كتبها محمد الصالح الشرقاوي.

وعليها تملكات شرقاوية:

الأول: لمحمد العربي بن المعطى.

الثاني: ونصه: انتقل بالشراء محمد بن قدور الشرقي القادري البطاح.

التملكات المسلسلة:

ونعني بها ما هو مثبت من التملكات التي تنتمي إلى بيت واحد من بيوت العلم، يتوارثون الكتاب كما يتوارثون سائر أملاكهم، ويمكن التمثيل لذلك بأحد البيوت الشهيرة في المغرب، وهو بيت شرقاوة، كما دلت على ذلك بعض منتسخات كتبهم.

"حاشية على شرح العقيدة الصغرى للسنوسي"، لأبي مهدي عيسى بن عبد الرحمن الرجراجي السوسي السكتاني[(١)]، (ت١٠٦٢هـ/ ١٦٥٢م)، والكتاب محفوظ بالخزانة الحسنية مسجل تحت رقم: ١٥١١ (من الورقة ٩٣ ب إلى ١٧٣ ب). ونجد عليه سلسلة مهمة تثبت انتقاله في البيت الشرقاوي: ونذكرها مرتبة ترتيبا زمنيا:

يوجد، في وجه الورقة الأولى من المجموع، ثلاثة تملكات:

---

(١) انظر: فهرسة اليوسي: ١٢٢، الفوائد الجمة: ١٣٩ - ١٤٢، طبقات الحضيگي، ٢/ ٤٦٩- ٤٧٠، خلاصة الأثر: ٣/ ٢٣٥ - ٢٣٦، التقاط الدرر: ١/ ١٣١ - ١٣٢، السعادة الأبدية: ١/ ٢٣٠، الإعلام للمراكشي: ١٠/ ٢٣٧، هدية العارفين: ١/ ٨١١، المعسول: ٥/ ١، معجم المؤلفين: ٨/ ٢٦، الحركة الفكرية بالمغرب: ٢/ ٣٩١، معلمة المغرب: ١٥/ ٥٠٢٠ ٥٠٢١.

الأول: باسم محمد المعطى بن الصالح [الشرقاوي] (ناسخ الكتاب).

الثاني: باسم العربي بن المعطى بن صالح [الشرقاوي] (نجل الناسخ).

الثالث: متملِّك لم يبق من اسمه إلا لقبه، وهو "العروسي" (العروسيون شعبة في شرقاوية).

وتجدر الإشارة في هذا المقام أن هذه النسخة عليها طرر هامة ونفيسة، ذلك أنها من تأليف الناسخ، وهو الشيخ محمد المُعْطَى بن محمد الصالح الشرقاوي صاحب **"ذخيرة المحتاج"**.

ويضم المجموع نفسه حاشية أخرى، وهي: **"الحاشية الكبرى على شرح العقيدة الكبرى للسنوسي"**، لأبي العباس أحمد بن علي المنجور المكناسي الفاسي (ت٩٩٥هـ/ ١٥٨٧ م). وعليه السلسلة نفسها المذكورة أعلاه.

ومن أمثلة السلسلات الشرقاوية، نذكر سلسلة أخرى، هي التي وردت في أول ورقة من كتاب: **"شرح على "التثبيت في ليلة المبيت"**، لأبي المحاسن يوسف بن محمد القصري الفاسي[1] (ت١٠١٣هـ/ ١٦٠٤م).

توجد تملكات، في وجه الورقة الأولى وظهرها:

- **الأول:** باسم العربي بن المعطى بن الصالح [الشرقاوي].
- **الثاني:** باسم بن داوود بن العربي بن المعطى بن الصالح [الشرقاوي].

---

(١) انظر: نزهة الحادي: ١٤١، صفوة من انتشر: ٧٨ - ٨٠، طبقات الحضيكي: ٢/ ٦٠٠ - ٦٠٨، عناية أولي المجد: ١٦ - ٢٤، الدر الصفي: ٥٥ - ٩٠، التقاط الدرر: ١/ ٤٣ - ٤٤، شجرة النور الزكية: ٢٩٥ - ٢٩٦، الأعلام للزركلي: ٨/ ٢٥٢.

- **الثالث:** باسم عبد العزيز بن العربي [الشرقاوي].

فهذه السلسلة تضيف اسمين جديدين، وهما الثاني والثالث، وغيرها كثير من خزائن الكتب العامة والخاصة.

"مناهج الخُـــلاَّص من كلمة الإخلاص"، لنور الدين أبي علي الحسن بن مسعود اليوسي[1] (ت ١١٠٢هـ - ١٦٩١م). والنسخة المذكورة من محفوظات الخزانة الحسنية، مسجلة تحت رقم: ٩٤٢.

مكتوبة بخط مغربي، حسن، واضح، يميل إلى المجوهر، مع استعمال الحمرة للعناوين ورؤوس الفقر، دون ذكر اسم الناسخ وتاريخ النسخ.

يوجد، في ظهر الورقة الأولى، ثلاثة تملكات:

- **أولها:** باسم المعطى بن الصالح [الشرقاوي].

- **وثانيها:** باسم ولده عبد القادر.

- **وثالثها:** باسم محمد بن قدور الشرقاوي القادري.

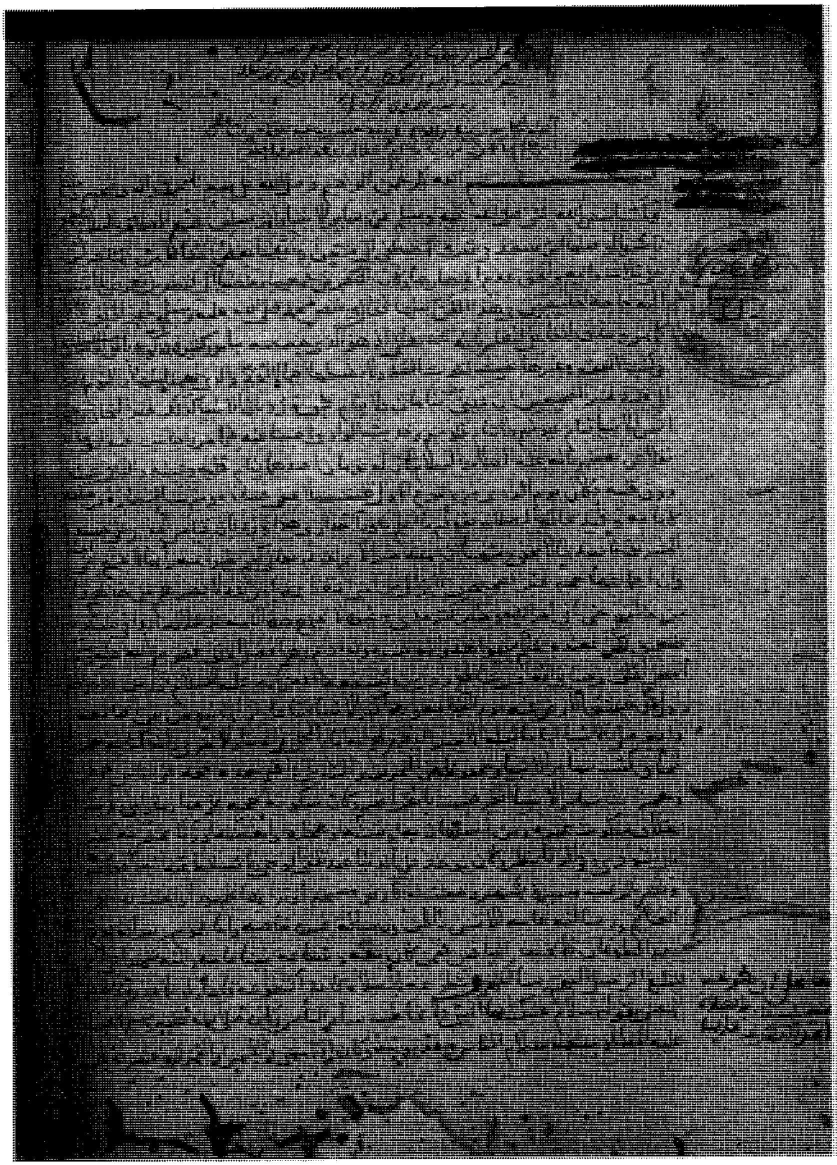
---

(١) انظر: فهرسة اليوسي (ط.)، نشر المثاني (ضمن "موسوعة اعلام المغرب"): ٥/ ١٨٠١ - ١٨١٨، تذكرة المحسنين (ضمن "موسوعة اعلام المغرب"): ٥/ ١٨٢٢، شجرة النور الزكية: ٣٢٨ - ٣٢٩، فهرس الفهارس: ٢/١١٥٤-١١٦١، إتحاف أعلام الناس، ٣/٨، ٣٢، ٤٢، ٤٩، الفكر السامي: ١١٧/٤، عجائب الآثار: ١/ ٧٠ - ٧١، مؤرخو الشرفاء: ١٨٩ - ١٩١، الحياة الأدبية في المغرب: ١٢٢ - ١٣٦.

خاتمة

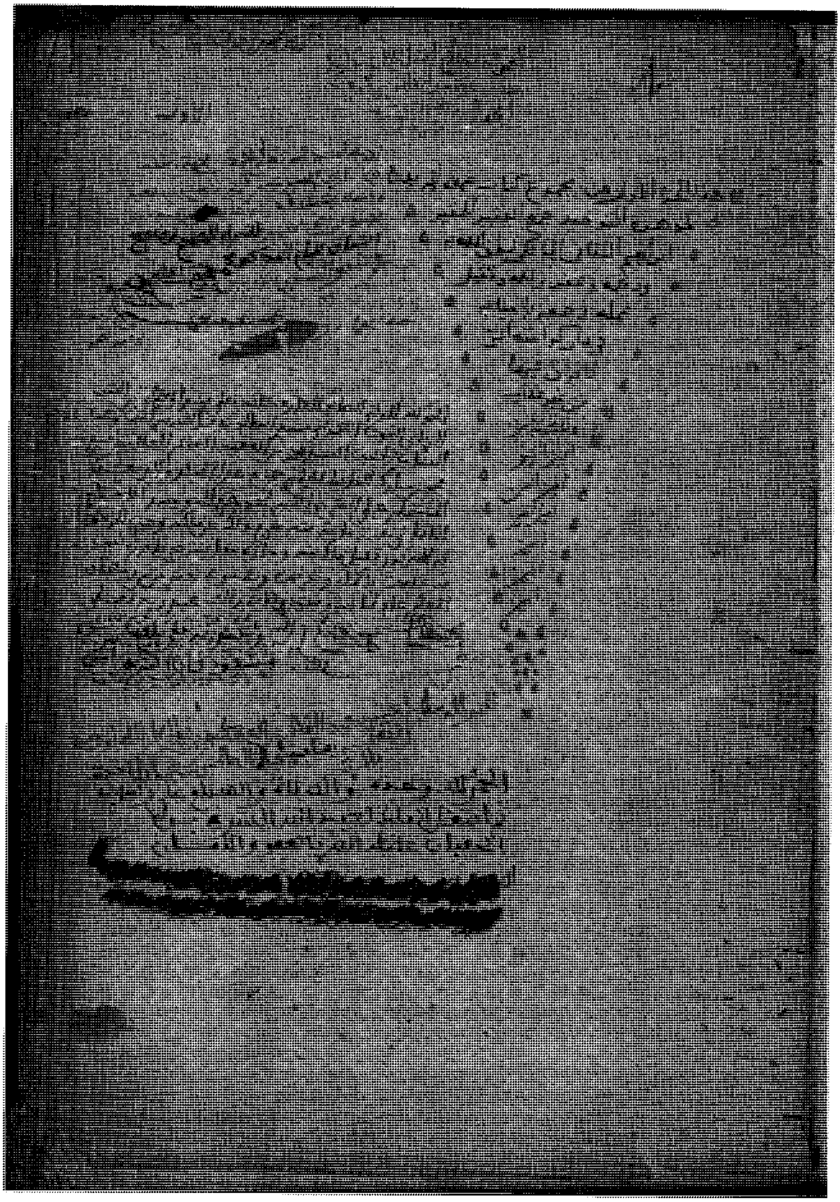
إن التملكات يمكن أن تفتح آفاقا كثيرة للمهتمين بالمخطوط دراسة وتحقيقا. سواء كانت محور الدراسة لإنجاز الدراسات حول قضايا المخطوط كوعاء مادي، أو كمادة مساعدة للمصادر في إضاءة النص، وإلقاء الضوء على مناطق الظل في تاريخ الثقافة والفكر العربيين. بل أكثر من ذلك فإن بعض المعلومات الواردة خوارج النص، ومنها التملكات، فيمكن من خلالها نحل إشكالات النسخ واختيار النصوص، ومعرفة تقاليد النساخة، وتوثيق النصوص وغيرها من القضايا التي يمكن أن تثيرها التملكات.

ملحق: نماذج من التملكات



التملك بالإرث: مخطوط الخزانة الحسنية بالرباط

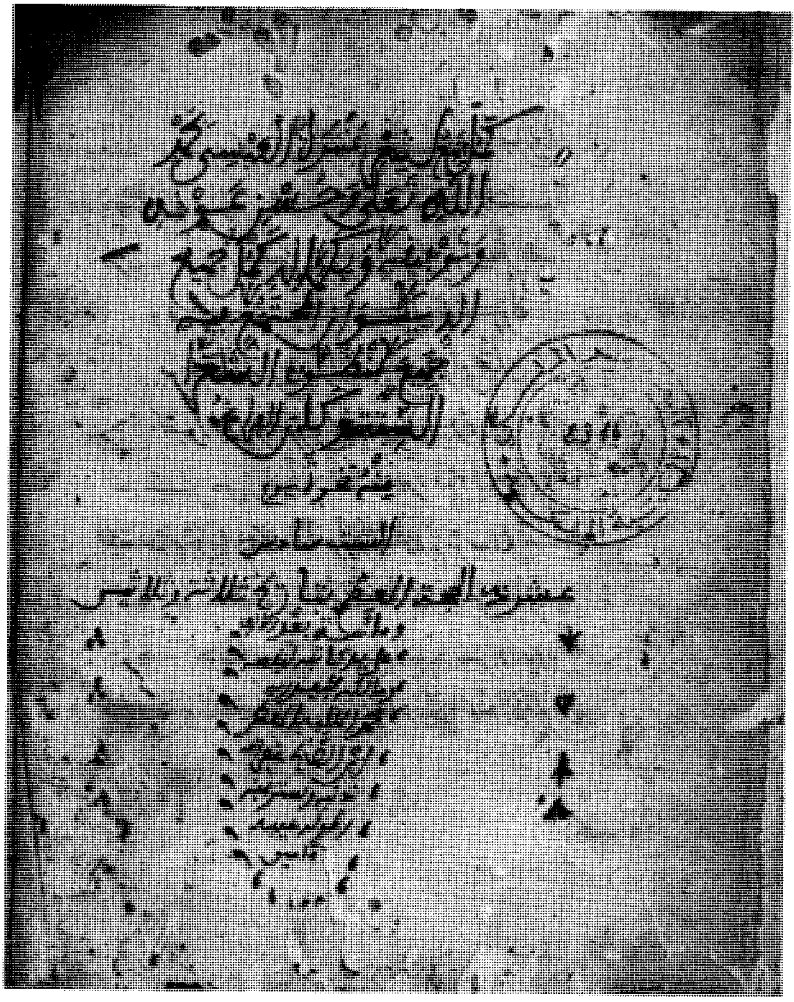
كتاب عمدة المريد لجوهرة التوحيد لإبراهيم اللقاني



التملك بالهبة: مخطوط الخزانة الحسنية بالرباط، ٤٠٦٢ – ٢



نموذج التملك المسلسل



شعر عنترة بخط محمد المعطى الشرقاوي

أهمّية الطرر في الكتاب العربي المخطوط
مختصر الأغاني لأبي الربيع سليمان الموحدي أنموذجا

محمد سعيد حنشي

١ - توطئة:

يعتبر علم التحقيق من أجلّ العلوم قدرا، وأرفعها شأنا، لكنه عِلم صعب وطويل سُلَّمُه، إذا ارتقى فيه الذي لا يعلمه، زلت به إلى الحضيض قدمه[١]، وإذا كان علماؤنا الأفذاذ قد بالغوا في تعداد الشروط العلمية والخُلقية التي ينبغي توفرها في المحقق فلهم العذر في ذلك، لأن المحقق قد يواجه في الكتاب الواحد علوما مختلفة، بقضايا متشعبة، ومسائل متداخلة، ومشكلات متعددة، وهو ملزم بتوثيقها من مظانها، وشرح غامضها، وتقريب شاردها، ورفع لبس مُشكلها، بالمقال المناسب في المقام المناسب، كما يمكن أن يواجه المحقق صعوبات أعقد في الكتب المجهولة النسبة التي تدفعه إلى الاستعانة بكل معارفه وتجاربه، بالإضافة إلى الاعتماد على معطيات أخرى هي صميم علم المخطوط كدراسة نوع الورق، وتركيب الحبر، وشكل التسفير، ودراسة الطرر والتقاييد المختلفة الموجودة في الكتاب المخطوط، وذلك للبحث عن خيط رفيع يمكن أن يوصله إلى نسبة غير المنسوب، وتأريخ غير المؤرخ،

---

(١) مقتبس من شعر الحطيئة.

وهذا السبيل وإن كان وعرا مسلكه، جمة بصعوباته، إلا أنه يكون ضروريا وناجعا في بعض الأحيان.

وقد كنت عاقدا النيةَ والعزمَ على دراسة مجموعة من المعطيات التي تعتبر من صميم علم المخطوط والتي تساعد في التحقيق والتوثيق، إلا أني وجدت ذلك ضربا من المحال، لأنه يصعب استيعاب ذلك في محاضرة أو مقال، فقررت الاقتصار على دراسة مبحث من هذه المباحث، وهو التعريف بالطرر التي تُوَشَّحُ بها الكتب العربية المخطوطة، وبيان أنواعها، وأشكالها ورموزها، وبيان أهميتها في التحقيق، لأنها حلية الدفاتر وزينتها، ومجمع ذخائرها ودررها، وفيها من العلم النفيس الذي يجب أن لا يفوت الحاذق الحريص، وقد اشتهر أهل الأندلس والمغرب؛ على وجه خاص؛ بحذقهم في هذا الفن، فلا يكاد يخلو مصنَّفٌ من مصنفاتهم منها، لكنها للأسف لم تلقَ ما هي حقيقةٌ به من الاهتمام من لدن الباحثين والدارسين، سواء كانوا مفهرسين أو محققين، لأنها تظل في نظر فئة كثيرة منهم ضربا من التأليف العقيم، العديم الجدوى، وحقه أن يظل حبيس الرفوف، ورهين الصناديق والكهوف.

ومن الأسباب الرئيسة التي نَفَّرَتْ الكثير من الباحثين من اكتناه القيمة العلمية الكبيرة للطرر:

١ - صعوبة قراءتها لأن معظمها مكتوب بخطوط رديئة، دقيقة، ممشوقة، والقليل منها ما أعيد تبييضه ونسخه نسخا منظما متقنا.

٢ - والسبب الثاني الذي يزهد في قراءة الطرر هي الحالة المادية للكثير من الكتب المخطوطة التي أعيد تسفيرها، والتي أتى فيها مقص الجهلة من المُسَفِّرِينَ على

قسم كبير منها أو عليها كلها، فيجردون تلكم الكتب من دررها، ويحرمون أهل العلم من الانتفاع منها، والنفع بها.

والأثر الذي اخترته أنموذجا في هذا البحث لإبراز أهمية الطرر في الكتب العربية المخطوطة وإن كان مختصرا من مطول، وفرعا من أصل، يعتبر خير دليل على فضل المتقدم السابق على التالي اللاحق في صرامة ضبط منهج التحقيق والتوثيق، والنقد والشرح والتعليق، وهو كتاب **"مختصر كتاب الأغاني"** المنسوب لأبي الربيع سليمان الموحدي (ت٦٠٤هـ) وقد اعتمد صاحبه، أثناء اختصاره ومقابلته، على نسخ متعددة من كتاب **"الأغاني"**، كما اعتمد أثناء إنجاز طرره على مكتبة غنية لا يملكها إلا خاصة الخاصة ما زال بعض دررها مفقودا إلى وقتنا هذا. وقد قسمنا هذه الطرر حسب موضوعها إلى اثني عشر صنفا، لكننا، قبل ذلك، سنعرّف بمفهوم الطرة لغة واصطلاحا، وبمختصر كتاب **"الأغاني"** وبمُصَنِّفِهِ.

٢- الطرر: تعريفها وأنواعها:

الطاء والراء أصل صحيح في العربية يدل على حِدَّةٍ في الشيء واستطالة وامتداد، من ذلك قولهم طَرَّ السنانَ إذا حَدَّدَهُ[١]، وطرةُ كل شيء حَرْفُهُ، فَطُرَّةُ الثوب موضع هُدْبِهِ، وهي حاشيته التي لا هُدْبَ لها، وطرة الأرض حاشيتها[٢]، وهذا المعنى هو الأصل الحسي الذي تطور عنه المعنى الاصطلاحي للكلمة التي أصبح يطلق على كل ما يكتب من تصحيح أو شرح أو تعليق في الجوانب المحيطة بالمتن المكتوب.

---

(١) **مقاييس اللغة**: مادة طر، ٤٠٩/٣.

(٢) **لسان العرب**: مادة طرر.

وقد بَرَّزَ العرب؛ وأهل الأندلس والمغرب على وجه خاص؛ في توشيح كتبهم بنفائس الطرر، وإذا كنا لا نستطيع تحديد الحقبة الزمنية التي ظهر فيها هذا الفن، إلا أننا من خلال رجوعنا إلى مجموعة مهمة من النسخ الخطية القديمة التي وصلتنا، يمكن أن نقرر أن المغاربة كانوا بارعين في ذلك منذ القرن الخامس من الهجرة النبوية، وقد ورد في هذا أكثر من شاهد تاريخي، من ذلك قول الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) في **"أساس البلاغة"** واصفا أهمية الطرر عند أهل المغرب: «وسمعت للمغاربة الدرر على الطرر، وهي حواشي الكتب»[١].

وقول القاضي عياض (ت ٥٤٤هـ) في وصف كتاب:

خيرُ ما يقتني اللبيبُ كتابٌ * محكمُ النَّقْلِ متقنُ التقييدِ[٢]
لم يخنه إتقان نقطٍ وشكلٍ * لا ولا عابهُ لحاقُ مزيدِ
فكأن التخريج في طرتيه * طررٌ صُفِفَتْ بِبِيضِ الخدودِ

وواضع الطرر إما أن يكون مؤلِف الكتاب، أو قارئه، أو المطالع فيه، أو مالكه، أو مستعيره، أو كل من وَقَعَ له به اتصال، فدفعه فضوله العلمي إلى شرح غامضه، وإيضاح مشكله، أو تحليته بنكتة أو فائدة، وأغلب الطرر لا توضع عبثا وكيفما اتفق، بل توضع ببصيرة الراسخين، وضبط الحاذقين، وتعكس في غالبها الثقافة العربية المتينة، والحس النقدي العميق.

لكن أغلب الطرر التي وُشِحَتْ بها الكتب العربية المخطوطة تظل مجهولة المؤلف لأن معظم واضعيها لا يُدَوِّنُونَ اسمهم عليها، ويكتفون بوضع رموز مختصرة

---

(١) **أساس البلاغة**: ٢٧٤.

(٢) **الإلماع**: ١٦٥.

في آخرها لا تكفي للتعريف بهم، لكن هذا لم يكن عائقا أمام القدماء، لأنهم كانوا يملكون موهبة عجيبة، لا نتوفر عليها نحن معشر المحدَثين، وهي موهبة تمييز الخطوط، واشتهر بهذه المنحة الربانية مجموعة من علماء المسلمين، نذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر ياقوت الحموي، والإمام الذهبي، وابن عبد الملك المراكشي صاحب **"الذيل والتكملة"**، الذي ذكر بدوره في هذا الكتاب مجموعة من الأعلام الذين برعوا في هذا الباب منهم محمد بن أحمد بن محمد بن الطراوة المالقي المراكشي الذي «كان حافظا للتواريخ على تباين أنواعها... أديبا بارعا، كاتبا محسنا... بارع الخط، رائق الطريقة، أنيق الوراقة، متقن التقييد... نسابة لخطوط العلماء»[1]، فكانت موهبتهم هذه ترشدهم إلى معرفة أصحاب الطرر والسماعات والإجازات والتملكات من دون ذكر أسمائهم فيها.

وورد لفظ الطرة بصيغتي المفرد والجمع في مجموعة عنوانات المصنفات العربية في أجناس علمية مختلفة، نذكر منها على سبيل المثال: كتاب **"الطرر الموضوعة على الوثائق المجموعة"** لابن عات النفزي الشاطبي (ت ٦٠٩هـ) المعروف بطرر ابن عات، و**"طرر على مختصر الشيخ خليل"** لجماعة من المؤلفين أشهرهم يحيى بن أحمد النفزي الفاسي (ت ٨٠٥هـ)، وغيرها من الكتب.

وتُكتب الطرر عادة في الجانب الأيمن أو الأيسر من الورقة صاعدا إلى أعلى الصفحة تحسبا لوجود سقط أو كلمات أخرى تحتاج إلى التطرير في أدناها، وتكتب أحيانا أخرى في الأطراف الأربعة من الورقة، بخط يشبه خط متن الكتاب أو يختلف عنه، كذلك الشأن بالنسبة للحبر فقد تكتب الطرر بالحبر نفسه الذي كتب

---

(١) **الذيل والتكملة** السفر الثامن القسم الأول: ٢٦٥.

به المتن، وتكتب أحيانا بحبر مغاير كالأحمر مثلا، وتُعَلَّمُ الكلمة التي تكتب إزاءها الطرة بحبر أسود أو ملون يختلف عن الرمز الذي يخصص للَّحَقِ كي لا يلتبسا على القارئ، وكذلك الشأن في الرمز الذي يكون في نهايتهما، فاللحق الذي يُرْمَزُ إليه بخط في موضع النقص ينعطف إلى جهة التصحيح من الورقة يمينا أو شمالا، وتوضع في نهايته رموز معروفة منها: (صح، صح أصل، أصل، صح كذا، رجع، انتهى اللحق)، وينبغي أن يلحق بمتن الكتاب. أما رموز طرر الشرح والتعليق فيوضع في آخرها كلمة طرة، أو حاشية، أو حرف الطاء.

والمُطَرِّرُ ليس ملزما بالتعليق على كل ما ورد في متن الكتاب، بل ينتقي مواضع بعينها يَعِنُّ له فيها شرح أو بيان، أو نكتة أدبية طريفة.

ويمكن تقسيم الطرر حسب موضوعها إلى أنواع عدة سنأتي على أغلبها في هذا البحث، وتكتب الطرر بأشكال هندسية مختلفة في جوانب الورقة (مستقيمة ومائلة).

٣- التعريف بمختصر كتاب الأغاني ومصنفه:

يعتبر كتاب **"مختصر كتاب الأغاني المنسوب لأبي الربيع سليمان الموحدي"** من نوادر المخطوطات المغربية، بقي منه السفر الأول فقط، وقد كان في الأصل من ذخائر خزانة الزاوية الناصرية بتمكروت، ثم نقل إلى خزانة القرويين بفاس، ومنها إلى الخزانة العامة بالرباط تحت رقم ١٥٤ ق، ولا يُعرف؛ حسب علمنا؛ من هذا الكتاب إلا هذا السفر، ويتألف من ١٦٢ ورقة، كتب بخط أندلسي جميل لونه أسود، وكتبت عنوانات ترجماته بخط غليظ أسود داكن، وهو مصحّح، ومشكول، ومقابل بعدة أصول، ورقه عربي من الحجم الكبير. مقياسه: ٢٩×١٩سم،

مسطرته: ١٧س، وفي كل سطر حوالي عشر كلمات. كان الفراغ منه في مراكش سنة (٧٠٦هـ)، تملّك هذه النسخة محمد بن محمد بن ناصر الدرعي المتوفى سنة (١٠٨٥هـ) وهو من كبار علماء المغرب، ومن أفاضل شيوخ الزاوية الناصرية(١)، ثم تملّكها من بعده موسى بن محمد المكي.

في أول هذا السفر مسرد بأسماء المترجمين وفي آخره تقييد طويل عن مكانة كتاب "الأغاني" عند العرب، وآخر حول مصير النسخة الخطية من هذا الكتاب التي كانت في خزانة الحكم المستنصر، ثم مقطعات من أشعار بعضها لمالكها موسى بن محمد المكي.

ـ أوله:

«الحمد لله خالق اللوح والقلم، ومفضل العرب على العجم، وجاعل الأمة الحنيفية خير الأمم...أما بعد فإنه لما كان علم الأدب حلية للمجالس، وأنسا للمجالس...»(٢).

ـ آخره:

«وقيل إنما سمي مدرج الريح لقوله: [الكامل]

أعرفت رسما من سَبِيَّةَ باللِّوَى * دَرَجَتْ عليه الريح بعدك فاستوى»(٣)

---

(١) اشتهر هذا الرجل بنسخ وشراء الكتب فاجتمعت له خزانة عظيمة ما زال كثير من دررها محفوظا إلى الآن بخزانة الزاوية الناصرية بتمكروت تنظر ترجمته: في **الدرر المرصعة**، و**خلاصة الأثر**: ٢٣٨/٤، **هدية العارفين**: ٢٩٤/٢، **شجرة النور الزكية**: ٣١٣، **الأعلام**: ٦٣/٧ – ٦٤.

(٢) **مختصر الأغاني**: ١.

(٣) المصدر نفسه: ٣٢١.

ويضم هذا السفر تراجم وأخبار الشعراء الآتية أسماؤهم:

- أبو قطيفة المعيطي.
- معبد
- عمر بن أبي ربيعة
- ابن سريج
- نصيب بن رباح
- ابن محرز
- العرجي
- مجنون ليلى قيس بن ذريح
- عدي بن زيد
- الحطيئة
- ابن عائشة
- ابن أرطاة المحاربي
- ابن ميادة المري
- حنين بن بلوع الحيري
- الغريض
- الحكم بن عبدل الأسدي
- قيس بن الخطيم
- هلال بن الأسعر المازني
- عروة بن الورد
- فيل مولى العبلات
- ذو الإصبع العدواني
- زيد بن عمرو بن نفيل
- ورقة بن نوفل
- مدرج الريح

والملاحظ أن المختصر حافَظ على نفس الترتيب الموجود في كتاب **"الأغاني"**.

وهذا المختصر منسوب لأبي الربيع سليمان بن عبد المؤمن بالله بن علي الزناتي الكومي[1] في **"الغصون اليانعة وفي المغرب في حلى المغرب"** يقول ابن سعيد في

(١) تنظر ترجمته في: المعجب: ٣٩٠، قلائد الجمان: خ ٦٩/٣، رايات المبرزين: ٢٤١، الغصون اليانعة: ١٣١، والمغرب في حلى المغرب: ٢٤٧/١، البيان المغرب: قسم الموحدين ١٧٦-١٧٧، الوافي بالوفيات: ٣٩٦/١٥، تاريخ ابن خلدون: ٣٣٤/٦، وتاريخ الدولتين للزركشي: ١١، ونفح الطيب:

الأول: «وقد اشتهر اختصاره للأغاني، وديوان شعره مجموع بأيدي الناس»[1]، وقال أيضا في الثاني، والنص لصاحب "**نفح الطيب**": «وكان كاتبا شاعرا أديبا ماهرا، وشعره مدون... وله "**مختصر كتاب الأغاني**"»[2].

وهو أمير وابن أمير وحفيد خليفة عظيم من الخلفاء الذين زهي بهم العالم الإسلامي، وكان واليا على بجاية، وقد تربى منذ طفولته بين أحضان العلم والعلماء فلم يكن في أمراء الموحدين له مثيل[3]. وهو من مفاخر بني عبد المؤمن، ومحله منهم محل ابن المعتز من بني العباس، وكان قديرا على النظم، حافظا للآداب، جوادا لمن يتعلق بأدنى سبب يجب رعيه[4]. وقد ولي بجاية، ولم يمكث فيها طويلا، حتى استولى عليها ابن غانية[5]، فانحاز بعد انهزامه إلى تلمسان «واستقر بها... فريدا من جنده، عاريا إلا من أدبه ومجده»[6]. ثم تولى تلمسان وسجلماسة آخر حياته، وكان في الأندلس قد تولى بلنسية ومرسية وقرطبة كما ذكر صاحب "**واسطة العقدين**"[7]. وكان قصره، سواء في الأندلس أو المغرب منتدى للشعراء، والكتاب، ورجال العلم.

٢/٩٨، وواسطة العقدين خ١/٣٢٧، الاستقصا: ٢/١٥٩، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان: ٥/١١٥، والأعلام: ٣/١٢٨، والأمير الشاعر مقدمة ديوان شعره: ٣-١٦.

(١) الغصون اليانعة: ١٣٠.

(٢) نفح الطيب:٣/١٠٨.

(٣) ديوان شعره: ٣.

(٤) الغصون اليانعة: ١٣١-١٣٢.

(٥) علي بن إسحاق بن محمد المسوفي المعروف كأسلافه بابن غانية المتوفى سنة ٥٨٥هـ ترجمته في: المعجب: ٢٦٧-٢٦٩، البيان المغرب - قسم الموحدين - ١٧٥، تاريخ ابن خلدون: ٦/٣٣٤، الأعلام: ٤/٢٦٣.

(٦) البيان المغرب - قسم الموحدين - ١٧٧.

(٧) واسطة العقدين:خ ١/٣٢٧

وقد أحيا «من العلوم ما كان مواتا، ونشر من دارسها ما صير الزمن جديده رفاتا ... فقد كانت حضرته مجتنى الآداب، ومحط رحال ذوي الحجى والألباب، في فنون النظام وغرر النثر والكلام»(١).

وقد توفي أبو الربيع الموحدي؛ كما ورد في أغلب مصادر ترجمته؛ في رابع عشر صفر عام أربع وستمائة(٢).

وقد شكك الأستاذ محمد بنشريفة في نسبة الكتاب لأبي الربيع، معتمدا قول ابن عبد الملك المراكشي في **"الذيل والتكملة"**، أثناء ترجمة ابن عبد ربه الحفيد؛ وهو من أبرز كتاب هذا الأمير؛«وله اختصار حسن في أغاني الأصبهاني ورد على ابن غرسية في رسالته الشعوبية، لم يقصر فيه عن إجادة»(٣) فرأى أنه «ربما يكون من قبيل العبث أن يقوم كاتب الأمير باختصار الكتاب، ويقوم الأمير باختصار آخر. وإذن، فالأقرب إلى المنطق أن يكون كاتب الأمير هو الذي تولى الاختصار»(٤).

٤- منهج المؤلف في الاختصار:

صدر المؤلف مصنفه هذا بمقدمة تكشف في مضمونها عن الضبط المنهجي الذي كان يتمتع به، ذلك أنه حدد بوضوح الأسباب التي حذت به اختصار كتاب الأغاني، وذكر بتفصيل منهج عمله.

---

(١) ديوان شعره: ١٧-١٨-١٩.

(٢) هناك من لم يحدد تاريخا معينا لوفاته مثل السرخسي الذي قال إنه توفي بعد الستمائة، وتبعه في ذلك المقري، أما الصفدي فقد قال إن تاريخ وفاته كان سنة ٦١٠هـ.

(٣) الذيل والتكملة: ٤٨٧/٦.

(٤) ابن عبد ربه الحفيد فصول من سيرة منسية: ٥٧.

– أما أسباب الاختصار، فأولها عام، يتمثل في تقريب المطولات في الأدب، وتيسيرها على الناس. وثانيها خاص بكتاب "الأغاني" الذي رأى فيه تكرارا كثيرا يجب حذفه منه، وتلزم إزالته عنه، لأن ذلك يقلق متصفحه، ويكدر فكر متأمله(١)، فعمد إلى ما يلي:

– حذف الأسانيد الطويلة التي أوردها أبو الفرج في كتابه جريا على سنن المؤلفين القدماء، والاكتفاء براويها الأول.

– حذف بعض الأخبار التي لا تتعلق بصاحب الترجمة.

– حذف كل ما يتعلق بصناعة الغناء، وتقييد الألحان بثقيل وخفيف وخنصر وبنصر، وسبابة ووسطى، والاقتصار على ما له صلة وثيقة بالأدب.

– جمع ما تفرق من أخبار وأشعار المترجمين في هذا الكتاب في موضع واحد.

– مقابلة المتن النثري بنسخ متعددة من كتاب "الأغاني"، والنصوص الشعرية بالدواوين الأصلية للشعراء، لإصلاح تصحيف النساخ وتحريفاتهم، وسنفصل القول في هذه النقطة في العنصر الموالي الخاص بفوائد طرر هذا المختصر، أما فيما عدا هذا، فقد كان المؤلف ينقل نص "الأغاني" بلفظه، ولا يغير منه شيئا.

وختم المؤلف مقدمته بالاعتذار عما يكون قد اعترى عمله هذا من نقص أو تقصير، كما اعترف تواضعا منه بفضل المتقدم السابق، على التالي اللاحق، وذكر بأن اختصاره لا يمكن أن يرقى بحال إلى مستوى كتاب "الأغاني" الذي يدل «على

---

(١) مختصر الأغاني:٢.

اطلاع كثير، وبحث عظيم، وعلم بأيام الناس وسيرهم، ووقوف على قديم وحديث من خبرهم»[(١)].

وتعكس المقدمة في جانبها الشكلي أسلوب المؤلف السلس الذي يطغى عليه السجع والإيجاز، ذلك أنه يجمع الكثير مما يريد في القليل مما يقول، وجاءت ديباجة الكتاب على الطريقة الموحدية، فبعد «التحميد والصلاة على النبي ﷺ والترضية على الصحابة ثم إمامهم المهدي يؤتى على المقصود ويختم بالسلام»[(٢)].

٥- أنواع الطرر التي وُشح بها هذا المختصر وبيان أهميتها:

لم يتوقف مجهود المؤلف عند الاختصار فحسب، بل أسهم إسهاما كبيرا في تحقيق هذه النسخة المختصرة من كتاب "الأغاني"، إذ شرح غريب اللغة، ووثق جملة من الأخبار وصححها، وقابل مجموعة هامة من الأشعار وشرحها، وعرّف بالأعلام، والأماكن، والقبائل، والطوائف، وأيام العرب، وذكر ذلك في مقدمته بقوله: «ووشحنا كتابنا هذا بطرر في شرح كلمة شاردة، وتعليق على نكتة وإشارة إلى فائدة، مما رجونا معه تحقيق ما أردناه، وتحذيق ما قصدناه، وتحسين ما اختصرناه»[(٣)]. وقد سخّر المؤلف من أجل بلوغ هذا الهدف نسخا كثيرة من كتاب "الأغاني"، ودواوين متعددة للشعراء، ومكتبة ضخمة لا يملكها إلا خاصة الخاصة، ومن بين مصادرها:

١ - كتاب "العين" للخليل بن أحمد الفراهيدي المتوفى سنة ١٧٥هـ.

---

(١) المصدر نفسه: ٣.

(٢) صبح الأعشى: ٦/٤٤٣.

(٣) مختصر الأغاني: ٣.

٢ - "**حماسة أبي تمام**" المتوفى سنة ٢٣١هـ.

٣- "**طبقات**" ابن سلام الجمحي المتوفى سنة ٢٣٢هـ

٤ - "**أغاني إسحاق الموصلي**" المتوفى ببغداد سنة ٢٣٥هـ.

٥ - "**إصلاح المنطق**" ليعقوب بن إسحاق الشهير بابن السكيت المتوفى سنة ٢٤٤هـ

٦- "**المحبر**" لابن حبيب المتوفى سنة ٢٤٥هـ

٧- "**كتاب الرخصة في الغناء**" للجاحظ المتوفى سنة ٢٥٥هـ

٨- "**أنساب قريش**" لمصعب بن عبد الله الزبيري المتوفى سنة ٢٥٦هـ

٩ - "**كتاب المعارف**" لابن قتيبة الدينوري المتوفى سنة ٢٧٦هـ

١٠ - "**كتاب اللهو**" لابن خرذادبه المتوفى سنة ٢٨٠هـ

١١ - "**كتاب النبات**" لأبي حنيفة أحمد بن داود الدينوري المتوفى سنة ٢٨٢هـ

١٢ - "**الكامل**" للمبرد المتوفى سنة ٢٨٦هـ.

١٣ -"**كتاب الزاهر**" لابن الأنباري محمد بن القاسم المتوفى سنة ٣٢٨هـ

١٤ - "**العقد الفريد**" لابن عبد ربه المتوفى سنة ٣٢٨هـ

١٥ - "**كتاب الياقوتة**" لأبي عمر الزاهد الشهير بغلام ثعلب المتوفي سنة ٣٤٥هـ

١٦ - "**أمالي**" أبي علي القالي المتوفى سنة ٣٥٦هـ

١٧ - "**النوادر**" لأبي علي القالي المتوفى سنة ٣٥٦هـ.

١٨ - "**الأغاني**" لأبي الفرج الأصفهاني المتوفى بعد سنة ٣٥٦هـ.

١٩ - "**التذكرة**" لأبي علي الفارسي المتوفى سنة ٣٧٧هـ

٢٠- "**كتاب مختصر العين**" لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي المتوفى سنة ٣٧٩هـ.

٢١- "**أفعال ابن طريف**" الأندلسي النحوي اللغوي المتوفى نحو ٤٠٠هـ.

٢٢- "**شرح إصلاح المنطق**" لابن سيدة المتوفى سنة ٤٥٨هـ.

٢٣- "**معجم ما استعجم**" للبكري المتوفى سنة ٤٨٧هـ

٢٤- "**كتاب الكشاف عن حقائق التنزيل**" لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي المتوفى سنة ٥٣٨هـ.

ومجموعة هامة من الدواوين الشعرية منها:

- "**ديوان زهير بن أبي سلمى**".
- "**ديوان الحطيئة**".
- "**ديوان حسان بن ثابت**".
- "**ديوان ضابئ بن الحارث بن أرطاة**".
- "**ديوان كثير عزة**".
- "**ديوان جميل بن معمر**" (بأكثر من رواية).
- "**ديوان عمر بن أبي ربيعة**".
- "**ديوان قيس بن الخطيم**".
- "**ديوان المجنون**".

بالإضافة إلى مجموعة هامة من المصادر الأدبية واللغوية التي أخذ منها ولم يذكرها، كـ"**الإكليل**" للهمداني... و"**جمهرة الأنساب**" لابن الكلبي، و"**البيان والتبين**" للجاحظ، و"**الكتاب**" لسيبويه، و"**المنجد**" لكراع النمل، و"**الاستيعاب**" لابن عبد البر، وغيرها.

ويمكن تقسيم هذه الطرر من حيث طبيعتها إلى إثنا عشر نوعا. أما عددها في المخطوط كله، فألف وخمسون طرة. وسنحاول في هذا البحث عرض وتحليل نماذج منها مرتبة حسب مواضيعها:

١- طرر في شرح اللغة:

يعتبر شرح غريب اللغة من أهم الوسائل التي يعتمد عليها المحقق لتقريب النص للقارئ، ووعيا من المؤلف بأهمية هذا الجانب، خصص عددا كبيرا من الطرر لشرح المفردات الغريبة وتلك التي تطرح إشكالا في بنائها النحوي أو الصرفي، وقد اعتنى المؤلف ببعض الكلمات اعتناء كبيرا، حيث تتبع وجوه ورودها في أكثر من مصدر لغوي، في حين اكتفى بشرح وجيز أو إعطاء مرادف لكلمات أخرى دون الإحالة إلى أي مصدر. وتبعا لهذا، تفاوتت هذه الطرر، من حيث الأهمية، ومن حيث الحجم. ومن الكلمات التي شرحت شرح اعتناء قوله في شرح كلمة «الظرف»:

«ابن الأنباري في "**الزاهر**" عن ثعلب قال: قال الكسائي: الظَّرْفُ في اللسان، وقال الأصمعي: الظرف في الوجه واللسان، وقولهم فلان ظريف: أي حسن جميل فصيح: وفي حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه: (إذا كان اللص ظريفا لم يقطع) أي فصيحا. وفي كتاب "**الياقوت**": الظريف الذي قد امتلأ ظرفه خلقا حسنا وكرما ونبلا، وفلان ظريف عفيف. وفي "**مختصر العين**": ظَرُفَ الرجل ظرفا إذا برع.

وقال **"ابن طريف"** رحمه الله: ظرف الغلام والجارية ظرفا وظرافة بَرُعَا وأَدُبَا، صفة لهما لا للشيوخ»[(١)].

ويقول أيضا في شرح كلمة «قمد» في قول الشاعر:

فضحتم قريشا بالفرار وأنتمُ * قُمُدُّونَ سودانٌ عظام المناكب

«القُمُدُّ الشديد الصليب، وقال ظ: القمد الشاب الشديد، وقال ابن دريد: أصل بناء القُمُد بَيِّنُ القَمْدِ وهو الطول، رجل قَمَدٌّ طويل، وامرأة قمداءُ وقُمُدَّةٌ وقُمُدٌّ أي طويلة، وفي **"مختصر العين"**: القمد القوي، يقال: قُمُدٌّ وقمُدُدٌ وقَمَدَ يقمُدُ قَمْداً وقُموداً إذا أتى الشيء، والقُمُدُّ اسم للذكر الشديد. وفي **"أفعال ابن طريف"**: قَمَدَ الشيء قمودا صلُبَ، وَقَمِدَتِ العنقُ بكسر الميم، قمدا طالت وغلظت»[(٢)].

هكذا يلاحظ أن المؤلف اعتمد أكثر من مصدر لغوي في الكلمات المشروحة، وتتبع وجوه استعمالها، ولم يكتف المؤلف بضبط ما شرح بالحركات، بل ضبطها بالنص أيضا، كقوله بفتح أوله وكسر ثانيه إلخ ...

وقد أثار المؤلف في بعض الطرر، أثناء شرحه للغة، بعض القضايا النحوية التي وجدها في نص **"الأغاني"**، منها قوله معلقا على بيت الشاعر ذي الإصبع العدواني: [البسيط]

لاهِ ابنَ عمك لا أَفْضَلْتَ في حسب * شيئا ولا أنت دَيَّـانِي فَتَخْزوني[(٣)]

---

(١) **مختصر الأغاني**: ٢٨٣.

(٢) المصدر نفسه: ١٤.

(٣) البيت من قصيدة طويلة تنظر في: **المفضليات**: ١٦١، **الأغاني**: ١٠٤/٣، **أمالي القالي**: ٢٥٥/١ .

«قوله لاه ابن عمك، أراد: لله ابن عمك، لحذف الألف واللام وأضمر لام الخفض، ولا يكون هذا إلا في ضرورة الشعر كما يستعمل العباس وعباس، وقد يقطع في النداء فيقال: يا ألله. وقولهم لاه أبوك: إنما يريدون لله أبوك، لحذفوا الألف واللام، وليس هكذا طريقة الكلام ولا سبيلُه، لأن ليس من كلامهم أن يضمروا الجار. قاله سيبويه. وقال أبو سعيد السيرافي: من الحذف الشاذ قولهم لاه أبوك، يريدون لله أبوك، لحذفوا اللامين وقد كانوا حذفوا منه ألف الوصل، واللامان المحذوفتان عند سيبويه لام الجر واللام التي بعدها. وقال المبرد: لام الجر هي اللام المبقاة، وكانت أولى بالتبقية، لأنها دخلت لمعنى، وفتحت لام الجر، لأنها في الأصل مفتوحة»(١).

ومن الطرر التي وجدنا فيها اهتماما بقضايا صرفية قوله في وزن «جيرون»: «وجيرون فعلون أو فيعول من جَرَنَ على الأمر أي مَرَنَ، ومن قال: وزن جيرون فعلون فهو من لفظ جير. والأقرب في ذلك إلى الصواب والله أعلم قول من قال: وزنه: فيعول من جرن على الأمر أي مرن. قال ابن جني: ولا يجوز أن يكون فعلون من لفظ جير لأنه لو كان فعلون لوجب أن يتغير ما قبل النون في الإعراب وتلزم النون الفتحة، فتكون في الرفع جيرون، وفي النصب والجر جيرين، فتقول: هذه جيرون، ورأيت جيرين، ومررت بجيرين ولا يلتفت إلى زيتون لشذوده على أنه قد قيل إن وزنه فيعول»(٢).

كما شرح في بعض الطرر بعض العبارات العربية التي تجري على الألسنة ويلتبس معناها فيقول مثلا في شرح «أبيتَ اللّعْن»: «معناه أبيت أن تأتي شيئا تلعن

---

(١) مختصر الأغاني: ٣١٥.
(٢) المصدر نفسه: ٨

عليه، وهي تحية الملوك قبل الإسلام، قال أبو الحسن الطوسي: وحَكَى الفراء أبيتُ اللعن، شبهوه بالإضافة على الغلط منهم، والقول الأول هو الصواب»(١).

ومعرفته التامة بأسرار العربية ساعدته أيضا على ترجيح رواية دون أخرى من متن الأغاني، يقول مثلا في المفاضلة بين رواية «استطرفته» و«استطرقته» اعتمادا على معناها اللغوي: «استطرفته بالفاء في بعض الأصول، ومعناه استوهبته بالنكاح طِرفا، والطِّرْفُ الفرس الكريم وكذلك الرجل، واستطرقته بالقاف في أكثر الأصول ومعناه أمرتُه أن يطرقني ليلا، وهو الصواب إن شاء الله تعالى»(٢).

ويقول أيضا معلقا على إحدى الروايات الشعرية الواردة في بعض نسخ الأغاني: [الطويل]

نهاري نهار الناس حتى إذا بدا * لِيَ الليلُ هَرَّتْنِي إليك المضاجع(٣)

«قوله هرتني معناه كرهتني فنبت بي، وهزتني بالزاي تصحيف لا معنى له»(٤).

ويقول مرجحا رواية لبيت آخر للمجنون: [الطويل]

تحملن من وادي الأراك وأومضت * لهن بأطراف العيون المدامع

«لعله بأطراف البنان الأصابع»(٥).

---

(١) المصدر نفسه: ١٧٨.

(٢) مختصر الأغاني: ٣٠٦.

(٣) البيت للمجنون وهو في الأغاني: ٢/٤٥.

(٤) مختصر الأغاني: ١٤٦.

(٥) المصدر نفسه: ١٤٨.

وهكذا يلاحظ أن المؤلف عمد إلى استخدام وسيلة من أهم وسائل خدمة النص أثناء التحقيق وهي شكل ما أشكل، وشرح الغريب وما استغلق معناه، والتنبيه إلى ما ينبغي التنبيه عليه أثناء عملية المقابلة والتصحيح، وترجيح ما ينبغي ترجيحه أو تصحيحه من روايات بعض الأخبار الأدبية اعتمادا على معرفة عميقة بأسرار اللغة.

٢- طرر في شرح الأمثال:

توجد في هذا المختصر أيضا مجموعة من الطرر في شرح الأمثال، أو ما يسري في كلام العرب مسرى المثل، ويعتمد المؤلف في شرحه هذا على مجموعة هامة من المصادر العربية في هذا الضرب من التأليف، كـ**"الأمثال السائرة"** لأبي عبيد القاسم ابن سلام، و**"مجمع الأمثال"** للميداني، و**"جمهرة الأمثال"** لأبي هلال العسكري، يقول مثلا في شرح المثل العربي «أجمل من ذي العمامة»: «كان سعيد ابن العاصي يُعرف (ذو العصابة أو ذو العمامة معا) سمي بذلك لأنه كان إذا اعتمّ لم يعتم قرشي عمامة على لونها وهيئتها إعظاما له وإجلالا».

قال الجاحظ: لعل هذا أن يكون مقصورا في بني عبد شمس. وزعم بعض أصحاب المعاني أن هذا اللقب إنما لزم سعيد بن العاصي كناية عن السيادة، قال: وذلك لأن العرب تقول: فلان معمم، يريدون أن كل جناية يجنيها الجاني من تلك القبيلة والعشيرة فهي معصوبة برأسه، فإلى مثل هذا المعنى ذهبوا في تسميتهم سعيد ابن العاصي ذا العصابة وذا العمامة. وكان إذا خرج من منزله لا تبقى امرأة إلا برزت للنظر إليه من جماله، وبه يضرب أهل مكة المثل فيقولون: «أجمل من ذي العمامة»[1].

---

(١) مختصر الأغاني: ١٠ والنص مأخوذ من البيان والتبين: ١١٦/٣، ومجمع الأمثال ٣٣٥/١.

ويقول في شرح المثل المتضمن في قول قيس بن الخطيم: [الطويل]

إذا ما اصطحبتُ أربعا خَطَّ مئزري * وأَتْبَعْتُ دلوي في السماح رشاءها[١]

«إذا ما شربت، كذا وقع في "الحماسة"، وخط مئزري: جررته من الخيلاء، والرشاء: السقاء، مثل يقال: (أتبع الدلو رشاءها، وأتبع الفرس لجامها، والناقة زمامها) تضرب مثلا للذي يقضي معظم أمره وتبق عليه بقية لم يقضها، فأراد هذا بقوله، وأتبعت دلوي رشاءها أنه لم يبق عليه شيء من السماح إلا وقد قضاه»[٢].

ويقول أيضا شارحا المثل المتضمن في قول نصيب بن رباح: [الطويل]

وقد خرجتْ منه إليك فلا تكن * بموضع بيضات الأَنُوقِ من الوكر[٣]

«هذا مثل يضرب في طلب الشيء الممتنع، والأنوق ذكر الرخم، يقال إن بيضه لا يكاد يوصل إليه، ولا يؤخذ لأنه في صدوع الصخر من الجبال الشامخة، ولا منفعة فيه، ولا يصاب إلا بمشقة ونيل مكروه»[٤].

٣- طرر في التعريف بالأعلام:

تعتبر أسماء الأعلام من الأمور التي يدخلها الكثير من التصحيف والتحريف على أيدي النساخ، وإذا تركت دون ضبط وتعريف، تشوش على القارئ، والمتصفح لهذا الكتاب يلاحظ الاهتمام الكبير الذي أولاه المؤلف

---

(١) ديوان شعره: ٦.

(٢) مختصر الأغاني: ٢٧٥.

(٣) الأغاني: ١/٣٧٥

(٤) مختصر الأغاني: ١١٦.

للتعريف بالأعلام من خلال طرره، رغبة منه في إكمال ضبطه لمتن الأغاني، ويمكن تقسيم هذه الطرر إلى قسمين: الأول خاص بالأعلام العامة، والثاني خاص بالشعراء.

– فمن الأول قوله في التعريف بوالد عمر بن أبي ربيعة: «قال أبو عمر بن عبد البر رحمه الله: اختلف في اسم أبي ربيعة، فقيل عمرو، وقيل: حذيفة، وقيل: بل اسمه كنيته، والأكثر على أن اسمه عمرو ابن المغيرة، وكان عبد الله بن أبي ربيعة من أشراف قريش في الجاهلية، وأسلم يوم الفتح، وكان من أحسن الناس وجها، وأوفرهم عقلا، وهو الذي استجار بأم هانئ بنت أبي طالب يوم الفتح، ومعه الحارث بن هشام، فأراد علي بن أبي طالب قتلهما فمنعته منهما أم هانئ، ثم أتت النبي ﷺ، فأخبرته بذلك فقال: قد أجرنا من أجرت»(١).

– ومن الثاني قوله في التعريف بالشاعر أبي حية النميري: «أبو حية النميري اسمه الهيثم بن الربيع بن زرارة بن كثير بالثاء المثلثة، وقيل بالباء بواحدة، ابن جناب ابن كعب بن مالك بن عامر بن نمير، شاعر مشهور به لوثة»(٢).

ولم يكتفِ المؤلف بالتعريف بالأعلام وذِكر بعض أخبارهم فقط، بل كان يذكر أحيانا بعضَ الطرائف المتعلقة بكناهم وألقابهم، كقوله في سبب تكنية عبد الملك بن مروان بأبي ذباب أو ذبان: «سمي عبد الملك بن مروان أبا ذباب وأبا

---

(١) مختصر الأغاني: ٢٨.

(٢) المصدر نفسه: ١٣٦.

ذبان لأنه كان به بخر شديد يكثر ولوج الذبان في فمه إذا تكلم. وقيل: كان الذباب يمر على فيه إذا تكلم فيقع ميتا لشدة بخره»[١].

– أو قوله في سبب تلقيب حذيفة بن المغيرة بزاد الركب: «حذيفة بن المغيرة هو زاد الركب، ويكنى أبا أمية، سمي زاد الركب بقول أبي طالب يرثيه في كلمة له فقال: [الطويل]

وقد أيقن الركب الذي أنت فيهم * إذا أرملوا يوما فإنك عـاقر»[٢]

– ويقول أيضا في سبب تكنية عمرو بن عقبة بن أبي معيط بأبي قطيفة: «لقب أبا قطيفة لأنه كان كثير شعر الجسد والوجه. ذكر ذلك إسحاق ابن إبراهيم الموصلي»[٣].

هذه نماذج فقط من طرر التعريف بالأعلام، وهناك نماذج أخرى لا يتسع المجال لعرضها، منها طرر ترجم فيها بعض الصحابة رضوان الله عليهم، وسرد فيها ما يستطرف من أخبارهم وأحاديثهم، وطرر أخرى تحوي طائفة هامة من أخبار بعض الشعراء، والأمراء، والوزراء، والولاة، والقضاة، والمغنين والمخنثين.

٤– طرر للتعريف بالأماكن:

يضم هذا المختصر مجموعة لا بأس بها من الطرر التي تعرّف ببعض الأماكن والبلدان ومعظمها مأخوذ من كتاب "معجم ما استعجم" للبكري، وتنقسم هي

---

(١) المصدر نفسه:١١.
(٢) البيت لأبي طالب عبد مناف بن عبد المطلب ينظر في نسب قريش: ٣٠٠، ومختصر الأغاني: ٢٨.
(٣) مختصر الأغاني: ٣.

بدورها من حيث الحجم إلى طويلة ومتوسطة وقصيرة حسب أهمية المكان وما وقع فيه من أحداث تاريخية:

- فمن الأولى قوله في التعريف بعكاظ: «عكاظ بضم العين المهملة والظاء المعجمة آخره، صحراء مستوية لا عَلَم فيها ولا جبل، إلا ما كان من الأنصاب التي كانت بها في الجاهلية، وبها من دماء البدن كالأرحال العظام، وهي على نجد قريب من عرفات وبعكاظ هذه رأى رسول الله ﷺ قُسَّ بن ساعدة وحفظ كلامه، وقد ذكر في أخبار قس بن ساعدة من هذا الكتاب وكانت عكاظ ومجنة وذو المجاز أسواقا لمكة في الجاهلية، فكان سوق عكاظ يقوم صبح هلال ذي القعدة عشرين يوما، وتقوم بعده مجنة عشرة أيام، وتقوم سوق ذي المجاز هلال ذي الحجة. واتخذت عكاظ بعد عام الفيل بخمسة عشر سنة، وتركت عام خرجت الحرورية بمكة مع المختار بن عوف سنة تسع وعشرين ومائة إلى هلم جرا»(١). والنص بلفظه في معجم البكري(٢)، باستثناء ما تعلق بخبر رؤية رسول الله ﷺ لقس بن ساعدة وحفظ كلامه، فهو مأخوذ من الأغاني(٣).

ومنها أيضا قوله في التعريف بـ«تبالة»: «تَبَالَةُ» بفتح التاء المعجمة باثنتين من فوقها بعدها باء بواحدة وباللام على وزن سحابة، بلدة صغيرة من بلدان اليمن من أعمال مكة، وهي قريبة من الطائف، وهي بلاد مخصبة لبني مازن سميت بتبالة بن جناب من العماليق. وقال الكلبي: إنما سميت بتبالة بنت مدين بن إبراهيم عليه السلام،

---

(١) المصدر نفسه: ٢٣.
(٢) معجم ما استعجم: ٩٥٩.
(٣) الأغاني: ٢٣٦/١٥.

وهي التي يضرب بها المثل فيقال: «أهون من تبالة على الحجاج»[١]. وهو من أمثال أهل الطائف، وذلك أول عمل وليه الحجاج، فلما قرب منها قال للدليل: أين تبالة؟ قال تسترها عنك هذه الأكمة. فقال الحجاج: أهون علي بعمل بلدة تسترها عني أكمة ورجع من مكانه»[٢].

ومن الطرر المختصرة قوله معرفا بالجرير وكساب: «الجرير بضم الجيم وبراءين مهملتين على لفظ التصغير موضع بنجد. وكساب بفتح أوله وبالسين المهملة وبالباء المعجمة بواحدة في آخره جبل هنالك وكلها متدانية»[٣].

ومما يلاحظ، من خلال استعراض هذه النماذج، حِرص المؤلف على ضبط رسم الكلمات بالنص دون الاكتفاء بضبطها بالحركات، ولم يكن المؤلف يكتفي أحيانا بالتعريف بأسماء الأماكن فقط، بل كان يشير إلى ما اشتهرت به من أحداث وأخبار تاريخية مهمة.

٥- طرر في التعريف بالقبائل:

وردت في هذا المختصر بعض الطرر التي عرّف فيها المؤلف بقبائل العرب وأنسابها، وما اشتهر من أخبارها، من ذلك قوله في سبب تسمية العباديين بذلك في ترجمة عدي بن زيد العبادي: «[...][٤] قال أبو جعفر بن النحاس: العبادي صنف من العبادة، مشتق من قول العرب عابد إذا دان للملك وأطاعه، وحكى أحمد بن

---

(١) ينظر في مجمع الأمثال: ٣/٥٠٧.
(٢) ينظر معجم ما استعجم: ١/٣٠١.
(٣) مختصر الأغاني: ٧١.
(٤) طمس في الأصل لم نتبينه.

أبي يعقوب أنه إنما سمي نصارى الحيرة ومن جاورهم العباديون والعباد، لأنه وفد على كسرى منهم خمسة نفر، فقال للأول: ما اسمك؟ قال: عبد الله، وقال للثاني: ما اسمك؟ قال: عبد ليل، وقال للثالث: ما اسمك؟ قال: عبد عمرو، وقال للرابع: ما اسمك؟ قال: عبد ياسوع، وقال للخامس: ما اسمك؟ قال عبد الله، فقال لهم أنتم عِبَادٌ كلكم، فسموا العباد. قال، وقد قيل: إنهم كانوا في حرب فكان شعارهم: يا عِبَاد الله، فسموا العِبَادَ»[١].

ويقول أيضا معقبا على قول أبي الفرج: «وريطة التي عناها هي أم بني المغيرة... وهي بنت سعيد ابن سعد بن سهم»[٢]. «لم يذكر المصعب بن عبد الله الزبيري سعدا في نسب ريطة هذه، وذكره الأمير ابن ماكولا في عدة مواضع فيه، ولم يخل به حيثما وقع ذكر هذا النسب»[٣].

وقد اعتمد المؤلف أحيانا على معرفته بالأنساب ليشير إلى ما وقع فيه أبو الفرج نفسه من هنات في علم الأنساب قال معلقا على قول أبي الفرج: «قيس ابن عيلان بن مضر بن نزار...» في ترجمة الحطيئة: «قال ابن حبيب: لم يكن عيلان بأب لقيس، وإنما هو قيس بن مضر بن نزار، ولكن عيلان فرس لقيس ابن مضر وكان مشهور العتق في العرب، وكان قيس بن مضر يسابق عليه، وكان رجل من بجيلة يقال له: قيس بن الغوث له فرس مثل فرس قيس عيلان يقال له: كبة وكانا متجاورين، فكان الرجل إذا سأل عن قيس أو ذكر قيسا قيل له: أقيس عيلان أو قيس كبة؟ فبقي قيس بن مضر لا يعرف إلا لعيلان فلذلك قالت العرب: قيس

---

(١) مختصر الأغاني:١٦٢.
(٢) المصدر نفسه: ٢٤.
(٣) مختصر الأغاني: ٢٤.

عيلان على الإضافة إلا أن يضطر شاعر، فيقول: قيس بن عيلان، وكل من قال في النسب بن عيلان دون اضطرار فقد أخطأ لأنه ابن مضر. انتهى كلام ابن حبيب»[١].

ومن ذلك أيضا قوله معقبا على نص أبي الفرج: «ثم اشترت سلامة أم النصيب امرأة من خزاعة ضمرية حاملا بنصيب فأعتقت ما في بطنها»[٢]. «هذا محال امرأة خزاعية ضمرية وما يجمع بين اليمن ونزار؟ بل بين كنانة وخزاعة؟ والصواب فيه امرأة ضمرية من خزاعة أي اشترت المرأة الضمرية من خزاعة أم النصيب والله ورسوله أعلم»[٣].

٦- طرر تاريخية وأدبية:

تخلل هذا المختصر عدة طرر ذات فوائد عامة، تاريخية كانت أو أدبية. ذلك أنه كلما أتيحت للمختصر فرصة لإظهار قدرته لتحقيق مسألة وتوثيقها يتدخل وجه الصواب فيها، وعندما يحس بغموض أخرى يتدخل لبيانها وشرحها. يقول مثلا معلقا على نص أبي الفرج الآتي: «واختلف في قاتل أبي معيط، فقيل إن علي بن أبي طالب تولى قتله، وقيل قتله عاصم بن ثابت بن أبي الأقلح». «الصحيح أن الذي قتله صبرا هو ثابت ابن أبي الأقلح...»[٤].

---

(١) لم أقف على هذا النص في المحبر.

(٢) الأغاني: ٣٢٤/١.

(٣) مختصر الأغاني: ٩٨.

(٤) المصدر نفسه: ٤.

أو كقوله في التعريف بوقعة الحرة وزمانها ومكانها: «كانت وقعة الحرة على يدي مسلم ابن عقبة المري في حرة واقم وهي شرقي المدينة، وكان يزيد بن معاوية هو الذي وجه مسلم بن عقبة المري على قتل أهل المدينة فأوقع بهم في الحرة يوم الأربعاء لليلتين بقيتا من شهر ذي الحجة سنة ثلاث وستين من الهجرة فسمي مسلم ابن عقبة من يومئذ مسرفا ومجرما لما فعله بأهل المدينة»(١). وهاتان الطرتان نموذج فقط من طرر أخرى كثيرة تتعلق بمعلومات تاريخية عامة.

أما الطرر ذات الطابع الأدبي فكثيرة، منها قوله معلقا على أبيات للمجنون: «قال إسحاق الموصلي: حدثني أبو عبد الله الزبيري قال: كان أبو السائب المخزومي مع حسن بن زيد بن علي رضي الله عنهم بالأنبار، وكان له مكرما، وذلك في ولاية أبي العباس، فأنشده ليلة حسن بن زيد أبياتا لمجنون بني عامر: [الطويل]

وخبرتماني أن تيمـــاء منــزل * لليلى إذا ما الصـــيف ألقى المراسيا

فما لشهور الصيف أمست قد انقضت * وهذي النــوى ترمي بليـلى المراميا

الأبيات...

قال: فطرب أبو السائب لها [...](٢) فلما انصرف إلى منزله، تذكرها فأخطأ بعضها، فرجع أدراجه إلى الحسن بن زيد، فلما وقف على الباب، صاح بأعلى صوته: إنا لله، إنا لله، فسمع ذلك الحسن فقال: افتحوا لأبي السائب، لقد دهاه أمر، فلما

(١) المصدر نفسه: ٧٩.

(٢) طمس في الأصل لم نتبينه.

دخل عليه قال له الحسن: أجاء من أهلنا أحد، أو طرأ منهم خبر؟ قال أعظم من ذلك، قال: ما هو ويحك يا أبا السائب؟ قال: وخبرتماني أن تيماء منزل

قد أخطاني بعضها فردها علي حتى أحفظها. ففعل الحسن. قال: وكان أبو السائب حبرا فاضلا، وكان مستهترا بالغناء والغزل والدعابة»(١).

ـ وقال أيضا بعقب بيت عمر بن أبي ربيعة: [الطويل]

بعيدة مهوى القرط إما لنوفل * أبوها وإما عبد شمس وهاشم

«حدثني محمد بن يحيى بن أبي عمران قال: قال زيد بن عيسى بن زيد بن علي - وكان أفوه - ليس تتركون معشر قريش بغضكم لنا، وسوء رأيكم فينا، قال وما ذاك فديتك؟ قال: قال صاحبكم عمر بن أبي ربيعة» بعيدة مهوى القرط إما لنوفل «فجعلنا آخرهم. قلت: فديتك إن قصيدته على الميم يقول فيها:

نظرت إليها من المُحَصَّبِ من منى * ولي نظر لولا التحرج عارم

فهي كما ترى على الميم، لا يمكنه إلا ذلك في جميعها، فقال: ما للشاعر لا يحسن أن يحتال؟ قلت: فاحتل أنت فديتك، فقال يقول:

بعيدة مهوى القرط إما لهاشم * أبوها وإما عبد شمس ونوفل ميم

فتركته وانصرفت وقد غلبني الضحك حتى ما أتمالك»(٢).

٧- طرر في شرح الشعر:

---

(١) مختصر الأغاني: ١٥١.
(٢) المصدر نفسه: ٧٢.

حظي شرح الشعر في هذا المختصر باهتمام خاص من لدن المؤلف، وقد اعتمد في شرحه؛ كعادة القدماء؛ على ثقافته الواسعة في اللغة، والنحو، والصرف، والبلاغة، والعروض، وعلى خبرته ودربته في قراءة وتذوق النصوص الشعرية، ويمكن تقسيم الشروح الشعرية في هذا المختصر إلى قسمين:

- الأول: شرح عادي يقتصر فيه على إيراد المعنى الظاهر للبيت، ونماذجه في الكتاب متعددة منها قوله في شرح بيت نصيب الآتي: [الطويل]

فلا خير في ود امرئٍ متكـارهٍ * عليك ولا في صاحب لا توافقه

«يقول لا أرضى من صديقي إلا بالإنصاف كرما وأنفة من الظلم». وقوله: «متكاره عليك ولا في صاحب لا توافقه»، وإنما يسترغب فيمن يبذل لك مودته بطيب نفسه فيوافقك وتوافقه[1].

- والثاني شرح طويل يعتمد فيه على ذوقه الشعري وثقافته الأدبية الواسعة من ذلك قوله في شرح بيت لنصيب من نفس القصيدة: [الطويل]

وما ضـر أثوابي سوادي وتحته * لباس من العلياء بيض بنائقه

أشار إلى قوله بيض بنائقه إلى ابيضاضه كله، لأن بنائقه إذا ابيضت ابيض سائره. وإنما ذكر البنائق للقافية، وضرب القميص مثلا. وقوله وما ضر أثواب سوادي: أي ليس جمال الثوب في لون الجلد وإنما جماله أن يشتمل من صاحبه على

---

(١) مختصر الأغاني: ١٠٨.

عقل وفضل، فإذا اختبر طاب خبره فمثله مثل المسك إن لم يحسن لونه لسواده فقد طاب مخبره بطيب رائحته...»[١].

وكان المؤلف كلما وجد استعمالا شاذا في مجال النحو واللغة والعروض، أو سياقا شعريا يحتاج إلى توجيه وتخريج يستشهد بشاهد أو بحجة من حجج النحاة لإثبات صحته، ويستطرد في شرحه، ويسوق مجموعة من مبررات استعماله، يقول معلقا على البيت التالي: [الخفيف]

كُلَّ قصرٍ مُشَيَّدٍ ذي أواسٍ * يَتَغَنَّى على ذُرَاهُ الحمَامُ[٢]

«الأواسي: السواري، واحدها آسية مخففة، وقال أبو العباس المبرد: الأواسي واحدها آسية، وهي أصل البناء بمنزلة الأساس، والأواسي ياؤها مشددة في الأصل وتخفيفها يجوز، ولو لم يجز في الكلام لجاز في الشعر، وكل مثقل فتخفيفه في القوافي جائز»[٣].

ومنه كذلك قوله معلقا على البيت الآتي: [الطويل]

وخيماتك اللاتي بمنعرج اللوى * بَلِينَ بِلًى لم تَبْلَهُنَّ رُبُوعُ

«قوله لم تبلهن ربوع غلط من الشاعر أو من الرواة، والصواب لم تبله ربوع أي لم تبل ذلك البلا ربوع، إلا أن يكون اضطر إلى ذلك ليصح الوزن. والمعنى مفهوم من فحوى الكلام»[٤].

---

(١) المصدر نفسه: ١٠٨.
(٢) البيت لأبي قطيفة المعيطي ينظر في: **الأغاني**: ٢٨/١، و**معجم البلدان**: ٣٦٧/١
(٣) **مختصر الأغاني**: ٩.
(٤) المصدر نفسه: ١٤٤.

٨- طرر في نقد الخبر الأدبي شعره ونثره:

توجد في هذا المختصر مجموعة من الطرر في نقد الأخبار والأشعار، ويمكن تقسيمها إلى نوعين:

- الأولى وهي عبارة عن أحكام عامة انصبت على الخبر الأدبي جملة، شعره ونثره، مثل قوله بإثر خبر منسوب للمجنون: «هذا خبر مصنوع وشعر مولد فاتر ما أبعده من نفس المجنون»(١).

- والثانية هي عبارة عن أحكام انصبت على أشعار بعينها وهي أنواع:

١- أحكام قيمية على بيت بعينه كقوله معلقا على بيت عمر بن أبي ربيعة: [الخفيف]

كل وصل أمسى لدي لأنثى * غَيْرِهَا وصلُهَا إليها أداء

«هذا مما أجاد فيه ابن أبي ربيعة في صدق الصفاء»(٢).

ويقول معلقا على بيت للمجنون: [الطويل]

ألا إنما غادرت يا أم مالك * صَدًى أينما تذهب به الريح يَذْهَبِ

«هذا البيت من أعجب ما قيل في النحافة». ومن هذا الباب قوله أيضا: [الطويل]

فأصبحتُ في أقصى البيوت يَعُدْنَنِي * بقية ما أنضين نصلا يمانيا

يعدن مريضا هن هيجن ما به * ألا إنما بعض العوائد دائيا

---

(١) المصدر نفسه: ١٥٦.

(٢) مختصر الأغاني: ٤٨

ومما يستظرف في هذا الباب قول ابن أبي ربيعة: [الطويل]

رأت رجلا أما إذا الشمس عارضت * فيضحى وأما بالعشـــي فيخصر
أخا سفــر جواب أرض تقاذفــت * به فلوات فهــو أشعــت أغبـــر
قليل عــلى ظهـر المطـــية ظـــله * سوى ما نفى عنه الرداء المحبر(١)

٢- أحكام نقدية خاصة بقصائد بعينها مثل قوله في التعليق على قصيدة عمر ابن أبي ربيعة التي مطلعها: [الطويل]

أمن آل نعم أنت غـاد فَمُبْكِرُ * غداة غد أم رائح فَمُهَجِّرُ؟

«اقتص ابن أبي ربيعة في هذه القصيدة خبره مع تكلف عقد النظم بما لا يستطيع أحد أن يزيده بيانا بمنثور الكلام. مع عذوبة اللفظ ورونق الطبع. وكذلك قصيدته التي أولها: [الطويل]

ألم تسأل الأطلال والمتربعـا(٢)

٣- يلجأ المختصر في بعض الأحيان إلى مقارنة معنى معين عند شاعرين أو أكثر من ذلك قوله معلقا على أبيات نصيب التالية: [الطويل]

أقول لركب صـادرين لقيتهم * قِفَا ذات أوشالٍ ومولاك قَارِبُ
قفوا خبروني عن سليمان إنني * لمعروفه من أهـل وَدَّانَ طـالبُ
فعاجوا فأثنوا بالذي أنت أهله * ولو سكتوا أثنت عليك الحقائبُ
وقالوا عهدنـاه وكل عشـــية * بأبوابه من طالبي الْعُرْفِ راكبُ

---

(١) المصدر نفسه: ١٤١
(٢) المصدر نفسه: ٣٠.

«ليس شعر نصيب هذا في المدح بأجود من قول الفرزدق في الفخر، وإنما يفاضل بين الشيئين إذا تناسبا.. وقول نصيب في هذا المدح متجاوز ومبتدع لم يسبق إليه على أن أحد همدان قد قال في عصره في غير المدح: [الطويل]

يمرون بالدَّهْنَا خفـافا عيـابهم * ويخرجن من دَارِينَ بُجْرَ الحقائبِ.

وهذا هو معنى قول نصيب في المدح وأجاد فيه كل الإجادة»[1].

٤- النوع الرابع خصصه المؤلف للحديث عن السرقات الشعرية والانتحال، يقول بعقب أبيات عمر ابن أبي ربيعة: [الطويل]

وناهـدة الثديين قلت لها اتكي * على الرمـل في ديمومـة لم تُمَهَّدِ
فقالت على اسم الله أمرك طاعة * وإن كنتُ قد كُلِّفْتُ ما لم أُعَوَّدِ
فبتنا دُوَيْنَ الحـي يضربنا الندى * نلذ كما شـئنا وإن لم نُجَـرَّدِ
فلما دنا الإصباح قالت فضحتني * فقم غير مطرود وإن شئت فازدد

«أخذ ابن أبي ربيعة من قول الأول وهو امرؤ القيس: [الطويل]

تقول وقد جردتها مـن ثيـابها * كما رعت مكحول المدامع أتلعا
أجـدك لو شيء أتانا رســوله * سواك ولكن لم نجد لك مدفعا

فأين تراه منه وإن كان لم يبق غاية»[2].

ويقول أيضا بعد أن أورد البيتين الشهيرين المنسوبين لجرير:

إن الذين غدوا بلبك غادروا * وَشَلاً بعينك لا يزال معينـا

---

(١) مختصر الأغاني: ١٠٢.

(٢) المصدر نفسه: ٥٤.

غَيَّضْنَ من عبراتهن وقلن لي * مذا لقيت من الهوى ولقينا

«هذان البيتان للمعلوط بن كنيف السعدي، وانتحلهما جرير»[١].

٩ - طرر في جمع الشعر من مظانه:

لقد لجأ المؤلف في عدة مواضع من هذا الكتاب إلى جمع ما تفرق من أبيات بعض القصائد، إما لإعجابه بها، أو رغبة منه في إتمام معنى لم يتم منها، أو لإبراز اختلاف رواياتها، ونماذج ذلك كثيرة، منها قوله مثلا بإثر خمسة أبيات أوردها أبو الفرج للمجنون: «أول هذه القصيدة» [الطويل]

سأصرِمُ ليلى حبلَ وصلِكِ مُجْمِلاَ * وإن كان صرم الحبل منك يروع
وإن مسني للضر منك كآبة * وإن نال جسمي للفراق خشوع[٢]

...وهي قصيدة طويلة وردت كاملة في "**أمالي القالي**"[٣].

أو قوله معلقا على بيت أبي قطيفة من القصيدة التي مطلعها: [الخفيف]

ليث شعري وأين مني ليت * أعلى العهد يَلْبَنٌ فَبَرَامُ[٤]
كان أشهى إلي قرب جِوَارٍ * من نصارى في دورها الأصنام

«يتصل بقوله:

---

(١) المصدر نفسه: ٨٠.

(٢) مختصر الأغاني: ١٤٤.

(٣) أمالي القالي: ١/١٣٦-١٣٧.

(٤) البيت لأبي قطيفة المعيطي، ينظر في: نسب قريش: ١٤٦، الأغاني: ١/٢٨، ومعجم ما استعجم: ١٣٢٦، ومعجم البلدان: ١/٣٦٧.

يضربون الناقوس في كل فجر * ببـــلاد تنتـابهـا الأسقـــام
حال من دون أن أحل به النأّ * ي وصَرْفُ النَّـــوَى وحربٌ عَقَامُ
وَلَحَيٌّ بين العُــرَيْضِ فَسَــلْعٌ * حيث أرســى أوتـاده الإســـلام
كان أشــهى إلي قرب جــوار * من نصارى في دورها الأصنـام(١)

إلى غير ذلك من النماذج التي توجد في هذا المختصر، والتي تعدّ شاهدا آخر على الثقافة الواسعة التي كان يتمتع بها المؤلف.

١٠- طرر في توثيق النصوص النثرية والشعرية:

إن الطرر التي تلفت النظر حقا في هذا المختصر تلك التي تتعلق بتوثيق النص النثري والشعري للأغاني، فقد بذل المؤلف في سبيل إنجاز هذا العمل مجهودا مضنيا، واعتمد في توثيق الأخبار والأشعار، على معرفته التامة بكتاب **"الأغاني"**، ومراجعة متأنية لكتب الأدب العامة، هذا فضلا عن دواوين الشعراء وكتب الاختيارات الشعرية.

- فمن نماذج توثيق النص النثري قوله معلقا على خبر ورد في **"الأغاني"**(٢):
«لم يقع هذا الخبر في **"كتاب أنساب قريش"**»(٣) للمصعب الزبيري.

- وقوله أيضا معلقا على خبر رواه أبو الفرج عن ابن الأعرابي الذي قال: «حجت أم محمد بن مروان بن الحكم...»(١) «ذكر المبرد أنها أم عمر بنت مروان بن الحكم»(٢).

---

(١) مختصر الأغاني: ٩.
(٢) الأغاني: ١/٢٩-٣٠.
(٣) مختصر الأغاني: ١٠.

- ومن نماذج توثيق النص الشعري قوله معلقا على أبيات نسبها أبو الفرج لابن سيحان: «في أخبار ابن سيحان أن هذه الأبيات لخالد بن عقبة وهو الصحيح. وذكر ذلك أيضا الزبير بن بكار في "كتاب أنساب قريش"»(٣).

- ويقول أيضا في توثيق بيت منسوب لكثير عزة: «لم يقع في "ديوان شعر كثير عزة"، وقد بحثت عليه جهدي في جملة من دواوين شعر كثير، فلم أجده فيها»(٤).

فلم يكتف بالرجوع إلى نسخة واحدة من ديوان كثير بل تجشم الرجوع إلى نسخ متعددة منه كي يقطع الشك باليقين.

- ويقول أيضا معلقا على قصيدة منسوبة لعمر بن أبي ربيعة مطلعها: [الكامل]

يــا راكبــا نحو المدينة جَسْرَةً * أُجُداً تـلاعبُ حِلْقَةً وَزِمَـامَا

«لم تقع هذه الأبيات في "ديوان شعر عمر بن أبي ربيعة"، وليس له على هذه القافية المنصوبة إلا مقطوعة واحدة في الثريا»(٥)، ومثل هذا الحكم يدل على استقصاء تام، لشعر عمر بن أبي ربيعة.

- ويقول أيضا معلقا على قصيدة منسوبة لعمر بن أبي ربيعة مطلعها: [البسيط]

أمسى بأسماء هذا القلب معمودا * إذا أقول صحا يعتــاده عيـدا

---

(١) المصدر نفسه: ٤٨.

(٢) المصدر نفسه: ٤٨.

(٣) المصدر نفسه: ١٢.

(٤) المصدر نفسه: ٢٦

(٥) المصدر نفسه: ٢٧.

«جاء في أخبار يزيد بن الحكم بن أبي العاصي الثقفي أن هذه الأبيات له يمدح بها سليمان بن عبد الملك انظره هناك. وفي آخره قال أبو الفرج: من الناس من ينسب هذه الأبيات إلى عمر بن أبي ربيعة وذلك خطأ. وذكر إسحاق الموصلي أيضا أن هذه الأبيات ليزيد بن الحكم، والأبيات التي فيها مدح سليمان بن عبد الملك من هذه القصيدة...:

سُميتَ باسم امرئ أشبهت شيمته * فضلا وعدلا سليمان بن داوودا
أَحْمِدْ به في الورى الماضين من ملك * وأنت أصبحت في الباقين محمودا
لا يبرأ الناس من أن يحمدوا ملكا * أولاهم في الأمور الحلم والجودا»(١)

- ويعلق أيضا على أبيات نسبها أبو الفرج لكثير عزة: «لم تقع هذه الأبيات في "ديوان شعر كثير عزة"، وبحثت عليها جهدي في جملة دواوين من شعره فلم أجدها والصحيح أنها لكثير بن كثير بن أبي وداعة السهمي».

- ويقول أيضا في توثيق أبيات منسوبة لعمر بن أبي ربيعة: «وقعت هذه البيات كلها في "ديوان شعر جميل". وذكر ذلك أبو الفرج في أخبار جميل وأنها من قوله، وهو الصحيح. ويقال إنها لأبي دهبل الجمحي، ولم تقع في "ديوان شعر عمر بن أبي ربيعة"»(٢).

إلى غير ذلك من النماذج التي نجدها في هذا الكتاب.

١١ - طرر في مقابلة المتن النثري والشعري لكتاب الأغاني.

---

(١) مختصر الأغاني: ٦٩.
(٢) المصدر نفسه: ٥٣.

يعتبر تصحيح النص ومقابلته من التقاليد المرعية عند العرب في ضبط النص وتحقيقه، وقد أُثِرت عنهم مجموعة من الأقوال الشاهدة بذلك، منها قولهم: «من كتب ولم يعارض مثل الذي يدخل الخلاء ولا يستنجي»[١]. عن «هشام بن عروة قال: قال لي أبي: أكتبت؟ قلت: نعم. قال: قابلت؟ قلت: لا. قال لم تكتب يا بني»[٢]. ورموز طرر التصحيح والمقابلة كثيرة منها وضع دائرة صغيرة تتوسطها نقطة في نهاية كل فقرة، أو وضع رمز خ، أو رواية، أو في بعض الأصول، أو رمز النسخة التي قوبل بها المتن، وتكون في أغلب الأحيان حرفا من حروف اسم صاحب النسخة نمثل لذلك بإحدى النسخ الخطية من كتاب نسخ **"الشفا"** التي ورد في أولها بيانا مفصلا حول روايتها ورمز كل نسخة على حدة: «إن كتاب **"الشفا بتعريف حقوق المصطفى ﷺ"**...، تأدت إلي روايته من طريق....أبي عبد الله محمد ابن حسن بن عطية بن غازي السبتي الأنصاري.... من طريق... أبي جعفر أحمد بن علي بن حكم القيسي، وأصل كتابي هذا هو على رواية ابن غازي المذكور ثم قابلته بأصل...أبي عبد الله محمد بن رشيد الفهري، وهو على رواية ابن حكم ... وفيه التنبيه على بعض روايات غيره مما يخالف رواية ابن حكم، إلا أنه ضاع منه هذا الأصل ... فقابلت ما ضاع من الأصل المذكور من أصل نسخ منه، وقوبل به قبل الضياع، ثم من أخرى كذلك، فكل ما ثبت في الأصل المذكور كتبته في كتابي هذا، وعلّمت عليه بعلامة صورتها هكذا (ش)، تنبيها على أنه كذلك في أصل الخطيب ابن رشيد، إلا الزيادات التي كانت عنده في الطرة مكتوبا بإثرها (صح أصل س. ت) فإن تلك الزيادات ثبتت في كتابي هذا في الأصل من غير علامة،

---

(١) الإملاع: ١٦٠.

(٢) نفسه: ١٦٠.

فلكثرتها تركت العلامات التي بإثرها. ولأني ما عثرت على ما أراد بهما أعني بالسين والتاء، ... وأما ما عليه هكذا (ط) كناية عن شيخه أبي القاسم بن الطيب، وأما ما عليه هكذا (لا ش) فلم يثبت في أصل ابن رشيد. وما في كتابي هذا مما عليه هكذا (ز) فهو مما قيده الضابط المحقق أبو عبد الله الطراز عن شيخه المحدث أبي العباس العزفي. وما عليه هكذا (ع) فهو مما قيد أصل القاضي أبي الفضل عياض حسبما نبه عليه مقيده... وما عليه معلم (ق ر) فهو مما تعقبه الأستاذ أبو محمد القرطبي على المؤلف ... وما عليه هكذا (صح خ) فهو من نسخة صحيحة معتمد عليها»[1].

وردت نماذج كثيرة ومتعددة من طرر التصحيح والمقابلة في هذا المختصر، ويمكن تقسيمها إلى قسمين:

- **مقابلة المتن النثري:** لم يقتصر المؤلف على إبراز مقابلته للمتن النثري للأغاني بالرموز المتعارف عليها بين أهل التحقيق، وهو وضع دائرة صغيرة تتوسطها نقطة في نهاية كل فقرة، بل أرفق ذلك بعدة عبارات ورموز في الهامش مثل قوله: «عن رجل من بني مخزوم في بعض النسخ»[2]. «واستلوت في خ»[3]. وقوله: «ابن تركة كذا في بعض النسخ حيثما وقع اسمه»[4]. أو قوله: «المجبي في بعض الأصول

---

(١) ينظر كتاب **الشفا بتعريف حقوق المصطفى** مخ. خ. ح بالرباط رقم: ١٠٩٤.

(٢) **مختصر الأغاني**: ٥٥.

(٣) المصدر نفسه: ٦٦.

(٤) المصدر نفسه: ٩٥.

فانظره»[١]. «يصنعان له هلالا، كذا في أصح النسخ»[٢]... كل هذا يؤكد أن مقابلة المتن النثري أنجز على أكثر من نسخة لكتاب **"الأغاني"**.

– **مقابلة نص الأغاني بغيره من الكتب**، والأمثلة في هذا الباب كثيرة نقتصر على إيراد أنموذجين فقط:

– الأول قوله معلقا على نص **"الأغاني"**: «ولله در جنادة العذري...»[٣] «نجبة بن جنادة في النوادر وفي **"أغاني إسحاق الموصلي"**»[٤].

– والثاني قوله أيضا معلقا على خبر رواه أبو الفرج، عن ابن الأعرابي، عن أبي الحسن المدائني، عن جرير: «جرير هكذا جاء في **"أغاني إسحاق الموصلي"** في كل موضع يذكره فيه، وقيده تقييد اعتناء وضبط، وفي بعض المواضع منه حريز المدني»[٥].

– **مقابلة المتن الشعري**: وفيه أنواع:

أ– مقابلة المتن الشعري بالاعتماد على نسخ أخرى من كتاب **"الأغاني"** مثل قوله: «وهل طائف من نائم في أخر». «وآثرت أعيار ابن وردان في خ»...

ب– مقابلة المتن الشعري بالاعتماد على دواوين الشعراء كقوله معلقا على بيت عمر بن أبي ربيعة:

---

(١) المصدر نفسه: ٦٢.

(٢) المصدر نفسه: ١٧٢.

(٣) **مختصر الأغاني**: ٥٢.

(٤) المصدر نفسه: ٥٢.

(٥) المصدر نفسه: ٨٣.

«أشارت بمدراها وقالت لأختها * أهذا المغيري الـذي كان يذكر

قفي فانظري يا أسم هل تعرفينه * أهذا المغيري الذي كان يذكر

كذا في شعره»[١].

– ويعلق على بيت عمر بن أبي ربيعة:

«وذيول معصـــفة الرياح تجرهـا * فيها فأصبـــحت العراص يبـابا

وذيـــول معصرة الرياح فرسمـهـا * خَلِـــقٌ تُشَـــبِّهُهُ الْعُيُونُ كِـتَابَـا

كستِ الريـاحُ جَدِيدَهَا من ثوبها * دِفًّا فأصـــبحت العِرَاصُ يَبَـابَا

كذا وقعا في شعره»[٢].

«أمكنت للشارب الغدر» هكذا في ديوان شعره[٣]، وورد في الديوان والأغاني من شعر قيس بن الخطيم: «إذا ما اصطبحت أربعا خط مئزري»، «إذا ما شربت كذا وقع في الحماسة»[٤] .

ج– وقد وردت نماذج من مقابلة المتن الشعري دون ذكر الأصل الذي قوبلت عليه، كقوله: «وهذاك العقيق في بعض الأصول»[٥]. «ويروى الحلب وهو الضعيف»[٦]، «أصادقا وصف المجنون أم كذبا رواية»[٧]...

---

(١) المصدر نفسه: ١٩.

(٢) المصدر نفسه: ٧١.

(٣) المصدر نفسه: ٦٣.

(٤) المصدر نفسه: ٢٧٥.

(٥) **مختصر الأغاني**: ٨.

(٦) المصدر نفسه: ١٢٦.

(٧) المصدر نفسه: ١٥٢.

وهكذا يلاحظ أن المؤلف لم يقتصر في إنجاز مقابلته على نسخة واحدة من كتاب "**الأغاني**"، أو أصل واحد من الأصول الأدبية والتاريخية، أو ديوان واحد من دواوين الشعراء لكي يقدم لنا في الأخير نسخة محققة من كتاب "**الأغاني**" لأبي الفرج الأصفهاني.

١٢ – طرر مالك النسخة:

توجد في هذا المختصر أيضا مجموعة من الطرر لمالكها الشيخ محمد بن محمد بن ناصر الدرعي، مما يدل على أن الرجل هو أيضا قرأ هذا الكتاب قراءة إمعان، ويمكن تقسيم هذه الطرر إلى ثلاثة أنواع:

– **الأولى:** حمَلَتْه عليها غيرته الدينية على آل البيت الذين يستهزئ بهم أبو الفرج في أخباره الماجنة، وهذا ما دفعه مثلا إلى التشطيب على اسم سكينة بنت الحسين من خبر لعمر بن أبي ربيعة، وعلق على فعله هذا في الهامش بقوله: «هذا مما لا ينبغي أن يسمع، ولا أن يقرأ أصلا، فليضرب عن قوله فيه، وعن كلام عمر بن أبي ربيعة كله»(١).

– **والثاني:** حمله عليه فضوله العلمي، وهو نوعان كذلك:

– إما معلومات وردت في الأغاني يذكرنا بها، كقوله معلقا على لقب العرجي: «العرجي نسبة إلى حائط كان في وسط بلاد بني نصر بن معاوية»(٢).

(١) المصدر نفسه: ٤٧.

(٢) المصدر نفسه: ١٢٧.

– أو يفسر معلومات تحتاج إلى تفصيل وردت في طرر المختصر، من ذلك قوله معلقا على حديث رسول الله ﷺ: «انطلقوا حتى تأتوا روضة خاخ، فإن بها ظعينة معها كتاب، فخذوه منها، واتوني به. والحديث يطول»[١]. «وهذه الحكاية ذكرها المفسرون؛ منهم صاحب "الكشاف" في سورة الممتحنة في أولها، وصاحبة الظعينة سارة مولاة عمرو بن صيفي بن هاشم، بعثها حاطب بن أبي بلتعة بكتاب لأهل مكة يحذرهم النبي ﷺ، فنزل عليه جبريل فأخبره، فبعث لها مولاة علي ومن ذكر معه... إلخ فلتراجع هناك إن شاء الله»[٢].

– **والثالث** هو عبارة عن أحكام عامة يعلق بها على أخبار أبي الفرج الأصفهاني، من ذلك قوله في النصيب الذي نهى ابنه عن تزوج ابنة سيده وضربه ضربا مبرحا أمام قومه: «هذه أحكام عادل تقي رحمه الله».

– ومن ذلك أيضا قوله في مقتل محمد وإبراهيم ابني هشام وخالد القسري: «مقتل ابني هشام كمقتل العرجي هذا بذاك ومات معهما خالد القسري»[٣].

---

(١) المصدر نفسه: ٥١.

(٢) **مختصر الأغاني**: ٥١.

(٣) المصدر نفسه: ١٣٠.

خاتمـــة

تعكس هذه الطرر التي قدمنا نماذج منها فقط الأهمية الكبرى التي يمكن أن تكتسيها دراسة خواج النص في الكتاب العربي المخطوط، ودورها في إنجاح تحقيق الكتب وتوثيقها، كما أبرزنا من خلالها أيضا الثقافة المتنوعة التي كان يتمتع بها المصنفون العرب في مجالات معرفية متعددة (لغة، أدب، تاريخ...) ولا نبالغ إذا قلنا إن هذه الطرر تُعد أنموذجا فريدا في التحقيق والتوثيق، ومثالا يحتذى في الشرح والتعليق، وتُبين المجهود الجبار الذي كان يبذله أسلافنا في سبيل ضبط النصوص، ومقابلتها بالرجوع إلى أكثر من نسخة من الكتاب الواحد، والاستعانة بالمصادر اللغوية والأدبية والتاريخية، والدواوين والمجموعات الشعرية، بل الرجوع إلى أكثر من رواية لها، وهذا النوع من التحقيق مستحيل في وقت لا نظفر فيه بالنسخة الواحدة من الكتاب، أضف إلى ذلك أنهم كانوا يتتبعون تتبعا دقيقا التصحيفات والتحريفات التي يمكن أن تقع في النص النثري والشعري للكتاب، سيما ما تعلق بأسماء الأعلام، والأماكن والقبائل، وكل ما يمكن أن يعتريه التصحيف والتحريف، وهذا أيضا منال تقف دونه طاقة مجموعة من محققينا في وقتنا الراهن، لذلك لا نجد مناصا من الإقرار بصدق قول المغاربة: الدرر في الطرر!

فهرس المصادر والمراجع

- ابن عبد ربه الحفيد فصول من سيرة منسية، لمحمد بنشريفة، دار الغرب الإسلامي، ط.١، ١٩٩٢م.
- أساس البلاغة لجار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، مكتبة لبنان ناشرون، ط.١، ١٩٩٦م.
- الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى لأحمد بن خالد الناصري تحقيق وتعليق جعفر الناصري ومحمد الناصري دار الكتاب البيضاء ١٩٥٤م.
- الأعلام: قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين تأليف خير الدين الزركلي دار العلم للملايين بيروت لبنان الطبعة ١٠/ ١٩٩٢.
- الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني دار الكتب المصرية بالقاهرة ط. ١، ١٣٣٥هـ - ١٩٢٧م.
- الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، للقاضي عياض بن موسى اليحصبي، تح. السيد أحمد صقر، دار التراث القاهرة، المكتبة العتيقة تونس، ط. ١، ١٣٨٩هـ - ١٩٧٠م.
- الأمالي لأبي علي القالي ويليه الذيل والنوادر، دار الكتاب العربي، بيروت لبنان، د.ت.
- الأمير الشاعر أبو الربيع سليمان الموحدي عصره حياته وشعره عباس الجراري، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط ٢، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

- **البيان والتبين** لأبي عثمان عمر بن بحر الجاحظ تحقيق عبد السلام هارون مكتبة الخانجي بمصر ومكتبة المثنى ببغداد ط.٢ ، ١٣٨٠هـ - ١٩٦٠م.
- **البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب** - قسم الموحدين - تح. الأساتذة محمد إبراهيم الكتاني ومحمد زنيبر ومحمد بن تاويت وعبد القادر زمامة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط ١ . ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م.
- **تاريخ الأدب العربي** لفؤاد سزكين، نقله إلى العربية محمود فهمي حجازي، أشرف على طباعته ونشره إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- **تاريخ ابن خلدون** لعبد الرحمن بن خلدون ضبط المتن ووضع الحواشي والفهارس خليل شحادة، مراجعة سهيل زكار، دار الفكر، ط ١، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- **تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية** تأليف الفقيه أبي عبد الله محمد بن إبراهيم الزركشي مطبعة الدولة التونسية ط. ١، ١٢٨٩هـ.
- **جمهرة الأمثال** لأبي هلال العسكري حققه وعلق على حواشيه محمد أبو الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامش دار الجيل بيروت ودار الفكر، ط. ٢ ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- **خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر** لمحمد المحبي دار صادر بيروت، د. ت.
- **الدرر المرصعة بأخبار صلحاء درعة**. مخطوط بالخزانة العامة بالرباط.
- **ديوان قيس بن الخطيم** تحقيق ناصر الدين الأسد طبعة دار صادر بيروت لبنان ط.٣، ١٤١١هـ - ١٩٩١م

- **ديوان مجنون ليلى** جمع وتحقيق عبد الستار أحمد فراج دار مصر للطباعة، د. ت.
- **الذيل والتكملة لكاتبي الموصول والصلة** تأليف أبي عبد الله محمد بن محمد بن عبد الملك الأنصاري الأوسي المراكشي قسم الموحدين تحقيق إحسان عباس دار الثقافة بيروت لبنان ط.١، ١٩٧٣م.
- **رايات المبرزين وغايات المميزين** لأبي الحسن علي بن موسى بن سعيد الأندلسي تحقيق محمد رضوان الداية دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر ط.١، ١٩٨٧م.
- **شجرة النور الزكية في طبقات المالكية** تأليف الشيخ محمد بن محمد مخلوف دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د. ت.
- **الشفا بتعريف حقوق المصطفى** نسخة خطية محفوظة يالخزانة الحسنية بالرباط رقم: ١٠٩٤.
- **صبح الأعشى في صناعة الإنشا** تأليف أبي العباس أحمد بن علي القلقشندي النسخة المصورة عن الطبعة الأميرية بتصويبات واستدراكات وفهارس تفصيلية وزارة الثقافة والإرشاد القومي المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، د. ت.
- **ابن عبد ربه الحفيد فصول من سيرة منسية** تأليف محمد بن شريفة دار الغرب الإسلامي ط. ١، ١٩٢٢م.
- **الغصون اليانعة في محاسن شعراء المائة السابعة** لابن سعيد أبي الحسن علي بن موسى الأندلسي تحقيق إبراهيم الأبياري صدر ضمن سلسلة ذخائر العرب دار المعرف مصر ط. ٢، ١٩٦٧م.

- **قلائد الجمان في فرائد شعراء هذا الزمان** لابن الشعار الموصلي المبارك بن أحمد بن حمدان، منشورات معهد تاريخ العلوم العربية والإسلامية، جامعة فراكفورت ألمانيا الاتحادية ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- **لسان العرب**، لابن منظور، دار إحياء التراث العربي ومؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ط.١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- **مجمع الأمثال** لأبي الفضل أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم الميداني تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم دار الجيل بيروت لبنان ط.١ ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- **المحبر** للعلامة محمد بن حبيب رواية أبي سعيد بن الحسين السكري صححته دة. إيلزة ليختن شتيتر منشورات دار الآفاق الجديدة بيروت بدون ط ولا ت.
- **المعجب في تلخيص أخبار المغرب من لدن فتح الأندلس إلى آخر عصر الموحدين مع ما يتصل بتاريخ هذه الفترة من أخبار الشعراء وأعيان الكتّاب** تأليف عبد الواحد المراكشي ضبطه وعلق عليه محمد سعيد العريان ومحمد بلعربي العلمي دار الكتّاب البيضاء ط.٧، ١٩٧٨م.
- **معجم البلدان** للإمام شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي دار صادر ودار بيروت. ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م.
- **معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع** تأليف عبد الله بن عبد العزيز البكري، حققه وضبطه مصطفى السقا، دار عالم الكتب، بيروت، ط.٣، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣م.
- **معجم مقاييس اللغة** لأحمد بن فارس بن زكريا، تح. وضبط محمد عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط. ١، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.

- **المفضليات** للمفضل بن يعلى الضبي تحقيق بن أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون بيروت لبنان ط٦ د. ت.
- **نسب قريش** لمصعب بن عبد الله الزبيري، عني بنشره وتصحيحه ليفي بروفنسال، دار المعارف، ط. ٤، د.ت.
- **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب** تأليف أحمد بن محمد المقري التلمساني تح إحسان عباس دار صادر بيروت ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م.
- **هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين** لإسماعيل باشا البغدادي، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية، إستانبول سنة ١٩٥١.
- **واسطة العقدين** لمجهول المؤلف نسخة مخطوطة بالخزانة العامة بالرباط.
- **الوافي بالوفيات** لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، باعتناء هلموت ريتر، دار النشر فرانز شتايز بفيسبادن، ط. ٢، ١٣٨١هـ - ١٩٦٢م.

شروط الإجازة عند المحدثين

عبد اللطيف الجيلاني[١]

تمهـيد:

تعدّ الإجازة من الطرق المعتبرة في تحمل رواية الحديث النبوي[٢]، وبعد انتهاء عصر التدوين أصبحت أشهر الطرق التي يتناقل بها العلماء رواية الكتب، وقد فصّل المحدثون القول في تعريفها، وأركانها[٣]، وحكمها[٤]، وأنواعها[١]، وألفاظها

---

(١) أستاذ بكلية الآداب والعلوم الإنسانية ـ عين الشق، ورئيس مركز الدراسات والأبحاث وإحياء التراث بالرابطة المحمدية للعلماء بالرباط.

(٢) الإجازة في اللغة لها عدة معان منها العبور والانتقال، وذهب القطب القسطلاني إلى أنها مشتقة من التجوز، وهو التعدي، ويرى ابن السكيت أنها تعني الإباحة القسيمة للوجوب والامتناع، فأجاز له؛ أي سوّغ له ذلك، وقيل إن الإجازة مشتقة من المجاز، أما اصطلاحا فعرّفها الخطيب البغدادي بقوله: الإجازة إنما هي إباحة المجيز للمجاز له رواية ما يصح عنده أنه حديثه.
انظر: **تهذيب اللغة** (١١/١٤٨)، **الكفاية** (ص٢٦٢)، **الإجازة** لمنصور الهمداني (ل٢/ب ـ٣/أ ـ مخطوط)، **مسألة في الإجازة ومن رأى صحتها** لابن الدبيثي (ل٧٨ ـ مخطوط)، **فتح المغيث** (٢/٢١٥).

(٣) أركان الإجازة التي تنبني عليها أربعة، وهي: المجيز، والمجاز له، والمجاز فيه، ولفظ الإجازة أو كيفيتها. انظر: **الإجازة** لمنصور بن سليم الهمداني(ل٥/ب ـ مخطوط)، وشرح **التقريب** للسخاوي (ق٧٢/أ ـ نسخة خطية مصورة عن الأصل المحفوظ بمكتبة نور عثمانية بإستانبول).

(٤) اختلفت أنظار أهل العلم بالحديث في الحكم على الإجازة، فجمهورهم يرى صحة الرواية بها، بينما ذهب البعض إلى المنع من ذلك، ثم إنّ لكل نوع من أنواع الإجازة حكما خاصا به عند القائلين بجواز الإجازة على اختلاف بينهم أيضا في حكم بعض الأنواع، وحكى القاضي عياض عن الحافظ =

= القاضي أبي الوليد سليمان بن خلف الباجي (ت٤٧٤هـ) أنه ادّعى الإجماع من سلف الأمة وخلفها على جواز الرواية بالإجازة، وهو ادعاء أبطله الحافظ أبو عمرو ابن الصلاح (ت٦٤٣هـ)، وحكَى عن غير واحد القول ببطلان الإجازة، ثم قال: والذي استقر عليه العمل، وقال به جماهير أهل العلم من أهل الحديث وغيرهم القول بتجويز الإجازة وإباحة الرواية بها. وقبله قال الحافظ محمد بن خير الإشبيلي (ت٥٧٥هـ): وأما الإجازة وكتّاب أهل العلم بالعلم إلى البلدان فقد اختلف فيها، فأجازها أكثر أهل العلم، ومنعها بعض العلماء، ولا تقوم على منعها حجة.
انظر: **الإلماع** (ص٨٩)، **معرفة أنواع علم الحديث** (ص٣٣٣)، **فهرسة ما رواه عن شيوخه** (ص١٤).

(١) اعتنى الخطيب البغدادي بذكر أنواع الإجازة، ثم جاء القاضي عياض ففصّل الكلام في أنواعها بما لم يسبق إليه وجعلها ستة أنواع، ثم أتى الحافظ ابن الصلاح فاعتمد عليه في ذلك ولخص كلامه وزاد نوعا واحدا، فبلغت سبعة أنواع، ثم أوصلها الزركشي والعراقي إلى تسعة أنواع، أولها الإجازة من معين لمعين في معين، والثاني الإجازة من معين في غير معين، كأن يقول الشيخ: قد أجزت فلانا جميع روايتي أو ما صحّ عندك من روايتي، والثالث الإجازة من معين لغير معين، أو الإجازة العامة، كأن يقول الشيخ: أجزت للمسلمين أو الموجودين، والرابع، الإجازة للمجهول أو بالمجهول، أي الجهل بمن أجيز له من الناس أو بما أجيز له من المروي، كأن يقول الشيخ: أجزت بعض الناس، أو يقول: أجزت فلانا بعض سماعاتي، وقد تكون الجهالة فيهما معا، كأن يقول الشيخ: أجزت جماعة جملة، ومن هذا النوع أيضا ما هو جهل بالتعيين، كأن يقول الشيخ: أجزت لمحمد بن خالد الدمشقي، وهناك جماعة مشتركون في هذا الاسم والنسب، أو يقول: أجزت فلانا كتّاب السنن، وهو يروي كتبا عدة في السنن، والنوع الخامس الإجازة المعلقة بشرط، كأن يقول الشيخ: أجزت لمن شاء، وهذا النوع لم يفرده ابن الصلاح عن الذي قبله، والنوع السادس الإجازة للمعدوم، كأن يقول الشيخ: أجزت لفلان ولمن يولد له ولطلبة العلم ببلد كذا متى كانوا، أو يقول: أجزت لمن يولد لفلان، والنوع السابع الإجازة لغير أهلٍ حين الإجازة للأخذ عنه، كالكافر والفاسق والمبتدع والمجنون أو الطفل غير المميز تمييزا يصح أن يعدّ معه سامعا، ولم يذكر القاضي عياض وابن الصلاح هذا النوع، وإنما ذكر ابن الصلاح الإجازة للطفل في ذيل مسألة الإجازة للمعدوم، والنوع الثامن الإجازة بالمعدوم، وهو أن يجيز الشيخ بما لم يتحمله أصلا بوجه من أقسام التحمل، كأن يقول: أجزت لك أن تروي عني ما سأسمعه، والنوع التاسع هو إجازة المجيز المجاز، كأن يقول: أجزت فلانا مجازاتي أو ما أجيز لي. فهذه هي أنواع الإجازة على وجه الإجمال، وليست كل هذه الأنواع جائزة، بل منها ما هو مختلف فيه، ومنها ما هو باطل.
وللتوسع في هذا الموضوع راجع المصادر الآتية: **الكفاية للخطيب** (ص٣٦٣-٣٨٧)، **والإلماع** لعياض (ص٨٧-١٧٠، **ومعرفة أنواع علم الحديث** لابن الصلاح (ص٣٣٣-٣٤٤)، **والبحر المحيط**

وصيغها[(١)]، وصنّفوا فيها جملة من المصنفات[(٢)]، وظلّ ما يتعلق بتحرير القول في شروطها يشوبه بعض الغموض، فأردت في هذه الورقات كشف النقاب عن تلك

(٣٩٩/٤-٤٠١)، وشرح التبصرة والتذكرة للعراقي (٦٩/٢)، وفتح المغيث للسخاوي (٢١٧/٢-٢٧٧)، وتدريب الراوي للسيوطي (٤٤٨/١-٤٦٤).

(١) أخذ موضوع ألفاظ الإجازة وصيغها حيزا من اهتمام علماء الحديث، وتباينت مذاهبهم في تحديد المناسب منها، فنهم من ذهب إلى تخصيصها بألفاظ تعبر عنها وتميزها عن الألفاظ المستخدمة في التعبير عن السماع والقراءة، ومنهم من تساهل بشأنها ورفض تخصيصها بشيء من تلك الألفاظ، ومنهم من رأى التقييد ببعض العبارات، والخلاف في هذا الموضوع قديم، قال أبو العباس الوليد بن بكر الغمري الأندلسي (ت٣٩٢هـ): «العلماء من أصحاب الحديث مجتمعون على تصحيح الإجازة ووقوع الحكم بها، واختلفوا في العبارة بالتحديث بها فقال مالك: قل في ذلك ما شئت من حدثنا أو أخبرنا، وقال غيره: قل أنبأنا، وهو مذهب الأوزاعي، ورُوِّينَا مثله عن شعبة، وقال آخرون: يقول أجاز لي وأطلق لي التحديث لا غير»، وممن ذهب إلى جواز التعبير عن الإجازة بحدثنا وأخبرنا: الحسن البصري، فقد روى الخطيب البغدادي بسنده إليه أنه كان لا يرى بأسا أن يدفع المحدث كتابه ويقول: ارو عني جميع ما فيه، يسعه أن يقول: حدثني فلان عن فلان، واستعمال أخبرنا في الإجازة المجردة مذهب طائفة من العلماء، بل قيل إنه مذهب عامة حفاظ الأندلس.

انظر: **المحدث الفاصل** (ص٤٣٢)، **والإلماع** (ص١٢٧)، **وفتح المغيث** (٣١٣/٢)، **الكفاية** (ص ٣٦٩)، **ومقدمة إملاء الاستذكار** للسلفي (ص٣٩)، **وسير أعلام النبلاء** (١٤٦/١٧).

(٢) اعتنى العلماء بموضوع الإجازة فصنّفوا فيه جملة من التصانيف، بعضها عامّ، وبعضها خاصّ بمسألة من مسائلها، أو نوع معين من أنواعها، وهي ما بين أجزاء لطيفة مختصرة، وأجزاء مبسوطة مطولة، من أشهرها **كتاب الوجازة في صحة القول بالإجازة**، لأبي العباس الوليد بن بكر بن مخلد الغمري السّرقسطي الأندلسي(ت٣٩٢هـ)، وقد عُثر عليه مؤخرا، وجزء إجازة المعدوم والمجهول، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت المعروف بالخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، طبع ضمن مجموعة رسائل في علوم الحديث بعناية صبحي البدري السامرائي، نشر المكتبة السلفية عام ١٩٦٩هـ، وطبع بعد ذلك بالقاهرة مفردا في جزء صغير، **وكتاب الوجيز في ذكر المجاز والمجيز**، لأبي طاهر أحمد بن محمد السلفي الأصبهاني (ت٥٧٦هـ)، طبع بتحقيق الدكتور محمد خير بقاعي عن دار الغرب الإسلامي ببيروت سنة١٩٩١م، ثم طبع بتحقيق الدكتور عبد الغفور البلوشي عن مكتبة الإيمان بالمدينة المنورة عام١٤١٤هـ، وهناك رسائل مهمة في الإجازة انتهيت من تحقيقها لابن منده والحازمي وابن الدبيثي وابن العمادية، وسأعمل على نشرها قريبا إن شاء الله.

الشروط التي حدّدها المحدثون لصحة التحمل بطريق الإجازة، وقد اجتهدت في تتبعها من مختلف المصادر الحديثية؛ مميزا الشروط المتفق عليها من الشروط المختلف فيها، ولا شكّ أن الإلمام بهذا الموضوع سيزيل اللّبس عند كثير من الباحثين المعاصرين الذين لا يقيمون للإجازة وزنا؛ لاعتقادهم أنها طريق معبدة يسهل سلوكها للانخراط في سلك الرواة دون أي قيد أو شرط، مع أننا نلاحظ تصريح المحدثين في معظم تقاييد الإجازة على ضرورة توفر الشرط المعتبر عند أهل الحديث والأثر لصحة التحمل بطريق الإجازة، وقد اجتهد الحافظ المقرئ ابن الجزري في بيان المقصود بشرط الإجازة على سبيل الإجمال في كتابه تذكرة العلماء فقال: «جَرَتْ عادة الشيوخ في إجازاتهم أن يكتبوا أجزت لفلان مثلا رواية كذا بشرطه المعتبر عند أهله، أو عند أهل النقل وأهل الرواية، أو نحو ذلك، وبعضهم يكتب: بشرطه المعتبر، وبعضهم يكتب: بشرطه، ولا يزيد على ذلك، وذاكرت جماعة من أصحابنا في المراد بهذا الشرط فقال بعضهم: أي كونها من معين لمعين، أو كونها غير مجهولة، وقال بعضهم: بشرط صحة ما هو من رواياتي وروايات شيوخي عنده، أو بشرط تصحيح الأصول عند الرواية، والذي يظهر لي أن المراد بشرطه الأهلية؛ إذ هو المعتبر عند المحققين، وكذلك كتب لي شيخنا العلامة الكبير شمس الدين محمد بن الصائغ الحنفي رحمه الله في إجازته فقال: أجزت له الرواية عني، وهو بما أعلمه من إتقانه وضبطه غنيّ عن تقييدي ذلك بشرطه»[1]، لكن عند البحث والاستقصاء في مصادر مصطلح الحديث يمكننا الوقوف على كثير من التفاصيل المهمة في هذا الموضوع أهمها في نظري التفريق بين التحمل بطريق الإجازة وبين الأداء بها،

---

(١) **تذكرة العلماء** لابن الجزري (ل١١/ب ـ مخطوط مصور بمكتبة شيخنا العلامة حماد الأنصاري عن الأصل المحفوظ بالمكتبة الوطنية ببرلين برقم:٥٦٢).

فطائفة من العلماء ترى أن الإجازة تعني الإباحة، وأنه يجوز الإذن في الرواية بها لمن شاء، لكن عند الأداء لا بُدّ عندهم من التقيد بالشروط المعتبرة عند المحدثين[١]، بينما تتشدد طائفة أخرى في منح الإجازة والإذن بها، فهي في نظرهم شهادة لا تجوز إلا لمتأهل أو عالم يستطيع أن يؤدي بها العلم دون أن يخلّ بشروط الرواية، ويرى هؤلاء أن التساهل في الإجازة ولو عند التحمل يترتب عليه وضع العلم عند غير أهله[٢].

شروط الإجازة المتفق عليها:

١ ـ ينبغي أن يبالغ في الضبط والإتقان.

ذكر هذا الشرط الحافظ السِّلَفي[٣]، وألمع إليه أبو شجاع عمر بن أبي الحسن البسطامي(ت٥٦٢هـ) في إجازة منظومة كاتب بها الحافظ السلفي، وفيها يقول:

فإني أجـزت لكم عنـــي روايتكم ... كما سمـــعت من أشيـاخي وأقـراني
من بعد أن تحفظوا شرط الجواز لها ... مستجمـــعين بهـا أسباب إتقـان
أرجــــو بذلك أن الله يذكـرني ... يوم النشــور وإياكم بغفـــران[٤]

٢ ـ أن يحترس من الزيادة والنقصان.

---

(١) انظر فتح المغيث (٢/٢٢٨).
(٢) ومن كان هذا حاله فإنه لا يؤمن عليه الإخلال بشروط الرواية. انظر الكفاية (ص٣٧٢).
(٣) الوجيز في ذكر المجاز والمجيز (ص٥٥).
(٤) المصدر السابق(ص١٤٠).

نصّ على هذا الشرط الحافظ السلفي[١]، وذكر إلكِيَا الطبري أنّه لا تحلّ الرواية للمجاز له إذا قال له الشيخ: أجزت لك أن تروي عني، وهو لا يعلم ما في الكتاب الذي أجيز به إذا كان يحتمل الزيادة والنقصان[٢]، ولأهمية هذا الشرط كان بعض الشيوخ ينص في إجازته على أنه بريء من الزيادة والنقصان[٣].

٣ ـ أن يحترز من التصحيف والتحريف، والغلط واللحن.

وهذا شرط لا بد من التنبه له عند الأداء[٤]، ولأهميته ورد التنصيص عليه في كثير من نصوص الإجازات[٥]، ولتحقيقه يجب أن يكون المجاز عارفا بالنقل والوقوف على ألفاظ ما أجيز له[٦].

٤ ـ أن يكون عند الأداء متيقظا حافظا، عارفا بما يؤديه، ويورده ويرويه[٧].

---

(١) **الوجيز في ذكر المجاز والوجيز** (ص٥٥).

(٢) **البحر المحيط** (٣٩٨/٤).

(٣) انظر إجازة بخط أبي محمد بن أبي حامد بن حامد الجعبري نزيل البيت المقدس في استدعاء أحمد بن نعمة العلوي، وهو استدعاء مؤرخ سنة ٦٧٩هـ (ل٦٥/ب ـ مخطوط محفوظ ضمن مجموع بالمكتبة الظاهرية بدمشق).

(٤) رأيت التنصيص على هذا الشرط في كثير من نصوص الإجازة؛ منها في نص إجازة ضمن استدعاء الإجازة لمحمد ابن أحمد بن محمد بن النجيب المعروف بابن إمام الكلاسة (ل١/ب ـ مخطوط محفوظ بالمكتبة الظاهرية بدمشق)، وكذلك في نص إجازة من الإجازات التي اشتمل عليها استدعاء الإجازة لإسماعيل بن إبراهيم الأنصاري المعروف بابن الخباز (ل٢٠/ب ـ مخطوط محفوظ بالمكتبة الظاهرية)، وانظر **الأجوبة** لابن سيد الناس اليعمري (٢٨٢/٢).

(٥) الاستدعاءات التي اشتمل عليها مجموع خطي محفوظ بالمكتبة الظاهرية (ل٢٠/ب، و٥٦/أ، و٩٤/أ).

(٦) انظر **فتح المغيث** (٢٨١/٢).

(٧) ذكر هذا الشرط الحافظ أبو طاهر السلفي في **الوجيز في ذكر المجاز والوجيز** (ص٥٧).

٥ ـ **أن يتثبت من صحة نسبة الرواية للمجيز**، وعبّر عنه القاضي عياض بقوله: «تعيين روايات الشيخ ومسموعاته وتحقيقها»[١]، وإليه أشار السخاوي فقال: «لم يقل أحد بصحة الرواية بالإجازة قبل ثبوت الخبر عن المجيز، ولا بدون شروط الرواية»[٢].

٦ ـ أن يعتمد عند الأداء على كتاب مقابل بأصول الشيخ المجيز.

وقد نصّ على هذا الشرط القاضي عياض وعبّر عنه بصحة مطابقة كتب الراوي لكتب الشيخ[٣]، وبالغ الإمام مالك في التأكيد على الدقة في المقابلة، قال الحافظ أبو العباس الوليد ابن بكر الغمري الأندلسي: «لمالك شرط في الإجازة أن يكون الفرع معارضا بالأصل حتى كأنه هو»[٤]، وقريب منه ما ذهب إليه أحمد بن صالح المصري فقد حكى عنه الحافظ الخطيب أنه قال: «إن المحدث إذا قال للطالب أجزت لك أن تروي عني ما شئت من حديثي لا يصحّ ذلك دون أن يدفع إليه أصوله أو فروعا كتبت منها، ونظر فيها وصحّحها»[٥]، ويكفي لصحة الرواية عند الحافظ السلفي أن يعتمد على أصل منقول عن خطّ من يوثق بنقله، ويُعَول على قوله[٦]، ولأهمية هذا الشرط نجد التنصيص عليه في نصوص إجازات بعض أهل العلم، فهذا أبو الفتح عبد الملك الكروخي الهروي (ت٥٤٨هـ) يقول في نص بعض إجازاته: «قد أجزت وأذنت للسادة الأئمة ـ أدام الله جمالهم ـ رواية جميع ما

---

(١) الإلماع (ص٩١-٩٢).
(٢) فتح المغيث (٢/٢٢٨).
(٣) الإلماع (ص٩٠، ٩٢).
(٤) انظر المصدر السابق (ص٩٥).
(٥) الكفاية (ص٣٦٩).
(٦) الوجيز في ذكر المجاز والوجيز (ص٥٥).

سمعته من العلوم من مشايخي رحمهم الله على ما يوجب حكم الإجازة وشرطها بعد الاحتياط في ذلك من أصل سماعي، أو من نسخة مقابلة، والاحتراز من تصحيف الناقلين، وتصحيف المثبتين»[١].

٧ ـ أن يكون المجيز ثقة في دينه وروايته:

وقد نصّ على هذا الشرط الإمام مالك فيما حكاه عنه الحافظ أبو العباس الغمري[٢]، وبه قال شمس الدين السرخسي من أئمة الحنفية[٣]، ومما ينبغي التنبيه عليه هنا أن معايير توثيق الشيوخ لدى علماء الحديث المتأخرين قد حصل فيها نوع تساهل، وقد أفصح عن هذا الحافظ ابن الصلاح، وعلّله برغبتهم في تيسير انتشار الرواية وبقاء الأسانيد، ورأى الاقتصار في الحكم بأهلية الشيخ إذا كان مسلما بالغا عاقلا، غير متظاهر بالفسق والسخف، وفي ضبطه بوجود سماعه مثبتا بخط غير متهم[٤]، وقريب منه قول الإمام أبي المظفر منصور ابن سليم الإسكندري: «يشترط في المجيز ما يشترط في المحدث، وهو أن يكون بالغا عاقلا مسلما عدلا ضابطا، فلا يصحّ من المجنون والصبي والكافر والفاسق والمجهول والمغفل. هذا إذا كانت الكتب المجازة بخط المجاز، أما إذا كانت بخط عدل، وكذا طباق السماعات، ولم تكن الكتب عنده أيضا، بل كانت عند عدل، ولا يشترط الضبط لامتناع التبديل والكذب به حينئذ»[٥].

---

(١) إجازة مؤرخة في رمضان سنة٥٣٨هـ في استدعاء نقله بنصه أبو الفتح ابن سيد الناس اليعمري في أجوبته (٢٨٢/٢).

(٢) انظر: الإلماع (ص٩٥).

(٣) البحر المحيط (٤٠٢/٤).

(٤) انظر معرفة أنواع علم الحديث (ص٣٠٧).

(٥) الإجازة (ل٦ ـ مخطوط).

هذه هي شروط الإجازة التي لم أَرَ خلافا في اشتراطها بين أهل العلم، ويلاحظ أنها جميعا تلزم المجاز سوى الشرط الأخير فإنه خاص بالشيخ المجيز، وقد رأيت في معظم إجازات أهل العلم تقييد الإجازة بالشرط المعتبر، وكأنهم يقصدون بهذه العبارة المجملة الشروط المتفق عليها، ويؤكد ذلك عبارة الحافظ أبي العلاء الحسن بن أحمد الهمداني العطّار (ت٥٦٩هـ) في بعض إجازاته حيث قال: «قد استخرت الله تعالى وأجزت لكل واحد من السادة المذكورين في أول الجزء أن يرووا عن كتابي إليه جميع ما يصح عنده من مسموعاتي ومجموعاتي من أصناف العلوم على اختلاف أنواعها، وتغاير أوصافها، بعد الاحتياط في استيعاب الشرائط المعتبرة في صحة الإجازة عند أهل الصنعة. كتبه الحسن بن أحمد العطّار في رجب سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة»[(١)]، وقد يرد الإفصاح عند بعضهم على بعض الشروط الآنف ذكرها، ومن أمثلة ذلك نصّ الإجازة الآتية: «أجزت لهم أجزل الله من سعادة الدارين حظهم ما سئل لهم بشرط أن يأخذوا مسموعي من أصل سماعي، أو ما عُورِضَ به، أو من أصل سماع شيخي أو ما عورض به، وبشرط تجنب التصحيف والتحريف، وترك رواية الموضوع والمنكر، وأن يقولوا أخبرنا إجازة أو إذنا أو كتابة أو أنبأنا، وتلفظت لهم بذلك في شعبان من سنة تسع وستين وستمائة. كتبه أحمد بن إبراهيم بن عمر...»[(٢)]، ويلاحظ أن هذا الشيخ قد اشترط على المجيز عند أدائه الرواية شروطا أخرى لم أر من نصّ عليها من أهل العلم كترك رواية الموضوع والمنكر، والالتزام بألفاظ معينة عند الأداء.

---

(١) ساق نصّ هذه الإجازة أبو الفتح ابن سيد الناس اليعمري في أجوبته (٢/٢٨٠).

(٢) استدعاء الإجازة لجماعة من أهل بعلبك (ل٥٦/أ ت مخطوط محفوظ ضمن مجموع بالمكتبة الظاهرية بدمشق).

شروط الإجازة المختلف فيها:

١ ـ أن يكون المجيز معروفا بالعلم:

اشترط هذا الشرط الإمام مالك رحمه الله فيما حكاه عنه الحافظ أبو العباس الغمري الأندلسي، وهو شرط تضاءل الاهتمام به بعد انتهاء عصر التدوين، بل آل الأمر إلى تركه حيث صار التركيز على صحة سماع المجيز، وأصبح بعض من لا يكتب ولا يقرأ ممن يتزاحم الناس عليه للظفر بروايته وعلو إسناده، قال الحافظ ابن الصلاح: «أعرض الناس في هذه الأعصار المتأخرة عن اعتبار مجموع الشروط في رواة الحديث ومشايخه، فلم يتقيدوا بها في رواياتهم لتعذر الوفاء بذلك، ووجه ذلك كون المقصود المحافظة على خصيصة هذه الأمة في الأسانيد، والمحاذرة من انقطاع سلسلتها فليعتبر من الشروط ما يليق بهذا الغرض على تجرده، وليكتف في أهلية الشيخ بكونه مسلما بالغا عاقلا، غير متظاهر بالفسق والسخف، وفي ضبطه بوجود سماعه مثبتا بخط غير متهم، وبروايته من أصل موافق لأصل شيخه»[(١)]، وقال الحافظ أبو الفتح ابن سيد الناس اليعمري: «أقل مراتب المجيز أن يكون عالما بمعنى الإجازة العلم الإجمالي من أنه روى شيئا، وأن معنى إجازته لغيره إذنه لذلك الغير في رواية ذلك الشيء عنه بطريق الإجازة المعهودة بين أهل هذا الشأن؛ لا العلم التفصيلي بما روى، وبما يتعلق بأحكام الإجازة، وهذا العلم الإجمالي حاصل لمن رأيناه من عوام الرواة، فإن انحط راو في الفهم عن هذه الدرجة ـ ولا إخال أحدا

---

(١) معرفة أنواع علم الحديث (ص٣٠٧) بتصرف يسير.

يخط عن إدراك هذا إذا عرف به - فلا أحسبه أهلا لأن يتحمل عنه بإجازة ولا سماع. قال: وهذا الذي أشرت إليه من التوسع في الإجازة هو طريق الجمهور»(١).

٢ - أن يكون المجيز عالما بما يجيز:

وهذا أيضا من الشروط التي اشترطها الإمام مالك رحمه الله فيما حكاه عنه الحافظ أبو العباس الغمري(٢)، بينما اكتفى ابن الصلاح باستحسانه ولم يعده شرطا، بل نسب من اشترطه إلى المبالغة(٣)، علما أنه قال به أيضا أبو بكر الرازي من الحنفية(٤)، بل قال الإمام الزركشي: «والذي رأيته في كتب الحنفية أن أبا حنيفة ومحمدا شرطا في الإجازة والمناولة علم المجيز بما أجاز، فإن لم يعلم ما فيه لا يجوز، خلافا لأبي يوسف، وهذا لخطر أمر السنة، وتصحيح الإجازة من غير علم قبيح»(٥).

٣ - أن يكون المجاز من أهل العلم، متسما به.

اشترط هذا الشرط أيضا الإمام مالك رحمه الله فيما حكاه عنه الحافظ أبو العباس الغمري الأندلسي، وذلك: «حتى لا يضع العلم إلا عند أهله؛ إذ كان يكرهها لمن ليس من أهله، ويقول: إذا امتنع من إعطاء الإجازة أحدهم يحب أن يدعى قسا ولم يخدم الكنيسة، يضرب هذا المثل في هذا»(٦)، وأكّد الحافظ أبو

---

(١) أجوبة أبي الفتح اليعمري عن أسئلة تلميذه ابن أيبك الدمياطي ضمن كتاب: أبو الفتح اليعمري وتحقيق أجوبته لمحمد الراوندي (١٢٧/٢).

(٢) انظر الإلماع (ص٩٥).

(٣) انظر معرفة أنواع علم الحديث (ص٣٤٤).

(٤) البحر المحيط (٣٩٨/٤).

(٥) المصدر السابق (٤٠٢/٤).

(٦) هذا التعليل من كلام الحافظ أبي العباس الغمري، وقد أسنده إليه القاضي عياض في الإلماع (ص ٩٤-٩٥).

الوليد سليمان بن خلف الباجي (ت٤٧٤هـ) على هذا الشرط إذا كان المراد بطلب الإجازة العمل بها، فإنّه ـ والحالة هذه ـ لا بدّ عنده أن يكون المجاز له من أهل العلم بذلك والفهم باللسان، وإلا لم يحلّ له الأخذ بها، فربما كان في مسألته فصل أو وجه لم يعلم به المجيز ولو علمه لم يكن جوابه ما أجاب به[١]، ولم يكتف الإمام الحافظ أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر القرطبي (ت٤٦٣هـ) بأن يكون المجاز من أهل العلم فقط، بل يرى أنه ينبغي أن يكون من أهل الاختصاص وهو ما عبّر عنه بقوله: «الصّحيح أنها لا تجوز إلا لماهر بالصناعة»[٢]، لكن العمل عند أكثر المحدثين على خلاف هذا، بل إنّ منهم من يجيز للصغير والمجهول والمعدوم كما رأينا في المبحث الخاص بحكم الإجازة، قال الإمام أبو المظفر منصور بن سليم الإسكندري: «وبالغ بعضهم فقال: يشترط أن يكون المجاز له عالما، وحكي ذلك عن مالك رضي الله عنه. احتجوا بأنها رخصة؛ لمسيس حاجة العلماء إليها فلا تجوز للجاهل، ولأن الإجازة للجاهل ترفع رونق العلم وطلاوته، وهذا ضعيف بدليل جوازها للصغار مع عدم الأهلية باتفاق الكثيرين، بل الأحسن أن يكون المجاز له كذلك من غير اشتراط»[٣]، وذهب الحافظ الخطيب إلى أن مراد الإمام مالك بهذا الشرط الكراهة فقال: «إنما قاله على وجه الكراهة أن يجيز العلم لمن ليس من أهله ولا خدمه وعانى التعب فيه»[٤]، وأشار الحافظ السخاوي إلى أن في الأخذ بهذا الشرط نظر، ونبّه إلى أن الكراهة عند المتقدمين كانت للتحريم، كما

---

(١) انظر فتح المغيث (٢/٢٨٠-٢٨١).

(٢) جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله (٢/١٧٩-١٨٠).

(٣) الإجازة (ل٧/أ ـ مخطوط).

(٤) الكفاية (ص٣٥٤).

نبّه أيضا إلى أن قول الإمام مالك: (أو متسما بسمته) يمكن الأخذ به، وهو دون الشرط الأول[١].

٤ ـ لا يصحّ للمجيز أن يجيز إلا في شيء معين، وقد ذهب إلى اشتراط هذا الشرط الحافظ عبد الملك بن زيادة الطُّبُنِي فقال: «إنما تصحّ الإجازة عندي إذا عيّن المجيز للمجاز ما أجاز له»[٢]، وإلى اشتراطه أيضا ذهب الإمام أبو عمر ابن عبد البر فقال: «الصحيح أنها لا تجوز إلا لماهر بالصناعة، وفي شيء معين لا يشكل إسناده»[٣]، وممن ذهب إليه من المتأخرين الحافظ أبو عبد الله محمد بن سعيد بن الحجاج الدُّبَيْثِي (ت٦٣٧هـ)[٤]، وحجّتهم أنه إن لم يكن كذلك لم يؤمن أن يحدث المجاز له عن الشيخ بما ليس من حديثه، أو ينقص من إسناده الرجل والرجلين[٥]، لكن عمل جمهور المحدثين على خلافه؛ إذ تجوز عندهم الإجازة في شيء غير معين كما بينت ذلك مفصلا عند حديثي عن حكم الإجازة، وقد ردّ الحافظ السخاوي هذا الشرط فقال: «وأما قول بعضهم الشرط كونها من معين لمعين، أو كونها مجهولة فليس بشيء»[٦].

٥ ـ أن لا يجيز المجيز للطفل إلا إذا بلغ سبع سنين، وهذا الشرط مروي عن الشافعي، فقد ساق أبو طاهر السلفي بسنده إلى أبي سليمان محمد بن عبد الله بن زَبْر الرّبعي الحافظ (ت٣٧٩هـ)، قال: سمعت الحسن بن حبيب يقول: سمعت الربيع بن

---

(١) فتح المغيث (٢/٢٨٠).
(٢) نقله عنه القاضي عياض في الإلماع (ص٩٠).
(٣) جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله (٢/١٧٩-١٨٠).
(٤) انظر مسألة في الإجازة ومن رأى صحتها لأبي عبد الله محمد بن سعيد الدبيثي (ل٧٩ ـ مخطوط).
(٥) انظر فتح المغيث (٢/٢٨٠).
(٦) المصدر السابق(٢/٢٨٢).

سليمان يقول: كنت عند الشافعي وقد أتاه رجل يطلب منه الإجازة لابنه، فقال: كم لابنك؟ فقال: ست سنين، فقال: لا تجوز الإجازة لمثله حتى يتم سبع سنين[١].

قال الحافظ أبو سليمان محمد بن عبد الله بن زبر الربعي: وهو مذهبي في الإجازة[٢]، وقد أشار الحافظ أبو بكر محمد بن موسى الحازمي إلى هذا الشرط وبين أن الأكثر على خلافه فقال: «ومنهم ـ أي أئمة الحديث ـ من شرط في الإجازة ما يشترط في السماع، حتى امتنع من تصحيح إجازة الصغير غير المميز، كما امتنع من تصحيح سماعه، غير أن الأكثر على خلاف هذا القول»[٣]، وردّ الحافظ أبو طاهر السِّلَفي هذا الشرط ونقل عن شيوخه أن الإجازة تصحّ لمن يجاز له صغيرا كان أو كبيرا، واحتج لذلك بالقياس على الحبس والهبة[٤]، وقد تقدم إيراد كلامه بطوله عند بيان حكم الإجازة للطفل في النوع السابع من أنواع الإجازة، فلينظر هناك.

وفي ختام هذا البحث نلاحظ أن علماء الحديث قد وضعوا عددا من الشروط ينبغي للمجاز أن يلتزم بها عند أداء الرواية، كما تبين لنا أن هناك من أهل العلم من اشترط شروطا في المجاز عند التحمل، لكن جمهور العلماء تركوا اعتبارها؛ لا سيما المتأخرين منهم حيث لاحظوا انتهاء عصر التدوين، وضرورة تيسير تحمل العلم بهذا الطريق؛ لأنه الأداة الوحيدة إلى بقاء الإسناد في الأمة، وهم في مقابل تساهلهم في شروط التحمل بطريق الإجازة شدّدوا على ضرورة التزام شروط الرواية عند الأداء.

---

(١) الوجيز في ذكر المجاز والوجيز (ص٦٦-٦٧).

(٢) المصدر السابق (ص٦٧).

(٣) مسألة في الإجازة (ل١/أ ـ مخطوط).

(٤) انظر الوجيز في ذكر المجاز والوجيز (ص٦٧-٦٨).

فهرس المصادر والمراجع

- إجازة بخط أبي محمد بن أبي حامد بن حامد الجعبري نزيل البيت المقدس في استدعاء أحمد بن نعمة العلوي، وهو استدعاء مؤرخ سنة ٦٧٩هـ (مخطوط محفوظ ضمن مجموع بالمكتبة الظاهرية بدمشق).
- إجازة ضمن استدعاء الإجازة لمحمد ابن أحمد بن محمد بن النجيب المعروف بابن إمام الكلاسة (مخطوط محفوظ بالمكتبة الظاهرية بدمشق).
- استدعاء الإجازة لإسماعيل بن إبراهيم الأنصاري المعروف بابن الخباز (مخطوط محفوظ بالمكتبة الظاهرية).
- استدعاء الإجازة لجماعة من أهل بعلبك (مخطوط محفوظ ضمن مجموع بالمكتبة الظاهرية بدمشق).
- الإجازة، لأبي المظفر منصور بن سليم الهمداني الإسكندري المعروف بابن العمادية (ت٦٧٣هـ)، مخطوط مصوّر في خزانة شيخنا العلامة محمد بن الأمين بوخبزة حفظه الله تعالى.
- تذكرة العلماء، لأبي الخير محمد بن محمد بن محمد ابن الجزري (ت٨٣٣هـ)، مخطوط مصور بخزانة شيخنا العلامة حماد الأنصاري رحمه الله بالمدينة المنورة عن الأصل المحفوظ بالمكتبة الوطنية ببرلين برقم:٥٦٢.
- جزء الإجازة، لأبي عبد الله محمد بن إسحاق العبدي المعروف بابن منده (ت٣٩٩هـ)، مخطوط مصور في خزانة شيخنا العلامة محمد بن الأمين بوخبزة حفظه الله عن الأصل المحفوظ بمكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض برقم:٢٢٧٦.

- **شرح التقريب**، لأبي الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت٩٠٢هـ)، مخطوط محفوظ بخزانة نور عثمانية بإستانبول برقم:٦١٧.
- **مسألة في الإجازة**، لأبي بكر محمد بن موسى الحازمي (ت٥٨٢هـ)، مخطوط مصور في خزانة شيخنا العلامة محمد بن الأمين بوخبزة حفظه الله عن الأصل المحفوظ بمكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض برقم:٢٢٧٦.
- **مسألة في الإجازة ومن رأى صحتها**، لأبي عبد الله محمد بن سعيد بن الحجاج الدبيثي (ت٦٣٧هـ)، مخطوط مصور في خزانة شيخنا العلامة محمد بن الأمين بوخبزة حفظه الله عن الأصل المحفوظ بمكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض برقم:٢٢٧٦.
- **أبو الفتح اليعمري حياته وآثاره مع تحقيق أجوبته**، لمحمد الراوندي، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب، ط/١، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.
- **الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع**، لعياض بن موسى اليحصبي (ت٥٤٤هـ)، تحقيق: د. السيد أحمد صقر، نشر مكتبة دار التراث بالقاهرة ـ المكتبة العتيقة بتونس، ط/٢، ١٩٨٧م.
- **البحر المحيط في أصول الفقه**، لبدر الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت٧٩٤هـ)، تصحيح: عمر الأشقر وعبد الستار أبو غدة، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت، بدون تاريخ.
- **تاج العروس شرح القاموس**، لأبي الفيض محمد مرتضى الزبيدي الحسيني الحنفي (ت١٢٠٥هـ)، نشر المطبعة الخيرية المنشأة بجمالية مصر، ط/١، عام١٣٠٦هـ.
- **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**، لجلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: نظر الفاريابي، نشر مكتبة الكوثر بالرياض، ط/٣، ١٤١٧هـ.

- **التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح**، لزين الدين عبدالرحيم بن الحسين العراقي (ت٨٠٦هـ)، نشر دار الحديث بيروت، ط/١٤٠٥،٢هـ.
- **جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي روايته وحمله**، لأبي عمر يوسف بن عبد البر النمري (ت٤٦٣هـ)، نشر المطبعة المنيرية، ١٣٩٨هـ.
- **ذيل طبقات الحفاظ للذهبي**، لجلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، نشر دار إحياء التراث العربي بيروت، بدون تاريخ.
- **شرح التبصرة والتذكرة**، لزين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت ٨٠٦هـ)، تقديم وتصحيح: محمد بن الحسين العراقي الفاسي، نشر دار الكتب العلمية ببيروت، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م اعتمادا على الطبعة الأولى المنشورة بالمطبعة الجديدة بفاس عام١٣٥٧هـ.
- **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث**، لمحمد بن عبدالرحمن السخاوي (ت٩٠٢هـ)، تحقيق: علي حسين علي، نشر إدارة البحوث الإسلامية بالجامعة السلفية ببنارس - الهند، ط/١، ١٤٠٧هـ-١٤١١هـ.
- **فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات**، لمحمد عبد الحي بن عبد الكبير الكتاني (ت١٣٨٢هـ)، تحقيق: د. إحسان عباس، نشر دار الغرب الإسلامي ببيروت، ط/٢، ١٣٠٢هـ/١٩٨٢م.
- **فهرسة ما رواه عن شيوخه**، لأبي بكر محمد بن خير الأموي الإشبيلي، منشورات دار الآفاق الجديدة ببيروت، تحقيق: فرنسشكه قداره زيدين، طبعة مصورة عن الأصل المطبوع في مطبعة قومش بسرقسطة سنة١٨٩٣م، ط/٢، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.

- **الكفاية في علم الرواية**، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب، نشر دار الكتاب العربي ببيروت، ط/٢، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
- **مسألة الإجازة للمجهول والمعدوم**، لأحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، طبع ضمن مجموعة الرسائل الكمالية بالطائف.
- **معرفة أنواع علم الحديث**، لأبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري المعروف بابن الصلاح (ت٦٤٣هـ)، طبع بعنوان: مقدمة ابن الصلاح، تحقيق: د. عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ)، نشر دار المعارف بالقاهرة، ط/٢، ١٩٨٩م.
- **الوجيز في ذكر المجاز والمجيز**، تخريج أبي طاهر أحمد بن محمد السلفي (ت ٥٧٦هـ)، تحقيق: د. محمد خير بقاعي، نشر دار الغرب الإسلامي، ط/١، ١٩٩٢م.

First Edition 2013 A.D./ 1434 A.H.

Al-Furqān Islamic Heritage Foundation
Centre for the Study of Islamic Manuscripts

22A Old Court Place
London W8 4PL, UK
Tel: + 44 (0) 203 130 1530
Fax: + 44 (0) 207 937 2540
Email: info@al-furqan.com
Url: www.al-furqan.com

ISBN: -1-905122-52-7

Training Courses Series

The Critical Edition of Manuscripts:

History, Rules and Problems

Al-Furqān Islamic Heritage Foundation
Centre for the Study of Islamic Manuscripts

Training Courses Series

AL-FURQĀN
ISLAMIC HERITAGE FOUNDATION
Centre for the Study of Islamic Manuscripts

The Critical Edition of Manuscripts: History, Rules and Problems

